



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في
الثورة الجزائرية رقم 03

أعمال الملتقى الوطني حول: الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع

المنظم من قبل المخبر يومي 14 – 15 فيفري 2018م



الجزء الأول

الإشراف والتنسيق:

أ.د/ عبد الله مقلاتي　　أ.د / كمال بيرم
د / عمر بوضربة　　د/ أبو بكر الصديق حميدي

سلسلة المنشورات مخبر والدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

رقم: 03

أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع

المنظم من قبل المخبر يومي: 14.15 فيفري 2018

الجزء الأول

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2018

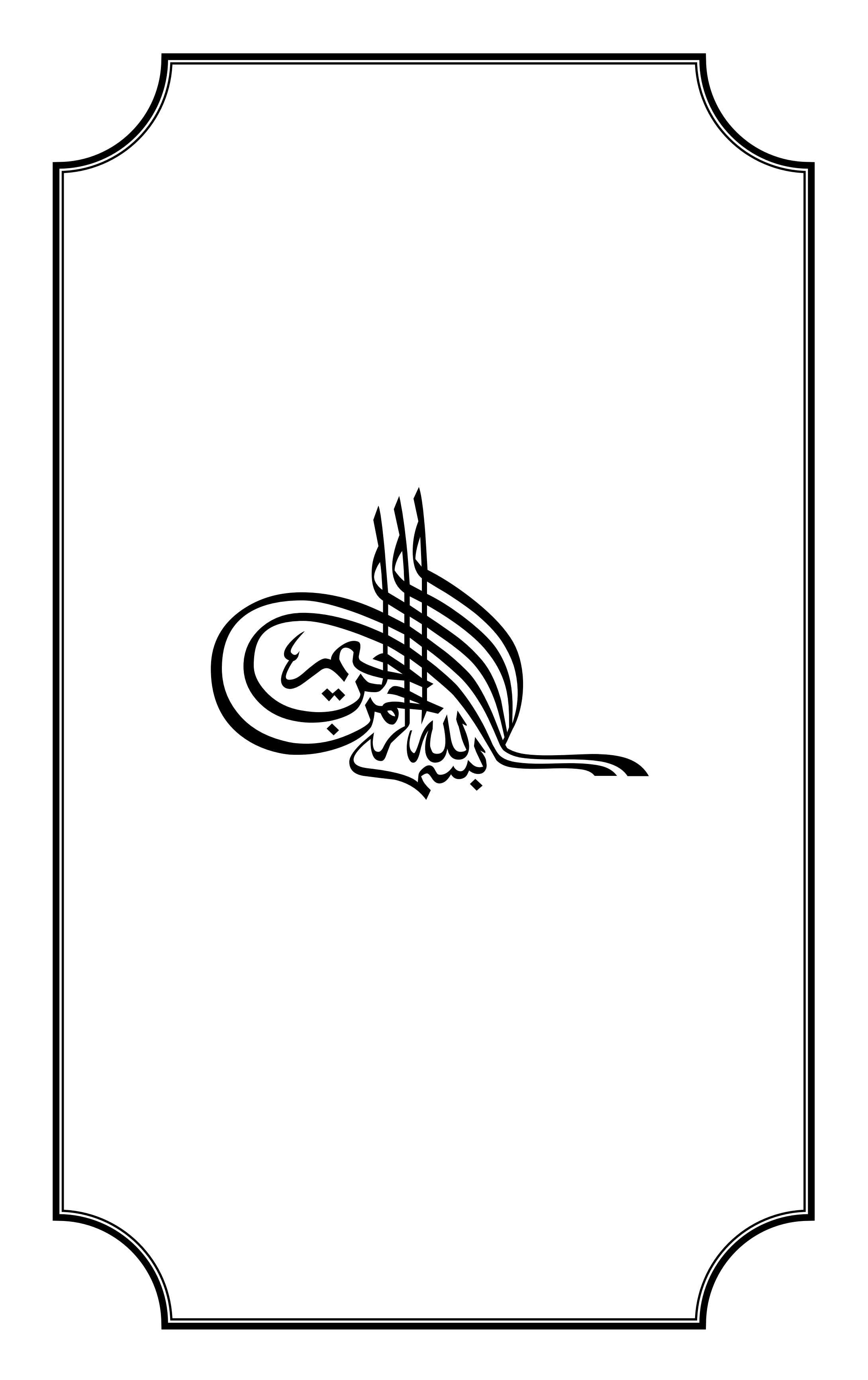
ISBN 978-9931-9460-2-1

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

حي إشبيلية، ص ب 160 ولاية المسيلة-الجزائر-

البريد الإلكتروني: revuehalgint@gmail.com

الموقع على الإنترنت: virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2


بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة الملتقى

التعريف بموضوع الملتقى وإشكاليته:

إن الثورة الجزائرية التي تعد من أعظم ثورات العالم المعاصر واجهت بكل تحد مشكلات عويصة، واستطاعت بإمكانياتها المتواضعة أن تجد الحلول المناسبة التي تفرضها طبيعة المعركة، وقد شكل التسليح انشغالا حقيقيا للثورية الجزائرية، وذلك باعتبار أهميته كوسيلة لمجابهة المستعمر، وكذا حيويته لاستمرار الثورة وصمودها ونجاحها، وقد ظل دائما محل اهتمام قادة وجنود الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من الكميات الكبيرة التي تم اقتناؤها وتخزينها في مراكز آمنة فإن إدخالها إلى أرض الوطن وإيصالها للمجاهدين جوبه بصعوبات جمة، وهو ما تطلب جهدا مضاعفا من مسؤولي التسليح في تحدي الصعوبات التي وضعتها فرنسا في طريق منع تدفق السلاح، فكان عليهم أن يشتروا السلاح ويوفروه أولا، ثم ينقلونه إلى مراكز التخزين في دول الجوار، وأخيرا يسهرون على إدخاله لأرض الوطن، وهذه المراحل الثلاث لها عوائقها وصعوباتها، وبخاصة المرحلة الأخيرة المتعلقة بإدخال السلاح والتي ظلت تؤرق مسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وذلك بسبب ما اتخذته فرنسا من احتياطات، تمثلت في خطي موريس وشال، والرقابة الأمنية الشديدة، وملاحقة قوافل السلاح حتى بعد عبورها بسلام.

إن الآمال المرصودة كانت عريضة بالنسبة لحركة ثورية تحررية، فقد حقق الوفد الخارجي للثورة عام 1956 بعض طموحاته وحصل على كميات كبيرة من السلاح، ولكن بقي الداخل حتى عام 1957 يشتكي من الواقع المر لقلة السلاح، فكيف يمكن للباحث أن يستقرئ مثل هذه الإشكاليات، وأن يفسر التناقض الموجود بين الاستراتيجيات الطموحة للحصول على السلاح وتوفره أحيانا في القواعد الخارجية للثورة، وبين ندرته في الداخل.

ولا شك أن موضوع التسليح يطرح كثيرا من الإشكاليات، تتعلق بذلك النشاط الواسع المتشعب الذي أحيط بكامل السرية، وبتلك الشبكات المتداخلة المهام والسرية والموزعة على عدة دول، وتلك المراحل المنفصلة والمتكاملة في إنجاح مهمة التسليح، وأهم الأسئلة إلحاحا علينا في تناول الموضوع تتعلق بحجم الجهود والآمال والطموحات الواسعة ومجابهات الواقع، وكذا أسئلة خيارات الحصول على السلاح، وسبل نقله الى حدود الجزائر، وطرائق ووسائل إدخاله لأرض الوطن.

أهداف الملتقى

1- التعريف بجهود الثورة الجزائرية في مجال التسليح، وهي جهود اتسمت بطابع السرية، وحان الوقت لإبرازها في الكتابات التاريخية، واطلاع الأجيال بملاحمها البطولية وبتفاصيلها الدقيقة.

2- إعادة قراءة إشكاليات الموضوع في ظل المعطيات التاريخية الجديدة والوثائق المفرج عنها حديثا.

3- مواكبة جهود الباحثين وطلبة الدكتوراه لمعالجة مختلف الإشكاليات المعرفية والمنهجية للبحث في مجال التاريخ العسكري للثورة التحريرية.

4- اكتشاف مصادر وطنية أصيلة حول موضوع التسليح والتموين، تتمثل في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية ظهرت في الفترة الأخيرة.

5-إرساء أدبيات البحث العلمي الرزين لدى الباحثين والطلبة من خلال تبادل التجارب ومناقشة مختلف الإشكاليات التاريخية.

محاور الملتقى

1- إشكالية التسليح والتموين قبل اندلاع الثورة عام **1954**.

2- الإستراتيجية العسكرية للثورة ومكانة التسليح والتموين ضمنها.

3 - السياسة الفرنسية للحد من التسلح ومحاربة شبكات جبهة التحرير الجزائرية.

4 - جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التكفل بمسألة التسليح والتموين، التمويل والاقتناء والنقل.

5 - مصادر التسليح الداخلية والخارجية وأهميتها.

6 - مصادر تمويل التسليح في الداخل والخارج.

7- شهادات الفاعلين ومذكراتهم حول التسليح، رؤية من الداخل: (فتحي الديب، ابن بلة، بوضياف، المدني، منصور بوداود، محمد صديقي، محمد يوسفي، وضباط المالق.... الخ).

الهيئة المنظمة

-**الرئيس الشرفي للملتقى**: الأستاذ الدكتور كمال بداري مدير الجامعة.

-**مدير الملتقى:** الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي مدير المخبر.

-**رئيس الملتقى:** الدكتور أبو بكر الصديق حميدي.

-**رئيس اللجنة العلمية للملتقى:** الدكتور عمر بوضربة.

-**رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى**: الدكتور عبد القادر خليفي.

كلمة مدير المخبر

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد مدير الجامعة المحترم ونوابه، السيد عميد الكلية المحترم ونوابه، السادة رؤساء الأقسام، السيد مدير متحف المجاهد بالمسيلة، السادة الأساتذة الأفاضل من داخل الجامعة وخارجها، ضيوفنا الأعزاء، ابنائنا الطلبة والطالبات، نرحب بكم جميعا وأهلا وسهلا بكم في رحاب هذا الملتقى الوطني.

الملتقى الذي يتناول موضوعا مهما، يتعلق بإشكالية التسليح ابان الثورة التحريرية، وهو محور اهتمام الفرقة الثانية التي تهتم بالتاريخ العسكري للثورة الجزائرية، لقد كان اختيار الموضوع صائبا من جوانب كثيرة، فهو يمثل مسألة حيوية بالنسبة للثورة التحريرية، بذلت من أجله جهود جبارة وأموال طائلة، وكانت محصلته مهمة لإنجاح مسيرة كفاح الثورة الجزائرية.

وتتوفر اليوم للباحثين مادة مصدرية مهمة لمعالجة مختلف جوانب الموضوع، مثل الأرشيف والمذكرات والشهادات الشفوية، وهو أمر يشجع الباحثين على مزيد البحث والتقصي وتقديم الجديد عن هذا الموضوع.

وإن محاور الملتقى تتنوع بحسب تنوع إشكاليات مسألة التسليح، مثل طبيعة مصادر التسليح والتموين الداخلية والخارجية، وسياسة الجيش الفرنسي في مواجهة تسليح الثورة التحريرية، والجهود المبذولة من قبل قيادة ومؤسسات الثورة التحريرية من أجل النهوض بمهمة التسلح والتموين الحيوية والشاقة، وتجارب التسلح التي بادرت بها مختلف الولايات والمناطق والنواحي...الخ.

وقد سهرت اللجنة العلمية للملتقى على انتقاء المداخلات المفيدة، والتي تقدم الإضافة العلمية، ونحن حريصون على أن يستفيد الجميع مما يقدم من مادة دسمة ومحاضرات قيمة ونقاشات مثمرة، ونسعى ان شاء الله لطبع أعمل الملتقى تعميما للفائدة، ولتكون جامعتنا رائدة في مجال النشر العلمي الجامعي.

وفي هذا المقام نتقدم بالشكر الجزيل للمساهمين في إنجاح الملتقى، وخاصة أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية، وكذا السيد عميد الكلية، والسيد مدير الجامعة الذي ما فتأ يشجع نشاطات المخبر ومبادراته ويرعى أعماله العلمية.

وفي الختام نعيد الترحيب بكم جميعا، ونتمنى النجاح لملتقانا، ونتعهد بإنجاح مهمة المخبر العلمية في كتابة جوانب تاريخ الثورة التحريرية وتناول مختلف الإشكاليات الحيوية التي تسهم في كتابة التاريخ الوطني.

الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي

المحور الأول

إشكالية التسليح والتموين عبر المناطق والولايات والحدود الغربية والشرقية

معوقات الإمداد بالأسلحة خلال فترة (1947-1956)

أ.د/ يرم كمال

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

لا شك أن العمل الثوري الذي أرادت قيادة الحركة الوطنية والثورة التحريرية الوصول اليه كان يتطلب جهودا كبيرة من حيث التحضير البشري والمادي والمعنوي يتناسب والعملية الثورية الكبرى والهدف الاسمي المراد تحقيقه، ثم فقد شكل موضوع الإمداد بالسلاح للتنظيم الثوري منذ تأسيس المنظمة الخاصة إلى تفجير الثورة جانبا مهما في اهتمامات القيادة الثورية وشكلت معوقات تحقيقه هاجسا دائما من اجل مواجهة الإرهاب الاستعماري، في هذا الإطار نحاول تقديم بعض المعوقات التي واجهت مسالة الإمداد بالسلاح بين سنوات 1947-1956.

لم يكن جلب السلاح بالأمر الهين رغم اختلف مصادره، وتعدد الجهود التي بذلت من أجل تموين المناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة، وتعددت الصعوبات سواء على المستوى الداخلي نظرا للأوضاع التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية في بدايتها أو على المستوى الخارجي وتفطن الإدارة الاستعمارية لعمليات تمرير الأسلحة وتهريبها عبر المناطق الحدودية الشرقية والغربية. لذا سنحاول التطرق إلى أهم الصعوبات التي اعترضت سبيل عمليات التسليح، فأين تكمن هذه الصعوبات؟ وماهي المشاكل والمصاعب التي اعترضت طريق وحدات جيش التحرير الوطني؟ وكيف تعاملت السلطات الفرنسية للحد من عمليات تهريب الأسلحة؟

- **معوقات الإمداد بالسلاح في الجهة الغربية:**

تباينت الصعوبات بين المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية نظرا لاختلاف موقعهما إذ نجد الجهة الشرقية مفتوحة على الدول العربية الشقيقة: تونس، ليبيا، ومصر، وباقي الدول الأخرى. أما الجهة الغربية فمفتوحة على المغرب الأقصى ومنه إلى المحيط، لذا سنبرز أهم الصعوبات الداخلية التي واكبت عملية تهريب السلاح لهذه المنطقة.

أ- حل المنظمة الخاصة:

تأسست سنة 1947م، وكانت في سنواتها الأولى وحتى سنة 1949م مستقرة لتظهر الصعوبات بعد ذلك، والتي نذكر منها: منع أي مناضل في المنظمة الخاصة من الاستقالة تطبيقا للنظام الداخلي .وكان استخدام العنف في تسوية المسائل الداخلية قد زج بالمنظمة الخاصة في طريق الخطر على وجودها، وأثبتت ذلك قضية "خياري" في مارس 1950م[1]، حيث خطفت مجموعة متكونة من أربعة أشخاص (بن عودة، بن زعيّم، عجومي إبراهيم بكوش عبد الباقي) مناضلا من تبسة هو "عبد القادر خياري" ونجحت عملية الخطف لكن خلال الانتقال بالسيارة ولما كان السجين مسبقا من الخبرة أي مصير ينتظره فقد تخبط إلى حد أنه جعل السائق يفقد السيطرة على السيارة التي تحطمت بعد اصطدامها بشجرة، ونجح "خياري" في الهرب ، لكن أعيد القبض عليه وضرب حتى فقد الوعي، وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم وهكذا جرى اعتراض سيارة المجموعة الفدائية وركابها في أعلى قرية "واد الزناتي" في شمال قسنطينة .

1 Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, les éditions Jeun Afrique, 1981, P31

أعطت قضية خياري إشارات التوقيفات التي تمت من 19 مارس إلى 27 ماي وقد بدأت في تبسة، وأصابت ولاية قسنطينة أولا (قالمة، سوق أهراس، عنابة، سكيكدة) ثم منطقة الجزائر (أومال، تنس، أورليانفيل، مليانة، ميديه) وأخيرا منطقة وهران (تلمسان، وهران، مسكره، تيارت، عين تيموشنت)، وفي ماي أوقف ابن بلة في الجزائر(1)، واتهم بتهمة تأسيس جيش سري[2].

ويقول ابن بلة: «كانت عملية القبض عليّ نتيجة لوجود منافقين داخل النظام السري عندنا في الحركة، كان هناك جواسيس وشوا بي إلى الفرنسيين، كان هناك داخل النظام رجل منافق دخل علينا بطريقة ليست جيدة، ... ولم يمكن سوى شخص واحد فقط هو الذي يعلم أين أسكن الذي انقلب علينا وعمل ضدنا بعد ذلك وكون بدعم من الفرنسيين الفرقة التي حاربتنا ... اسمه الحقيقي بالحاج الجيلالي ... لكن هذا الرجل اخترق نظامنا السري وأصبح ضابطا لدى الفرنسيين بعد ذلك، وهو الذي دل الفرنسيين عليّ لأن كان يعرف المكان الذي أختبأ فيه، لهذا قبض عليّ الفرنسيون بسهولة، فقد أخذوني من البيت حيث كنت نائما في السرير حينما جاء الفرنسيون وهجموا على البيت وأخذوني ... وحينما قبضوا عليّ كان الجاسوس الذي وشى بي بالحاج الجيلالي قد ذكر لهم كل شيء حتى عملية السطو التي قمنا بها على بريد وهران، وأعطاهم كافة التفصيلات كاملة ومكتوبة، لذلك قبضوا على جميع المشاركين وكثير من الأعضاء السريين حتى بلغ عدد من اعتقلوهم حوالي خمسمائة شخص ... ولم يستطيعوا رغم التعذيب

1 – يوسف مناصرية: "نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية عبر الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948"، مجلة التراث العدد العاشر، جمعية التاريخ والتراث الأثري في منطقة الأوراس، جويلية 1999، ص ص 140-142.

2 الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص183.

الشديد الذي تعرضت له أن ينتزعوا مني أي اعتراف... وقد عذبوني بمسلة الماء حيث يغطسون رأسي في الماء المالح حتى أكاد أموت من شرب الماء المالح، وعدم القدرة على التنفس»[1].

أ– **التموين بالسلاح الفاسد:** اعتمد في تفجير الثورة على مخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية في كل أنحاء الوطن، ويعود تاريخ صنع تلك الأسلحة إلى بداية العشرينات، وذلك يعني أن هذه الأسلحة قديمة جدا فقدت بعض خصائصها الحربية بسبب كثرة استعمالها في الحرب العالمية الثانية، وبسبب بقائها مخزونة في أماكن لا تتوفر على الشروط الضرورية للخزن، وكان ذلك سببا في فساد بعضها وتآكلها، بل وفي إتلاف بعضها الآخر، وكانت تلك الأسلحة الموروثة عن الحرب العالمية الثانية تتكون من الأنواع الآتية: البندقية الإيطالية المسماة "الستاتي" والبندقية الإنجليزية المسماة "لعشاري"، وأخرى "القاران"[2]. وهي أسلحة تعود إلى جنسيات مختلفة: إيطالية أو ألمانية أو فرنسية أو إنجليزية[3]، إضافة إلى:

ب– تجارة الأسلحة:

لقد كانت مشكلة التسليح من أكبر المشاكل التي واجهت الطلائع الأولى من ثوار نوفمبر، ودرست اللجنة السداسية هذا الموضوع من جميع جوانبه ، وأرسلت بمبعوثين اتجاه المشرق والمغرب من أجل الحصول على السلاح ، فتوجه

---

1 - Mohamed Guentari, organisation politico, administrative, et militaire de la révolution, Algérienne , de 1954 à 1962 office des publications national opu alger.pp 35-45.

2 – محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، نقلها إلى العربية محمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص 23.

3 – سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى أوشاريس، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 38.

بوضياف وديدوش مراد إلى سويسرا للالتقاء بتجار السلاح من المغرب وتونس على التوالي وهما "عبد الكبير الفاسي" و"عز الدين عزوز"، ويضيف بوضياف في حديثه قائلا أنه مقابل الحصول على بعض الأسلحة طلب عبد الكبير الفاسي مبلغا من المال ليصب في حسابه في سويسرا يقدر بربع مليون فرنك قديم، وإثر عودتنا من سويسرا قررت اللجنة السداسية جمع المبلغ المطلوب لعبد الكبير الفاسي وأن يسافر مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس بليبيا لاستلام الأسلحة ، وأن يتوجه كذلك بوضياف وبن مهيدي إلى الريف الإسباني من أجل الحصول على السلاح.

تمت كل هذه المحاولات دون الحصول على شيء من السلاح، لأن عبد الكبير الفاسي لم يف بالتزاماته[1].

2- المعوقات الخارجية:

لعل من بين أهم التأثيرات على مسالة الإمداد بالسلاح من الخارج الحدث الذي أدى إلى عزل نشطاء جلب السلاح من الخارج عن الثورة في عملية القرصنة التي حدثت في أكتوبر 1956 والتي أدت إلى تداعيات وصعوبات على العمل الثوري نستخلصها في ما يلي:

أ- اختطاف الوفد الخارجي:

يقول بن بلة أنه قبل 22 أكتوبر 1956 أي قبل أيام من سفره: « سافرت إلى مدريد وأنا في طريقي إلى هناك علمت بأن الملك محمد الخامس قد ذهب إلى مدريد لكني حينما وصلت لم أجد أحدا، وعلمت بأن الملك حينما جاء إلى

1 – أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة، الجزائر، [د. ت]، ص 183.

مدريد أخذهم للتو فاتصلت بهم وكانوا قد وصلوا قبلي إلى مدريد: خيضر وبوضياف وآيت أحمد [1].

حيث كان آيت أحمد ممثلنا في أمريكا آنذاك، فقالوا أن الحسن الثاني اتصل بهم وأرسل لهم طائرة لتنقلهم حتى نلتقي جميعا في الرباط، ثم نسافر ونجتمع في تونس لأننا في ذلك الوقت كنا تقريبا قد توصلنا إلى حل بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين» [2].

ولقد جاء الاختطاف في ظروف انعقاد مؤتمر الصومام ونتائجه، وكان من الضرورة اجتماع القادة الموجودين بالخارج لدراسة المقررات التي أفرزها المؤتمر وكان من المقرر القيام بهذا الاجتماع في مدريد ، كما طلب بن بلة من جمال عبد الناصر بعضا من السلاح يقدر بـ 5 آلاف قطعة سلاح، ولم يحصل عليها بسبب ترقب مصر للعدوان الثلاثي عليها، هذا ما جاء على لسان بن بلة في كتاب الجزيرة شاهد على العصر، الكتاب الخامس، حيث يذكر أنه قد تم تحذيره من طرف جمال عبد الناصر، وذلك بطريقة غير مباشرة من خلال طرح أسئلة حول مكان الاجتماع في الرباط ومدريد [3].

وقد وقعت عملية الاختطاف ببساطة شديدة، حيث رصد الفرنسيون الطائرة أثناء مرورها قبالة الجزائر في البحر، وأرغمتها طائرات حربية فرنسية على

---

1 – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصرداغر، مؤسسة الأبحاث العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص 49.

2 – فتحي الديب: فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي القاهرة، 1984، ص 258.

3 – بوصوف عبد الحفيظ قائد الجبهة الغربية.

الهبوط في العاصمة الجزائر، ويقال أن الجنرال أوساريس وأصحابه قد فكروا في إسقاطها ولكن وجود طاقم الطائرة من الفرنسيين حال دون القيام بذلك [1].

ويقول ابن بلة: «كنا تقريبا في المجال الجوي الدولي، وكان مسار الطائرة كما تعرف من الرباط إلى تونس، ولم يكن هناك سوى هذا المسار الجوي. والعجيب هنا أننا لم نعلم بأن الطائرة قد اختطفت إلا حينما نزلت على الأرض وشاهدنا الجيش الفرنسي يطوقنا، ورغم أن الجميع كان يعتقد حينما همت بالهبوط أنها في طريقها للهبوط بمطار تونس، إلا أنني كان لدي شك داخلي وهاجس بعدم الراحة، حتى حينما أبنت عن ذلك لرفاقي قالوا لي: هكذا أنت دائما يا أحمد كثير الشك، لكن الإجراءات كلها التي تمت لم أكن مرتاحا لها ابتداءً من الذهاب إلى مدريد إلى الرباط، لعدم مرافقة الملك محمد الخامس في الطائرة، وكان شعوري بتحذيرات عبد الناصر قويا للغاية عندي، في هذا الوقت، في اللحظة التي رأيت فيها الفرنسيين يطوقون الطائرة جاءتني كل هذه الهواجس ، لكن تحذير عبد الناصر كان هو الأعلى بداخلي، فأنا لدي حاسة الشعور بالأشياء، وكنت غير مرتاح وتأكدت شكوكي في تلك اللحظة .

كان عدد الركاب بين 20 إلى 25 راكبا في الطائرة، فبخلافنا نحن الأربعة الزعماء كان صحفي جزائري يدعى "مصطفى الأشرف" وكان هناك صحفيون فرنسيون ومراكشيون، فكان العدد كله حوالي عشرين.

أحاط الجيش الفرنسي بالطائرة، وطلبوا منا عبر الميكروفونات أن ننزل من الطائرة، عند ذلك أدرك الجميع أننا وقعنا في قبضة الفرنسيين، فالطيار لم يبلغنا بأي شيء، والطائرة كانت للشركة المراكشية المغربية.

---

1 – عبد الكريم حساني: أمواج الجفاء، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م، ص 28.

رفضنا أن ننزل من الطائرة، فبسهولة صعدوا إلى الطائرة وهم مدججين بالسلاح، وقبضوا علينا نحن الأربعة ومعنا الصحفي الأشرف أيضا، وتركوا باقي الصحفيين من المراكشيين والفرنسيين، بعد ذلك أخذونا إلى المراكز العسكرية ثم وضعونا في الزنازين» [1].

ب- معوقات وصول السلاح من الخارج:

استطاعت القوات الفرنسية المراقبة لسير السفن والمراكب في عرض المتوسط في 16 أكتوبر 1956 توقيف المركب آتوس، الذي كان يرفع علم بريطانيا في أعالي البحر، وسيق إلى المرفأين الجزائريين ينمور ثم المرسى الكبير [2].

وكان المركب "آتوس" All bress البريطاني الجنسية، وقد تم شراء المركب بتاريخ 21 جويلية 1956 من ميناء بيروت لصالح الثورة ، وكان الدور البارز في شراء المركب للأخ أحمد بن بلة، وقد طرح ابن بلة في سبتمبر 1956 أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة، كما كان يحوي طاقما بشريا مدربا على أجهزة اللاسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأن المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، وانطلقت رحلة المركب يوم 4 أكتوبر 1956 من مصرفي طريقها المرسوم خليج "كاب داجوا" وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة وكان محددا وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956[3] .

1 – حفظ الله بويكر، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص 265.

2 –مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، طبقة خاصة، دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 170–171.

3 – محمد صديقي: المرجع السابق، ص 29.

ولقد مثل احتجاز "آتوس" انتكاسة كبرى، فقد تأكد بوصوف ورفاقه بأن الفرنسيين يكثفون مجهوداتهم بهدف إفشال كل المحاولات الرامية إلى تسليح الثورة عن طريق البحر، وذلك بتشديد الرقابة البحرية الموجودة نقاطها بالمرسى الكبير والتي يطلق عليها اسم "سورمار" وقد ضاعفت من إمكاناتها التفتيشية عن طريق مراقبة الشواطئ وتمشيط البحر المتوسط، وفق تخطيط وتقسيم محكمين[1].

ولقد علم الوفد الجزائري المتواجد بالخارج بنبإ تفتيش السفينة وهي أول سفينة تحمل كميات كبيرة من السلاح، كما علمت السفارة الفرنسية بالقاهرة بهذا الخبر، وأراد فتحي الديب مدير مكتب قسم شمال إفريقيا أن يساعد الجزائريين دون أن يغضب الفرنسيين، وكانت الأسلحة والذخائر التي تم احتجازها متنوعة بعد توقيف السفينة "آتوس" استطاعت القوات الفرنسية توقيف السفينة اليوغسلافية "سلوفينيجيا" وتبديل مسار سيرها نحو وهران في18جوان1958[2].

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح، وهكذا صارت تضرب حصارا بحريا شديدا على السواحل العربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق العربية، وقد أوردت المجلة البحرية الفرنسية وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات التي تمت في هذا المجال ، ومن بين ما ذكر في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي: « قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956 بالتحقيق من هوية 600 مركب ، وأوقفت 285 وفتشت 69 ، وهزمت 21 » « وفيما بين 03 ديسمبر 1957 و10 جانفي

---

1 – بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 263.

2 – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 118.

1958 أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيادة ثلاثين ، ثم اقتياد 10 منها إلى أحد المرافئ » [1].

وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى، وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت تشريعات تسهيل مهمة التفتيش البحري، ومنها: الأمر الصادر للأسطول الفرنسي في21أكتوبر 1956م، بأن يقوم بدوريات منتظمة للحيلولة دون وصول أية شحنة من الأسلحة للجزائر، ويستند هذا الأمر إلى مرسوم نص على ما يلي:
المادة 04 خلافا لأحكام المادة 44 من قانون الجمارك يزداد حد منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر بالنسبة للسفن التي تقل حمولتها عن مائة طن بحيث يشمل خمسين كيلومترا بعد أن كان عشرين.
المادة 05: أن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حمولتها عن مائة طن ، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة إلى ضباط وبحارة السفن الحربية البحرية تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعينة بالمادة 04 من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات البرمائية العسكرية[2].

ضغوطات السلطات المغربية وأثرها على التسليح:

إن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى داخل الجزائر لم تكن تتعرض للخطر الفرنسي وحده، بل كثيرا ما كانت السلطات المغربية تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها المحاولات المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة إجبار جبهة التحرير الوطني على

---

1 – مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 172.

2 – محمد زروال: زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة التحريرية (الولاية الأولى نموذجا)، دار هومه، الجزائر، 2010.ص53.

الاعتراف بتلك التعديلات مستغلة الظروف العصبية التي كان يمر بها جيش التحرير لاسيما في مجال التموين بالسلاح، ولعل ما يؤكد ذلك تمركز وحدات من الجيش المغربي عام 1958 في ممر فيقيق الاستراتيجي الذي يقع ضمن خط طليعي يعتمده مجاهدو الولايات الرابعة والخامسة والسادسة في عبورهم إلى الجنوب ثم المغرب، وقد ازدادت أهمية ذلك الممر بعد إنشاء خط موريس، وكانت السلطات المغربية تهدف من وراء ذلك إلى التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير وعزله عن مصادر تموينه بالسلاح ، ومن ثم محاولتها إجبار جبهة التحرير على الاعتراف بسيادة المغرب على بعض المناطق الجزائرية مثل: توت وقورارة وتيديكلت[1].

وكانت المشكلة الأساسية لجبهة وجيش التحرير هي توفير وسائل مواصلة الحرب من مؤن مختلفة وأسلحة، ولن يتأت ذلك إلا بضمان قواعدها الخلفية بمراكش، وقد حاول المغرب الضغط على جبهة التحرير بمحاولة دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتها بالقاهرة، وأيضا محاولة إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب والإشراف المباشر على السلاح الذي يتدفق عبر الأراضي المغربية، وكذا تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل الحصول على الاستقلال، وقد تجلت هذه الأهداف واضحة في مؤتمر طنجة [2] 1958 [3]. ومع اشتداد الثورة الجزائرية وتوسع عملياتها العسكرية ازدادت الحاجة إلى

---

1 – محمد زروال: المرجع السابق، ص 74.

2 – نفسه، ص 76.

3 – محمد الطاهر عزوي: "استجواب الإخوة بن عزوي محمد وبعزي لخضر وصالحي محمد الأمير ولعقون عمار وعزوي الصالح يوم 1989/07/31الموافق لـ: 1406هـ بقرية الحجاج في دار بلعزوي محمد بن الصادق حول جوانب من حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 456.

السلاح، وعملت قيادة الثورة جاهدة على توفيره للجبهة الغربية، لكن القوات الفرنسية كانت قد أحبطت عدة محاولات تهريب للسلاح إلى داخل الجزائر، ففي 18 جانفي 1958م، تم حجز باخرتين يوغسلافيتين سلوفينية من طرف الأسطول الفرنسي كانت محملة بالأسلحة للقطاع الوهرانية، وفي نفس السنة تم حجز باخرة دانمركية محملة بالأسلحة والذخيرة.

وبالرغم من صعوبات التموين بالسلاح عملت الولاية الخامسة على تنظيم نفسها في هيكل تنظيمي عبر لجنة التنظيم العسكرية العربية بالموازاة مع لجنة التنظيم الشرقية، وقد تم قيادة الولاية الخامسة بعيدا عن فكرة الخصومات المحلية والإقليمية كما كان هرم القيادة مشكلا من عناصر لا علاقة لهم بالتزامات المحلية مثل بوضياف وبن مهيدي وبوصوف وبومدين، ولعل نجاح اللجنة الغربية في مهامها العسكرية كان له انعكاس إيجابي على الحدود الغربية بصفة خاصة وعلى الثورة بصفة عامة[1].

كان مصدر السلاح المهرب عبر الحدود الغربية قارة أوروبا عبر مصر، ولقد انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح والتي استأجرها أو اشتراها قادة الثورة لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، وكانت الأسلحة تفرغ على الشواطئ الإسبانية أو المغربية، لتقوم عناصر مغربية مدعومة من طرف الثورة فيما بعد وبالتنسيق مع شبكات التهريب الجزائرية بنقل الأسلحة إلى الداخل ، وكان ذلك يتم رغم الإجراءات الفرنسية الصارمة والتي أدت في كثير من المرات إلى مصادرة أطنان من الأسلحة من خلال التوقيفات العشوائية للسفن في عرض البحر الأبيض المتوسط.

---

1 – محمد عباس: "مصطفى بن بولعيد نضال متعدد الأبعاد" مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 832.

تلك بعض مظاهر المعوقات التي حالت دون تحقيق الإمداد الأفضل والمناسب في الوقت المناسب للثورة التحريرية بين فترة الإعداد العسكري للعمل الثوري وبين مرحلة الثورة التنظيمية التي حاولت فيها القيادة الثورية التي تشكلت بعد مؤتمر الصومام 1956توفير الإمداد المناسب لجيش التحرير الوطني الذي تضاعفت أعداده وفاق توقعات من أعدوا العمل الثوري في بدايته.

التسليح في الأوراس قبيل الثورة التحريرية الجزائرية

د/ منى صالحي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

انطلقت الثورة في الأوراس بقوة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها طبيعة الإنسان الأوراسي الذي عرف عنه التمرد على السلطات الفرنسية، فكان دائما مستعدا للثورة، بالإضافة إلى عدم اكتشاف المنظمة الخاصة في المنطقة في حين تعرض أعضاؤها للسجن والمطاردة في بقية الجزائر. وكانت شخصية مصطفى بن بولعيد القوية العامل الأكبر في الإعداد الجيد للثورة، حيث كان ينشط على عدة مستويات سياسية، وهو المسؤول عن المنظمة الخاصة بالأوراس، وقام بجهود كبيرة لجمع شمل قبائل وعروش الأوراس، والتنظيم والتدريب والاستعداد للثورة.

ولعل أهم الأسباب التي جعلت الثورة في الأوراس تأخذ مساحة واسعة وعمليات كثيرة ومنظمة هي وفرة السلاح مقارنة ببقية مناطق الجزائر. وهنا يتبادر إلينا تساؤل ما الذي جعل السلاح متوفرا في الأوراس، ومن أين أتوا به؟ لماذا لم تكتشفه السلطات الفرنسية؟ وغيرها من الأسئلة التي نحاول أن نجيب عنها.

إن قلنا إن السلاح بالأوراس كان متوفرا، فهذا لا يعني بكميات كبيرة ومتنوعة ومتطورة، وإنما ما يكفي للانطلاقة الأولى، فقد كانت هناك جهود كبيرة من قيادات الثورة لشراء السلاح من خارج الجزائر، وقد عجلت الظروف الداخلية

والخارجية بإعلان الثورة، وهذا ما بينه ديدوش مراد في اجتماع 22 بمقولته المشهورة: "إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك، يجب أن نعلن الانطلاقة فإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال، يجب أن نشعل الفتيل، ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة" (1).

1-جمع الأسلحة وتخزينها:

يعود اهتمام الجزائريين باقتناء السلاح إلى اعتبار أن ذلك جزء من شخصيتهم، وأيضا للدفاع عن أنفسهم، لأنه خلال الفترة الاستعمارية عاش الجزائريون الفقر والجهل وانتشرت السرقات وقطاع الطرق، فكان السلاح ضروري حتى وإن لم تسمح به السلطات الفرنسية. كما كانت الثورات حافزا لاقتناء السلاح، وآخر الانتفاضات هي انتفاضة الأوراس في سنة 1916. ولعل بعض الجزائريين كانوا يفكرون بالمشاركة في تحرير فلسطين فاقتنوا السلاح، فالشعب الجزائري كان دائما على استعداد للكفاح، وهذا ما أكد قادة الثورة أنهم لم يجدوا صعوبات في إقناعهم.

يكاد يجمع الباحثون أن شراء السلاح والمتاجرة به عرف رواجا كبيرا أثناء الحرب العلمية الثانية، لاسيما بعد نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942، وساعد على ذلك وقوع معارك بين الحلفاء والمحور بوادي سوف فنشطت تجارة السلاح على الحدود الجزائرية الشرقية (2). كانت تهرب الأسلحة عبر التضاريس الصعبة سواء على الحدود الجزائرية التونسية، وهي مناطق

---

(1) **الباحث**، ع.2، نوفمبر 1984، ص.9.

(2) مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر**، Pages Blues ,Algérie, 2009، ص.182.

جبلية صعبة المسالك، أم المناطق الصحراوية لاسيما وادي سوف ولحدود الليبية. وتعترف المصادر الفرنسية في وثائق المكتب الثاني في 25 سبتمبر 1946 بوجود عمليات تهريب في تبسة عجزت مصالح الأمن في وضع حد لها، وذلك لعدم وجود المراقبة الكافية، وعلى الرغم من ذلك أوقفت بعض عمليات التهريب [1].

لقد ضيع حزب الشعب الجزائري فرصة شراء السلاح لأنه لم له تنظيم عسكري يقوم بالمهمة، ولم يعرف السلاح اهتمام من المسؤولين إلا مع نشأة المنظمة الخاصة. حيث ساهمت عدة شخصيات في شراء السلاح، ولعل من أوائل من اشترى السلاح من المنظمة الخاصة هو بلوزداد حيث أرسل 300000 فرنك مع أحمد محساس إلى محمد عصامي ببسكرة وأمره بشراء السلاح [2]. فيذكر الحسين آيت أحمد في مذكراته عن عملية شراء الأسلحة فبعد أخبره محمد بوضياف أن هناك سوق رائجة لبيع الأسلحة في غدامس بالصحراء الليبية، وعند حضوره مع بوضياف في المجلس الجهوي ببسكرة كلف مسؤول الوادي بعملية شراء الأسلحة وسميت بـ "**عملية ليبيا**" حيث جلبوا مائة بندقية ستاتي على ظهور الجمال ووجهت إلى ابن بوالعيد بالأوراس لإخفائها، وكانت تكلفة الرحلة والأسلحة نصف مليون فرنك، وتأسف أنه لم يشتري كمية أكبر لأن ميزانية المنظمة محدودة [3].

---

(1) المرجع نفسه، ص.183.

(2) شهادة محمد عصامي في: **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، دار الهدى عين امليلة، الجزائر، 1999، ص.488.

(3) الحسين آيت أحمد مذكرات مكافح، روح الاستقلال، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص.182-183.

من الذين اشتروا السلاح محمد عصامي القائد السياسي للولاية وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعبد القادر مصمودي عضو هيئة أركان المنطقة، حيث اشتروا الأسلحة بمساعدة مناضلي وادي سوف منهم بشير بم موسى وميهي محمد بلحاج وميلودي أحمد مسؤول قسمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالوادي. عبد القادر العمودي رئيس المنظمة الخاصة للجنوب القسنطيني [1]. وعاجل عجول الذي يروي أنه بدأ بالمتاجرة بالسلاح منذ 1946، ويسافر لهذا الغرض إلى جربة التونسية ويشتريه من شركة إيطالية. وكان يدفعه لبعزي محمد بن لخضر من أعضاء المنظمة الخاصة [2].

لكن حسب الشهادات التي اطلعنا عليها أن معظم السلاح اشتراه مصطفى بن بولعيد وتكفل بتخزينه لاسيما بعد توليه رئاسة المنظمة الخاصة بالأوراس. وهناك عدة شهادات تثبت انه اشترى السلاح على دفعات استمرت إلى قيام الثورة، منها ما ذكره بعزي لخضر الذي يقول أن ابن بولعيد بدأ بشراء السلاح منذ 1948 حيث ذهب رفقة بعض المناضلين إلى صحراء عمر قرب زريبة الوادي، وأخذوا معهم سبعة بغال جاءوا محملين بالسلاح، على كل بغل 45 قطعة حربية ومجموعها 325 مع الذخيرة، وفي رحلة ثانية اشتروا 320 قطعة حربية [3]. بينما الحاج لخضر فيقول: " إن هناك أشخاص كانت لهم أسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية "وخوفا من اكتشافها أخذناها، منهم مثلا قطعا عديدة من تلاغمة حوالي 14 بندقية رشاشين كبيرين من نوع 30 أمريكي

---

(1) مسعود كواتي، منطقة وادي سوف وتهريب الأسلحة 1946–1954، حولية **المؤرخ**، ع.2، الجزائر، 2002، ص.248.

(2) شهادة عاجل عجول، في: **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، دار الهدى عين امليلة، الجزائر، 1999، ص.247.

(3) شهادة بعزي لخضر، المصدر نفسه، ص. 451.

أخفيناهم في ضواحي باتنة كما كانت لنا مخابئ في عين كرشة وفي جهات أخرى"[1].

وعلى الرغم من أن محمد بوضياف يقول إنه لم يكن لنا إلا مستودع واحد للأسلحة بالأوراس وفيه حوالي 300 قطعة سلاح إيطالي اشتريت في غضون 1947 و1948 وأودعت في وادي سوف ثم نقلت في سنة 1949 إلى الأوراس حيث خبئت في براميل مملوءة بالزيت" [2]، إلا أن الشهادات تثبت أن عدد الأسلحة أكثر من هذا والمخابئ أيضا كانت كثيرة، ولعل أهمها هو المخازن التي بقرية الحجاج حيث كانت تخزن الأسلحة في بيوت بعض المناضلين [3]. كما كان مصطفى بن بولعيد يخزن الأسلحة في ضيعته المسماة "**أسلاف**" غرب مدينة فم الطوب، وفي سنة 1952 اشترى ضيعة بتازولت قرب سجن "**لامبيز**" وكان يخزن بها السلاح. انواع الاسلحة مختلفة منها مسدسات وبنادق موزير الألمانية وبنادق ستاتي ورشاشات طومسون وبنادق غاره الفرنسية [4].

كما كان يصنع القنابل بهاتين الضيعتين وبقرية الحجاج، شرع مصطفى بن بولعيد في صناعة القنابل في سنة 1953 والتي حضر لها منذ 1952 [5]، حيث كلف مناضلين من المنظمة السرية بذلك منهم بلقاسم سمايحي وبعزي محمد وبرغوث علي. كان أحمد نواورة رئيس نقابة العمال في معمل الرصاص والزنك بجبل إيشمول، كما كان مسؤولا عن مخزن الديناميت، ومنه مول مناضلي

---

(1) **الطريق إلى نوفمبر**، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص.249.

(2) مسعود كواتي، مقال سابق، ص.247.

(3) محمد الطاهر عزوي، **الطريق إلى نوفمبر**، المجلد الأول، الجزء الأول، ص.245–246.

(4) مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص184.

(5) مصطفى بن بولعيد، مصدر سابق، ص. 18.

المنظمة الخاصة لصنع القنابل ثم توزع، وقد جمع بعضها في محل الأخوين مشلق فانفجرت ففر ابن بولعيد إلى جبل الظهرة لمدة من الزمن [(1)]. وحسب عاجل عجول أنه عندما اقترب موعد الثورة التحريرية بدأ بتشجيع الشعب على اقتناء السلاح وإحصاء ما عندهم في سجلات، وبدأت التدريبات باستعماله.

2 –استخراج السلاح وتوزيعه:

يشكك بعض الباحثين في كمية الأسلحة المخزنة بناء على الإحصائيات التي تقوا أن عدد الأسلحة التي انطلقت بها الثورة في كل الجزائر هو ما بين 300 و400 قطعة سلاح [(2)]، لكننا إذا عدنا إلى السلاح الذي استخرجه مصطفى بن بولعيد قبيل الثورة ووزعه، نجد كان لا يمكن أن يخوض ثورة بأربعمائة قطعة سلاح، فكثير من الشهادات أن مصطفى بن بولعيد استخرج السلاح ووزعه على بسكرة وخنشلة وبريكة واسمندو وقام بنفسه بأخذ السلاح إلى برج امنايل وذراع الميزان ببلاد القبائل. وهذا في بداية اكتوبر 1954، أما بقية السلاح فوزعه في ليلة أول نوفمبر [(3)]، ويمكننا أن نعرف كمية الأسلحة من خلال عدد الأفواج الأتي سلحت في ليلة أول نوفمبر ففي الأوراس فقط كان عدد الأفواج 85 فوجا وفي بقية مناطق الجزائر 37 فوجا، والفوج تحتوي على 3-5 خلايا وكل خلية 10 جنود [(4)].

وفي الختام نرى أن الأوراس كانت رائدة في الكفاح المسلح وذلك للجهود التي بذلها مصطفى بن بولعيد سواء في الجانب السياسي أو التنظيمي، وبخاصة

---

(1) شهادة أبركان الوردي، **مصطفى بن بولعيد**، مصدر سابق، ص.444.

(2) مصطفى سعداوين، مرجع سابق، ص.189-190.

(3) للمزيد يراجع، شهادات المجاهدين في كتاب: مصطفى بن بولعيد، وعزوي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص254-256.

(4) مصطفى بن بولعيد، مصدر سابق، ص.116.

شراء السلاح ويبدو ان أشرى كميات كبيرة من ماله الخاص، ومن أموال المتطوعين وبخاصة أن قيادات المنظمة الخاصة كان يشتكون من ضعف التمويل.

نستنتج أيضا ان كميات الأسلحة التي اشتراها بن بولعيد وخزنها لم يكن يعلم بها حتى قيادات المنظمة الخاصة، وقد أدلى مساعدو ابن بولعيد بشاهداتهم والمجموعة في كتاب مصطفى بن بولعيد على حجم الأسلحة التي جمعت ووزعت، وانتقلت أيضا إلى مناطق بعيدة كبلاد القبائل. بالإضافة إلى جهود ابن بولعيد فطبيعة المنطقة المحصنة جغرافيا وقربها من المناطق الحدودية سهل نوعا ما شراء الأسلحة وتخزينها. وهذا لا يعني أن المشكلة كانت في السلاح فبعض المناطق التي وزع عليهم السلاح وحضروا اجتماعات ابن بولعيد تأخروا في عمليات أول نوفمبر. ومنها بريكة، فقد يعود ذلك إلى أسباب سياسية أو فشل في المهمة.

التسليح في ناحية سطيف خلال الثورة التحريرية وإشكالية الإمداد

د/ سفيان لوصيف

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

البريد الالكتروني: sofianeloucif@yahoo.fr

مقدمة:

تحتل منطقة سطيف موقعا استراتيجيا في الربط بين الولايات، وقد اعتمدت طريقا للإمداد بالسلاح القادم من تونس، وأسهم سكانها بقسط في التسليح، كما نهضت الفرق المدنية والعسكرية بجهد واضح في الحصول على الأسلحة، وفي هذه المداخلة نحاول معرفة وضعية التسليح في منطقة سطيف، وذلك اعتمادا على مصادر أصيلة في تاريخ الثورة بمنطقة سطيف.

سطيف ملتقى ولايات الثورة الجزائرية:

ربطت ولاية سطيف الحالية بين ثلاث ولايات تاريخية خلال الثورة التحريرية وهي: الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الثالثة، وكانت تحت قيادة الولاية الثالثة إلى غاية اجتماع العقداء سنة 1959، وخلاله طلب العقيد الحاج لخضر من العقيد عميروش أن يتنازل له عن تسيير مدينة سطيف، نظرا لأن الولاية الأولى تنازلت عن بعض مدنها الكبرى على غرار بسكرة، التي ضمت للولاية السادسة التي كان يديرها العقيد سي الحواس، وما يحيط بمدينة سطيف الناحية الأولى تابعة للولاية الثالثة، والناحية الأولى للولاية الثانية والناحية الثالثة للولاية الأولى.

إشكالية التسليح في ناحية سطيف:

لم تستفد ناحية سطيف خلال الثورة التحريرية من كثيرا القادم من تونس، بل سلحت نفسها بنفسها من مراكز العدو على سبيل المثال الهجوم على مركز الأوريسيا، حيث تم الاستفادة على بنادق ورشاشات، والهجوم على مركز الحمامة في عين الروى، وأيضا مركز سفيهة بسطيف، والدعم الذي يقدمه العاملين في مصالح الجيش الفرنسيين والمجندين الفارين من مراكز الجيش الفرنسي، وحتى دعم بعض المعمرين الأوروبيين، ورغم مرور قوافل السلاح عبر ترابها إلا أن الاستفادة كانت جد محدودة، واعتمد المجاهدون على التسليح الذاتي من خلال الهجومات والكمائن على مواقع الفرنسيين، فكانت بذلك تجربة مميزة في بلغتها الناحية من خلال التوصل إلى صنع القنابل اليدوية وحتى المواد المتفجرة.

اندلعت الثورة التحريرية سنة 1954 معتمدة على الأسلحة القديمة والتي كانت متداولة الحرب العالمية الثانية، والأسلحة البيضاء في السكاكين والسيوف والسواطير التي صنعت من قبل الحدادين، والأسلحة التي كانت قد جمعتها المنظمة الخاصة التي كانت تحظر لتفجير الثورة.

الاستفادة من سلاح الحلفاء الذين تواجدوا في الجزائر بين فترة 1942 و1945:

وهنا أذكر بعض الشهادات التي دونتها من بعض الذين تحدثوا إليهم وعاشوا الفترة واشتروا الأسلحة من الانجليز والأمريكان خلال الحرب العالمية الثانية، فبعد أن دخلت القوات الإنجليزية والأمريكية إلى عموشة من ميناء بجاية في أواخر نوفمبر 1942، وكانت القوات حاشدة أولها في عموشة وآخرها في خراطة، وانتشر القليل والقال بين عامة الناس، أن الانجليز والأمريكان هم حلفاء

فرنسا أتوا ليطردوا الألمان، وكانت هذه الحشود ذات هيبة كبيرة وبدت كما يذكر السعيد لعبيدي فرنسا أمامهم ضعيفة لا مكانة لها[1].

وكان جنود الحلفاء من الأمريكان والانجليز يتواصلون مع سكان عموشة، خاصة التعامل معهم في التجارة بيعا أو مقايضة، فعرف عنهم ممارسة التجارة السوداء مع الأهالي، والكثير من الجنود كانوا يبيعون السلاح لهم خاصة المسدسات الأمريكية الصنع والذخيرة، والملابس والأحذية، والسجائر، في المقابل يشترون من الجزائريين بعض المنتجات خاصة البيض، ونذكر عدة روايات منها:

رواية يوسف كبور:

عن تعامله مع الأمريكان يذكر قائلا: " كنا نبيع لهم البيض ويبيعون لنا السلاح الملابس، والبترول الذي نستعمله في إشعال المصابيح، وقد اشتريت منهم 3 لتر، ومعطف وسروال، وأنا بيعت لهم البيض، وأبي اشترى منهم السلاح بندقية ومسدس، هذا الأخير سلمته للمجاهدين حين اندلعت الثورة التحريرية[2].

رواية السعيد لعبيدي:

وكنا نتعامل معهم في البيع والشراء، نشتري منهم السلاح والعتاد وبعض الأثاث والملابس، نحن في عائلتنا اشترينا منهم منشار طوله 2 متر، واحتفظنا به إلى الثورة التحريرية، واستخدمناه في قطع الأعمدة الكهربائية وأعمدة خطوط الهاتف، وكان الحاج عبد الله يشتري منهم السلاح ويحتفظ به في الغابات، وباعه فيما بعد لمسعود زيتوني الذي لعب دورا كبيرا في شراء معظم السلاح من

---

1 حوار مسجل مع السعيد لعبيدي، يوم 17 نوفمبر 2017.

2 حوار مسجل مع يوسف كبور، يوم 09 سبتمبر 2017.

الجزائريين الذين تعاملوا مع الانجليز، وبدوره باعه في الأوراس لاسيما بعد تأسيس المنظمة الخاصة التي كانت تحضر للعمل العسكري والثوري.

قصص طريفة كانت لسكان المنطقة في تعاملهم مع الانجليز والأمريكان ذات مرة ذهب صالح خلدون بدلو ممتلئ بالبيض ليبيعه لهم كالمعتاد فخرج إليه أحد الجنود، وانتزع منه الدلو وقال له عد من حيث أتيت، لم يتقبل صالح الإهانة ولم يتمالك نفسه، فقرر أن يأخذ حقه، وغير بعيد عن مقرهم كان يراقب ما يجده كي ينتقم منهم، واقترب من سيارة ' Jeep ' وجد مسدسا أخده وأدبر عائدا، وباعه في السوق السوداء واشترى من ثمنه حصانا.

الحق أن سكان الجهة انبهروا بما يملك الانجليز الذين كانوا الأكثر تواجدا في بوشامة، واتفق بعض الشباب ذات الليلة أن يقتحموا خيم العتاد، واهتدوا إلى فكرة أن يأتوا بحمار ويضعون فوق ظهره التبن، وعند الاقتراب من الخيم يضرمون النار في ظهره، وحين اشتعلت النار في الحمار لم يتمالك نفسه وأرغموه على اختراق الخيمة، فاستيقظ الجنود الانجليز النائمون تحت الفزع وخرجوا هاربين، وبعدها تقدموا وأخدوا ما فيها من أغراض وسلاح[1].

رواية عباس شريطي:

كان جنود من الجيش الانجليزي يبيعون للناس السلاح والملابس والأحذية في السوق السوداء للجزائريين في عموشة وغيرها من المناطق، وذات يوم ذهب حصاد مسعود وصولة صالح للشراء منهم تفطنت قيادة الانجليز لهم ليلا، فألقي القبض عليهما وسجنا[2].

---

1 حوار مسجل مع السعيد لعبيدي، يوم 17 نوفمبر 2017.

2 حوار مسجل مع عباس شريطي، يوم 12 أكتوبر 2017.

جبل مقرس في عين عباسة[1] معقل الثورة:

تأسست في جبل مقرس **العديد** من المراكز الثورية منها مركز لحساسنة، ومركز لبيامة، ومركزساندولي في أعالي منطقة الكاف عند عائلة مدني الذي كان من أكبر المراكز في المنطقة، وكان يأوي المجاهدين القادمين من الولاية الثانية، وكان بمثابة مركز العبور بين الولايتين الثانية والثالثة، ومركز لمهانة في أولاد مرغم، ومركز عند قرارية، ومركز الصياح، ومركز أولاد جليل، ومركز طكوكة عند قبور أحمد، شهد جبل مقرس وعين عباسة العديد من المعارك خلال الثورة التحريرية نذكر منها معركة بن قازة، ومعركة شوف لمعوش، ومعركة جبل مقرس، وأولاد جليل، إلى جانب الاشتباكات والكمائن التي نصبها جيش التحرير.

جبل البابور:

يعد جبل البابور حصنا منيعا على كل الغزاة عبر كالعصور كما تعد السلسلة الواقعة ضمن سلسلة الأطلس التلي بين ولايات سطيف، جيجل، بجاية، عبارة عن جبل يظهر عبر كل الولايات، قمم وصخور وغابات وأحراش فلين وبلوط وصنوبر ونباتات كثيفة وثلج على مدار السنة، ومداشر موزعة هنا وهناك[2].

كان جبل بابور مقرا للقسم العسكري الثالث الناحية الأولى الولاية الثانية، يمتد من مدينة الأوريسيا مرورا بالطريق الوطني رقم 09، وصولا إلى مدينة

---

1 تعد بلدية عين عباسة من أقدم بلديات ولاية سطيف، شارك سكانها خلال انتفاضة 08 ماي 1945، سقط خلالها 50 شهيدا، وخلال الثورة التحريرية دفعت 165 شهيدا، وكانت فيها مراكز جيش التحرير وقيادة ناحية سطيف التي غالبا ما تتركز فيها، أنظر: مديرية ومنظمة المجاهدين ولاية سطيف: موسوعة شهداء الثورة التحريرية الجزائرية في ولاية سطيف، ج 2، دار البعث للطباعة والنشر ولاية قسنطينة، 2000، ص.646.

2 رغم أن جبل بابور كان يتبع الولاية الثانية إلا أنها عمار مرناش كان يناضل فيه رفقة قادته مثل لخضر تواتي والعربي بورياشي، فكانوا حقا أسود في هذه القمم العالية.

سوق الاثنين شمالا، مرورا بحدود وادي عفرة إلى سوق الجمعة بلدية بابور حاليا، مرورا كذلك بالطريق الولائي عين الكبيرة ثم الأوريسيا، وكان آخر من ترأسه المجاهد الطاهر شلالي.

وقد استعملت فرنسا كل ما لديها وكل ما أشار إليه خبراؤها من سياسات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية ووسائل مادية وبشرية مختلفة من أجل إفشال الثورة في جبل بابور وضواحيه، كما عمدت إلى ترحيل السكان من القرى إلى أماكن قريبة من الثكنات، كما فرض عليهم حمل السلاح ضد الثورة وذلك من أجل محاصرة الثورة وقطع الاتصال بينها وبين الشعب.

وبالتوازي نجد أن السلطات الاستعمارية هي الأخرى لم تدخر جهدا لمحاربة الثوار بالمنطقة، وبكل الطرق منها المشروعة دوليا وغير المشروعة، كل ذلك قصد الوصول إلى هدف السيطرة على الوضع وإسكات صوت الثورة، وذلك بعد الضربات المتتالية والموجعة التي وجهها لها جيش التحرير في الكثير من مناطق، على إثر التنظيم الذي عرفته الثورة بعد مؤتمر الصومام.

وكان ذلك عن طريق مضاعفة المراكز العسكرية المتقدمة بالمنطقة وإقامة عدة معتقلات، وثكنة عسكرية، ومحتشد، وفرق إدارية مختصة في شؤون الأهالي، مركز تعذيب، وزرع مساحات واسعة بالألغام، فمنذ مجيء الجنرال ديغول سطر مخطط شال الذي أعده الجيش في إطار عمليات المنظار إلى اقتحام جبال البابور في نهاية سبتمبر 1959[1].

1 المنظمة الوطنية للمجاهدين، ندوة المعارك الكبرى بالولاية الثالثة، تيزي وزو، 25 نوفمبر 1999، ص.19.

جبل لعنيني عين الروى[1]:

كان انطلاق الثورة في عين الروى من جبل لعنيني بداية سنة 1956، منذ مجيء 75 فردا من جيش التحرير تحت قيادة العقيد عميروش وبالتنسيق مع الشيخ العيفة بورقبة، الذي كان في تلك الفترة مسؤول الناحية، وتشكلت مراكز جيش التحرير منها مركز العمرية، الذي يشرف عليه بوجادي بوقرة والمحافظ مقلاتي عمار، وكانت الخامسة طيار مكلفة بإطعام جيش التحرير.

وهذا المركز عبارة عن معبر للمجاهدين والثوار الذين كانوا يأتون من الولاية الثانية والثالثة ومركز التموين بالسلاح والمؤونة، ومركز الحمامة الذي كان مقرا لقيادة جيش التحرير الوطني وكتائبه لاسيما قائد ناحية سطيف الشهيد العيفة بورقبة، ومركز عين الشجرة ومركز دوار لعجايز اللذين كانا مكملين للمركزين السابقين، ومراكز ثانوية أخرى تتكفل بالإيواء والإطعام.

كان جيش التحرير الوطني كيف يوظف الجبال كسلاح طبيعي في المعارك خاصة جبال البابور ومقرس وبوعنداس وبوطالب وبني ورثيلان، فكانت حصونة المنيعة، وكان يستدرج قوات العدو إلى الجبال حيث ينازلها، ذلك أن في الجبال تتكافأ القوات، حيث الدبابات والأسلحة الثقيلة تبقى في السهول، كما أن الجبال تثقل كثيرا القوات الفرنسية الثقيلة بأسلحتها، مما يجعل القوات الفرنسية تكره أحيانا متابعة المجاهدين، بل أن الانسحاب المجاهدين السالمين من المعارك بدون تتبع القوات الفرنسية لها يدل على تعب القوات الفرنسية ماديا ومعنويا وعدم سيطرتها على الجبال، وكانت خفة المجاهد تساوي ضعف خفة الجندي

---

1 عرفت عين الروى العديد من المعارك خلال الثورة نذكر منها معركة رأس القصر جبل لعنيني سنة 1959 بقيادة العيد الضحوي، ومعركة مركز الحمامة سنة 1961.

الفرنسي، فإذا كان المجاهد يقطع ستين الكلمترات في الليلة، فإن الجندي الفرنسي يقطع نصف هذه المسافة في أحسن الظروف.

ولهذا كان يشترط في المتجند أن بكون عارفا بالمنطقة التي سيعمل بها، لأن معرفة الأرض ضرورية لحرب العصابات، واستعمال الأرض كان من أهم العوامل التي خلقت التكافؤ بين القوات الفرنسية الكبيرة، وقوات جيش التحرير الوطني الصغير وبصفة عامة فإن استراتيجية جيش التحرير كانت امتلاك الأرض دون التمركز في مكان معين أي حرب العصابات .

الاستفادة من بعض قوافل الإمداد:

في سنة 1958 كانت الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح، جعلت القيادة الثورية تلجئ إلى كل الوسائل واستغلال كل الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، واستغلال كل الإمكانيات من أجل توصيل إلى السلاح إلى الداخل.

وقد لعبت تونس دورا بارزا في مجال التموين بالأسلحة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، وتم تسخير كل الجهود البشرية والمادية في هذا الإطار فكانت قوافل السلاح تغادر من الولاية الثالثة إلى تونس في كتائب أو فرق صغيرة، وكان عمار مرناش في إحدى هذه الفرق التي ذهبت وعادت وأتت بالسلاح الكافي لتسليح فرقة الكموندو التي يقودها ولم تمكث الكتيبة التي ذهبت طويلا، حيث عادت بعد وصولها والراجح أن الحاج لمطروش ' صالح حاو ' هو من قاد هذه الدورية[1].

1 الحاج لمطروش: اسمه الحقيقي حو صالح من مواليد 2 نوفمبر 1931 في دائرة بوحجار ولاية الطارف، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بلكور بالعاصمة سنة 1949، التحق بالثورة في تونس سنة 1955، وفي شهر مارس 1957 قاد كتيبة تسليح نحو الداخل باتجاه البابور ثم بقي هناك، وفي=

عمليات إخلاء المراكز الفرنسية:

استهدف نشاط ناحية سطيف الهجوم على مراكز التخزين والعتاد الذي يضم أسلحة وعتاد حربي، وكان الفضل في ذلك يعود إلى مساعدة بعض الجنود العاملين في الجيش الفرنسي في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث قدموا مرارا تصاميم المراكز في المداخل والمخارج وتنظيم الحراسة وكل ما يتعلق بالأسرار الثورية.

عملية إخلاء مركز الأوريسيا:

في مارس 1960 خطط جيش التحرير الوطني للدخول على مركز الأوريسيا، وقام المجاهدون بمراقبة تحركات الجيش الفرنسي لمدة طويلة، وتم الاتصال بالجنديين العاملين بالمركز في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية وهما على التوالي عكاشة وعلي، اللذان قدما خريطة مفصلة عن المركز والتي تمكن من الدخول إلى المركز وإخلائه عن آخره، حيث تم القضاء على 12 جندي واغتنام 35 قطعة من مختلف الأسلحة منها رشاش وجهاز للإرسال والاستقبال من نوع 350، ثم الانسحاب دون أن يخسر المجاهدون أي خسائر في الأرواح.

عملية إخلاء مركز الحمامة:

بعد فترة من الهجوم على مركز الأوريسيا قام المجاهدون بالهجوم على مركز الحمامة في جبل لعنيني قرب عين الروى، وتم الاستيلاء على 25 قطعة من مختلف الأنواع، وخلال هذه العملية استشهد المجاهد عمرون.

= سنة 1959 شارك في دورية أخرى اتجهت إلى تونس لجلب السلاح ثم عاد معها، وقد شارك في عدة معارك وتدرج في المسؤوليات حتى رتبة نقيب قائد منطقة.

الهجوم على مراكز الحركى والقومية:

قام المجاهدون بالهجوم على مركز الخونة وعملاء فرنسا فخلال ليلة واحدة تم اقتحام ستة مراكز الموجودة في ذراع القايد ومرج الزيت، وفيها تم الاستحواذ على العشرات من البنادق والأسلحة[1].

الكمائن:

عرف جيش التحرير الوطني كيف يوظف الجبال كسلاح طبيعي في المعركة، فكانت حصونة المنيعة، وكان يستدرج قوات العدو إلى الجبال حيث ينازلها، ذلك أن في الجبال تتكافأ القوات، حيث الدبابات والأسلحة الثقيلة تبقى في السهول، كما أن الجبال تثقل كثيرا القوات الفرنسية الثقيلة بأسلحتها، مما يجعل القوات الفرنسية تكره أحيانا متابعة المجاهدين، بل أن الانسحاب المجاهدين السالمين من المعارك بدون تتبع القوات الفرنسية لها يدل على تعب القوات الفرنسية ماديا ومعنويا وعدم سيطرتها على الجبال.

وكانت خفة المجاهد تساوي ضعف خفة الجندي الفرنسي، فإذا كان المجاهد يقطع ستين الكيلومترات في الليلة، فإن الجندي الفرنسي يقطع نصف هذه المسافة في أحسن الظروف. ولهذا كان يشترط في المتجند أن بكون عارفا بالمنطقة التي سيعمل بها، لأن معرفة الأرض ضرورية لحرب العصابات، واستعمال الأرض كان من أهم العوامل التي خلقت التكافؤ بين القوات الفرنسية الكبيرة، وقوات جيش التحرير الوطني الصغير وبصفة عامة فإن استراتيجية جيش التحرير كانت امتلاك الأرض دون التمركز في مكان معين أي حرب العصابات.

---

1 منصور لمطاعي: أسوار التاريخ، الولاية الثالثة، شهادات لبعض قادة الثورة التحريرية، ص.54، 55.

كما تدعم التسليح بخروج جنود من مركز بوعروة حيث التحق ستة أشخاص من الناحية الغربية للبلاد بأسلحتهم وعلى رأسهم علي الوهراني، والذي أصبح قائد فرقة التدخل للناحية الأولى، واستشهد هو وجنده في قرية القواضي في بوقاعة بعد تدمير القرية كاملة عليهم في القصف.

ويتم صناعة القنابل اليدوية في ناحية سطيف، وكان من يقوم بالصنع هو محمد الشريف ميدوني، وهذه القنابل جربت في معركة قرب بابور في دوار بني بزاز، وكانت لما تنفجز تحدث دويا، وكذلك بعض الأسلحة التي تم جلبها من بعض المعمرين الأوروبيين الذين كانوا على استعداد لخدمة الثورة الجزائرية[1].

معركة أولاد عيسى والاستيلاء على الأسلحة:

وقعت بأولاد عيسى بلدية تيزي نبشار في 01 جويلية من سنة 1958، وقعت بعدما كان سكان المشتة يتعرضون لاعتداءات متكررة من قبل الجيش الفرنسي فطلب سكان المشتة من المجاهدين التصدي لها وفي يوم 01 جويلية قامت فرقة المجاهدين من الكومندوس بنصب كمين للجيش الفرنسي في المكان السالف الذكر وعند الساعة 02 صباحا توجه الجيش الفرنسي كعادته بعدد عساكره البالغ 11 عسكريا فدخلوا منطقة الكمين وانطلقت رنات البارود تحت صيحات الله أكبر فدامت المعركة حوالي 90 دقيقة تم فيها القضاء على معظم العساكر الفرنسيين الذين لم ينج منهم سوى بعض الأفراد. حصيلة المعركة في صفوف العدو حسب شهود عيان قتل أكثر من 30 عسكريا وجرح ثلاثة 09 آخرين وتم غنم بندقية نصف آلية من نوع فيزيقا ا ر ورشاش من نوع ماط 11 ومسدس عيار 01 ملم وجهاز الإرسال والاستقبال من نوع900 [2].

1 شهادة منصور لمطاعي، 11 أفريل 2016.

2 السعدي لطرش: جرائم الاستعمار الفرنسي في منطقة بابور، ص.23.

التسليح في الولاية السادسة المنطقة الثالثة الناحية الثانية

د/قن محمد

جامعة زيان عاشور بالجلفة

مقدمة:

يعتبر موضوع التسليح من أهم ركائز الثورة الجزائرية، لذلك كان موضع اهتمام قادة الثورة فأعطوا له أهمية بالغة فبالإضافة إلى الدور الذي لعبه الثوار الأوائل في جمع الأسلحة قبل الثورة، فإن الاهتمام الأكبر بعد تفجيرها كان الاعتماد على النفس أولا وفك السلاح من يد العدو أثناء المعارك. كما أن البعثة الجزائرية في العالم العربي لعبت دورا بارزا في جمع السلاح من الدول العربية والأوربية والآسيوية بمختلف الطرق والوسائل وإرسالها إلى الجزائر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من دلائل الاهتمام بهذا الموضوع الإستراتيجي أن أنشأ له قادة الثورة وزارة خاصة به باسم وزارة التسليح والعلاقات العامة " MALG".

وقبيل تفجير الثورة الجزائرية، لكن عانت الثورة الجزائرية في بدايتها من نقص السلاح بشكل كبير؛ فقلة وفرة السلاح كانت من أسباب إطالة حرب التحرير ضد العدو الفرنسي. لذلك قام الثوار الطلائع الأولى من المجاهدين بجمع الأسلحة بمختلف الوسائل والطرق، ومنها التسليح الذاتي من الأوساط الشعبية في بدايتها، فالانطلاقة كانت ببنادق الصيد، ومسدسات، وبعض الأسلحة الأخرى مثل الستاتي، وهي بنادق كانت موجودة في الصحراء الجزائرية، إضافة إلى القنابل اليدوية التي سرقت من المخازن الفرنسية أو التي اشتريت، أي أن بداية المصدر كان داخلها وكان البارود يصنع محليا كذلك القنابل اليدوية، فقد كان مصدرها هو تبرعات المواطنين، أو تم شراؤها من السوق السوداء أو اقتناؤها من الدول المجاورة

والصديقة، كتونس وليبيا والمغرب، وأكبر نسبة تمثلت في بنادق الصيد، وبعضها من السلاح الأبيض كالخناجر وبنادق حربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وغيرها. ومنه فإن جمع الأسلحة كان كما يلي:

–جمعها محليا من عند المناضلين مساهمة منهم في دعم الثورة، إذ توصل بعضهم إلى أن يبيع أملاكه أو يرهن أرضه، أو يبيع حلي زوجته ليصرف هذا المبلغ أو ذاك في شراء الأسلحة.

–الحصول عليها عن طريق المجندين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال.

– غنمها أثناء الهجومات على مراكز العدو أو خلال المعارك والكمائن والهجمات.

– صناعتها محليًا مثل: السكاكين، السواطير، القنابل المحرقة، القنابل المتفجرة، القنابل الموقوتة والألغام، وكذا استعمال البارود ذو الصنع المحلي بالإضافة إلى استغلال القنابل والقذائف المدفعية التي استعملها العدو ولم تنفجر.

– جلبها من الخارج بواسطة بعثة الثورة المتمركزة في مصر التي جلبت السلاح إلى الثورة عن طريق البحر ومرورا بقواعد الثورة المتمركزة في ليبيا وتونس والمغرب، أو عن طريق إعانات الدول العربية والإسلامية أو الصديقة الآسيوية وخاصة منها الاشتراكية وإما عن طريق المغامرين الأوروبيين، أوعن طريق البواخر مثل الباخرة " دنيا" التي تم شحنها بمختلف الأسلحة انطلاقا من مصر فليبيا فالناظور بالمغرب الأقصى وذلك في 18 مارس 1955.

ومن المناطق الداخلية الممونة للثورة الجزائرية الولاية السادسة.

التسليح في الولاية السادسة:

1-جغرافية الولاية السادسة:

ظهرت الولاية السادسة التي أقرها مؤتمر الصومام عام1956، من الولايات الإدارية التالية: المسيلة، الجلفة، الأغواط، غرداية، تمنراست، إليزي، ورقلة، الوادي، بسكرة، وتكاد تغطي أكثر من نصف مساحة التراب الوطني. وقد صنفتها إدارة الاستعمار ضمن الأقاليم العسكرية لكل من جنوب عمالة قسنطينة وجنوب عمالة التيطري، بمقتضى قانون1902[1]. ذات حدود مشتركة مع الولايات التاريخية تحدها الولاية الأولى من الشرق، والولاية الثالثة من الشمال، الولاية الرابعة من الشمال الغربي، الولاية الخامسة ومن الناحية الغربية والجنوب الغربي. كما لها حدود مع دول المغرب العربي: تونس وليبيا من الشرق والجنوب الشرقي ودولتين إفريقيتين مالي والنيجر[2].

تتميز الولاية السادسة بسطح متموج ومناخ متنوع وأمطار متذبذب وغطاء نباتي خاص، بها شطوط مثل شط الحضنة الذي تليه مجموعة من السلاسل والكتل الجبلية المنقطعة لتشكل الأطلس الصحراوي المشهور بحافاته الشديدة الإنحدار والتقطع في كتله وتمثله جبال الأوراس التي تعد قمة شبيليا أعلى قممها2348م ثم جبال الزاب وجبال أولاد نايل (الميمونة، بوكحيل، امساعد)، وجبال العمور (القعدة، مناعة، الأزرق) وغيرها من الجبال[3].

1- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د م)، (د ت)، ص275.

2 - الهادي أحمد درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع1954-1962، (ب ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع (د م)، 2009، ص19.

3 - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر طبيعية بشرية إقتصادية، ط1، المطبعة العربية، الجزائر،1968، ص48.

ثم تأتي السهول الواسعة والأحواض المغلقة وأشهرها شط ملغيغ الذي ينخفض على مستوى سطح البحر تاركا المجال لبعض الهضاب الجيرية المعروفة بالحمادة وأشهرها هضبة تادمايت، وإلى جانبها نجد الكثبان الرملية في الجنوب الشرقي من الصحراء ترتفع كتلة الهقار الكبيرة التي تبلغ قمتها2918م وتعد أعلى قمة في الوطن[1].

يسود الولاية السادسة المناخ الصحراوي بتطرف حرارته وشدة رياحه وجفاف طقسه، وقد تصل الفروق الحرارية إلى32 سنويا. ما أدى إلى تناقص كبير في كمية تساقط الأمطار وتذبذبها من منطقة لأخرى ومن فصل لآخر، بحيث يتراوح المعدل التساقط السنوي للأمطار ما بين10–100مم سنويا، هذا في السنوات الممطرة أما السنوات العجاف فلا أمطار فيها، كما تظهر بعض الواحات المتناثرة التي تدني بوجودها للمياه الجوفية الدائمة، والتي تعد نقطة تجمع سكاني يشتغل أهله ببعض الزراعة ويعتمد على التجارة وبعض الخدمات[2].

2- تأسيس الولاية التاريخية السادسة:

من المعلوم أن مؤتمر الصومام قد قسم التراب الوطني إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق والمنطقة إلى نواح والناحية إلى قسمات والقسمة إلى مجالس. ومنه فالولاية التاريخية السادسة، نشأت إثر مؤتمر الصومام20 أوت 1956[3]، وضمت أربع مناطق، وهي كالتالي:

– **المنطقة الأولى:** عين على رأسها الضابط الثاني علي بن مسعود النوي، وتنقسم إلى ناحيتين، وتضم المدن التالية: سور الغزلان، سيدي عيسى، البرواقية، قصر

1 – الهادي أحمد درواز، المرجع السابق.

2 – نفسه، ص20.

3– الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، (ب ط)، دار هومة (د م)،2003، ص29.

البخاري. حاول الشهيد "**علي ملاح**" تنظيمها خاصة بعد قضية "**أزمة الشريف بن سعدي**" حيث انضمت للولاية الرابعة.

لكن في سنة 1958 أعيدت المنطقة للولاية السادسة، وبعد استشهاد "**الطيب جغلالي**" سنة1959 ضمت من جديد للولاية الرابعة[1].

-**المنطقة الثانية:** عين على رأسها الضابط الثاني الطيب فرحات حميدة المدعو شوقي، وتنقسم إلى ناحيتين. وتضم المدن التالية: بعض مدن شمال ولاية الجلفة، بعض مدن شمال شرق ولاية الأغواط، بالإضافة إلى مدينة قصر الشلالة بولاية تيارت ودائرة مجدل من ولاية المسيلة. تضم "**أولاد جلال، الجلفة، الأغواط**" بعد استشهاده، أسندت المنطقة "لعمر إدريس سنة 1957 لمواجهة حركة "بلونيس.

- **المنطقة الثالثة:** عين على رأسها الضابط عبد الرحمان عبد اللاوي خلفه محمد شعباني، وتشمل المنطقة التقسيم التالي:

-جنوب ولاية الجلفة وتحديدا تراب الدوائر: مسعد، فيض البطمة، عين الإبل.

-الجنوب الغربي لولاية المسيلة: وتحديدا تراب دوائر: بوسعادة، عين الملح، بن سرور- تراب ولاية غرداية وورقلة وتمنراست[2].

1 - سالم جرد، دور المنطقة الثانية من الولاية السادسة التاريخية في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1959، رسالة ماجيستر في تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر 2008-2009، ص ص 34-35.

2 - مختار حامدي، تواتي محمد، سليمان قاسم، التنظيمات العامة والظروف الاستثنائية التي عرفتها الولاية السادسة والمنطقة الثالثة بعد مؤتمر الصومام، www.djelfa.info، 2017/01/21، 22:33.

– المنطقة الرابعة: عين على رأس قيادتها محمد شعباني، تضم المدن التالية: "طولقة، الوادي، أولاد جلال، بسكرة، سيدي خالد وأمدوكال وواد ريغ[1].

وهكذا تم تنظيم الولاية السادسة إداريا إلى أربع مناطق تنقسم إلى نواحي وأربعة وستين قسمة وعلى رأس كل هذه الوحدات الإقليمية قيادة مؤلفة من مجلس يتشكل من قائد عام وثلاثة مساعدين له[2].

حدود الولاية السادسة مع باقي الولايات

وكانت حدود الولاية السادسة مع باقي الولايات التاريخية على النحو التالي:

الولاية الأولى: عن طريق احمد خدو، وادي غريسة جنوب غرب منعة، والقسم الجنوبي من دائرة بريكة، امدوكال، عرش الضحاوي.

الولاية الثالثة: قسم هام من ولاية المسيلة: سيدي عيسى، بوسعادة، عين الملح.

الولاية الرابعة: قسم من ولاية المدية: جنوب عين بسام، البرواقية، بير غابلو، قصر البخاري.

الولاية الخامسة: القسم الجنوبي من ولاية تيارت: دائرة قصر الشلالة[3] .

---

1 – سوسن عمري، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954–1964،" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر" منشورة، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، سنة 2012–2013، ص ص 25 – 26.

– استحدثت المنطقة الخامسة نهاية الثورة سنة 1962 تتكون من نواحي تابعة لمنطقتن الثالثة والرابعة تضم "غرداية، ورقلة، تقرت، الوادي وتمنراست.

– سالم جرد، المرجع السابق، ص ص 39– 40.

2 – خميسي فريح، إرهاصات نشأة وهيكلة الولاية السادسة (1958–1954)، الملتقى الوطني الاول، الجلفة مسيرة كفاح 1830–1962، الجمعية الولائية للبحث التاريخي والتراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013 (د.ط)، دار النعمان، جوان 2015، ص213.

2 – سليمان قاسم، تاريخ الولاية السادسة المنطقة الثانية من بداية التأسيس الى نهاية بلونيس 1954–1958، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2003، ص160.

المنطقة الثالثة من الولاية السادسة (المجال الجغرافي، المراكز، القيادة):

1- **المجال الجغرافي:** تقع المنطقة الثالثة في الجهة الجنوبية الغربية من الولاية التاريخية السادسة تحدها شمالا المنطقة الثانية من نفس الولاية وشرقا المنطقة الرابعة من نفس الولاية وجنوبا تنفتح على صحراء شاسعة تنتهي بحدود الدول المجاورة للجزائر وغربا تحدها الولاية التاريخية الخامسة.

تحتل المنطقة الثالثة موقعا جغرافيا متميزا، كانت تسمى بفرع الصحراء التابعة للمنطقة الأولى الأوراس، إذ تعد حلقة وصل واتصال مع عدد من الولايات التاريخية، تتميز باتساع رقعتها الجغرافية وبالطابع الصحراوي الصعب والقاسي، والتباعد الكبير بين سكانها القاطنين، والتنقل الدائم للرحل، وطابعها الريفي والبدوي والذي تغلب عليه القساوة.

يشمل تراب المنطقة الثالثة المناطق التالية:

- جنوب ولاية الجلفة: تراب دوائر: مسعد – فيض البطمة – عين الإبل.
- الجنوب الغربي لولاية المسيلة: تراب دوائر: بوسعادة – عين الملح – بن سرور.
- تراب ولايات غرداية وورقلة وتمنراست[1].

2- **أهم المراكز الثورية بالمنطقة الثالثة:**

المراكز الثورية هي أماكن تواجد واستقرار جيش التحرير، وعبارة عن مخابئ بها المؤنة والرعاية الصحية وآمنة في عمق الجبال، يشعر فيها أفراد جيش التحرير بالأمان، وهي كالتالي: جبل بوكحيل، ويشمل عدة مراكز: جبل امساعد، محارقة، الميمونة، اللبة، الصفى، اصباع مليلحة، شبكة بريان، النسينيسة، الزعفرانية، بوديرين، النسافة، الدخان، سواقيد.

---

1 – التقرير الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، بسكرة، 1986.

2–1: مراكز التموين بالمنطقة الثالثة:

عمل جيش التحرير بالولاية السادسة على إنشاء مراكز تموين طبيعية في شكل مغارات أو دهاليز أو كهوف، بعيدا عن أنظار العدو وتحركاته، وكان يراعى في اختيار المراكز والمخابئ عدة شروط منها أن تكون الأرضية صلبة. وهناك نوعين للمخابئ والمراكز:

– واحدة مخصصة للأسلحة والمؤن، وأخرى لاختباء الأفراد؛ فالمخابئ المخصصة للأسلحة فهي تابعة مباشرة لجيش التحرير يشرف عليها مسؤول التموين، موجودة في الجبال، ذات حصانة طبيعية.

– وأخرى موجودة لدى المواطنين لاسيما لدى بعض الفدائيين ويلتجئ إليها جيش التحرير عندما تقع بعض المعارك أو عندما يتعذر على بعض الجنود الالتحاق بالجبال عند مباغتتهم من طرف العدو.

وقد ارتبطت أسماء المراكز والمخابئ بأسماء بعض المدن أو الجبال أو بواسطة الأرقام التي يعرفها المجاهدون والمسبلون.

يقول المجاهد مختار المخلط أنه في ميدان الدعم اللوجيستي قمنا بإعادة بعث نشاط المراكز الصحراوية التي تمون الجيش وتعتبر محطات اساسية للمعلومات، واستراحة قوافل جيش التحرير العابر لتلك المناطق، والمراكز هي:

–مركز ضاية القلب بالصحراء: يشرف عليه طهيري خالد.

–مركز ضاية قطارة: يشرف عليه عيسى بن لعميد.

–مركز أم الرانب: يشرف عليه القن امحمد بن ابراهيم.

–مركز البرج: يشرف عليه بن ابراهيم الحاج بن علي، ثم خلفه بن ابراهيم علي بن الحشاني.

–مركز الحواجب: يشرف عليه حوة محمد بن يطو.

-مركز المقطع: يشرف عليه قرود اخليف واخويه دحمان واعمارة.

-مركز أم القراد: تشرف عليه عائلة هريمك (سعيد وابن عمه محمد)، وبولارباح.

-مركز سلمانة: يشرف عليه منصور الخليفة وخلفه المنصور عمر بن الطيب.

-مركز تادميت: يشرف عليه فضيلي احمد.

-مركز ضاية عمرة: يشرف عليه دحمان عبد الرمان ثم خلفه دحمان المختار بن دحمان.

-مركز لهيوهي: يشرف عليه السبخاوي احمد.

-مركز تاعضميت: يشرف عليه بلحاج.

-مركز لمقيد: يشرف عليه بن بلقاسم مخلط بن الحفناوي[1].

3- قادة المنطقة الثالثة:

أما الترتيب القيادي الذي يخص المنطقة الثالثة فهو نفسه الذي حدده المؤتمر فأعلى رتبة فيه ضابط ثان لقيادة المنطقة ومعه أربعة ضباط مساعدون برتبة ضابط أول كل في مجاله. وهم كالتالي:

-القادة برتبة ضابط ثان: عبد الرحمان عبداوي، محمد شعباني، الطاهر لعجال.

-القادة برتبة ضابط أول: أحمد طالب، رمضان حسوني، عبد الحميد خباش، عمار معالمي، إبراهيم بن يطو، مخلوف بن قسيم، السعيد عبادو، علي الشريف، محمد الطاهر خليفة، حسين الساسي.

1 - المختار مخلط، تاريخ جهاد، مذكرات ضابط جيش التحرير، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص ص 110، 111.

4 – قادة النواحي:

تولى قيادة الناحية قائد برتبة ملازم ثان ومعه أربعة مساعدون برتبة ملازم أول والقسمة يقودها مساعد ومعه أربعة عرفاء بالإضافة على المجالس الشعبية.

قيادة الناحية الأولى:

–القادة برتبة ملازم ثان: محمد روينة (قنتار)، بلقاسم مشيش، عبد القادر ذبيح، عمار معاليم، إبراهيم بن يطو، محمد الطاهر خليفة

–القادة برتبة ملازم أول: مخلوف بن قسيم، محمد الطاهر خليفة، عبد الحميد خباش، أحمد قبايلي، عبد القادر ذبيح، عبد الجبار بن المداني، عمار معاليم، المختار طالب، محمد إدريس، ارزيق يونس، إبراهيم بن يطو، رابح تينة، السعيد عبادو.

قيادة الناحية الثانية:

–القادة برتبة ملازم ثان: مخلوف بن قسيم، على الشريف، يوسف معمر.

– القادة برتبة ملازم أول: على الشريف، بوجمعة قرمة، بشيري ثامر، مختار مخلط، زيدان نواصرية، أحمد حشايشي، إبراهيم بن يطو.

قيادة الناحية الثالثة:

–القادة برتبة ملازم ثان: السعيد عبادو، رشيد الصايم.

– القادة برتبة ملازم أول: رابح لبيض، أحمد بن شرودة، بوجمعة قرمة، العابد زروال.

ظروف خاصة مرت بها قيادة الولاية والمنطقة الثالثة

تجدر الإشارة إلى أن الشهيد " زيان عاشور" [1] ورغم جيشه الذي فاق الألف ومئة جندي قبل أوت 1956م، ورغم شساعة المناطق التي تنتشر بها وحدات هذا الجيش، إلا أن الرجل لم يكن من بين الحاضرين في مؤتمر الصومام، الذي عين على رأس الولاية السادسة الصاغ الثاني الشهيد "علي ملاح" المدعو (سي الشريف) [2]. لكنه استشهد ولما يستكمل بعد هيكلة الولاية بل ولم يتقابل مع قادة الجيش في الصحراء. أما "سي زيان عاشور " فواصل عمله ثابتا إلى غاية استشهاده يوم 7نوفمبر 1956.

---

1 – ولد سي زيان عاشور سنة1919بالبيض بلدية أولاد حركات دائرة أولاد جلال ولاية بسكرة، تلقى تعليمه الابتدائي في زاوية ابن رملية بالقصيعات، ثم رافق الشيخ بن البوهالي إلى بلدية عين الملح، وحفظ على يديه القرآن الكريم، زاول تعليمه الثانوي بزاوية الشيخ المختار بأولاد جلال، حتى نال المستوى النهائي، وفي سنة1939 جند في الجيش الفرنسي قهرا، وفي 1945 بدأ نضاله السياسي بانضمامه إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان محل مراقبة شديدة من طرف المخابرات باستمرار، شارك في عدة معارك منها معركة الدرمل 1955، ومعركة قزران ماي1956، ومعركة قعيقع جوان1956، استشهد بوادي خلفون 8و9 نوفمبر 1956.أنظر:

– عبد الكريم قذيفة، الشيخ زيان عاشور، ط2، دار الوسيط، 2011/1432، ص ص 15–40.

2 – علي ملاح (سي الشريف) (1924 – 1957م): ولد بذراع الميزان، حفظ القرآن ومبادئ اللغة العربية على يد والده الغنام، انخرط في شبابه في الحركة الوطنية رقي الى رتبة عقيد وكلف بقيادة الولاية السادسة، لقب بالعقيد سي شريف سجن بعد الحرب العالمية الثانية ولما اطلق سراحه بدا في تنظيم خلايا الثورية السرية كان من السباقين في قيادة العمليات العسكرية اغتيل من قبل جماعة شريف بن سعدي 31مارس 1957 قرب مدينة قصر البخاري. أنظر:

– سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830 –1962، ط2، دار الأمل، 2008، ص، ص 85، 86 .

– لخميسي فريح، المرجع السابق، ص– ص206– 209.

المنطقة الثالثة بعد استشهاد زيان عاشور

وبعد استشهاد زيان عاشور، استخلفه عمر إدريس في قيادة المنطقة، الذي بدوره غادر إلى المغرب في مهمة جلب الأسلحة وترك حاشي عبد الرحمان نائبا له بالمنطقة، وأدى ذلك إلى ترك فراغ قيادي في الجهة، مما سهل دخول حركة الخائن بلونيس[1] الذي عاث فيها فسادا من بداية 1957 إلى صيف 1958، بمساعدة العميل مزيان العربي القبائلي الذي تمكن من تضليل بعض الإطارات نذكر منهم عبد القادر لطرش، عبد القادر جغلاف، عبد الله السلمي، بوفاتح مفتاح ومحمد بلكحل وغيرهم، كما تمكن الخائن بلونيس من إلقاء القبض على بعض إطارات الولاية السادسة، وإعدام جزء منهم ومنهم الضابطان الرائد "عبد الرحمان حاشي" والضابط "محمد بلهادي"، وإخضاع آخرين لأوامره[2] إلى غاية ديسمبر 1957[2].

---

1 – ولد محمد بلونيس سنة 1912 في برج منايل التابعة حاليا لولاية بومرداس التحق في صغره بالمدرسة الابتدائية الفرنسية كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية عهد اليه مصالي قيادة المجموعات المسلحة التي اطلق عليها بلونيس الجيش الوطني الشعبي الجزائري، اتخذ من المنطقة الممتدة من الجلفة وبوسعادة منطقة نفوذ ودار الشيوخ شمال الجلفة مقر قيادتها كان هذا الجيش مدعوما عسكريا ماليا سياسيا من طرف فرنسا، قام بإعدام الآلاف من الجزائريين، فر الى ناحية اولاد عامر اغتيل سنة 1958م. أنظر:

– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، د ط، دار البعث، قسنطينة، 1991م، ص23.

2 –عبد القادر حليس، امحمد قرود، طلائع الثورة التحريرية، الملتقى الوطني الأول الجلفة مسيرة كفاح، الجمعية الولائية للبحث التاريخي والتراث، ولاية الجلفة 1830–1962، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013 (د.ط)، دار النعمان، جوان 2015، ص– ص224 – 228.

وبعد هذه النكبة العسكرية، تم الإستعانة بعمر إدريس[1] للعودة على رأس قيادة المنطقة، فعاد مدعما من طرف الولاية الخامسة، وحولت بقرار لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المنطقة التاسعة تحت قيادة الولاية الخامسة مؤقتا[2]، ريثما تتخذ لجنة التنسيق والتنفيذ القرار النهائي بشأنها" وخاض عمر ادريس رفقة سي الحواس ملاحم عسكرية وتنظيمية، أصيب إثرها سي عمر بجروح خطيرة بعد نفاذ ذخيرته الحربية، فعين العقيد "سي الحواس" [3]على رأس القيادة في شهر ماي 1958. وفي عهده ترسمت حدود الولاية والتي أخذت شكلها النهائي في افريل 1958واصبح مجلس الولاية يضم ما يلي:

1/- الصاغ الأول (رائد) عمر إدريس، مسؤول عسكري.

2/- الصاغ الأول(رائد) الطيب جغلالي، مسؤول سياسي.

---

1 – عمر ادريس من مواليد 1931 بالقنطرة ولاية بسكرة، درس العربية والفرنسية بمسقط راسه وترك التعليم مبكرا، اشتغل اسكافيا في القنطرة والتحق بالخدمة العسكرية، ثم مناضلا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة سنة 1955، وكانت له شهرة كبيرة في الناحية الغربية مع الشيخ زيان عاشور، حضر اجتماع العقداء مع سي الحواس وكان برتبة قائد عسكري، اسره العدو في معركة جبل ثامر لكثرة جراحه، استشهد تحت التعذيب في 1959/06/07 بالجلفة. أنظر: مختار حامدي، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة 1954–1662، د ط، دار العميد، د م، ص ص106، 107.

2 – سليمان قاسم، تاريخ الولاية السادسة المنطقة الثانية من بداية التأسيس الى نهاية التأسيس.1954–1958، دار الكتاب العربي، الجزائر 2013، ص169

6 – ولد أحمد بن محمد آمقران بن ابراهيم حمودة سنة1923، ببلدية آمشونش، دخل في المدرسة القرآنية حفظ القرآن، مارس مهنة التجارة، بدأ نشاطه السياسي منذ سنة1943، وأثناء إقامته الجبرية بمنطقة آريس عمل على نشر الوعي السياسي، عايش أحداث 8 ماي1945، وإثر نشاطه في حركة إ.ح. د بدأ يتعرض للمطاردات الفرنسية، رحل إلى فرنسا1952 مكث فيها قرابة عامين، وعندما عاد إشتغل في منطقة الصحراء، وفي سنة1957 أصبح عقيد الولاية السادسة، أستشهد بجبل ثامر رفقة العقيد عميروش سنة1959. أنظر:

–حامدي المختار، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة1954–1962، (ب ط)، العميد للنشر والتوزيع، ص،ص، 105،104.

3/– الصاغ الأول(رائد) محمد العربي بعرير، إخباري واتصال1.

واستمرت قيادة الولاية في يد الصاغ الثاني "سي الحواس" إلى غاية استشهاده [1]، رفقة قائد الولاية الثالثة "سي عميروش" وعدد من إطارات الولايتين منهم الرائد "عمر إدريس"، "محمد العربي بعرير" وغيرهم بتاريخ 28 مارس 1959، وخلفه نائبه السياسي الطيب بوقاسمي الجغلالي[2] (1916–1959م)، فاصطدم مع قادة المناطق الأربعة واستشهد يوم 29جويلية 1959م[3].تشكل بعد ذلك مجلس مؤقت لإدارة الولاية، من قادة المناطق الأربعة كما يلي:

– محمد شعباني[4] ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الثالثة، رئيس المجلس.

---

1 – مختار حامدي، محمد تواتي، سليمان قاسم، التنظيمات العامة و الظروف الاستثنائية التي عرفتها الولاية السادسة و المنطقة الثالثة بعد مؤتمر الصومام، www.djelfa.info، 2017/01/21، 22:33.

2 – ولد بوقاسمي الطيب المعروف بالجغلالي سنة 1916 بقرية أولاد تركي بلدية العمارية ولاية المدية، حفظ القرآن وانتقل إلى زاوية تابلاط لدراسة الفقه وعلوم الشريعة، وفي سنة 1937 بدأ نضاله السياسي في حزب الشعب، التحق بالثورة في سنة1955، تقلد عدة مناصب في الولاية الرابعة، التحق بالولاية السادسة وأصبح عضوا في مجلسها حتى آخر سنة 1959، استشهد بجبل قعيقع بالجلفة. أنظر:

– الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني، مرجع سابق، ص50 .

– محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر،2007، ص334.

3 – محمد عباس، المرجع السابق.

4– ولد العقيد محمد شعباني سنة1935 في منطقة أهل بن علي بقرية أوماش ولاية بسكرة، درس في الكتاتيب، تزود فيها برصيد من القرآن الكريم والفقه والعلوم الشريعة، انتقل إلى قسنطينة وبالضبط لمعهد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، أين درس هناك ووصل إلى أعلى مستوى في المعهد، وفي سنة1954 ومع نهاية دراسته والمتزامنة مع اندلاع الثورة عاد إلى مسقط رأسه، وأنظم إلى صفوف المنظمة المدنية لجبهة التحرير كمسبل، وفي سنة1956 التحق كجندي في صفوف الجيش التحرير، وتقلد عدة مناصب وآخرها عقيد للولاية السادسة، استشهد سنة1964. أنظر:

– حامدي مختار، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة1954 –1962، ص، ص ،110، 111.

– علي بن مسعود: ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الأولى، عضو المجلس.

– سليماني سليمان (لكحل): ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الثانية، عضو المجلس.

– محمد بوصبيعات: ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الرابعة، عضو المجلس.

وبعد استشهاد قائدي المنطقتين الأولى والرابعة في 17ديسمبر1959، واصل المجلس تسيير الولاية ومشكلا كما يلي:

– العقيد محمد شعباني: قائد مجلس الولاية، عسكري.

– الرائد محمد روينة (قنتار)، عضو مجلس الولاية، عسكري.

– الرائد عمر صخري، عضو مجلس الولاية، إخباري.

– الرائد شريف خير الدين، عضو مجلس الولاية، إتصال ومواصلات.

وبقي الحال كذلك حتى الإستقلال[1].

دور الولاية السادسة المنطقة الثالثة في التموين[2] بالسلاح:

يعتبر التموين نشاط استراتيجي خلال الثورة التحريرية فقد كانت الاموال التي تجمع، تنفق في كل المجالات المتعلقة بالثورة منها توفير المواد الغذائية واللباس العسكري والمدني والأحذية [3]، اللباس والاسعافات الاولية الطبية[4]، آلات

– الشيخ القليطي، المصدر السابق، ص ص129–1.134

2 – التموين هو الانفاق على من تجب اعانتهم وكفايتهم، يقال: مانه يمونه مونا اذا احتمل مؤونته وقام بكفايته، ومان الرجل اهله يمونهم مونا ومؤونة بمعنى كفاهم وانفق عليهم وعالهم .

–ابراهيم أنيس واخرون، المعجم الوسيط، ج1، ط1، دار المعارف، مصر، 1973 م، (د م)، ص 856.

3 – المختار المخلط، المصدر السابق، ص 135.

4 – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر، 2013، ص43.

الخياطة[1]، أما العنصر الاساسي في المواد التموينية هو السلاح، عماد جيش التحرير في المعركة[2]. فعملت الثورة على توفيره بشتى الوسائل وبمختلف الطرق[3]ووفق ضوابط دقيقة وتقديرات مسبقة لاحتياجات وحدات جيش التحرير الوطني المقترحة من قبل مجالس القسمات والنواحي والمناطق. وكل ذلك رغم التضاريس الصحراوية الصعبة التي تحداها أبناء الولاية السادسة فنجحوا في تمرير شحنات من السلاح قبل اندلاع الثورة وتحديدا منذ عام 1947، عبر بوابات الجنوب الشرقي، بسبب التلاحم بين الشعب والمجاهدين والذي أثمر مرونة في نقل الاسلحة والمؤونة[4].

وكان التموين بالسلاح من أكبر العقبات التي واجهت جيش التحرير في مواجهة العدو الفرنسي، وتفيد الشهادات التي قدمها الرعيل الاول أمثال عمر صخري وغيره أن مصدر السلاح الذي استعمله المجاهدون في الفاتح من نوفمبر، كان من التطوع أو من الشراء بالمال أو ما يؤخذ من العدو أو من تطوع السكان كبنادق الصيد التي يستخدمونها في الدفاع على انفسهم وممتلكاتهم أثناء ترحالهم من الصحراء الى التل[5]، كما تم الحصول على الاسلحة من مخلفات الحرب

---

1 - نفسه، ص47.

2 - نفسه، ص48.

3 -الهادي أحمد درواز، المرجع السابق، ص50.

4 -فعالية منتدى الشعب ببسكرة، الولاية السادسة التاريخية ممر محوري في الامداد بالأسلحة والتموين ابان ثورة التحرير الوطنية، الاثنين 20 اكتوبر 2014، تاريخ الزيارة 2017/02/25.

5 -الهادي درواز، المرجع السابق، ص45.

العالمية الثانية والتي جمعوها وخزنوها في المطامر[1]، ومنه فإن الثورة في مرحلتها الاولى تسلحت ذاتيا[2].

كما جاء أيضًا في تقارير مؤتمر الصومام أن وضع المنطقة السادسة عموما (الصحراء) والتي تكونت حديثًا أنها تملك 100 بندقية آلية وبندقية رشاش واحدة، و10 رشاشات و50 مسدسًا، و100 بندقية صيد. مع بداية الثورة.

وتنفيذا لقرارت مؤتمر الصومام في الولاية السادسة، كانت من مهام القائد سي الحواس بعد استشهاد البطلين (زيان عاشور والطالب العربي)، جمع السلاح وأرسال دوريات الى الشرق من أجل التموين بالسلاح، وكانت أول بعثة عسكرية في أكتوبر 1956 يرأسها محمد جغابة ومزيان صندل لدعم التنظيم السياسي والعسكري[3]، للولاية السادسة.

وبوصول بشائر الثورة نحو ربوع المنطقة الثالثة، بدأت عملية التسليح بتشكيل لجان مهمتها جمع الاشتراكات وتسجيل المالكين للسلاح والشباب الراغبين بالانضمام لصفوف الثورة[4]، كما يقول المجاهد المختار امخلط أن عملية التسليح كان مصدرها بالدرجة الاولى المواطنين، وكانت الاسلحة بسيطة من نوع الستاتي والطلياني، واستعمل في بداية الثورة اسلحة بسيطة كالسلاح الابيض الذي اختلف باختلاف كل الجهة وأغلبها صنع محلي كالخناجر والمناجل والشواقير والفؤوس[5].

1- المطامر: مخابئ تحفر في الارض لتخبئة السلاح وحتى القمح.

2 -الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، (د ط)، دار الامة للطباعة، الجزائر، 2014، ص137.

3 - الهادي درواز، المرجع السابق، ص127.

4- المختار مخلط، المصدر السابق، ص15.

5 - التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، مرجع سابق.

يقول مختار امخلط: الشيء الذي يجب أن اقف عنده طويلا ولأشهد التاريخ عنه، أنني ما قصدت أحدا من المواطنين ،أبناء الصحراء طالبا السلاح إلا وأعطاني إياه وهو في قمة السرور، وقد أبهرتني تلك الثقة المطلقة التي وضعها أبناء الصحراء الأفاضل، وكان أول ما قصدته الشيخ التواتي الحاج سي لخضر بن أحمد وأبلغته بخبر وصول ثورتنا لمناطقنا، وطلبت منه البندقية فكان رد فعله عجيب فقد قام وقبل جبهتي، وقال: أنا أمتلك ثلاث بنادق وكلها تحت تصرفك وعندي 312 خرطوشة و 50 في مسعد سوف أحضرها لك، وكان في قمة الفرح[1]، للإشارة أن البندقية تعد بالنسبة للمواطنين كنز في حياتهم لأنهم كانوا صيادين من جهة ومن جهة ثانية كانت تظاهرا بالزينة في الأعراس والتباهي بها بين القبائل والأعراش ودفاعا عن الأهل والعشيرة والأموال[2].

كما اعتمدوا على صنع الالغام يقول المجاهد رابح صايفي: أعطاني شعباني دروسا سريعة في جبل الزعفرانية في الطريق الرابط بين بن سرور وعين الملح، عن كيفية صنع الألغام[3].

من جهة اخرى لعبت الزوايا في المنطقة الثالثة دورا كبيرا في عملية التموين بالسلاح بصفة خاصة، حيث نذكر أن الزاوية الطاهرية بمسعد قد سلمت للمختار امخلط في مارس 1956 ثمانية بنادق وستمائة وثمانين خرطوشة ومبلغا ماليا[4].

وكان السلاح يصل بطرق مختلفة، ومنها تكوين مجموعة من الشباب لجلب الذخيرة والمواد التموينية الاخرى، مثل المجموعة المتكونة من شكالي بلقاسم،

1 – المختار مخلط، المصدر السابق، ص، ص 18– 19.

2 – الهادي أحمد درواز، المرجع السابق، ص ص 50 –51.

3 – سوسن عمري، المرجع السابق، ص57.

4 – المختار مخلط، المصدر السابق، ص195.

عزوز المسعود اللذين كانا يرسلان الخراطيش داخل حاويات مواد التشحيم، دون أن ينتبه لها الجيش الفرنسي[1]. نذكر كذلك دور المجاهد ابراهيم منصور من القسمة 57 التابعة لمسعد والذي خادع العدو، حيث تظاهر بأنه خمار وقام برمي قارورات الخمر الفارغة امامه واعطائه لبعض قارورات الخمر لجنود دوريات المراقبة التي يصادفها في طريقه، ليتمكن بنقل مواد التموين بشاحنته المملوءة الى جيش التحرير ببوكحيل[2].

على غرار تموين المواطنين، كانت هناك مصادر أخرى للتموين من طرف الولايات التاريخية الاخرى للمنطقة الثالثة، حيث يذكر "مختار امخلط" أنه إتصال بالمنطقة الثالثة من الولاية الأولى طالبا العون والمدد وكان "أحمد الحشائشي"[3] قد ساندني في مطلبي بان تزودنا قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الأولى بكتيبة نتحدى بها فلول الخائن بلونيس[4]. ويقول "محمد المقامي" أحد قادة الولاية الخامسة: "ان الفترة الممتدة ما بين سنة 1957 حتى اواخر 1958، شهدت إرسال مالا يقل عن 15 سرية خاصة باتجاه الولاية الرابعة والولاية السادسة.... وكانت بعض هذه السرايا تنقل الاسلحة من جبال تلمسان الى جبال الونشريس، وتقطع المسافة ما بين شهرين الى ثلاثة أشهر[5].

---

1 – نفسه، ص 140.

2– التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة ، مرجع سابق.

3 – أحمد الحشايشي: قائد سياسي من الرعيل الاول الذين فجروا الثورة التحريرية بالأوراس، ومن المؤسسين لجيش الصحراء، استمر مشواره الثوري لمدة زادت عن ست سنوات، لكن قدره مع الشهادة كان ينتظره في معركة اللبة سنة 1960. أنظر:

– المختار امخلط، المصدر السابق، ص 125.

4 – أحمد حشائشي، المرجع السابق، ص 124.

5 – عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص114.

للإشارة ان جيش التحرير في المنطقة استفاد من المعارك التي بينه وبين جماعة بلونيس فكانوا يأخذون الاسلحة التي يخلفها أتباع الخائن بلونيس في المعارك، حيث أن أغلب أسلحتهم من تموين فرنسي بعد الهدنة التي عقدها الخائن بلونيس مع جنرالات فرنسا في جويلية 1957 وكان هذا من ضمن الغنائم[1].

في إطار الحديث عن الغنائم كان هناك مصادر للأسلحة من المعارك التي دارت في المنطقة الثالثة والغنائم التي يتحصل عليها جيش التحرير من خلال الانتصار في مختلف العمليات العسكرية منها:

المعارك رافد للتسليح

من المعارك والكمائن والهجومات والاشتباكات التي كانت رافدا هاما من روافد التسليح في المنطقة الثالثة بالولاية السادسة نذكر:

– معركة صفيصيفة 9جانفي1959: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 94قطعة سلاح منها 4رشاشات.

– معركة لصباع بمليليحة 1959: بقيادة رمضان حسوني، وغنم 10بنادق من نوع خماسي ورشاش 24[2].

– معركة الصفي بمليليحة 16/05/ 1960: بقيادة رياح سليمان، وغنم 02بندقتين (ماس 56)[3].

– معركة التوميات ببوكحيل 02/09/ 1960: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 04بنادق رشاشة طراز (روبير) 24[4].

1 – التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، مرجع سابق.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، جبل بوكحيل، مسعد 17-1961/09/18، الجلفة 1998، ص24.

3 – الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص13.

4 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص28.

– معركة الصفراء ببوكحيل 19/05/ 1961: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 56ماط ، 59مسدس، جهاز لاسلكي[1].

الهجومات:

ـ الهجوم على مركز العدو بعين الريش بولاية المسيلة في شهر ماي 1956 بقيادة زيان عاشور وقد غنم المجاهدون 50 قطعة سلاح.

ـ الهجوم على مركز العدو بعمورة قرب مسعد يوم 05 ماي 1956 وتم غنم (55 قطعة سلاح) وكمية من الذخيرة الحية[2].

– هجوم ثكنة مجبارة 1959/12/15، غنم بندقية ماط [3].

– هجوم الجلال الغربي1960/04/18، وغنم 43بندقية وذخيرة [4].

– هجوم دلدول 1960/12/16بقيادة العريف المختار امخلط، غنم بندقيتان[5].

– هجوم مسعد 1961/09/27بقيادة عصمان محمد ، غنم بندقيتان[6].

الكمائن:

– كمين جبل عمورة فيفري1956: بقيادة الهاني محمد بن الهاني واستولى فيه المجاهدون على 7قطع سلاح[7].

---

1 – نفسه، ص29.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، مرجع سابق، ص32.

3 – نفسه.

4 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، مرجع سابق، ص35.

5 – جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية ومآثر أول نوفمبر، فرع مسعد، ص2.

6 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص34.

7 – الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص4.

- كمين لعليليقة بمجبارة أكتوبر 1956: بقيادة زيان البوهالي وغنم أسلحة منها بندقية (فار أمريكية)[1].

- كمين أولاد زيد بفيض البطمة نوفمبر 1958: بقيادة حمة زيان وغنم بندقيتين ومسدس[2].

الإشتباكات:

-إشتباك الجلال الغربي(مسعد) جوان1956: بقيادة رابح لبيض وغنم فيه المجاهدون بندقيتين لحراسة الماشية[3].

-إشتباك ضاية القلب (الصحراء) 1961/11/27: بقيادة العريف الأول السياسي مختارشرون، وغنم المجاهدون قطعتي سلاح[4].

- إشتباك جبل الدوم(دلدول) 1961/11/1م: بقيادة محمد عصمان وغنم المجاهدون سلاحي رشاش[5].

كان هذا من خلال الشعار الذي رفعه المجاهدون في الولاية السادسة "سلاحنا نفتكه من عدونا"[6]. كذلك تم الحصول على السلاح من مجموعة من المواطنين الفارين من الجيش الفرنسي، باستعمال مجموعة من الوسائل اما بالتهديد او الاغراء، او عن طريق القومية، فقد كان المجاهدون يأخذون منهم

---

1 - الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص4.

2 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص35.

3 - نفسه، ص31.

4 - نفسه، ص34.

5 - نفسه، ص31.

6 - وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر،1994، ص42.

الاسلحة مقابل عدم قتلهم، او بدس رجال في صفوف العدو والتظاهر لهم بالولاء ليتم تسليحهم ثم الفرار بها[1].

يحد جبل بوكحيل من الشمال الشرقي، جبل ثامر حيث استشهد العقيدان الحواس وعميروش يوم29 /1959/03، وجنوبا الصحراء، وشرقا عين الريش، وفيض البطمة والمجبارة، وغربا مسعد. أما من حيث التنظيم الاداري والثوري فموقع المعركة يوجد في تراب قسمتي 56و57من الناحية الثانية للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة. وحاليا يقع بين دائرتي مسعد وفيض البطمة (ولاية الجلفة) وبلدية عين الريش (ولاية المسيلة)، ويبعد عن مدينة مسعد بـ 20كلم وعن مقر الولاية بـ 60كلم.

هكذا لعبت المنطقة الثالثة الناحية الثانية دورا استراتيجيا في الدعم اللوجستي للثورة التحريرية فكانت رافدا أساسيا من روافد التموين بالسلاح فضلا عن كونها جبهة مقاومة تصدت لمختلف التحديات الاستعمارية والحركات المناوئة وشدة الطبيعة وصعوبة مناخها، حتى توجت الثورة باسترجاع السيادة الوطنية.

---

1 – التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، المرجع السابق.

التّسليح في منطقة الزيبان (1947.1955) من خلال الشهادات الحية والوثائق الأرشيفية

د/فريح لخميسي

جامعة بسكرة

مقدمة:

سمح الموقع الجغرافي للزيبان بوجودها كهمزة وصل بين شمال الجزائر وجنوبها، ووقوعها تحت حوافي جبال الأوراس التي تكون فيها عند نهاية تخومها هي بداية للصّحراء الشّرقية الجزائرية من أن تكون كثيرة الحضور عبر محطات حقبات تاريخ الجزائر الطويل.

وفي التاريخ المعاصر يقرن المؤرخون حضورها في فترة الاحتلال الفرنسي عادة بالمقاومات الشعبية من خلال مقاومة خلفاء الأمير عبد القادر: "فرحات بن سعيد"، "الحسن بن عزوز" و"محمد الصغير بلحاج". أو ثوارات: واحة الزعاطشة عام 1849 والصادق بلحاج عام1858والبوازيد عام1876.

وزمن العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين في اسهامات الحركة الإصلاحية مع الشيخ "مولود الزريبي"و"الطيب العقبي" والشيخ "محمد خير الدين" ومن معهم من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ذلك الحين. أو النشاط السياسي مع الدكتور "أحمد الشريف سعدان" وحركة النواب ثم حركة أحباب البيان والحرية. أو كمنطقة تمثّل محضن لتكوين رجال الثورة الجزائرية من أمثال: "محمد العربي بن مهيدي"، "زيان عاشور"، "سي الحواس"، "محمد شعباني" وأترابهم كثير. أو في فترة الثورة كمنطقة ثالثة من الولاية الأولى

(الأوراس النّمامشة) أو منطقة رابعة من الولاية السادسة (الصحراء) ودور أبناءها في نشر الثورة في الصحراء.

غير أن الحديث عن دورها في التحضير والإعداد للثورة وانطلاقتها وفي سنتها الأول في مجال التّسليح يبدو حسب اطلاعي قليل. من هذا المنطلق أردت بمداخلتي هذه أن أحاولا لوقوف عند المساهمة التي قدمتها كمنطقة جيوسياسية في هذا المجال في الفترة من 1947 تاريخ ظهور المنظمة الخاصة (O.S) إلى غاية 1955 وهذا من خلال ما تمكنت من جمعه طوال سنوات من شهادات حية محلية ووطنية مسموعة أومكتوبة ووثائق أرشيفية من أرشيف ما وراء البحار بإكس بروفانس (Archives d’Outre-mer à Aix-Provence).

1 . دور المناضل محمد عصامي في تسليح المنظمة الخاصة (O.S):

منذ انعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب الحزب الشعب الجزائري يومي 15 و16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة، الذي خرج بتأسيس منظمة سرية مسلحة والتي أطلق عليها اسم المنظمة الخاصة (O.S) بغرض التحضير للعمل المسلح وتعيين على رأس قيادتها المناضل "محمد بلوزداد"[1] الذي أنيط له مهمة هيكلتها واختيار عناصرها وسعى جاهدا وأولي أهمية كبيرة من أجل توفيرها الأسلحة لها. فكانت خطته كما تقول الروايات من أجل تحقيق هذا المسعى تتمثل في إنشا مخازن للأسلحة في المناطق الجبلية بالأوراس والشّمال القسنطيني ومنطقة القبائل والونشريس، وفي المدن الرئيسية: الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة. خاصة وأن مسؤوليته على رأس تنظيم حزب الشعب الجزائري بالشرق الجزائري في الفترة من 1945 إلى 1946 سمح له من معرفة أن ناحية وادي سوف التي نزل إليها في مهمة لمراقبة التنظيم الحزبي تتوفر على كميات

كبيرة من الأسلحة والذخيرة [2]. كوّنها حدودية مع ليبيا وتونس، وتعدّ مركزًا لتوفير السّلاح، وأن دول الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية خاضوا حربًا قريبة منها، وأن جيش الحلفاء قد نزل فيها، وبقي مدة طويلة بها قبل أن يهاجم قوات المحور في تونس وليبيا، فازدهرت تجارة الأسلحة شراء وتهريبًا ومقايضة فأصبح بعض الناس معروفين منذ ذلك الحين بأنهم أغنياء حرب [3].

من هذا الأساس ولأن ناحية وادي سوف تدخل ضمن الحيز الجغرافي للولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، كلّفّ محمد بلوزداد "محمد عصامي" مسؤول الولاية الحزبية وعضو اللجنة المركزية للحز بالذي يعرف المناضلين جيدا بمهمة البحث عن السلاح والإشراف على شرائه بغرض توفيره للمنظمة الخاصة، الذي يعتبر من أهم أولوياتها، فبدأت عملية اقتناء الأسلحة بإشراف الأخير. فكانت في هذا الإطار عمليتان اتخذتا طابعا رسميا بتكليف من "محمد بلوزداد" وهذا كالآتي:

. العملية الأولى:

حدثت في سنة 1947 عندما تلقى "محمد عصامي" وبأمر من محمد بلوزداد الدفعة الأولى من الأموال لاقتناء الأسلحة والتي قدرت بثلاثمائة ألف فرنك فرنسي سلمها له المناضل "أحمد محساس" نيابة عن "محمد بلوزداد" الذي كان طريح الفراش. فانتقل مباشرة إلى ناحية وادي سوف أين تقابل مع المناضل "أحمد ميلودي" وحدثه بالأمر، فقام الأخير برفقة كل من المناضلين: "ميهي محمد بالحاج" و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي" بإنجاز المهمة وتمكنوا من شراء كمية من السلاح بأساليب مختلفة قدر عددها ثلاثة وثلاثين بندقية فردية ونصف آلية من نوع ستاتي إيطالي وكمية من الذخيرة، وهي الكمية التي تم نقلها من وادي سوف إلى بسكرة عن طريق حافلة المعمر "دو قليون"

(Doglione) وقد لف بعض من هذه الأسلحة في حصير وبعضها وضع داخل صناديق، ثمّ أخفيت في مخزن بيت المناضل أحمد زرقوني، ومن بسكرة نقلها المناضل "عمار بوجريدة" و"محمد العربي بن مهيدي" إلى قسنطينة بواسطة شاحنة نقل عمومي لصاحبها "عبد الحفيظ بالبكري"، وهناك استلمها "عبد الرحمن قيراس" و"محمد مشاطي" و"عبد السلام حباشي"، ليقوم بعد ذلك مسؤول المنظمة على مستوى الولاية بتوزيعها بين عنابة وسكيكدة وسمندو وسطيف وقسنطينة، لكي تستعمل في تدريب عناصر المنظمة الخاصة على القتال والرماية وبعد ذلك في ليلة أول نوفمبر 1954[4].

. العملية الثانية:

فتمّت في شهر ماي 1948 وكلّف فيها "محمد عصامي" من جديد "أحمد ميلودي" وجماعته المتكون من "ميهي محمد بلحاج"، و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي" بالتّوجه إلى أعماق الصّحراء بالحدود اللّيبية بغدامس لشراء السّلاح من هناك. وفعلا تمكنت الجماعة من ذلك واقتنوا 103 بندقية فردية مختلفة الصنع بذخيرتها وقد استغرقت هذه المهمة مدة شهرين كاملين، ثم نقل كل من:"ميهي محمد بلحاج" و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي"و"حمودي محمد الصغير" من قرية طوماس [5]، وهو أحد أقارب "محمد عصامي" الذي كلفه بالذهاب إلى وادي سوف ليكون مرشد للمجموعة التي حملت السّلاح والخرطوش في أكياس الشّعير وسلكت بها طريق وادي سوف دوار الفيض ثم طوماس أين خزنت في مطامير الدشرة الأخيرة إلى أن جاءها بعد ستة أشهر "مصطفى بن بولعيد" وجماعته المتكونة من: "اسمايحي بلقاسم"، و"عزوي مدور"، و"بغزي لخضر" مصحوبين بالبغال وأخذها من طوماس إلى الأوراس أين خزنت في قرية الحجاج بديار "عزوي" و"بعزي" و"بشاح" [6].

2 . مساهمة الزّاب الشّرقي في تسليح ثورة 1954 قبل اندلاعها:

لم تكن منطقة الزيبان معبرًا فقط لتلك القافلة التي عبرت منطقة الزّاب الشّرقي [7] قادمة من وادي سوف نحو الأوراس لتسليح أفراد المنظمة الخاصة وتخزينها ليوم إعلان الثورة، بل كانت في حد ذاتها إلى جانب صحراء ليبيا وتونس ووادي سوف مركزًا يمكن التزود منه. فحسب الرّوايات والوثائق الأرشيفية فإن منطقة الزّاب الشّرقي بالخصوص كانت سوقًا لتسليح الثورة قبل اندلاعها فقد عرفت نشاطا في هذا المجال استرعى الإدارة الاستعمارية وأعوانها في ذلك الحين لم تقف منه موقف المتفرج، كما سنرى ذلك.

قلنا من قبل عن ناحية وادي سوف أنها كانت تعدّ مركزًا لتوفير السلاح كون دول الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية خاضوا حربًا قريبة منها، جعل تجارة الأسلحة بها تزدهر شراء وتهريبًا ومقايضة وأصبح بعض الناس معروفين منذ ذلك الحين بأنهم أغنياء حرب. وكذلك تأثر سكان الزّاب الشّرقي الذي كانت صحراءه تشكل وحدة جغرافية مع صحراء وادي سوف وصحراء النمامشة فانتشرت به أيضا تجارة الأسلحة والذخيرة وانتعشت أكثر في فترة الخمسينات بعد انطلاق الثورة التونسية في جانفي1952.

وهكذا وتأثرا بأهل سوف الذين يتشابهون معهم في كثير من الصفات والعادات سيما لهجة اللّسان التي ينطق بها عرشا "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة" وهي أصدق حال لذلك التشابه ونقاط الالتقاء. أخذ أبناء قرى ومداشر الفيض والقطار والرويجل وطوماس وزريبة حامد والولاجة وزريبة الوادي يتتعبون خطى أهل وادي سوف في تجارة الأسلحة، حتى صار الخرطوش يباع بالربعي والصاع على حد وصف الرّوايات [8].

ففي هذا الشأن يروي المجاهد "معروف النوي"[9] من دوار الفيض، المنتسب إلى "فرقة اجنايحة" عرش "أولاد عمر"، الفرقة التي اشتهرت بجلب السلاح من صحراء وادي سوف قائلا: ((في السنة الأخيرة من عقد الأربعينات من القرن الماضي، كنا نأتي بالأسلحة من وادي سوف وبالضبط من دشرة بوخشبة[10] وعند محل أحد السوافة الذي كان يعرف باسم "القمقوم" يتم إبرام الصفقات بيننا وبين تجار الأسلحة من السوافة، وكنا نجمع ما بين 30 و40 قطعة حربية وقنطار أو قنطار ونصف من الخرتوش ونعود بها على ظهور الإبل إلى الدوار، ثم نأخذه في المرحلة الثانية إلى مكان بعيد عن قرية زريبة الوادي بواحد كيلومتر يطلق عليه (ولجة الطوال)، وبعيدا عن أعين السلطات الاستعمارية، وعند هذا المكان يبقى صغار السن منا يحرسون الأسلحة، أما الكبار فإنهم يذهبون إلى كوري "عمي سليمان"[11] وهناك تبرم الصفقات بيننا وبين الزبائن من "أعراش السّراحنة"، و"بني ملكم" و"أولاد عبد الرحمن"، بعدها يأتي هؤلاء الزبائن إلى مكان وجود السلاح (ولجة الطوال) لأخذ سلعتهم على ظهور البغال)) [12].

أما المجاهد "العايش تركي"[13] أحد الناشطين في هذه التجارة وهو من نفس الدوار فإنه يذكر قائلا: ((كنت أتاجر بالأسلحة والخرتوش، وكنت آتي بها في المرحلة الأولى التي تمثل سنوات أواخر الأربعينيات من منطقة وادي سوف وبالضبط بالرقيبة، أو حاسي خليفة، حيث أنطلق من دوار الفيض إلى الرقيبة مارا عبر المسالك الآتية: (البعجة، سطح الكبش، باية، بوشكوة، بئر حمة احمد، الفولية، حتى الرقيبة). أما حاسي خليفة فإني أنطلق إليها ابتداء من دوار الفيض مارا عبر المسالك الآتية: (المقرن، البهيمة، سيدي عون وأخيرا حاسي خليفة)، وكنت حين وصولي إلى الرقيبة أو حاسي خليفة أستأجر بعض الأفراد ليجمعوا

لي ما أمكن من الأسلحة والذخيرة التي كان يبيعها السوافة بعد أن يأتوا بها من الصحراء كمخلفات حرب، وبعدما أن جمع عددا لا بأس به من الأسلحة أضعها فوق الإبل وآتي بها إلى دوار الفيض، حيث أبيعها، وأذكر أني كنت أشتريها بمبلغ ما بين 2000إلى 3000 فرنك فرنسي للبندقية الحربية الواحدة)). أما عن مرحلة سنوات الخمسينيات فيوصل يقول: ((فكنت آتي بها من تونس وبالضبط من توزر أو نفطة، حيث أنطلق من دوار الفيض مرورا عبر المسالك الآتية: (الرويجل، الميتة، تيقرارت، بونقار، نقرين، عقلة الشحم، حتى توزر أو نفطة). وبتوزر كنت أستأجر عربتين يجرهما حمار أو بغل وأضع فوق العربة السلاح المشتَرى، ثم أغطيه بجريد النخل وأقطع به مسافة 12 كلم الحدود التونسية الجزائرية، ثم يعاد حمل هذه الأسلحة والذخيرة على الإبل، وأذكر أني كنت اشتري البندقية الحربية الواحدة بمبلغ 1500 فرنك فرنسي، وكانت البنادق من أنواع مختلفة: الرباعي، خماسي، ستاتي، ومارست هذه الحرفة إلى غاية 1953 بعد أن تم القبض على ابن عمي تركي الطيب الذي تاجر معي)) (14).

لم يقتصر جلب السلاح وبيعه على قرى ومداشر الفيض والرويجل والقطار وطوماسو الولاجة وزريبة حامد وزريبة الوادي، بل امتد حتى قرى بادس وليانة، حيث أنه ما إن دخلت السنوات الأولى لعقد الخمسينات حتى صارت المنطقة سوقا لبيع السلاح والذخيرة، رغم ما حملته هذه السنوات من تطورات خطيرة على الحركة الوطنية كان أشدها خطرا هو اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف السلطات الاستعمارية وفي مختلف جهات الوطن باستثناء منطقة الأوراس، فصارت قرية زريبة الوادي التي تعتبر أم قرى هذه المرابع الصحراوية مركزا لالتقاء زبائن هذه التجارة وحوشا كل من: "سليمان بن دحمان" و"حملاوي

الجموعي"[15] هما مكانا التقائهم، حيث يتم فيهما إبرام الصفقات، ومن القرى والمداشر الصّحراوية السابقة الذكر يؤخذ المتفق عليه من الأسلحة والذخيرة.

كما لم يبق اقتناؤها بالنسبة لهذه القرى والمداشر مقتصرا على منطقة وادي سوف، بل امتد إلى تونس وذلك مرورا عبر صحراء النّمامشة، فكان من بين الذين نشطوا في مجال الأسلحة جلبًا وتخزينًا وتجارة بدافع النضال في صفوف الحركة الوطنية، أو بدافع طلب الرزق نذكر على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

. دوار طوماس؛ هناك: "محمد الصغير حمودي" المشار إليه سابقا في جلب السلاح من وادي سوف سنة 1948بدافع النضال، والذي تحمل مسؤولية تخزينه في مطامير الشّعير بالدّوار حسب رواية "محمد عصامي" لمدة ستة أشهر قبل أن تأتي جماعة "مصطفى بن بولعيد" من الأوراس لتستلمها، كما أشار إلى ذكره "أبو القاسم سعد الله" باسم (صغير سدراتي) [16] نسبة لفرقة "سدراتة" من عرش "أولاد بوحديجة" التي ينتمي إليها، كما نشط إلى جانبه كل من: ابن عمه "عبد القادر حمودي" و"حرزلي حرزلي" [17].

. دشرة زريبة حامد؛ نشط عمار بلقايد وعون عمارة بلخير وفرادي أحمد بلقايد وموسي بن عزوز المعروف بالشيخ بن عزوز وموسي الطيب [18].

. من قرى الفيض والقطار والرويجل؛ هناك كل من: "قدور لهلالي"، "ماضي العربي"، "قواسمي البشير" المدعو (بشير بلمشري)، "جنيحي لخضر" المدعو (لخضر بن سلامي)، "دباح الساسي"و"دباحبرحايل"، "سالمي شبعاني"، "دريدي محمد"، "بن عمارة الفضلي"، "برني محمد بن مبارك"، "بوضياف محمد بن صالح"، "بوزيان مولود"، "بن بوزيان مسعود" [19].

. قرية بادس؛ نشط فيها "عبد السلام صحراوي "الذي كانت له علاقة وثيقة بالقائد "مصطفى بن بولعيد"، حيث هو الذي كلفه بجمع وشراء السلاح استعدادا لتفجير الثورة المسلحة، فنشط إلى جانبه كل من: "عاشوري مصطفى" المدعو خلال الثورة (لحليب) و"عاشوري مبروك" و"جوادي صالح" و"محمدي مسعود" و"الشيوخ محمد بن الساسي" و"إبراهيم ناصري".

. قرية ليانة؛ فقد نشط فيها: "بوزاهري ناجي" و"براهمي الوردي". ومن قرية زريبة الوادي هناك كل من: "سعادي العربي" و"زريبي ابراهيم"، "بن ناجي عبد الله" [20].

وفي هذا الإطار؛ لم يبق تسويق تجارة الأسلحة والذخيرة حكرًا على المنطقة بل امتد إلى المناطق الجبلية "بني ملول" و"السّراحنة" و"الشّرفة" و"أولاد معافة" و"النمامشة" و"أولاد عبد الرحمن" و"أولاد سليمان بن عيسى"، وذلك بواسطة زبائن ترددوا على المنطقة نذكر منهم: "العايش بادسي" المدعو (النحاس)، "عقوني محمد"، "عبد الحفيظ بوراس"، "محمد الصغير مطمر"، "عبد الحفيظ ورتان"، "بشير ورتان" المدعو خلال الثورة (سيدي حني)، "رمضان حسوني"، "عبيبسي لمين"، "تاسوريت بلقاسم بلحاج" [21].

وزاد إقبال سكان الأوراس على شراء الأسلحة والذخيرة انتشارًا أكثر بفضل ذلك الدور الفعال الذي لعبه قائد المنظمة الخاصة في الأوراس "مصطفى بن بولعيد"، الذي تشير الرّوايات بأنه كان يؤكد ويحرّض جميع المناضلين على شراء سلاحهم الشخصي وتهيئته، كما ينصح السكان بالتّسلح تحت مبررات مختلفة للتمويه عن الهدف المراد من ورائه النصيحة [22]. بل تذهب الرّوايات أنه لكي يتمكن مناضلو وسكان دوار كيمل المتواجد به "عرش السراحنة" من الحصول على الأسلحة فإن "مصطفى بن بولعيد" و"عاجل عجول" [23] كلفا

المناضل "عثمان كعباشي" بتنظيم وحماية الطرق الثلاثة التي يدخل السلاح منها للدوار من دوار الفيض وقرية زريبة حامد وهذه الطرق هي:

. طريق خنقة سيدي ناجي والولجة ثم كيمل.

. طريق الدرمون فالبرج ثم كيمل.

. طريق زريبة الوادي وتاجموت ثم كيمل [24].

وهكذا بفضل حنكة "مصطفى بن بولعيد" مسؤول المنظمة الخاصة بالأوراس، من خلال استغلاله للظروف التي تشهدها المنطقة في تجارة الأسلحة تمكن جلّ سكان الأوراس من الحصول على الأسلحة الحربية وذخيرتها، وعرفت انتشارًا واسعًا بين أوساطه، وهو الأمر الذي أكده كل من: "عبد الله بن طوبال" و"عمار بن عودة" و"رابح بيطاط"، الذين عاشوا بين أحضان سكان الأوراس بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في سنة 1950، فقد أخبر "عبد الله بن طوبال"[25] في هذا الشأن قائلا ما يلي: ((بقيت 26 شهرا، كل دار بالأوراس لديها بندقية عسكرية، وكان سكان الأوراس دائما ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح)) [26].

في حين "عمار بن عودة"[27] ذهب إلى أبعد من ذلك حينما وصف امتلاك سكان الأوراس للأسلحة، معقبًا على كلام عبد الله بن طوبال بقوله: ((أعتقد أن الأخ "سي عبد الله"، قد تكلم عن الأسلحة وقال: بأن كل دار كانت فيها أسلحة عسكرية. وأنا أذهب إلى أبعد من هذا وأقول: بأن النساء في الأوراس كانت لديهن أسلحة)) [28].

أما "رابح بيطاط"[29] فإنه روى قائلا: ((إن سكان الأوراس يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلاح الحربي الأوتوماتيكي، بحيث أصبح معظمهم في

أواخر سنة 1952 يمتلكون الأسلحة الحربية بذخيرتها وبنادق الصيد والمسدسات بأنواعها)) [30].

أما فيما يخص القرى والمداشر الصّحراوية المجاورة للمنطقة والتي تدخل في الحيز الجغرافي للزّاب الشّرقي فإن الرّوايات تشير إلى أن سكان قرى ومداشر: سيدي عقبة والحوشو السّعدة وعين الناقة اقتنوا الأسلحة بفضل الاحتكاك والاتصال المباشر بأهالي المنطقة من جهة، وعن طريق بعض ممتهني هذه التّجارة من عرش "أولاد عمر" الذين استقروا بها [31].

وعن كيفية وصول السّلاح إلى قرية الحوش؟، والدور الذي لعبه أهالي دوار الفيض في تسليح الثورة يذكر المجاهد "جنايحي أحمد"[32] قائلا: ((كنت شابا، وكان عمري لا يتجاوز 24 سنة، حينها أذكر أني كنت أساعد عمي "جنيحي لخضر" المدعو (لخضر بن سلامي) في جمع السلاح للتحضير للثورة. وأثناء قيامه بهذه العملية ومشاركتي له، لم يكن يخبرني عن السر من وراء ذلك، كما كان يأمرني بنقل هذه الأسلحة من دوار "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة"، بعدما يلتقي بهم في مختلف المزارع، فكان تارة يشتري هذه الأسلحة وتارة أخرى يأخذها مجانا، وفي بعض الأحيان يأخذ منها الجيد ويبادلها بالرديء، لكي يسلموها للاستعمار كلما طلب منهم دفعها...ففي شهر سبتمبر 1954 كان عمي "لخضر" يعقد الاجتماعات في بيت الشهيد "دباحب الرحايل"، وخلال هذا الشهر انتقلنا من دوار الفيض إلى قرية الحوش وسكنا فيها...وقد كان جمع الأسلحة ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1954، وقد نقلناها إلى قرية الحوش فوق الإبل مخفية داخل التبن بالغراير [33]. أما الخرتوش فقد حمله عمي "لخضر" فوق ظهر فرسه، وبعد وصولنا إلى الحوش اكتشف أمرنا فداهمنا الضابط "تومبيني" [34] بصحبة أعوانه في المباحث. ورغم عدم عثورهم عن أي شيء بعد

تفتيشهم لبيتنا وبيت الشيخ "الوردي" المدرس بالحوش [35] إلا أنهم ألقوا القبض على عمي "لخضر" وعذبوه طيلة ثمانية أيام، لكن بعد ثمانية أيام أخرى اندلعت الثورة. وفي اليوم الثاني عشر من اندلاعها عقد اجتماع في بيتنا حضره الشهداء: "نور الدين عبد القادر" و"سعيدي عبد القائم" و"خوني بن عيسى" و"رحال بولعراس". وقد كان عمي "لخضر" مكلفًا بالتجنيد وجمع الأسلحة والذخيرة والمؤن، واستمر كذلك إلى غاية أن ألقي عليه القبض في أفريل1955)) [36].

رواية المجاهد "جنايحي أحمد" حول نشاط عمه لخضر بن سلامي هذا أكدته تعليمة استخباراتية تعود إلى الأيام الأولى من اندلاع الثورة جاء عنوانها: ((مكلف بتموين الإرهابيين بالحوش))، ذكرت هذه الوثيقة في شكل نقاط ما يلي: ((باشاغا الزاب الشرقي بلّغ عن النشاط المريب لشخص المذكور. عديم اللقب "لخضر بن سلامي بن مبروك" من "أولاد عمر" عضو في جماعة دوار الفيض الساكن في الحوش، المعني لوحظ عليه اتصال غير مباشر مع الجماعات الإرهابية بالأوراس، إن عملية التفتيش التي تمت على مستوى سكناه لم تأت بنتيجة، وحسب الأخبار التي قدمها في حقه باشاغا "أولاد سيدي صالح" فإنها لا تدينه)). ثم تواصل الوثيقة مؤكدة رواية المجاهد "أحمد جنايحي" حول تفتيش مسكن المجاهد "الوردي قصباية" فتقول ما يلي: ((هناك اثنان من الشاوية يسكنون "أولاد سيدي صالح قد تمّ تفتيش مسكنهم عدّة مرات "الغزالي الوردي"[37] طالب (مدرس) القرآن منذ ستة سنوات في الحوش، أصله من تاجموت يملك مجموعة من أعداد البصائر. جمعنا حوله أخبارا طيبة، وهي التي استقيناها من الباشاغا"حساني". والثاني "عمار بن بعداش" هو الآخر أصله من تاجموت، وهو في كثير من الحالات غائب، وابنه "عبد الحفيظ" يوجد في مشتى أكباش دوار

تاجموت أين يسكن إخوته "مسعود بعداش" و"محمد" و"علي"، لجلب التموين)) [38].

أما المجاهد "الوردي" الذي ذكرته رواية "أحمد جنايحي" والتعليمة الاستخباراتية الفرنسية فيؤكد حول نقل السلاح من دوار الفيض إلى قرية الحوش فيقول أنه تمّ بواسطة بعض الأفراد من عرش "أولاد عمر "بالإضافة إلى جانب "لخضر بن سلامي"، هناك "قدور لهلالي" المنتمي إلى نفس العرش، والذي كان من التجار الكبار المعروفين في ميدان جلب الأسلحة من وادي سوف وتونس، والذي قد رحل هو الأخر من دوار الفيض وانتقل إلى قرية الحوش مبكرا واستقر بها ومنها التحق بالثورة [39].

في بلدة سيدي عقبة نشط منهم في مجال هذه التجارة حسب بعض الروايات: "عبد اللاوي بن عبد القادر" المدعو (دحة بن عبد القادر)، "عبد الحفيظ بن الهامل"، "ناصري الحاج بن عمارة"، "دراجي الصالح بن عمران"، "برهوم محمد"، قدور مسعود"، "خطاب علي بن سالم"، "زروق عبد الله"، "هوشات مختار بن محمد الصغير" [40]. وفي نفس البلدة؛ يقول المجاهد "محمد بن الشابي" بأنه عند بداية نشاط المنظمة الخاصة وبأمر من المناضل "موفق بن خرف الله" مسؤول المنظمة في هذه البلدة أخذ خمس شكائر (أكياس) مخبأة فيها السلاح في وسط التبن لم يعلم عددها وأخذها إلى "محمد العربي بن مهيدي" في بسكرة القديمة [41].

وهكذا بفضل انتشار الأسلحة في الزّاب الشّرقي امتلك الكثيرون من مناطق الزّيبان الأخرى هذه الأسلحة كما هو الحال مع عرش العمور وغمرة والزّاب الظّهراوي والقبلي والأوسط مثلما ستدل عليه الاحصائيات الفرنسية لاحقًا بعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954.

على أية حال؛ فمنطقة الزّاب الشّرقي وبالخصوص منها دوار الفيض أصبحت سوقًا للسلاح والذخيرة هو ما ورد في قصاصة ورق أحد مخبري الإدارة الاستعمارية يوم 7أفريل1953 يخبر فيها حاكم ملحقة بسكرة بعلاقة أحد سكان زريبة الوادي المدعو" ساعدي بن أعمر" بمن كانت تسميهم الإدارة الاستعمارية بالخارجين عن القانون الفرنسي أو (المنافقين)، والذي كان يشتري لهم السّلاح والكارتوش من الفيض، وهذا نص الوثيقة: ((يوم 7أفريل1953، الحمد لله وحده، السيد الحاكم ملحق بسكرة السلام التام، وبعد فنعلمك بما يوقع في زريبة الواد، المنافقين يقصدون إلى ساعدي اعمر بن العايش ويشتري لهم الكرتوش وسلاح الخارج بالمعريفة (كذا..) له من جانب الفلاحة متاعه وصارت بينهم معريفة تامة ويشترى لهم ما يحتاجوا منه ويذهب إلى الفيض ويأت بالكرتوش وسلاح الخارج ويبيع لهم، وكانت موادة بينهم كبيرة، الخبر أتاني من أقراب بفلاحة انتاع ساعدي أعمر بزريبة الواد والسلام من مخبركم باليانة)) [(42)].

3 . موقف الإدارة الاستعمارية من انتشار الأسلحة في الزّاب الشّرقي قبيل اندلاع الثورة:

فكيف كان موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من هذا النشاط الذي كان يحدث في المنطقة في مجال تجارة الأسلحة والذخيرة يا ترى؟

من جهتها؛ لم تكن أعين السلطات الاستعمارية الفرنسية غافلة عما يجري بالمنطقة من نشاط غير مألوف في مجال تجارة الأسلحة والذخيرة، فقد كانت عيونها منتشرة في كل مكان وخاصة في قرية زريبة الوادي وقرية خنقة سيدي ناجي، فكانت سيارة (الأندروفير) تجوب مرابع الصحراء تتحسس ما تقوم به المنطقة في الليل والنهار، حتى أنه في شهر ماي 1948تسربت أخبار جمع السلاح إلى الحاكم الفرنسي بآريس "فابي" (Fabet) [(43)].

أما مفتش الشرطة "بوني تيودور" (Bonnet Théodore) قائد وحدة التّجمع المتحرك للأمن بمدينة بسكرة، فإنه تمركز في قرية زريبة الوادي، وأمر أعوانه من قياد دوايروشنابط ومشايخ بالتّحري والتقصي عن هذا النشاط، كما أمر بتكثيف المراقبة على الطرق والمسالك وتحركات الأشخاص، وبالفعل نتيجة لهذه الأوامر الصارمة وقع بعض تجار الأسلحة في قبضة القوات الفرنسية فتعرض بعضهم للتعذيب والإهانة ثم دفع الغرامة، وتعرض البعض منهم إلى السجن عدة شهور وآخرون للسجن لمدة سنوات. فهذا المجاهد "عاشوري أحمد"من قرية بادس يروي عن ما حدث لوالده "إبراهيم "المزداد في سنة 1911وكان أحد تجار الأسلحة بالمنطقة يقول الابن "أحمد": ((في سنة 1953 وشي بوالدي إلى الضابط الفرنسي "بوني" الذي حضر بنفسه رفقة فرقة من القوات وقام بتفتيش الدار فعثر على بندقية حربية وكمية من الخرتوش فقام بإهانة والدي وعذبه عذابًا شديدًا ثم أطلق سراحه)) (44).

وفي نفس القرية تعرض المدعو "محمدي تركي"من تجار الأسلحة إلى السجن لمدة عام ونصف بسجن باتنة بعد أن أصدر في حقه عقوبة خمس سنوات خفضت بعد الطعن (45). أما دوار الفيض فقد سجن كل: "محمد الصغير سعدي" و"مسعود بن بوزيان" في سجن باتنة سنة 1952 لمدة عام، بعد أن تم القبض عليهما قادمين من تونس، كما سجن "حمودة معروف" مدة عشرة أشهر بعد أن ألقي عليه القبض بوادي سوف حاملا السلاح، فسجن في مدينة تقرت ثم نفاه حاكمها إلى سجن مدينة الجلفة (46). أما المجاهد "الطيب تركي" فيذكر أنه سجن رفقة "حميدية محمد" المدعو (ابن السراري) في سجن (بيرو عرب) بمدينة بسكرة مدة شهرين بعد أن وشي بهما في كوري "الجموعي" وعثر بحوزتهما

على بندقيات حربية من نوع ستاتي التي كانا قد أتيا بها من (الرقيبة) بوادي سوف [47].

شددت السّلطات الاستعمارية الفرنسية من مراقبة مسالك المنطقة أكثر في صيف 1954 بحيث أنه حسب إرسالية من ليوطنا كولونيل "هنري طوماس" (Henri Thomas) قائد اقليم تقرت العسكري إلى قائد ملحقة بسكرة بتاريخ13 جويلية يخبره بأن جنرال قائد مقاطعة قسنطينة قرر فيها وضع مفرزة من سرية صحراوية تكون تحت تصرفه مباشرة، وتكون مسؤوليتها التحقيق والبحث في هوية مضمون القوافل المفترضة المارة عبر مسالك منطقة زريبة الوادي ومراقبة تهريب الأسلحة [48]. الأمر الذي نفذه قائد الملحقة "هرتز جورج" (Hirtz Georges) مباشرة حيث أمر صبيحة يوم الغد 14جويلية مفرزة متكونة من 30 رجل و8مركبات نقل بالتحرك بدون ترخيص ولا إشعار والشروع في عملية المراقبة والبحث متخذة من الجزء الخلفي لقرية زريبة الوادي مركزًا لعملها [49].

كانت نتيجة ذلك أن تمكنت يوم 19 من نفس الشهر القوات الفرنسية من خلال دورية استطلاع من حجز بندقية من نوع (كربيلة ستاتي) و78خرتوشة وبندقيتي صيد من عند الفلاح المدعو "سليماني محمد الصغير". الذي بعد التّحقيق القضائي قال أنه تسلمها من المدعو "بريك ابراهيم" من ليانة.[50]في دوار الفيض تمّ سجن بعض الأشخاص في سجن باتنة بعد حادثة (الرَّتْبَةُ) [51] التي ملخصها:أن عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر" في صائفة كل عام يشدون الرحال إلى المناطق الجبلية (التّل) بغرض الرّعي والحصاد، وفي صائفة 1954تركت فرقة عبد السلام من عرش أولاد بوحديجة المدعو عبد الحفيظ شاوش نائبًا عنها لحراسة الرتبة، التي كانت أسر وعائلات العرش تترك فيها حاجياتها ومدخراتها، التي لا تأخذها معها، وكان من بين

الأشياء المتروكة السلاح الذي كان أفراد هذه الأسر لا يأخذونه معهم كونه كان ممنوعًا عنهم حمله، فكان كل مالك للسلاح يضع سلاحه بين طيات نصف الخيمة المتروك في المطمور ثم يغطيه بالتّراب حتى العودة ليتم إخراجه من جديد، ولما كانت قوات الضابط "بوني" تشدد الحراسة وترسل الجواسيس للتّجسس على المنطقة، تمكن أحد أعوان الإدارة الشانبيط المدعو "الطاهر فلاح[52] من اكتشاف السلاح المخبأ في المطامير الذي قدرته بعض الرّوايات بخمسة عشرون بندقية حربية وعدة مسدسات وسيوف وكمية من الخرتوش، كما اقتادت "عبد الحفيظ شاوش" إلى بسكرة ثم تم سجنه فيما بعد في سجن باتنة، وقام الضابط "بوني" باستدعاء أصحاب هذه الأسلحة من التّل عن طريق بشاغا زريبة الوادي "محمد بن مسعود أمقران"[53] الذي بدوره أرسل إلى شيخ العرش ليخبرهم بالقدوم العاجل والامتثال أمام (بيرو عرب) ببسكرة. وبالفعل بعد امتثالهم سلط على بعضهم عقوبة السجن في سجن باتنة، والبعض الآخر قدم مبالغ مالية كرشوة إلى الضابط "بوني" فأخلى سبيلهم. من بين الأسماء التي تعرضت لعقوبة السجن بسجن باتنة واستحضرتها ذاكرة "شعباني بوضياف"أحد الناجين من العقوبة بفضل الرشوة، حكم على ما يلي: ("شاوش عبد الحفيظ بن النوي"، "دبابي بحري بن صالح"، "الفتني علي بن جلول"، "عربي علي بن دراجي"، "شعباني محمد بن عمر"،"ريغيالزريبي بن عمار"، "بن عمارة بوضياف"، "دبابي الجموعي بن صالح") بالسجن لمدة عام، وحكم على المدعو "بن نور عمار بن أحمد" بستة أشهر [54].

وهي الحادثة التي أكد حدوثها التقرير الشهري الفرنسي لشهر أكتوبر لسنة 1954 الذي ذكر أنه يوم 20 سبتمبر 1954 ثمانية من بدو "أولاد بوحديجة" صدر في حقهم بالسجن بسبب الأسلحة المحجوزة عندهم، وهو التقرير

الذي أشار أيضا أنه تم يوم 11 أكتوبر حجز مسدسين في زريبة الوادي، ويوم 15 أكتوبر 12 مسدسا في زريبة الوادي و2بندقية من إيطالي [55].

مهما يكن من أمر؛ فإن منطقة الزّاب الشّرقي وبالخصوص منها دوار الفيض كانت مركزًا لشراء الأسلحة تسلح منه سكان الزّيبان والأوراس، وسمح لأفراد المنظمة الخاصة تسليح أنفسهم من جهة، وكذا سمح لقائد المنظمة في الأوراس "مصطفى بن بولعيد" بإرسال المناضلين لشراء السلاح وتخزينه في دار الحجاج بالأوراس [56]. وهو الأمر الذي جعل المناضل "محمد عصامي" يؤكد أن المنظمة الخاصة تمكنت من شراء ما يقارب 300 قطعة حربية في الفترة ما بين (1947–1949)، الفترة التي كان فيها اقتناء الأسلحة قد أخذ طابعًا رسميًا [57].

4 . الإدارة الاستعمارية والاستلاء على الأسلحة في الزيبان (1954 . 1955):

قامت الإدارة الاستعمارية في ملحقة بسكرة بعد هجمات ليلة أول نوفمبر 1954 الناجحة التي عرفتها مدينة بسكرة في خمس نقاط هامة للعدو[58] عدة اجراءات استعجالية كرد فعل على هذه العمليات منها بخصوص الأسلحة فقد سارعت في الاستلاء على ما كان يمتلكه السكان وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة في الأوراس من الوصول إليها، إذ في هذا الشأن يؤكد تقرير مؤرخ في يوم 5 نوفمبر 1954 مقدم منطر فقائد الملحقة "هرتز جورج" (Hirtz Georges) إلى قائد اقليم تقرت العسكري يقول فيه ما يلي: ((بخصوص عملية جمع الأسلحة، التي بدأت منذ بداية الصيف، فقد تمّ جمع 119سلاحا حربيا قديما في منطقة الزّاب الشّرقي، و22بندقية حربية في منطقة الزّاب بغمرة وأن عملية الحجز فهي مستمرة)) [59].

وبالفعل استمر السلطات الاستعمارية في الاستلاء على الأسلحة الحربية التي كانت منتشرة بين سكان الزيبان من خلال تكثيف عمليات مداهمة المنازل بحيث وصلت حصيلة شهر ديسمبر 1954لملحقتي بسكرة وأولاد جلال إلى ما يلي:

	مسدس (pistoletd'arçon)	مسدس pistoletou (revolvers)	بندقية صيد	بندقية (fusilsoumousquetons)	
الزّاب الشرقي	101	58	156	02	
أولاد سيدي صالح		02	72	07	
الزّاب الظهراوي		47	100		
غمرة	32				
لعمور	72				
الزّاب القبلي		33	60	15	
أهل بن علي			07		
الزّاب الأوسط	01	56	87	37	
لغموقات	01				
المجموع	207	191	482	126	1006

أ . ملحقة بسكرة: 205بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

ب . ملحقة أولاد جلال:30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية [60].

وكانت حصيلة شهر جانفي1955كما هو مبين في الجدول الآتي:

أ . ملحق بسكرة:

ب . ملحق أولاد جلال:

. الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02منها، حسب المعلومات القضائية)، و57خرطوشة.

. الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها (61).

4 . اللّجان الشّعبية في الزّيبان وتموين الثورة بالسلاح (1955–1954):

عرفنا أن الزّيبان منطقة محورية في الحصول على السّلاح ولاسيما، منها منطقة الزّاب الشّرقي كونها كانت سوقًا لمختلف أنواعها كمخلفات حرب، أو بعد قيام الثورة التّونسية، جعلت من قائد منطقة الأوراس مصطفى بن بولعيد يولي لها اهتمامًا كبيرا في ارسال المناضلين للتزود منها عند تحضيره للثورة بعد انطلاقتها، لكن ردة فعل السلطات الاستعمارية بعد العمليات الأولى التي شهدتها منطقة الأوراس ككل من خلال حجز ونزع الأسلحة من السكان ومالكيها لكي لاتصل إلى الثوار، بغرض خنق الثورة وحصارها في المهد، وهو الأمر الذي وقفنا عنده مع بعض الاحصائيات التي تم حجزها، إلا أن ذلك لم يمنع سكان المنطقة من المساهمة في تسليح الثورة. فكيف كان ذلك؟

في الزّاب الشّرقي؛ تقول الروايات أنه بعدحادثة الرتبة بدوار الفيض التي تحدثنا عنها وقلنا أنها وقعت في صائفة 1954 والتي على إثرها قامت السلطات الاستعمارية بإصدار قرار يقضي بتجريد جميع سكان المنطقة من السلاح، وأعطتالأوامر لأعوانها بمعاقبة كل المخالفين وهذا تزامنا واندلاع الثورة اهتدى أعيان هؤلاء السكانإلى رأي صائب وحيلة تخرجهم من هذه الوضعية المحرجة، حيث عقد أعيان كل من عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر"اجتماعات متتالية، منها اجتماع تمّفي منزل "الطيب رزقي"بدوار الولاجة حضره أعيان "أولاد بوحديجة"، واجتماع ثان في خيمة "ذباح برحايل"عند الولي الصالح سيدي شيبوب بدوار الفيض ضم أعيان "أولاد عمر"، كماعقد اجتماع ثالث وأخير في منزل الشيخ

"بن عزوز موسي" بدشرة زريبة حامد جمع أعيان عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر" معا.

وهي الاجتماعات التي خرجت برأي موحد وهذا بإيعاز من مناضلي الحركة الوطنية منهم: الشيخ "بن عزوز موسي" والمناضل "جنايحي لخضر"، واتفقوا في النهاية على الاتصال بمشايخ الأعراش حتى يساعدوهم على عدم تسليم أسلحتهم للسلطات الاستعمارية، بحجة أنهم قوم كثيرو الترحال ولهم من الماشية الشيء الكثير، وأن ذلك يجعلهم عرضة للنهب والسرقة من طرف اللصوص وقطاع الطرق، فهم في حاجة ماسة للاحتفاظ بسلاحهم والدفاع عن أعراضهم وممتلكاتهم كخطوة أول، أما الخطوة الثانية فإنه في حالة إرغامهم على تسليم السلاح، فإنه لا يسلم منه للسلطات الاستعمارية إلا السلاح الرديء أما الجيد فيحتفظ به في أماكن آمنة وسرية، وبهذا الرأي السديد تمكن الكثير من أهالي المنطقة من الاحتفاظ بالجيد من السلاح [62].

وبهذا الرأي السّديد زود سكان الزّاب الشّرقي الثورة في أوائلها كما زودها قبل اندلاعها، بفضل السّلاح الذي احتفظ به أصحابه خفية ولم يسلموه، فتجند به بعضهم، وسلمه بعضهم إلى قادة الثورة في الأوراس في أوائل سنة 1955، وهو الأمر الذي أكدته الروايات الشفهية، ودلت عليه الوثائق المكتوبة من وصول استلام سلمت من طرف مسئولي الثورة بالمنطقة إلى مانحي هذه الأسلحة، فقد احتفظت أسرة "رزقي برحايل"من دشرة الولاجةبوصل استلام حيث جاء فيه: أن عائلة فرادي المنتمية إليها قد سلمت في شهر مارس 1955 بواسطة ابنها "عمار بن القايد"[63]إلى مسؤول الثورة بالمنطقة "الزحاف المسعود"[64] و"عبد السلام صحراوي"[65] مجموعة من الأسلحة وكذلك الخرطوش، وهذا كما يلي: "فرادي عمار بن القايد" (1ستاتي)، "رزقي برحايل" (1ستاتي)، "رزقي لخضر"

(1رباعي)، "رزقي معيوف" (1ستاتي)، "رزقي العيد بن السايح" (1رباعي)، "رزقي بوزاهر" (1ستاتي)، "فرادي أحمد بن القايد" (3ستاتي و1عشاري)، "بن عيشي بوبكر" (1ستاتي) (66).

أما المجاهد "النوي معروف" فإنه يذكر قائلا: ((في شهر ماي 1955 قام كل من "معروف عبد القادر" و"بطيبي عبد القادر" و"بطيبي العيد" و"حمايدية محمد" المدعو (ابن السراري) و"ختاش علي" جمع الأسلحة من عرشي "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة" وسلموه إلى "المسعود معاش"بالأوراس ناحية خنشلة)) (67).

وفي الزّاب الغربي؛ ساهمت قبائل "الشّرفة" و"أهل بن علي" و"غمرة" و"البوازيد" و"لعمور" و"الحملات" و"السوامع" و"أولاد زكري" و"أولاد نايل" و"الخذران"، في تسليح الثورة بما تطوعوا به من بنادق صيد ومسدسات كانوا يملكونها (68). حتى أنه في هذا الشأن تذكر الرّوايات أن جيش التحرير لما أصدرت الإدارة الاستعمارية أوامرها بتسليم كل الأسلحة المسجلة التي كانت بحوزة الأفراد بادر من جانبه بإصدار أمر مضاد يقضي بعدم تسليم السلاح إلى فرنسا ولو كان مسجلا، وكل فرد بحوزته سلاح يمكنه أن يلتحق بالجبل إن أراد أو يسلمه لمن ليس له سلاح ويريد الالتحاق بصفوف جيش التحرير، أو يسلمه مباشرة لجيش التحرير. فمن دشرة السّعدة تشكلت في شهر ديسمبر 1955 لجان لجمع السلاح اتجهت إلى قرى ومداشر وادي ريغ (المغير، أم الطيور، البعاج، جامعة، أنسيغة، تندلة، الباردة). ومن اوائل الذين قاموا بعملية جمع السلاح من المجاهدين في هذه المداشر: "حشاني الدربالي"، "العيد بن الصحراوي"، و"علي بن الصغير"، "درام الساسي"، و"رشيد الأخضاري"، وغيرهم. وكان أول ما تم جمعه هو 25 بندقية وعدة مسدسات ارسلت إلى بلدة طولقة (69).

لن يتوقف مصدر التّسليح في المنطقة على جمعه من مالكيه بل الحصول عليه من العدو وأعوانه من خلال العمليات العسكرية التي نفذها جيش التحرير ضدهم، مثل ما حدث مع معركة ليانة في شهر أفريل1955 التي قادها "المسعود زحاف" (70). وهي العمليات التي عرفت كثافة أكثر في المنتصف الأول من سنة 1956منها تلك العملية التي عرفتها مدينة بسكرة يوم 29 فيفري والتي قامفوج بقيادة المجاهد "السايببولرباح" حسب الرواية الجزائرية بالهجوم على مركز القومية تمكن فيه المجاهدون من تهريب 11 من القوم بأسلحتهم (71). تقول عنها الرواية الفرنسية أنها مكنت عشرة من عناصر القوم والحركة من الفرار بعدما قتل ثلاثة من زملائهم وأخذوا معهم 20 بندقية وحوالي 600خرتوشة (72). وغيرها من العمليات التي ستأتي تباعا في مناطق من الزّيبان بهدف غنم أسلحة من العدو وأعوانه.

خاتمة:

ختما لهذه الدراسة يمكن القول أن منطقة الزّيبان كمنطقة جيوسياسية ساهمت في الإعداد للثورة والتحضير لها في مجال التسليح منذ ظهور المنظمة الخاصة سنة 1974 من خلال الدور الذي لعبه المجاهد "محمد عصامي" بصفته مسؤول الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس) وعضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري مكلفا من طرف قائد المنظمة "محمد بلوزداد" بالبحث عن الأسلحة وشراءه من وادي سوف هذا من جهة. ومن جهة ثانية من خلال موقعها ونعني منطقة الزّاب الشّرقي منها الذي أصبح سوقا لبيع السلّاح والذخيرة بحكم صحراءه التي ترتبط بصحراء وادي سوف وصحراء النّمامشة حيث تشكل صحراء واحدة جعلت سكينيها يستغلونه بعد أن علموا وجوده على الحدود الجزائرية الليبية التّونسية بعد الحرب العالمية الثانية، وزادوا في اتخذه تجارة أكثر

بعد قيام الثورة التونسية في 1952، وهو الأمر الذي مكن "مصطفى بن بولعيد" قائد المنظمة الخاصة في الأوراس والمنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) عند اندلاع الثورة من استغلال هذا السوق لصالح التّحضير للثورة، وذلك بتحريض المناضلين بشراء ما يمكن شرائه وتخزينه من الأسلحة. ثم بعد اندلاع الثورة بحث الشعب بتسليمه لجيش التحرير أو تجندهم به، رغم محاولة الإدارة الاستعمارية الاستلاء على الكثير منه في الشهور الأولى التي أعقب الثورة.

الهوامش:

(1) من مواليد 1924 بالجزائر العاصمة، متحصل على شهادة الكفاءة العليا، وفي التاسعة عشر من عمره أصبح مسؤولا عن لجنة شباب حي بلكور التابعة لحزب الشعب، كان من بين المشرفين على مظاهرات أول ماي 1945 بالجزائر العاصمة، مما جعله مطلوبًا من طرف الشرطة الاستعمارية، وصل نشاطه في كنف السرية تحت اسم مستعار (سي المسعود)، كان محمد بلوزداد من بين الذين أشرفوا على تحضير مؤتمر 1947 وشاك فيه على رأس الوفد القسنطيني، في 1949 دخل المستشفى على إثر مرض عضال ألزمه حتى أخذته المنية في جانفي1952. أُنظر: جريدة المنار، مصدر سابق، ع:21،14ربيع الثاني 1371 الموافق لـ 19جانفي1952، ص:3. وأيضا؛ ع:15، 6 جمادى الأول 1371 الموافق1 فيفري 1952، ص:3. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومةللطباعة ونشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص:191.

(2) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص:195.

(3) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ج3، ص:103.

(4) ا لزبير بوشلاغم، ((لقاء مع المجاهد محمد عصامي))، أول نوفمبر، مجلة اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر،ع: 146 .1994، ص: 39. وأيضا أُنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 196 . 197. وأيضا:

EL-HachemiTrodiLarbi Ben M'hidi, Enag/Editions, Alger, 2007,p:86.

(5) تقع بين واحات زريبة الوادي وزريبة حامدوا لفيض بالزّاب الشرقي وتسمى حاليا بقرية الإخوة الشهداء حرزلي.

(6) الزبير بوشلاغم، مصدر سابق، ص: 39.

(7) تقسم الزيبان إلى أربع مناطق، هي: 1. الزّاب الأوسط (يضم واحة بسكرة المركزية ويقتصر إلى حد كبير في الغرب وينتهي عند وادي المالح 6 كلم غرب بسكرة وشرق حدود واحة قرطة). 2الزّاب الشّرقي (شرق مدينة بسكرة في الصّحراء على الجهة الجنوبية من أقدام سلسلة القروي سفوح سلسلة جبال الأوراس على امتداد 80كلم، ما بين خطي عرض 34درجة و22دقيقة و34درجة و47دقيقة شمالا، وما بين خطي طول3درجة و40 دقيقةو4 درجة و30دقيقة شرقا. فهو يمتدّ من غرب وادي بسكرة إلى وادي العرب شرقًا، ومن المنحدرات الجنوبية لجبال الأوراس شمالاً إلى شط ملغيغ جنوبًا، وبذلك يتربع على مساحة تقدر بحوالي 243635 هكتار). 3 . الزّاب الغربي الذي يضم: أ .الزّاب الظّهراوي (الشمالي)؛ (يمتد بداية من غرب حدود مدينة بسكرة إلى أن يصل واحة الدّوسن، وعند أسفل جبال الزّاب تظهر واحاته على سفوحها فتحميها من الرّياح الشّمالية، تمثل مدينة طولقة عاصمة هذا الزّاب، وهي المركز الذي تحيط به الواحات من كلّ الجهات، حيث تأتي واحتا الزّعاطشة وفرفار في شمالها، واحتا بوشقرون وليشانة في شرقها، وواحتا فوغالة والعامري في غربها، واحة البرج في جنوبها). ب . الزّاب القبلي (الجنوبي)؛ (ويمتد من واحة الدّوسن بما في ذلك الضفة اليمنى لوادي جدي إلى غاية الواحات الغربية لأولاد جلال وسيدي خالد من جهة، ومن جهة ثانية يفصل بين واحاته وواحات الزّاب الظّهراوي المستنتقعات والشّريط الرّملي، وواحات هذه الزّاب هي: أوماش، أورلال، بيقو، بنطيوس، ليوة، صحيرة مليلي، وأولاد جلال وسيدي خالد).

(8) ((المجاهد عمر المستيري، سفري مع مصطفى بن بو العيد إلى المشرق))، أول نوفمبر، ع: 88–89، يناير 1988 الموافق لـ جمادى الثانية رجب 1408، ص:9. وأيضا لقاء خاص مع المجاهد محمد الشريف عبد السلامبمقر المنظمة الوطنية للمجاهدين لولاية بسكرة يوم30مارس2008. (محمد الشريف عبد السلام من مواليد 1935 (الأوراس)، من منفذي العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر 1954بمدينة بسكرة، تقلد مسؤوليات أثناء الثورة، مسؤول الناحية الأولى مشونش من المنطقة الأولى (الأوراس)، المنطقة الرابعة من الولاية السادسة بعد هيكلتها).

(9) من مواليد 1928 بدوار الفيض بالزاب الشرقي، التحق بالثورة في سنة 1958، وأصبح عضو جيش التحرير كمسبل في القسمة الثالثة من الناحية الرابعة المنطقة الثانية من الولاية الأولى.

(10) تقع غير بعيدة عن غمرة التابعة لبلدية قمار ولاية الوادي حاليا.

(11) الكوري؛ بلغة أهل المنطقة وهو (الحوش) ويقصد به إسطبل الحيوانات من الخيول والبغال والإبل والحمير، وعبارة عن فناء فسيح محاط بجدران متوسطة العلو مكونة من الطوب توضع فيها

الحيوانات، وداخل الساحة غرف متصلة ببعضها يقضي فيها عابرو السبيل ليلهم، أو الذين يقصدون القرية لقضاء حاجياتهم فيربطون دوابهم في الحوش. أما سليمان فنسبة إلى مالكه المدعو سليمان بن دحمان، ولازال كوريه لاتساع مساحته مضربًا للأمثال في المنطقة حيث يقولون عن الشيء عند تشبيه اتساعه: ((كأنه كوري عمي سليمان)).

(12) لقاء خاص مع المجاهد معروف النوي في منزله بسيدي عقبة يوم 12أكتوبر 2007.

(13) من مواليد 1923 بدوار الفيض بالزّاب الشرقي، مارس تجارة الأسلحة إلى غاية سنة 1953 سافر إلى فرنسا، بعد اندلاع الثورة التحريرية كان من المنتظمين في ارسال اشتراكه الشهري إلى لجنة الفيض التي كان يمثلها في أوائل الثورة كل من الشهيدين عمار بلقايد وذباح برحايل، بعد مؤتمر الصومام20 أوت 1956 هيكل في صفوف جبهة التحرير بالولاية السابعة كمناضل إلى غاية الاستقلال.

(14) لقاء خاص مع المجاهد تركي العايش في مديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم 21 أكتوبر 2007.

(15) من مواليد 1904 بزريبة الوادي، توفي في 07 سبتمبر1966، كان حوشه أيضا مكانا تتم وتبرم فيه صفقات بيع السلاح والذخيرة بين أبناء المنطقة، والزبائن الوافدين من الأوراس.

(16) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 104.

(17) لقاء خاص مع المجاهد شعباني شعيب في مديرية المجاهدين لولاية بسكرية يوم 6 نوفمبر 2007. (المجاهد شعباني شعيب بن أحمد من مواليد عام 1942 بدوار طوماس ببلدية الفيض (حاليا) من أسرة فلاحية، حفظ جزءًا من القرآن الكريم التحق بالثورة سنة 1958 ككاتب للجنة الشعبية رقم 3 (طوماس) من القسمة 3 من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى، تولى رأستها بعد تجنيد رئاستها الأول موسي النوي إلى غاية الاستقلال، أين واصل عمله في سلك الأمن الوطني حتى التقاعد).

(18) لقاء خاص مع المجاهد بلعيدي عبد الكريم المدعو (اسماعيل) في منزله سيدي عقبة يوم: 19 نوفمبر 2007. (بلعيدي عبد الكريم بن لزهاري من مواليد 1934 بقرية زريبة حامد، من أسرة فلاحية، بدأ نشاطه الثوري سنة 1956 كمكلف بالبريد والاتصال، بعد اعتقال والده الذي كان منزله مركزًا للثورة جند في الكتيبة التي كان يقودها محمد جرموني سنة 1958من القسمة 3من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى إلى غاية الاستقلال، واصل عمله ضمن الجيش الشعبي الوطني إلى غاية سنة 1964 أين خرج إلى التقاعد).

(19) لقاء خاص مع المجاهد سعدون الطيب بمديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم: 18نوفمبر 2008. (سعدون الطيب بن صالح من مواليد 1932بدوار الفيض، من أسرة فلاحية، هاجر إلى فرنسا سنة 1955، وهناك انخرط في تنظيم جبهة التحرير الوطني، عاد إلى قرية الفيض سنة 1960، واصل نشاطه الثوري ضمن اللجنة الشعبية رقم 1 (الفيض) من القسمة 3من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى، في شهر فيفري 1961 ألقي عليه القبض فسجن في زريبة الوادي، ثم في سجن بني مرة إلى غاية شهر ماي أطلق سراحه مقابل رشوة تقدر بمبلغ 500فرنك، حاليا هو عضو المجلس الولائي للمجاهدين ببسكرة).

وكذلك: لقاء خاص مع المجاهد سالمي بولعراس بن شبعاني بمنزله بمدينة بسكرة يوم 10 ديسمبر 2007. (من مواليد دوار الفيض من أسرة ثورية والده شهيد سنة 1961 وله أخ شهيد التحق مبكرًا بالثورة يدعى أحمد استشهد سنة 1956، بدأ نشاطه الثوري مبكرًا في هذه السنة في اللجنة الشعبية رقم1 (الفيض)، ثم كلف بدورية التموين إلى الناحية 4(كيمل) المنطقة 2الولاية الأولى، ثم عضو في فوج الألغام بنفس الناحية حتى الاستقلال).

(20) لقاء خاص مع المجاهد حامدي محمد الطيب بمقر المكتب البلدي منظمة المجاهدين بزريبة الوادي يوم 14 نوفمبر 2007. (حامدي محمد الطيب بن عمار من مواليد 2سبتمبر 1940 بقرية بادس، حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه، انخرط في الكشافة الإسلامية سنة 1951، تحت إشراف علواني لخضر وحامدي المكي، أثناء الثورة التحريرية نشط في اللجنة الشعبية رقم 5 (بادس) بالقسمة 4 الناحية 4 المنطقة 2 عضو دائم مكلف بالأخبار إلى غاية الاستقلال، حاليا أمين قسمة زريبة الوادي).

وأيضا: لقاء مع المجاهد ساعد لمين بمقر المكتب البلدي منظمة المجاهدين بزريبة الوادي يوم 14 نوفمبر 2007. (ساعد لمين بن محمد من مواليد 1932ببلدة زريبة الودي التحق بالثورة في شهر جوان 1956بناحية كيمل في صفوف كتيبة عاشوري مصطفى، رقي في أواخر 1957 إلى رتبة عريف سياسي بالقسمة 3 الناحية 4 المنطقة 2الولاية الأولى، اعتقل يوم 17 سبتمبر 1958 في معركة وادي الدابة، في معتقل جنان بن يعقوب ببسكرة ثم معتقل بني مرة وبعدها أخذ إلى معتقل قصر الطير بسطيف حتى الاستقلال، بعدها واصل كعضو في الجيش الوطني الشعبي إلى غاية 1963).

(21) شهداء منطقة الأوراس 1954–1962، إنتاج جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، باتنة، الجزائر، 2002، ج1، ص صصص ص:132- 219-393-515-553.

(22) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر 1994، ص: 236.

(23) من مواليد 1922 تعود أصوله إلى قبيلة السراحنة الهلالية العربية المتواجدة في دوار كيمل بالأوراس، والده هو (عبد الحفيظ بن عجول) وأمه هي (صحرة بيوش)، أخذ تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه، ثم في خنقة سيدي ناجي، ومنها واصل تعليمه في معهد بن باديس، انضم للكشافة الإسلامية، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فحزب الشعب الجزائري سنة 1951، تولى مسؤولية الحزب بقسم آريس رقم 2، ساهم في خلايا المنظمة الخاصة في الأوراس، اكتشفت إدارة الاحتلال نشاطه مبكرًا، وأخذت تطارده فأصبح في تعدد من كانت تسميهم بالخارجين عن القانون، اعتمد عليه ابن بولعيد لتحضير اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بالأوراس، فكان أحد نوابه الثلاثة في هذه الليلة إلى جانب شيحاني بشير وعباس لغرور، في 20 أكتوبر 1956 تعرض لمؤامرة اغتيال من طرف ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش آيت حمودة دفعت به إلى تسليم نفسه للعدو. أُنظر: محمد الصغير هلايلي، مذكرات شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي وهران، الجزائر، 2013، ص ص: 186–187.

(24) شهداء منطقة الأوراس 1954–1962، مصدر سابق، ص:87.

(25)من مواليد 1923 بولاية ميلة (حاليا)، انخرط في حزب الشعب سنة 1938، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، نائبا لزيغود يوسف على قيادة المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد، أحد الذين حضروا لهجوم الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حضر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة، على قيادة المنطقة الثانية سبتمبر 1956، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالشؤون الخارجية1957، وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في19سبتمبر 1958 بالقاهرة حتى سنة 1960، بعدها عين وزير الدولة إلى غاية 1962، بعد الاستقلال انتخب عضو في المجلس الوطني الجزائري، في سنة 1965عين مديرا عاما للشركة الوطنية للحديد والصلب. توفي يوم 20 أوت 2010.

(26) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، م 1، ج3، ص: 27. (شهادة الأخضر بن طوبال).

(27) من مواليد 27سبتمبر1925بمدينة عنابة، مناضل حزب الشّعب، عضو المنظمة الخاصة، اعتقل على إثر كتشافها عدة مرات أخرها في4 مارس 1951 أين فر من السّجن رفقة زيغود يوسف،

عضو مجموعة 22، عضو قيّادة المنطقة الثانية (الشّمال القسنطيني)، شارك في تحضيرات هجومات 20 أوت 1955، عضو المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصّومام، كان ضمن وفد مفاوضات ايفيان، بعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا في القاهرة، ثم بباريس وتونس ثمّ سفير في عدد من البلدان آخرها ليبيا.

(28) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مصدر سابق، ص: 56. (شهادة عمار بن عودة رقم01. رقم 02).

(29) ولد عام 1925في عين الكرمة بقسنطينة، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، قائد المنطقة الرابعة في أول نوفمبر 1954، اعتقل يوم 23 مارس 1955، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وزيرًا في الحكومة الجزائرية المؤقتة، ساند بن بلة في أزمة صائفة 1962، ثم أيد انقلاب هواري بومدبن سنة 1965، وزير للدولة في نفس السنة، ثم وزيرًا للنقل سنة 1972، رئيسًا للمجلس الشعبي الوطني سنة 1976، توفي يوم 10أفريل2000.

(30) محمود الواعي، ((حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد))، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مأثر الثورة في الأوراس، باتنة، الجزائر، 1999، ص:659.

(31) لقاء خاص مع المجاهد قصباية محمد المدعو (الوردي) بمنزله بحي المجاهدين ببسكرة يوم 5أفريل2008. (وهو من مواليد 15جانفي1925 بدوار تاجموت بجبل أحمد خدو ولاية بسكرة حاليا، حفظ القرآن الكريم في مسقط رأسه، ثم واصل الدراسة في الزاوية العثمانية بطولقة ثم في مدرسة بسكرة التي كان يشرف عليها الشيخ نعيم النعيمي، بعدها درس بدشرة سيدي محمد موسى بالزاب الشرقي إلى غاية اندلاع الثورة، التحق بجيش التحرير سنة 1956آخر رتبة له ملازم أول إخباري، وصل في الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال إلى غاية التقاعد سنة 1970).

وأيضا: لقا خاص مع المجاهد حساني حشاني بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين بسكرة يوم 2أفريل2008. (هو من مواليد 1935 ببلدية الحوش ولاية بسكرة (حاليا)، التحق بالثورة في ماي 1955 آخر رتبة تقلدها في جيش التحرير مساعد في القسمة رقم 44(فيض البطة سليم) من الولاية السادسة، شارك في العديد من المعارك منها معركة الكرمة والجرابيع 1961، معركة صفرة 1961، معركة الاجتماع بوكحيل 1959، الهجوم على مركز العدو مشونش1959 وغيرها.

(32) من مواليد 1930 بدوار الفيض، عند اندلاع الثورة عمل على جمع المؤونة للثورة، ليلتحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 القسمة 2 الناحية 4 المنطقة 2 الولاية الأولى، شارك في عدة معارك منها معركة حاسي مسلم، معركة فرغوس أكباش 1960 ومعركة تارقة1960 وغيرها من المعارك حتى الاستقلال. توفي بتاريخ 29جويلية2006.

(33) أكياس الكبيرة، تصنع من وبر الجمل أو شعر الماعز، وتحمل عادة على الجمل.

(34) ويعني تومبيني جورج (Tombini Georges) مفتش الشرطة لملحقة بسكرة.

(35) يقصد هنا المجاهد الوردي قصباية السابق الذكر.

(36) (شهادة المجاهد جنايحي أحمد) منقولة من مذكرات المجاهد ناجي محمد المدعو سي مفتاح (مخطوط). (ولد ناجي محمد (سي مفتاح) عام 1917 بمدينة سيدي عقبة، درس مسجد سيدي عقبة ثم مسجد سطر الملوك ببسكرة، بداية من سنة 1947 درّس في مدار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري في كل من: برج بوعريريج، شاطودان (شلغوم العيد)، مدرسة الرشاد بالعاصمة. انخرط في صفوف حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، من مؤسسي فوج الكشافة الإسلامية في بلدة سيدي عقبة، عضو خلية المنظمة الخاصة بها عند ظهورها في 1947، ثم في خلية المنظمة ببرج بوعريريج، تولى رئاسة قسمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نفس البلدة، ثم رئاسة قسمة (السيدة الإفريقية) بأعالي العاصمة بداية من 1950. بعد اندلاع الثورة تمّ اعتقاله في 3 نوفمبر 1955 بتهمة التجنيد للثورة وجمع السلاح للمنطقة الأولى (الأوراس النمامشة)، سجن بسجن بربروس وحكم عليه في 14جويلية1957بعشر سنوات سجنا انفراديا إلى غاية الاستقلال تم الإفراج عنه في 12أفريل1962، مارس مهنة التعليم إلى غاية 1980. توفي في مسقط رأسه يوم 11 أوت 1999. أُنظر: صوت الأحرار، جريدة يومية إخبارية جزائرية، 11 نوفمبر 1999. أُنظر كذلك:

Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens (1926-1954), L'Harmattan, Paris, 1985, p:134.

(37) ذكرته باسم الغزالي، وهو كما ذكرنا (قصباية محمد بن الغزالي المدعو الوردي).

(38) ANOM 9323/38-39, (Note de Renseignements Intérieure, Ravitailleur présumé des rebelles à EL Haouch, S.N.P Lakhdar Ben Selami Ben Mabrouk).أرشيف ما وراء البحار آكسبروفنس

(39) اللقاء الخاص السابق مع المجاهد الوردي قصباية.

(40) لقاء خاص مع المجاهد عبد الرحمن زروق المدعو (الداودي) في منزله بسيدي عقبة يوم 13 مارس 2007. (من مواليد 1925ببلدة سيدي عقبة، حفظ القرآن الكريم بزاوية مسجد سيدي عقبة بالتنظيم الثوري في صيف 1955، ألقي عليه القبض وسجن للمدة 8 أشهر، في ديسمبر 1956 جند رسميا في الولاية الأول، أخر رتبة تقلدها هي رتبة مساعد (مسؤول مركز الأسلحة في تالة بتونس)، بعد الاستقلال واصل في الجيش الشعبي الوطني إلى غاية سنة 1965، شارك في العديد من المعارك التي وقعت في الولاية الأولى، هو حاليا أمين قسمة المجاهدين لبلدية سيدي عقبة).

(41) لقاء خاص مع المجاهد محمد بن الشابي في منزله بسيدي عقبة يوم 3 نوفمبر 2010. (من مواليد 1927بسيدي عقبة، انخرط في حزب الشعب ثم عضو في المنظمة الخاصة في خلية سيدي عقبة سنة 1947، تم اعتقل عدة مرات بعد اندلاع الثورة منها ما بين شهري مارس وماي 1956، ثم فرضت عليه اقامة الجبرية ليتم اعتقاله من جديد بعد شهر من ذلك إلى غاية سنة 1958. توفي في 25 أكتوبر 2010).

(42) ANOM 9323/38−39, (رسالة مخبر ليانة إلى حاكم ملحقة بسكرة يوم 7أفريل1953)

(43) محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في منطقة الأوراس))، أول نوفمبر، ع:53−1981، ص:42.

(44) لقاء خاص مع المجاهد أحمد عاشوري بمديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم 16 أكتوبر 2007. (من مواليد 1942ببادس، أثناء الثورة التحريرية نشط في اللجنة الشعبية رقم 5 (بادس) بالقسمة 4 الناحية 4 المنطقة 2 عضو دائم مكلف بالأخبار إلى غاية الاستقلال).

(45) لقاء خاص مع المجاهد تركي الطيب بمنزله الكائن ببلدية الفيض يوم 12أفريل2007. (هو من مواليد 1925بدوار الفيض، من أسرة فلاحية تمتهن تربية المواشي، نشط ضمن لجنة الفيض بداية من سنة 1956، ثم سافر إلى فرنسا وهناك واصل نشاطه الثوري إلى غاية الاستقلال).

(46) اللقاءان الخاصان السابقان مع المجاهدين: النوي معروف وتركي الطيب.

(47) اللقاءان الخاصان السابقان مع المجاهدين: تركي العايش وتركي الطيب.

(48) ANOM 9323/38-39 ; (Le Lieutenant- Colonel Henri Thomas Commandant Militaire du Territoire de Touggourt à Monsieur le Chef d'Annexe de Biskra , Surveillance région Zeribet El Oued, Touggourt le 13 Juillet 1954).

(49) ANOM 9323/38-39 ; (L'Administrer G. Hirtz Chef d'Annexe de Biskra à Lieutenant- Colonel Commandant le Territoire Militaire de

Touggourt, Mouvements de troupes Sécurité général, Biskra le 14 Juillet 1954).

(50) ANOM 9323/38-39 ; (L'Administrateur des Services Civils de L'Algérie Chef Commune Mixte de Biskra à Lieutenant- Colonel Commandant le Territoire Militaire de Touggourt, saisie d'arme de guerre, Biskra le 20 Juillet 1954).

(51) هي مجموعة من المطامير، والمطمورة هي عبارة عن حفرة تحفر في الأرض بعمق متر ونصف فوهتها على شكل دائري ونصف قطرها كذلك متر ونصف، يوضع فيها القمح والشعير وبعض المدخرات التي يتركها العرش أثناء مرحلة الصيف أو كمخزون للسنة، حيث بعدما يخزن يوضع فوقه التبن ثم يردم بالتراب. وكان لكل فرقة من العرش رَتْبَتُها الخاصة بها. كما كان يطلق على الذي ينوب عن فرقة العرش في حراسة الرَّتْبَةُ أثناء الرحلة يدعى (الرّتاب).

(52) تم تعيينه كشانبيط بتاريخ 1 فيفري 1949يعملفي مكتب الضابط بوني بيار (Bonnet Pierre)، وأرجع البعض أن أصله من الحضنة وآخرون من الصحاري، وقالوا: أن الثورة أعدمته في أواخر سنواتها. حول تعيينه أُنظر:

ANOM 9323/29, (Commune Mixte de Biskra, Etat nominatif des Agents titulaires de la Commune Mixte de Biskra Faisant ressortir leur date d'entrée en fonction).

(53) من مواليد 1896، وقد شارك رفقة بن حبيلس في مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي اتخذ قرار إنشاء منظمة الزرق (les bleus) إبان الثورة التحريرية لتندس في وسط جيش التحرير الوطني والمنظمات الشعبية التابعة لجبهة التحرير الوطني، وذلك قصد تدمير الثورة والقضاء عليها من الداخل، بعد الاستقلال غادر الباشاغا بن مسعود الجزائر إلى فرنسا.

(54) لقاء خاص مع المجاهد شعباني بوضياف بمنزله ببلدية الفيض يوم: 14أفريل2007. (من مواليد 1931بدوار الفيض، أثناء الثورة نشط ضمن لجنة الفيض القسمة 2 الناحية 4 المنطقة 2 الولاية الأولى إلى غاية الاستقلال).

(55)ANOM 93/4344,(Territoire Militaire de Touggourt N°723/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Octobre 1954, p:5).

(56) محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص:42.

(57) (رسالة محمد عصامي إلى عثمان بلوزداد عضو مجموعة الاثنين والعشرين أخ محمد بلوزداد بتاريخ 22 فيفري 1987 رد على رسالة الأخير حول معرفته به) سلمت لنا قبل وفاته. أنظر الوثيقة رقم: (1).

(58) الأماكن التي استهدفتها هجومات جيش التحرير في ليلة أول نوفمبر 1954 في مدينة بسكرة هي: محطة القطار، محطة الكهرباء، محافظة الشّرطة، محطة البريد، ومخزن الثكنة العسكرية.

(59) ANOM 9323/37, (L'Administrateur des Services Civils de l'Algérie chef de la Commune Mixte de Biskra à Monsieur Commandant le TerritoireMilitaire de Touggourt, Mouvementinsurrectionnel du 1er Novembre 1954, Biskra, le 5 Novembre 1954).

(60) ANOM 93/4113, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

(61) ANOM 93/4113, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp:09-10).

(62) اللقاء الخاص السابق مع المجاهد الطيب سعدون وكذلك:لقاء خاص مع المجاهد رزقي برحايلفي منزله بقرية الولاجة (بلدية الفيض حاليا) بتاريخ 7مارس 2006. (المجاهد رزقي برحايل من مواليد 1924 بقرية الفيض، في 1955 سافر إلى فرنسا ومكث إلى 1957 وهناك انخرط في فيدرالية جبهة التحرير الوطني، ثم عاد إلى قرية الولاجة أين واصل نشاطه الثوري كمسؤول اللجنة الشعبية رقم (2) التابعة للقسمة الثالثة الناحية الرابعة المنطقة الثانية من الولاية الأولى، نتيجة لنشاطه ونشاط عائلته تعرض منزلهم إلى قنبلة من طرف العدو، وسيق إخوته: عزوز والمكي في معتقل بني مرة واستشهد أخوه مبروك. توفي يوم 30أفريل2009).

(63) من مواليد 1909بالفيض من عرش أولاد بوحديجة مارس تجارة المواشي فكان يتنقل إلى مدن: الوادي، سطيف، عنابة وغيرها، مما سهل له الاحتكاك والتعرف على مناضلي الحركة الوطنية فانخرط في حزب الشعب سريا في خلية الشيخ موسي بن عزوز، التحق بالثورة منذ شهورها الأولى في سنة 1955، عين مسؤولا بلجنة دشرة زريبة حامد والفيض مكلفا بالمؤونة وجمع السلاح، استشهد يوم 13أكتوبر 1956 بوادي لعويرج بعد اشتباك مع قوات العدو.

(64) الزحاف المسعود من مواليد 1912 بكيمل من عرش السراحنة، كان من بين الذين حضروا اجتماع دشرة أولاد موسى بالأوراس الذي عقده مصطفى بن بولعيد مع أفواج ليلة أول نوفمبر 1954، في 31 أكتوبر، أحد القادة الذين أرسوا التنظيم الثوري في منطقة الزاب الشرقي وجندوا أبناءه في صفوف الثورة، توفي يوم 2 جوان 1988.

(65)من مواليد 1917 بقرية بادس، في سنة 1946 ذهب إلى فلسطين للمشاركة في حرب 1947، ثم توجه إلى المدينة المنورة مشيا على الأقدام ومكث فيها مدة عام، وعند عودته إلى مسقط رأسه انخرط في حزب الشعب، وكانت له علاقات وطيدة بعلماء المنطقة، في أوائل 1955 التحق بالثورة بعد تلقيه رسالة من القائد مصطفى بن بولعيد، أصبح قائد فوج في ناحية كيمل لنشر الثورة في قرى الزّاب الشرقي، في سنة 1957 رقي إلى رتبة ملازم مكلف بالأخبار بالناحية الرابعة (كيمل) المنطقة الثانية، الولاية الأولى (الأوراس)، ثم توجه بعدها إلى الحدود التونسية أين رقي برتبة ملازم ثاني كمركز لتوزيع الأسلحة حتى الاستقلال.

(66) نسخة من وصل استلام سلمت لنا من طرف المجاهد رزقي برحايل. أُنظر: الوثيقة رقم (6)

(67) اللقاء الخاص السابق مع النوي معروف.

(68) الهاديدرواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1962-1954)، ط3، دار هومة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:51.

(69) عبد الحميد السقاي، ((لقاء مع المجاهد حشاني دربالي))، أول نوفمبر، مصدر سابق، ع:62، 1983، ص:74.

(70) التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الجلفة من 1 إلى 3 ماي 1983، ص:21. وأيضا: ANOM 9323/45-46, (Commune Mixte de Biskra, Synthèse de Renseignements Période du1 Novembre 1954 au 3 Octobre 1955). Et ANOM 9323/50, (1° Région Militaire Division de Constantine État-major Zone Sud Secteur de Biskra, Action Rebelle Depuis le 1er Novembre 1954, Biskra le 4 Mais 1955).

(71) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الجلفة، مصدر سابق، ص:19.

(72) ANOM 93/4113,(Territoires du Sud Territoire Militaire de Touggourt N° 255/541/S, Bulletin Mensuel de Renseignements Mois Janvier 1956, Touggourt, le 30 Janvier 1956 le Lieutenant Colonel Henri Thomas Commandant Militaire de Territoire de Touggourt, p:11).

التسليح في الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية (1954-1962)

د/ بكرادة جازية

جامعة تلمسان

مقدمة:

إن السلاح هو العصب الحيوي لكل ثورة، فبدونه لا تُحدث هذه الثورة أي تقدم، كما أن نذرته تؤدي إلى وقف كلي أو شبه كلي للقتال. والثورة الجزائرية منذ بدايتها وحتى وقف إطلاق النار قد عانت من التموين بالسلاح في كل الولايات بما فيها الولاية الخامسة[1](المنطقة الخامسة سابقا)، ولهذا عملت هذه الولاية كل ما في وسعها للتمويل بالأسلحة.

---

1 – يعرّف العقيد لطفي الولاية الخامسة في حديث لجريدة المجاهد إذ يقول: "تمتد الولاية الخامسة من البحر الأبيض المتوسط إلى أقصى الجنوب الجزائري، ومن حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا، وهي تمثل ثلث مساحة القطر الجزائري، فهي بذلك تعتبر أكبر الولايات الشمالية مساحة أثناء الثورة الجزائرية وتتكون الولاية الخامسة من تسع مناطق، سبعة مناطق داخل الوطن ومنطقتان خارج الوطن حدوديتان إحداهما شمالية وأخرى جنوبية". والمناطق بعد مؤتمر الصومام 1956 كانت كالتالي:

*‏**المنطقة الأولى:** تلمسان ومغنية. ***المنطقة الثانية:** الغزوات وبني صاف. ***المنطقة الثالثة:** وهران، عين تموشنت وضواحيها (التي أصبحت مشاعة بين المناطق المجاورة المنطقة الأولى والخامسة والرابعة، منذ سنة1958، لتصبح البيض وآفلو هي المنطقة الثالثة. ***المنطقة الرابعة:** مستغانم، غليزان. ***المنطقة الخامسة:** سيدي بلعباس. ***المنطقة السادسة:** معسكر، سعيدة. ***المنطقة السابعة:** تيارت، السوقر. ***المنطقة الثامنة:** عين الصفراء، البيض، بشار، تندوف، أدرار. (ينظر إلى: حوار مع العقيد لطفي، جريدة المجاهد، ج 2، (ع41)،1958-09-01، ص 06، وينظر أيضا إلى: المجاهد أحمد نوال رئيس منظمة المجاهدين لولاية سيدي بلعباس، مقابلة شخصية بمقر منظمة المجاهدين لولاية سيدي بلعباس يوم: 06-03-2016 على الساعة :10:45، وينظر أيضا: بلحسن بالي، أيام العنف خلال حرب التحرير في الجزائر (1954-1958)، عقب الليل محمد بوزيدي الرجل الذي وقف في وجه القيادة، تر: عبد الرحيم آيت منصور، الجزائر،2010، ص 57، و ينظر كذلك: و ينظر إلى: عبد المجيد بوجلة، الثورة الجزائرية في=

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف كان يتم تموين الولاية الخامسة (المنطقة الخامسة سابقا) بالسلاح؟

قبل تفجير الثورة التحريرية تنازلت المنطقة الخامسة عن حصتها من الأسلحة لصالح بلاد القبائل، حيث، كان يرى مسؤولو المنطقة الخامسة أنهم بالإمكان توفير بعض الأسلحة من الريف المغربي الواقع تحت النفوذ الاسباني، وبالفعل تمّ جمع ستة ملايين فرنك لشراء الأسلحة التي لم يتم الحصول عليها من الخارج، مما سوف يدخل المنطقة في فترة ركود[1].

ولتفجير الثورة في المنطقة الخامسة عمدت قيادتها إلى تصنيع القنابل يدويا لاستعمالها ليلة أول نوفمبر1954، ويؤكد هذا الطرح المجاهد فرطاس حسين[2] إذ يقول: "قررت جماعة القسم الثالث أن تصنع القنابل يدويا ،حيث

= الولاية الخامسة (1954-1962)، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان،2007-2008، ص ص 86،87، وإلى: عتيقة مصطفى، المجاهد مولاي إبراهيم: الرائد عبدالوهاب – حياته ومسيرته النضالية مابين (1925-1969) قائد المنطقة الثالثة: الولاية الخامسة، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة وهران، 2010-2011، ص07.

1 –المتحف الوطني للمجاهد: ولاية عين تموشنت: ملحقة بني صاف، المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف 1926-1980، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ولاية عين تموشنت: ملحقة بني صاف، (د،ت.)، ص16.

2- فرطاس حسين: هو مجاهد من مدينة حاسي الغلة ولد سنة1933 ،من عائلة ثورية فأخوه محمد،انظم الى الحركة الوطنية وعمره 14سنة لأنه كان يحسن القراءة والكتابة واعطوه مسؤولية خلية حاسي الغلة وضواحيها، وبداية سنة 1954 التحق بوهران واتصل بالحاج بن علا هناك بعد أن اكتشفت الإدارة الاستعمارية نشاطه بحاسي الغلة، وساعده في التحضير للثورة، والقي عليه القبض في ديسمبر 1954، وبعد الاستنطاق اطلق سراحه ليلتحق بالثوار بمدينة وهران وكذلك نشط بمدينة عين تموشنت (للمزيد ينظر إلى: فرطاس حسين، شهادة حية موجودة بالمتحف الجهوي لعين تموشنت :ملحقة بني صاف، يوم:16-04-2015 على الساعة10:43.

يقومون بتلحيم أنابيب وتملأ بالكبريت، وقد أستدعي أحمد زبانة[1] –هو لحام جيد ومتخصص في صنع القنابل –ليساعد المجاهد بوزقاوي في صنعها، وقد نجحا في مسعاهما.[2] ويذكر الحاج بن علا أن استعمال هذه القنابل المحلية كان مرهوناً بوصول الصواعق ضمن صفقة الأسلحة التي كانت ستصل من الحدود الجزائرية المغربية، والتي تأخرت عن موعدها"[3].

ورغم نذرة السلاح إلا أن مجاهدي المنطقة الخامسة تمكنوا من تفجير الثورة في ليلة نوفمبر1954، غير أن هذه العمليات توبعت بسكون نسبي ليس لقلة السلاح فقط[4]، بل لاستراتيجية حاول قائدها محمد العربي بن مهيدي أن ينفذها، إذ أمر بأن يوقفوا العمليات بعد تفجير الثورة كنوع من التمويه، وذلك حتى لا يكثف العدو الفرنسي من جنوده في المنطقة الخامسة، مما يؤدي إلى إعاقة إدخال السلاح عبر الحدود الجزائرية المغربية الذي كانوا في انتظاره[5]. وبالفعل وبحسب جريدة أورون ريببليكان(Oran républican) أن نهاية الأسبوع في القطاع الوهراني قد شهد هدوء في كل مناطقه[6].

---

1 – أحمد زبانة: ولد بوهران، انخرط في حركة انتصار للحريات الديموقراطية، وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 وحكم عليه بثلاث سنوات سجنا، شارك في التحضير للثورة، وشارك في الهجومات الأولى، ألقي عليه القبض ونفذ فيه أول عملية إعدام بالمقصلة في 19–06–1957. (للمزيد ينظر إلى: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، (د،ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص ص179–180).

2 –حسين فرطاس، المصدر السابق.

3 – عن محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة، الجزائر،2005، ص54.

4-Ministére de Elmoujahidine ;Le M.A.L.G(Ministére deL'Armement et liaisons Générales :Abdelhafidh Boussouf on la stratigique au service de la révolution ;Gharnata édition ;Alger :2014 ;p22-

5– عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص ص67–68.

6 -Oran républican,le08-11-1954,p02.

1-أسلحة يخت دينا وانعكاساتها على الثورة بالمنطقة الخامسة.

لقد سعى كل من العربي بن مهيدي[1] والحاج بن علا[2] ومحمد بوضياف[3] إلى البحث عن السلاح وشرائه سواء نواحي تلمسان أو بمنطقة الريف المغربي، وفي هذا الصدد يقول الحاج بن علا:"...توقف النشاط العسكري والفدائي وبقي بعض مسؤولي القاعدة في حيرة...، فأجبرتنا الظروف أنا وعثمان لقطع مسافات طويلة على الأرجل للاتصال بالقيادة التي كانت تتنقل ما بين الخميس ونواحيها وفلاوسن وضواحيها، وذلك منتصف شهر نوفمبر 1954، لكن مهمتنا قد كلّلت

---

1 – محمد العربي بن مهيدي: مولود بدوار الكاوامي في ضواحي مدينة مليلة، أقصي من الدراسة بعد نيله شهادة الابتدائية بدرجة امتياز سنة1937، وفي سنة 1939 انخرط في صفوف الكشافة الإسلامية، وفي نفس الوقت تابع دراسته باللغة العربية، وأصبح عضوا في حزب الشعب الجزائري المحظور سنة 1942، كان من مفجري الثورة، عين قائدا للمنطقة الخامسة، شارك في مؤتمر الصومام، وهو الذي اقترح تنظيم إضراب الثمانية أيام، ألقي عليه القبض في23-02-1957، وأعدم يوم 04-03-1957. (للمزيد ينظر إلى: بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962): أبرز قادة نوفمبر، ط2، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 100-108، وينظر أيضا: عباس محمد، ثوار...عظماء: شهادات 17شخصية وطنية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2004، ص ص75-88.

2 – الحاج بن علا: مواليد سنة 1923بالقرب من غيلزان، كان ضابطا في الجيش الفرنسي برتبة ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الثانية، سنة1954 شارك في تفجير الثورة، ألقي عليه القبض في نوفمبر1956، عذب ثم حكم عليه بالسجن المؤبد في فيفري1957، نقل إلى سجن فرنسا، ويطلق سراحه حين الاستقلال، ليصبح أول رئيس للمجلس الوطني الجزائري في حكومة الرئيس بن بلة. (للمزيد ينظر إلى: علي نهاري والضابط الطيب نهاري، من سجل شهداء ومجاهدي الولاية الخامسة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2008، ص105، وينظر أيضا: Patrick Kassel, et Giovanis Pinelle,le peuple algérien et la guerre lettres et témoignages1954-1962 :cahier libres N41-42-43,p62.

3 – محمد بوضياف:ولد سنة1919بميلة ،انضم إلى حزب الشعب الجزائري، عضو في المنظمة الخاصة، من مفجري الثورة التحريرية، اعتقل في عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تقله هو ورفاقه في22-10-1956، أصبح رئيسا للدولة الجزائرية سنة 1992، أغتيل سنة 1992 بعنابة.(للمزيد ينظر إلى: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص92-93.

بالفشل، لأن بعض القادة كانوا متواجدين في الريف المغربي في عملية تنسيق مع مقاومي جبش التحرير المغاربي[1]، للبحث عن الأسلحة والتي كانت من المنتظر وصولها من الخارج، والتي تأخرت عن موعدها. ولقد إلتقينا مع بوضياف في جبالة يوم 04-02-1955، ثم التقينا بن مهيدي وأطلعناه على الأوضاع المأساوية في كل أنحاء الوطن ....، فأسفرت هذه الجهود بتجهيز يخت دينا بالأسلحة والذخائر"، الذي رسى يوم 03 أفريل 1955 بمدينة الناظور محملا بأسلحة حديثة (مدافع، رشاشة ثقيلة، بنادق ،رشاشة خفيفة من نوع جومسون وقنابل ومسدسات وصناديق الذخيرة) والمتفجرات[2]، التي قدرت بـ 7 أطنان ونصف [3].

قرّر بن مهيدي رفقة جماعة من الثوار نقلها برا وإيصالها ليلا وعبر مراحل، وقد كان في انتظاره الحاج بن علا وعبد الحفيظ بوصوف[4]، ليتم توزيعها على المناضلين في المنطقة الخامسة.

---

1 –هو جيش ان يضم مناضلين من تونس والجزائر والمغرب، هدفه اخراج فرنسا من شمال وكانت هذه فكرة عبد الكريم الخطابي، ولقد ساعده على تجسيدها مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي والجامعة العربية والسلطات المصرية وقد تأسس في سنة1955، ولكن سرعان ما أفل نجمه بعد نيل كل من تونس والمغرب استقلالهما (للمزيد ينظر إلى: محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910–1954، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1993، ص ص 412–414.

2 –مراد صديقي، الثورة الجزائرية: عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب (د. ط)، منشورات دار المياه، بيروت (د،ت)، ص 30، وينظر أيضا :فتحي الديب ،جمال عبد الناصر و الثورة التحريرية –دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ،مصر ،1984،ص 84.

3 -Ministère de el moujahidine ,op.cit,p 22 .

4 – عبد الحفيظ بوصوف: من مواليد 17–08–1926 بمدينة ميلة، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة1941، كان من مفجري الثورة، عين نائبا لبن مهيدي للمنطقة الخامسة ليصبح قائدا لها سنة 1956، أسس جهاز المخابرات أثناء الثورة، أصبح وزير التسليح والاتصالات العامة. للمزيد ينظر: الصادق مزهود وآخرون، المجاهد عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك و الاستراتيجي المدبر، (د،ط)، دار الفجر للطباعة، الجزائر، 2003، ص07، وينظر أيضا: علي نهاري و الطيب نهاري، المصدر السابق،ص98.

وبهذا أعطت هذه الأسلحة دفعا جديدا وقويا للثورة[1]، حيث تمكن مجاهديها من شن هجومات أكتوبر 1955[2]، وفي هذا الصدد يقول المجاهد حسين فرطاس:"...وفي مارس 1955 جاءنا الاتصال من نواحي صبرة إلى وهران وأمرنا بأن نواصل النظام لأنه مازال حيا(أي مازال قائما)، وأن نتصل بمن بقي خارج السجون والمعتقلات، فبدأنا في تجديد النظام وتأسيس الخلايا من جديد في نواحي عين تموشنت، حاسي الغلة، حمام بوحجر، وفي أكتوبر 1955 وقع إندلاع ثاني للمعارك وقوي في المنطقة الأولى والثانية: صبرة، الخميس، سبدو، غزوات، مغنية، ندرومة، تلمسان، وبدأ الجيش في التقدم نحو الشرق (عين تموشنت ووهران)، وكنا قد وفّرنا له من قبل المخابئ ولمؤونة، وربط المجاهد بن علا الاتصال مع مجاهدي معسكر ومستغانم وعين تموشنت، فسفينة دينا أعطت دفعا قويا في المنطقة"[3].

كما أتاحت وصول هذه الشحنة إلى إمكانية تجنيد المزيد من المتطوعين الذين التحقوا بمراكز التدريب التي أنشأتها الثورة في نقاط مختلفة على الحدود المغربية، وأيضا إمداد بعض مناطق الثورة الأخرى بجزء من الأسلحة وفق خطة مضبوطة يقودها رجال تقاة وعارفون بالمسالك والممرات لضمان وصول الأسلحة بشكل آمن وبأقل خسارة في الأرواح [4]. كما شجع على إرسال عدة سفن محملة

---

1 –عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص 226.

2 –يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، (د.ط) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص 72.

3 –فرطاس حسين، المجاهد سيكيو بغداد المدعو سي علي وموقعة 27مارس1957(موقعة استشهاده)، شريط فيديو من انجاز فرطاس حسين بحوزة الطالبة.

4 –بلحسن بالي، المصدر السابق، ص 17.

بالأسلحة، يمكن ذكر البعض منها: يخت "انتصار"[1]، باخرة "ديفاكس التي نقلت السلاح إلى الولاية الخامسة مرتين[2].

2–التموين ذاتيا:

ولسد النقص الحاصل في مجال التسليح، سعت قيادة المنطقة ومجاهدوها إلى التمويل ذاتيا بالسلاح متبعين عدة طرق نذكر منها:

- ✓ الأسلحة التي غنموها من العمليات العسكرية[3]، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عملية الصبابنة بتلمسان (1956–02–20) التي غنم فيها جيش التحرير الوطني كل أسلحة مخزن المعسكر الذي هجموا عليه، و تمثلت في سبعين بندقية من نوع Le bel، اثني عشر بندقية أخرى من نوع (Mas36)، وتسعة عشر مسدس من نوع (Mas19)، وأربع رشاشات حربية من نوع Stem وأربع بنادق رشاش من نوع 29/24[4] .

---

1 – الذي وصل وأُفرغت شحنته في ليلة 21 سبتمبر 1955، وبالاعتماد على السلاح الذي تزودت به المنطقة الخامسة، قام جيش التحرير في هذه المنطقة بإعطاء ضربة قوية وغير متوقعة للجيش الفرنسي، وقد استمرت هذه الهجمات مدة ثلاث ليالي متوالية مع تركيز في بعض الأماكن نهارا، الأمر الذي كبّد القوات الفرنسية خسائر جسيمة في الأرواح قدرت ب 230 قتيلا ما بين ضابط وجندي، وحوالي 330 جريحا. ينظر إلى: طاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي خلال الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008، ص97.

2 – للمزيد ينظر إلى: مراد صديقي، ا لمصدر السابق، ص ص 39–40، وينظر أيضا: عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 88، ص ص95–96، وينظر كذلك: الطاهر جبلي، مسألة تسليح الثورة الجزائرية في مرحلة الانطلاقة 1954–1958 في ضوء تقارير مؤتمر الصومام وجهود الوفد الخارجي، المجلة التاريخية المغاربية، (ع،147)، نوفمبر، 2012، ص 146.

3 – طاهر جبلي، شبكات...، المرجع السابق، ص97.

4 – المرجع نفسه، ص ص114–116.

✓ سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية إجباريا وفروا من ثكنات جيش العدو[1]، وخير مثال على ذلك كتيبة جنود المهارية (خمسة وستون جنديا)، الذين قاموا بانتفاضة صاكة في أكتوبر 1957 (المنطقة الثامنة)، والذين فروا من الجيش الفرنسي ومعهم مائتين وخمسة وعشرين جمل، وخمسة وسبعين قطعة سلاح وعشرة آلاف خرطوشة، مع قتل ثمانية جنود فرنسيين رميا بالرصاص[2].

✓ التمويل من الجيش الفرنسي: إذ استطاعت الثورة أن تقنع قدماء المحاربين من أن يجندوا من جديد في صفوف الجيش الفرنسي، وذلك بنية الحصول على السلاح، وقد نجحت القيادة في مسعاها هذا، وتمكن هؤلاء من الحصول على حوالي سبعمائة قطعة سلاح[3]. وفي نفس السياق يذكر عبد الحفيظ بوصوف عن موضوع التسليح في بداية الثورة فيقول: "...كان بوسائل محدودة جدا، خصوصا في ولاية وهران حيث كنت موجودا، وأهم الأسلحة كانت تلك التي غنمناها من العدو، ويجب أن أعترف بأن العدو قدّم لنا إعانات كبيرة بهذا الصدد، إذ قام الوالي الفرنسي" لامبير" بتنفيذ فكرة رائعة خطرت بذهنه وهي توزيع السلاح على السكان حتى يدافعوا عن أنفسهم ضد الثوار،...ووزعت السلطات العسكرية على كل رجل ببندقية وحربة ومائة (100) خرطوشة، وبهذه الصورة تزودنا بعشرة آلاف (10000) بندقية"[4].

---

1 –المرجع نفسه، ص97.

2 –دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات1956–1962، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، (د،ت) ، ص ص38–39.

3 – طاهر جبلي، المرجع السابق، ص114.

4 عبد الحفيظ بوصوف، حديث بوصوف، الصحيفة لوبسارفاتور، جريدة المجاهد، ج1، (ع،28)،–28–08–1958، ص 14.

3-تصنيع الأسلحة بالقاعدة الخلفية الغربية:

تفطنت السلطات الاستعمارية لما كان يحدث، وأن السلاح كان يدخل عن طريق البحر ليصل إلى التراب المغربي، ثم يحمل على البغال ويعبُر به المجاهدين الحدود الجزائرية المغربية، فنشطت البحرية الفرنسية في إفشال هذه العمليات، إذ ألقت القبض على سبعة السفن في عرض البحر المتوسط، ما بين سنتي 1956 و1959، أشهرها سفينة الأتوس[1]. وأمام هذه المشكلة سعى بوصوف بداية من سنة1956 إلى تصنيع السلاح بالقاعدة الغربية، وهي الفكرة الذي كان يؤمن بها قبل اندلاع الثورة[2]. فبدأ أثناء قيادته للمنطقة عمد إلى شراء مزارع في الأرياف المغربية (مدينة وجدة، الناظور، تيطوان، وغيرها)، وأنشأت فيها مراكز لصناعة الأسلحة، تحت مسؤولية منصور بوداود ومساعده عزوز العباسي[3]. وكانت هذه المصانع سرية، يحرسها جنود جيش التحرير الوطني في زي رعاة جزائريين، يرتدون البرانس يخفون تحتها رشاشاتهم [4]M49.

---

1 -الأتوس: هي سفينة كانت تحتوي على كميات عظيمة من الأسلحة المختلفة والذخيرة والمتفجرات والأسلحة اليدوية (60 طن)، وقد استولى عليها الفرنسين واحتجزت حمولتها في 11-10-1956، كان سي مبروك معول على هذه الشحنة لتكثيف العمليات العسكرية بها، لجعلها منطقة حرة لاستغلالها في إقامة الهيئات الوطنية لجبهة التحرير الوطني. (ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج3، (د،ط)، دار البصائر ،الجزائر ،2009،ص ص 323-324، و ينظر أيضا: عبد الكريم حساني، الحرب الخفية: الشبكات الأولى، تر: خليل أوذاينية، (د،ط)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012، ص52.

2 -المتحف الوطني للمجاهد، ملحقة عين تموشنت، المرجع السابق، ص 44.

33 -محمد لمقامي، رجال الخفاء: مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، المنطقة الأولى: الولاية الخامسة، تر: علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والتوزيع والاشهار، الجزائر،2008، ص111.

4-وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكل السلاح (62-54)، (د،ط)،دار المعرفة ،الجزائر ،2009،ص ص 36-37.

وحسب المجاهد عباس عزوز الذي كان نائبا لمدير مصلحة التسليح والتموين العام، فإن المصنع الأول كان لصناعة القنابل اليدوية، أما المصانع الأخرى فعددها خمسة [1]، وهي: مصنعان كانا قد أُنشآ خلال قيادة بوصوف للولاية الخامسة، أما المصانع الباقية فقد أنشأها فيما بعد، إذ كانت تابعة لوزارة الاتصالات العامة والمواصلات سنة 1958 ثم إلى وزارة التسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) سنة 1960 وهي:

*مصنع تيطوان لسنة 1958لصناعة القنابل اليدوية (grenades)[2].

*مصنع سوق الأربعاء بالرباط سنة 1958لصناعة القنابل المتفجرة (bombes)[3].

*مصنع بوزنيقة بتدليت سنة 1960لصناعة قنابل نوع أمريكي.

*تيمارت بالقنيطرة سنة1960 لصناعة الرشاشات الخفيفة وحتى البنقالور، وفيه تم تركيب قطع الأسلحة.

*السخيرات سيدي سليمان سنة 1960، يتم فيه صناعة مدافع الهاون عيار 60 و80 والألغام [4].

---

1 –المتحف الوطني للمجاهد، ملحقة عين تموشنت، المرجع السابق، ص 34.

2 –محمد بوداود المدعو سي منصور، أسلحة الحرية: مذكرات بوداود المدعو سي منصور، تر: فحر الدين بلدي، رفار للنشر، الجزائر،2016، ص 121.

3 – المصدر نفسه، ص 129.

4 – مزهود الصادق وآخرون، المصدر السابق، ص21، وينظ: محمد قنطاري (قيادة الحدود والقاعدة الغربية الملتقى الوطني حول الحدود المغربية إبان الثورة، 2000، ص 23)، وينظر أيضا وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 36، وينظر كذلك: عبد القادر بوبالة، تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس،ص12(22: 13 01/09/2012– www.altarikh-alarabi,ma

* المحمدية بالقنيطرة لصناعة المدافع(mortiers80،60،45) في سنة1960، بالإضافة إلى ورشة لصناعة الذخيرة وورشات لصناعة الألبسة العسكرية والأحذية، كما يوجد به مخبر المواد الكيماوية [1].

وقد كان لهذه المصانع الأثر الكبير في سير الثورة الجزائرية، بحيث نشّطت العمل المسلح ليس في الولاية الخامسة فحسب بل في باقي الولايات الأخرى، إذ تمكنت من صنع خمسمائة (500) رشاش M49، مدفع من ثلاثة عيارات (50 مم،60 مم، 80 مم)، والقنابل (نموذجين الإنجليزي والأمريكي)، وعشرة (10) آلاف قنبلة البنقالور، إضافة إلى القذائف. وقد تسلّمت الولاية الخامسة من هذه المصانع مائة وخمسين (150) أو أكثر من القنابل اليدوية، وعشرة (10) آلاف رشاش، وألف (1000) مدفع من عيار 50 مم و60 مم، منها 500 مدفع، وكانت هذه الأسلحة تدخل إلى الولاية على شكل قطع غيار وتخبأ في شاحنات السمك التي اشترتها الجبهة لهذا الغرض، وبعد اكتشاف هذه الطريقة تولت قيادة الحزب العامة للمغرب الأقصى عملية إدخال السلاح وذلك عن طريق الطائرات وسط بضائعها التجارية [2].

4-قوافل السلاح:

حملت القيادة الثورية للولاية الخامسة على عاتقها مهمة ولوج الأسلحة، ومن ثمّ ايصالها إلى باقي الولايات الأخرى برا، ومن أجل ذلك كوّنت فرقا للنقل سميت بـ "الفرق الخاصة للنقل[3]، كانت تستغرق مدة شهرين إلى ثلاثة أشهر

---

1 - وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 36.

2 - المرجع نفسه، ص 41.

3 - كل فرقة متكونة من خمسة وسبعين (75) مسبلا مكلّفين بالنقل، ومن فوج للحماية يتألف من عشرة (10) إلى خمسة عشر (15) مجاهدا تحت قيادة رقيب أول أو ملازم. للمزيد ينظر إلى: محمد لمقامي، المصدر السابق، ص ص162-163.

لتنقل الأسلحة من جبال تلمسان إلى جبال الونشريس. تمكنت الولاية الخامسة في الفترة الممتدة ما بين الفصل الأخير من سنة1957 وحتى أواخر سنة 1958، من إرسال ما لا يقل عن خمسة عشر (15) سرية خاصة باتجاه الولايتين الرابعة والسادسة، والمناطق الرابعة والسادسة والسابعة من الولاية الخامسة[1].

وهذا ما يؤكده لنا "بوعزة قدور"[2] من تلمسان، أحد المجاهدين الذين كلّفوا بنقل السلاح، إذ ذكر لنا في مقابلة شخصية قمنا بها معه، أنه كان مكلّفا بنقل السلاح من المغرب وإدخاله إلى المنطقة الأولى(تلمسان) ثم المنطقة الخامسة (سيدي بلعباس) لتزويد مجاهديهما بحصتهم من السلاح، أما باقي السلاح فكان ينقله مع رفاقه إلى حدود الولاية الرابعة أو الثالثة أين يجدون مجاهدين أخرين بإنتظارهم، قد كلّفتهم قيادة ولاياتهم باستلام السلاح في المكان المتفق عليه ونقله إلى داخل هذه الولايات[3].

وقد عملت القيادة الثورية للولاية الخامسة سلك طريق الصحراء (المنطقة الثالثة) لإدخال قوافل السلاح إلى الجزائر، انطلاقا من القاعدة الغربية، وهذا ما أكدته الوثائق الأرشيفية الفرنسية لسنة 1959، ويمكن ذكر البعض منها:

1 –المصدر نفسه..

2 – مجاهد في المنطقة الأولى من الولاية الخامسة، كلف بنقل السلاح من المغرب إلى داخل التراب الوطني، أصيب بصصم إثر بتفجير لغم إثر عبوره الأسلاك الشائكة، حاليا يشغل منصب مدير منظمة المجاهدين لولاية تلمسان. (ينظر إلى: بوعزة قدور، مقابلة شخصية بمقر منظمة المجاهدين لولاية تلمسان يوم أكتوبر 2014، على الساعة :10:30

3 – المصدر نفسه.

* انطلاق القافلة من بودنيب يوم 18-09-1959، لتصل إلى المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة يوم 27-10-1959، محملة بـ عشرة آلاف خرطوشة، مائة وعشرة قنبلة، وثلاثون قذيفة مدفع هاون، هذه الأسلحة كانت وجهتها المنطقة الثالثة والسابعة من الولاية الخامسة[1].

*قاد محمد الزاوي قافلة متكونة من أربع جمال محملين بتسعة آلاف (9000) خرطوشة، وألف (1000) قنبلة، وكلّف بإيصالها إلى المنطقة السابعة من الولاية الخامسة، وذلك يوم:28-09-1959، وتعد هذه القافلة الرابعة التي انطلقت من قاعدة "بوذنيب، وكانت القافلة الخامسة على أهبة الاستعداد[2].

5-درو المرأة في التسليح:

لقد كان للعنصر النسوي دورا في عمليات التسليح وايصاله إلى الداخل أو نقله من منطقة إلى أخرى داخل التراب الوطني، خاصة بعد تأسيس وزارة الاتصالات العامة والتموين، وإنشاء مديرية التموين غرب (DLO)، التي نشطت بها الأختين: رحال زبيدة وليلى[3].

ويؤكد المجاهد محمد بوداود المدعو سي منصور في كتابه "أسلحة الحرية..." أن النساء كن عضوات في مديرية الامداد (لوجستيك الغرب)[4]، وهن:

1-Château de vincenne, service historique de la défense : BNº GR1H1590 VI27 135G1 :composition des caravanes dirigées vers l'intérieur par les confins pre- sahariens depuis le 01-01-1959.-

2 - - Château de vincenne, service historique de la défense: BNº GR1H1590 VI27 135G1: composition des caravanes dirigées vers l'intérieur par les confins pre- sahariens depuis le 01-01-1959, fiche du 07-10-1959.

3 - Ministére de Elmoujahidine ; Le M.A.L.G…, **op.cit,p.187**

4 –مهمتها التحقق من تجار السلاح إن لم يكونوا من المخابرات الإستعمارية، وحماية بعض المتعاملين مع الثورة من الإغتيالات، إيجاد والوسائل والأساليب المخابراتية لشراء الأسلحة وإدخالها إلى الوطن بعيدا عن أعين المخابرات الفرنسية و قواتها البحرية.(للمزيد ينظر إلى: ابراهيم حواسة، الملتقى الوطني حول مسار قيادات الولاية الخامسة: عبد الحفيظ بوصوف، العقيد لطفي بودغن،27-28=

يمينة آيت زياني وخديجة بلقاسم[1]، حليمة شريف[2]، فاطمة الزهراء زيان (زوجة دمارجي)[3]. إضافة إلى المجاهدة والممرضة فاطمة الزهرة لوغديري "سي جابر" قد قامت بمهام عديدة خاصة في مجال التموين والتسليح والاستعلامات وذلك إلى غاية الاستقلال " [4].

وبما أن وزارة M.A.L.G كانت مهمتها الرئيسية هي توفير السلاح وإدخاله إلى التراب الوطني بكل الطرق، فإن هذه الوزارة قد أعطت لبعض المجاهدات جوازات سفر ليسافرن إلى إسبانيا مع بعض المجاهدين، للتجسس ولشراء الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر، ولكي تستطيع هذه المجاهدات التعامل مع الإسبان، قامت القيادة الثورية بالولاية الخامسة بتعليمهن اللغة الإسبانية[5]. وتذكر المجاهدة زهرة قراب قائلة:" ولهذا الغرض منحت القيادة الثورية بالولاية الخامسة، المجاهدة خديجة بريكسي (المراقبة السياسية) جواز سفر للقيام بمهمة إلى الخارج في إطار التجسس نظرا لملامحها الأوروبية"[6].

=مارس2008،وهران،موجودة بالمركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ا لشريط رقم314،و ينظر أيضا: رابح لونيسي، الحرب المخابرتية أثناء الثورة المسلحة، مجلة عصور،(ع،06)، جامعة وهران، صيف2012،ص194.

1 –محمد بوداود، المصدر السابق، ص ص199–200.

2 –المصدر نفسه، ص 203.

3 – المصدر نفسه، ص 211.

4- Mustéfa Khiati,op cit,p p442-443.

5 – المجاهدة زهرة قراب، شهادة حية موجودة في الكتاب: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007، ص568.

6– المرجع نفسه.

وبما أن الهدف والشغل الشاغل للثورة كان توفير السلاح، فقد كلّفت المرأة الاتصال أيضا بجلبه وإيصاله إلى المجاهدين، وفي هذا الصدد تقول المجاهدة رحمونة بن زينة:" استطاع المجاهد "خثير قدور" أن يجند يهودي يعمل بمرسى الكبير بوهران ليزود الثورة بالأسلحة، فكان يأتي له بها فيخبئها بسينما "ريكس" التي كان يعمل بها، فكنت أذهب إليه لأتسلمها منه، فأخرج من السينما دون أن يفتش الجنود الفرنسيين قفتي، وبهذه الطريقة استطعت إخراج أربع مسدسات من نوع 9مم، وواحد من نوع 35 مم، كما زودنا هذا اليهودي بستة مسدسات من نوع 37 وأربع رشاشات وهذا سنة 1960، أما الرشاشات فكنت أخفيها في أسفل قماط الطفل الذي كنت أحمله، وأمر بهم في وسط العساكر دون اكتشاف أمري، وهذا لإيصاله إما إلى السيد "سي عبد القادر أفغول" بمنطقة حمام بوحجر قرب عين تموشنت أو إلى سيدي بلعباس، لينقله آخرين إلى المجاهدين بالجبل[1]".

ولكن رغم كل هذه المجهودات لتوفير السلاح وتصنيعه ومحاولة إدخاله إلى التراب الوطني، إلا أن هذا مشكل كان دائما يطفو إلى السطح[2]، فاهتدى بوصوف سنة 1960 إلى خطة لحل المشكل باستعمال المروحيات، وأرسل جزائريين إلى الاتحاد السوفياتي لتدريبهم كطيارين، ولكن لم يستفد من هذه الخبرات بسبب الوصول إلى وقف إطلاق النار ودخوله حيز التنفيذ قبل وصول الطائرات الخمسة إلى المغرب[3].

1- رحمونة بن زينة، مقابلة شخصية بمقر سكناها الكائن بعين الأربعاء ولاية عين تموشنت، يوم: 16-06-2015 على الساعة14:00، يوم 23 -07-2016 على الساعة:14:45.

2 –وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 41.

3 –لخضر سيقر، شخصيات جزائريات، ج1، ط1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص ص47-48.

وفي آخر بحثنا هذا يمكن أن نستنتج ما يلي:

–أن القيادة الثورية بالولاية الخامسة، قد عملت كل ما في وسعها لحل مشكل السلاح وإدخاله إلى داخل التراب الوطني، مستغلة كل الطاقات الشابة رجالا ونساء، الذين لم تحبط عزيمتهم لا قوة فرنسا ولا الأسلاك الشائكة.

–أوجدت الولاية الخامسة عدة طرق لإيصال السلاح: برا من خلال المنطقة الأولى والثانية وحتى الثالثة(الصحراء)، وبحرا عن طريق الحدود الجزائرية المغربية، وحتى جوا لما استعصى عليها إدخاله بسبب الأسلاك المكهربة ومراقبة الإدارة الفرنسية لسواحل البحر الأبيض المتوسط.

–كان لتولي عبد الحفيظ بوصوف رئاسة وزارة المالق M.A.L.G الدور الكبير في البحث عن السلاح وإبرام الاتفاقيات السرية لشرائه، ومن ثمّ إيصاله للمجاهدين بالجبال. وقد كان لهذه الوزارة دور في التجسس على تجار السلاح الذين تشتري منهم السلاح، وذلك للتحرك في الوقت المناسب إذا ما تأكدوا أنهم على اتصال مع الإدارة الفرنسية. وهذا لتفادي المشاكل التي ستترتب إذا وقعت شحنات تلك الصفقة في قبضة العدو، اعتقال المجاهدين المكلفين بإيصالها.

–لم توفر الولاية الخامسة السلاح لمناطقها فحسب، بل عملت على إيصاله إلى باقي الولايات المجاورة: الولاية الثالثة والرابعة والسادس

دور القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية

أ/ مرجي عبد الحليم

جامعة البويرة

مقدمة:

يعتبر التسليح بمثابة الشريان الحيوي والرئيسي لجميع الثورات، حيث يعبر عن إرادة الثوار في خوض غمار حرب واسعة النطاق ضد المستعمر، وعزمهم على انتزاع النصر بالقوة، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، ومن ثمة يعتبر موضوع التسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية المباركة من أهم المرتكزات التي تقوم عليها وتضمن استمراريتها، حتى تصل إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الحرية والاستقلال، وفي هذا السياق قد صب قادة الثورة نصب أعينهم باهتمامهم بمسألة التسليح إبان الثورة، رغم المشاكل والعراقيل التي كانت تكتنفها، إلا أنه بعد انعقاد مؤتمر الصومام كانت هذه المسألة من أولويات مؤسسات الثورة . لجنة التنسيق والتنفيذ . والتي توصلت في نهاية المطاف إلى إيجاد حل لهذه المعضلة بتكليف منطقة سوق أهراس وضوحيها كولاية مستقلة لموقعها الاستراتيجي الجغرافي ولاعتبارات عدة، حيث أطلق عليه اسم "القاعدة الشرقية" التي تم تكليفها بإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، وقد أخذت على عاتقها هذه المهمة الصعبة، وأصبحت منذ ذلك التكليف بمثابة جسر للثورة التحريرية وشريان حيويا للولايات الداخلية رغم الصعوبات التي كانت تواجهها القاعدة، خاصة بعد إقامة خطي شال وموريس اللذين أصبحا عائقا في تجسيد هذه المهمة.

وبناء على ذلك يتبين لنا جليا أن معركة تسليح الثورة التحريرية كانت من أصعب فصول حرب التحرير، وبالتالي موضوع مداخلتي يطرح إشكالية مركزية تهدف إلى توضيح الدور الذي لعبته القاعدة الشرقية في عملية تسليح وتموين الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية رغم العوارض وعوائق آلة الحرب الاستعمارية الفرنسية؟ وكيف تجسدت هذه المهمة عمليا.

1- عوامل وملامح قيام القاعدة الشرقية:

تقع القاعدة الشرقية في الجزء الشمالي الشرقي الجزائري، حيث يحدها شرقا الحدود التونسية، ومن جهة الشمال الغربي قالمة وعنابة (الولاية الثانية)، أما شمالا نجد البحر الأبيض المتوسط من بلدية أم الطبول شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، ومن جهة الجنوب والجنوب الشرقي حدود الولاية الأولى في تبسة وسدراتة[1]، مما جعلها تتميز بمميزات طبيعية متنوعة تجسدت في امتداد غاباتها إلى غاية القطر التونسي، وأيضا سلسلة الجبال الوعرة التي يصل ارتفاعها إلى 1400م، والممتدة من الشمال إلى الجنوب كجبال كاف الشهية بوعياد، بني صالح ، وخضرة وغيرها من الجبال، دون أن ننسى تلك الهضاب والتلال وكيفان التي تتخللها المجاري المائية الكبرى كوادي مجردة، سيبوس، وغيرها[2].

وعلى أية حال إن هذه المميزات الطبيعية للقاعدة الشرقية نتيجة صعوبة مسالكها بسبب وعروتها إذ يسودها الطابع الجبلي وكثافة وتنوع غطائها النباتي من أشجار كثيفة وعالية خاصة في الجزء الشمالي، فهي عبارة عن أدغال، مما

1-ينظر: عبد الحميد عوادي، بلقاسم محمد وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية للجبهة الشرقية 1954-1962م، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، د.ت، ص142.

2-عمر تابليت: القاعدة الشرقية، د.ط، دار الألمعية، الجزائر، 2011م، ص12.

أكسب القاعدة الشرقية موقعا استراتيجيا أصبحت تتمتع به إبان الثورة التحريرية[3]، من خلال إمداد الثورة بالسلاح خاصة ولايات الداخل، لضمان استمرارية الثورة.

والجدير بالذكر أن القاعدة الشرقية عند اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، كانت تحت قيادة الشهيد "باجي المختار" الذي قام بالإعداد والتحضير لانطلاق الثورة التحريرية في هذه الناحية من نواحي المنطقة الثانية من ولاية الشمال القسنطيني فيما بعد ،لكن استشهاد القائد باجي المختار بتاريخ 1954/11/20م، ثم تبعه استشهاد قائد المنطقة الثانية "ديدوش مراد" بتاريخ 1955/01/18م، ناهيك عن نقص المؤونة والسلاح وضعف الاتصال بالمنطقة الثانية مما جعلها محل أطماع وطموح قائد المنطقة الأولى "شيخاني البشير" بتوسيع عملياته العسكرية نحو جهة سوق أهراس وما جاورها، وبالتالي أصبح هذا الطموح ظاهر للعيان وبجدية أكبر بعد معركة الجرف الشهيرة.

وفي هذا السياق هناك بعض الدراسات التاريخية تؤكد بأن قائدة المنطقة الثانية "زيغود يوسف" قد تنازل عن منطقة سوق أهراس لصالح قائد المنطقة الأولى "شيخاني البشير" ابتداء من 1955/08/14م، مقابل العدة والعتاد الحربي[1]، وذلك بسبب ضعف التسليح وقلة الرجال في الأشهر الأولى للثورة بالمنطقة الثانية[2].

3–المرجع نفسه، ص13.

1–الطاهر جبلي: مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، العدد 09، الجزائر، 2004م، ص209.

2–الطاهر زبيري: مذكرات أخر قادت الأوراس التاريخيين (1929–1962م)، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م، ص124.

لكن هناك من يؤكد عكس ذلك لأن المنطقة كانت محل نزاع بين المنطقتان (الولايتان) الأولى والثانية [3]، خاصة بعدما قامت المنطقة الأولى (الأوراس) بإرسال فوج بقيادة "أحمد الأوراسي" نحو هذه الناحية بجبال بني صالح في حدود مارس 1955 دون أن يعلن قادة منطقة الأوراس عن نيتهم بضم هذه الناحية إلى منطقتهم[4]، ونتيجة لذلك دخلت الناحية في مشاكل داخلية قد برزت إلى العيان في مستهل عام 1956م، بسبب الصراع على قيادة الناحية بين قيادة الأوراس ومجاهدي المنطقة وعلى رأسهم "جبار أعمر" أحد القادة البارزين والذي تعرض للتصفية الجسدية بتاريخ 1956/04/11م مما عمق المشاكل أكثر[5].

وعلى أثر هذه الأوضاع المتردية التي أصبحت تعيشها ناحية سوق أهراس، قد تم عقد اجتماع في حدود شهر جوان 1956م، لتشكيل قيادة لمنطقة سوق أهراس، ورفض الارتماء او التبعية لأية منطقة (ولاية) من المنطقتين المتنازعتين سواء المنطقة الأولى أو الثانية[6].

بعد ذلك تم تكوين قيادة عامة لمنطقة سوق أهراس، ومن ثمة حاولوا إرسال تقريرين أحدهما إلى البعثة الخارجية والأخرى إرسالها إلى مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956م بواسطة مبعوثين وهما: عمار بن زودة والحفناوي رمضانية، إلا أنهم لم يتمكنوا من حضور فعاليات المؤتمر حيث أخبرا

3–عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، د.ط، دار البعث، الجزائر، 1991م، ص59.

4–إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، د.ط، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص135.

5–حول هذه الصراعات ينظر الى: عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير، ترجمة: صالح عبد النوري، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص185؛ الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص ص 121–134.

6–ينظر: إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص ص 136؛ محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، د.ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 265–266.

وهما في الطريق بأن أشغال المؤتمر قد انتهت، مما دفع بهم إلى محاولة الضغط على قيادة الثورة التحريرية لكي تعترف بهم كولاية كبقية الولايات التاريخية الأخرى التي نص عليها مؤتمر الصومام عام 1956م[1].

ونظرا لأهمية منطقة سوق أهراس الاستراتيجي في الثورة، قد حققت في حدود شهر أفريل 1957م وضعا متميزا باقتراح من "عمر أوعمران" الذي حل بها وعمل على تسوية وضعية المنطقة بتسميتها بالقاعدة الشرقية بدل ولاية، لأنه يتنافى مع مقررات الصومام لضيق مساحتها رغم المؤهلات الأخرى، ومن ثمة حدد دورها العام كقاعدة لدعم الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة[2]، وأيضا حماية وضمان أمن عبور القوافل وتموينها وتبليغ التعليمات وأوامر القيادة العامة[3]، مع تدريب وتسليح وإيواء القوافل التي تأتي من الولايات الأخرى[4].

وفي هذا المضمار عن إنشاء القاعدة الشرقية يؤكد "عمارة بوقلاز" في شهادته بقوله: " أنه يملك الوثائق الدالة على ذلك، ومن بينها الوثيقة التي تقر فيها لجنة التنسيق والتنفيذ بجعل منطقة سوق أهراس قاعدة تموين تكون بمثابة ولاية، وهي بإمضاء "يوسف بن خدة" و"كريم بلقاسم" و"ساعد دحلب" حيث لم يوقع "بن طوبال" على الوثيقة لسبب واضح وهو رفضه فصل منطقة سوق أهراس عن الولاية الثانية وخلافاته مع "بوقلاز" ولم يستسغ قادة الولاية الثانية

1–الطاهر جبلي: القادة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1999–2000م، ص ص 62–64.

2–الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962م، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2015م، ص216؛ عبد الحميد عوادي: المرجع السابق، ص53.

3– الطاهر سعيداني: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص46.

4–إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص141.

إنشاء القاعدة الشرقية ، وظل بعضهم يعتبرها حتى سنة 1960م جزء من الولاية الثانية "[5].

2-إسهامات القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية:

بعدما اعترفت لجنة التنسيق والتنفيذ بمنطقة سوق أهراس كقاعدة شرقية للدعم وإمداد الثورة التحريرية نظير موقعها الاستراتيجي الهام، بالاعتماد على الهيكلة التي أقرها مؤتمر الصومام سواء في التنظيم السياسي أو العسكري، وأيضا الاعتماد على نظام الاستعلامات والاتصال كتجربة ومحاولة من قادة القاعدة[1]، لأن المهمة الملقاة على عاتقها بإعداد ولايات الداخل بالأسلحة يتطلب ذلك.

إن عملية تسليح ولايات الداخل خاصة الولاية الثالثة والرابعة من أصعب وأعقد المهمات التي كلفت بها القاعدة الشرقية، وذلك يعود إلى طبيعة هذا العمل وتلك العقبات والصعوبات التي كانت تحيط بها، كون هذه الولايات كانت تقع في عمق التراب الوطني، أين تكثر نقاط المراقبة المشددة ومراكز العبور بالإضافة إلى طول المسافة[2]، وخاصة بعد إنشاء خطا "موريس " و" شال "[3]، مما سبب عوائق كبيرة أمام تحرك فرق وقوافل الإمداد عبر الحدود سواء الشرقية

5-الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد (1979-1929)، ج1، د.ط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص93.

1- حول هذه التنظيمات التي اتخذتها القاعدة الشرقية ينظر الى: الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص96؛ عمر تابليت: المرجع السابق، ص 95 وما بعدها.

2-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص98.

3-للمزيد من المعلومات حول سبب وأهداف إنشاء هذه الأسلاك الشائكة عبر الحدود ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر نفسه، ص126 وما بعدها؛ جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، د.ط، بلوتو للاتصالات، الجزائر، 2009، ص50 وما بعدها.

أو الغربية، وبحكم أن قادة الثورة التحريرية كان مرهونا بنجاح مثل هذه العمليات، ومن ثمة فإن القاعدة الشرقية بمنظمة سوق أهراس قد قام بهذه المهمة التي تعتبر مجازفة حقيقية، من خلال إقدام المجاهدين السير نحو الموت المؤكد دون التراجع إلى الوراء حيث استشهد العديد من الآلاف خلال هذه العمليات وأيضا عدم مبالاة أبطال ورجال القاعدة الشرقية بدل الأخطار المحدقة بهم وهم يعبرون مئات الكيلومترات[4]، حيث كانوا يعبرون خط موريس ليلا بقطع الأسلاك الشائكة بالمقصات العازلة، ويقومون بنزع الألغام الشائكة أو تفجيرها أحيانا بأنابيب البنغالون الناسفة[5].

ويرجع هذا بالأساس إلى بسالة وشجاعة مجاهدون ورجال القاعدة الشرقية، حيث كانوا يقومون بمرافقة القافلة (الكتيبة) لحمياتها من العدو والتصدي له في حال اكتشاف أمرها، لأن الجنود كانوا يستعملون في بداية الأمر الخيول والأحصنة لحمل الأسلحة والذخيرة، لكن سرعان ما تخلت عن هذه الطريقة بسبب اكتشاف أمرها من طرف الاستعمار العديد من المرات، ومن ثمة أصبح الجندي يحمل سلاحه الخاص ويحمل قطعتين أو ثلاثة قطع من الأسلحة مع ذخيرتها (تصل إلى خمسمائة طلقة) على كتفه وسيرا على الأقدام مئات الكيلومترات [1].

4-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98-99.

5-هو استعمال متفجرات بواسطة أنابيب مطاطية لإحداث ممرات في حقول الألغام وفجوات وسط الأسلاك ينظر الى: عثمان مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، د.ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 370-371؛ الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، د.ط، موفم لنشر، الجزائر، 2008، ص465.

1-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98-99؛ الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 109-110.

أما بالنسبة للسلاح الثقيل فإن كل مجاهد كان يحمل قطعة سلاح وسلاحه الشخصي وذخيرة مدفع هاون من عيار 45 ملم إلى 120 ملم[2]، من أجل إيصال الأسلحة والذخيرة إلى إخوانهم المجاهدين في الولايات الداخلية، من أجل استمرار معركتهم ضد الاستعمار بكل شجاعة وبسالة، وقامت القاعدة الشرقية بإرسال واحد وثلاثون قافلة وكل قافلة مؤلفة من حولي مائتي رجل[3].

وفي هذا السياق يتسنى لنا أن نستعرض القوافل وكتائب التسليح التي قامت القاعدة الشرقية بإرسالها نحو الولايات الداخلية خاصة الولاية الثالثة والرابعة، والتي تتفق حولها المصادر والمراجع التاريخية.

وفي هذا المضمار تعتبر سنة 1957م حافلة بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة الأوتوماتيكية، فعند استنطاقنا لبعض المصادر التي تناولت تاريخ القاعدة الشرقية، حيث أن هذه الأخيرة قامت بتسليم إلى الولايات الداخلية بواسطة قوافل التسليح ما يقارب 5500 قطعة سلاح من بندقية ورشاش صغير الحجم وكبير ومدافع هاون مختلفة العيارات[4].

وفي هذا السياق يتسنى لنا أن نستعرض القوافل وكتائب التسليح التي قامت القاعدة الشرقية بإرسالها نحو الولايات الداخلية خاصة الولاية الثالثة والرابعة، والتي تتفق حولها المصادر والمراجع التاريخية نذكر منها:

1–عبور قافلة محمد القبايلي في بداية عام 1957م إلى الولاية الثالثة والتي استشهد قائدها بعد أداء المهمة، والذي عينه قائد القاعدة الشرقية عمارة بوقلاز

2–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98.

3–خالد نزار: يوميات حرب، د.ط، منشورات ANEP، دار الفارابي، الجزائر، 2007م، ص110.

4–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 102؛ أما إبراهيم العسكري يذكر لنا بأن القطع المنقولة هي 3017 قطعة سلاح: إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 196؛ عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص ص 272–273.

(العسكري) مع نوابه من عمار شمام، عمر باباي، بلقاسم خلايفية، وعبد العزيز مبروكي مع تعداد قدره 150 مجاهدا مع مجموعة من الأحصنة لحمل الأسلحة والذخيرة، وقد استغرقت العملة مدة أربعة أشهر ذهابا وإيابا، كما شهدت هذه القافلة عدة مواجهات واصطدامات مع العدو في الطريق[1].

2-عبور قافلة بقيادة "أحمد البسباسي" في ربيع 1957م إلى الولاية الثالثة (منطقة القبائل) والعودة إلى مركز قيادة الفيلق الأول بسلام [2]، وللعلم أنها كانت تتألف من 300 مجاهد منهم 120 من الضباط والجنود، كان كل مجاهد يحمل قطعتان من السلاح و600 خرطوشة عيار 60 ملم ترافقهم 14 بغلا تحمل ما نقل من تلك الأسلحة والذخيرة[3].

3-عبور قافلة سي عثمان النموشي في مستهل شهر جوان عام 1957م تتكون من 125 مجاهد، حيث كان كل مجاهد يحمل بندقيتين من أنواع مختلفة من الأسلحة منها الرشاشات والبنادق، وعندما وصلوا إلى مسؤولين بالولاية الثالثة بمنطقة عزازقة سلموا هذه الذخيرة وعادوا عبر جلاب بوطالب في شكل مجموعات صغيرة[4].

4-عبور كتيبة لطرش عام 1957م التي وصلت إلى غاية البرواقية بالولاية الرابعة ثم عادت إلى مركزها[5]، وكانت تتشكل من 120 مجاهد يحمل كل مجاهد قطعتين من السلاح و600 خرطوشة ترافقهم مجموعة من البغال تحمل الذخيرة وأسلحة جماعية من نوع بران، كان في حمايتها وحدات من القاعدة الشرقية حتى

1-عمر تابيلت: المرجع السابق، ص115.

2-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص101.

3-للمزيد بالتفصيل عن هذه القافلة ينظر: عمر تابليت، المرجع السابق، ص ص 116-117.

4-عمر تابليت: المرجع نفسه، ص 118.

5-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص102.

حدود الولاية الثانية، ثم تحت حماية جنود الولاية الثانية والثالثة حتى الوصول إلى الولاية الرابعة[6].

5-عبور قافلة تتكون من كتيبة يقودها "قنون سليمان" المدعو (سليمان لاصو) عام 1958م إلى الولايتين الثالثة والرابعة[7].

6-عبور قافلة القائد مبارك عزوق في بداية شهر مارس 1957م بتعداد يتكون من 125 مجاهد من مختلف الفيالق الثالثة والرابعة للقاعدة الشرقية، وقد كان نصيب كل مجاهد بندقيتين من نوع موزير وألف خرطوشة وتوزيع 08 مدافع هاون عيار 46ملم على بعضهم، انطلقت من مركز الزيتون وصولا إلى عين قشرة وزراقرانة بالولاية الثالثة[1].

7-عبور كتيبة بقيادة "محمد حيدوش" مسلحة تسليحا حديثا بأجهزة اتصال وجهتها الولاية الثانية، وقد اشتبكت في معركة كبيرة مع قوة العدو بوادي سيبوس على مشارف مدينة عنابة[2].

وفي هذا المضمار حول دور القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولاية التاريخية الثانية كان منعدم بعد نهاية عام 1957م حسب شهادة المسؤول العسكري للولاية الثانية القائد " الطاهر بودربالة " بقوله: " منذ نهاية عام 1957م لم تصل قطعة سلاح من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية[3]، وهذا لاشك يرجع إلى استفاد الولاية الثانية من قوافل تسليح القاعدة الشرقية قبل نهاية عام 1957م

6-عمر تابليت: المرجع السابق، ص120.

7-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص102.

1-عمر تابيليت: المرجع السابق، ص117.

2- بوعريوة عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنشل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص106.

3- عمار قليل: المرجع السابق، ج2، ص65.

بشكل أو بآخر، وقد أكد بتأكيد مجاهدو القاعدة الشرقية في هذا الشأن بأن عد القوافل المرسلة خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1957م قد بلغ خمسة قوافل، بمعدل 120 جندي لكل قافلة يحمل كل واحد من الجنود بندقيتين وحوالي ثماني مائة (800) طلقة وقنبلتين يدويتين[4].

والجدير بالذكر أن القاعدة الشرقية لم تكتفي فقط بنقل الأسلحة والذخيرة إلى الولايات الداخلية، بل كانت تستقبل فصائل تسليح قوافل التسليح القادمة إلى الحدود الشرقية مثل فصائل تسليح الولاية الرابعة الذين كان يتم توجيههم نحو القاعدة الشرقية لجلب الأسلحة والقيام بمهام أخرى بشهادة لخضر بورقعة بقوله: " كان توجد فصائل مقالي الولاية الرابعة إلى القاعدة الشرقية معهودا، وأذكر أن عدد مجاهديها الذين استشهدوا في الولاية الأولى في ذهابهم ومجيئهم بلغ ثماني (08) كتائب"[5].

وبناء على ما تقدم أن الموقع الاستراتيجي للقاعدة الشرقية على الحدود التونسية من خلال قيامها بتمرير الأسلحة المتدفقة من مصر مرورا بليبيا إلى الحدود التونسية، ومن ثمة يتم توزيعها إلى الولايات الداخلية رغم الصعوبات التي كانت تحيط بهذه العملية والتي تحتاج إلى إعداد جيد وطرق تنظيمية دقيقة تساعد على إنجاز المهمة على أحسن ما يرام من أجل تزويد هذه الولايات بالأسلحة والذخيرة.

4- بوعرورة عبد المالك: المرجع السابق، ص107.

5- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادقة بخوش، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص ص 22-23.

3–طرق وأساليب القاعدة الشرقية في إرسال قوافل التسليح للولايات الداخلية:

لقد شكلت المسالك الشرقية والممرات الحدودية البرية وخطوط الإمداد البحرية في الشرق والغرب الشرايين والأوردة التي كانت تتنفس من خلالها الثورة التحريرية باعتبارها المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوروبا على هذا الأساس أنصب اهتمامات قادة الثورة في المناطق الحدودية في عملية البحث عن منافذ استراتيجية لتهريب الأسلحة والذخيرة نحو داخل الوطن، من أجل دعم الثورة بعد تأميمها ثم ربطها بالقواعد الخلفية القديمة التي كانت تنشط في تهريب الأسلحة قبل اندلاع الثورة التحريرية[1].

في هذا السياق يعود الفضل إلى رسم معالم الحدود البرية إلى القادة الأوائل في المناطق الحدودية خاصة المنطقة الأولى والثانية بالتنسيق والتعاون مع بن بلة وبوضياف وعلي مهساس على المستوى الخارجي في كل من مصر، وليبيا وتونس والمغرب[2]، حيث كانت الأسلحة الموجهة للثورة تنقل من مصر إلى ليبيا ثم تونس لتأخذ طريقها فيما بعد عبر الحدود التونسية بواسطة الجمال والأحصنة، ومن ثمة تصبح عملية العبور نحو الداخل ضربا من المغامرة في خضم عمليات المراقبة والحصار المضروب على طول الحدود الشرقية خصوصا بعد اندلاع الثورة الجزائرية[3].

1–الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح: المرجع السابق، ص289.

2–عن دور الوفد الخارجي في عملية تسليح الثورة ينظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت، لبنان، 1981م، ص23 وما بعدها؛ الذيب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل، مصر، 1990م، ص353 وما بعدها.

3–عن مراحل وصول الأسلحة من المشرق إلى الحدود الشرقية ينظر: الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح، المرجع السابق، ص ص 230–296.

وأمام هذه الظروف الصعبة قد تحملت المنطقة الأولى وأيضا منطقة سوق أهراس قبل نشأة القاعدة الشرقية[4]، أعباء مهمة تسليح الثورة في الداخل نتيجة اعتبارات معينة[5]، قد سبق وأن ذكرناها، كما أن إنجاز هذه المهمة الصعبة لا بد أن تكون وفق عملية نظامية محكمة حتى تكون المهمة ناجحة لذلك اعتمدت القاعدة الشرقية عدة طرق وأساليب عملية تنظيمية لتزويد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، حيث مع مطلع عام 1957م تجسدت في عبور عدة قوافل تتكون كل منها من كتيبة أو أكثر، وكانت تنطلق راجلة من الحدود الشرقية التونسية فتمر تارة عبر سلسلة الأطلس التلي، وأحيانا تخترق السهول رغم مخاطر الطريق، وصولا في نهاية المطاف إلى غابة أكفادو بالولاية الثلاثة، والتي بدورها تقوم بتسليم الأسلحة والذخيرة إلى الولاية الرابعة بحكم القرب الجغرافي[1].

وفي هذا السياق تتفق جل المصادر التاريخية بأن قوافل تسليح الولايات الداخلية من طرف القاعدة الشرقية قد استعملت في البداية البغال والجنود لحمل الأسلحة والذخيرة، لكن هذه العملية لم تكلل بالنجاح بسبب سهولة اكتشافها من طرف قوات العدو، ولتدارك الوضع قد حل محلها المجاهد الذي يحمل على كتفه قطعة الأسلحة والذخيرة مثلما ذكرنا سابقا[2]، علما أن هذه المهمة من بدايتها

4- إن الفترة الممتدة بين نهاية 1956و 1958م قد عرفت المنطقة باسم القاعدة الشرقية وبعد تكوين تعرف بقيادة العلميات العسكرية في أفريل 1958م بتسمية جديدة بجيش الحدود (المناطق الحدودية) بقيادة هيئة أركان الشرق التي كان على رأسها محمد السعيد، ينظر: عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص 91-92.

5–طاهر جبلي: المرجع السابق، ص 293.

1–إبراهيم العسكري: المرجع السابق، ص ص 193-194؛ الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص100.

2–للمزيد ينظر الى: طاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 100-103.

إلى نهايتها كانت تخضع إلى إجراءات تنظيمية صارمة وفق مراحل تجسدت فيما يلي:

– قبيل انطلاقة القافلة أو الكتيبة من القاعدة الشرقية تكون الولاية المعنية بالأمر على علم مسبق، كما يتسلم قائدة الكتيبة أو القافلة قائمة الأسلحة والذخيرة التي سيتم إيصالها إلى الولاية المعنية بالأمر، بالإضافة إلى "رخصة مرور" تسمح له بدخول الولايات التي يعبر بها للوصول إلى الولاية المعنية.

يحمل قائد الكتيبة (القافلة) رسالة من قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه إلى قائد الولاية المعنية توضح اسم قائد الكتيبة ونوابه والمهمة التي أوكلت له.

– عند وصول الكتيبة (القافلة) الولاية المعنية، وعزمها على العودة يقوم قائد الولاية بوضع خاتم الولاية وتوقيعه وملاحظاته المتعلقة باستلامه لجميع الأسلحة والذخيرة الموجودة في القائمة وإذا وجد نقصان في الأسلحة أو الذخيرة يضع ملاحظاته على ذلك، وعند عودة قائد الكتيبة (القافلة) يسلم القائمة من جديد إلى قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه.

– قبل انطلاق كتيبة التموين يزود قائد الكتيبة بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة، وخاصة للأكل، رغم تنوع مصادر الأكل عندها، كما تتزود بوجبات غذائية باردة أو جافة تكون قد تزودت بها قبل انطلاقها من القاعدة الشرقية تستعملها عادة عند تعرضها لحصار في الطريق من طرف قوات العدو.

– يرافق الكتيبة (القافلة) دليل عسكري وأخر من المسبلين التابعين لكل دشرة تمر بها الكتيبة ، وتمنح الكتيبة كلمة السر لكل منطقة تصل إليها، وأيضا يكون لها كلمة سر خاصة بها تتغير كل 24 ساعة.

– تزود الكتيبة (القافلة) بتعليمات صارمة تنص على عدم التدخل في شؤون أي ولاية تمر بها القافلة على ترابها، وكذلك عدم الاشتباك مع العدو إلا في حالة الضرورة القسوة.

– كما يجب على كل كتيبة (قافلة) تزويد القاعدة الشرقية بأخبارها عند وصولها إلى الولاية المعنية عن طريق جهاز اللاسلكي أو الرسائل إذا تعطل الجهاز عن طريق الولايات التي تمر بها الكتيبة (القافلة).

–كما يرافق الكتيبة (القافلة) ممرضا وكاتبا يكون تحت تصرف قائد الكتيبة ونوابه، بالإضافة إلى تزويد الكتيبة قبل انطلاقها ممرضيها بالأدوية إلى أقصى حد ممكن[1]، كما يمكن أن تستفيد هذه الكتيبة من الخدمات الصحية للولايات التي تمر بها عند الضرورة حسب ما أكده الدكتور "الأمين خان " طبيب الولاية الثانية سنة 1956–1958م[2].

–يسلم قائد الكتيبة (القافلة) دفتر صغير يحتوي على مجموعة من رخص المرور الرسمية لاستعمالها داخل الولاية التي يسلمها الأسلحة والتي يمكث بها بعض الأيام القليلة، كما يستعمل هذه الرخص عندما يرسل فوج الاستطلاع داخل الولاية، أو عند إرسال أحد أفراد الكتيبة للاتصال بقائد من القادة في الولاية أو برئيس المركز من مراكز الأكل[3].

وبناء على ما تقدم يتضح لنا جليا من هذه الإجراءات التنظيمية المحكمة والصارمة حول طريقة إرسال قوافل التسليح والذخيرة من القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية هي بمثابة ظاهرة ثورية فريدة من نوعها في العالم، حيث شبهها

1–ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 104–106.

2–عمار قليل: المرجع السابق، ج3، ص 307؛ بوعريرة عبد المالك: المرجع السابق، ص 104.

3–ينظر: إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص202، بوعريرة عبد الملك: المرجع السابق، ص104.

عضو القاعدة الشرقية الطاهر سعيداني بقوله: " إن مرور القوافل وتنقلها من القاعدة الشرقية إلى ولايات الداخل ظاهرة ثورية تنفرد بها الثورة الجزائرية وهي شبيهة حقا بمسيرة الثورية الكبرى التي قادها ما وتسيتونغ في الصين الشعبية"[4].

4-الصعوبات التي واجهة القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولايات الداخلية:

إن المهمة التي كلفت بها القاعدة الشرقية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة تعتبر بالمهمة الصعبة نتيجة اعتبارات عدة لقد سبق وأن أشرنا لها سابقا، بيد أن قد استطاعت القاعدة الشرقية التكيف والتأقلم على هذه الصعوبات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي والتي أبرزها تجسدت فيما يلي:

أ-على الصعيد الداخلي:

إن مسؤولية تكليف القاعدة الشرقية بتسليح الولايات الداخلية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي هي الأخرى قد أخذت على عاتقها تنفيذ وتحقيق مقررات وادي الصومام، لاشك قد أدخل القاعدة الشرقية في حمل ثقيل بسبب نقص التجهيزات وقلت المصادر المالية وبالتالي أصبحت القاعدة الشرقية عام 1957م تتخبط في أزمة مالية ، وأصبح جيش القاعدة يتغذى بالسويكة[1]، مما دفع قائد القاعدة الشرقية عمار العسكري (المدعو بوقلاز) بالاتصال بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس (CCE) طالبا منها المساعدة المادية لتموين جيش

4-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص106.

1-عبارة عن خليط من القمح يحمر على النار ثم يطعن ويضاف له كمية من الخروب المطحون مع كمية من الماء ثم يتم خلط المادتين ولم نحظر تكون جاهزة للأكل: ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص108.

التحرير الوطني التابع للقاعدة الشرقية كان ردها بالسلب حول الطلب حسب شهادة الرائد الطاهر سعيداني بقوله: " لقد رفضت الهيئة التنفيذية للثورة . لجنة التنسيق والتنفيذ . طلب عمار العسكري للأسف الشديد وأجابته بالحرف الواحد بلسان بن طوبال حسب ما ورد على مسامعي بالحرف الواحد " أن اللجنة قررت أن تعتمد كل ولاية على نفسها، فلا تنتظر آية مساعدة مالية أو مادية من اللجنة "[2].

وأمام هذا الوضع المتدهور والرفض من طرف اللجنة قررت القيادة للقاعدة الشرقية بالعمل على تجاوز هذه الأزمة المالية، بالعمل على الاستثمار في مادة الفلين المتواجدة بمنطقة القالة وضواحيها، حيث أن العملية ليست سهلة بل تحتاج إلى فنيين وأخصائيين وآلات ووسائل لنقله خارج التراب الوطني جون أن ننسى أيضا الحماية العسكرية المهمة[3].

وبعد استكمال جميع التدابير من قادة القاعدة الشرقية في الاستثمار واستغلال مادة الفلين قام جنود جيش التحرير بنقلها وجمعها في مخازن في التراب التونسي، كما ساعدت السلطات التونسية مسؤولو القاعدة الشرقية بتسهيل مهمة تصدير مادة الفلين[4]، بعدما قام القائد بوقلاز بتشكيل وفد انتقل إلى إيطاليا للتفاوض مع الإيطالي حول عملية تصدير هذه المادة وبعد حصول اتفاق بين الطرفين جاءت البواخر الإيطالية إلى الحدود التونسية ووراء هذه الصفقة التجارية

2–الطاهر سعيداني: المصدر نفسه، ص108.

3–للمزيد حول المعلومات بالتفصيل عن مراحل نزع مادة الفلين والخوات المتخذة من طرف القاعدة الشرقية ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 109–110.

4–عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ج1، ص272.

قد تحصلت القاعدة الشرقية على مبالغ مالية مهمة قد خصصتها للتزود بالأسلحة والذخيرة وبالتالي تسليح الولايات الداخلية[1].

لاشك أن الوضع المتداخل بين الولايتين الأولى والثانية والقاعدة الشرقية فيما يخص القيادة في هذه المناطق من جهة ، واضطراب الأوضاع بين هذه الأطراف، وخصوصا الولاية الأولى من جهة ثانية، قد جعل قوافل تسليح الولايتين الرابعة والثالثة تتعرض للمضايقات من طرف وحدات المنشقين بالولاية الأولى التي تصل إلى حد اغتيال بعض جنودها، حيث يذكر ضابط الولاية الثالثة "عبد الحفيظ أمقران" بأن كتائب التسليح الولاية الثالثة كانت تسأل من طرف المنشقين إذا كانت من العرب أم من القبائل وكانت كثيرا ما تضطر إلى اقتسام السلاح معها[2].

وفي هذا السياق تذكر بعض الكتابات التاريخية بأن العلاقة بين قائد الولاية الثانية "عبد الله بن طوبال" الذي تول قيادة الولاية بعد استشهاد القائد "زيغود يوسف" بتاريخ: 1956/09/25م وقائد القاعدة الشرقية "عمارة بوقلاز " كانت ليست على أحسن ما يرام، بسبب استمرار "بن طوبال" في المطالبة باسترجاع القاعدة الشرقية كمنطقة حدودية تابعة للولاية الثانية، حسب ما أقره مؤتمر الصومام، بين أنه كان متخوف من احتمال الإبقاء على الأسلحة المخصصة لولايته مكدسة على الحدود[3]. ومما سبق لا شك أن اعتراض

1–شهادة بشير خلدون: الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام (م.و.د.ج.و.ت) 1954، دار القصبة، الجزائر، 1998م، ص248.

2–بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص110.

3–Gilbert meyner, Histoineinténieure du FLN « 1954-1962», Préace de Mohamed Harbi, Gasbahéditions , Alger, 2003,p403.

المنسقين لقوافل التسليح الولايتين الرابعة والثالثة فنعتقد أنه لا ينفصل بدوره عن تأثيرات مؤتمر الصومام ومهمة "القائد عميروش" في الولاية الأولى[4].

ب–على الصعيد الخارجي:

إن الدور الريادي الذي كانت تقوم به القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية وخاصة بعد ازدياد نشاطها ودخولها مرحلة التنظيم العسكري مما زاد في قوتها، كان رد الاستعمار الفرنسي بالخطير والإجرامي في نفس الوقت، يتنافى مع قيم الديمقراطية التي كانت فرنسا تتظاهر بها أمام العالم، من خلال وضعها للأسلاك الشائكة وزرع الألغام على الحدود الشرقية والغربية، بعدما فشلت تلك القوات المشكلة خصيصا للقوافل المحملة بالأسلحة والمؤونة، إلا أنها فشلت في القضاء على هذه الكتائب التي نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل[1].

وهكذا أصبحت الحدود الشرقية بمثابة منفذ حيوي لتدفق وتسريب الأسلحة والذخيرة القادمة من المشرق العربي الإسلامي والدول الأوروبية، مما دفع القادة الفرنسيين إلى الاهتداء إلى فكرة جهنمية بإنشاء هذه الخطوط المكهربة لإيقاف قوافل التسليح وعزل المجاهدين عن القواعد الخلفية ، حيث تعود فكرة بناء الخطوط المكهربة إلى الجنرال الفرنسي "فانكسامvanuxem" الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتحقق له لضيق الوقت، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية بالجزائر ، لما رأى وزير الدفاع الفرنسي في حكومة "يورجيسمونوري" " أندري موريس" بضرورة إنشاء الخط المكهرب "موريس"

4–بوعريوة عبد المالك: المرجع السابق، ص112.

1–ينظر: المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الأسلاك الشائكة والمكهربة، دار القصبة، الجزائر، ص290.

كحاجز دفاعي، ولهذا الغرض أصدر أندري موريس قرار بتاريخ 20 جوان 1957 يقضي بإنشاء خط دفاعي طويل وقد سمي بإسمه وأطلق عليه تسميات كثيرة منها سد الموت، الثعبان العظيم[2].

وقد انطلقت الأشغال لإنجازه في حدود أوت 1956م في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب من مدينة عنابة إلى تبسة ثم تمديده بقرار في شهر أكتوبر عام 1957م إلى جنوب قرية تقرين جنوب تبسة على عرض يتراوح من 30 إلى 60م، يغطي مساحة طولها تقريبا 480 كلم^2 قامت بإنجازه وحدات الهندسة العسكرية قم تلاه خط خلفي يعرف بخط "شال" نسبة إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك وكان إنجاز هذا الخط المكهرب في نهاية عام 1958 وبداية عام 1959 يمتد شمالا من جهة البحر إلى مشارف الصحراء الجنوب . شرق تبسة . على طول 460 كلم[2]، وهو قصير المد مقارنة بالخط الأول، فمن حيث المسافة الفاصلة بين الخطين غير ثابتة من حيث الاتساع، حيث تتراوح ما بين 45 كلم[2]، أما المسافة الفاصلة بين خط شارل والحدود الجزائرية التونسية ما بين 63 إلى 72 متر، فيها حقول الألغام[1]، كما قام الاستعمار الفرنسي بتزويد هذه الخطوط المكهربة (شال/موريس) بأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة[2].

2–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص129؛ رابح لونيس وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989ك، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010–، ص 281. جمال قندل: المرجع السابق، ص 43 وما بعدها.

1–ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص133.

2–للمزيد بالتفصيل عن تقنيات عمل الخطين ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر نفسه، ص ص 136–145.

وعندما انتهت فرنسا من مشروع خط موريس المكهرب قامت بإنشاء المنطقة المحرمة بتاريخ 1958/02/19م بقيامها بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء كمنطقة محرمة طولها 400 كلم[2]، وعرضها ما بين 30 و 50 كلم[2] بهدف عزل الشعب الجزائري عن الثورة وسد الإعانات الشعبية المقدمة للمجاهدين أثناء مرحلة العبور من أجل إجبارهم للدخول إلى المنطقة الجهنمية المملوءة بالألغام ناهيك عن الرقابة المشددة من طرف قوات العدو[3]، ناهيك عن تزايد قواته التي بلغت تعدادها 54485 جندي فرنسي لحراسة ومراقبة منطقة الشرق[4]، دون أن ننسى خطر الطيران الجوي وقصف المدافع والدبابات[5].

والهدف من إنشاء الخطين من طرف السلطات الاستعمارية هو منع تدفق وعبور قوافل الإمداد القادمة من مصر نحو ليبيا وصولا إلى تونس، ومن القاعدة الشرقية حتى لا تصل إلى الولايات الداخلية، وكذلك منع الولاية الأولى من انفتاحها على الحدود التونسية ومن ثمة خنق الثورة التحريرية وتطويقها داخليا وخارجيا بتجفيف منابع الدعم والتموين عنها بمختلف أنواعه، ناهيك عن الأهداف الأخرى دون مراعاة حقوق البشر والحيوان[6]. وعلى أية حال إن هذا المشروع الجهنمي لم يثني من عزيمة المجاهدين في استمرار مهامهم رغم أخطاره

3–زغيدي لحسن: المرجع السابق، ص ص 183–184.

4–يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص 88.

5–جودي لخضر بولطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص207.

6–ينظر بالتفصيل عن أهداف فرنسا من إنشاء الخطين والآثار المترتبة عنهما ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 145 وما بعدها

المميتة إيمانا منهم بالعزم إلى الوصول لتحقيق الحرية والاستقلال وطرد الاستعمار الغازي[7].

5-إستراتيجية القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية بعد إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة:

عندما أقدم الاستعمار الفرنسي على إنشاء الخطين (موريس /شال) كان هدفه خنق الثورة وتطويقها ومنع عبور قوافل التسليح إلى داخل الوطن، كما ضن أنه آمن هجومات القاعدة الشرقية وثنيها عن إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، إلا أن حساباتها كانت ضربا من الخيال، وقد التجأت الثورة والقاعدة الشرقية إلى انتهاج خطط أكثر فعالية للعبور واقتحام هذه الحواجز المكهربة والملغمة والمدعومة من طرف الاستعمار برا وجوا عتادا وعدة [8]، عكس ما ذهبت إليه بعض الكتابات الأجنبية التي تذكر بأن قائد القاعدة الشرقية " عمار بوقلاز" قد ترك قوات الاستعمار تعمل بكل حرية في مد الأسلاك الشائكة لأن ذلك يمسح له بإيجاد مصدر الاشتراكات من العمال الجزائريين الذين استعملتهم فرنسا لمد هذه الأسلاك، مع إمكانية استعمال العمال في المستقبل كأداة اختراق هذه الخطوط [1]، لكن القائد بوقلاز ينفي ذلك، بتأكيده أن وحدات جيش التحرير تعتمد على حرب العصابات كيف لها أن تواجه قوة في حالة استنفار وتفتيش دائما لمدة شهر، ومدججة بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة المتطورة، وتحت حماية الطائرات ودفاعها المستمر، وقد كان البعض يقول كلاما

7-عمار قليل: المجرد السابق، ج2، ص 67.

8-ينظر: عمار قليل: المرجع نفسه، ص70.

1–Gilbert meynier,op.at.P.403.

لا معنى له مثل تشجيع الشعب على المشاركة في إنشاء الأسلاك الشائكة حتى يدفعوا الاشتراك للثورة[2]، وبالتالي مسألة الاشتراكات تعتبر أمر مستبعد في ذلك.

ونظرا لهذه الظروف التي أصبحت تحول حول الثورة ومستقبل إمدادها بالأسلحة والذخيرة، لم يبقى قادة الثورة بما فيها قيادة القاعدة الشرقية مكتوفة الأيدي والمضي قدما بانتهاج استراتيجية واقعية لمواجهة هذه الأخطار الناجمة عن هاذين الخطين قامت القاعدة الشرقية بتوسيع عدد الفيالق من ثلاثة فيالق إلى إنشاء الفيلق الرابع والخامس والفيلق السادس خاصة بعد ازدياد عدد أفراد الجيش الوطني الشعبي من المتطوعين عام 1958 وأيضا تشكيل وحدات خاصة مدربة لإزالة الألغام وقطع الأسلاك المكهربة لعبور قوافل الإمداد إلى الولايات الداخلية[3].

وفي هذا المضمار بالتحديد فقد كان الهدف من إنشاء هذه الفيالق من طرف قيادة القاعدة الشرقية لحماية عبور قوافل الإمداد وتخريب الخطوط، ومن ثمة جاء تشكيل الفيلق الرابع في النصف الأول من عام 1958م بعد انتهاء الفرنسيين من تشكيل الخط المكهرب، حيث قرر قائد القاعدة الشرقية عمار بوقلاز بتشكيله وتكليفه بمهمة تنفيذ علميات العبور، يتشكل من ثلاثة كتائب أسندت مهمة قيادته إلى القائد محمد سرين مع بعض المساعدين متعددي المهام[4]، أما الفيلق الخامس فقد تشكل داخل التراب التونسي تحت قيادة الطيب جبار في ربيع 1958م ، حيث يتشكل من ثلاث كتائب (الكتيبة 13، الكتيبة

2–جمال قندل: المرجع السابق، ص50.

3–شهادة البشير خلدون: المصدر السابق، ص 243.

4–يساعده النائب العسكري يوسف لطرش، وأحمد دراية نائب سياسي، وعلي باباي مكلف بالاستعلامات، ينظر: الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص96.

14، الكتيبة 15) تجسدت كمهمته في حماية قوافل التسليح والإمداد أثناء عبورها لخط موريس وأيضا القيام بعمليات عسكرية هجومية مدمرة داخل التراب الوطني بالقاعدة الشرقية [5]، وعن الفيلق السادس الذي تم تشكيله عام 1958 بقيادة "أحمد لولو "اقتصرت مهمته على حماة قوافل التسليح والتموين المتجهة نحو الداخل، مع تمهيد الطريق لفتح ثغرات في الخطوط المكهربة[6].

وقد استعمل أفراد جيش التحرير الوطني في مواجهة الأسلاك المكهربة أسلحة مضادة للألغام، والخطوط المكهربة كالمقص (سيزاي) لقطع الأسلاك والبنغالور وآلات كاشفة الألغام وقاذفات اللهب، وسلاح هندسة خاص بزرع ونزع الألغام، وأيضا حفر الأنفاق تحت الخطوط، رفع الأسلاك بأدوات عازلة كالأخشاب، وأيضا عند وجود ألغام ويصعب تفكيكها توضع علامات على أماكن تواجدها وغيرها من الطرق، ومن ثمة تمكن جيش التحرير الوطني بإلحاق خسائر متتالية بقوات الجيش الفرنسي[1]. وبعدما قامت القاعدة الشرقية بتشكيل الفيالق وتحضيرهم للمهمات المستقبلية التي تنتظرهم والمتمثلة أساس في مهمات قتالية ضد العدو، وتأمين ومرافقة قوافل المجاهدين القادمين من الولايات أو العائدين من خلال عملية إمداد هذه الولايات بالأسلحة والذخيرة، مما تبرز لنا مهمة الفيلق الرابع الذي خاض معارك عديدة ضد قوات العدو أبرزها معركة سوق أهراس

---

5 –المنظمة الوطنية للمجاهدين: من شهداء الثورة 1954–1962، د.ط، منشورات مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د.ت، ص 286.

6–وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 289.

1–حفظ الله أبو بكر: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954–1962، د.ط، دار طاكسوم، الجزائر، د.ت، ص 182؛ عثمان مسعود: المرجع السابق، ص ص 370–371.

الكبرى[2]، بتاريخ 1958/04/26 التي كان سببها الرئيسي حماية قافلة لنقل الأسلحة والذخيرة كانت متوجهة نحو الولاية الثانية والتي شارك فيها ثلاث كتائب من هذه الولاية وقد استشهد فيها عدة مجاهدين من مختلف التراب الوطني، حيث كان هذا الفيلق بعمل على إحداث ثغرات تسمح باختراق الأسلاك الشائكة والألغام بداية من 25 أفريل 1958م وفق إعداد مسبق للعملية، والتي دامت 07 أيام كأطول معركة بالمنطقة وبالجزائر كلها ولحقت فيها خسائر معتبرة من طرف الطرفين[3].

ومما سبق يتضح لنا جليا رغم إقدام الاستعمار على إنجاز خطي موريس وشال من أجل خنق وتطويق الثورة داخليا وخارجيا، وصولا للقضاء عليها، لم يثني ذلك عزيمة جيش التحرير الوطني والقاعدة الشرقية في مواصلة عملية إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة من خلال إرسال قوافل وحمايتها من خلال اختراق جنودها لخطوط الموت بعزيمة وإيمان راسخين يحبوا وراء تحقيق الحرية والاستقلال وطرد الاستعمار.

خاتمة:

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تميزت به منطقة سوق أهراس عن باقي المناطق وخاصة بتموقعها في الشمال الشرقي من الحدود الجزائرية، وواقعية لجنة التنسيق و التنفيذ في مراعاة تطلعات المنطقة لعدة اعتبارات خدمة للثورة وتطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام، كرس الاعتراف بها كقاعدة شرقية تمثل شريان حيوي للثورة من خلال تكليفها مهمة إمداد الولايات الداخلية بالسلاح

2–للمزيد ينظر الشاذلي بن جديد: لمصدر السابق، ج1، ص 96 وما بعدها؛ عبد الحميد عوادي: المرجع السابق، ص 118 وما بعدها.

3–عن مراحل وأطوار المعركة ونتائجها ينظر: عبد الحميد عوادي: المرجع نفسه، ص 120 وما بعدها.

والذخيرة وحماية قوافل العبور نحو الداخل أو الخارج وفق طرق وأساليب تنظيمية محكمة، وهذا بهدف استمرار معركة التحرير ضد الاستعمار، وهو ما دفع هذا الأخير إلى انتهاج خطة جهنمية فريدة من نوعها بعد نهاية عام 1956 بإقامة خطي موريس وشال المكهربين، وهما مزودان بأحدث التقنيات الحديثة من أجل خنق وتطويق الثورة داخليا وخارجيا، وكل ذلك لم يثن من عزيمة قيادة القاعدة الشرقية في مواجهة خطوط الموت بانتهاج استراتيجية سمحت لها بمواصلة المهمة الملقاة على عاتقها، والمتمثلة في تسليح وتمويل الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة وحماية القوافل طوال سنوات الثورة التحريرية .

استراتيجية التسليح في الولاية الثانية التاريخية من خلال الوثائق

د / ناصر الدين مصمودي

جامعة بسكرة

مقدمة:

لم تكن عملية التموين والتسليح منظمة بشكل جيد عند تفجير الثورة الجزائرية، الا انه وبمرور الايام تمكنت الثورة من إرساء قاعدة تنظيمية لتلك العملية وحققت تقدما ملموسا في ضبطها وتنظيمها وعينت لها مناضلون يتولون مسألة جمع المؤونة والاموال اللازمة لاستمرارية النشاط الثوري، من خلال شراء الغذاء والاسلحة والادوية الكفيلة بتغطية الاحتياجات الضرورية لها، وشكلت لها ادارة تسهر على السير الحسن للعملية.

وفي هذا الاطار نتناول موضوع التموين والتسليح الذي شهدته الولاية الثانية والصعوبات التي عرفتها للتزويد بالأسلحة والذخيرة نتيجة للطوق الامني وللحصار والذي فرضته قوات الاحتلال على الطرق والمعابر التي تعبرها القوافل، الا ان قيادة الولاية الثانية تمكنت من ايجاد حلول للمسألة، وهو ما تكشفه لنا الوثائق السرية بالأرشيف الفرنسي باكس ان بروفنس، نذكر منها بطاقات الاستعلامات السرية وتقارير الشرطة Aix en province الفرنسية، ومنها نموذجا خاصا بمحافظة الشرطة لمدينة سكيكدة (فيليب فيل) بتاريخ 19 ماي 1956، تحت رقم س/،تحت رقم س/ 292، والتي كان موضوعها: نشاط المتمردين والتنظيمات التابعة لهم، في مدينة سكيكدة والحدائق (سانت انطوان)، ودوار لمجاجدة، والذي كان يحمل اخبارا مفصلة عن عملية التموين الخاصة بالمجاهدين في دوار لمجاجدة، الزرامنة، وكذا الاموال التي كانت تجمع لهم من

مدينة سكيكدة وغيرها، مع تناوله للمسالك والمعابر التي كانت تجنب وتسهل للقوافل عملية التمويه والتخفي من اعين العدو المترصدة لكل حركة. واثراء للملتقى الذي يحمل عنوان: اشكالية التسليح بين الطموح والواقع.

انجزت محاضرة موسومة بـ: "**استراتيجية التسليح في الولاية الثانية التاريخية من خلال الوثائق** ". والتي تكون ضمن المحور الثاني الذي يحمل عنوان: الاستراتيجية العسكرية للثورة ومكانة التسليح والتموين.

اما اشكالية المداخلة فهي: ما مدى مساهمة الولاية الثانية في توفير السلاح للمجاهدين؟ وما الدور الذي قامت به في ربط علاقاتها مع شبكات التسليح في الداخل والخارج؟ كيف استطاعت ان تواجه الحصار الذي فرض الحدود الشرقية بعد انشاء خطي مريس وشال المكهربين؟

تمهيد:

تمكنت الثورة بمرور الايام من إرساء قاعدة تنظيمية لعملية التموين والتسليح، حققت تقدما ملموسا في ضبطها وتنظيمها وعينت لها مناضلون يتولون مسألة جمع المؤونة والاموال اللازمة لاستمرارية النشاط الثوري من خلال شراء الغذاء والاسلحة والادوية الكفيلة بتغطية الاحتياجات الضرورية، وشكلت ادارة تسهر على السير الحسن للعملية، ووضعت لها سجلات ودفاتر ترصد عليها الإيرادات والنفقات، وقد أصبحت العملية تخضع لنوع من التنظيم وفق معايير ومقاييس معينة.

لقد احدثت لجنة التنسيق والتنفيذ إدارة التموين والتمويل تحت إشراف محمود الشريف[1]، الذي خلفه فيما بعد أحمد فرنسيس[2] وبن يوسف بن خدة واستمر النشاط على تلك الوتيرة الى غاية قيام الحكومة المؤقتة التي بدورها وضعت برنامجا خاصا للتمويل.

---

1 ولد بتبسة، من وسط عائلة ميسورة، كان ضابطا عاملا عندما شارك في الحرب العالمية الثانية 39 /1945، استقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر 08 ماي 1945 في القطاع القسنطيني، التحق بصفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA واصبح عضوا قياديا في صفوف الحزب، التحق بصفوف الثورة، تولى مسئولية قيادة مجموعة المغاوير ثم قيادة منطقة النمامشة كونه يعرفها جيدا (ابن المنطقة) وبعد استشهاد مصطفى بن بوالعيد، تولى قيادة الولاية الاولى (اوراس النمامشة في 1956، انتخب عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، ثم مسئول المالية لجبهة التحرير الوطني، قبل ان تعيينه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزيرا للتسليح والتموين، ومسئول عن تسريب الاسلحة لمختلف الولايات، قام بتسيير القوات المتمركزة على الحدود التونسية وله نفوذ قوي على المقاومة داخل البلاد، اختفى من الساحة السياسية بعد الاستقلال ، توفي في سنة 1987 بتبسة .لمزيد انظر عاشور شرفي: مرجع سابق ص 208.

2 ولد في 12 نوفمبر 1910 بغيليزان درس في ثانوية ارديون بوهران، واصل دراسة الطب بباريس، تحصل علي شهادة طبيب عام سنة 1938 من الطلبة الناشطاء في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا AEMAN عاد الى الجزائر سنة 1939، وفي سنة 1942 استقر بسطيف حيث ارتبط نشاطه رفقة فرحات عباس، الذي اصبح صهره فيما بعد وساهم معه في نشأة احباب البيان والحرية، سجن بالحراش عند احداث 08 ماي 1945، ثم وضع رهن الاقامة الجبرية بالمشرية، ليطلق سراحه سنة 1946، وفي جويلية من نفس السنة اسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رفقة فرحات عباس، انتخب نائبا في 1948 ورئيس منتخبي الاتحاد ا لديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الوطنية الفرنسية، ثم مندوبا بالجمعية الجزائرية تابع فرحات عباس عن كثب الذي ضمه الى جبهة التحرير الوطني ورحل القاهرة في افريل 1956، اصبح عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام سافر الى اسكندينافيا وامريكا اللاتينية قبل ان يعين في الامانة الدائمة للمغرب الموحد في جوان 1958، وفي سبتمبر 1958 اصبح وزيرا لل. اقتصاد والمالية، وفي جانفي 1960 عضو في الوفد المفاوض وشارك في مفاوضات ايفيان الاولى وفي لوقران جويلية 1961. وفي 1962 أصبح نائبا عن مستغانم في الجمعية التأسيسية الاولى للجزائر المستقلة، وفي 27 سبتمبر 1962 وزيرا المالية في حكومة بن بلة، ليغادر المسرح السياسي رفقة صهره فرحات عباس توفي في ليلة 31 اوت 1968، بجينيف سويسرا بعد مرض عضال، دفن بغليزان.

أنشات جبهة التحرير الوطني على مستوى مكاتبها المنتشرة في العديد من الدول العربية المشرقية منها والمغاربية فروع للتمويل وحسابات بنكية في أوروبا، وكذلك خزينة مركزية مقرها دمشق، أما فيما يخص الداخل فقد تم إيجاد نظاما جبائيا وإقامة فروع لجمع الأموال وإيصالها إلى مراكز القيادة بالمناطق العسكرية، وقد كان تنظيم التمويل من المهام الرئيسة لقيادة الثورة[1].

اوجبت الثورة منذ سنتها الاولى على المواطنين الجزائريين مبلغ مالي محدد تخصصه لفائدة الثورة اصطلح على تسميته بالاشتراك، الذي يعد واجبا عينيا على كل مواطن جزائري قادر، لأن الجهاد في قاموس المسلمين يكون بالنفس او بالمال، ان الالتزام بدفع الاشتراك يعد موقفا صريحا تجاه الثورة، واعتبرت كل من تخلف عن الدفع، فانه خرج عن صفوف الثورة وعليه قررت القيادة فرض عقوبات على كل متقاعس عن الدفع. لقد شارك فيها اغلب فيئات الشعب والتي كانت تراعى فيها الفوارق المادية وتحدد المبالغ الخاصة بالاشتراكات حسب دخل كل فرد[2].

وتنظيما للعملية قامت ادارة جبهة التحرير الوطني بطبع وصلات رسمية تصدرها الهيئة الموكل لها استلام الاموال ، والتي بدورها عند التحصيل للمال تقدم للمانح وصلا رسميا توضح عليه الجهة المستلمة سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير، ومع تحديد المبلغ الممنوح، يكون فيه الوصل يحمل مواصفات محددة : الترقيم، الجهة القابضة مرقما وعليه ختما يحمل رمز الجبهة ، وموقع عليه ويدفع هذا المبلغ الصادر عنها سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير وقد

1Gilbert Meynier, Mohamed Harbi : **Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962**, Casbah édition. Alger, 2003. P 471

2 **تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية**، الولاية الرابعة، التقرير السياسي 1959 –1962 ص 31.

كان مبلغ الاشتراك في بداية الثورة مائتي فرنك ثم تطور المبلغ ليصل إلى 500 فرنك, وعند النهاية بلغ إلى 1000 فرنك.

ولم يستثن اي أحد من الدفع ما عدا الفقراء والعاطلين عن العمل، ومن جهتهم نجد التجار أكثر الاشخاص التزاما بدفع الاشتراكات بينما، تسعى فئة العمال والموظفون للتهرب عن الدفع في كثير من الاحيان.

ومن ناحية أخرى يوجد كذلك مدنيين الذين يجمعون الاموال الخاصة بالاشتراكات بعض العناصر التي تحاول استغلال الوضع وتقوم بالاستفادة من الأموال لمصالحهم الخاصة وطبعا يدخلون في صفوف الانتهازيين على حد وصف العقيد علي كافي ولم يكن دور جامعي التبرعات يقتصر فقط على الاموال بل كانوا ايضا يقومون بأعمال اخرى منها نقل الالبسة والادوية والعتاد[1].

مساهمة بالولاية الثانية بتوفير السلاح والتمويل للمجاهدين بواسطة شبكاتها الخاصة:

بعد استشهاد ديدوش مراد مباشرة على اثر معركة وادي بوكركر بتاريخ 18 جانفي 1955، اعتلى بعده زيغود يوسف القيادة وعمل في هذه المرحلة على توفير السلاح وتوفير التموين الذي يعتبر عصب المعركة في مواجهة العدو، في الوقت الذي كان فيه عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير لا يتجاوز ال200 عنصرا عند بداية النشاط الثوري، ونجد نصفهم لم يكن بحوزته سلاحا والنصف الثاني يمتلك سلاحا بسيطا يتمثل في بندقية صيد وبعض الخراطيش في أغلب الأحيان على الأرجح، ليرتفع عددهم بعد ذلك ويصبح يناهز ال500 عنصرا معظمهم جددا يفتقرون للسلاح، ما جعل القيادة تفكر في

1 علي كافي: مذكرات الرئيس، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 /1962، دار القصبة للنشر الجزائر، ص، ص 190،184.

كيفية توفير السلاح لهم، فخطرت لزيغود يوسف ومساعديه خطة تكمن في نزع السلاح من المواطنين الذين يملكونه وثم فكر في كيفية تخزينه إلى غاية أن تحين الفرصة لاستخدامه[1] ولتحقيق ذلك دخل في سابق مع إدارة الاحتلال، التي كانت هي بدورها تسعى لذلك حتى تقطع الطريق أمام المجاهدين للاستيلاء عليه.

وتطبيقا لذلك توجهت وحدات من جيش التحرير إلى جميع الدواوير والمداشر في الليل والنهار ويحملون معهم قوائم التي عليها أسماء المواطنين الذين يملكون السلاح. فإن المجموعة المكلفة بالمهمة من طرف قيادة المنطقة للاتصال بالمواطنين، كان عناصرها يحملون معهم وثائق رسمية تحمل ختم وتوقيع قيادة جيش التحرير الوطني وموضوع المهمة التي قدموا من أجلها حتى لا تشوب العملية الالتباس والغموض والتي تتلخص مضامينها في نزع الأسلحة من مالكها بكل الطرق بالإقناع أو بالقوة إذا ما أبدى أصحابها رفضا للأوامر والطلبات كونها ضرورية لإنجاح المسيرة الثورية. وفعلا فإن العملية لم تكن سهلة بتاتا وذلك لما للبندقية من وقع ورمزية في نفسية السكان، ومع ذلك فإنها كللت بالنجاح، رغم السباق المحموم الذي كان ينافسها في القيام بالمهمة مع إدارة الاحتلال لجمع الأسلحة والذي جرى ما بين وحدات جيش التحرير وأعوان إدارة الاحتلال، وهذه الأخيرة كانت تسعى جاهدة لانتزاعه من مالكيه قبل وصوله إلى وحدات جيش التحرير وبذلك تتمكن من خنق الثورة وضربها في الصميم حتى لا تتمكن من تسليح العناصر الجديدة التي لحقت بها، واستمر ذلك السباق لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن وحدات الجيش كانت تمتاز بالتفوق دائما وبالسبق بدوار أو اثنين على مصالح الاحتلال .

---

1 نفسه ص 78.

وحسب التقارير الفرنسية، تذكر بأن وحدات جيش التحرير تمكنت من جمع عدد هام من البنادق من أصحابها وهي موزعة على النحو التالي:

_ مشتى بومنجل 05 بنادق

_ جنان العسة 04 بنادق.

_ مشتى رأس المصلى 04 بنادق.

_ مشتى رأس القودي 05 بنادق.

_ مشتى دكار فارس 04 بنادق.

_ مشتى القلعي 05 بنادق.

_ مشتى البئر 06 بنادق.

_ مشتى بني كبوش 01 بندقية.

وبلغ المجموع البنادق التي تم الاستيلاء عليها 34 بندقية [1].

فتمكنت القيادة بعدها من إرساء قواعد الثورة بالمنطقة الثانية وأحدثت نقلة نوعية في صفوف المواطنين وأنصار الثورة التحريرية، وتلك الوضعية دفعت بإدارة الاحتلال إلى تطبيق حضر التجوال على المواطنين الجزائريين منذ بداية شهر جويلية 1955، والذي اتبعته بمجموعة من الاعتقالات التعسفية في حق المواطنين الجزائريين. وبلغ عدد الذين مستهم الاعتقالات التي شنتها في حقهم إدارة الاستعمار بلغ عددهم حوالي 1290 جزائري بفضل عمليات التفتيش والمداهمات والحملات الكثيفة والاعتقال العشوائية دون تمييز.

1**ANOM / BOITE 93/1874**; SYNTHESE des renseignements Généraux ANALYSE de documents abandonnés par les rebelles lors d’un engagement à AIN DARDARA commune de ROBERTVILLE .1ER AOUT 1955 par la Direction de la sureté nationale en Algérie 21 septembre 1955/

فجل تلك العمليات التي كانت تقوم بها عناصـــر الأمن بالمدن والقرى [1]، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الحملة التي عاشها سكان مدينة الخروب الواقعة جنوب مدينة قسنطينة والتي تبعد عنها بمسافة 17كلم، وكان ذلك يوم 05 أوت 1955والتي أشـــرف عليها محافظ الشـــرطة كومبيسCampus.

لم تتوقف إدارة الاحتلال من إجراءات عمليات التفتيش والمداهمة والإفراط في استعمال القوة ضد المواطنين الجزائريين وفي نفس السياق قامت القوات العسكرية الفرنسية، بارتكابها العديد من جرائم القتل، في يوم 10 أوت 1955 الذي عرف فيه سوق الأحد بدوار بني تليلين مجموعة من الاغتيالات التي ارتكبها جيش الاحتلال في حق الفلاحين الجزائريين بدون محاكمة ولا إتباعها لإجراءات قانونية، وتمت معاقبتهم نتيجة لمواقفهم تجاه الثورة.

إن الاعتقالات العشوائية والظروف الحرجة التي عايشها المواطنون الجزائريون، أضحوا يشككون في قدرات جيش التحرير الوطني والثورة في دفعها للظلم عنهم وهو الوضع الذين باتوا يكابدونه بسبب الخوف والإحباط الذي تمكنا منهم، وعززته الدعاية المضللة التي باتت تمارسها عليهم وسائل الإعلام المتنوعة معتصاعد كبير لمخططات الحرب النفسية ضدهم[2].

ودعما لما قدمه العقيد علي كافي عن نشاط التموين والتمويل ايام الثورة التحريرية سنة 1956 تقدمه لنا **بطاقة الاستعلامات** التي جاءت في الوثائق السرية لمحافظة الشرطة لمدينة سكيكدة (فيليب فيل) بتاريخ 19 ماي 1956، تحت رقم 292/ S والتي كان موضوعها:

---

1 **لزهر بديدة:** رجال من ذاكرة الجزائر، وزارة الثقافة الزائر 2013 ص13.

2علي كافي: مذكرات الرئيس مرجع سابق ص 88.

نشاط المتمردين والتنظيمات التابعة لهم، في مدينة سكيكدة والحدائق (سانت انطوان) ودوار لمجاجدة.

لقد حملت تقريرا مفصلا عن عملية التموين للمجاهدين في دوار لمجاجدة، الزرامنة وكذا الاموال التي كانت تجلب لهم من مدينة سكيكدة.

التموين يمر عن طريق معبرين منظمين واساسيين:

المسلك الاول: ياخذ معبر منطقة الحدائق (Saint Antoine) براكسبورغ Praxbourg في اتجاه دوار لمجاجدة. فيما يخص تموين التي تتكلف به المجموعة الاولى، فأنها تشتري التموين مباشرة من المدينة من طرف المناضل درداش احمد من حي الاهالي الذي يحوله بعد ذلك لمجموعة تامر في المكان المسمى حمايدة على بعد 08 كلم من براكسبورغ Praxbourg.

المسلك الثاني: التموين يتم شراءه مباشرة من المدينة من المناضل سليني الساسي الساكن بمشتى دار عيسى او من طرف شريكه مرجى اسماعين، الذين ينقلانه بواسطة شاحنة يملكونها ويوصلانها الى غاية مرتفعات السطايا (Col de l'Estaya).

وفي بعض الحالات يقوم بنفسه صاحب حافلة نقل المسافرين عبر الخط الرابط بين سكيكدة وبراكسبورغ بنقل التموين، وعند نقطة التفتيش امام عناصر الدرك الفرنسي، فان الركاب يتقاسمونه فيما بينهم حتى لا تثار الشكوك حول تلك الكمية المنقولة من السلع والبضائع والتي غالبا ما تكون اكياس من الدقيق[1].

6_ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE . douar MEDJEDJA :RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds ,les médicaments ,les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

التمويل: يملك التنظيم شبكة هامة ايضا من بينها الجماعة المكلفة بجمع الاموال لصالح المتمردين في ناحية الحدائق (سانت انطوان) وتامر وتتكون من العناصر المكلفين بذلك والتي تحتوي القائمة على اسماءهم وهم:

_ شكات رابح بن محمد.

_فنزاري محمد بن رابح. الذي تم القضاء عليه أثر عملية توقيف المجموعة التيقامت بعمل ارهابي في المدينة (مست كل سكان حي الاهالي بسكيكدة).

ومن جهة اخرى توجد شبكة اخرى ذات اهمية كبيرة تعمل في دوار لمجاجدة.

تجمع الاموال في المدينة من طرف العناصر التالية اسماءهم:

_ لساق علاوة، بائع البيض في السوق وهو اب لقائد المجموعة المتمردين المدعو لساق حميد.

_ مذبحي موسى مهني مختص، ينشط بمحاذاة المقهى الشعبي للسقي، والذي بدوره يسلم الاموال التي يتم جمعها الى لساق علاوة.

_ المدعو الساسي السوفي هو الاخر يجمع الاموال، وهو صاحب دكان لبيع المواد الغذائية في شارع المنحدر (rue du ravin).

ان الارصدة المالية التي يتم جمعها تسلم الى لساق علاوة الذي يسلمها بدوره الى درداش او سليني، الذي يسلمها بعد ذلك الى دوار لمجاجدة. ومن ناحية اخرى نجد المدعو بومنجل صاحب دكان للمواد الغذائية الائن بشارع فالي، يسلم مبالغ معتبرة للمدعو تيش تيش ساعد القاطن بعين الزويت.

ومن جهتم يقوم بعض تجار المدينة بتسليم مبالغ مالية هامة في شكل اسهامات خاصة منهم لجامعي الارصدة المالية، ومنهم بلسقى الحاج، الذي قدم

مبالغ هامة للمدعو لساق علاوة[1].

الادوية الخاصة بالعلاج والتي تدخل في شبكة الدعم واللوجستيك لصالح المتمردين:

تقدم الادوية من طرف بوبويو الحواس بن محمد المخبري الذي يشتغل داخل صيدلية السيد مالفال M. MALVAL الكائنة بشارع كليمنصو، والتي يسلمها بدوره الى لساق علاوة، الذي ينقلها بدوره الى المتمردين بمنطقة فالي.

شبكة الاخبار والترصد:

تتكون من مجموعة تنشط داخل المدينة تترصد اخبار الاجهزة الامنية وتنقلات الخاصة بوجهة الفرق العسكرية والتعرف على تشكيلاتها وعددها ووجهتها، حتى تبلغ اخبارها للمتمردين.

تتكون الشبكة من عناصر تنشط في مختلف المناطق والمدن ومنها.

1 _ شبكة مدينة سكيكدة: تتكون من

_ سي مسعود صاحب مقهى شعبي يقع بالقرب من مخبزة جيرارد GERARD.

_ والمدعو درداش من حي الاهالي بالمدينة.

2 _ شبكة الحدائق (Saint Antoine)، وينشط بها:

_ المدعو الذئب من الحدائق المسئول المحلي عمره يتراوح ما بين 35 و40 سنة.

---

1 ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE. Douar MEDJEDJA : RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds, les médicaments, les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

_ بوكرمة ساعد، يملك دكان للمواد الغذائية ويجمع الاموال ايضا.

_ سي حميد يسكن في كوخ من الصفائح الحديدية الذي يقع على الطريق المؤدي لضيعة طبوني FERME TABONI.

3 _ براكسبورغ Praxbourg

_ ينشط المدعو حمة الملقب بالبطال على مستوى المقهى الشعبي لبراكسبورغ.

4 _ على مستوى الدواوير:

ينشط بها حارس الغابات المدعو **زويتن شعبان** الذي يمارس عدة مهام، يجمع الاموال يراقب حركة القوات والوحدات العسكرية في تحركها واتجاهاتها ومهامها، يضمن الاتصال بين العناصر المتمردة والقائد موسى للشريعة[1].

وعلى اثر استشهاد قائد الولاية زيغود يوسف، تم تعيين مجلس ولاية جديد بقيادة عبد الله بن طوبال (لخضر)، وعضوية كل من علي كافي، وعلاوة بن بعطوش، تعد المرحلة التي تسلم فيها بن طوبال قيادة الولاية الثانية بداية للتنسيق والتعاون المنظم بينها وبين لجنة التنسيق والتنفيذ، ولتقديم صورة موجزة عن ذلك التنسيق، نتصفح الوثائق والرسائل التي وقعت في يد قوات الاحتلال الفرنسي اثناء عملية تمشيط قامت بها في ناحية القل يوم 31 جانفي 1957، والتي سمحت لهم باكتشاف الارشيف الخاص لمكتب القيادة التابع لبن طوبال بزريبة الخياطين التي تقع على بعد مسافة خمسة عشر كلم (15 كلم) جنوب غرب القل [2]، وذلك باستيلائها على وثائق مكتب

1ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE . douar MEDJEDJA :RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds ,les médicaments ,les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

29 **ANOM 93/4410**: Note de renseignements 02 février 1957 ; Archives du courrier adressé par le comité Directeur de la Wilaya 02 ,au CCE ,et à la Délégation FLN de Tunis

القيادة، الذي كان يحتوي على العديد من المراسلات التي تمت في عهد القائد بن طوبال وبين مختلف القيادات الثورية. وعليه نقوم بتقديم نماذج لتلك الاتصالات التي سعت من خلالها قيادة الولاية الثانية للحصول على السلاح.

الرسالة الاولى: الوثيقة رقم (15): بتاريخ 09 نوفمبر 1956 من لجنة القيادة للولاية الثانية الشمال القسنطيني الى لجنة التنسيق والتنفيذ:

تناولت موضوع المراسلة التي جاءتها من الوفد الخارجي تبلغ بإمكانية شراء الاسلحة والذخير المتوفرة في المخازن، وطلب منا ارسال خمسمائة وخمسة وثلاثين مليون فرنك (535). لشراء الاسلحة، اما نقلها فنطلب منكم ان تبلغوننا بالكيفية التي ترونها مناسبة. ومن جهة اخرى حملت المراسلة موضوع العضو الاضافي احمد محساس في المجلس الوطني للثورة، فكانت الاجابة بالموافقة، وفيما يخص لخضر بن طوبال نقترح عليكم تعويضة بعمار بن عودة في عضوية المجلس الوطني للثورة، نظرا للمهام القيادية التي يقوم بها بن طوبال. ومن جهة اخرى نبلغكم بحضور المبعوثين اللذين ارسلهم عميروش لوضع اجهزة الراديو قد وصلوا وهم يشتغلون.

الرسالة الثانية: الوثيقة رقم (16): بتاريخ 18 نوفمبر 1956، رسالة من قيادة الولاية الثانية الى الاخوة سي ابراهيم (مزهودي) وسي عمار (بن عودة)، يطلب منهم بن طوبال ان يتصلوا ويبلغوه عن اخبارهم، ويلوم عليهم السكوت وعدم تنفيذ ما طلب منهم وهم العارفون بالأوضاع التي تركوا عليها اخوانهم في جبهة القتال وكلهم في حاجة ماسة الى السلاح والذخيرة كون العدو لا يكتفي مواجهته بالرسائل والوعود لقد طاف الكيل، ننتظر منكم الملموس، وهل انستكم تلك الحرية التي تعيشون فيها خارج بلادكم، فإنها مزيفة، عليكم ان تسرعوا بتقديم الدعم اللوجستيكي للثورة، وذكروا اعضاء الوفد الخارجي بان عناصر جيش التحرير

بدأت تتلاشى امامهم الوعود التي قطعتمها واصبحت ثقتهم فيكم تتجه نحو الملل، اما نحن في الداخل على ارض المعركة فنحن مصممون ان نقاتل الى اخر نفس فينا، ونسعى لأخذ سلاحنا من فوق ظهور عدونا، وان لا نستسلم حتى النصر او الاستشهاد.

الخاتمة:

من خلال الاطلاع على الوثائق تعرفنا على الصعوبات التي كانت تقف حجرة عثرة في وجه التموين والتسليح الذي فرضته قوات الاحتلال على الولاية الثانية، والتي استطاعت بفضل حسن تدبير قياداتها المتعاقبة على قيادتها ان تجد حلولا لفك ذلك الحصار الذي طوقها وكاد ان يقضي على نشاطها الثوري الا ان العزيمة وقناعة المجاهدين بعدالة قضيتهم وقفت متحدية لتلك الظروف. وما زاد في معاناة الولاية الثانية انشاء العدو للخطوط الشائكة والمكهربة والتي كانت تتمثل في خطي موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية.

سلاسل طرق التسليح في المنطقة الثالثة (سكيكدة) الولاية الثانية

(1956-1962)

د/محمد قويسم

جامعة 20أوت 1955– سكيكدة

البريد الالكتروني:Kouicem_moh1@yahoo.com

ملخص:

طرق التسليح في جهة سكيكدة المنطقة الثالثة بالولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني، كانت مهمة جدا خلال الثورة الجزائرية الكبرى (1957-1962)، الأهمية الأولى تسليح وتموين الولاية الثانية، والأهمية الثانية تسليح وتموين بقية ولايات الثورة.

وهذه الورقة البحثية تدرس هذه الطرق من أفواه المجاهدين الأحياء ومذكرات من توفوا، كانت تسمى في مصطلح الثورة السلسلة وباللهجة الدارجة السنسلة، وهي ذات مسالك إستراتجية دوخت العدو بكل إمكاناته الضخمة والمتطورة.

Summary :

Armement roads in skikda area in second historical state (north constantina) in Algerian Great Revolution(1957-1962),had a great importent to provide revolution with arms,in second historical state or other states.

This research study these Roads, which named during revolution :salsala,which organized by high strategy defeat french enmy and its huge Arsenal.

مقدمة:

يعتبر التسليح التحدي الأول الذي واجهة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، حيث بدأت بأسلحة معظمها أسلحة الصيد، ثم كان الحصول على أسلحة من العدو، وكان ضروريا الحصول على الأسلحة من الخارج من أوروبا عبر البحر والمغرب.

ومن مصر الشقيقة الكبرى بقيادة الزعيم الخالد الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله ومن البلدان الشقيقة الأخرى عبر ليبيا وتونس، وسميت الطرق التي تسلكها قوافل المجاهدين لجلب السلاح بالسلسلة عبر الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني لتسليح نفسها وبقية ولايات الثورة.

1 – مصطلح السلسلة:

لغة السلسلة (باللهجة العربية الدارجة في المنطقة تسمى السلسلة) اسم مشتق من الفعل سلسل وتسلسل فهو سلسلة، من التتابع، والسلسلة اتصال الشيء بالشيء، وسلاسل البرق والسحاب ما تسلسل منه واحدتها سلسلة، وسلسل إذا أكل السلسلة، وهي القطعة الطويلة من السنام[1].

واصطلاحا السلسلة مصطلح من مصطلحات الثورة الجزائرية الكبرى (1957–1962) ظهر مع أول قافلة تسليح في الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني في اكتوبر 1956 عن طريق القاعدة الشرقية وكانت بقيادة الطاهر

---

1 ابن منظور: لسان العرب، ج23، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حبيب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف مصر (د ت)، ص2074، مادة سلل، فيروز الابادي: قاموس المحيط، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر 1979، ص385، مادة سلل.

بودربالة، وقافلة أخرى بقيادة بودربالة وصالح بوبنيدر ربيع سنة 1957وعاد بها محمد عبد السلام[1].

2-بداية تشكيل قوافل التسليح:

بدأت قوافل التسليح في الولاية التاريخية الثانية في بداية سنة (جانفي–فيفري) 1956و لتسليح وتموين نفسها والولاية الثالثة والولاية الرابعة، كانت تتكون من فرق كل فرقة بها 30 مجاهد وأحيانا من كتائب كل كتيبة تتكون من 90 مجاهد[2]، تذهب بأسلحة خفيفة معتمدة على الخفة والنشاط والحيلة ورباطة الجأش وعلى يقظة رجال جبهة التحرير الوطني المنتشرين على طول الطريق من مكان الانطلاق إلى مكان الوصول، ثم تعود مدججة بالسلاح، استخدمت البغال ثم تم التخلي عنها، وتستغرق ما بين 50–70 يوما من تونس إلى الولاية الثانية،و 70_90 يوما إلى الولاية التاريخية الثالثة والرابعة والتي تمر دوما عبر

---

1 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2003، ص176، محمد عباس: ثوراء عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر1991، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر الجزائر 2008، ص448، لم يذكر مالك مرتاض هذا المصطلح رغم كثرة استخدامه وسط المجاهدين والشعب حتى اليوم ينظر: عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983.

2 المجاهد سهلي الطاهر المدعو إدريس: معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة، كتاب التسبيح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر2001،ص96–97، حيث ذكر انه في 20 نوفمبر1956 تم نقل كمية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس(مرسى مطروح–بن غازي– طرابلس–تونس– غار الدماء بالحدود الشرقية بين تونس والجزائر بالشاحنات معظمها لسالم شلبك الليبي ،قام العقيد عمار بن عودة بتوزيعها على ولايات الثورة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والقاعدة الشرقية، ينظر عبدالله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية1954–1962،وزارة الثقافة الجزائر2005،ص160–161.

الولاية التاريخية الثانية[1]عبر الطريق الشمالي :جبل الدير قرب عين الكرمة– جبال بني صالح– حمام النبايل– الدباغ– القل– جبل البابور– تكسانة –أكفادو بالولاية الثالثة وصولا إلى الرابعة، أو عبر القاعدة الشرقية بسوق أهراس[2].

ثم تلتها قوافل أخرى سنة1957وسنة 1958، لكن العبور زاد صعوبة بسبب خطي موريس وشال، وزاد خسائر المجاهدين حيث أحيانا لا يعود إلا ثلث القافلة والبقية يستشهدون في معارك مع العدو، فخصصت أسلحة جديدة وكتائب خاصة لحراسة قوافل التسليح[3].

وعبر المنطقة الثالثة[4](ولاية سكيكدة الحالية) الولاية الثانية الشمال القسنطيني حسب تنظيم مؤتمر الصومام مند20أوت1956 كان مرور القوافل التالية:

---

1 بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1987، ص204–205، بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، وزارة المجاهدين الجزائر 2013، ص217

2 العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر1992، ص193–194، بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص221–222.

3 بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر....، ص204–205، وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954–1962، دار المعرفة الجزائر2009، ص111–112.

4 كانت المنطقة الثالثة: سكيكدة– القل–الحروش– عزابة، في ماي1958 كانت بقيادة عبد المجيد كحل الرأس، وتنقسم إلى عدة 05نواحي وكل ناحية تنقسم إلى عدة أقسام ينظر: كافي علي: المذكرات من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946–1962، دار القصبة للنشر الجزائر 2011، ص 377، محضر جلسات 26–27 ماي 1958 الولاية رقم 2 شمال قسنطينة برئاسة علي كافي وحسين رويبح كاتب الجلسة، بو الطمين جودي لخضر: مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، وزارة المجاهدين الجزائر2010، ص221،131.

–قافلة تسليح في الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني في اكتوبر 1956 عن طريق القاعدة الشرقية وكانت بقيادة الطاهر بودربالة[1].

–قافلة كتيبة بقيادة محمد قبايلي في بداية 1957 من اجل تسليح الولاية الثالثة، استشهد محمد قبايلي خلالها بعد أداء المهمة[2] حيث وزعت الأسلحة من طرف عمار بن عودة وعمر اوعمران في تونس في20نوفمبر 1956كمايلي:400 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الأولى ونفس الكمية للولاية الثانية،450 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الثالثة،550 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الرابعة و100 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الأولى[3].

–قافلة بقيادة أحمد البسباسي في ربيع(أفريل) سنة 1957 وعمار لاندوشين وعمر حركاتي إلى الولايات التي تقع في عمق التراب الوطني وبالتحديد إلى

---

1 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2003، ص176، محمد عباس: ثوراء عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر الجزائر 2008، ص448، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 العسكري ابراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: الشاذلي بن جديد: المذكرات1929–1979، ج1، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر 2011، ص110، سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2001، ص99–101، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143

3 محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمير 1954، الجزائر 2007، ص64.

الولاية الثالثة والعودة إلى مركز قيادة الفيلق الأول (بقيادة الرائد شويشي العيساني) بسلام بالقاعدة الشرقية [1].

– وقافلة أخرى بقيادة بودربالة وصالح بوبنيدر ربيع سنة 1957وعاد بها محمد عبد السلام[2].

– قافلة بقيادة شمام عمار المدعو شكاي عمار في نهاية 1957وعودتها إلى مقر القيادة بسلام بالقاعدة الشرقية[3].

–كتيبة بقيادة يوسف لطرش التي عبرت خط موريس يوم27أوت سنة 1957وعدد افرادها133 مجاهدا والتي وصلت إلى البرواقية مركز قيادة الولاية الرابعة أين سلمت الأسلحة إلى العقيد أمحمد، ورجعت إلى قاعدة تمركزها بسلام بالقاعدة الشرقية[4].

---

1 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص101، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، ....، ص176، محمد عباس: المرجع السابق، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، ص448، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143

3 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية...ص182

4 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية...ص182، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، بن شرقي حليلي: ا لولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2006، ص87، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

– قافلة كتيبة قنون سليمان المدعو سليمان لاصو(L'Assaut)[1] سبتمبر سنة 1957 وذلك إلى الولايتين الثالثة والرابعة، عبر الولاية التاريخية الثانية عبر سلسلة بومرجة(قرب أولاد أحبابة) توارة(جهة التفاحة قرب بوزيتون المحادي التوميات) الى واد السمندو الى بني صبيح، تخلى سليمان لاصو عن مرافقة القافلة في سرج الغول عند حدود الولاية الثانية(جبل البابور في بوقاعة بسطيف)، تكونت من 210مجاهد يحملون الأسلحة(كل مجاهد بندقيتين و300طلقة وقنبلتين اي حوال30كلغ) و60 مجاهد للحراسة، و15 حصان يحملون الأسلحة خلال رحلة دامت شهر ونصف توقفوا 15 مرة للاستراحة[2].

لكن سليمان لاصو قفل راجعا إلى القاعدة الشرقية بعدما اشتبك مع المجاهد مسعود بوعلي في جبال الطاهير بجيجل[3]،وبعدما رفض تسليم الأسلحة الشخصية للولاية الثالثة والعودة دون سلاح [4]ذلك وصل تقرير من عميروش إلى

---

1 سمي المجاهد سليمان قنون بسليمان لاصو من الكلمة الفرنسية(Assaut) بمعنى الهجوم لشجاعته، انشأ وحدة قتالية في شهر تموز جويلية 1956، تولى امر نقل السلاح مرتين ينظر الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، نزار خالد: الجزائر (1962–1954) يوميات الحرب، ترجمة سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة غازي برو، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، دار الفارابي الجزائر2004، ص115، Larrousse De Pouche,édition refondue, Libraire Larrousse,Paris1979,p28

2 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص106–109، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

3 المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي..2018

4 براكتية الشريف: مذكرات مجاهد، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار الجزائر2013، ص93–94.

عمارة بوقلاز الذي أمر بمحاكمة سليمان وكان الحكم بالإعدام لكن خفف إلى السجن احتراما لشجاعته[1].

–قافلة ديسمبر 1957 جانفي 1958 بقيادة عمار القسمطيني وعمارة لعدايسية نائب له، من القل إلى مركز العجوزة في مليلة قرب عزابة إلى جبل ماونة في قالمة، اختفى القائد ولا نعرف لماذا حتى اليوم؟! وبقيت القافلة تائهة لمدة شهر حتى جاءت قافلة أخرى من القل ولحقت بها بقيادة محمد بوالذهب وبلقاسم بعبوش(من الحروش) نائب له،والذهاب الى سدراتة ثم جبل زغوان قرب تبسة إلى الماء الأبيض بين تونس وليبيا[2].

– قافلة مارس–افريل سنة 1958من تونس عبر الولاية الثانية إلى الولاية الثالثة، واستشهد معظم أفراد الكتيبة في معركة سطيحة بمجاز الدشيش يوم الخميس03افريل1958، بعد أن اكتشفهم العدو[3].

– عبور كتيبتين تحت حماية الفيلق الرابع بقيادة محمد الأخضر سرين ويوسف لطرش[4] في شهر أوت سنة 1958 هذا الفيلق الذي أبيد معظمه (600 شهيد

---

1 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص106–109، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 بوترعة حسن: شهادة حية يوم06 أفريل2017، تسجيل متحف المجاهد على كافي الجهوي للولاية التاريخية الثانية– بمدينة سكيكدة، والمجاهد بوترعة حسن من مواليد مدينة عزابة سنة 1936، التحق بالثورة نهاية 1956 بمنزل بنديش بين السبت وعزابة.

3 بوراوي عبد الله: شهادة حية يوم08 مارس2016 في مكان المعركة بسطيحة المجاجدة بلدية مجاز الدشيش ولاية سكيكدة، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص112 Rabah Sakhri,Emjez-edchich et ses Environs,le Guide,1999,p24

4 **لطرش يوسف:** ولد في زردازة بالحروش ولاية سكيكدة ودرس القرآن الكريم ولما كبر انخرط في الجيش الفرنسي، لكنه التحق بالثورة مع عبد الرحمن بن سالم والطيب جبار، وقدور بوحارة وغيرهم في واد الشحم=

من 700مجاهد) بعد أن قضى على فيلقين للعدو (2500عسكري منهم العقيد جان بيار في جبل ماونة بقالمة) في معركة سوق أهراس[1].

ثم توقفت قوافل التسليح سنة 1959 بأمر من قيادة جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية بسبب الخسائر الفادحة في صفوف المجاهدين مثلا معركة سوق أهراس الكبرى26أفريل–03 ماي1958[2]، معركة سطيحة بمجاز الدشيش يوم الخميس03افريل1958[3].

وأمام زيادة الطلب على السلاح من قادة الداخل قرر كريم بلقاسم من قادة المنطقة الثانية بالحدود الشرقية تامين عبور كتيبتين من جنود الولايتين الثانية والثالثة، ورغم تحذيرات بن سالم والشاذلي بن جديد من هذه المغامرة أصر على ذلك وكلف كومندو حيدوش بمرافقة وتأمين الكتيبتين المحملتين بالسلاح، وجنود لزهر دعاس من الولاية الثانية مرشدين، وكانت النتيجة اكتشاف العد لتحركاتهم

=بوشقوف بقالمة، حيث التحقت فرقة كاملة بالثورة ينظر: المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018.

1 سالم جوليانو: المذكرات، تقديم عمر تابليت، دار الالمعية قسنطينة الجزائر2012، ص152، العسكري إبراهيم: المصدر السابق ص184–196،186، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص86، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182.

2 الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين1929–1962، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر2006، ص195 وما بعدها، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص138 وما بعدها، محمد عجرود: أسرار حرب الحدود1957–1958، منشورات الشهاب الجزائر2014، ص80 وما بعدها، عبد الحميد عوادي: معركة سوق أهراس أم المعارك26 أفريل1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة أم البواقي الجزائر2008

3 شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، مطبعة دار الفجر للطباعة والنشر (د ت)، ص319، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص112.
Rabah Sakhri, op,cit, p24

بالرادار وبالتالي الاشتباك مع العدو واستشهاد معظم جنود الكومندو وعددهم 130 مجاهدا في جوان 1959[1].

وقدر عدد قوافل جيش التحرير الوطني من المنطقة الثالثة (إداريا ولاية سكيكدة الحالية) بالولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني[2] ب22 قافلة

---

1 الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص136-139، نزار خالد: الجزائر (1962-1954) يوميات الحرب، ...، ص114-118، عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح...ص192-193.

2 المنطقة الثانية الشمال القسنطينيني تمتد شمالا من القالة إلى سوق الاثنين ومن الناحية الجنوبية سطيف وطريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي ثم تمتد حتى الحدود التونسية مارة بسيقوس وصدراتة ومداوروش ومن الناحية الغربية سطيف خراطة سوق الاثنين ومن الناحية الشرقية كانت بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف، والرقعة الجغرافية للمنطقة الثانية: تقع المنطقة الثانية في الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال ، البحر المتوسط، ومن الجنوب خط السكة الحديد الرابط بين سطيف وقسنطينة الى القراح، مرورا بسيبوس وسدراتة ومداوروش إلى الحدود التونسية. ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية، ومن الناحية الغربية الطريق الوطني الرابط بين سوق الاثنين وسطيف مرورا بعموشة خراطة ودرقينةوكان الهيكل التنظيمي للمنطقة الثانية: قسمت المنطقة الثانية عشية اندلاع الثورة إلى أربع نواحي:

الناحية الأولى: هي ناحية ميلة، ويقودها" بن طوبال لخضر" بمساعدة" العربي برجم " وأهم المدن فيها: سطيف، خراطة، شلغوم العيد، ميلة، القرارم، تاكسانة، فج امزالة، جيجل، الشقفة، الميلية.

الناحية الثانية: هي ناحية السمندو، ويقودها" زيغود يوسف " بمساعدة " محمد الصالح بن ميهوب " وأهم المدن فيها:سكيكدة، القل، الحروش، عزابة، السمندو، قسنطينة، وادي الزناتي .

الناحية الثالثة: هي ناحية عنابة، ويقودها " عمار بن عودة " بمساعدة " محمد الهادي عرعار " وأهم المدن فيها: عنابة، القالة، الطارف، الحجار، قالمة، الفجوج، وادي العنب، برحال، شطايبي.

الناحية الرابعة: هي ناحية سوق أهراس،ويقودها"باجي مختار" بمساعدة " جبار عمر " وأهم المدن فيها:بوحجار ، بوشقوف ،تاورة ،سوق أهراس ، خميسة سدراتة ، مداوروش ، المشروحة.

ينظر: أحسن بومالي إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاول ى1954-1956م منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1985 ص76، علال بيتور: العمليات العسكرية في المنطقة الثانية-الشمال القسنطيني-من 1 نوفمبر1954 إلى 20 أوت 1956، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف د مسعودة يحياوي، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2007،2008، ص17،18

معظمها لتزويد الولايات الأخرى بالسلاح، كل قافلة كانت تتكون من كتيبة أو اقل من كتيبة بمعنى لا يتجاوز عددها 120 مجاهد[1].

3- سلاسل قوافل جيش التحرير الوطني م3 و2:

تتثمثل في عدة سلاسل هي:

أولا: سلسلة واد الزهور:(هو مركز عرش أولاد أعطية)

ا-**الخط الأول:** واد الزهور (القل) - عين الطابية غرب تمالوس-الخنقة-الحمري (سيدي مزغيش)- **أم قطيطة** -الكاف(مجاز الدشيش)-شعاب بن حديد (الحروش)-بئر سطل (الحروش)-الغدير (بين عزابة والحروش)[2].

---

1 شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير(1962-1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق،ص319-320،والغدير مركز من مراكز الثورة في المنطقة الثالثة وهو ربوة كبيرة مغطاة بالأشجار الغابية والصخور وتمتد هذه السلسلة الجبلية من الحروش حتى جبل تانقوت ببلدية السبت والكل تابع لعزابة سكيكدة ،عرفت عدة معارك مثل معركة يوم 04 ديسمبر 1958 بقيادة قائد الكتيبة عيسى عبد الوهاب ينظر: ليتيم عائشة: زمن الأبطال والبطولات، صور خالدة من بطولات نمور الشمال القسنطيني، دار هومةللطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر2015،ص199-202،جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها1957-1962،دار الضياء للنشر والتوزيع الجزائر 2006،ص38.

Kemikem el hadi,El Milia,les souvenirs d’un ancien combattant de l’armee de liberation nationale,casbah editions,Alger2016,p78-79.

ب–**الخط الثاني:** واد الزهور– عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري (سيدي مزغيش)– **بوساطور**–الكاف(مجاز الدشيش)–شعاب بن حديد–بئر سطل (الحروش)–الغدير (بين عزابة والحروش) [1].

ج–**الخط الثالث:** واد الزهور– عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري (سيدي مزغيش)–أم قطيطة–بوحلبس (هزيلة رمضان–مجاز الدشيش)–فيض النخل(صالح بوالشعور)–الزيتونة(رمضان جمال)–الفج– الشيخ الضيف (قصاب/عيون القصب) –الغدير (بين عزابة والحروش) [2].

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم–تانقوت– غزالة– بوطيب– الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الرابعة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة، كاف العكس، والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها

---

1 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.
Kemikem el hadi,op,cit,p83.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص 38 .
Kemikem el hadi,op,cit,p83.

الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر 1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية، مما استدعى استعمال سلاح أنابيب البنقالور (Bengalore) من أجل تفجير الألغام، وكتائب خاصة لتدمير الخطوط المكهربة وكتائب لحراسة قوافل التسليح[1].

ثانيا: سلسلة حجر مفروش:(هو مركز عرش بني تيفوت)

أ–الخط الأول: حجر مفروش – عين الطابية غرب تمالوس–الخنقة– الحمري– **أم قطيطة** –الكاف–شعاب بن حديد–بئر سطل–الغدير[2].

ب–الخط الثاني: حجر مفروش – عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري– **بوساطور**–الكاف–شعاب بن حديد–بئر سطل–الغدير [3].

---

1 العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة الجزائر 1992،ص194، قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018،مسيعد صالح بن عمر: شهادة حية بمنزله بحي 20أوت1955 بمدينة سكيكدة يوم 12 جانفي 2016، عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح...ص180،وهيبة سعيدي: المرجع السابق،ص112، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 ،مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320،محمد بلقاسم وآخران:المرجع السابق،ص71،جمال قندل: المرجع السابق، ص116

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

Kemikem el hadi,op,cit,p78_79.

3 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

ج–الخط الثالث: حجر مفروش– عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري– أم قطيطة–بوحلبس(هزيلة رمضان)–فيض النخل–الزيتونة –شيخ الضيف – الفج الظهيرة–الغدير [1].

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم–تانقوت– غزالة– بوطيب– الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الثالثة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة، كاف العكس،والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر 1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية[2].

ثالثا: سلسلة عين الزويت:

عين الزويت – العالية وهذا قليل الاستعمال، وخط سيره على طول40كلم من عين بربر، فلفلة، مشتة الرماش (معمل التكرير حاليا)، تجمع الماتش (ملعب

---

1 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

20أوت حاليا) قرب مدرسة الفلاحة (جامعة20أوت1955حاليا)، مرتفعات بني قبوش ثم في اتجاه الزويت، فمعبر سيدي زرزور ثم نحو المركز بالغوط الذي تشرف عليه مجموعة من القمم والمرتفعات من كل الاتجاهات[1]

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم–تانقوت– غزالة– بوطيب– الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الثالثة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة،كاف العكس، حيث جبال رأس الحديد، والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية[2]

رابعا: سلسلة التوميات– السمندو:

تتمثل في دوار سي لحسن قرب سطيف–سرج الغول– إلى العنصر وجنان الباز ومن هناك عبر فج الغنم الى زكرانة وبني صبيح(مركز قيادة الولاية

---

1 محمد قديد نقلا عن عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص257. الزبير بوشلاغم: من شهداء الثورة منشورات مجلة أول نوفمبر وزارة المجاهدين المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر 2001، ص505.504، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

الثانية التاريخية) الميلية، رجاس وجيجل وصولا الى دوار بن زكري وعيون السعد في بلدة ديدوش مراد الحالية(بيزو) إلى قصر النعجة وعين الجنان في السمندو– توارة(جهة التفاحة قرب بوزيتون المحادي للتوميات) بالمنطقة الثالثة الولاية الثانية –بومرجة(قرب أولاد احبابة)– واد زناتي وجبل ماونة وجبل هوارة بتاملوكة بقالمة المنطقة الرابعة الولاية الثانية –سدراتة بسوق أهراس وكاف العكس وجبل بني صالح–غار الدماء بالتراب التونسي، أو من بني صبيح إلى وادي أونين في اقصى غرب دوار بني ولبان المحادي لني صبيح إلى الجنينة والدمن ومشتة حربي والصفيصفة في دوار بني والبان إلى عياطة التابعة الى عين بوزيان الى التوارة بوالزيتون بالتوميات إلى بومرجة(قرب أولاد احبابة)– واد زناتي وجبل ماونة وجبل هوارة بتاملوكة بقالمة المنطقة الرابعة الولاية الثانية –سدراتة بسوق أهراس وكاف العكس وجبل بني صالح–غارالدماء بالتراب التونسي[1].

---

1 بن معلم حسين: المذكرات، حرب التحرير الوطنية،ج1،ترجمة أحمد بن محمد بكلي،دار القصبة للنشر،الجزائر2014،ص108–113، قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير(1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018،علاوة عمارة: من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، ج2،منشورات مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر2015،ص348–349،جمال قندل:المرجع السابق،ص38، مراسلة خطية عبر البريد الالكتروني مع الأستاذ الدكتور عمارة علاوة مؤلف كتاب تاريخ منطقة بني حميدان جزآن، ينظر كتابه: المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب،مع بعض المحطات الهامة في تاريخ ناحية السمندو(بلديات زيغود يوسف،ديدوش مراد،حامة بوزيان، بني حميدان، بني والبان، عين بوزيان)1942–1956، طبعة مزيدة ومنقحة تقديم عبد العزيز فيلالي،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، أم البواقي الجزائر2017،ص242–248
Kemikem el hadi,op,cit,p83.

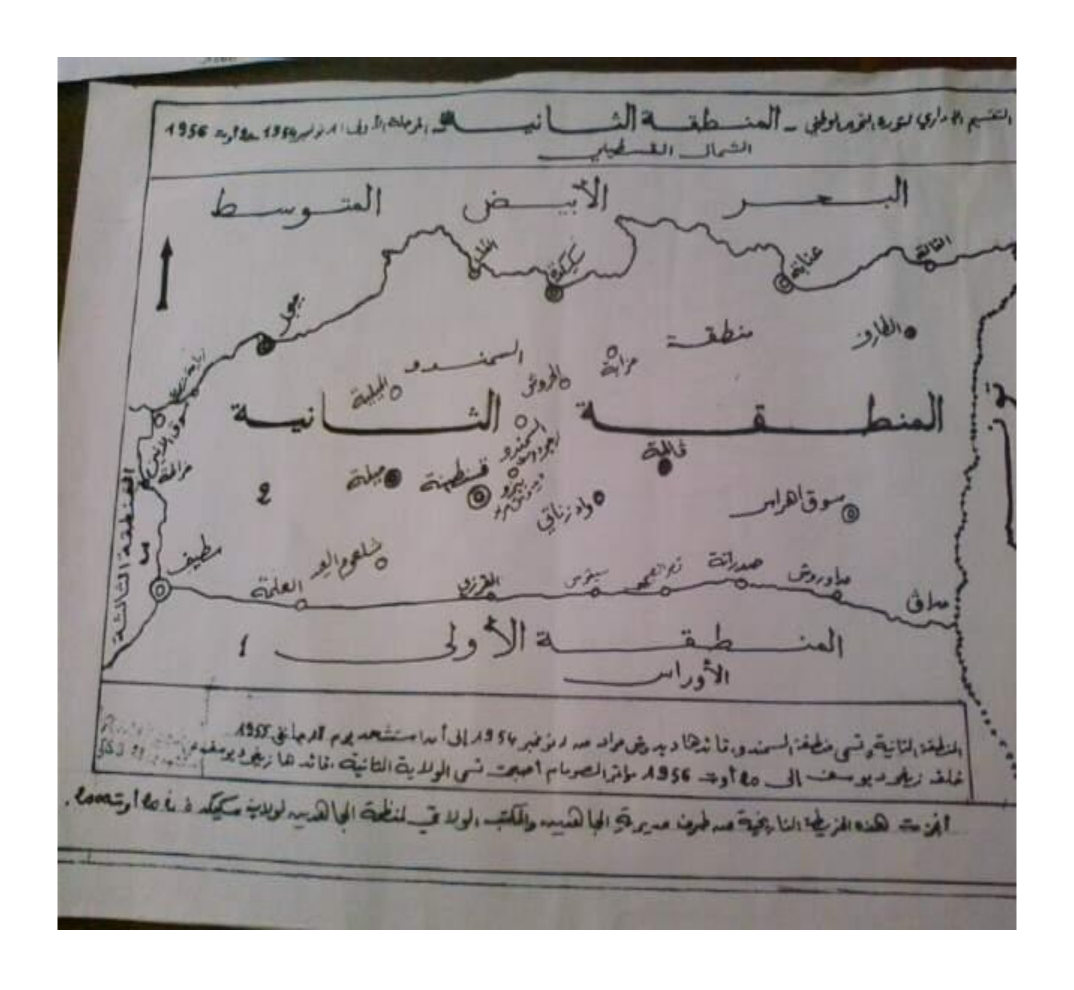
خاتمة:

خلاصـة القول أن سـلاسـل قوافل جيش التحرير الوطني بالولاية التاريخية الثانية عموما والمنطقة الثالثة (ولاية سـكيكدة حاليا) خصـوصـا كانت شـريان الثورة الجزائرية الذي كان يغديها بالســلاح والمؤونة وكذلك الولاية الثالثة التي كانت قوافلها تمر عبر المنطقة الثالثة لتموين وتسـليح نفسـها وكذلك الولاية الرابعة، وتبقى المنطقة الرابعة (قالمة حاليا) والمنطقة الثانية(جيجل) والمنطقة الخامسة(قسنطينة) تحتاج دراسة لكل منطقة، ونفس الشـيء بالنسـبة للولايات الأخرى خاصة الولاية الأولى والخامسة والسادسة المحادية للمناطق الحدودية مع تونس وليبيا والمغرب.

ملاحق:

الملحق رقم01

خريطة المنطقة التاريخية الثانية1954–1956/الولاية التاريخية الثانية1956–1962 الشمال القسنطيني



المصدر: جمعية الثقافية التاريخية أول نوفمبر 1954– سكيكدة.

الملحق رقم02

خريطة المنطقة الثالثة (ولاية سكيكدة الحالية)

الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني(1956-1962)



المصدر: الجمعية التاريخية والثقافية أول نوفمبر 1954 ولاية سكيكدة.

المحور الثاني

استراتيجية الثورة الجزائرية في مجال التسليح والتموين

إستراتيجية الثورة في مواجهة أزمة التسليح (1962/1958)

د/ محمد برشان

جامعة طاهري محمد بشار –

البريد الالكتروني: medberchane08@yahoo.fr

مقدمة:

تعدّ مسألة التسليح من أخطر التحديات التي واجهتها الثورة التحريرية منذ بدايتها، ومن أكبر اهتمامات قادتها الميدانيين، ذلك أنّ استمرار العمليات العسكرية والحفاظ على مردوديتها في إطار النشاط الثوري ظلّ مرهونا على ما توفره القواعد الخلفية من إمداد بالأسلحة. ومع بداية سنة 1958 تعقدت وضعية الثورة المسلحة في مجال التموين والإمداد بسبب سياسة الحصار المضروب على مستوى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية التي كانت تُشكّل المنفذ الحيوي لعبور الأسلحة خاصة بعد استكمال مشروع الأسلاك الشائكة التي عزلت الولايات الداخلية عن قواعدها.

ناهيك عن الطوق الخارجي الذي فرضته السلطات الكولونيالية على شبكات الدعم اللوجستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من الدول الداعمة للثورة الجزائرية، فكان لذلك تأثيرا سلبيا بارزا على مردودية العمليات العسكرية التي عرفت تراجعا في نشاطها. ومن ثمّ أضحت مسألة التسليح أكثر المراحل العسكرية تعقيدا وأخطرها على استمرارية الثورة. الأمر الذي دفع بقيادتها إلى وضع إستراتيجية باتخاذ جملة من الإجراءات لفكّ الحصار على عمليات الإمداد والتموين بالأسلحة، وتأمين عبورها إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل.

	57/02/1	57/05/1	58/05/1	59/07/1	60/07/1	61/12/31	62/03/19
الأسلحة الحربية" فردية، جماعية"	12500	14500	20000	15500	11200	7000	7000
الأسلحة المكملة"بنادق صيد، مسدسات"	–	35000	27000	18000	10500	4700	4000
المجموع	–	49500	47000	33500	21700	11700	11000

جدول رقم(1): كمية الأسلحة المتوفرة لدى الثورة في الداخل (1962/1957)[1]

من خلال هذه المداخلة سوف نشخّص أزمة التسليح التي عرفتها الثورة الجزائرية خلال الفترة المحددة في العنوان بتحديد أسبابها والظروف المحيطة بها. والوقوف عند أهمّ الإجراءات التي تبنّتها قيادة الثورة للخروج من هذه الأزمة. ومن ثمّ نطرح الأسئلة التالية: لماذا تعقدت أزمة التسليح وتفاقمت تأثيراتها خاصة بعد سنة 1958؟ ما هي الصعوبات والعراقيل التي واجهت الثورة في مجال التسليح؟ كيف تمكنّت قيادة الثورة من معالجة مسألة التسليح في ظلّ الظروف الصعبة التي عشتها الثورة خلال مرحلتها الأخيرة من الكفاح أي (1962/1958)؟

تشخيص الأزمة وأسبابها

بعد نجاح الثورة في تحقيق بعدها الشمولي واتساع نطاقها الجغرافي، والتحاق كلّ الفئات الاجتماعية بمشروعها الثوري من جهة. وأمام الإجراءات التي طبقتها السلطات الكولونيالية بغلق الحدود الشرقية والغربية، وقطع اتصال الثورة بقواعدها الخلفية، والضغط على الدول الداعمة للجزائر من جهة أخرى. باتت

1 - Tripier, Philippe, Autopsie De la Guerre D’Algérie, Paris, Edition France – Empire, 1972, P. 664.

مسألة التسليح من أكبر التحديات التي واجهتها قيادة الثورة خاصة بعد سنة 1958. ولم تكن عملية التموين بالأسلحة والذخيرة تعبر عن تطلعات لجنة التنسيق والتنفيذ التي أشارت في تقريرها خلال صيف 1958حول الوضعية العسكرية للثورة إلى أنّ مسألة التموين بالسلاح تبقى ضئيلة ومحدودة، ودون الحاجة المطلوبة حتى في الوقت الذي كانت فيه الحدود مفتوحة [1].

على الرغم من أنّ الأرقام والمعطيات المسجلة على الجدول لا تعكس المستوى الحقيقي للأسلحة التي حازتها الثورة بالداخل لأنّها تنطلق من خلفيات عسكرية استعمارية تدخل في حرب المعلومات إلا إنّنا نقرّ بوجود أزمة في التسليح، وأنّ كمية الأسلحة والذخيرة عرفت تراجعا ملحوظا ابتداء من ماي 1958 تاريخ وصول الجنرال ديغول إلى السلطة. خلال سنة واحدة ممتدة من 01/05/ 1958إلى 1959/07/01 تراجعت كمية الأسلحة بفارق قدر بـ 13500 قطعة أي بنسبة تقارب 29 %، لترتفع هذه النسبة إلى 34% بين سنتي 1959 و1960 بفارق 11800 قطعة. كما أنّ بعض الأسلحة توقف استعمالها كمدافع الهاون، والمدافع الرشاشة بسبب نقص الذخيرة الكافية.

هذه الظاهرة أي أزمة التسليح كما يذكر فليب تريبي– Tripier, Philippe أقلقت كثيرا قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وهو ما جعل هذا الأخير يدعو إلى اجتماع طارئ في ديسمبر 1959 لمعالجة هذه الأزمة والبحث عن الحلول الكفيلة لتجاوزها. وكإجراء أوّلي أُنشأت قيادة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين وأوكلت لها ثلاث مهام رئسية: – إعادة تنظيم وحدات

---

1 – جبلي الطاهر، "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1962/1954)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص.80.

جيش التحرير الوطنA.L.N، – تدمير الأسلاك الشائكة، –تأمين دخول وحدات A.L.N من خارج الحدود إلى الداخل باستخدام كلّ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك [1].

خصوصا وأنّ هذه الوحدات عرفت تطورا من حيث العدة والعدد بعد استفادتها من الأسلحة المجلوبة من أوروبا الشرقية وألمانيا. فعلى الحدود التونسية بلغ تعداد A.L.N في جويلية 1960 حوالي 15000 جنديا مزودا بـ 43000 قطعة سلاح عصرية تشمل الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة. وفي القواعد الخلفية للثورة الموزعة على الحدود المغربية وصل عدد A.L.N 6500 جندي. بمجموع 21500 جندي أي ما يعادل نفس العدد المتواجد بالداخل على أنّ عناصر A.L.N المتمركزة بالحدود أي القاعدتين الشرقية والغربية كانت الأفضل من حيث التجهيز والأداء القتالي [2].

– خطي شال ومريس*.

---

1 - Tripier, Philippe, op cit, P.429.
2 - Ibid. P.228.

*– بدأ المشروع يتجسد ميدانيا على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر سنة 1956 بتوصية من قبل الجنرال أندري موريس–André Maurice وزير الدفاع في حكومة غي مولي Guy Mollet، وهو عبارة عن خط مزدوج من الأسلاك الشائكة والمكهربة تفوق قوّتها 20 فولت، ومزروعة بالألغام تقدم إنذارا دقيقا عن المجال الذي يحاول عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N اختراقه. يمتد شرقا من مدينة عنابة شمالا إلى مشارف وادي سوف جنوبا "منطقة نقرين" مرورا على تبسة وبئر العاتر على مسافة تصل إلى 380كلم. أما على مستوى الحدود الغربية فقد قسم إلى قسمين: سدّ الأطلس التلى، وسدّ الأطلس الصحراوي انطلاقا من مرسى بن مهيدي وصولا إلى جنوب كولومب بشار على مسافة 700كلم. تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ السلطات الكولنيالية أقامت مراكز عسكرية وأبراجا للمراقبة والتصنت على امتداد الأسلاك الشائكة. مما سهل على السلطات الكولونيالية محاصرة المجال وتطويقه. ينظر: الغالي العربي، "الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1957/1956"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، عدد 03، 1997، ص.83.

راهنت السلطات الكولونيالية كثيرا على الخطوط المكهربة والشائكة في خنق الثورة المسلحة واجتثاث جذورها بعد عزلها عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية الموجودة في الخارج، والحيلولة دون تنقل فرق ووحدات جيش التحرير الوطني عبرها. والواقع كما أكدت جلّ المصادر التاريخية أنّ السدّ القاتل حققّ بعضا من أهدافه خاصة ما تعلق بمسألة منع تدفق الأسلحة إلى الداخل، إذ صعّب من مهمة قيادة الثورة في إدخال الأسلحة وإيصالها نحو الولايات التي أضحت مع مرور الوقت في عزلة شبه تامة عن قواعدها الخلفية. ناهيك على استشهاد الآلاف من المجاهدين الذين حاولوا التسلل وعبور تلك الأسلاك. خصوصا وأنّ تأثيراتها الشائكة تزامنت والعمليات العسكرية الفرنسية المكثفة على الولايات الداخلية في إطار "مخطط شال"– Plan Challe بداية من فيفري 1959. كعملية الضباب بالولاية (3) أكتوبر 1958، عملية التاج بالولاية (5) فيفري 1959، عملية المنظار بالولاية (3) جويلية 1959، عملية الأحجار الكريمة بالولاية (2) ديسمبر 1959....

في هذا الصدد يُشير محمد حربي إلى أنّ العقيد أوعمران الذي كان مسؤولا عن قضايا التسليح منذ خريف 1956 وإلى غاية 19 سبتمبر 1958 أي إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة كتب في شهر جويلية 1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 أبلغهم من خلالها مدى خطورة خط موريس المكهرب على عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N الذين حاولوا جاهدين تدمير الأسلاك الشائكة لاجتيازها. ففي مدة لا تتجاوز الشهرين استشهد ما لا يقلّ عن 6000 مجاهد نتيجة لتلك المحاولات [1].

1 - Harbi M, Mohamed. Le F.L.N: Mirage et Réalité, Paris, Balland, 1985,P.214.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا: لماذا لم تلجأ قيادة الثورة إلى تعطيل المشروع وتدميره في بداياته الأولى، وكانت المرحلة الأسهل والأنجع لتفادي تحدياته المستقبلية، وهي التحديات التي فرضت حصارا مريرا على الثورة. ربما يُرد ذلك إلى الأخطاء التقديرية التي وقعت فيها القيادة للمصاعب التي ستُخلفها الخطوط المكهربة. حيث كان الاعتقاد السائد بأنّها ستكون سهلة العبور، ولا تُشكل أيّ عبء على مستقبل الثورة هذا من جهة. من جهة أخرى ليس خفيّ على أحد المشاكل التي عشتها بعض الولايات الحدودية إبان تشييد هذه الخطوط على غرار ما عرفته الولاية الأولى مثلا من متاعب جمّة جراء الصراعات البينية، والتي برزت بشكل واضح بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه شيهاني بشير [1].

يُضاف إلى ذلك الاضطرابات الناجمة عن ضبط العلاقة بين القاعدة الشرقية والولاية الثانية بسبب ما خلفته القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 من انقسامات حول مبدأ "الأولية"، والتي لم تلق في مضمونها إجماعا وطنيا. خاصة بعد أن أقرّ المؤتمر ضمّ القاعدة الشرقية إلى الشمال القسنطيني الأمر الذي رفضته قيادة القاعدة الشرقية، وكثيرا ما تحوّل ذلك التوتر في العلاقة بين الطرفين إلى تصفيات دموية بين الإخوة الأعداء. وبالتالي أثرت هذه الأحداث على

ينظر أيضا: -Tripier Philippe , op cit. P.78

– تكبدت الثورة خسائر فادحة إثر محاولات عبور وحداتها أو نقل الأسلحة. من ذلك ما ذكره هشماوي بأنّ الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية عندما حاول اختراق تلك الأسلاك سنة 1958 فقد أكثر من 600 شهيد من عناصره. ينظر: هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.190.

1 – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار القصبة للنشر، الجزائر، 2003. ص.172.

عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من جهة، وحالت دون مقاومة إقامة السدود المكهربة من جهة أخرى [1].

***– الحصار البحري الكولونيالي على مصادر التسليح**

إنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة جعل قيادة الثورة تبحث عن منافذ جديدة لتموين العمل الثوري داخل الولايات العسكرية، من أجل تكثيفه وضمان استمرار مردوديته. فكانت الواجهات البحرية خاصة حدود السواحل المغربية الجزائرية السبيل الأمثل لاستقبال السفن المحملة بالسلاح والذخيرة.

لم تكن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر البحر ناجحة وخالية من العقبات خاصة بعد أن فرضت السلطات الكولونيالية حظرا بحريا شاملا على السواحل المغاربية، وحتى على الحدود الدولية من أجل تعقب الإمدادات من الأسلحة التي قد تصل الثورة الجزائرية من الدول الداعمة لها، وذلك بتفتيش كلّ السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر أو المغرب [2]. تمكن الأسطول البحري

---

1 – لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة ومدى تأثيرها على عملية إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة من القاعدة الشرقية ينظر: بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000. ص ص.22–23.

2 – كانت تتم معظم عمليات إنزال الأسلحة وفي غالب الأحيان على السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني (الناظور، سبتة، مليلية...)، ووضعت قيادة الثورة ثلاثة مراكز لاستلامها وتوزيعها وهي: مركز الناظور في الشمال، مركز وجدة على الحدود الشرقية مع الجزائر، ومركزي بوعرفة وفقيق في الجنوب الشرقي المغربي. وجدير بالذكر أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن تملك حقّ التصرف المطلق في شحن الأسلحة التي كانت تدخل المغرب الأقصى على الرغم من أنّ هذه الأخيرة أضحت تتمتع باستقلالها منذ سنة 1956. أما تونس فقد عارضت حكومتها باستمرار إنزال الأسلحة على موانئها البحرية خوفا من أيّ إجراء انتقامي من قبل السلطة الاستعمارية، على أنّها فتحت حدودها البرية مع الجزائر أمام نشاط وحدات جيش التحرير. ينظر:

- Tripier, Philippe, op cit, P.170.

الفرنسي بالتنسيق مع مصالح المخابرات من الكشف على العديد منعمليات تهريب الأسلحة على متن السفن القادمة من دول المشرق العربي، وأوروبا الشرقية، وبعض دول أوروبا الغربية باتجاه الثورة الجزائرية. والجدول التالي يوضح بعضا من تلك السفن التي وقعت في كمين البحرية الكولونيالية، وألقي عليها القبض في عرض البحر.

جدول رقم (2):بيان لبعض السفن المحتزة من قبل السلطات الكولونيالية[1]

السفن	تاريخ الحجز	مكان الانطلاق	مكان الحجز
أتوس – [2] Athos	1956/10/16	مصر	السواحل الغربية
سلوفانجيا–Slovenija	1958/01/16	يوغوسلافيا	بالقرب من وادي ملوي
غرانيتا–Granita	1958/12/23	الدانمارك	مرسى بن مهيدي
الليدس–Lidice	1959/04/07	تشكوسلوفاكيا	مرفأ كبدانة
مونتي كاسيو–Montecassio	جويلية 1959	بولونيا	سعيدية
بيلياق–Biliage	1959/11/05	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
بجيش بوش–Begich bouch	1959/12/12	هولندا	نواحي الناظور
سلوفانجيا–Slovenija	1960/03/29	يوغوسلافيا	الدار البيضاء
لابلماس–Lalbamase	1960/06/09	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
سربيجا–Srbrija	1957/07/07	يوغوسلافيا	الدار البيضاء

ما يُلاحظ من خلال المعطيات المسجلة على الجدول أنّ غالبية سفن الشحن بالأسلحة التي كانت موجهة لصالح الثورة كان مصدرها دول أوروبا الشرقية خاصة تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا "سفن سربيجا، الليدس، صربيا، سلوفانجيا،ريسبيكا، زادار.."ويعود ذلك إلى نجاح جبهة التحرير الوطني F.L.N في ربط علاقات ممتازة مع هذه الدول، حيث ضمنت لنفسها الدعم الثابت في

1 - Henri Jacquin, La Guerre Secrète En Algérie, Edition Olivier Orban, Paris, France,1977, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148 -
قنطاري محمد، نفس المرجع، ص.125.

المجالات العسكرية، والسياسية من بلغراد التي أكدّ زعيمها "جوزيف بروز تيتو" في مرات عدة على ضرورة متابعة دعم الشعب الجزائري [1]. كما أنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى حجز، تفتيش، ومصادرة ما كانت تحمله تلك السفن من شحن خاصة في المياه الدولية أحرجها مع تلك الدول، وعقّد من مكانتها الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تلك الاعتداءات المتكررة أضفت على النزاع الدائر في الجزائر صفة الدولية. ومن ثمّ فقد اعترفت السلطات الكولونيالية ضمنا بمظاهر حالة الحرب.

الأمر الذي ينفي مسألة الأمر الداخلي للقضية الجزائرية الذي ما برحت تتذرع به السلطات الكولونيالية منذ إدراج ملف الجزائر في جلسات الأمم المتحدة. وبموجب ذلك أضحى لهيئة الأمم L' O.N.U حقّ التدخل في حرب الجزائر، باعتبار أنّ حقّ تقرير مصير الشعب الجزائري واستنادا لنصوص القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة صار حقا ثابتا أي أنّه يتمتع بالقوّة الآمرة.

وعلى صعيد آخر نقول إنّ نجاح السلطات الكولونيالية في اعتراض تلك السفن الظاهرة على الجدول لا يعني البتّة بأنّ سفنا أخرى لم تفلح في إيصال شحن الأسلحة وفق الأهداف التي سطرتها قيادة الثورة، ومن ثمّ لم تتمكن البحرية الكولونيالية من السيطرة على جميع سفن الشحن الموجهة لدعم الشعب الجزائري في تكثيف عملياته العسكرية من أجل تحقيق مكاسب وانتصارات على الميدان، لأنّ كلّ نصر عسكري شامل يؤدي بالضرورة إلى تحقيق مكاسب سياسية. ضف إلى ذلك أنّ اعتراف الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية لم يكن ملزما، ولا كافيا لإجبار فرنسا على الاعتراف بحقّ تقرير مصير الجزائريين.

---

1 – المجاهد، عدد 79، 1961/04/15.

2) *–إستراتيجية الثورة في مجال التسليح

منذ اندلاع الثورة المسلحة نوفمبر 1954 كانت جمهورية مصر العربية الممون الأكبر لها في مجال التسليح من خلال الشحنات التي دخلت الجزائر سواء تمّ ذلك عن طريق جنوب ليبيا أو السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني (يخت دينا، انتصار، آتوس...)، إلاّ أنّ تلك الأسلحة وبسبب افتقادها الجودة باعتبارها من بقايا ومخلفات حرب سنة 1948، خصوصا وأنّ الأداء القتالي لعناصر جيش التحرير A.L.N عرف تحسنا ملحوظا بفعل عملية التدريب العسكري على مختلف الأسلحة في مراكز متخصصة. الأمر تطلّب تطوير ترسانة الأسلحة وفقا لمتطلبات العصر هذا من جهة، ونظرا للمساومة السياسية التي كانت تنتهجها الحكومة المصرية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية من جهة أخرى. كلّ ذلك دفع بقيادة الثورة إلى توسيع شبكة مصادر الإمداد وتنويعها بالبحث عن عملاء نشطين في تجارة الأسلحة بأوروبا الشرقية واسبانيا وألمانيا. كما لجأت إلى تنويع الطرق والوسائل من أجل القضاء على أزمة التسليح. لكن بقيت مسألة نقل الأسلحة وإيصالها إلى الثورة مشكلا مطروحا أمامها نظرا لعدم وجود حدود طبيعية تربط الجزائر بهذه الدول، فكان المنفذ البحري المسلك الطبيعي الأسلم لإنجاح العملية [1].

***– إقامة ورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة**

في إطار الإستراتيجية التي انتهجتها قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956بغية البحث عن مصادر جديدة وآمنة للحصول على الأسلحة، تمّ استحداث وإقامة بعض الورشات السرّية لتصنيع الأسلحة الخفيفة، الذخيرة، والمتفجرات في الأراضي المغربية.

---

1 -Tripier, Ph, op cit, P.168.

وقد أثمرت تلك السياسة وبالاستعانة بإطارات متخصصة نتائج مرضية في مجال إنتاج بعض الأسلحة الخفيفة وحتى نصف الثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها كمدافع الهاون–Mortier، والبازوكات– Bazookas.

وهنا يجب أن نُنوّه بالدور الفعّال الذي قامت به المصلحة الخاصة"S[4]" التابعة لمديرية الاتصالات العامة في التحاق عدد من المهندسين الأوروبيين المتخصصين في مجال التسليح بهذه المصانع. والمساهمة في توفير المعدات والآليات، والأجهزة التي تدخل في إنجاح العملية. كما أخذت على عاتقها التكفل بتأمين تلك المصانع من أجل تمكينها في تأدية نشاطها في ظروف حسنة [1]. الأمر الذي مكّن بعض المناطق الحدودية التزود من تلك الأسلحة، وبالتالي إعادة تفعيل نشاطها الثوري. والجدول التالي يُبرز لنا بعضا منها:

جدول رقم (1): ورشات الأسلحة التابعة للثورة بالمغرب [2]

الورشة	تاريخ الانجاز	نوعية الأسلحة
تطوان	1958	قنابل من نوع انجليزي، ومتفجرات...
سوق الأربعاء	1958	قنابل من نوع انجليزي وفرنسي، البنجالور Bengalores..
بزنيقة	1959	قنابل من نوع أمريكي يدوية التركيب..
تمارة	1960	صناعة رشاشات خفيفة" Mat 49 "
سخيرات	1960	صناعة مدافع الهاون عيار[45]، متفجرات..
محمدية	1960	صناعة مدافع الهاون Mortier عيار[60-80]، ألغام
الدار البيضاء	1960	صناعة البازوكات Bazookas ، Mitrailleuses، ألغام، متفجرات..

1 – لونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص.178.

2 – قنطاري محمد، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 03، خريف 1995، ص.126.

أقيمت هذه الورشات في مزارع معزولة، وبضواحي المدن الكبرى بأسماء مستعارة خوفا من اكتشافها. كما أشرف مسعود زكار المدعو "رشيد كازا" شخصيا على تسيير مصنعين للأسلحة بالأراضي المغربية الأوّل متخصص في تصنيع الذخيرة، والرشاشات الفردية المقلدة، والثاني خصص لإنتاج الراجمات من شاكلة "بازوكا"Bazookas ومدافع "هاون"Mortier [1].

وعلى الرغم من تمتع المغرب باستقلاله السياسي منذ سنة 1956 إلاّ نشاط المخابرات الفرنسية على أراضيه ظلّ مستمرا. كما أنّ ضغوط المخزن على الثورة ازدادت بشكل واضح بعد مؤتمر طنجة 1958 في محاولة منه لفرض إملاءاته وشروطه في استمرار دعمه للثورة المسلحة، من خلال مساومتها في الوحدة الترابية للجزائر. نفس الموقف تبنته السلطات التونسية بالحدود الشرقية عندما لجأت وبشتى الطرق والوسائل إلى عرقلة عملية الإمداد بالأسلحة التي كانت تُجلب من ليبيا [2]. ومحاولة فكّ ارتباط الثورة بمصر.

والحقيقة التي يجب التنويه بها هي أنّه لولا تنظيم تلك القواعد العسكرية الخلفية بالمغرب الأقصى في مدن فقيق، بوعرفة، بوذنيب وتارودانت لما تحققت شمولية الثورة، ولا نجحت المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في تحقيق مكاسبها الإستراتيجية في عملية التموين والاتصال، لذلك فكرت قيادة الثورة بالمنطقة كما

1- جبلي الطـاهر، "تسـليح جيش التحرير الوطني عبر الحـدود الغربيـة خلال الثورة الجزائريـة (1962/1954)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص.77.

2- من العراقيل التي وضعها جيش التحرير المغربي A.L.M بإيعاز من علال الفاسي أمام عمليات التموين بالأسلحة أنّه أغلق الممر الاستراتيجي بالجنوب الغربي الجزائري "فقيق" باعتباره المنفذ الوحيد الذي اعتمدته قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في التواصل مع القواعد الخلفية للثورة بمراكز بوعرفة، تندرارة. بعد غلق الحدود بالأسلاك الشائكة. ينظر: ص.131.

يقول قائدها عقبي عبد الغني" سي عمار" في تطوير، وتعزيز تلك القواعد رغم عدم الموافقة الصريحة للعرش المغربي الذي رفض قطعيا تأسيس قاعدة للثورة في منطقة آغادير لتمويل تندوف، والجزء الكبير من العرق الغربي، واكتفى في النهاية بالسماح لها بتكوين قاعدة فقيق" [1].

تجدر الإشارة إلى أنّ الأسلحة التي كانت تُجلب من المغرب الأقصى خاصة من قاعدة الناظور وتوزع على المناطق والولايات الداخلية، تحديدا الولايتين الرابعة، والسادسة، انطلاقا من الولاية الخامسة، كانت تُنقل بأشكال مختلفة، عبر مسالك رئيسية، استعملها المجاهدون لربط الاتصال بين المناطق الحدودية بالمغرب الأقصى، حيث كانت تُخزن الأسلحة في أماكن سرية، كمركزي بوعرفة، وفقيق، القريبتين من الناحية الثانية، أي العين الصفراء وأطرافها. وشكّلت هذه الأخيرة أهم المسالك التي وظفتها وحدات جيش التحرير الوطني A.L.N والمتطوعون للحصول على الأسلحة [2].

1 – لكن موقف المغرب كان مترددا يضيف المتحدث ، تحت تأثير الضغط الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية تزايد الأطماع التوسعية لحزب الاستقلال الذي تزعمه علال الفاسي في مناطق من الجنوب الغربي الجزائري وهي مطالب لا تستند إلى أية مبررات قانونية أو تاريخية، وهذه المناطق تخص الجزء الممتد من تبلبالة في الجنوب الغربي بشار إلى حاسي منير شمال تندوف، ومن مظاهر الضغط التي مورست على القبائل الجزائرية التي تقطن الحدود المغربية الجزائرية أنه فرض عليها حمل بطاقات التعريف المغربية، وما يؤكد تلك الأطروحة هو أنّ قاعدة فقيق مثلا شهدت عدة مشادات عنيفة بين جيش التحرير المغربي A.L.M ، ووحدات المجاهدين، ينظر:– برشان محمد، النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بمنطقة العين الصفراء (1942–1956)، الجزائر، دار المحابر، 2012.ص.156. ينظر أيضا: Tripier, Philippe, op cit, P. 225

2 - Guentari, M .Op. Cit. P.232.

***– ربط عملية التسليح بجهاز المخابرات العامة**

ليس خفي على أحد الفوائد الجمّة التي يُقدمها جهاز الاستخبارات خاصة في الجوانب الإستراتيجية والتكتيكية، حيث تمكن مستخدمها من استغلال عامل السرعة في نقل وتوصيل المعلومات، وتحديد الأماكن المستهدفة. ومن أبدع ما أنجزته الثورة التحريرية تحكمها في جهاز الاتصالات والمخابرات اللاسلكية، وتوظيفها في تحقيق الاتصال الدائم والمستمر بين قيادة الثورة ومختلف الوحدات والمراكز العسكرية. ناهيك عن الحصول على معومات مهمة في خدمة الثورة وحماية مصالحها الحيوية [(1)]. خاصة بعد اشتداد الحرب السرية أو حرب المعلومات بين الثورة والسلطات الكولونيالية.

نتيجة لتفاقم الخسائر المادية التي تكبدتها الثورة في ميدان التسليح بفعل فشل معظم محاولات تموين الثورة وتزويدها بالأسلحة المجلوبة من خارج الحدود، حيث نجحت مصالح الاستخبارات الفرنسية في الكشف عن الكثير من شبكات الدعم اللوجستيكي التي أشرفت على عمليتي الاتجار بالأسلحة وتهريبها، ومن ثمّ تمكنّت من تعقب السفن التي كانت تقلّها لصالح الثورة الجزائرية، وبالتالي إحباط تلك العمليات وتدمير وحجز العديد منها، بل وتصفية الكثير من تجار الأسلحة الذين يتعاملون مع الثورة [(2)].

---

1 – المجاهد، عدد 19، 1959/04/17.

2 – نجحت قوات البحرية الفرنسية في 16 أكتوبر 1956 في إيقاف الباخرة أتوس (2)– Athos ومصادرة حمولتها من مختلف أنواع الأسلحة (72 هاون–Mortier ، 40 رشاش، 74 بندقية عسكرية، 240 مسدس رشاش، 2300 بندقية...) بتكلفة قدرها 600 مليون فرنك. وفي سنة 1958 تمكنت من حجز الباخرة سلوفانيا وصادرت محتوياتها من الأسلحة التي قدرت بحوالي 200 طن قدمتها الحكومة التشيكية لصالح الثورة الجزائرية وشحنت من الميناء اليوغوسلافي بتاريخ 16 يناير 1958 (1500 مسدس آلي، 1000 مسدس=

شكّل هذا الوضع انتكاسة كبيرة لقيادة الثورة الأمر ودفعها إلى التفكير في ضرورة إنشاء مصالح استخباراتية لتأمين وصول الأسلحة إلى أهدافها المحددة بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية المفروضة على السواحل المغاربية وحتى الدولية منها. من هنا جاءت فكرة ربط وزارة التسليح والتموين التي كان يرأسها محمود الشريف (1958–1960) في الحكومة الجزائرية المؤقتة ودمجها بوزارة التسليح والاتصالات العامة تحت إشراف عبد الحميد بوصوف(1960–1962).

تبعا لذلك أنشأت وزارة التسليح والاتصالات العامة "M.A.L.G" مديرية السوقيات والتسليح على مستوى الحدود الشرقية "D.L.E" والحدود الغربية "D.L.O" والتي تكفّلت بمهمة التسليح بكلّ مراحلها بدء من إبرام الصفقات مع المتعاملين وتجار الأسلحة، إلى تأمين دخولها وعبورها الحدود. وكذا جمع المعلومات الكافية حول هُوية تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة، خوفا من ارتباطهم بالمخابرات الفرنسية كما حدث في نكسة الباخرة أتوس [(2)] –Athos سنة 1956، التي تمّ توقيفها بناء على معلومات تحصلت عليها من عميل لها في اليونان من جهة، ولتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء المتعاملين خوفا من استهدافهم أو اغتيالهم من قبل أجهزة الاستعمار مثلما حصل مع المتعامل الألماني جيورج بوشي George Puchet. من جهة أخرى [(1)].

تعززّت جهود هذه المديرية بإنشاء المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة D.V.C.P التي أخذت على عاتقها مسؤولية حماية الثورة من محاولات اختراقها، من خلال رصد الجواسيس الفرنسيين أو المخبرين المتعاونين مع

=رشاش، 4000 بندقية، 15 هاون–Mortier "81" بـ 6000 طلقة، 40 بازوكا–Bazookas ، 200 رشاش M.G42 ، 330 بانجالور–Bengalores ، 3مليون من الذخيرة). ينظر:

*-Henri Jacquin, op cit, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148 .

1 – لونيسي رابح، نفس المرجع، ص ص.171–173.

المخابرات الفرنسية، بهدف تصفيتهم، أو تضليلهم بمعلومات خاطئة. مع مرور الوقت تعدّى دور هذه المديرية وارتقى إلى التنسيق والتعاون مع بعض المخابرات العالمية مثل المخابرات الألمانية، والمصرية في إبرام صفقات شراء الأسلحة، كتلك الصفقة التي أُبرمت مع الحومة التشيكية في شهر مارس 1957 تحت رعاية السفارة المصرية. كما نجحت في تمويه وصرف أنظار المخابرات الفرنسية عن عدة محاولات لإدخال الأسلحة مثلما وقع مع الباخرة "أورغان" سنة 1961، بعدما تلقى جهاز الاستخبارات الفرنسي معلومات تفيد بأنّ اتجاه هذه الباخرة سيكون من لبنان إلى تونس، لكنّها في النهاية أرست بالدار البيضاء المغربية [(1)].

***- فتح جبهة مالي سنة 1960**

مع بداية سنة 1960 قرّرت قيادة الثورة إنشاء جبهة جنوبية على أرض جمهورية مالي عُرفت بجبهة مالي بفعل الظروف الحرجة التي كانت تمرّ بها الثورة الجزائرية خاصة بعدما لجأت السلطات الاستعمارية إلى تطويق حدود الجزائر الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وما ترتب عن ذلك من جمود في العمليات العسكرية بسبب ضعف التموين بالسلاح. ومن ثمّ أضحى البحث عن مناطق تموين بالسلاح تكون بديلة وآمنة للثورة التحريرية أمرا ضروريا وحيويا بالنسبة لمستقبل ومصير الثورة [(2)].

جاء فتح هذه الجبهة بقيادة السيد عبد العزيز بوتفليقة الملقب بـ "عبد القادر المالي' كمسؤول سياسي وعسكري على الجبهة، وفي هذه الظروف من أجل تحقيق بعض المكاسب الإستراتيجية، نذكر منها فضلا عن توسيع دائرة النشاط

---

1 – هشماوي مصطفى، نفس المرجع، ص. 187. يُنظر أيضا: – لونيسي رابح، نفس المرجع، ص.174.

2 - Patrick, Charles R. Combats Sahariens, 1955-1962, Première Edition, Editions jack Grancher, Paris, 1993, P. 249.

الثوري في لازركلّ أرجاء التراب الوطني، فكّ الحصار المضروب عن المناطق الشمالية للجزائر. وفي هذا الإطار كلفت قيادة الثورة كل من فرانتز فانون" Frantz Fanon، والرائد فرحات حميدة المدعو" زكرياء" بالسفر إلى مالي وجمع المعلومات اللازمة حول المشروع [1].

بناء على التقرير الايجابي والمفصل حول تلك المهمة كُلفت الولاية الخامسة التي تشترك في حدودها الجغرافية مع منطقة مالي بالتكفل بمسألة التموين والتسليح والاتصال بالمناطق الصحراوية. وكانت أوّل عملية تتم في هذا المنوال الصفقة التي أبرمها بوصوف مع الرئيس الغيني سيكوتوري، حيث استفادت الثورة بموجبها باسم دولة غينيا من شحنة أسلحة بلغ وزنها حوالي 20 قنطار موزعة بين الأسلحة الخفيفة، ونصف الثقيلة تسلمها عبد العزيز بوتفليقة المسؤول السياسي والعسكري على الجبهة، ونقلها براً إلى مالي حيث توجد القواعد الخلفية للثورة في كل من قاو وكيدال، وبدأ ينسق مع موديبو كايتة الذي كان يكافح من أجل تحرير مالي. أما نقلها بين الجزائر ومالي فكان على عاتق القوافل التجارية التي تقودها قبائل الرقيبات وتجكانت الناشطة عبر خط تندوف وتاودني وقاو، نظرا لنشاطهم الرعوي، حيث كانت تقوم برحلتين من كلّ شهر في اليوم الخامس واليوم العشرين من كل شهر [2].

***– فتح جبهات عسكرية على الحدود.**

تماشيا مع الإستراتيجية التي وضعتها قيادة الثورة من أجل التسريع في فكّ الحصار المضروب على الثورة نظّمت وحدات جيش التحرير الوطني هجومات

---

1 - Gentari, Mohamed. op cit, P. 746.

2 – بن علي، بوبكر، الثورة التحريرية في منطقة الساورة (1954–1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، 2007، ص.131.

واسعة ومكثفة استهدفت الخطوط المكهربة عرفت بـ "معارك الحدود" التي لأضحت تُشكل مرحلة جديدة من الكفاح المسلح. وقد فوجئت القيادة العسكرية الكولونيالية باتساع نطاق هذه العمليات ومدى تنسيقها ونجاحها في آن واحد. كما اندهشت لعمليات العبور التي نفذتها وحدات جيش التحرير على مستوى الحدود الشرقية والغربية بعد تخريبها لتلك الأسلاك من دون خسائر تذكر كما جرت العادة من قبل. [1] تجدر الإشارة إلى أنّ معارك الحدود الكبرى ابتدأت منذ نوفمبر 1958 واستخدمت فيها وحدات جيش التحرير الوطني أسلحة متطورة وتقنيات عصرية مضادة للأسلاك الشائكة، ووظف جهاز الاستعلامات في كشف تحركات قوات العدو من جهة، والاستعانة بخبراء متخصصين من البلدان الداعمة للثورة خاصة من مصر لتدمير الأسلاك الشائكة والمكهربة، وتدريب عناصر جيش التحرير في قطعها.

في جويلية من سنة 1959 نجحت فرقا خاصة تابعة لجيش التحرير بعد هجوم واسع وكاسح على الحدود الشرقية في تدمير المركز العسكري الهام "عين زانا"، واجتياز خط موريس والالتحاق بالتراب الوطني بعد أن أحدثت به ثغرات واسعة، وممرات فسيحة [2]. وفي الجنوب الغربي الجزائري وقعت معركة شرسة في جبل امزي المنطقة الثامنة من الخامسة ماي 1960 بين القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها وأنواعها، ووحدات جيش التحرير بقيادة الفيلق الثالث وبمشاركة فرقة تسليح ثقيل، وقوة كوماندو استمرت لمدة ثلاث أيام كاملة. نجح الفيلق في اجتياز الأسلاك الشائكة لكنه فشل في نقل الإمدادات من الأسلحة إلى

1 – المجاهد، 1959/12/15.

2 – سليمان الشيخ، نفس المصدر، ص.112.

الولايات الداخلية بعد لجوء قوات العدو إلى استخدام الأسلحة المحرمة دوليا كغاز النابالم [1].

الخاتمة

لا يمكن التغاضي عن الأزمة التي عرفتها الثورة المسلحة في ميدان التسليح، وما خلّفته تلك الأزمة من تأثيرات سلبية على مردودية العمليات العسكرية بفعل الإجراءات التي باشرتها السلطات الكولونيالية منذ وصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم سنة 1958 سعيا منها لتطويق الثورة، وشدّ الخناق عليها من خلال غلق الحدود بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وإنشاء المناطق المحرمة...

استغلت قيادة الثورة تلك الظروف الطارئة في تطوير وعصرنة جيش التحرير الوطني من حيث الأداء القتالي، واستعمال الأسلحة الحديثة قبل مواجهة الإجراءات الفرنسية هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضعت إستراتيجية مضادة لمواجهة التحديات المطروحة أمام تموين الولايات العسكرية الداخلية بالأسلحة والذخيرة ارتكزت أساسا على إعادة تنشيط شبكات الدعم اللوجستيكي، والاستعانة بجهاز الاستعلامات في إبرام صفقات شراء الأسلحة وتأمين وصولها.

1 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، "من معارك المجد في أرض الجزائر (1961-1954)، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2004، ص.465.

مسألة التسليح من خلال كتاب أرشيف الثورة الجزائرية للمؤرخ محمد حربي

د/ سرحان حليم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

تمهيد:

إن طبيعة المرحلة الجديدة التي ارتسمت معالمها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الجرح العميق الذي أصاب الشعب الجزائري في الصميم لا يمكن أن يندمل بسهولة جراء مأساة حوادث الثامن ماي الأليمة التي طبعت سنة 1945م وما ترتب عنها من خسارة فادحة في الأرواح، وتفشي الآفات الاجتماعية، وتمكن البؤس، والحرمان من أبناء الشعب الجزائري، والضياع، والفقر المدقع الذي لحق بالكثير منهم الأمر الذي جعل رواد الحركة الوطنية يفكرون مليا في تنظيم العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي والاستعداد النفسي واللوجستي، لأن الأساليب السلمية التي انتهجت في السابق لم تؤت أكلها ولم تعد تنفع بعد الآن على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ لأن الاستعمار البغيض لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة الغطرسة باستعمال السلاح ضد الأبرياء العزل، وبمعنى أخر منعهم من أبسط الحقوق بواسطة خنقه الحريات، وتكميم الأفواه، ورفسهم بلا رحمة تحت أقدام العبودية إلى الأبد، وما تلك الوعود المعسولة التي تتوالى مع الخطب الانتخابية الرنانة في المواعيد الانتخابية ما هي في الواقع إلا سحابة صيف عابرة لا تسمن ولا تغني من جوع المستضعفين في شيء. إذا لا مناص من سلوك هذا الطريق الوعر مهما كانت الصعوبات، والتضحيات وما ينجر عنها، وأن ما أخذ بقوة الحديد والنار لا يسترد إلا بقوة الحديد والنار، فلا ينتظر أن تتحرر البلاد ويقدم الاستقلال الموعود عشية فوز

الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية على طبق من ذهب لهذا الشعب المغلوب على أمره فهذا أمر أصبح من المستحيلات السبع. ومن أجل الخوض في هذا الموضوع خطر لنا أن نقوم بمعالجة قضية التسليح في الثورة المظفرة عبر كتاب المؤرخ الجزائري محمد حربي بما توفر من سندات تاريخية معدودة، عسى أن نميط اللثام عن قضية شائكة من قضايا التاريخ الجزائري المعاصر لا تزال إلى اليوم تشغل بال الدارسين. فما هي يا ترى الوثائق التي يمكننا أن نقدمها في هذا الشأن، ونعتمدها حتى نزيح الغموض الذي اكتنف مثل هذه المواضيع التاريخية من مثل هذه الشاكلة؟

أولا_ بوادر نضج فكرة التسليح والإعداد للثورة التحريرية:

جرت فكرة التسليح ومواجهة جنود فرنسا مجرى الدم في عروق الوطنيين الجزائريين الخلص في جميع أنحاء البلاد فساعة الحسم أقبلت، بعدما وصلت الحركة الوطنية في مطالبها أمام الحكومات الكولونيالية المستبدة، والمتعاقبة إلى طريق مسدود لا مخرج منه على الأقل في المدى القريب، والمتوسط. فماذا ينتظر من حلول يمكن أن تحلحل الأوضاع القائمة بعد مرور أكثر من مائة سنة ونيف من الاحتلال، بعد فشل جميع المقاومات الشعبية، والثورات في تحقيق أهدافها المشروعة، حيث قمعت دون هوادة أو رحمة باستخدام كل الأساليب الوحشية للقضاء على أي حراك من شأنه أن ينهي الوجود الفرنسي في الجزائر. مما جعل غالبية الفاعلين في الساحة السياسية يدركون بأن العودة إلى توظيف أساليب العمل القديمة لا رجعة فيها مهما كلف الأمر من تضحيات.

ويذهب المناضل الكبير حسين آيت أحمد عضو المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في هذا النهج الثوري من خلال تقديمه تقريرا مؤرخا في شهر ديسمبر 1948 رفعه إلى رؤسائه في الهيئة السياسية التي ينتمي إليها

بشأن جمع الأسلحة، وبدأ العمل الميداني الفعال. إذ جاء في بعض فقراته ما يبين بصراحة تامة المطلوب في هذه الفترة، وبدقة متناهية لا تخرج على أن كل أعضاء المنظمة الخاصة التي نادى حسين لحول في مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الفترة ما بين 15–17 فيفري 1947 بتأسيسها يتفقون على مطلب واحد ورئيسي، ويلحون عليه بشدة ألا وهو:" نريد ثلاثة أشياء الأسلحة، ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة"، وهذا هو المحور الذي لا يختلف عليه أحد على الأقل من طرف العناصر التي رأت في الكفاح المسلح خير سبيل للخلاص من قبضة الاحتلال. فأنشأت لتحقيق هذا الغرض شبكات، منها على الخصوص ما يهم موضوعنا ألا وهي شبكة المتفجرات، وعين على رأسها عبد القادر بلحاج الجيلالي. فاستراتيجية القيام بسلسلة عمليات عسكرية حتى وإن كانت صغيرة من طراز المناوشات والتحرشات الفردية لا يمكن أن تتم إلا بوجود مسدسات رشاشة، وبنادق حربية، ورشاشات خفيفة، وقنابل هجومية، وقنابل ضد المدرعات. كما أن الإخلال بالبنى التحتية للاستعمار، وتخريب اقتصاده، وطرق مواصلاته تتطلب استخدام تقنيات المتفجرات المناسبة. ومن أجل هذا الأمر وجب وجود مخازن للذخيرة الحربية في جميع النواحي في ربوع البلاد[1]. ويضيف صاحب التقرير المذكور آنفا أن هذه المسألة أي الحصول على المال الكافي للتزود بهذه الأسلحة يدفعنا جميعا لطرق كافة الأبواب في الدول السائرة في فلك المعسكر الشرقي بعد اندلاع الحرب الباردة وظهور بوادر التكتلات الإقليمية، فضلا عن حتمية التواصل مع عواصم الدول العربية كافة على غرار الرباط المغربية، وتونس، والقاهرة والتماس المساعدة من جامعة الدول العربية، لا سيما

1_ Mohammed Harbi : **Les Archives de La Révolution Algérienne**, Les éditions jeune Afrique, paris, 1981.,Pp, 15, 40.

وأنها انبرت منذ تأسيسها إلى مد يد العون للشعوب المغاربية الرازحة تحت نير الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أن الوقت قد حان، والظرف مواتي لا سيما بعد خروج القضية الفلسطينية للعلن فلا بد أن يجتمع الشمل الثوري العربي والتفافه حولها باعتبارها قضية محورية. كما يمكننا إزاء هذه القضية أن نشير إلى رأي الرئيس أحمد بن بلة الذي جاء يشبه إلى حد بعيد ما ورد في هذا التقرير الذي يقول في مذكراته بهذا الخصوص: " وكنت، ككل مناضلي المنظمة الخاصة الشبان، لا أرى في هذا المنظور إلا الأوهام، لقد كنا نتحرق للعمل، لأن حوادث سطيف قد اقنعتنا بأن المشكل سيطرح نفسه عاجلا أو آجلا في صيغ القوة والعنف. وأنه ينبغي علينا أن نحضر أنفسنا لذلك "[1].وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن جميع المناضلين كانوا يترقبون بل يتحينون الفرص للنهوض ضد قوى الطغيان الهمجي التي لا ينفع معها إلا السلاح. ويذكر فتحي الديب الضابط السامي بجهاز المخابرات العامة المصرية في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" في الصدد ذاته ما يلي: " ...أبناء الشعب المخلصين قرروا ضرورة تحريره والتزموا بإيمان لا يتزعزع بأن الكفاح المسلح هو الطريق الإيجابي لتحرير وطنهم والقضاء على سيطرة الاستعمار الفرنسي على بلدهم"[2]. إذا الاتفاق وارد بشأن هذه القضية لدى فئة الشباب الثوري في أعلى هرم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي باتت لا تؤمن بالحل السياسي للقضية الجزائرية بقدر إيمانها العميق بالكفاح المسلح الذي لا مفر منه بأي حال من الأحوال. ولا أدل على

1_ أحمد بن بلة: **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، لبنان، ص ص ،77-78.

2_ فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990. ص، 26.

ذلك من بيان أول نوفمبر نفسه الذي نقتطف منه هذه الكلمات الدالة: " إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض...إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب تجنيد كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية"[1]. لأن فرنسا باختصار لم تحترم لا عهود ولا مواثيق ولا قرارات من أي نوع كانت، ولمكافحتها يستدعي الأمر تجنيد كل القوى والطاقات الشابة، وبذل الغالي والنفيس من أجل تحقيق الهدف المسطر. فهل سيستمر الوضع، ويبقى مستقرا على هذا النسق من الاستكانة والخنوع أم سيؤول إلى الفعل الجدي، ويجسد على أرض الواقع هذا ما سوف نطرحه على بساط النقاش فيما يلي:

ثانيا _ نماذج من التسليح خلال الثورة التحريرية:

1_ في الناحية الغربية:

لم تتأخر الأسلحة في الوصول إلى الحدود الجزائرية ومنها إلى المنطقة الغربية (المنطقة الخامسة) كما هو مخطط له من لدن قيادة الثورة ففي ليلة 4 – 5 أفريل 1955 رسي يخت الأميرة الأردنية دينا عبد الحميد في ميناء بالقرب من مدينة الناظور المغربية آتيا إلى هناك من ميناء الإسكندرية بخطة محكمة من ضباط سامين في جهاز المخابرات العامة المصرية، وكان على متنه ستة أفراد من الطاقم، وخمسة أفراد من مناضلي جبهة التحرير الوطني المكلفين بشحن 13.5 طن من الأسلحة،[2] وحسب قول الباحث بلحسن بالي بلغت الشحنة المحملة على المركب المشار إليه 21 طن بما فيها المتفجرات، وتم تسريبها إلى

_ بيان أول نوفمبر.1

1_بلحسن بالي: **ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح**، ترجمة ومراجعة الدكتور عبد المجيد بوجلة، ثالة للنشر والوزيع، الأبيار، الجزائر، 2013.، ص، 17.

الجبهة الداخلية عبر الحدود الغربية، وكان العقيد محمد بوخروبة المعروف باسمه الحركي هواري بومدين على متن هذا المركب. ويظهر من تتابع الأحداث أن السلطات الأمنية الإسبانية المشرفة على سلامة ميناء الناظور ارتابت في اليخت فأوقفته في الحين، وأخذت ربان السفينة اليوغسلافي الجنسية المدعو ميلان باسيتش، وهو كما يبدو تم تجنيده من قبل دولة في أوروبا الشرقية كانت سندا قويا للثورة الجزائرية. وبعد تفريغ الحمولة حققت معه الجهات المخولة قانونا، لكن سرعان ما أطلق سراحه وطوي الملف لأن سلطة فرانكوا في ذلك الوقت كانت تبدي معاداتها جهارا لفرنسا الكولونيالية وهي سانحة لا تتكرر استغلها الثوار الجزائريين كلما واتتهم الفرصة لتمرير السلاح عبر الأراضي المغربية إلى عمق البلاد الجزائرية الثائرة[1]. ألم يعد هذا المثل العامي يجري على ألسنة القوم والمتمثل في " العربي عربي ولو كان الكولونيل بن داود" وهو مثل دارج يذكر كلما دار الحديث عن تزود الثورة بالأسلحة من موانئ إسبانيا الفرنكية، فلقد كانت سيارة هذا الضابط العربي تشحن بالسلاح في ميناء أليكانت ثم يدخل بها إلى الجزائر عبر ميناء وهران على اعتبار أنه بعيد الشبهة لانتمائه لجيش الأعداء، ولكن اكتشف أمره بعد نجاحه في ادخال السلاح عدة مرات لكن هيهات دوام الحال من المحال. فترصدته الشرطة الفرنسية وألقت عليه القبض وأصبحت قصته مضربا للأمثال في التسليح خلال حرب التحرير المجيدة.

2_ في الناحية الشرقية:

ما يمكن قوله بشأن بدأ عملية جمع السلاح في الناحية الشرقية للبلاد يرجع إلى نهاية أربعينيات القرن الماضي، أي إلى عهد المنظمة الخاصة كما

1_Mohamed Sifaoui : **Histoire secret de L'Algérie indépendante**, nouveau monde éditions, paris, 2012., pp 26-27.

مر بنا قبل حين، حيث تمكن عناصر هذه المنظمة العسكرية من شراء كمية معتبرة من بنادق نوع ستاتي قدر عددها نحو 275 بندقية تم إخفاؤها في الأوراس لحين اندلاع حرب التحرير المجيدة. فلما اشتعل لهيب الثورة استخدمت هذه الأسلحة وغيرها لأول مرة في شن ما لا يقل عن ثلاثين هجوما في مختلف أنحاء الجزائر على الثكنات العسكرية الفرنسية، ومراكز البوليس، ومخافر الدرك[1]. كما لا ننسى الدور الذي مارسه مصطفى بن بولعيد رحمة الله عليه قبل الثورة في جمع السلاح، وشرائه بماله الخاص، وتزويد الثورة به حتى استشهاده بواسطة المذياع المفخخ كما هو معلوم[2]. وقد لقي من أجل ذلك مطاردة الشرطة والدرك لا سيما حينما انفجرت القنابل التي كان يقوم بإعدادها، وتهيئتها وتخزينها في 16 جويلية 1953 في دار الأخوين السعيد ومسعود مشلق بباتنة[3]. وبالإضافة إلى هذا طلب من محبي الحركة الوطنية المساهمة بتقديم بنادقهم مهما كان نوعها لتوظيفها في العمليات العسكرية ضد العدو الغاشم. كما كان يتم جمع السلاح بالحصول عليها من بعض التنظيمات شبه العسكرية على شاكلة حراس الغابات، أو جمعيات الصيد، أو العساكر الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي ممن يكن حبا للقضية الوطنية العادلة. وقد تمخض عن مؤتمر الصومام عدة توصيات بخصوص جمع السلاح في الناحية الشرقية بحيث عين مجلس التنسيق والتنفيذ ضباط سامين من جيش التحرير لتولي مهمة الاشراف على بعض التنظيمات في تونس والقاهرة ومن بين هؤلاء نجد العقيد بن مصطفى

1_ صلاح العقاد: **الجزائر المعاصرة**، محاضرات ألقاها صاحبها على طلبة قسك الدراسات التاريخية والجغرافية سنتي 1963-1964. ص، 47.

2_ Renaud de Rochebrune et Benjamin Stora : **Laguerre d'Algérie vue par Les Algériens, desorigines a la bataille d'Alger**, éditions Denoël, 2011. p, 19.

3_ محمد العيد مطمر: **ثورة نوفمبر 54في الجزائر (1954-1962) (أوراس - النمامشة) أو فاتحة النار**، 2014.، ص، 72-73.

بن عودة المكلف بتزويد الولايات بالسلاح، حيث قام هذا الأخير بتوزيع كميات هامة من البنادق الرشاشة المقبلة من مصر عبر الأراضي التونسية على بعض الولايات نقتصر هنا على ذكر ولايتين هما:

_ الولاية الأولى تحصلت على 400 بندقية نوع F.M Brent مع الذخيرة الحية.

_ الولاية الثانية 400 بندقية رشاشة نوع F M Brent مع الذخيرة. هذا غيض من فيض العملية التي أشرف عليها العقيدبن عودة في 20 نوفمبر 1956.

يجمل بنا القول في الصدد ذاته إن الجهود التي بذلتها الجبهة في تونس قبل هذه الفترة لا غبار عليها ذلك أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة كلف بعض المسؤولين الكبار في الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي مثل الطيب المهيري، وعبد الله فرحات بأداء مهمة خاصة على مستوى رفيع من السرية قصد متابعة تطورات القضية الجزائرية من جهة، وتسهيل إيصال الأسلحة القادمة من المشرق العربي إلى الثورة الجزائرية عبر الأراضي، والموانئ، والحدود التونسية من جهة ثانية، وكان ذلك في ربيع سنة 1956لا سيما عقب الاجتماع المنعقد في 29–30 ماي في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس بحضور ممثل الجبهة عبد الله بالهوشات، ووزير الداخلية التونسي سالف الذكر، وتيجاني بن خليفة من وزارة النقل. حيث تم التطرق إلى مخطط جديد خاص بإنزال الأسلحة في الموانئ التونسية، فضلا عن الإبقاء على الوضع كما هو في منطقة رأس الطيب التي كانت بها مراكز استقبال الأسلحة الواردة من ليبيا وإيطاليا نتيجة الرقابة العسكرية الشديدة عليها[1]. وتجددت اللقاءات بهذا الشأن

1_ موسم عبد الحفيظ: " **الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد التاسع والعشرون، السداسي الأول، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.، ص، 177.

في السنوات الموالية إذ تم عقد اتفاق آخر في 22 جانفي 1957 تعهدت فيه الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية وتوصيلها إلى أصحابها. ومن خلال الاطلاع على الوثيقة رقم 91 الخاصة بمحضر اجتماع الثلاثية الشمال إفريقية بتونس بتاريخ 17-20 جوان 1958 يتبين أن كريم بلقاسم ممثل الجبهة تدخل لإثارة انتباه الحكومتان المغربية، والتونسية بشأن حاجة 140000 جندي جزائري في داخل الجزائر إلى أسلحة، وذخائر وبكميات كبيرة لأن ما بحوزتهم لا يعدو كونه بنادق صيد، وأسلحة حربية قديمة لا تكفي لحرب طويلة الأمد ضد عدو يعتبر أعتى قوة في العالم بعد أمريكان وروسيا. وزيادة على هؤلاء العساكر المسبلين وكان عددهم كبير، وبالتالي لا بد من تزويدهم هم كذلك بالسلاح[1]. ومن النماذج التي ذكرها محمد حربي والتي تستحق أن نستشهد بها هنا الوثيقة رقم 35 التي وقعت في يد السلطة الاستعمارية في فيفري 1957 ورد فيها أن 8200 قطعة من السلاح انطلقت من ليبيا والبعض منها وصل تونس وهي متنوعة بين بنادق رشاشة خفيفة وثقيلة بكامل الذخيرة الحية التابعة لها. وهذا على سبيل التذكير فقط بالدور الذي مارسته الجهة الشرقية في تزويد البلاد بالسلاح وهو جهد لا يقف عند هذه الإشارات[2].

كما لا يخفى على أحد الدور الريادي الذي مارسته السلطة الحاكمة في مصر في هذا الصدد حيث قامت هذه الأخيرة بتزويد قادة الثورة بمبلغ 5000 جنيه لتوفير أكبر قدر ممكن من السلاح، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن أول دفعة من المجهود الحربي المصري قدر بما لا يقل عن 8000 جنيه دخلت الجزائر عبر التراب الليبي، وزيادة على هذا ينبغي أن نذكر أيضا صفقة السلاح مع

1_ Mohamed Harbi : **Op.cit**.,P p, 414-416.

2_ **Ibid.**, pp ; 169-170.

أوروبا الشرقية بمساعدة مصرية، وبتدخل من هيئة الجامعة العربية التي لا ينسى فضلها في الدفع بالقضية الجزائرية للتدويل وإغاثتها بالسلاح حسب الظروف المواتية[1].

ثالثا_ دور وزارة التسليح في الحكومة المؤقتة:

لا يسعنا في هذا الحيز الضيق إلا أن ننوه بالدور الذي مارسته وزارة التسليح من جهتها في إمداد الجبهة الداخلية بالمجهود الحربي خاصة التسليح سواء الظفر به عن طريق الشراء، أو عن طريق الإهداء من الدول العربية والصديقة. وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة المعروفة باسم " المالغ " ضمن أول حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الملقب_ بسي المبروك_كان قفزة نوعية لها بعد استراتيجي في مسيرة الثورة التحريرية ما في ذلك شكزاد من عزيمة قادة الولايات للدفع بالعمليات العسكرية على أوسع نطاق للنيل من قوات العدو، على الرغم من بعض المطبات التي حدثت أثناء تحرك القائمين على توزيع السلاح في العمق الجزائري نتيجة بعض الصراعات الشخصية الضيقة على الزعامة. فشراء السلاح من الخارج وإدخاله كان ضرورة حتمية لوجود هيئة حكومية منظمة[1]. ويظهر أن مصالح المالغ كما شهد بذلك المجاهد سهلي الطاهر المدعو إدريس كان يطلق عليها تارة المصالح التقنية وتارة أخرى تدعى بالمصالح الخاصة وعلى رأسها مصلحة السلكي واللاسلكي[2]. وهذا غيض من

---

1 _ **Ibid**. p, 544.

2_ سهلي الطاهر: **معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة مالغ، نشر في كتاب التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56–62**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.، ص، 87.

فيض إسهام وزارة التسليح تحت قيادة مباشرة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

خاتمة:

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن التسليح في الثورة التحريرية بدأ ببعض المجهودات الشخصية تبعا للظروف القاسية التي سادت في السنوات الأولى من الكفاح قبل أن تتطور الأمور وتعرف أبعادا دولية أسهمت هي الأخرى في تقديم الدعم اللوجستي لجيش التحرير عبر الدبلوماسية الحرية لجبهة التحرير الوطني في عواصم الدول الصديقة مثل الصين وغيرها الشيء الذي زاد من حتمية تأسيس وزارة خاصة بجمع الأسلحة وتوجيه المجهود الحربي وتوزيعه على الولايات بحسب الحاجة لكل قطاع عملياتي في جميع النواحي العسكرية.

استراتيجية تسليح جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية

(1956-1958م)

أ/ الطاهر خالد

جامعة الجزائر 02

البريد الالكتروني: tahaerkhaled@gmail.com

Summary:

The Algerian revolution is the birth of political structures that have failed. This is the course of the Algerian national movement. This revolution took place under a speech bearing the voice of bullets, which was in the beginning of November 1954. The revolution continued to suffer from this aspect until the end of the Soumam Conferance Summit on August 20 1956, which is considered an important turning point in the course of the Algerian revolution, especially with regard to the organization of the army and its restructuring and also its military equipment in order to continue the struggle. Because the connection of the revolution to armament is imperative, it is the most effective way to achieve its objectives, where the sources of insurance for the National Liberation Army are different, so this process faced problems and difficulties at the internal and external levels, especially the fact that this process received strict responses by French government itself in order to isolate it from the National liberation Army to quell the fires of armed struggle.

مقدمة:

انطلقت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م بجيش تقليدي سواء من حيث العدد الذي لا يقدر إلا ببعض المئات أو من حيث الأسلحة التي اقتصرت على بنادق الصيد والأسلحة البيضاء، وهذا ما ترتب عنه أن أولى العمليات العسكرية كانت محدودة، لكنها كانت ذات صدى إعلامي عالمي خاصة وأنها شملت كامل الوطن، لكن فرنسا اعتبرت أن الثورة التحريرية ما هي إلا حرب عصابات وقلّلت من شأنها، وفيما بعد أصبحت هذه الفرق القليلة تزداد وتتطور في العدد والعتاد وما ساهم في هذا التطور هو تلك الهجومات التي قام بها جيش التحرير الوطني بعد سنة من اندلاع الثورة، وهي هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م، الذي أعطى للثورة صدى وساهم في التحاق الوفود الشعبية التي التحقت بصفوف الجيش الوطني، وهنا أصبح قادة الثورة في حاجة إلى إعادة هيكلة هذا الجيش من أجل تنظيمه وتوفير السلاح لكل فرد منه لأنه أصبح في تزايد مستمر وذلك من أجل تواصل واستمرارية الكفاح المسلح وهنا جاءت فكرة انعقاد مؤتمر الصومام من أجل وضع إستراتيجية جديدة للثورة. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل تمخض عن مؤتمر الصومام إستراتجية لتأمين عملية تسليح جيش التحرير الوطني؟ وكيف تجسدت هذه الإستراتيجية على أرض الواقع؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها؟** وبناء على ما تقدم فإننا ارتأينا أن نعالج هذا الموضوع مركزين فيه على محاور أساسية، إذ سنتطرق في هذه الورقة العلمية للحديث عنه، من خلال واقع التسليح في الثورة الجزائرية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام، ثم سنتطرق إلى ازدياد الحاجة للتسليح بعد انعقاد مؤتمر الصومام، ثم نعرج على مرحلة هامة من تاريخ الثورة وهي إستراتجية جيش التحرير الوطني في تأمين السلاح بالإضافة إلى الدعم

اللوجيستيكي عبر الحدود الشرقية والغربية، ثم ردود فعل القوات الفرنسية على عملية تسليح جيش التحرير الوطني.

أولا– واقع التسليح في الثورة الجزائرية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام

لقد اندلعت الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954م بعدة مئات من البنادق، ومناضلون لا يملكون من القوة المادية إلا قليلاً [1]، حيث يقول لخضر بورقعة [2] في ذلك: "**أما نحن فلا سلاح لنا ولا ذخيرة ومؤونة...كل ما كنا نملكه هو الإصرار على مهاجمة العدو المدجج بالسلاح...بأيد عزلاء وافتكاك السلاح والخبر منه...**"[3]. وقد استخدم جيش التحرير الوطني في الغالب بنادق الصيد والأسلحة المحلية الأخرى [4]، وكانت معظم الأسلحة القليلة المتوفرة سنة 1954م آتية من مخابئ التنظيم السري التي أفلتت من العمليات البوليسية في كل من الأصنام، الأغواط، القبائل، وكذلك في الجزائر العاصمة، وأيضا في جبال الأوراس وفي كوندي سمندو [5]. وقد أكد ذلك ديدوش مراد [6] في مقولته الشهيرة في اجتماع الاثنين والعشرون بخصوص نقص الوسائل المادية فيقول: " **إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك يجب أن نعطي الانطلاقة وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة**"[7]. وعليه فإن كتائب جيش التحرير الوطني، لا تملك في غرة نوفمبر سوى 400 قطعة من السلاح ولسد هذه الثغرة حاول الثوار تعزيز رصيدهم بصنع قنابل يدوية لكن الإطارات المختصة والكفاءة لم تكن موجودة، وانتظم لهذا الغرض تربص دام أربعة وعشرين ساعة بخرايصية في دار بن قدور بن طويل [8].

وقد كان المشكل الأساسي الذي كان يشغل قادة الثورة في بداية نوفمبر 1954م هو مشكل التسليح والذخيرة والمؤونة حيث عمل القادة على جمع مبالغ مالية كثيرة لشراء الأسلحة (9)، كما لجأ الجيش للحصول على الأسلحة من الجيش الفرنسي حيث ذكر لخضر بورقعة انه كانت الأسلحة في مطلع الثورة بسيطة جلها من بنادق الصيد بالإضافة إلى قطع قديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وتطورت بعد ذلك لأن تصبح مصادر التسليح متعددة ومختلفة، لكن هذا التنوع والتعدد طرح إشكالية جديدة تتمثل في استحالة توفير الذخيرة لمختلف هذه الأسلحة (10). فكان لزاماً أن نفكر في حل جذري لتجاوز هذه العوائق بحيث لجا الجيش إلى العدو الفرنسي وجعله المصدر الأول من السلاح وذلك من خلال الهجومات المكثفة على قواته وثكناته والكمائن التي ينصبها الجيش بدقة ودراية (11). وما زاد الوضع سوءا فيما يتعلق بالأسلحة أن معظم السلاح المخبأ أصبح عديم الفاعلية نظراً لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة وعند اندلاع الثورة وجدت بعض الأفواج نفسها تحمل بندقية واحدة أو اثنين وغالباً ما تستخدم للدفاع وليس للهجوم إلاّ عند الضرورة القصوى (12). لكن هذا المشكل المتمثل في عدم توفير السلاح أدى بقادة الثورة الجزائرية اللجوء إلى الأمة العربية في أن تمدها بالأسلحة والإعانة المادية(13)، لكن مسار الثورة الجزائرية تعثرت من خلال مواجهتها لعدة أحداث بارزة كاستشهاد عدد من أبطال الثورة وقادتها واعتقال عدد آخر منهم، حيث استشهد المجاهد ديدوش مراد، قائد المنطقة الثانية –شمال قسنطينة– في معركة بوكركر، يوم 18 جانفي 1955م، وأسر المجاهد مصطفى بن بولعيد(14) قائد المنطقة الأولى– الأوراس– في الحدود الجزائرية التونسية، خلال فيفري 1955م، كما اعتقل المجاهد رابح بيطاط(15) قائد المنطقة الرابعة –الجزائر العاصمة وضواحيها–، في 13 مارس

1955م[16] مما سمح للعدو الفرنسي باتخاذ عدة إجراءات للحد من النشاط العسكري للثورة وإخماده والقضاء عليه في مهده الأول لذلك اتخذت عدة تدابير منها:

الزيادة في العتاد والعدة، بالنسبة للعتاد فمن بين الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي في قمع السكان الجزائريين الطيران الذي كان يستعمل بصورة منتظمة لإلحاق أكبر خسارة ممكنة بالثوار أو السكان، فالشيء المهم بالنسبة للجيش الفرنسي هو تدمير كل ما يترك سواء كان بشرا أو حيوانا وأيضا المدافع المختلفة العيارات التي كانت هذه توجه قذائفها حسب الأهداف التي تعينها الطائرات، أي قصف الأماكن والمنازل التي يشتبه في وجود الثوار بها أو تعاطف سكان منطقة معينة مع الثورة المسلحة، بالإضافة للمدافع البحرية التي تعتبر من الأسلحة القوية والمدمرة تستعمل لضرب المناطق المتاخمة للشواطئ الجزائرية، وفي العادة يكون هناك تنسيق بين المدافع الثقيلة الموجودة في البر والمدافع الثقيلة الموجودة على ظهر البوارج الحربية وذلك لضرب وتحطيم قرى بأكملها[17]. أما بالنسبة للزيادة في تعداد الجيش فهو من الخطط التي لجأت إليها فرنسا للقضاء على الثورة في مسيرتها الأولى بمضاعفة القوات العسكرية ليرتفع تعدادها من 80 ألف جندي عشية الثورة ليصل إلى 190 ألف جندي نهاية السنة [18]. أما محمد العربي الزبيري فيذكر أنه ارتفع عدد الأجناد من حوالي أربعين ألف قبل الفاتح نوفمبر إلى ما يزيد عن مائة ألف [19]، كما تم تسليح قرابة المليون معمر أوربي القاطنين بالجزائر [20].

وما إن طلعت شمس سنة 1955م حتى استكملت الحرب جميع أدواتها ونظراً لهذا العدد الهائل من جيش الاحتلال بات تعداد عساكر إدارة الاستعمار يفوق عدد المدنيين بالخصوص عند العمليات العسكرية [21]. حيث أن هؤلاء

الجنود تدرب جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية وزود السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة[22]. بالإضافة للمشاة وهم العناصر الخطيرة المتكونة من اللفيف الأجنبي والجنود الفرنسيون المختصون في محاصرة السكان في قراهم وتعذيبهم ثم إشعال النيران في بيوتهم، وذلك لكي ينتقلوا من كل الضربات التي كانت توجه إلى قوات الاحتلال والعملاء من طرف جيش التحرير الوطني [23]. كما تم تعيين خبراء عسكريين فمنذ مطلع سنة 1955م بادرت سلطات الاحتلال إلى تعيين ضباط عسكريين كبار يتميزون بشدة الحقد والروح العدائية ضد الشعب الجزائري مثلما هو الشأن بالنسبة للحاكم الفرنسي "**هيرتز**" الذي نقل من الأغواط إلى بسكرة في مطلع 1955م من أجل قمع الثورة وإبادة السكان [24]. وكذلك العقيد ديك ورنو الذي كلف بالإشراف على منطقة السمندو بالشمال القسنطيني[25]. كما لجأت فرنسا إلى إعلان حالة الطوارئ وهي أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق هو سنها لقانون حالة الطوارئ [26]، أعلنته في 1955م [27]، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة بخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها [28]. حيث منحت الحكومة سلطات خاصة لمواجهة ما أسموه حقوقيا باسم "**حوادث الجزائر**"[29]، إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب [30].

ثانيا- ازدياد الحاجة للتسليح بعد انعقاد مؤتمر الصومام

انبثقت على مؤتمر الصومام قرارات عسكرية خاصة بالجيش، حيث تم دراسة وضعيته من أجل وضع إستراتيجية له بهدف تنظيمه وهيكلته لأن التعداد قد زاد خاصة بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955م التي ساهمت في استقطاب

الشعب للالتحاق بالجيش وما صاحب هذا الارتفاع المحسوس في تعداد جيش التحرير هو التحاق الطلبة الجزائريين بالجبال في 19 ماي 1956م. ففي جويلية 1956م قدرت المصادر الاستعمارية أن جيش التحرير الوطني المتمركز داخل القطر الجزائري بحوالي 1800 مجاهد نظامي مسلحين بسلاح حربي و21000 مجاهد إضافي مسلحين بسلاح صيد وأسلحة يدوية و115000 رجل احتياطي كانوا ينتظرون الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في أي وقت يؤمرون(31). وبعد دراسة وضعية الجيش في المؤتمر من خلال نقاشات الحاضرين فيه خرجوا بقرار معهم وهو تقسيم الجيش إلى وحدات ومجموعات تكون موزعة بشكل منظم في المناطق المناسبة ذات الموقع الإستراتيجي لتحقيق أهدافه النضالية كما حدد المؤتمر بعض القرارات تتكفل بالجانب الاجتماعي للمجاهد من بينها السلاح أي كل مجاهد له الحق في امتلاك سلاح على حسب الإمكانيات (32).

إن التنظيم الجديد الذي وضع للجيش مثل التقسيم إلى وحدات ووضع الرتب والمرتبات الشهرية أدى إلى استقطاب الشعب للالتحاق بالثورة حيث ارتفع عدد الجيش إلى 40 ألف في سنة 1956م (33)، وفي صائفة 1957م وصل إلى حوالي 50 ألف من مجاهدين وفدائيين (34). في حين ذكرت جريدة المجاهد في عددها 11 لأول نوفمبر 1957م أن عدد أفراد جيش التحرير الوطني قد وصل إلى أكثر من 100.000 جندي في نوفمبر 1957م (35)، ووصل إلى 100 ألف سنة 1958م (36). غير أن الجانب الفرنسي يقول أن العدد بلغ قمة تطوره في أفريل 1958م بحوالي 60.000 رجل منهم 50.000 في الداخل و9000 إلى 10.000 في الحدود، وجريدة المجاهد سجلت أعلى رقم لسنة 1958م أيضا بإجمالي 130.000 رجل للداخل والخارج معاً (37). أما محمد

تقية فقد سجل يقول: "**بناءً على كل المتغيرات بإمكاننا أن نقدم تقديراً تقريبياً قوامه 60.000 إلى 70.000 رجل في الداخل و15000 إلى 20.000 عبر كافة الحدود فيما وراء الحواجز سنة 1958م، إذاً 90.000 رجل كحد أقصى لن يتم تجاوزه طيلة حرب التحرير**"[38].

ومن هنا نستنتج أن هذا العدد الضخم من الجيش تتحكم فيه قوانين زادت في تنظيمه وهيكلته وإعطائه صورة جيش نظامي وبذلك فإن تطبيق إستراتيجية مؤتمر الصومام اتجاه الجيش ساهمت في تنظيمه بالدرجة الأولى وزيادة عدده بالدرجة الثانية وهذا بالطبع يتطلب الحاجة إلى وضع مخطط للتسليح من اجل ضمان استمرار هذا التنظيم لجيش التحرير الوطني.

ثالثا– إستراتيجية جيش التحرير الوطني في تأمين السلاح

كان مؤتمر الصومام 20أوت1956م حدثا عظيما، إذ أخضع الكل لسلطة مركزية واحدة، ولقد غير طريقة الثورة وعملها إذ أصبحت لها قيادة سياسية–عسكرية واحدة تمثل في المجلس الوطني للثورة وأصبحت لها هيئة تنفيذية واحدة هي لجنة التنسيق والتنفيذ، التي خرجت إلى الخارج (القاهرة)، للحصول على الأسلحة ثم استقرت بتونس لقربها من الجزائر، بحيث أنشأت بها دائرة خاصة بالأسلحة عين العقيد أوعمران[39] على رأسها وقبل إنشاء تلك اللجنة فان الوفد الخارجي هو الذي كان يتكلف بالتسليح[40]، ما بين (1954م–1956م) حيث قام بأكثر من 500 رحلة بفضل تنظيم نفذه أحمد بن بلة[41] انطلاقا من القاهرة وليبيا وواصله علي محساس وعمارة بوقلاز في تونس[42]. كما أن التزويد بالأسلحة كان من الانشغالات الأولية لدى قادة الثورة لأنها معركة إستراتيجية لابد من ربحها، ثم إن عملية توفير السلاح كانت إحدى النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام في أوت1956م، حيث تقرر إقامة

هيكل وطني للإمدادات في الخارج، يكلف بالتموينات من كل نوع بغية تلبية احتياجات جيش التحرير الوطني. فقد تم تعيين مسئولان ساميان من جيش التحرير الوطني للاضطلاع بهذه المهمات، فكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد بن مصطفى بن عودة المدعو عمار بن عودة من الولاية الثانية بتسليح الولايات، وكذلك بتنقية أجواء الوضع السياسي. وفي تلك الحقبة ظهرت بعض الصعوبات عند إقامة الهياكل المقررة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ. وهكذا تم تسليم1500 قطعة سلاح للولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وقد واصل العقيد عمار بن عودة ما قام به علي محساس [43] في كل ما يهم الإمداد في الشرق، وكلف العقيد أوعمران من الولاية الرابعة، فيما يخصه بالشؤون السياسية والعسكرية، وتم تنصيبه في بداية مارس1957م بتونس [44].

كما تم إنشاء قواعد خلفية على الحدود الشرقية والغربية حيث تم إتمام هيكلة القاعدة الشرقية عسكريًا وسياسيًا انطلاقًا من مقررات مؤتمر الصومام التي 1956م كان لزامًا على قيادة القاعدة العسكرية الشرقية الاستعداد لأداء المهام التي أوكلت لها، وأولى هذه المهام توسيع نطاق الثورة خاصة بعد إنشاء الخط المكهرب، وخلقت هذه الإستراتيجية الجديدة نشاطًا عسكريًا متميزًا على الحدود، خاصة عمليات العبور التي تتحول دائما إلى معارك طاحنة عبر الحدود الشرقية، حيث تؤكد مختلف المصادر على أنها قدرت بالعشرات من أهمها معركة كاف المسخوطين أفريل 1957م، معركة رأس العروس في أكتوبر 1957م، معركة جبل ويلان سنة 1959م[45]. وبالرغم مما تعرضت له القاعدة الشرقية، من مشاكل تنظيمية وتأخر اعتمادها كقاعدة مستقلة، إلا أنها تداركت تأخرها بقوافل السلاح والرجال لإمداد الولايات بالداخل، وكذا فرض منطق عسكري ميداني على قوات العدو بالحدود مما خلق لدى صفوف هذا الأخير

روتينا حربيًا شاقًا ومكلفًا، ولم تكن القاعدة الشرقية بمنأى عن التنظيم الهيكلي لجيش الحدود، إذ شهدت تغيرات بداية من أفريل 1958م، وأدخلت تحت مظلة لجنة العمليات العسكرية C.O.M بقيادة محمدي السعيد، ولعبت القاعدة الشرقية منذ نشأتها دورا رياديًا إلى غاية 1958م حيث كانت الممر والمعبر لقوافل السلاح وقاعدة للتكوين العسكري والتدريب الميداني، ومدرسة لإطارات الثورة(46).

أما عن القاعدة الغربية تعود النواة الأولى لها إلى قادة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، ومع البدايات الأولى للثورة التحريرية التي اتخذت من الشريط الحدودي بين الغرب والجزائر قاعدة للتجنيد الثوري، والتوحيد والهيكلة في الخلايا والكتائب وتدريبهم على الأسلحة وفنون القتال، وحرب العصابات، والألغام، والمتفجرات والتمريض والتموين (47). وفي أكتوبر 1956م بعد إلقاء القبض على القادة الخمس الذين كان من بينهم محمد بوضياف (48)، المكلف خصيصا بالتسليح في الغرب خلفه العقيد عبد الحفيظ بوصوف (49) على رأس هذا الهيكل (50). بالإضافة إلى أنه تم تشكيل الولاية الثانية معبرا مثاليا عمقه 120 كلم لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وتحركات الجنود، وكتائب الإيصال إلى المناطق الثانية والثالثة والرابعة، حيث أخذت فيما بعد تسمية القاعدة الشرقية مع نقطة ارتباط في بلدة الأربعاء بتونس وكان يرأسها العقيد عمارة بوقلاز (51). كما أقاموا شبكات تسليح بأوروبا إذ يمكن القول أن الثورة الجزائرية استطاعت إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني ومصادر تسليح، ومقرات إيواء في مراكز محصنة بأوربا، وعمل قادة الثورة على بذل قصار جهدهم من أجل تذليل مشكل التسليح الذي سوف يتم تكليف نشطاء وعملاء لتوفيره من عديد الدول الأوربية مثل: إيطاليا وسويسرا وبلجيكا بعيدا عن أنظار العدو واستخباراته، وقد أعدت الثورة لنشطائها في أوروبا مراكز تموين

مجهزة بكل ما يحتاجه هؤلاء في تنقلاتهم، وإذا أحس هؤلاء أن العدو يراقب نشاطهم في الحال يتم تنقل المجموعة إلى مكان آخر أو بلد أوروبي آخر مثل سويسرا، وإذا لم يجد قادة الثورة أماكن آمنة في بعض الدول الأوروبية، فإنهم يختفون داخل فرنسا عن طريق بعض الفرنسيين المتعاونين مع الثورة، وكانت مراكز التخفي بعض المزارع الخاصة بالفرنسيين(52).

وقد تم إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام حيث من فيفري 1958م إلى سبتمبر 1958م ومن سبتمبر 1958م إلى ديسمبر 1959م تقرر أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام بإنشاء مصلحة التسليح والتموين العام خلفا لمصلحة التسليح سابقا، وتتمثل مهمتها في نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود التونسية والمغربية، واسند تسييرها إلى العقيد أوعمران، واهتمت بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو الهبة ونقلها إلى الحدود الشرقية والغربية (53). بالإضافة إلى انه تم إنشاء ورشات لصنع المتفجرات والأسلحة في مختلف الأماكن (54)، مثل تلك الورشات المتواجدة بالولاية الرابعة، حيث تصنع بواسطة ملح البارود (النيطرون) والقطن، وهذه الورشات متنقلة بسبب عمليات التفتيش وكانت هذه الأخيرة موجودة بالبليدة، وحي القصبة في ناحية الباب الجديد وزنقة الزواف ونهج غرناطة، وباب الوادي، ونهج ليون روش. وكانت الشبكة المتخصصة في صناعة القنابل تتخذ بناية مشكلة من ثلاث طوابق الأول خاص بالمواد الأولية، والثاني للصناعة والتركيب والثالث للخزن والاستعمال، وكان هذا التنظيم معقدا للغاية رغم أنه يبدو بسيطا، وكانت اليد العاملة مكونة من مهندسين وأطباء وتجار وكانت المواد الخاصة بالتفجير كأسلاك القطن المتفجرة وملح الزئبق والبلاستيك وغيره يتحصل

عليها من الصيدليات ومحلات العقاقير ومقالع الحجارة والمناجم، وكانت صناعة القنابل تتم عبر مراحل.

فبعد إحضار المادة الأولية (المتفجرات) يتم تعبئتها في اسطوانات السيارات أو قوالب الأسمنت أو العلب الخشبية، وكان نوع القنابل وكميتها يختلف بحسب القوة التي يراد إعطاؤها للقفل وتشرف مجموعة متخصصة في الكيمياء على إعداد البطاريات والمفرقعات ويشرف آخرون على فك أجهزة المنبهات وتركيبها في القنابل حتى يصبح التحكم في وقت انفجارها ممكنا، وقد كانت القنابل في البداية حجمها كبيرا ثم طورت لتصبح صغيرة ومفعولها قويا، وكانت أول تجربة لهذه القنابل يوم 30 سبتمبر 1957م ضد المصالح الفرنسية، ولعبت دورا كبيرا في معركة الجزائر(55).

رابعا- الدعم اللوجيستيكي عبر الحدود الشرقية والغربية

تعد المساعدات الدولية معتبرة لا سيما من طرف الدول المتعاطفة مع الثورة الجزائرية، وقد كانت البلدان المجاورة على الحدود الشرقية والغربية في مقدمة الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات، ولعلنا هنا نشير إلى تضامن كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب والدور البارز الذي لعبته هذه الدول من خلال الدعم الكبير الأسلحة والذخيرة التي كانت تاتينا منهم بطرق مختلفة وتخزن في المراكز الخاصة بالثورة الجزائرية في القاهرة، وبعد ذلك تنقل على متن السفن نحو الجزائر.

1- عبر الحدود الشرقية

بالرغم من التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الثورة بعد 1956 م، لم يتوقف إمداد الجهات الشرقية بالسلاح والذخيرة إنطاقا من مصر إلى ليبيا فقد كان يتم إرسال دفعات عبر الطريق البري، بعدما تم الاتفاق مع بعض التجار

الليبيين للاستفادة من سياراتهم لتهريب السلاح والتي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر وليبيا لنقل البضائع [56]. ففي أوت 1957 م كانت في طرابلس قاعدة سرية منصبة في شرق المدينة كان ينشط بها رفقاء مكلفون بتمرير الأسلحة نحو تونس وكانت القاعدة تتوفر على سيارة جيب قديمة وشاحنة 4×4 "**بدفور**" من الاسترجاع [57]. حيث أول دفعة تمت يوم 07 فيفري1957م وكانت تحت إشراف أحمد محساس، ومعظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى قنابل من نوع ATF المضادة للعربات المدرعة لأن الولايات الشرقية كانت بأمس الحاجة إليها، ومن ليبيا تم نقل هذه الدفعة إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية، كما تسليم الأمين دباغين. دفعة ثانية من السلاح يوم 08 أفريل 1958م، تم نقلها مباشرة إلى الحدود التونسية وهي موجهة إلى ولاية قسنطينة والأوراس والجزائر [58].

أما مصر فقد تم تسليم الدفعة الأولى خلال يوم 6فيفري 1957م إلى السيد علي محساس وكانت هذه الدفعة كلها ذخيرة للأسلحة السابق تهريبها للداخل بهدف تغطية النقص في الذخيرة التي كان يعاني منها المكافحون بالولايات الشرقية، تم نقلها عبر ليبيا لتصل إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية الليبية ليتم تهريبها لداخل الوطن [59]. بعد مؤتمر الصومام 20أوت1956م، تغيرت طريقة الثورة وعملها [60]، فمن أجل الحصول على الأسلحة خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ أيضا إلى الخارج (القاهرة)، ثم استقرت بتونس لقربها من الجزائر، بحيث أنشئت بها دائرة خاصة بالأسلحة عين العقيد أوعمران على رأسها، كما عينت في ديسمبر 1956م الولاية الثالثة الرائد حمادي قاسي على رأس قاعدة تونس وخلال الفترة نفسها أرسلت الولاية الثالثة إلى تونس علي منجلي والهاشمي هجرس وصالح بوالحرث وعلي بوهزيلة قصد تحسين

إيصال الأسلحة إلى الجزائر[61]. كما قام أحمد توفيق المدني بإنشاء لجان مختلفة مالية، سياسية، دعائية ولجنة السلاح، هذا الأخير الذي سافر إلى مصر لتغطية النقص في التسيير والتنسيق الذي كان يعانيه الوفد الجزائري، وقد كان نجاحه في أداء مهامه معتبرا، وهذا ما يتضح لنا من خلال الإعانات المادية التي قدمتها دول عديدة للثورة الجزائرية بشكل مستمر[62].

2-عبر الحدود الغربية

استطاعت الحدود الغربية فعلا فك الخناق على الثورة الجزائرية في مجال السلاح [63]، حيث بدأت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956م في عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها برا نحو الداخل [64]. حيث أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تنشط بالمغرب الأقصى وحتى إسبانيا من أجل تسهيل تمرير الأسلحة وتهريبها إلى الداخل، ولقد كانت شبكات الأسلحة عبر الحدود الغربية تقوم بنشاط بارز تعزز بصفة أكبر بعد أن تولى عبد الحفيظ بوصوف قيادة الولاية الخامسة، ولقد كان مصدر هذا السلاح قارة أوروبا عبر مصر والتي انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح والتي استأجرتها الثورة أو اشترتها لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، ويتم التفريغ بالشواطئ الإسبانية أو المغربية. حيث استفادت المنطقة الغربية في شهر مارس 1956م من كمية أسلحة وذخائر تم تهريبها إلى السواحل الغربية عن طريق المركب ديفاكس الذي تم شراؤه من اليونان وكانت السلطات الإسبانية قد غضت الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق التابعة لها بالمغرب بعد اتصالات أحمد بن بلة بمحمد الخامس [65].

أبحرت ديفاكس من ميناء الزوارة بليبيا بعد إفراغها لحمولة الشرق يوم16ماي1956م، ورست يوم20ماي بمنطقة سبتة، التي كانت تحت الوصاية

الإسبانية، وتم إفراغ الباخرة في كنف السرية قبل الفجر باستعمال قوارب صيد صغيرة، وبعد ذلك غادرت الباخرة لتتجه نحو ميناء أوروبي وكانت الحمولة الخاصة بالغرب تحوي الأسلحة التالية: أجهزة إرسال/1000متفجرة جيلاتين /كلغ/5مولدات كهرباء(دينامو)/50مشعل/1496قنابل يدوية/150 حبل بطيء الانفجار بالأمتار.أما الذخير فاحتوت على 252 قذيفة مدفع هاون /50000 خراطيش7،350/5/5 فتائل مامون/300 متفجرة سريعة الانفجار/50متفجر كهربائي[66]، ولقد أفرغت حمولة ثانية بمنطقة سبتة (جويلية 1956م) في ظروف حسنة،وكانت كما يلي: الأسلحة تمثلت في 2000 بنادق 50/303بنادق رشاشة ليويس9ملم/21رشاش هوتشكيس9ملم/100بندقية رشاشة بريطا 9 ملم/25 بندقية رشاشة إيطالية/100بندقية فرنسية5،7 /10مدافع فيكارس 500/303 متفجرة (جيلاتين) /2000قنبلة يدوية. أما الذخيرة احتوت على 940920،خرطوشة200000/303،خرطوشة9ملم/155000خرطوشة هوتشكيس9ملم/50400خرطوشة7،5فرنسية/4محملات بطاريات/16بطاريات بدون خيط 100/ صاعقة /50متفجرة كهربائية. لكن الباخرة دمرت من طرف البحرية الإسرائيلية شرق البحر الأبيض المتوسط في أكتوبر1957م، وكان على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة إلى سورية [67].

كما لعب مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب دورا كبيرا في مجال تموين الثورة بكل ما تحتاجه، وكان يترأسه الشيخ محمد خير الدين وقد استعان هذا الأخير بعبد القادر بوسلهاب ليقوم بعمل الكاتب بمركز الجبهة، ولقد اهتم بقضية التسليح التي اعتبرها أولى اهتماماته، فعندما وصلت إلى طنجة أول باخرة تحمل سلاحا إلى جبهة التحرير الوطني وتعذر توصيل السلاح إلى جبهة القتال بالمنطقة الغربية الخامسة تدخل رئيس المكتب لدى السلطات المغربية

فأصدرت أوامرها بأن تتولى حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ شحنة السلاح من الباخرة الموجودة بميناء طنجة ونقل الأسلحة إلى وجدة لكي توضع بمراكز قيادة جبهة التحرير الوطني [68].

وقد تواصل إمداد الجبهة الغربية بالسلاح عن طريق المشرق العربي، وقد تم شحن كمية من السلاح على متن آتوس الذي اشتري يوم 21 جويلية 1956م من ميناء بيروت، ولقد انطلق المركب يوم 04 أكتوبر 1956م من مصرفي طريقه المرسوم خليج "**كاب داجوا**" وهي منطقة الإنزال، وكان من المفترض وصول المركب يوم12أكتوبر 1956م [69]. ويذكر أحمد بن بلة [70] في مذكراته أنه التقى بمحمد الخامس[71] في مدريد، وقد وعد بتقديم مساعدة كبيرة، وأكد بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا مفتوحة وممكنة للعبور، دخولا وخروجا للأسلحة والرجال، وقد تواصل إرسال السفن المحملة بالسلاح إلى الساحل الريفي بمستويات مختلفة وبخطوط متفاوتة بالنجاح ولم تشكل أية سفينة مصيبة أو نكبة كالذي حصل مع سفينة آتوس التي أوقفتها البحرية الفرنسية[72].

وفي الحقيقة إن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى داخل الجزائر لم يكن يتعرض للخطر الفرنسي وحده، بل كثيرا ما كانت السلطات المغربية تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها المحاولات المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة إجبار جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بتلك التعديلات مستغلة الظروف العصيبة التي كان يمر بها جيش التحرير الوطني لاسيما في مجال التموين بالسلاح، ولعل ما يؤكد ذلك تمركز وحدات من الجيش المغربي عام 1958م في ممر فيقق الاستراتيجي الذي يقع ضمن خط طلائعي يعتمده مجاهدو الولايات الرابعة والخامسة والسادسة

في عبورهم إلى الجنوب ثم المغرب، وقد ازدادت أهمية الممر بعد إنشاء خط موريس، وكانت السلطات المغربية تهدف من وراء ذلك إلى التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير وعزله عن مصادر تموينه بالسلاح، ومن ثم محاولتها إجبار جبهة التحرير على الاعتراف بسيادة المغرب على بعض المناطق الجزائرية مثل: توات، قورارة وتيديكلت(73). ومع اشتداد الثورة الجزائرية وتوسع عملياتها العسكرية، ازدادت الحاجة إلى السلاح، وعملا قيادة الثورة جاهدة على توفير السلاح لجبهة الغربية لكن القوات الفرنسية كانت قد أحبطت عدة محاولات تهريب للسلاح إلى داخل الجزائر ففي18 جانفي 1958م تم حجز باخرتين يوغسلافيتين من طرف الأسطول الفرنسي كانت محملة بالأسلحة للقطاع الوهراني، وفي نفس السنة تم حجز باخرة دانمركية محملة بالأسلحة والذخيرة (74).

خامسا- ردود فعل القوات الفرنسية على عملية تسليح جيش التحرير الوطني

على إثر انعقاد مؤتمر الصومام انبثقت عليه قرارات عسكرية مست جيش التحرير الوطني، انعكست هذه القرارات بالإيجاب على فعالية الثورة لأن هذه الإستراتيجية تمثلت في تنظيمه من حيث العدد والعدة وتمت إعادة هيكلته فبدأ الجيش يتطور ويتوسع وذلك من خلال المواجهات الكبيرة التي كللت بالانتصار ضد الاستعمار الفرنسي، وعندما بدأت هذه البوادر في الظهور أمام عيون فرنسا لجأت إلى مجموعة من الأساليب العسكرية وتطوير آلياته من أجل القضاء على الثورة كرد فعل على هذا التطور في صفوف جيش التحرير الوطني عبر مختلف جهات الوطن، وتمثلت ردود الفعل الفرنسية فيما يلي:

إنشاء خط موريس المكهرب حيث أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها

الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة ومن بينها خط موريس [75]. ففي يوم 26 جوان 1957م جاءت تعليمة وزير الدفاع والقوات المسلحة أندري موريس على إقامة هذا الحاجز الحدودي وبالتالي قد ترجمت إلى أوامر عملية لتحقيق إنجازه انطلاقا من مدينة عنابة على الساحل الشرقي إلى غاية الماء لبيض بناحية تبسة بالإقليم الجنوبي لشرق البلاد، ولقد جاءت أوامر وزير الدفاع الفرنسي هذه لتنص على إتمام الخط قبل شهر أكتوبر، وعملت صحافة العدو على أن يأخذ هذا الخذ الدفاعي بالحدود من الآن تسمية خط موريس ولقد جاء خط موريس في هيئة شبكة أعدت لحماية خط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة [76]. ويتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 06 و12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة وزرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية مثل (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا متشابهة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم [77]. ولقد دقت ساعة الإنجاز العملي للخط المكهرب مع مطلع شهر جويلية 1957م، عندما تمركزت كتائب الهندسة العسكرية الفرنسية على طول الشريط الحدودي [78].

وقد بدأ تحمس وزير الدفاع الفرنسي لمشروع الخط المكهرب كثيراً لاعتبارين أساسيين فالأول ذو بعد عسكري ذلك أن المشروع اعتبر الحل الناجح

والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه تحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، أمّا الاعتبار الثاني، فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة[79]. وكانت تهدف الإستراتيجية الاستعمارية في إنشاء خط موريس إلى تمكين قواتها من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح القادمين من تونس أو المغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة. بالإضافة إلى كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الإعثارات القبلية والرادارات وإفشال محاولات العبور كذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الاستعمار. وكذلك السعي إلى عزل الثورة عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، نظرا لما تمثله من ثقل إستراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة [80]. وأيضا السعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج وكذا منع مسئولي قادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج. كما يهدف إلى توفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حماية السكة الحديدية وكذا الطريق الرابط بين عنابة وتبسة ونقرين[81]. ولقد جاء مخطط القيادة الثورية في مواجهة خط موريس بتوحيد القيادة العملياتية الحدودية عن طريق أركان قيادة العمليات العسكرية واستحداث الدائرة الحربية وفتح جبهة الصحراء في أقصى الجنوب الصحراوي وتنظيم عمليات العبور وفقا لمتطلبات الموقف العسكري بالمناطق الحدودية وتكييف خطط الأركان تبعا للمعطيات الجديدة [82]. ومحاولات العبور

لم تتوقف بل تعددت وكثرت وتحقق منها عدد معتبر مقارنة بالوسائل والأساليب التي لم تبلغ بعد درجة كبيرة من الوفرة والنضج التكتيكي لدى الثوار [83].

ونستطيع القول أن الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية لتسريب السلاح والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية نحو المناطق الداخلية أي كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر هو ما دفع بفرنسا تفكر في الخطة الجهنمية لمواجهة الصعوبات التي يُواجهها جيش التحرير من قبل القوات الفرنسية من جهة وحاجة الثورة للتموين الخارجي من جهة أخرى مما جعله يواجه هذه الصعاب وخلق سبل لمرور هذا الحاجز مما جعل هذه الخطة تبوء بالفشل ودفعت فرنسا للتفكير بحل بديل لإيقاف هذا التموين الذي ساهم بالدرجة الأولى في قوة جيش التحرير خاصة في مسألة تطور الأسلحة.

كما لجأت فرنسا لتطوير الأسلحة العسكرية خاصة السلاح الجوي حيث أصبحت القوات الجوية الفرنسية تشن هجومات على التراب الجزائري من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها في الجزائر من قابس إلى أغادير ويستعمل أنواع مشهورة من الطائرات [84]. وأسماءها لا تعد ولا تحصى إذ نجد الصغيرة والكبيرة منها ما يستعمل للاستطلاع والمطاردة والقنبلة المتوسطة والثقيلة ونقل الجنود على سبيل المثال: موران – ميسترال – جغوار – p47– وT6، T28، وB26، وB28، وداكوتا وشمال أطلس (nord atlas 2501)،...الخ بالإضافة إلى الطائرات العمودية ألووات وبال وسيكورسكي...الخ كل هذه الطائرات مجهزة بوسائل وأدوات وأسلحة متطورة جداً مثل التحكم فيها عن بعد ووسائل الملاحظة المدققة والأخرى الأكثر وحشية ودماراً كقنابل النابالم والغازات الخانقة التي تحظرها القوانين الدولية[85]. ومعظمها مأخوذة من الشحنات

الأمريكية [86]. كما عملت على قطع مصادر التموين الداخلية والخارجية على الثورة، فالداخلية كمحاصرة القرى والأرياف حيث شرع الجيش الفرنسي بتحويل السكان إلى المخيمات المخصصة لهم، ابتداءً من شهر جوان 1957م وبعد محاصرة القرى والأرياف وإجبار سكانها على الجلاء من ديارهم وزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير والمشاتي لقد استطاعت قوات الاستعمار جمع الأهالي في المحتشدات مسلطة عليهم رقابة شديدة للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم وقد بلغ الذين وضعوا تحت رقابة شديدة في المحتشدات مليون وسبعمائة ألف نسمة كانوا يعانون من قساوة معاملة المستعمر التي هددت بغنائمهم، هذه الخطة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية والتي تهدف إلى عزل الشعب عن المجاهدين بالقوة لتقطع المدد المستمر للثورة ولو بإبادة عشرات الآلاف من الجزائريين[87]. بالإضافة إلى مراقبة السواحل حيث كانت مراقبة من طرف البحرية الفرنسية مراقبة صارمة الشيء الذي جعل المرور البحري يخضع إلى الحراسة عن كثب بالإضافة إلى أعوان المنظمة الإرهابية المسماة "**اليد الحمراء**" التي كان من ضحاياها عدد من إطارات جبهة التحرير الوطني، وكانت هذه الأخيرة تستهدف على وجه الخصوص مسئولي مصالح الإمداد، لان الفرنسيين أدركوا تماما بان الخطر الأكبر لهم يتمثل في إمداد الثورة بالسلاح [88]. أما الخارجية مثل مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر فبعد حادثة الطائرة في يوم 23 أكتوبر 1956م التي كان هدفها استدراج الزعماء الجزائريين واعتقالهم لإضعاف الثورة والقضاء عليها لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى في محاولة لضرب الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر[89] بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956م وكانت تهدف من وراء ذلك إلى المحافظة على حماية

مصالح بنوكها ومتوليها، الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحاً خيالية، بالإضافة إلى ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957م أمام مجلس الأمة بباريس " **إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها**"(90). بالإضافة إلى أن فرنسا عملت على الزيادة في عدد الجيش والنفقات العسكرية حيث ارتفع من 60.000 جندي وثلاثة فيالق للمظليين عند اندلاع الثورة المسلحة إلى 800.000 جندي في أوائل 1957م بحيث تضاعف عدد الجند الفرنسي عشر مرات (91). إضافة إلى ذلك ارتفع عدد جنود السلاح الجوي في أكتوبر 1956 إلى 64.000 جندي بعد أن كان عددهم في مطلع 1956م لا يتجاوز 5500 جندي (92). أما بالنسبة للنفقات العسكرية فإنه من سنة 1954م إلى سنة 1957م ارتفع نفقات فرنسا العسكرية بمبلغ 616 ملياراً في كل عام وبعد أن انتهت من حرب الهند الصينية لم تكتف بعدم إنقاص نفقاتها العسكرية فحسب بل إنها زادت عما كانت عليه بالنسبة لتلك الحروب أو بعبارة أخرى أن حرب الجزائر تكلف نفقات حرب الهند الصينية مضافا إليها 600 مليار في العام (93). وأصبحت سياسة الحكومة الاشتراكية ذات طابع عسكري محض أو ما أطلق عليه الساسة الفرنسيون " السابقة العسكرية" التي تعني التسوية العسكرية قبل كل شيء (94). وبذلك يمكن أن نقول أن الوضع قد تغير بالنسبة لتموين جيش التحرير الوطني بالسلاح فإذا كانت قوافل التسليح كانت تتحرك بنوع من الحرية في بداية انطلاقة الثورة الجزائرية حيث استخدمت كل الطرق والأساليب من أجل الحصول على السلاح الذي يعد أساس كل عملية تحررية إذ استطاع قادة الثورة تذليل كل الصعاب حيث وفروا كميات كبيرة من الأسلحة مكنت جيش التحرير الوطني من التغلب على عمليات التطويق الفرنسي

فإنه منذ بداية 1957م أصبحت حركة القوافل شبه مشلولة نتيجة السياسة الفرنسية التي وضعتها بغية عزل جيش التحرير عن التموين بالسلاح من اجل القضاء على الكفاح المسلح.

خاتمـــة:

لقد كان لإعادة هيكلة جيش التحرير وتسليحه في مؤتمر الصومام محطة حاسمة في تاريخ الثور بحيث أنه أعاد تنظيمها في الجانب السياسي وإلى جانب ذلك نظم الجانب العسكري بحيث قيم المرحلة الأولى من الثورة ووضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية وهذا انعكس على الواقع الميداني حيث نستنتج:

الإستراتيجية التي خصصها مؤتمر الصومام بالجانب العسكري دفعت بعجلة الثورة إلى الأمام بخطى ثابتة وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة، كما أن إعادة إستراتيجية جيش التحرير الوطني وطريقة تسليحه جعلته يعرف تطورات هامة في أساليب وطرق وأدوات المواجهة وأصبح أقرب من نظامي منه إلى جيش مليشيات كما أصبحت له الخبرة في إدارة هذه المعارك بفضل توفر السلاح وحسن استعماله فقد كان يلحق الهزائم بالجيش الفرنسي ويتأقلم مع المستجدات والظروف القاسية التي يتعرض لها ويستحدث الخطط لمواجهة فنون الدمار التي كان يعدها له جيش الاستعمار من خطط ومشاريع جهنمية. تطور جيش التحرير الوطني بشكل ملحوظ عدة وعتادا عقب انعقاد مؤتمر الصومام وظهر ذلك واضحا في الميدان بحيث أنه أصبح إلى جانب الاعتماد على حرب العصابات أصبح قادرا على المواجهات العسكرية ضد العدو كلما سمحت له الفرصة بذلك وهذه المواجهات كانت موزعة على أرجاء الوطن حيث شملت الأرياف والمدن وما ساعدهم في ذلك هو تطور وسائل التموين ما

بين 1956–1958 فقد أصبح الجيش يعتمد على أسلحة متطورة وذلك عن طريق الإعانات التي كانت تصل أرض الوطن من البلدان المختلفة لان هذه الإستراتيجية أثرت أيضا في عملية تمرير الأسلحة عبر الحدود فبالرغم من الحصار المفروض وإحاطة الحدود الغربية والشرقية بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام فقد كان جيش التحرير يدخل السلاح بطرق جد ذكية وبوسائل متطورة ومتنوعة وبهذا فان الحاجة للسلاح انجر من ورائه أنه أثر في إفشال المخططات الفرنسية في محاصرة الثورة و كأبرز مثال عن ذلك هو إفشال مخطط خط موريس المكهرب الذي أحاط به كل الحدود الشرقية والغربية.

وفي الأخير إن إعادة هيكلة هذا الجيش من اجل تنظيمه وتوفير تسليحه نجح في تطوير إستراتيجية الثورة وزيادة فعاليتها على أرض الواقع وأعطاها الدافع الجديد والنّفس القوى في الاستمرارية ومواصلة الكفاح من أجل تحقيق السيادة الوطنية كباقي الشعوب المستعمرة التي حققت استقلالها قبل استقلال الجزائر.

الـــهـــوامـــش:

(1) الزبير سيف الإسلام: **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988، ص134.

(2) من مواليد 15 مارس 1933م بقرية أولاد تركي بلدية العمرية ولاية المدية، التحق بثورة في أوائل سنة 1956م. وعين قبيل الاستقلال في مجلس قيادة الولاية الرابعة ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة. وبعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني الأول، ثم في اللجنة المركزية للمؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964م. وهو من مؤسسين الأوائل لحزب جبهة القوات الاشتراكية FFS. كما سجن في الذكرى السادسة لعيد الاستقلال في 05 جويلية 1968م بتهمة التحالف مع الطاهر الزبيري وكريم بلقاسم وحكم عليه بثلاثين سنة سجنا نافذا إلى أن أطلق سراحه في شهر

جوان 1975م، ينظر: لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 2000، ص3.

(3) لخضر بورقعة: مرجع سابق، ص17.

(4) حسن بومالي: "**الجزائر عشية الحرب التحريرية**"، مجلة أول نوفمبر، (الجزائر)، ع/24، نوفمبر 1977، ص10.

(5) محمد حربي: **سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر: موفم للنشر، 1994، ص70.

(6) اسمه الثوري "**سي عبد القادر**" ولد 13 جويلية 1927م بالعاصمة بحي المرادية أي شارع ميلوز سابقا، وتعود أصوله إلى منطقة أبسكرييين بنواحي أزفون بالقبائل الكبرى. تحصل على شهادة الابتدائية عام 1939م، ثم واصل دراسته بالثانوية التقنية بالحامة العناصر إلى غاية 1942م. لينتقل بعدها إلى قسنطينة لمواصلة دراسته لكن وفاة والده حالت دون ذلك فعاد إلى العاصمة ليعمل في السكة الحديدية إلى غاية 1945م ليتفرغ بعدها إلى العمل السياسي. كما انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في سنة 1943م وهو ابن السادسة عشر ليكون أحد المؤطرين لأحداث الثامن ماي 1945م، وفي 1948م انخرط في المنظمة الخاصة، وبعد اكتشافها في 18 مارس 1950م التحق بجبال الأوراس رفقة نخبة من شباب الحركة. كما حضر اجتماع الـ 22 المنعقد في جوان 1954م. استشهد في معركة بو كركر يوم 18 جانفي 1955م، ينظر: محمد علوي: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)**، ط1، الجزائر: منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2013، ص ص 65 وما بعدها.

(7) http://mokhtari.over-blog.org/article-19703868.html

(8) محمد حربي: مرجع سابق، ص71.

(9) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص381.

(10) وهيبة سعيدي: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954– 1962)**، الجزائر: دار المعرفة، 1994، ص ص34-87.

(11) لخضر بورقعة: مرجع سابق، ص14.

(12) بوبكر حفظ الله: **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954– 1962)**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص189.

(13) الزبير سيف الإسلام: مرجع سابق، ص137.

(14) ولد في 05 فيفري 1917م بمنطقة أريس بالأوراس، وقد جندته إدارة الاحتلال بمدينة خنشلة ما بين (1943م– 1944م)، وفي سنة 1946م انخرط في حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وفي سنة 1948م، ترشح للانتخابات البرلمانية وفاز فيها، ومع اختياره طريق الكفاح المسلح صار عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة والعمل وقائدا للولاية الأولى (الأوراس) وعند انطلاق الثورة شارك فيها بأمواله وأملاكه الشخصية فلقب "**بأسد الأوراس**"، ألقي عليه القبض في فيفري 1955م على الحدود التونسية الليبية، وحكم عليه بإعدام بسجن الكدية بقسنطينة، وفي 4 نوفمبر 1955م فر مع العقيد الطاهر الزبيري ليعود لنشاطه. لكنه استشهد بطرد مفخخ أرسلته المخابرات الفرنسية بجبال الأوراس في 22 مارس 1956م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص31 وما بعدها.

(15) اسمه الثوري "**سي محمد**" ولد يوم 19ديسمبر 1925م بعين الكرمة بولاية قسنطينة. ناضلفي حزب الشعب P.P.A، وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D، ثم في المنظمة الخاصة L.O.S، سنة 1948م، وبعد اكتشافها لجا إلى الأوراس. وعضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م، كما حظر اجتماع الـ 22. قائد المنطقة الرابعة، وألقي عليه القبض أسيرا في 23 مارس 1955م. بعد الاستقلال وزير دولة بالنقل سنة 1972م، ثم رئيس للمجلس الشعبي الوطني سنة 1977م في عهد بومدين وتولى رئاسة الدولة غاية وفاته لمدة 45 يوما، وبقي بهذه الصفة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد إلى غاية استقالته في سنة 1990م واعتزل الحياة السياسية. وتوفي في 10أفريل2000م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص113 وما بعدها.

(16) محمد لحسن ازغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956– 1962**، الجزائر: دار هومة، 2009، ص99.

(17) محمد يعيش: **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1930– 1962)**، ج1، الجزائر: دار الهدى، 2013، ص197.

(18) عبد المجيد عمران: **النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية (1954– 1962)**، الجزائر: دار الشهاب، 1995، ص112.

(19) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، الجزائر: دار البعث، 1984، ص126.

(20) يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص390.

(21) عبد المجيد عمران: مرجع سابق، ص112.

(22) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص126.

(23) حسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954– 1962)**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت، ص175.

(24) محمد يعيش: مرجع سابق، ص197.

(25) الغالي غربي: "**جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص207.

(26) الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية (1954– 1958) دراسة في السياسات والممارسات**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص267.

(27) مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الرائد، 2010، ص175.

(28) الغالي غربي: فرنسا والثورة... مرجع سابق، ص267.

(29) مصطفى طلاس وبسام العسلي: مرجع سابق، ص176.

(30) الغالي غربي: فرنسا والثورة... مرجع سابق، ص 268.

(31) يوسف مناصرية: "**قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص123.

(32) جمال قنان: "**لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص ص70 –72.

(33) بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني الجزائري**، ط2، بيروت: دار النفائس، 1986، ص71.

(34) محمد عباس: **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954 –1962)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص345.

(35) محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، ترجمة: عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة، 2005، ص453.

(36) بسام العسلي: مرجع سابق، ص71.

(37) صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 55.

(38) محمد تقية: مرجع سابق، ص 314.

(39) ولد في 19 جانفي 1919م حصل على الشهادة الابتدائية. كما عمل في الفلاحة، لينخرط بعدها في صفوف الجيش الفرنسي متطوعا. ونجا من الإعدام في أواخر جانفي1941م بعد الصدام بين الجنود الفرنسيين والجزائريين. لينخرط بعدها في صفوف حزب الشعب الجزائري في مارس من نفس السنة، ليلتحق بالجبل متمردا على فرنسا عام 1947م، كما شارك في تفجير الثورة كنائب كريم بلقاسم ثم خلف بيطاط على رأس المنطقة الرابعة. كان حاضرا في مؤتمر الصومام وكلف في أكتوبر 1956م بتنظيم الأمور على الحدود التونسية، ثم أصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ من 1957م إلى 1958م، فرئيسا لبعثة الجبهة في لبنان وتركيا، دخل إلى الجزائر بعد وقف إطلاق النار وانتخب عضوا في المجلس التأسيسي عير انه استقال احتجاجا على سياسة بن بلة واعتزل السياسة إلى أن توفي في 28جويلية 1992م، ينظر: حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر: دار المعرفة، 2007م، ص ص305، 306.

(40) وهيبة سعيدي: مرجع سابق، ص49.

(41) ولد بن بلة سنة 1918م بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية وساهم في تحضير الثورة، كانت له علاقات خارجية كما كان له الحضور ودور فعال في تسليح الثورة وهو في القاهرة، غير أنه 1956م، اعتقل خلال القرصنة الجوية للطائرة التي كانت تقله رفقة زملائه في طريقهم من المغرب إلى تونس، وكان أول رئيس للجزائر المستقلة، توفي في أفريل 2012م، ينظر، عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية، 1954–1962**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص ص 7،6.

(42) عبد المجيد بوزبيد: **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي**، ط2، مطبعة الديوان، 2007، ص37.

(43) يعرف كذلك بـ "**أحمد مهساس**" ومعروف أيضا بـ "**علي محساس**"، ولد سنة 1923م بمنطقة بدواو ولاية بومرداس من الأعضاء البارزين في حزب الشعب، ساهم في تأسيس اتحادية الجبهة بفرنسا ثم انتقل إلى القاهرة سنة 1955م ليكلف بمسؤولية التسليح بليبيا، ثم عين مسؤولا سياسيا وعسكريا بتونس، حيث قام بتنظيم القاعدة وتفعيل نشاطها ونظرا لموالاته لـ بن بلة عارض جماعة الداخل، فتمت تنحيته من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ. من مؤسسي قواعد الجبهة التحرير الوطني داخل فرنسا، وبعدها عين كمندوب سياسي عسكري لمناطق الشرق الجزائري. وهو من بين اعضاء المجلس الوطنبي للثورة الجزائرية، وعين وزير للفلاحة والإصلاح الزراعي من سنة (1963م إلى 1966م). أسس اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989م، إلى أن توفي في 24 فيفري 2013م،

ينظر: أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة،** الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

(44) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص34.

(45) مال بلفردي: "**هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962**". رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر، 2005، ص37.

(46) المرجع نفسه، ص44.

(47) محمد قنطاري: "**الثورة الجزائرية وقواعد الخلفية بالجبهة الغربية**"، مجلة الذاكرة، ع/3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص121.

(48) المدعو "**سي الطيب**" ولد في 23 جوان 1919م بالمسيلة، بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية بجيجل ثم قسنطينة. في أواخر 1947 تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة في الشرق ونجا من الاعتقال بعد اكتشافها عام 1950م. وفي سنة 1952م تمكن من دخول فرنسا وناضل فيها إلى مارس 1954م حيث عاد إلى ارض الوطن ليساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم مجموعة الاثنين والعشرين، فمجموعة الستة، وكان من المفجرين للثورة في الفاتح نوفمبر 1954م. القي عليه القبض في 22 أكتوبر 1956م من قبل السلطات الاستعمارية في حادثة اختطاف الطائرة، وأطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار عام 1962م، وبعد استقلال استقر في المغرب الأقصى بعد صراع سياسي مع إخوانه، ثم عاد غالى الجزائر بعد استقالة رئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992م ليتولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة، وفي 29 جوان 1992م تم اغتياله في عنابة. ينظر: محمد شبوب: "**اجتماع العقداء العشر من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروف أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010، ص06.

(49) اسمه الثوري "**سي مبروك**" ولد بميلة سنة 1926م، وبعد الحرب العالمية الثانية التحق بحزب الشعب الجزائري PPA وأصبح عضوا بارزا في المنظمة الخاصة سنة 1947م مسؤولا عن دائرة سكيكدة،، شغل عدة مهام منها: عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) بدائرة تلمسان، ثم عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م وشارك في اجتماع 22، وعشية أول نوفمبر عيّن نائبا لمسؤول المنطقة الخامسة، ليعيّن في مؤتمر الصومام 1956م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأسندت له مهام في القيادة العليا للثورة، قام بإنشاء مكاتب اتصال واستقبال وتعبئة المتطوعين والقواعد الخلفية ومراكز التكوين العسكري والتقني، وأنشأ كذلك المراكز

الأولى لتكوين المتخصصين بالإرسال عام 1956م ومدرسة للإطارات في عام 1957م، وتأكدت فعاليته إثر تكوين الحكومة المؤقتة، حيث شغل منصب وزير للعلاقات العامة والاتصالات، ثم وزير للتسليح في جانفي 1960، وبعد الاستقلال تخلى عن أي عمل أو منصب سياسي ليشتغل بتجارة السفن بالمشرق العربي حتى وافته المنية بالجزائر يوم 31 ديسمبر 1982م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص150 وما بعدها.

(50) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص40.

(51) المرجع نفسه، ص ص36، 37.

(52) حفظ الله بوبكر: مرجع سابق، ص ص314-315.

(53) عبد الرحمان عمراني: **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956-1962)**، الجزائر ،2001، ص99.

(54) عبد الواحد بوجابر: **الجانب العسكري للثورة المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية**، الجزائر، د.ت، ص173.

(55) عبد الرحمان عمراني: مرجع سابق، ص ص 99، 100.

(56) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص44.

(57) فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984، ص ص330-333.

(58) المرجع نفسه، ص331،330.

(59) أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح ـ مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الجزائر، 1982، ص231.

(60) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص40.

(61) وهيبة سعيدي: مرجع سابق، ص 53.

(62) فتحي الديب: مرجع سابق، ص205.

(63) الطاهر جبلي: "**التسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**"، مجلة المصادر، ع/25، (الجزائر)، 2012، ص196.

(64) فتحي الديب: مرجع سابق، ص205.

(65) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص ص95-96.

(66) المرجع نفسه، ص ص97-98.

(67) محمد خير الدين:**مذكرات**،ج2، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت، ص181.

(68) فتحي الديب: مرجع سابق، ص258.

(69) المرجع نفسه، ص258.

(70) ولد بن بلة سنة 1918م بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية وساهم في تحضير الثورة، كانت له علاقات خارجية كما كان له الحضور ودور فعال في تسليح الثورة وهو في القاهرة، غير أنه 1956م، اعتقل خلال القرصنة الجوية للطائرة التي كانت تقله رفقة زملائه في طريقهم من المغرب إلى تونس، وكان أول رئيس للجزائر المستقلة، توفي رحمه الله في أفريل 2012م، ينظر، عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 7،6.

(71) هو محمد بن يوسف بطل التحرير من الاستعمار ورائد النهضة المغربية في القرن العشرين ولد يوم 10 أوت 1909م. بويع بولاية العهد يوم 18 نوفمبر 1927م، وتوفي فجأة على اثر عملية جراحية على المسالك الأنفية يوم 26 فيفري 1961م، ينظر: **معلمة المغرب، الرباط:** مطابع سلا، 2005، ص ص7026 وما بعدها.

(72) روبير ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة: العفيف الأخضر، ط3 ، بيروت: دار الآداب، 1983، ص101.

(73) محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، ترجمة: أحمد الخطيب، باتنة، 1986، ص 29.

(74) محمد قنطاري: "**الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية دور مناطق الحدود إبان الثورة**"، مجلة الذاكرة، ع/03، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص،ص127–128.

(75) سمي هذا الخط نسبة لصاحبه الجنرال **موريس شال Maurice Challe**: ولد سنة 1905م بسان سير التي التحق بمدرستها العسكرية سنة 1923م، وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925م، التحق خلال نفس السنة بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا ثم بالمدرسة العليا للطيران الحربي بين سنتي 1937– 1939 ليلتحق بالمقاومة سنة 1943م إذ عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة ثم نائب قيادة الأركان الجوية بين 1946– 1949 فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب بين (1951م– 1956م)، ثم جنرالا للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958م إلى أفريل 1961م، حكم عليه بالسجن مدة 10سنوات بسبب مشاركته في الانقلاب ضد الجنرال شارل ديغول بغرض الإطاحة به بدعوى أنه فرط في الجزائر الفرنسية، ينظر: جمال

قندل: **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957– 1962)**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الضياء، 2006، ص 84.

(76) صالح قرفي: "**الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية (1954–1962)**"، مجلة الجيش، (الجزائر)، ع/601، أوت 2013، ص52.

(77) الغالي غربي: "**نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية**"، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر، (د.ت)، ص ص 37، 38.

(78) صالح قرفي: مرجع سابق، ص52.

(79) محمود الشريف: "**أندري موريس وأسلاكه الشائكة**"، المجاهد، (الجزائر)، ع/11، نوفمبر 1957، ص10.

(80) حليلي بن شرقي: "مخطط **شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية (1959–1958)**"، مجلة تاريخ المغرب العربي، (الجزائر)، ع/7، 2017، ص238 وما بعدها.

(81) جمال قندل: **خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، (1957 – 1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر: 2008، ص61.

(82) صالح قرفي: مرجع سابق، ص55.

(83) المرجع نفسه، ص54.

(84) حسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، د.ت، ص358.

(85) محمد تقية: مرجع سابق، ص40.

(86) حسن بومالي: إستراتيجية الثورة...مرجع سابق، ص358.

(87) المرجع نفسه، ص163، 164.

(88) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص42.

(89) ولد في 15 يناير 1918م بالإسكندرية، ضابط جيش ورئيس الوزراء من (1954 إلى 1956م)، ثم رئيس مصر من 1956م إلى 1970م. أنشأ الجمهورية العربية المتحدة (1958م إلى 1961)، كما خاض حربين مع إسرائيل (1956م–1967م)، كما توسط في الحرب الأهلية الأردنية 1970م، وتوفي يوم 28 ستمبر 1970م، ينظر: محمد عبد الخالق محمد فضل وآخرون: **الموسوعة**

العربية العالمية، ط2، ج16، الرياض–المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999م، ص ص105، 106.

(90) محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص161، 162.

(91) حسن بومالي: إستراتيجية الثورة...مرجع سابق، ص 358.

(92) المرجع نفسه، ص358.

(93) أحمد محمد عاشوراكس: **صفحات تاريخية خالدة،** ط1، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2009، ص185.

(94) حسن بومالي: مرجع سابق، ص359.

الحدود الغربية ودورها في عملية التسليح (1954-1962)

بلعربي عمر طالب دكتوراه

بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

الملخص:

كانت فرنسا تدرك أهمية الحدود المغربية بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك قامت بزرع الألغام وبناء الخطوط الشائكة والمكهربة منها خطي شال وموريس كما كانت الحكومة المغربية تدرك تمام الإدراك أهمية حدودها بالنسبة للثورة الجزائرية وأن الدعم المادي لها أساسي وضروري في نظرها بالنسبة لعمر هذه الثورة التي كانت بأمس الحاجة إلى السلاح الآتي عبر الحدود المغربية وبغض النظر عن دور المدن المغربية الحدودية في تسهيل عملية تهريب الأسلحة، وتسلل المجاهدين فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر فتح أبوابه أمام تدريبات المجاهدين و منه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري وهو ما جعل الولاية الخامسة ملجأ للقيادات السياسية العسكرية أثناء الثورة أمثال بن بولعيد وبن مهيدي وسويداني بوجمعة وبن عبد الملك رمضان، وزهانة أحمد المدعو زبانة وعميروش وديدوش مراد...هذا إلى جانب كونها كانت محطة لتمرير الأسلحة للولايات الأخرى وملجأ آمنا للمناضلين المطاردين في جبهات أخرى من الاستعمار الفرنسي.

مقدمة:

لا شك أن مشكلة التسليح كانت من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة الخاصة عام 1947ثم شراء أسلحة بقيمة 2000000

فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزّنت في واد سوف وكانت حمولتها تحتوي على 130بندقية من نوع سطاتي وأربعة صناديق صغيرة، وقد نقلت على ظهور الجمال من واد سوف أيضا إلى منطقة بالقرب من الأوراس تسلمها مصطفى بن بولعيد ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة تم شراؤها من الواد احتوت على 33 بندقية وصندوق ذخيرة نقلت إلى مدينة بسكرة ثم قسنطينة في شاحنات مخبأة بين التمور وأحيانا بين العصير، كما شهدت المنطقة الغربية هي الأخرى عمليات من نفس النوع عبر الحدود المغربية الجزائرية، وخاصة نحو جبال النمامشة والغرب الوهراني وساعدهم في عملية النقل نهر الملوية "جنة المهربين" وتمت هذه العمليات بصورة تدريجية فلم تكن الحمولة تزيد عن 50 بندقية وبذلك كانت خفتها عاملا مساعدا في عدم اكتشافها وسلامتها وعليه نقول كيف ساهمت الجبهة الغربية في عملية التسليح؟ وهل كانت عاملا مساعدا في نجاح وتهريب الأسلحة سواء كانت البرية أو البحرية؟

1-الجبهة الغربية ودورها في عملية التسليح:

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 لعدة اعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بين الجزائر والتاريخ المشترك الذي يجمع بين الشعبين الشقيقين وبالتالي أثّر اندلاع الثورة الجزائرية في عمق المجتمع المغربي الذي تضامن مع الشعب الجزائري[1] حكومة وشعبا، بالرغم من أن المغرب كانت هي الأخرى تحت نير الاستعمار الفرنسي إلاّ أنها قامت بدعم الجزائر في المحافل الدولية.

---

1 – مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، "1954–1962"، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 155.

ونتيجة للضغط التي قامت به الثورة الجزائرية على السلطة الاستعمارية الفرنسية ما بين 1954،1956 وكذا الضغوطات المستمرة للحركة الوطنية المغربية ومع تزايد المقاومة أدى إلى دفع إدارة الإحتلال الفرنسي أن تسارع إلى منح الإستقلال للمغرب الأقصى عام 1956 حيث تقوم بتجهيز جميع معداتها العسكرية والتفرغ كليا للثورة الجزائرية[1] وبالتالي فإن نيل المغرب الشقيق الاستقلال سيحول مسار الحدود الغربية في عمليات التسليح وبما ن الثورة الجزائرية وجدت من يدعمها من الجهة الشرقية فحتما ستجد الدع المادي والمعنوي من الجهة الغربية اي المغرب الأقصى

وبذلك استبشرت الثورة التحريرية خيرا في استقلال المغرب الأقصى من خلال فتح جهة ثانية لدعم الثورة التحريرية وذلك من خلال الدعوة التي قدمها محمد الخامس العاهل المغربي[2].

وبما أن الثورة الجزائرية كانت في حاجة إلى السلاح خاصة على الحدود الغربية، خاصة الولاية الخامسة والرابعة أدى بها إلى القيام باتصالات بين قادة الثورة محمد بوضياف والعربي بن مهيدي في كل من تيطوان والناظور لتكوف بذلك قواعد خلفية لدعم ثورة الجزائر[3].

وبهذا فإن نشاط قادة الثورة أدى إلى وضع الخطط وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوربا وتوصيله إلى المنطقة الغربية عبر المغرب الأقصى وقد أنشأت لهذا الغرض إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات[4]

---

1 – الدعم العربي للثورة الجزائرية: منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2010، ص 100.

2 – مريم صغير: المرجع السابق، ص 157.

3 – حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة 1954–1962، دار طاكسيوم، الجزائر، ص 265.

4 – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 366.

إلى جانب قيام الحكومة المغربية بفتح حدودها للمجاهدين وجعل أراضيها ميدان لتدريبهم كما اصدر العاهل المغربي أمرا بالسماح بمرور المعدات العسكرية وحتى المتطوعين إلى جانب الجزائر عبر الحدود المغربية الجزائرية وبغض النظر عن هذه التسييلات فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر قد فتح أبوابه أما تدريبات المجاهدين ,ومنه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري مما جعل الولاية الخامسة ملجأ ومقرا للقيادات السياسية والعسكرية أثناء الثورة مثل مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي وبوجمعة سويداني وبن عبد المالك رمضان وعميروش وديدوش[1].

حيث أنه المنطقة تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر وتمتد على حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تتربع على 1/ 3 من مساحة الجزائر قد أنشأها العربي بن مهيدي بمعونة عبد الحفيظ بوصوف وبحلول أكتوبر 1955 وبدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي تشمل النواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو وجهة مغنية وقد توسعت منطقة وهران بعد1956 لتشمل عين تيموشنت وسيق وغليزان[2] .

وقد قامت القيادة الثورية بالمنطقة الخامسة إلى ربط العلاقات مع المغرب الأقصى حتى يتم التحرك بسهولة داخل التراب المغربي وقد سامت هذه العلاقات في تعهد العاهل المغربي محمد الخامس بدعم الثورة الجزائرية[3].

1- مريم صغير : المواقف العربية ...المرجع السابق، ص ص 171-174.

2-حفظ الله بوبكر : المرجع السابق، ص 266.

3 – محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 201.

وبالتالي فقد أبدى المغرب الأقصى كل المجهودات لدعم القضية الجزائرية خاصة من طرف الملك المغربي محمد الخامس حيث أنه ربط استقلال المغرب الأقصى باستقلال الجزائر، وعلى أساس التوجه الوحدوي والإيمان بالمصير المشترك كان المغرب القاعدة من القواعد الخلفية للثورة الجزائرية حيث قدم دعما كبيرا وسهل من عملية وصول الأسلحة والذخيرة إلى الولاية الخامسة والرابعة والسادسة حيث أنجز العديد من المراكز لصنع الأسلحة فوق التراب المغربي من أهمها:

مصنع تيطوان: الذي أنشأ عام 1958 التي تم فيه صناعة القنابل الانجليزية والمتفجرات.

مصنع بوزنيقة: أنشأ سنة 1959 وكانت تصنع فيه القنابل الأمريكية والبنقلور والسلاح الأبيض.

مصنع تمارة :أنشأ سنة 1960 الذي يختص بصناعة الرشاشات الخفيفة من نوع مات49 والسلاح الأبيض

مصنع الصخيرات: أنشأ سنة 1960 المختص في صناعة مدافع الهاون عيار 45 ملم والمتفجرات

مركز المحمدية :أنشأ سنة1960 والمختص في صناعة مدافع الهاون عيار 60-80 ملم والبنقلور والألغام.

مركز الدار البيضاء :أنشأ سنة 1960 والمختص في صناعة البازوكات والرشاشات49 والمتفجرات والألغام و السلاح الأبيض[1] .

---

1 – زكي امبارك: أصول الأزمة في العلاقات العرية الجزائرية، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2007، ص 162- Mouhemed guentari, la courier alger leciare 1954- 1956, edition-casb, Alger 2000, p 635.

كما أنشأت ورشات لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة، فضلا عن البازوكا والمورتي وقد كانت هذه بايسبورغ الملكية بالنمسا وقد كان مقر هذه المصلحة المختصة بصناعة الأسلحة في الدار البيضاء وكانت مجهزة بمحطة لاسلكي خاصة على اتصال مباشر بمركز القيادة كما كانت هذه المصلحة مسخرة لسلاح الإشارة[1].

إلى جانب هذه المصانع أنشأت في المغرب مراكز لتخزين السلاح المهرب من الخارج ومنها مركز الناظور بالريف المغربي ومركز وجدة، مركز فقيق ,مركز برمان ,ومركز القنيطرة , ومركز الرباط ,مركز الدار البيضاء، مركز تطوان[2].

والى جانب تصنيع الأسلحة محليا فقد زاد نشاط قادة الثورة حيث قام أحمد بن بلة الاتصال بمصر وتمكن من الحصول على أولى شحنة عام1955 عن طريق اليخت دينا الذي بلغت حمولته 1605 طن من الأسلحة والذخائر لجهة وهران الذي رسي في ناحية كبدانة الساحلية لناحية الناظور الذي استقبمه القائد محمد العربي بن مهيدي واستلم حصة الثورة الجزائرية من السلاح[3] .

لقد تنوعت الشحنة ما بين بنادق عيار303 وبنادق رشاشة من نوع بران والقنابل اليدوية من نوع ميلز 36 [4]ونقلت هذه الأسلحة عبر الشاحنات إلى مراكز التوزيع في الولاية الخامسة، وبعد عملية اليخت دينا عمليتان أكثر أهمية بكثير كانت أخرهما عن طريق سفينة حربية مصرية، التي كانت تحمل كمية كبيرة من الذخائر الحربية والأسلحة من النوع الألماني والانجليزي الجديدة

---

1 –حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 269.

2– زكي مبارك: المرجع السابق، ص 163.

3 – الدعم العربي للثورة الجزائرية: المرجع السابق، ص 67.

4 – عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، مطبعة الديوان، 2007، ص 88.

والعصرية وبواسطة هذه الأسلحة استطاعت الثورة أن تتقدم في العمل بجبهة وهران يوم 22 أكتوبر 1955.

كما تمكن اليخت " انتصار "من إيصال شحنة أخرى من السلاح إلى المنطقة الغربية يوم 22 سبتمبر 1955[1] والذي رسى بميناء الناظور بالمغرب والتي تنوعت ما بين بنادق رشاشة ,ومسدسات اتوماتيكية وقنابل يدوية ,وذخيرة من خرارطيش مسدسات ومنظارات كما استفادت المنطقة الغربية من شحنة السلاح التي تم تهريبها عن طريق المركب" ديفاكس "والذي رسى في ماي1955[2] في منطقة سبتة وتم إفراغ الباخرة في سرية تامة قبل الفجر باستعمال قوارب صغيرة ,حيث تنوعت هذه الأسلحة من بنادق 303 وبنادق رشاشات، متفجرا، مولدات كهرباء وبنادق رشاشة ايطالية وذخيرة كخراطيش 303 وخراطيش لبنادق رشاشة ومشعلات[3] وبالرغم من وصول العديد من شحنات الأسلحة إلى الجزائر عبر المنطقة الغربية والتي ساهمت في دعم الثورة بالسلاح عبر حلفائها الكثيرين وخاصة المغرب الأقصى إلا أن عمليات القرصنة الفرنسية تمكنت من حجز كميات كبيرة وتدمير أخرى في عرض البحر المتوسط مثل: حجز الباخرة سلوفينيا في18 مارس 1958 محملة 150 طن من السلاح والذخيرة والباخرة سرانيطا في 25 ديسمبر 1958 محملة 40 طن من السلاح والذخيرة والمتفجرات TNT والباخرة ليسيد في 8 أفريل 1959 محملة 581 طن من السلاح والذخيرة[4] .

---

1 - حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 273.

2 - فتحي الديب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، دت، ص 120.

3 - عبد المجيد بوبزيد: المرجع السابق، ص ص 89-96.

4 - نجاة بيّة: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة او جيش لتحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات الخبر، الجزائر،2010، ص 160.

وقد ازداد نشاط أحمد بن بلة عام1956 عندما تنقل بين القاهرة ومدريد ليلتقي بالملك المغربي محمد الخامس في مدريد عند مفاوضته مع الاسبان من أجل استعادة بعض المناطق المحتلة في مراكش، حيث قال له: "يا أحمد لدي اطلاع واسع باتفاقكم المغاربي المشترك حتى الاستقلال ودول المغرب العربي لكن ماذا أفعل؟ هم تفاوضوا معي حول المغرب فهل أرفض ذلك؟ لماذا لا أقبل به؟ وبذلك يصبح المغرب عمقا استراتيجيا لك وأعاهدك بأنني سأكون معك في السراء والضراء" ويضيف أحمد بن بلة في لقائه مع الملك محمد الخامس فقال:" حضرت لائحة تتكون من عشرين طلبا لكنني عندما استمعت إليه وجدته قدّم ضعف ما كنا نريده فاتفقنا على قبول الاستقلال وتعيد الملك المغربي بأن تكون بلده قاعدة خلفية للثورة[1]".

وبالتالي فإن استقلال المغرب الأقصى قد أعطى لجيش التحرير الوطني المجال الواسع للمناورة على الحدود الجزائرية المغربية باعتبار أن مناطقه مثل وجدة والناظور أصبحت مركز دعم لجيش التحرير بالعتاد والسلاح[2].

وهناك من يرى أن منح الاستقلال للمغرب كان الهدف منه التفرغ للجزائر وغلق الحدود نهائيا أما تدفق السلاح وبالتالي فقد قام بن بلة بدور كبير جدا عند اتصاله بمحمد الخامس الذي استطاع من خلاله أن

يضمن الامداد بالسلاح حيث استفادت الجهة الغربية في أول رحلة من 1500 قطعة سلاح[3].

---

1 –غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010، ص 127.

2 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 273.

3 -Mohamed tugui:l'armi de liberation edition casbah alger 2002 , p 116.

إلا أن القرصنة الفرنسية أصبحت تتعرض لمجموع السفن المتجهة إلى الجهة الغربية ,وبالتالي تمكن عبد الحفيظ بوصوف من إقامة مصنعا سريا لصنع الأسلحة الخفيفة بمراكش وذلك للتزود بالسلاح[1] نتيجة لسياسة الحصار المضروبة من طرف القوات الفرنسية على الحدود الغربية ,كانت قيادة الأركان في الجهة الغربية مستعدة لوضع خطة ترمي للخروج من دائرة المراقبة الفرنسية وزيادة عمليات تموين المنطقة الغربية بالسلاح بعدما استطاعت القوات الفرنسية من توقيف سفينة السلاح ,الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة ,وبدائل أخرى للتموين وتطويرها من أجل ضمان تدفق السلاح إلى جيش التحرير وقد كانت استراتيجية التزود بالسلاح تتمحور حول ثلاث نقاط كما لخصها عبد الحفيظ بوصوف:

1–ضمان تزود جيش التحرير من مؤن وذخائر من القواعد المغربية عبر التراب المغربي واسبانيا.

2– تكوين مختصين جزائريين في مجال الاتصالات وفتح تبرعات تكوينية في هذا المجال من أجل خدمة الجيش.

3– التصدي لملخابرات الفرنسية وذلك من طريق الجوسسة المضادة بهدف رفع معنويات جيش التحرير[2].

وبالرغم من الإجراءات التعسفية التي قامت بها البحرية الفرنسية وقيامها بحجز العديد من البواخر المتجهة إلى الحدود المغربية الحاملة للعديد من الشاحنات المتنوعة من أسلحة وذخيرة إلاّ أن قادة الثورة استطاعوا التغلب على

---

1 – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان،1983، ص 175.

2 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 270.

هذه العمليات ,حيث قامت الولاية الخامسة بتنظيم هيكمها عبر لجنة التنظيم العسكرية الغربية بمؤازرة لجنة التنسيق الشرقية وقد تم إنشاء قيادة الولاية الخامسة بعيدا عن فكرة الخصومات المحلية والإقليمية, ولعل النجاح الذي شيدته اللجنة الغربية في مهامها العسكرية كان له انعكاس ايجابي على الحدود الغربية بصفة خاصة والثورة بصفة عامة[1].

استفادت الجهة الغربية بشحنة من السلاح التي وجهت خصيصا لولاية وهران على متن الباخرة " أوريجون" في أوائل شهر فيفري التي تم تفريغها بأحد الموانئ المراكشية ,بعد اتفاقهم مع السلطات المراكشية والتي تلقت أوامر من طرف السلطان محمد الخامس بتسهيل شحنة السلاح وتسييرها عبر الأراضي المراكشية لتصل إلى قوات جيش التحرير بوهران وكان مندوب الحكومة الجزائرية محمد القادري المسؤول على التنسيق مع الحكومة المصرية, واحتوت الصفقة على 5000رشاش عيار 7062، 4000رشاش قصير عيار 708ملم، 3000 رشاش عيار 706ملم، 206 مليون طلقة عيار 706ملم للرشاش القصير، 408 مليون طلقة عيار 706 للرشاش الخفيف ، وكان اجمالي الشحة يقارب 244 طن[2].

2- خطوط الامداد بالسلاح على الخطوط الغربية:

اعتمدت جبية التحرير الوطني على طريقين رئيسيين لنقل الأسلحة عبر الحدود المغربية، الأول عن طريق الشاحنات وآخر عن طريق السفن والبواخر، وكانت طرق الإمداد البرية تتم عبر ثلاث خطوط رئيسية:

---

1 – محمد حربي: المرجغ السابق، ص 181.

2 – فتحي الديب: المرجع السابق، ص 492.

1- طريق وجدة، وهران، الجزائر :والذي يعتبر طريقا رئيسيا للشاحنات حيث استطاعت شبكة تهريب السلاح أن تجنّد أصحاب الشاحنات في نقل كميات محدودة بصفة منتظمة من الأسلحة والذخائر إلى الجزائر خاصة الولاية الخامسة ,حيث أصدرت السمطات الفرنسية أمرا بمنع عبور الشاحنات عبر خط وجدة ومغنية وذلك بعد افتضاح امر احد العملاء[1].

2- طريق وجدة بشار: الذي كانت تتمون عن طريقة الولاية السادسة وقد اكتشف أمره في أواخر سنة 1961[2].

3- طريق السكك الحديدية: حيث استطاعت شبكات تهريب الأسلحة استعمال القطارات في عملية تمرير الأسلحة حيث وظفت أربعة عملاء مختصين بتهريب السلاح عبر القطار الذي يربط بين المغرب والجزائر وكان خطه الرئيسي خط وجدة وهران، وخط وجدة بشار، وكانت مهام هذا القطار تنتهي عند مدينة سيدي بمعباس ليكمل المناضلون تهريب الأسلحة بوسائلهم الخاصة[3] إن نشاط هذه الخطوط في عمليات نقل السلاح إلى الحدود الجزائرية المغربية زاد من قوة الثورة الجزائرية خاصة بعد استقلال المغرب.

ونتيجة نجاح هذه الخطوط البرية قام قادة الثورة بالبحث عن طرق أخرى لمواصلة الحرب بالاعتماد على القواعد الخلفية للمغرب الأقصى ,خاصة وأن قوات الاحتلال الفرنسي قام بغلق جميع الخطوط البرية فنشطت شبكات التسليح بالاعتماد على البحر عن طريق ميناء وهران الذي استطاع من خلاله قادة قد

---

1 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 295.

2 – محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، باتنة، 1986، ص ص 57-62.

3- حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 291.

زادت من نشاطه عام 1960 فقد كانت السيارات التي تتنقل من اسبانيا إلى الجزائر تعبأ خزانتها بالأسلحة والذخائر لتنقل عبر السفن إلى ميناء وهران لتفرغ الحمولة ,وقد كانت معظم هذه السيارات تجهز وتعد بالمغرب لتحول إلى اسبانيا ومنها إلى الجزائر[1].

وقد كان الأشخاص الذين يعملون على خط اسبانيا الجزائر يحضون بثقة لدى السلطات الفرنسية الذي سهل من عمل الشبكة في نقل السلاح عبر هذا الخط، مثل الاغا شنتوف الذي اشتهر بنقل السلاح بسيارته إلى غاية 19 مارس1962 وكذا الباشا اغا حكيكي الذي كان عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي تمكن من نقل ثلاث شحنات سلاح مستغلا حصانته النيابية، كما يوجد خط اخر يحظى بأهمية كبيرة يربط مرسيليا.

بالجزائر، وكانت السيارات التي تنقل عبر هذا الخط البحري تتجه بشاحنات الأسلحة إلى الولاية الرابعة والثالثة والثانية[2].

كما عمل مع خط مرسيليا الجزائر فرنسيان وهما " جان شامبو " و " بوسالي جاكمين "الذي كان قد جندها احد اعضاء الشبكة وقد نشط الفرنسيون في هذه الشبكة أما تعاطفا مع الثورة أو تحسين مستواهم المعيشي حيث أن العمل في مجال تهريب السلاح يعود بالأموال الطائلة , وقد أوكلت لهؤلاء مهام التنقل بالسيارات المعدة لتهريب السلاح انطلاقا من المغرب إلى فرنسا ,ثم نقلها عبر البحر إلى الجزائر، حيث كن كل واحد ينقل سيارة أسبوعيا إلى الجزائر عبر الخط البحري(مرسيليا الجزائر ,)كما تمكنت الشبكة مف استغلال الخط الرابط ما بين المغرب ومرفأ وهران بالجزائر ,حيث أن باخرة فرنسية خاصة

1- محمد صديقي: المرجع السابق، ص 65.

2-حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 298.

بالشحن تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأ وهران محملة بالمادة الأولية بمساعدة عنصر جزائري يعمل لصالح الثورة الجزائرية الذي تمكن من تأمين خمسة عشر قطعة حربية مختلفة الأحجام والأنواع في كل رحلة[1].

خاتمة:

لقد أدت الحدود الغربية البرية والبحرية دورا كبيرا في مجال تسليح الثورة الجزائرية على الرغم من عمليات القرصنة البحرية التي قامت بها السلطات الفرنسية في حوض البحر المتوسط لمنع السلاح، وكذا قصف الشاحنات البرية العابرة على الخطوط البرية الجزائرية المغربية ومما زاد قوة تدفق السلاح على الحدود المغربية النشاط الديبلوماسي الذي قام به قادة به الثورة في المغرب وتكوين شبكات لنقل السلاح في كل من مارسيليا واسبانيا وهذا ما زاد من عزيمة قادة الثورة في البحث عن مصادر اخرى للسلاح وخاصة الأسلحة العصرية المتطورة المضادة للدبابات والطائرات والمدرعات في الدول الاجنبية عن طريق المعسكر الشرقي والغربي نظرا لأن الثورة الجزائرية لقيت الدعم الكامل من طرف العديد من الحلفاء .

---

1 – محمد صديقي: المرجع السابق، ص ص 70–71.

التسليح في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى بالولاية الأولى

سلامة دربال. طالب دكتوراه

جامعة باتنة 02

ملخص:

في خضم المشاريع الفرنسية الاقتصادية والعسكرية وعمليات التضييق على الحدود الغربية والشرقية على الثورة التحريرية وإفراغ المناطق الجبلية من ساكنيها، وحشدهم في المعتقلات والمحتشدات عبر خلق المناطق المحرمة لتجفيف مصادر الدعم والإسناد كان قادة الثورة يعملون ما بوسعهم للبحث عن مخرج، ولتزويد أفراد جيش التحرير بما يلزمهم من أسلحة لمواجهة الإحتلال، وهم بدورهم ابتكروا الكثير من الطرق لتوفير الحد الأدنى بغرض استنزاف العدو، والحصول على أسلحته، وقد كانت استراتيجية جيش التحرير في تمويل وتسليح جنوده تشمل كل مناطق ونواحي الولايات التاريخية، خاصة بعد سنة 1956م، على غرار الناحية الثالثة، من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية، التي عمل فيها جيش التحرير جاهدا قصد تمويل كتائبه بما يلزمها من أموال بطرق متنوعة وتسليح وحداته ذاتيا، من خلال نصب الكمائن للعدو، بعد إجراءات دقيقة قبل تنفيذها.

مقدمة:

يعتبر موضوع التسليح والتمويل من القضايا التي أرقت قادة الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها، فقد اعتمد مفجرو الثورة على ما تحصلوا عليه من

مخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية[1]، عبر شرائها وتخزينها رغم أن نسبة معتبرة منها كانت شبه معطلة وغير صالحة للإستخدام، إضافة إلى بنادق الصيد، لذا فجُل ما استخدم ليلة الفاتح من نوفمبر لا يصلح حتى لمواجهة الشرطة الفرنسية أو فرق الجندرمة، ناهيك عن الجيش الفرنسي الذي كان يُصنف في مصاف الدول الكبرى عسكريا في تلك المرحلة، رغم ما مسه من إرهاق خلال الحرب العالمية الثانية وحربه في الهند الصينية.

وبعد تجاوز المرحلة الأولى والجهود المبذولة من طرف الوفد الخارجي بدأت الأسلحة تتسرب عبر الحدود الشرقية والغربية بكميات متفاوتة، وبالإعتماد على التسليح الذاتي من خلال عمليات ومعارك جيش التحرير، صارت وحدات وكتائب الجيش تمتلك مختلف الأسلحة الأوتوماتيكية، لكن لم تصل إلى المستوى المطلوب لمواجهة الجيش الفرنسي، الذي ازدادت عدته وعدده خاصة حول المناطق النشطة على غرار الولاية الأولى (الأوراس والنمامشة)، بكل مناطقها ونواحيها.

ورغم تلاصق حدود الولاية الأولى مع الحدود التونسية إلى أنها ارتكزت كثيرا على تسليح وحداتها ذاتيا، مثل ما قامت به القيادة في الناحية الثالثة، المنطقة

---

1 يقول الشاذلي بن جديد في هذا الشأن في مذكراته أنه هو وابن خاله جلول استطاعا الحصول على قِطع من السلاح خلال الحرب العالمية الثانية في المعارك التي جرت بين ألمانيا و الحلفاء في تونس وليبيا، بعدما وجد المدعو جلول حطام طائرة ألمانية على الشاطئ فجرًا، وسارعا إليها ووجدا بداخلها رشاش وبندقية ألمانية من نوع موزر ومدفع رشاش مثبت إلى مقدمة الطائرة، ثم أخذا السلاح إلى المزرعة وقاما بتفكيكه ودهن بشحم ولف بالقماش وأخفي في قطعة من الفلين، ثم دفناه تحت نبات الصبار وظل هذا العمل سرا حتى سنة 1955م ، أما المدفع فلم يستطيعا تفكيكه، وقد احترق مع نبات العليق أين أخفياه. **الشاذلي بن جديد**، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979م، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2011، ص 42.

الأولى، الولاية الأولى التاريخية، التي كانت تضم مدن وقرى جنوب سطيف (عين آزال، عين اولمان، صالح باي)، وبعض البلدات جنوب شرق ولاية برج بوعريريج (رأس الواد، برج الغدير، أولاد براهم...)، فمن خلال وثائق جيش التحرير في هذه الناحية، فقد كان لهم الفضل في تزويد بعض الكتائب من الولاية الأولى بالأحذية والألبسة، من خلال خياطتها من طرف حرفيين محترفين، إضافة إلى عمليات جمع الإشتراكات المختلفة لتمويل الثورة، عبر فرض الإشتراك على مختلف أطياف المجتمع، اعتمادا على وثائق أرشيفية.

واستنادا إلى تقارير الناحية الثالثة الخاصة بالمعارك التي جرت في نطاق حدودها، قمنا بالتحليل والتحقيق حول نتائجها، ومدى إسهامها في تسليح أفرادها خلال الفترة الممتدة من 1958م إلى 1962م حسب تواريخ تلك الأصول التاريخية، وتجدر الإشارة إلى أن قادة الناحية لجأوا في كثير من الأحيان إلى قيادة الولاية بغرض الدعم اللوجستيكي خصوصا قضية النقص الفادح في الذخيرة الحربية.

وقد طرحت الإشكالية التالية: تعد الثورة التحريرية الجزائرية في نظر بعض القادة بعد اندلاعها في ظروف عدم الإستعداد الجيد لها، عبارة عن عملية انتحارية نظرا لقلة التجهيزات والوسائل، لذا انتهجت جبهة التحرير استراتيجية معينة لتغطية تلك الثغرات، فيما تمثلت هذه الإستراتيجية وبالتحديد قبل وأثناء وصول الجنرال ديغول إلى الحكم؟

ومن خلال انتهاج قادة وأفراد وحدات جيش التحرير في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية السياسة نفسها في تنويع مصادر الدعم وتكثيف عملياتها العسكرية، عبر الكمائن المخطط لها مسبقا، إلى أي

مدى استطاعت تمكين كتائبها من مواجهة فرق الجيش الفرنسي في المنطقة وتسليح مجنديها وخلق التوازن ولو نسبيا مع كتائب النواحي الأخرى؟

1- استراتيجية جيش التحرير في تسليح وحدات الجيش قبل سنة 1958:

كانت الوعود والتحفيزات الخارجية التي تلقاها قادة الثورة في الخارج العامل الأساسي في التعجيل للعمل المسلح كما فعل عبد الناصر مع بن بلة وأعضاء البعثة في القاهرة قائلا :" عليكم بالشروع في الكفاح وسيأتي الدعم بعد ذلك"، إلا أن الحذر والإحتراس من هذه الوعود كان سيد الموقف، لأن تكاليف إقامة الوفد الخارجي كانت على حسابهم، حسب ما كتب بن خدة[1]، إلا أنه كان الخيار الأصعب رغم ضيق الوقت وقلة الإستعدادات لذلك، ولم تأتي جهود قادة الثورة بالنتائج المرجوة لولا مساعي الوفد الخارجي الحثيثة، وعلى رأسهم أحمد بن بلة في القاهرة بعد انضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي، قصد إقناع حكومة القاهرة بالإسراع في دعم ومساندة الثورة بالسلاح[2].

وقد مرت الثورة في بداياتها الأولى بأصعب مراحلها، لضعف إمكانياتها المادية والبشرية التي تعتبر من المسائل الحساسة والحيوية لانطلاق واستمرارية العمل المسلح[3]، وبعد لقاء قادة جيش التحرير في مؤتمر الصومام خرجوا بتوصيات وقرارات تنظيمية تواكب واستراتيجية الإحتلال الفرنسي، رغم غياب

---

1 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، ط2، 2012م، ص 342.

2 الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009، ص 118.

3 الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشم ال القسنطيني) 1954-1956، مجلة كان التاريخية، العدد 27، مارس 2015م، ص1.

الوفد الخارجي وبعض قادة الولايات، في الوقت الذي قامت فيه سلطات الإحتلال بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة وزرع مختلف القنابل المضادة للأفراد على الحدود والمناطق المحرمة.

وشكل تنوع الركائز التي استندت إليها الثورة التحريرية العامل الأبرز في الإستمرارية، انطلاقا من العقيدة التي تمتع بها غالبية المجندين باقتناعهم بعدالة القضية، ثم انضمام أغلب أطياف الشعب الجزائري إلى الثورة ودعمهم المطلق، وأهم ركيزة، تخص الجانب المادي، أي السعي إلى التسليح الجيد لأفرادها، وكانت البداية بما كان مخزن في مخابئ المنظمة الخاصة، مثل كمية السلاح التي أرسلت إلى المنطقة الثانية (275 بندقية ستاتي) أحضرت من ليبيا سلفا، وكذلك كميات أخرى أرسلت إلى المنطقة الثالثة والرابعة[1].

وقد أُعلنت حالة الإستنفار القصوى للمناضلين والمتعاطفين لجلب كل أنواع الأسلحة والذخيرة، عبر شرائها أو جمعها والحصول عليها لدى بعض جمعيات الصيد أو حراس الغابات، وكذلك الإتصال بالمجندين الجزائريين في الجيش لفرنسي، إضافة إلى تكثيف مختلف الهجمات، ومباغتة أفراد مراكز الشرطة الأقل عددا لسهولة القضاء عليهم، والحصول على ما يحويه المخفر من تجهيز عسكري[2]، وبالنسبة للمجند الجزائري الفار من الجيش الفرنسي، كان لزاما عليه إحضار سلاحه وذخيرته وبعض القنابل اليدوية، وقد تفطنت قيادة الجيش

---

1 عبد الرحمان عمراني، التسليح والمواصلات أثناء الثورة 1956-1962م، وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2001، ص95.

2 عبد الرحمان عمراني، المرجع نفسه، ص96.

الفرنسي لمثل هذه العمليات، الأمر الذي دفع بها إلى تشديد المراقبة على مخازن الأسلحة والذخيرة داخل مراكزه وثكناته العسكرية[1].

وبتزايد تعداد الجيش الفرنسي في الأشهر الأولى إلى الضعف حيث مع سقوط حكومة مانديس فرانس في 05 فيفري 1955م وصل عدد أفراد الجيش الفرنسي إلى 80300 جندي بعدما كان في ديسمبر 1954م حوالي 49 ألف جندي[2]، ضاعفت جبهة التحرير في الداخل من الهجمات والمعارك والكمائن بغرض استنزاف قدرات العدو العسكرية والاقتصادية وكذلك الحصول على مختلف ما تمتلكه وحدات الجيش الفرنسي من أسلحة متطورة.

إلا أن الدعم الخارجي العربي سواء عن طريق شرائه أو المتبرع به من قبل الحكومات الصديقة والعربية، الأمر الذي كان من شأنه تغيير مجريات الحرب في الداخل، خاصة بعد سنة 1956م[3]، حيث كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد بن عودة وأوعمران[4] بنقل الأسلحة من مصر إلى تونس ثم عبر الحدود،

---

1 الطاهر جبلي، الواقع العسكري، ص 5.

2 كوليت وفرانسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر، ط 2013، ص240.

3 هناك بعض المصادر تثري هذا الجزء من الموضوع مثل ما كتبه فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" بتفصيل دقيق حول الأسلحة المصرية التي منحت للثورة التحريرية وكتاب "ملحمة اليخت دينا" لبلحسن بالي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية ج1 وج2، للدكتور عبد الله مقلاتي، التونسيون والثورة الجزائرية لحبيب حسن اللولب وكتاب الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954–1962 للأستاذ صالح لميش، كتاب الدعم الليبي للثورة التحريرية لصاحبه محمد ودوع، وهناك سلسلة تتكون من ستة أجزاء بعنوان سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، للأستاذان صالح لميش وعبد الله مقلاتي.

4 وعلى إثر ذلك أبعد علي مهساس وأنصاره الذين رفضوا قرارات مؤتمر الصومام، ووقعت مواجهات بين الطرفين وتدخل بورقيبة شخصيا وانتهت بمغادرة مهساس إلى ألمانيا في ظروف مأساوية. الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص 91.

حيث وزعت أولى الدفعات على فرق جيش التحرير في الولايات التاريخية في نوفمبر 1956م كما يلي[1] :

- ✓ الولاية الأولى 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الثانية 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الثالثة 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الرابعة 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ القاعدة الشرقية 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M

وفي الشهر الموالي أي شهر أكتوبر 1956م كان العدوان الثلاثي على مصر[2]، وكان التضييق على الثورة ومحاصرتها في تلك الفترة عبر الرقابة الصارمة على الحدود، وعلى الدول الشقيقة، ومع مطلع عام 1957م، بدأت شحنات الأسلحة والذخيرة تُنقل بواسطة التجار الليبيين وصولا إلى تونس، لتخزن من طرف الثوار الجزائريين في مخابئ خاصة ليتم تهريبها على دفعات، إلى الجبهة الشرقية للثورة، وقد ضمت أنواع كثيرة ومتنوعة كمدافع الهاون والرشاشات، والعبوات المضادة للدبابات[3].

---

1 عبد الرحمان عمراني، مرجع سابق، ص 97.

2 بالتنسيق بين الإنجليز والإسرائيليين والفرنسيين كانت الحرب على المصريين، ولكل دولة أسبابها الخاصة، فبريطانيا كانت حربها بسبب إجراءات عبد الناصر الداخلية كتأميم قناة السويس وطرد الشركات البريطانية من مصر، أما دخول إسرائيل الحرب فكان بسبب تخوفها من طموحات عبد الناصر القومية، وبهدف التوسع نحو شبه جزيرة سيناء لتحقيق أهدافها التاريخية ومعتقداتها الدينية "من النهر إلى النهر" أي من الفرات إلى النيل، وكذلك فرنسا التي انضمت للحلف بسبب التعنت المصري حسبها وتقديم يد المساعدة للثوار الجزائريين خاصة السلاح.

3 فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، ط 1990م، ص 330.

وكانت دفعات أخرى متتالية من الأسلحة، وقد كتب فتحي الديب في هذا الشأن حيث يقول:"...راعينا تنويع أصناف هذه الأسلحة حسب طلب قادة الولايات بالداخل، لمواجهة المخطط الفرنسي الجديد..."،[1] لذا كانت استراتيجية قادة جيش التحرير، مسايرة السياسة العسكرية الفرنسية، بتحيين الجيش، مع تطلعات الجندي الجزائري، بتجديد الوسائل لمواجهة أحدث التجهيزات الفرنسية، ومختلف المشاريع غير المشروعة المنتهجة من طرف الإستعمار، حيث صرح رئيس بلدية الجزائر وكاتب الدولة للقوات المسلحة سابقا "جاك شوفاليي" يقول :"لا يمكن مكافحة الخارجين عن القانون بوسائل مشروعة إنما نحاربهم بوسائل مشابهة بوسائلهم، إنها شريعة العين بالعين، وقانون الدفاع المشروع على مستوى البلاد..."[2].

لكن هناك بعض الشحنات من الأسلحة صودرت بعدما اكتشفت إما من طرف خفر السواحل للدول الأوربية وخاصة منها الفرنسية في عرض البحر، أو بعد إفراغها، على غرار سفينة "خوان إيلوكس"، والتي اكتشفت بعد تكسير أحد الصناديق المحملة بالبنادق الرشاشة، فانكشف أمرها للجمارك الإسبانية فصادرتها ومن خلال رواية بعض مناضلي جبهة التحرير هناك، أن أمر اكتشاف الأسلحة كان مدبرا سلفا من طرف مندوبي الأمير حسن[3] المغربي، الذي كان

1 فتحي الذيب، المرجع نفسه، ص 331.

2 كوليت وفرانسيس جونسون، مرجع سابق، ص 240.

3 ولد الحسن الثاني في الرباط في جوان 1929م، نفي مع والده إلى مدغشقر في 20 أوت 1953م، بدأ حكمه بعد وفاة والده محمد الخامس ملك المغرب في 26 فيفري 1961م، حيث تم تنصيبه ملكا على المغرب في 03 مارس 1961م. وفي سنة 1975 أعلن عن حق المغرب في الصحراء الغربية وأطلق المسيرة الخضراء التي ضمت أكثر من 500 ألف مغربي اجتازت الحدود الصحراوية حاملين الأعلام المغربية، توفي في 23 جويلية 1999م.

وراء الفكرة، لحرمانهم من الأسلحة وممارسة نوع من الضغط على قيادة جيش التحرير، والتجاوب مع سياسة فرنسا والتفاوض معها، ولإضعاف جيش التحرير الجزائري لكي لا يمد أي مساعدة لجيش التحرير المغربي[1].

وبوصول الجنرال ديغول إلى الحكم على ظهر الدبابة في انقلاب 13 ماي 1958م، بعد فشل سبع حكومات على التوالي في القضاء على الثورة التحريرية، انتهج ديغول سياسة العصا والجزرة بحيث يحمل الخبز بشماله والسلاح بيمينه، من خلال مشاريعه الاقتصادية، وعملياته العسكرية الواسعة لخنق الثورة، ورغم ظهور تنظيمات ومؤسسات جديدة خاصة بالثورة، كتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، ومن أبرز وزاراتها، وزارة التسليح والعلاقات العامة "MALG"، كُلف عبد الحفيظ بوصوف برئاستها. إلا أن ديغول استطاع إلى حد ما، من التضييق على الثورة.

وبتوسع المهام المنوطة بهاته الوزارة، من عملية تفعيل مهام وحدات جيش التحرير بتجهيزها بمختلف ما تمتلكه جيوش العالم إلى النشاطات السرية، كالاستعلامات والاستعلامات المضادة، التنصت، التشفير وفك التشفير، والتجهيز، واللوجستيك، إضافة إلى مهام أخرى مثل التأطير والتكوين في ميادين حديثة على جيش التحرير، كالتكوين في مجال الطيران والبحرية...، وتعد هاته المعلومات جد سرية بين أفراد جيش التحرير[2]، لذا كان تطور جيش التحرير في تصاعد مستمر رغم الحصار الخانق الذي أطبق على كتائب جيش التحرير في الداخل في تلك المرحلة الحساسة.

---

1 فتحي الديب، مرجع سابق ص 337.

2 شريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، تر ANEP، منشورات ANEP، الجزائر، ط 2014، ص 141.

وبإنشاء هيئة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين، هذا الأخير بادر بإنشاء كتائب تستجيب لمواصفات جدول التجهيز والتسليح، حيث تضم كل كتيبة ما يقارب 600 جندي، فيضم جيش التحرير في الحدود التونسية 25 كتيبة، من بينها سبع كتائب مجهزة بالأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى بطاريات مدفعية مجهزة بمدافع هاون عيار 120 ملم ومدافع مباشرة عيار 85 ملم[1]، وبالرغم من كل هذا التجهيز نجد وحدات جيش التحرير بالداخل المحاصرة تفتقر لمثل هذه الأسلحة، لذا ازداد حجم الخسائر البشرية لجيش التحرير والمدنيين على حد سواء بعد وصول ديغول، حيث أورد الأرقام الرسمية رضا مالك في "كتاب الجزائر في إيفيان"، من خلال كتاب "يوميات الحرب" لخالد نزار كذلك، حيث أن عدد قتلى شهر نوفمبر 1959م، بلغ حوالي 145 ألف قتيل، وأن عدد قتلى هذه السنة عادل مجمل قتلى السنوات الأربع السابقة[2].

ويمكن القول أن السنوات الأخيرة للثورة وبالضبط بداية بسنة 1958م ومع مجيء شارل ديغول إلى الحكم ارتكز عمل جبهة التحرير على تنويع أعمالها بين المجهود العسكري والعمل الدبلوماسي والتعبئة الشعبية، خاصة بعد تناقص فعالية هجماتها رغم ما يمتلكه جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية، حيث يقول خالد نزار أن مصير الحرب لا يتقرر فقط على قمم الجبال.

---

1 خالد نزار، الجزائر (19625-1954)، يوميات الحرب، تر سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة غازي برو، ط1، ط 2004، منشورات ANEP، دار الفرابي، ص 54.

2 خالد نزار، المرجع نفسه، ص 56.

2- تنوع مصادر الدعم وطرق تجميعها (من خلال تقارير الناحية الثالثة المنطقة الأولى الولاية الأولى):

يعد التمويل الركيزة الأساسية لأي جيش لاستمرارية العمل المسلح، من خلاله يتم توفير ضروريات الحرب من أسلحة، أدوية ألبسة وأغذية، ففي المرحلة الأولى للثورة التحريرية لم يكن التمويل منظما، فكانت كل مجموعة تعتمد على سكان المنطقة التي تعمل فيها المجموعة بشكل كلي، خاصة سكان البوادي، وبالأخص الفلاحون في الأرياف الذين سخروا أموالهم وأنفسهم للثورة، وبمرور الوقت وتكريس قاعدة شمولية الثورة، وبازدياد عدد أفراد جيش التحرير، أصبح لزاما وضع استراتيجية محكمة، ووضع تنظيم خاص بها، وتحديد مصادرها، وتكليف مسؤولين معينين مختصين بضبطها ونقلها[1].

ففي الناحية الثالثة من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية، انتهج قادتها الإستراتيجية نفسها التي طبقت في كامل التراب الوطني، من خلال تكليف مجموعة من الفدائيين وبالأخص في المدن بتحرير تقارير حول مختلف فئات المجتمع وما تتقاضاه من أجور أو مداخيل، لتسهل فيما بعد عملية تحديد الإشتراكات الشهرية أو الدورية المفروضة على هاته الفئات، فمن خلال (الوثيقة رقم 01)، نجد أن التقرير يفصل أجور قدماء المحاربين من الجزائريين القاطنين في حدود الناحية الثالثة، وتكون التقارير دورية في شكل دراسة معمقة حول الأشخاص المستهدفين كما توضحه الوثيقة حول اسم الشخص، عمره، سكنه،

---

1 أحمد بلخير، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة للولاية الخامسة (1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية (1830-1962)، إشراف الأستاذ: طاهر جبلي، 2015-2016م، ص 108.

وما يمنح له من أجر، وقد حرر هذا التقرير في شهري نوفمبر وديسمبر سنة 1960م[1].

وللمرأة دور كبير خلال الحرب التحريرية، فكانت حاضرة منذ البداية، فقد عانت الأمرين، الظروف الإجتماعية المزرية، واضطهاد المحتل لها[2]، خاصة تلك النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب، مثل المجاهدة "بلجرو الطاوس"، التي كانت تنتقل من قرية إلى أخرى ضمن خلايا منظمة لجمع الإشتراكات من مناطق لا يستطيع أفراد جيش التحرير من فدائيين الوصول إليها، ثم تسلم ما قامت بتحصيله إلى مسؤولها المباشر الطيب بلجرو، وبعد اكتشاف أمرها أُرسلت إلى العاصمة، وقد كُلفت بمهمة تسليم رسالة إلى المسبل غربي عمار في منطقة بلكور، وكانت الرسالة تتضمن طلب التمويل، وقد عادت بمبلغ من المال إلى عين ولمان حيث سلمته إلى السيد كعبش البخوش[3]، لذا فجيش التحرير نوَّع أساليب جمع المال وعدّدَ طرقه في نقلها لتمويل الثورة التحريرية.

وهناك عدة وثائق تثبت مدى فعالية الجهاز الخاص بجمع التبرعات والإشتراكات، حيث توضح (الوثيقة رقم 02) المؤرخة في 1962/02/11م، والتي هي عبارة عن وصل استلام لمبلغ مالي قُدر بـ: 1.6 مليون فرنك فرنسي، ويعتبر هذا المبلغ إن صح ما جاء في الوثيقة جد كبير، إن كان يقصد المستلم عملة الفرنك غير ما هو متعارف عليه، أن واحد من العملة المعمول بها تساوي

---

1 تقرير خاص بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى، أرشيف خاص غير مصنف.

2 قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958م، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د سيفو فتيحة، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2010-2011م، ص 88.

3 خيرة حسيب، شهادة المجاهدة الطاوس بلجرو، مجلة أول نوفمبر، العدد 65، 1984، ص44.

100 فرنك، إضافة إلى تغيير قيمة عملة الفرنك بعد مجيء الجنرال شارل ديغول ووصوله إلى سدة الحكم[1].

ومن خلال فحوى (الوثيقة رقم 03)، نجد أن جبهة التحرير حريصة جدا على تطبيق القوانين الصارمة حول تنقل الأفراد المدنيين خاصة، بحيث تُمنح الرخص لهم من أجل تنقلهم إلى المدن، والتي تكثر فيها مراكز الشرطة والجيش الفرنسي، خوفا من تسريب تحركات أفراد جيش التحرير، لذا فكل شخص تنقل إلى المدن دون منحه رخصة لذلك، تُفرض عليه غرامة مالية، هذه الغرامة تدخل ضمن مبالغ تمويل الثورة، كما توضحه معلومات الوثيقة، بحيث تبين قيمة الغرامة المالية التي فرضها مسؤول القسمة 3 على المواطن: "باي المعيوف"، بسبب إرسال إبن أخيه إلى مدينة باسكال (صالح باي) دون رخصة[2]، وقد تتنوع الغرامات المالية حسب شكل الخطأ المرتكب من طرف المعني بالغرامة، أي الذي خرق قانون جيش التحرير.

وبالرغم من أن أفراد جيش التحرير في الجبال والذين تُناط لهم مهمة القتال ضد المحتل ليس لديهم لباس موحد، بعضه غنائم تُجمع بعد المعارك[3]، وبعضه تقوم جبهة التحرير بخياطته محليا، وفي هذا السياق، فهناك دور بارز

1 لحماية الاقتصاد الفرنسي من السقوط قام ديغول بعدة إجراءات منها تكليف الخبير الاقتصادي "جاك دوف" ووزير المالية "أنطوان بياني" أن يضعا الفرنك الفرنسي الثقيل بعد الحرب العالمية الثانية بشكل موازٍ، لخفض قيمة التضخم ب17.5، ثم بمجيء "باسكال ماري" في نوفمبر 1958م ليصدر عمولات وسندات حديثة في جانفي 1960، لتصدر بعدها العملة المعروفة الفرنك في عام 1963م.

2 غرامة مالية فُرضت على المدعو باي المعيوف، أرشيف خاص غير مصنف.

3 أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954–1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005–2006، ص 171.

لعبه الثوار الحرفيين، المختصين في إصلاح الأسلحة، وخياطة الأحذية العسكرية، واللباس العسكري، وقد لفتت انتباهي بعض الوثائق حول هذا الموضوع الذي لم تسلط عليه الأضواء كثيرا، بحيث تتضمن بعض الأرقام والكميات من الأحذية والألبسة العسكرية المصنعة محليا، والتي ترسلها الناحية الثالثة إلى مناطق أخرى، هاته العدة التي تعتبر من ضروريات الحرب، حيث من خلال حرفي المنطقة، استطاعت جبهة التحرير توفير وتمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى خارج الحدود.

ومن خلال فحوى الرسالة (الوثيقة رقم 07) المؤرخة بتاريخ 1961/10/05م، والتي بعثها نائب الناحية الثالثة أحسن بوزراعي، إلى المجاهد الحسين كباب المسؤول عن الخلية المكلفة بصنع الألبسة والأحذية، حيث طلب تزويده بـ: 25 سروال، و25 معطف، وعشرة أحذية، صنع محلي، وطلب منه استخدام القماش من النوع الجيد، ثم نوّه على تعليم مجموعة من الشباب مهنة الخياطة وصنع الأحذية (كوردونية)، لأن أحد الحرفيين المعتمدين في صناعة اللباس والأحذية من مدينة عين ولمان، لم يرد على اتصالاتهم بهذا الشأن، كما أخبره في الجهة الخلفية من الرسالة.

كذلك الشأن بالنسبة للحرفيين المختصين في إصلاح قطع السلاح التي تعطلت أثناء أداء الجنود مهامهم الجهادية، فهناك رسائل عدة حول نقل هاته الأسلحة إلى المختصين، بغرض إصلاحها وهي متنوعة، على غرار بندقية ماص، مسدس بيريطة، وقد بعث هاته الرسالة كذلك أرسلها نائب الناحية احسن بوزراعي إلى المجاهد الحسين كباب، المسؤول الأول على خلية الحرفيين وعلى

هذا النوع من الدعم، وهذه الوثيقة مؤرخة بتاريخ 1961/09/10م تحت رقم 104[1].

وتبقى الكثير من حيثيات الثورة التحريرية في هذا الموضوع تتطلب البحث والدقة والمقارنة، فالنظام المعتمد في تمويل الثورة جد دقيق، وُضع خصيصا لمواجهة النظام الفرنسي الذي درس المجتمع الجزائري جيدا، ويعرف قادة الثورة حق المعرفة، لذا تطلب من قيادة جبهة التحرير أخذ جميع إحتياطاتهم في هذا الشأن، ويغيرون استراتيجياتهم كلما سنحت الفرصة، ليتجاوزا السلطات الفرنسية في كل مرة ولو بخطوة.

3- التسليح الذاتي من خلال معارك الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى.

قبل الشروع في أي عملية أو الهجوم على أي مركز عسكري فرنسي، كان ضباط جيش التحرير ينطلقون من قاعدة بيانات أُعدَّت سلفا حول ثكنات العدو، وما تحتويه من جنود، ووسائل وتجهيزات حربية بشكل مفصل، كما توضحه الوثائق (رقم 06 ورقم 07)، فهناك الكثير من العمليات التي قامت بها كتائب جيش التحرير في الناحية الثالثة، ويجب التفريق بين العمليات الفدائية في المدن، والكمائن، والإشتباكات المحدودة أو العرضية، لذا كانت أفضل طريقة لجلب السلاح هي الكمائن المخطط لها مسبقا وبدقة، وقد نجح مناضلو جبهة التحرير إلى حد ما في افتكاك الكثير من الأسلحة بكل أنواعها، من خلال بعض المعارك ضد الفرنسيين.

وهناك مجموعة من المعارك التي سجلتها ذاكرة المنطقة بعضها تعد من العمليات البطولية، على غرار معركة جبل قديل التي شهدتها الناحية الثالثة

---

1 لم أصنف هذه الرسالة بسبب تجاوز عدد أوراق الورقة العلمية الحد المطلوب.

بمنطقة أولاد تبان، التي تقع أقصى جنوب ولاية سطيف، باعتبارها منطقة استراتيجية، تمر عبر مسالكها الكثير من الدوريات المتجهة نحو تونس أو العائدة من هناك، أو المجموعات الآتية من الولاية الأولى والمتجهة نحو الولايات الأخرى، بحيث تعتبر نقطة تلاقي للولايات التاريخية الثلاث، الولاية الأولى، الثالثة والولاية السادسة.

جرت هاته المعركة في منتصف صيف العام 1959م بالذات في 09 جويلية خلال عمليات تمشيطية واسعة، قام بها معظم جنود كتائب ثكنات الجيش الفرنسي الرابضة في: (المسيلة، بريكة، برج الغدير، رأس الوادي، عين ولمان، باسكال (صالح باي حاليا)، وسطيف)، رغم المعلومات السرية التي تحصل عليها قادة جيش التحرير في المنطقة، وأخذهم لجميع الإحتياطات اللازمة إلا أن المعركة جرت وتصادم الطرفان[1]، والأرجح أن الدورية التي كانت تعبر المنطقة من الولاية الرابعة المحملة بالسلاح الآتية من تونس، هي السبب في تفجير الوضع، ثم دخلت كتيبتين من الناحية الثالثة المعركة، وقد استخدمت الكثير من أنواع الأسلحة كما هو مفصل كالآتي : - موزير ألماني - رشاش ألماني - ماص 51 - ماص 49 - بندقية 86 - ترانت أمريكي -رشاش فامبار - رشاش 29/24.

وهذا يدل على إمكانيات جيش التحرير وتجهيزها الجيد، والذي يخدم استراتيجيتها في حرب العصابات، وحتى المواجهة المباشرة في بعض الأحيان إذا لزم الأمر، كما أن نتائج المعركة يدل على فاعلية تسلحيها، رغم الخسارة الكبيرة التي لحقت الناحية في الجانب البشري، بحيث خلفت المعركة مقتل ما يقارب 150 مجند في صفوف جيش التحرير، وحسب ما صرح به أحد الذين

1 علية عثمان بن الطاهر، معركة جبل قديل، مجلة أول نوفمبر، العدد 67، ص 22.

شاركوا في المعركة كانت خسائر الجيش الفرنسي أربع أضعاف خسائر الجزائريين، وفي الجانب المادي فقد أُسقطت عدة طائرات[1]، وبقي الجيش الفرنسي يقوم بتمشيط المنطقة وتسليط الرقابة الصارمة على السكان لأكثر من خمسة عشر يوم، بعدها رُحل السكان إلى محتشد بازر صخرة(العلمة)[2]، إلا أن الأستاذ محمد شمبازي يذكر أن تاريخ إخلاء منطقة أولاد تبان من السكان وترحيلهم إلى بازر ضخرة كان بتاريخ 16 جوان 1958م[3].

إلا أن هذا النوع من المعارك يستنزف الكثير من طاقة جيش التحرير التسليحية، فالدوريات التي تنتقل عبر السلاسل الجبلية والتي تنطلق من مختلف المناطق نحو الشرق أو الغرب بغرض التسليح، يسقط الكثير منها وسط كمائن الجيش الفرنسي بسبب عدم معرفتهم للطرق الآمنة، والخالية من جنود العدو، وفي معظمها لا يرافقها الدليل، أو من يدلهم من أبناء المناطق التي تمر عبرها الدوريات، فحسب شهادة المجاهد "كبير عمار"، الذي شارك في إحدى دوريات الناحية الثالثة، أن بعض الدوريات اتجهت نحو تونس بالمئات لم يرجع منها سوى أفراد يعدون على الأصابع[4].

فهذه الإستراتيجية تعد من النقاط السوداء للثورة التحريرية حسب وجهة نظري، فبدل تخصيص مجموعات تنقل السلاح، كل مجموعة تُعنى بالمنطقة التابعة لها لمعرفتها المسبقة بكل تفاصيل تنقلات العدو، ومعرفتهم كذلك بجبال

---

1 علية عثمان بن الطاهر، مرجع سابق، ص 22.

2 سمير مخربش، روبورتاج حول معركة جبل قديل، اولاد تبان، قناة الشروق TV، فيفري 2013م.

3 محمد شمبازي، المحتشات بولاية سطيف محتشد (بازر سكرة) نموذجا 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 49.

4 عمار كبير، شهادة حية للمجاهد بمعتقل قصر الطير (قصر الأبطال سطيف)، بتاريخ 25 جانفي 2018.

وأودية وتلال المنطقة أفضل معرفة، فتسهل عمليات النقل والتمويه وإيصال مختلف التجهيزات والأسلحة في الوقت والمكان المناسبين.

فاستراتيجية جيش التحرير في تسليح وحداته كان غير مجدي، ونتائجه كارثية على المجندين، فالكثير لقي مصرعه أثناء التنقل نحو الحدود، فهناك الكثير من المعارك التي شاركت فيها دوريات التسليح، مثل الدورية التي سقط فيها سبعون مجندا في معركة جبل مرغاد في 25 جوان 1957م[1]، وهذه المعركة ما هي إلا فيض من غيض، حيث أن الكثير من المعارك التي سقط فيها عشرات الجنود من جيش التحرير، والسبب الأساسي عدم معرفتهم بشعاب المنطقة، وليس لديهم أية معلومات حول مراكز وتحركات العدو هناك.

ومن المعارك التي استطاعت الناحية الثالثة من خلالها كسب كميات معتبرة من الأسلحة، نجد عملية عين بن عياد بدوار أولاد براهم في 16 نوفمبر 1957م، والتي دامت ثلاث ساعات، والتي قتل فيها أربعة عشر جندي فرنسي، وغنمت مجموعة جيش التحرير أربعة عشر قطعة سلاح نوع رشاش، وقد استشهد مجاهد واحد وثمانية عشر مدني، طبعا قُتلوا بعد المعركة كردة فعل لقوات الاحتلال الفرنسي لخسارتها الفادحة[2].

وهناك عمليات نوعية استطاع من خلالها جيش التحرير، الاستيلاء على كميات من الأسلحة دون خسائر تذكر، مثل العملية التي قامت بها مجموعة من الكومندوس (القوات الخاصة)، حيث بعد الاتصالات الحثيثة التي قام بها مخبرو جيش التحرير مع أحد المجندين في الجيش الفرنسي، بعد استحداث وإنشاء عدة مراكز عسكرية بالمنطقة، هذا المدعو "عمر باجي" والمجند في

---

1 الزبير بوشلاغم، معركة جبل مرغاد، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986م، ص 46.

2 علية بن الطاهر، الشهيد محمد عيكوس، مجلة أول نوفمبر، العدد 66، 1984م، ص 54.

مركز لاصاص بمدينة عين ولمان، أبدى استعداده للإلتحاق بصفوف الثورة التحريرية، فطلبوا منه التريث[1].

وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات بدوار الخربة المحاذي للمدينة، واتفقوا مع عمر باجي على خطة الهجوم على هذا المركز، ليلة 9 ديسمبر 1985م، لكن العملية أُجلت لليوم الموالي بسبب عدم منحه مناوبة الحراسة تلك الليلة، وبعد اقتحام فوج الكموندوس المركز، ألقو القبض على ستة عشر مجند ضمن الحركة، وتمكنوا من الإستيلاء على كل تجهيزات المركز، من بينها 33 قطعة سلاح منها 7 رشاشات خفيفة نوع مات 49، كمية هامة من الذخيرة والقنابل، إضافة إلى راديو اللاسلكي، وثلاثة علب متفجرات، وعلبة خرطوش بها عيار 9 ملم 7,55[2].

وهناك تقارير عدة من خلال أرشيف الناحية الثالثة، حول عمليات جبهة التحرير في المنطقة، بحيث أن الكثير من تلك العمليات، استطاع من خلالها جنود جيش التحرير الاستيلاء على أسلحة الجيش الفرنسي، فالوثيقة (رقم 09) [3]توضح تفاصيل مجموع المعارك التي خاضها جنود الناحية الثالثة بكل مناطقها، والحصيلة التي خلفتها هاته العمليات، والفوج أو الكتيبة التي قامت بها، والمسؤول عنها، وعتاد العدو المحطم، والخسائر البشرية للطرفين، وكذلك الغنائم المتحصل عليها، وتقارير أخرى تبين حتى الأسلحة الضائعة من مجموعات جيش التحرير.

---

1 بوشارب بلقاسم، الهجوم على مركز لاصاص، بعين ولمان، مجلة أول نوفمبر، العدد 66، 1984، ص 26.

2 المرجع نفسه، ص 27.

3 مضمون الوثيقة يوجد ضمن الملاحق، بالتحديد الملحق رقم 09، التقرير مؤرخ بتاريخ شهري نوفمبر وديسمبر 1960م.

فهناك الكثير من المعارك، والعمليات الكبرى، وكمائن الجيش الفرنسي لجنود جيش التحرير، التي يخسر فيها جيش التحرير مختلف العتاد العسكري ولا توجد تقارير رسمية دقيقة حول ما استرجعته القوات الفرنسية من أسلحة، إلا إذا استعنا بتقارير الجانبين لكل المعارك التي كانت بين الطرفين في المنطقة، لكن يبقى المصدر الأساسي لجيش التحرير لتسليح وحداته ذاتيا هو أسلحة الجيش الفرنسي ومختلف أجهزته من شرطة ومجموعات الحرْكة وغيرها.

خاتمة:

على الرغم من أأن موضوع التسليح أسال الكثير من الحبر في الكثير من الكتابات والأبحاث، من خلال مضامين مذكرات من عايشوا الفترة من صناع الحدث، إضافة إلى العديد من الكتابات الأكاديمية، إلا أن الأبحاث التي اختصت بالموضوع تعد ضئيلة مقارنة وما تتوفر عليه دور الأرشيف والعائلات الجزائرية من وثائق أصلية تخدم الموضوع، إضافة إلى الكتابات المحلية فهي التي تضفي نوعا من الموضوعية وبعض التفصيل، إلا أنها تعتبر شبه نادرة، بالأخص تلك التي تحوي معلومات جد سرية وتمس بعض الأشخاص الذين هم من صناع الحدث شاركوا في صناعة التاريخ بالإيجاب أو بالسلب، لذا فالباحث الأكاديمي ليس له الشجاعة الكافية لطرح بعض القضايا الحساسة، بسبب الطابوهات، وكثرة المطبات التي يلاقيها في طريق البحث رغم توفر المعلومة عبر الشهادات الحية أو مكتوبة في مختلف الأصول التاريخية المتوفرة طبعا.

وموضوع التسليح خلال الثورة التحريرية يتطلب البحث فيه عبر كل المراحل التي مرت بها الثورة في الداخل، من خلال الصعوبات التي لاقت الجندي الجزائري في مواجهة آلة الحرب الفرنسية في الجبال والقرى وحتى المدن، والجهود التي بُذلت لافتكاك السلاح من العدو وابتكار أفضل الطرق والخطط

لمواجهة السياسة الفرنسية العسكرية، ومختلف المشاريع غير المشروعة، التي راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين دون رحمة، وبالمقارنة بين موضوع التسليح الذاتي في الداخل، والتسليح في الخارج، أرى أن هذا الأخير هو أكثر وضوح، بسبب توفر مختلف الوثائق الرسمية للدول وبالأخص العربية، التي منحت لجبهة التحرير تلك المساعدات خاصة العينية المتمثلة في مختلف الأسلحة، وحتى الكميات التي اشترتها بمجهود فردي من بعض شبكات بيع الأسلحة أو من الدول الأوربية ذات الخلفية الشيوعية وثقها مناضلو جيش التحرير.

إلا أن التسليح الذاتي في الداخل، فيتطلب دراسة معمقة من خلال كميات السلاح التي تحصلت عليها وحدات جيش التحرير كنتيجة حتمية بعد كل معركة كان الانتصار من حليفها، بالإضافة إلى تلك العمليات الفردية البطولية لأفراد جيش التحرير من خلال عمل دؤوب فردي منقطع النظير، لم يُكتب عنه بعد ولم يؤرخ له ولم يُنتج في شكل أفلام سينمائية للأسف.

المحور الثالث

السياسة الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة الجزائرية

السياسة الفرنسية في الحد من التسلح وإستراتيجية الثورة في مواجهتها

(خطي موريس وشال نموذجا)

د/ عبد الغني حروز

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

إن الباحث في أحداث الثورة الجزائرية ووقائعها في الشريط الحدودي كما في باقي الجهات بدءا من القاعدة الشرقية إلى آخر نقطة منه، في القاعدة الغربية من البلاد لا يجد مشقة في الاهتداء إلى الآثار والمعالم المتبقية من الثورة التحريرية، فحيثما وليت وجهك تجد هذه الآثار التي مازالت عالقة على جذوع الأشجار وفروعها، وفي أعمدة وأسلاك الخطوط المكهربة المطروحة على أطراف الطرق والممرات، وعبر مسالك و قمم الجبال والتلال، كما تجدها ماثلة للعيان في بقايا وسائل التدمير والإبادة كالخراطيش وشظايا المدافع والقنابل المحرقة، وفي الآثار الجسدية المتبقية عن المجاهدين من جراء التعذيب وحمل السلاح، ضمن دوريات جيش التحرير، كما تجد تلك الآثار جلية واضحة في رفات الشهداء، المنتشرة هنا وهناك بين الشعاب وفي داخل الكهوف، ودهاليز المعتقلات والسجون وزنزاناتها، ومراكز الاستنطاق والتعذيب والمراقبة المنتشرة في مختلف جهات الوطن، كما تجد تلك الآثار محفورة في ذاكرة ووجدان المجاهدين الأحياء الذين مازالوا يرونها بكل أمانة و إخلاص رغم تقدمهم في السن بعد مرور ما يقرب من 56 سنة عن إستقلال الجزائر [1].

---

1 - علي العياشي:" مجابهة العدو في الحدود الشرقية) ندوة) "، مجلة 1 نوفمبر العددان 99-98) نوفمبر، ديسمبر 1988)، ص32.

1. تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية:

لقد كانت المناطق الحدودية خلال الثورة التحريرية مشتعلة بنار المعارك التي لم تتوقف ولو لحظة واحدة، وبعدها أصبحت مناطق محررة من طرف المجاهدين بعد أن كانت محرمة[1].

وسارعت فرنسا إلى الرمي بكل ثقلها تجاه الشريط الحدودي، فبالإضافة إلى الحشود العسكرية ومختلف المعدات الحربية التي دفعت بها لإفشال حركة المجاهدين ومنعهم من عبور الحدود حتى لا يتمكنوا من التزود بالسلاح والدخيرة بصفة منتظمة، فقد تم التوصل على ضوء الخطة التي اهتدى إليها العدو، وفي ظرف سنة كاملة من صيف **1956م** إلى سبتمبر **1957م** إلى إقامة حزام من الأسلاك المكهربة تمتد من الناحية الغربية إلى مسافة **150كلم**. أما شبكة الشرق فتمتد على مسافة **320كلم**.

ومن خلال هذا الإستعراض الموجز لكيفية تطويق الإستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية ومحاولة القضاء عليه بشتى الطرق ومدى صموده أمام هذه الشباك والوسائل الصعبة ندرك مدى قوة الثورة وشدتها وإحباط فرنسا وفشلها أمام المقاومات المتتالية للثورة والجزائريين[2].

2. الظروف العامة لإنشاء الخطين

لقد مهدت فرنسا لنجاح سياستها العسكرية الجديدة بحملة دعائية واسعة النطاق حيث جندت لها جميع الوسائل المادية، المعنوية والبشرية للقضاء على الثورة الجزائرية بحيث إعتبر هذا الإنجاز وسيلة وابتكار جديد وفعال كفيل

---

1 – العقيد كمال عبد الرحيم: مجلة الجيش الوطني الشعبي، نوفمبر 1980، العدد 200، ص 05.

2 – علي العياشي:" خط شال حاجز الموت الالكتروني") مجلة أول نوفمبر) ، جويلية، أوت 1988، العددان 94-95، ص 34.

بالقضاء على التمرد وهذا ما يفسر لنا حماس الساسة العسكريين الفرنسيين لهذا المشروع[1].

والجدير بالذكر أن الحرب تقوم على إستراتيجيتين: إستراتيجية دفاعية وأخرى هجومية وتعتمد الأولى على العوائق كوسيلة مادية لها، وضمن هذا الإطار قامت القوات الفرنسية ببناء سد مكهرب بعد أن أجريت دراسات على المواقع والأماكن التي يمر بها الخطان، فحددت معالمها ورسمت حدودها ونطاقاتها على الخرائط وسرعت في إنجاز خط موريس ووحدات الهندسة العسكرية التي تكلفت بهذه المهمة ذات الأبعاد المختلفة تحت إشراف خبراء ومهندسين مهرة في كافة الميادين، إلى جانب الحركة والعملاء وبعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة كما نجد المساجين والأسرى والمدنيين والمعتقلين الذين اضطروا إلى ذلك وكذا فرق من اللفيف الأجنبي والجلادين من أصحاب القبعات الخضراء والحمراء تحت حراسة الجيش الفرنسي، كل هذه الطاقات البشرية وفرت من أجل اختصار فترة الإنجاز وحسب المجاهد **زرايقية صادق** (قائد ناحية) فإن نسبة مشاركة الجزائريين في إنجاز الخطين قدرت ب **90%** و **(6500)** جزائري في مصادر أخرى، كما تمت العملية في إطار منظم ودقيق حيث يبدأ العمل صباحا على الساعة السابعة تحت رقابة جنود الإستعمار عن قرب وباستمرار[2].

ولدفع عملية الإنجاز أوجدت ورشات توزعت على 3 مجموعات على رأس كل مجموعة رئيس فرع من المدنيين يحسن اللغة الفرنسية وتكفلت المجموعة

---

1 -Mohamed Tegia : L’Algérie en guerre OPU Alger, P 268

2 – جمال قندل: " خط موريس بين الانكسار والانتصار"، مذكرة السنة الثالثة ماجستير، جامعة الجزائر 1992 – 1993م.

الأولى بتموين العمال وتزويدهم بالوسائل الضرورية لسير العمل) الإسمنت، الأعمدة، القضبان الحديدية، الأسلاك الشائكة.

بينما إكتفت المجموعة الثانية بالحفر في الأماكن السهلة، الوعرة، الصلبة والصخرية، أما المجموعة الثالثة فقد تكفلت بوضع الأسلاك الشائكة ومدها، فكانت كل ورشة تعمل في إتجاهين قصد الإسراع في الإنجاز، فمثلا ورشة تعمل من سوق أهراس باتجاه عنابة وعلى هذا المنوال تكونت في الحدود الشرقية أكثر من 20 ورشة.

لكن عمل المساجين والأسرى وحتى المدنيين لا يخرج عن نطاق الأسلاك الشائكة، أما مسألة الألغام والكهرباء فإن جنود الإستعمار هم الذين يقومون بها نظرا لما تتطلبه من تقنيات يفتقد إليها غيرهم إلى جانب عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين بحيث أن عملية زرع الألغام كانت تتم بعزل عنهم حتى لا يشاهدون مواقع زرعها[1].

ولقد قسم منجزوا الخطين سحب المناطق التي يقطنون بها، فالعمال الذين يقطنون بالماء الأبيض ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم. وكان أجر هؤلاء يقدر بـ **6000 فرنك فرنسي** كل **15 يوم**، كما ارتدى الكثير منهم الزي العسكري الفرنسي دون أن يجندوا في صفوف الإستعمار فكانت كل ورشة تعمل في اتجاهين، ولمنع عمليات العبور أو الإختراق عبر الخطان بالألغام ففي نهاية شهر أفريل زرع **913000 لغم** في الحدود الشرقية و**42000 لغم** في الحدود الغربية و**40900 لغم** في جبال القصو، وتراوحت قوتها من **5000** إلى **7000 فولط** فأصبح هذا المجال صعب الحركة خاصة

---

1 – عبد العزيز بوكنة: "الإستراتيجية العسكرية الفرنسية (1954 – 1957) "محاضرة ألقيت في الملتقى الأول للأسلاك الشائكة بالنعامة بتاريخ 12/18/ جوان 1996، ص08.

و أن الردادات مدت في الحدود الشرقية على مسافة **140كلم** ابتداءا من الماء الأبيض إلى غاية شط الغرسة على طول طريق تبسة، تقرين، الوادي[1].

3. تعريف الأسلاك الشائكة و المكهربة:

تعتبر شبكة الأسلاك الشائكة من الموازع الإصطناعية وهي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 4 أو 5 صفوف، ويصل بينها جبهيا وقطريا أسلاك شائكة معدنية وتكون المسافة بين الأوتاد 1.5م كما تكون المسافة بين الصفوف 1.5م أيضا.

تنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة **60/50م** أمام مواقع المنشأة، ويكون قبلها عادة حقل ألغام مضادة للدبابات و نقل ألغام مضادة للمنشأة، و تدعم الشبكة نفسها بفخاخ وألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو اجتيازها، كما تدعم بألغام منيرة تتفجر وتضيء المكان إذا ما حاول العدو إجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها، وتكمن مهمة الأسلاك الشائكة في منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة إندفاع المهاجمين خلال مرحلة الانقضاض (الهجوم). ولا تستطيع شبكة الأسلاك الشائكة إيقاف الدبابات التي تستطيع سحقها وتجاوزها، ولمنعها من المغامرة في مثل هذه العملية تعزز بألغام مضادة للدبابات تزرع وسط الشبكة نفسها [2].

ولشبكات الأسلاك الشائكة الثابتة حسب إرتفاعها 3 أنواع هي:[3]

---

1 – جمال قندل، المرجع السابق. ص 44.

2 – الرائد طاهر سعيداني: مذكرات الرائد طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النبض، ط1، الجزائر: دار الطباعة للنشر والتوزيع، برج الكيفان، 2001، ص 122.

3 – الطاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص123.

أ–الشبكة العادية:

وتنصب في الأرض العادية ويكون ارتفاعها أوتاد فوق سطح الأرض **120سم**، وعمق الشبكة **4.6** إلى **6م** وهي تدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد مربوطة بأوتاد قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة.

ب– الشبكة العالية:

التي يكون إرتفاعها فوق سطح الأرض من **160** إلى **180سم**، وعمقها يتراوح من **1.5** إلى **3م** وتنصب هذه الشبكة في مناطق التشكل الحساسة وحول المعسكرات والمطارات وتدعم من الجانبين بأسلاك شد وبشبكة عادية.

ج– الشبكة المنخفضة:

وتنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب، كما تنصب تحت الماء على الشاطئ أو على ضفاف الأنهار ويكون إرتفاعها عن سطح الأرض حوالي **30** إلى **40سم** وتتميز هذه الشبكة بإمكانية إخفائها بحيث تفاجئ العدو خلال الإنقضاض (الهجوم)، بالإضافة إلى الشبطات الثابتة المذكورة فإنه من الممكن إستخدام شبكات متحركة قابلة للطي (كونسرتينا).

وهي عبارة عن شبكات أسطوانية يبلغ طولها **10م** وقطرها يتراوح من **70** إلى **90م** وتمتاز "**الكونسرتينا**" عن شبكة الأسلاك الثابتة بأن نصبها في مكان آخر عند تبديل الموقع لا تتطلب غزو أوتاد كثيرة في الأرض ولذا فهي تستخدم في الجبال والمناطق الصخرية.

أ– **خط موريس:**

تعود فكرة إنشاء هذا الخط إلى وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري الفرنسي " **أندري موريس**" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية التونسية في نهاية **1956م** و بداية عام **1957م**، وبعد

مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع أصبح يحمل إسم صاحبه "**خط موريس**" وانطلقت فيه الأشغال في أوت **1956م** في مناطق متعددة، يمتد الخط من الجهة الشرقية على مسافة **320كلم** من عنابة مرورا ببن مهيدي، فالذرعان، شيحاني، دريان، ليتفرع بعدها لحماية الطريق و السكة الحديدية و يمتد حتى بوقموزة، بوشقوف إلى تبسة بإتجاه الكويف، بئر العاتر فسوق أهراس[1].

ليمتد نحو الصحاري بواسطة أجهزة الرادار، أما عن الجهة الغربية فقد إمتد من بورساي أحفي(تلمسان)، مشرية (عين الصفراء)، القصور ليصل إلى إيقلي جنوب بشار مغطيا بذلك مسافة تقدر ب **700كلم**، كما يتراوح عرض الخط بين **6** إلى **25متر** حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فحوالي مترين، يتكون من شبكة من الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية و أخرى ممتدة أفقيا وعموديا مدعمة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى **12000 فولط**، كما وضعت هناك عدة مفاصل تقنية تتحكم قوة التيار الكهربائية، بحيث إذا قطع سلك التيار الكهربائي في مفصل معين بقيت المفاصل الأخرى مشتعلة وسليمة، ونفس الشيء في حالة إجراء بعض الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات فقط. بينما الأماكن الأخرى تبقى ممونة بالتيار بالإضافة إلى هذا فقد أحيط الخط بحقول لألغام متفرعة حسب إستراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات وأخرى كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية كالرادارات وأبراج المراقبة[2].

1 – الرائد طاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص 123.

2 – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين (19،20)، جزء2، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة الرويبة، الجزائر، 1996م، ص 221 – 222.

3 – الرائد طاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص 123

لقد شرع في إنجاز خط موريس وحدات من الهندسة العسكرية تحت إشراف خبراء في كافة الميادين إلى جانب الحركى والعملاء وبعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة[3].

ب- خط شال:

أطلق على هذا الخط إسم "شال" نسبة إلى الجنرال الفرنسي "**موريس شال** " قائد القوات الفرنسية في تلك الفترة بين (**1960-1959م**)، الذي شرع بدوره في إنجاز ثاني خط مكهرب خلف الخط الأول من الجهة الشرقية من الشمال إلى الجنوب لتدعيم خط موريس وذلك في بداية سبتمبر **1959م** إنطلاقا من غرب وشرق (القالة) ليتجه الجزء الأول منه نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن و القرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب[1].

يتكون خط شال من أسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من النيران والقذائف التي يطلقها جيش التحرير، وبجوار هذا الخط المكهرب يوجد حقل الألغام المضيئة والألغام المضادة للجماعات يتراوح عرضه ما بين **12** إلى **400م** وربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة ونوع المكان[2] هذا إضافة إلى إقامة حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات إلى حقل الألغام عرضه حوالي **4 أمتار** شرع في إنجاز الخط بنفس الطريقة التي اتبعها الجنرال "موريس" بحيث يقوم بالعملية المساجين والمعتقلين والعملاء تحت إشراف الجيش الفرنسي وخبراء مختصين في الهندسة العسكرية، هذا و لقد قسم منجزوا خط "شال" وحتى خط

---

1 – الأسلاك الشائكة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة، الجزائر، 1998م، ص28.

2 – يوسف مناصرية: الأسلاك الشائكة وحقول الاغام، مطبعة الديوان، عين النعجة، الجزائر، ص 21.

"موريس" حسب المناطق التي يقطنون فيها، فالعمال الذين يقطنون مثلا ببوحجار ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم حتى (سوق أهراس) ويتولى عمال المنطقة الموالية مواصلة الإنجاز و هكذا تتم العملية[1].

فكرة إنشاء خط موريس وشال:

تعود فكرة إنشاء الخطين إلى الجنرال "**فانكسام Vanuxem** قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي **1945** هناك، لكن الفكرة بقيت في ذهنه و راودته في بداية الخمسينيات، و هكذا طبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "**أندري موريس**" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية في نهاية عام **1956م** و بداية **1957م** بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه " خط موريس" كما عرف ب "**سد الموت**" أو "**السد القاتل**" أو "**الثعبان العظيم**"[2].

ولقد استفاد "أندري موريس" شخصيا من هذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية[3]، و يصرح وزير الدفاع أنه استوحى قراره هذا (إنشاء الأسلاك) من قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج، والذي رأى فيه وسيلة يمكن من

---

1 – يوسف مناصرية: نفس المرجع، ص21.

2 – الطاهر سعيداتي: المرجع السابق، ص123.

3 – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة (1954–1962)، ط1، برج الكيفان، دار الحطبة للطباعة والنشر، ص179.

خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية تبعا لمقولة "إن إصدار أي قرار يستوجب إطلاعها على قرار الخصم".

ولقد انطلقت الأشغال في أوت **1956م** في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة، يصل طولها إلى حوالي **750كلم** من عنابة إلى تقرين. ليصل إلى الصحراء الجزائرية، وعلى عرض يتراوح من **30** إلى **60م** و من الغزوات إلى عين الصفراء على طول نفس المساحة تقريبا.

و يعود سبب تدعيمه إلى أهمية القواعد الخلفية الموجودة بالقاعدة الشرقية التي كانت توفر للثورة جميع الإمدادات والمساعدات المتاحة، و ترجع أهميتها كذلك إلى موقعها الاستراتيجي المتاخم للدول المجاورة و الشقيقة منها: تونس، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا الأردن و العراق[1].

4. خريطة انجاز الخطوط المكهربة:

أ- خط موريس:

يمتد من الجهة الشرقية من عنابة (Bone) فوادي الكبير، حيث يتصل بمنطقة "موريس" (إبن مهيدي) ليمر عبر (زريزر) و"روندون" "بسياس" و"موندي" (دريان) وابتداءا من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من "موند وفي" سان جوزيف (بوقموزة) دوفيفية (بوشقوف) سوق أهراس"مونتيكيو" (مداوروش) حتى تبسة "سوق أهراس" ثم نفرين ليتجه فيما بعد صوب شط الغرس على مسافة يبلغ طولها **460م** بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين **6م** و **12م**[2].

---

1 – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص221، 222.

2 – جمال قندل: المرجع السابق. ص46.

أما على الجهة الغربية فقد امتد من "بورساي" و "أحفير" تلمسان " العريشة" "مشرية" موكتادلي"عين الصفراء" القصور" مويراس" الضواري" ليصل إلى "إيقلي" جنوب بشار.

وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي **700كلم** و هو غير بعيد عن الحدود المغربية بحوالي **3** إلى **4كلم**، بينما يختلف الأمر في الناحية الجنوبية نظرا لنوعية سطحها إبتداءا من "بويهي" إلى جبال "القصور" أين يبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي **100كلم** ليتبع مباشرة السكة الحديدية ابتداءا من مشرية و يصل عرض الخط إلى حوالي **60م**[1].

ب- خط شال:

أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا بالعيون فشرق القالة "فرمل السوق" ثم "عين العسل" فالطارف" ليصل إلى "بوحجار" و سوق أهراس" و قبلها بحوالي **2كلم** عند "وادي الجدرة" ينطلق باتجاه "حمام تاسة" ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة "وسوق أهراس" و عند الكيلومتر **28** يتحول نحو سيدي أحمد مارا بالمزيج "و تقرين" حتى نهاية وادي سوف عابرا بسوق تبسة [2].

والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع حينا و تضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين **70** و **9كلم** و هو يتكون من خط مكهرب قوته **30 ألف**

1 - الرائد طاهر سعيداتي، المرجع السابق، ص122.

2 - عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954 - 1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة الجزائر 1995، ص117، 118.

فولط، مكون في الوقت نفسه من **5 أسلاك** متركبة تفصلها بعوازل يبلغ ارتفاعها حوالي **2م** و تغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك[1].

5. الجوانب التاريخية لاستخدام الأسلاك الشائكة في الجزائر:

في السنين الأولى من إندلاع الثورة المسلحة إلى غاية **1956م** و كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي آهلة بالشطان والتي كانت الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والإتصالات ...الخ[2].

ونتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات جيش التحرير الوطني و القوات الفرنسية بمناطق الحدود جعلت فرنسا من مناطق الحدود في عمق **50كلم** داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، إذ قامت القوات الفرنسية بتحطيم المنازل وقتل الماشية وتخريب أو إتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وتسميم المياه وقتل الحيوانات والمواشي وفرار السكان إلى المناطق الداخلية إلى القرى والمدن وإلى الحدود الجزائرية المغربية والتونسية، وداخلهما وجميع ما بقي من سكان هذه المناطق في المحتشدات والمعتقلات ومراكز التجمع والسجون تحت الحراسة العسكرية والمراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها[3].

وكان في بداية الأمر لسنة **1955 – 1956م** إقامة الأسلاك الشائكة وزرع الألغام والتي لا يتعدى خط أو خطين، وفي ليلة واحدة ثم نزع هذه الأسلاك على طول خطوطه من طرف مناضلين ومسبلين بمرافقة أفواج من جيش التحرير

---

1 – جمال قندل: المرجع نفسه ص47.

2 – احمد توفيق المدني: حياة كفاح الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م، ج3، ص 408.

3 – مجلة المجاهد: الأسلاك الشائكة تنسف (1نوفمبر 1958)، ص12.

الوطني[1]، ونظرا لإستراتيجية ودور فعالية هذه الأسلاك وما أعطتها من نتائج إيجابية في مختلف الحروب العالمية والمحلية، قامت القوات الفرنسية بتسييج الحدود حيث جندت لها قوات بشرية ومادية كبيرة و تلغيمها ومن المساجين والمعتقلين الجزائريين أو حتى من المدنيين وعساكر فرنسية ومن اللفيف الأجنبي للإسراع ما يمكن لتطويق الحدود الجزائرية وعزلها عن عالمها الخارجي في الإمداد والتموين والعلاج في القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل البلدين الشقيقين المغرب وتونس.

ومن هذا يطرح السؤال، هل القيادة الثورية بصفة عامة أو قيادة الحدود بصفة خاصة لم تستطع مواجهة القوات الفرنسية منذ إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة ومناطق الألغام في سنينها الأولى؟ أم أنها إستهزأت بها ولم تعطها منذ البداية أهمية؟ أم هناك عوامل أخرى؟[2].

لكن حسب معايشة الكاتب لأحداث المنطقة ومعاركها اليومية أن القوات الفرنسية وضعت كل إمكانياتها المادية والبشرية كما قلت إقامة هذه الأسلاك وحراستها وحمايتها وجهزتها بأحدث الآلات الإلكترونية والرادارات والأضواء الكاشفة وغيرها من الوسائل، وكانت القوات الفرنسية تقيم حراسة شديدة **24 ساعة على 24ساعة** بالقرب من الأسلكة الشائكة والخطوط المكهربة والألغام التي تقوم بغرسها أو سحبها خوف إنتزاعها أو تخريبها من طرف المجاهدين أو المسلمين و كان المساجين و أفراد الشعب من الجزائريين هم الذين يتولون إقامة هذه الأسلاك إلى جانب العساكر الفرنسية وجعل هؤلاء في المقدمة الأولى في

1 – وزارة المجاهدين: المتحف الوطني للمجاهد، وثائق عن خطي موريس وشال 1994.

2 – مجلة المجاهد، المرجع نفسه، ص 14.

واجهة المجاهدين عند الهجوم على هذه الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة وحقول الألغام.

وأمام هذه التجهيزات الجهنمية كان اجتياز الأسلاك الشائكة والمرور يعد عملية انتحارية في صراع مع الموت المحقق ليلا لأن الإجتياز كان يتم ليلا في الأسلكة داخل المغرب أو تونس أو داخل الجزائر.

ولإجتياز هذه المناطق الملغمة فرادية ووضع قدم في محل القدم الخالي من الألغام المزروعة لمسافة أكثر من **50م** من القدم، فأكثر أو أقل الأسلكة الشائكة العنكبوتية الملغمة ثم مناطق الألغام التي تبعد عن الخطين ب **100م** ثم الأسلاك الشائكة المكهربة بقوة **6000 فولط** في ارتفاعها لأكثر من **2**م ل **5 أسلاك** أقل أو أكثر أيضا أو حسب طبيعة و ظروف و إمكانيات كل جهة على الحدود الشمالية والجنوبية من مناطق مكشوفة و مناطق جبلية منكسرة التضاريس ووعرة المسالك[1].

ثم مناطق الألغام بين الخطوط لمسافة **5 كلم** فأكثر، ثم الأسلكة الشائكة المكهربة والملغمة بموجة لالتقاط الأصوات على طول الخطوط الحدودية مدعمة بمراكز وأبراج المراقبة وقواعد مجهزة ببطاريات المدفعية والصواريخ أرض أرض، وأرض جو، والرادارات المتحركة فوق المدرعات والمزنجرات لتتبع حركات المجاهدين، والرادارات الثابتة في المراكز والقواعد التي تحدد بالضبط مكان المرور و تزود مراكز المراقبة وأبراجها بكل المعلومات للقصف المدفعي الآلي خاصة أنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان وعلى ظهور الحيوانات من أسلحة كيفما كان نوعها من مدافع الهاون والرشاشة المدفعية وحتى الأسلحة الفردية من البنادق المختلفة.

---

1 – وزارة المجاهدين: المتحف الوطني للمجاهد، وثائق عن خطي موريس وشال 1994.

ولمقاومة ذلك حاولت أفواج جيش التحرير الوطني مقاومة هذه الإستراتيجية التكنولوجية وأحيانا لمغالطة العدو ومعرفة أماكنها الإستراتيجية من بطاريات المدفعية والصواريخ والرادارات إذ أنه كان يتم حمل مختلف أنواع الحديد فوق الدواب وإرسالها نحو المناطق معينة وفي إتجاهات خاصة، وبالفعل كانت القوات الفرنسية بأجهزتها الإلكترونية تقوم بضبط وتحديد المكان ويتم قصف تلك الحيوانات من طرف قوات العدو[1].

كما كانت وحدات جيش التحرير تقوم بإرسال بالونات تحمل مختلف الحديد في السماء في اتجاه الرياح نحو المراكز الفرنسية ، فتقوم القوات الفرنسية بقصفها بالمدفعية المضادة للطيران وأحيانا تحليق الطائرات في حالة استنفار قصوى لتلك البالونات في حرب استنزاف أو حرب الأعصاب للعساكر الفرنسية، كان كذلك جيش التحرير الوطني يستعمل الألغام على الحدود ضد الدبابات والمزنجرات والسيارات بصفة عامة، وأيضا وضع الألغام و المتفجرات حول المراكز العسكرية الفرنسية مما يتم استعادته من الألغام الفرنسية وقذائف المتفجرات مع تطويرها وإعادة استعمالها ضد القوات الفرنسية وعندما كان يشتد ضغط المجاهدين وسيطرتهم على ميدان المعارك الحدودية كانت تلجأ فرنسا إلى قصف المجاهدين بالنابالم والغازات السامة خاصة لكتائب نقل الأسلحة و ذخيرتها الحربية في طريقها للمناطق الجزائرية الداخلية[2].

6. كيفية بناء السد وتحضير الأرضية له

كانت الأسلحة قليلة في بداية الثورة، غير أن المجاهدين الأوائل كانوا مصممين على الانتصار ولذلك أسسوا قاعدة التسليح بطرابلس القرب على يد

1 – مجلة المجاهد، المرجع السابق، ص 15.

2 – مجلة المجاهد، نفس المرجع، ص 15

محمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وبشير قاضي، وكان الثوار يتجهون من المنطقة الأولى الأوراس النمامشة إلى ليبيا لجلب الأسلحة والذخيرة، وكانت معاناتهم كبيرة، وإيمانهم بالله والنصر كبير، ولذلك تحدوا الصعاب وواجهوا فرنسا وهي في أوج قوتها.

وقد بذل القادة الأوائل جهدا كبيرا في نسج شبكة التسليح، وكان أبرزهم في الخارج أحمد بن بلة، وأحمد محساس، ومحمد بوضياف، العربي بن مهيدي بالإضافة إلى الآخرين الذين كانوا يعملون في الظل مثل السادة بشير قاضي، بوزبيد، عرعار، وغيرهم كثير، وتعاونوا مع المجاهدين التونسيين والمغاربة لبناء جيش مغاربي (جيش تحرير المغرب العربي)، وتوجهت الأسلحة من ليبيا إلى تونس ثم الجزائر لتصل إلى المنطقة الأولى (ناحية وادي السوف، وتبسة، وسوق أهراس) ثم توزع على المجاهدين في الداخل، أما الناحية الغربية فأهم شحنة وصلت هي شحنة باخرة دينا التي جاء على متنها المجاهد بومدين، وتوزعت الأسلحة من مدينة طنجة و الناظور وتطوان ووجدة، ثم دخلت إلى الجزائر[1].

وكان الفرنسيون منتبهين لذلك، ومن المنطقي أن السلاح هو العمود الفقري لأي ثورة ولذلك شرعت فرنسا في منع وصول السلاح إلى الجزائر، خاصة عن طريق الأقطار العربية والحدود الشرقية بالذات لأنها مفتوحة على أكثر من قطر عربي وعلى قواعد الثورة في تونس وليبيا ومصر.

وبدأت فرنسا في وضع السدين الشائكين المكهربين والملغمين على الحدود الجزائرية الشرقية و الغربية[2].

---

1 – يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص21.

2 – نفسه، ص22.

7. المشروع التقني للخطين

أ- تقنيات الخطين:

زودت هذه العملية بأحدث الوسائل التكنولوجية المتوفرة آنذاك، مما يعكس بصدق النوايا الإستعمارية الخبيثة و رغبة السلطات الفرنسية في الحفاظ على الجزائر مهما كلفها الأمر وهذا ما ستشفه من تصريح **فرانسوا ميتيران** (وزير الداخلية في عام 1954) الذي أكد أن التفاوض الوحيد مع جبهة التحرير الوطني هو الحرب، فكان هذا الإنجاز خير دليل على ذلك[1] فعمدت فرنسا إلى عزل الجزائر والجزائريين وذلك بحبسها بين رمال البحر الأبيض المتوسط شمالا ورمال الصحراء جنوبا، وبين الأسلاك الشائكة شرقا وغربا والتي تظهر في أشكال هندسية متنوعة نذكر منها:

1- **شبكة الإنذار:** تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني.

2- **نقل الألغام:** نجده في مقدمة الحاجز ويتراوح عرضه ما بين **3** إلى **5 أمتار** به **50000 لغم** على مستوى كل **20 كلم** منم الحاجز والألغام به متباعدة عن بعضها بحوالي **40** إلى **50 سم** ومازالت آثارها لحد اليوم.

3- **شبكة من الأسلاك الشائكة:** مضلعة الشكل تحتوي على **3 أوتاد** علوها **1.20م** و عرضها **4م.**

4- **شبكة من الأسلاك الشائكة:** وهي منحرفة الشكل تحتوي على **4 أوتاد** علوها **150م** إلى **160** وعرضها **6م.**

5- **السياج المكهرب:** يبلغ علوه **180م** متكون من **8 أسلاك** متباعدة عن بعضها بحوالي **2.5م** ويمر بها تيار شدته متفاوتة، الأولى للتنبيه والثانية

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص40.

تستعمل في حالة الطوارئ. هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية و طولها 2م[1].

6- **شباك دائري على 3 طبقات:** علوه 1.40م إلى 2م.

7- **سياج ضد البازوكا: (قاذفة الصواريخ):** يحمي سيارات الحراسة، كما يحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير الوطني المضادة للدبابات.

8- **السياج المكهرب الثاني:** يشبه السياج المكهرب الأول، غير أنه يكون معززا من الأعلى والأسفل، و ذلك بشد الأسلاك السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور وكذلك فرش الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها للعبور.

9- **ممر للحراسة:** شبكة سيارات الحراسة المسماة (المشط).

10- **أسلاك شائكة مستطيلة الشكل:** طولها 1.20م إلى 1.40م أما عرضها فيمتد من 4 إلى 6 أمتار.

11- **الممر التقني:** تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب.

12- **السياج المكهرب الثالث:** يشبه السياج الأول من حيث العلو و عدد الأسلاك.

13- **الأسلاك الشائكة:** وتشبه الأسلاك المشار إليها (رقم 10 أي أسلاك شائكة مستطيلة الشكل).[2]

1- مصطفى بيطام: "الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، العدد6، نوفمبر 2000، ص 54.

2 – مصطفى بيطام: نفس المرجع، ص55.

وبعد تهيئة المساحة التي يمر بها الخطان، شرع في تثبيت وغرس أعمدة الحديد التي كان يتجاوز ارتفاعها 2.5م مصففة على شكل مربعات، تتخللها أسلاك شائكة، والتي تقسم الخطين إلى قسمين: وفي الوسط مسافة فارغة تنصب بها أعمدة من جديد، تختلف عن تلك التي وضعت عليها الأسلاك الشائكة و هي أكثر متانة، و بين كل عمود توجد مسافة 4م، وفي كل عمود 4 فناجين زجاجية مثبتة واحدة فوق الأخرى، لكل فنجان خيط أي سلك زجاجي نحاسي، يمر به التيار الكهربائي كما هو الحال في أسلاك التيار الكهربائي الهادي، وقوة التيار تتراوح ما بين **5000 و7000 فولط.**

في البداية كانت قوة موحدة، وبعد أن أدخلت تحسينات وضعت 4 مفاصل أصبحت تتحكم في قوته وقد يكون من جهة 500 فولط، وفي جهة أخرى 700 فولط. ويوجد أول هذه المفاصل قرب مدينة عنابة، والثاني سوق أهراس، والثالث بتبسة، والرابع بتقرين وهو المفصل النهائي ومهمة المفاصل تقنية حيث إذا قطع أو ضرب سلك التيار الكهربائي في مفصل معين بقيت المفاصل الأخرى سليمة، وتشتعل طبيعيا. وفي حالة الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات، بينما تبقى المفاصل الأخرى سليمة وتشتعل طبيعيا، وفي حالة الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات، بينما تبقى المفاصل الأخرى ممونة بالتيار الكهربائي إضافة إلى ذلك غرست أيضا وسط هذه الأسلاك حقول الألغام تمتد على طول الجانبين يبلغ عرضها 5 أمتار في كل جانب، بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم، أما المسافة التي تفصل بين كل لغم وآخر فلا تتعدى 50 سم و هذا حسب إستراتيجية المكان وخطورته[1].

1 – مصطفى بيطام: المرجع السابق، ص 56.

ب- **وسائل حراسة الخطين:**

من أجل تحقيق النجاح الكامل لهذه العملية عملت السلطات الفرنسية على تعزيز التقنيات للخطين بأحدث التقنيات وهي متمثلة فيما يلي:

1- **المراكز العسكرية:**

جعلت بين كل خطين رئيسيين طريقا مدعما بمراكز عسكرية متباعدة فيما بينها بمسافة تبلغ من 1 إلى 4 كلم يجند كل منها حوالي 300 جندي. وكلما توغل نحو الداخل ازدادت التعزيزات بالآليات العسكرية، و تكشف تواجد قوات الجيش المكلفة بالتدخل السريع عند حدوث أية محاولة لاختراق الخط.

2- **أبراج المراقبة:**

تتمركز هذه الأبراج التي هي عبارة عن شاحنات و مدرعات "بلوكو" و" هالف تراك" مزودة بأحدث أجهزة المراقبة في مواقع إستراتيجية تمكنها من رصد أية حركة على طول الخطوط المكهربة ليلا و نهارا، و تتواجد هذه الأبراج بمعدل برجين أو ثلاثة بين كل مركزين رئيسيين ويسهر حوالي 10 جنود على الحراسة في كل برج ليتضاعف العدد ليلا.

3- **الطائرات:**

جهزت القواعد العسكرية بمطارات تحط بها مختلف الطائرات الخاصة بالمراقبة الدقيقة ومنها: "البيجر" وكذا طائرات التدخل السريع بواسطة القصف المكثف، ومنها المروحيات، وكذا طائرات B26، طائرات T6، والطائرات النفاثة.

4- **الرادارات:**

عززت المراقبة عن مشارق الصحراء أين تقل شبكات الأسلاك الشائكة باستعمال الرادارات التي تضمن مراقبة مساحات شاسعة يبلغ قطرها 45 كلم.

فالرادار هو عبارة عن شاحنة نصف نقل مدعمة بهوائيات وشاشة تظهر الموجات الملتصقة على شكل ذبابات غير منتظمة، وتستعمل هذه الرادارات الأشعة فوق البنفسجية لتشعر مراكز المراقبة بمكان المجاهدين فتأخذ الطائرات والمدافع بقصف المنطقة المحددة إلكترونيا[1].

8. تكلفة إقامة هذه الأسلاك

لقد كلفت هذه العملية مصاريف باهظة من مالية خزينة الدولة الفرنسية التي أرهقت المواطن الفرنسي في إرتفاع المعيشة وتوقيف وتعطيل المشاريع الإنمائية، وإنتشار البطالة والحرب الإستنزاضية بسبب الثورة الجزائرية التي سلكت حرب العصابات، وبذلك بلغت النفقات اموال باهضة ملايير على إقامة خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة لخطي موريس وشال التي تحطمت وتكسرت على أيدي المجاهدين والمناظلين، كما بلغت نفقات المصاريف الحربية اليومية ما يزيد عن **3 ملايير**، يوميا، وخسائر فادحة في صفوف قواتها العسكرية بالإضافة إلى حرب أهلية فرنسية، وتمزيق الوحدة الوطنية والشعبية الفرنسية، والدليل على ذلك هو سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وانقلابات وتمردات القيادة والقوات الفرنسية الأم في انقلاب **13 ماي 1958م** [2].

9. أهداف الخطين

لم تعتمد السلطات الفرنسية الخطوط العسكرية إلا بعد أن ثبتت نجاعتها وفعاليتها في مختلف الحروب، غير أن في هذه المرة كانت أكثر تطورا، إذ أقدمت على دراسة معمقة واستراتيجية محكمة وتكنولوجية عالية، سخرت لها

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 41.

2 – الرائد الطاهر سعيداتي: المرجع السابق، ص 122 – 124.

إمكانيات مادية وبشرية ضخمة نظرا للأهداف المبتغاة منها، حيث تعدت الجانب العسكري لتمس الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- الأهداف العسكرية:

إعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والإستراتيجي الذي كانت تعبر منه عدة قوافل محملة بالأسلحة والمؤونة. ولقد تفطن العدو لهذا التسرب فأنشأ لإعتراضه و القضاء عليه ستة فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهيلكوبتر عبر المواقع الإستراتيجية للتصدي له، لكنها فشلت في القضاء على كتائب جيش التحرير الوطني التي نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل.

وأمام هذا الوضع الذي هدد مصالحها، عمدت فرنسا إلى إنشاء خطوط مكهربة تدخل ضمن إستراتيجية القادة الفرنسيين بهدف توقيف قوافل السلاح، وعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج، وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية، وعزلهم عن العالم الخارجي، ومنعهم من الإمداد والتموين والعلاج، قصد خنق الثورة والقضاء عليها. كما كانت ترمي إلى حماية السكك الحديدية الممتدة من الجهة الشرقية من "الونزة" وتبسة باتجاه عنابة ومن الجهة الغربية من وهران إلى "مشرية"، ثم كولومب ببشار [1].

2- الأهداف السياسية:

لقد حرك تصاعد الثورة الرأي العام العالمي الذي كان يعد عاملا أساسيا في مسارها، فرأت فرنسا في هذا الأمر خطرا على مصالحها. ولهذا لجأت إلى منع

---

1 – الأسلاك الشائكة: دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة، الجزائر 1998، ص 25 – 26.

التواصل والترابط الذين ينعشان الثورة ويمنعانها من العجز والفشل. فإلى جانب التطويق الإقليمي، عمدت فرنسا إلى إسكات صوت الثورة وإيقاف امتداد صداها إلى الخارج، عن طريق إحتكار وسائل الإتصال والتعتيم الإعلامي والدعاية المغرضة، وفرض الرقابة على المحققين والصحافيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي.

3- الأهداف الإقتصادية:

إن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الإقتصادية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من المد الثوري، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت ب **730** عملية ضد القطارات و227 عملية ضد المحطات، وذلك في الفترة الممتدة من **1 نوفمبر 1954م** حتى **31 أكتوبر 1957م**. ولقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي **5 ملايير فرنك** سنة **1957م** بينما وصلت سنة **1958 مليار فرنك.**

وعمدت السلطات الفرنسية لحماية مصالحها الإقتصادية في الجزائر إلى تدعيم الخطوط المكهربة من الجهة الشرقية بخط ثان "**خط شال**" لهذه المنطقة من مصانع و ثروات إقتصادية من بينها: مصنع الونزة، الحجار[1].

4- الأهداف السيكولوجية:

أعارت السلطات الفرنسية إهتماما كبيرا للجانب السيكولوجي قصد الحط من معنويات جيش جبهة التحرير الوطني، وتطويق الثورة من الداخل و الخارج، و إقناعها بضعفها للتصدي لهذه السدود مستعملين بذلك الدعاية و كل وسائل الإعلام للتضخيم و الترهيب[2].

1 - الأسلاك الشائكة: المرجع السابق، ص 26.

2 - الأسلاك الشائكة: نفس المرجع، ص 26.

10. إستراتيجية الثورة في مواجهة الخطين و كيفية نزع الألغام والحواجز المكهربة

لقد ظن المستعمر أنه عندما وضع خطي شال و موريس، قد وضع حدا للثورة و منعها من التموين بالسلاح و المؤن على الحدود الشرقية والغربية، إلا أن حساباته كانت خاطئة، إذ أنه كلما إبتكر أساليب دفاعية متطورة، كلما إرتفعت الثورة إلى خطط أكثر نجاعة و فعالية، وذلك نظرا للخبر والتقنيات التي إكتسبها الشعب الجزائري خلال تلك الفترة، سواء على الصعيد العسكري أو الإعلامي اللذين كان الإستعمار يركز عليهما للحد من إنتشار الثورة وتوسعها[1].

1- على الصعيد العسكري:

مثلا أمر جيش التحرير المواطنين بأن يتوقفوا عن المشاركة في بناء الخطين، بل المساهمة في تحطيمهما، كما تعددت عمليات إختراق الخطوط المكهربة مع تجنب مواقع الألغام والأسلاك الشائكة والمرور عبر الشعاب والأدوية، ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك المكهربة بمواد عازلة كالأخشاب، ووضع علامات على أماكن الألغام التي يصعب تفكيكها، وهي عملية محفوفة بالمخاطر إذ كثيرا ما يتعرض فيها الجنود للموت، كما إستخدمت طريقة الصناديق الخشبية التي يدخل فيها جنود جيش التحرير، ثم يدفعون تحت الأسلاك الكهربائية ثم تطورت الأمور وأصبحت تستعمل هناك مقصاة خاصة لقطع الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي[2].

وهكذا تطورت الأساليب إلى أن جاءت فكرة إستعمال المتفجرات عن طريق الأساليب المطاطية وهي أحدث طريقة آنذاك في فتح الثغرات في الأسلاك

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 99 – 100.

2 – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر (ب.ت) ، ص 151.

الشائكة، وحقول الألغام ليمر خلالها الثوار وهكذا كثيرا ما يصاحب هذه العمليات الإختراقية لخطوط المستعمر عمليات تمويه ممثلة في مجابهة بعض مراكزه في عدة جهات من الوطن وإرباكه بقصف مكثف قصد تشتيت قواه وبث الرعب فيه وبالتالي شغله عن متابعة قوافل جيش التحرير المخترقة للحدود والمحملة بالأسلحة و الذخيرة والألبسة والمؤن إلى داخل التراب الوطني[1].

2- على الصعيد الإعلامي:

لقد إنتهج جيش التحرير إستراتيجية إعلامية محكمة للوقوف أمام الحملات الدعائية الفرنسية، وذلك بإتجاه أسلوب الدعاية المضادة وتوزيع مناشير لتوعية السكان، وإذاعة بعض الأخبار في الراديو من خلال "**صوت العرب**" وإصدار بعض الجرائد "**كالمقاومة**" و" **المجاهد**" باللغتين العربية والفرنسية وغيرها من وسائل الإعلام التي تتصدى للإشاعات الفرنسية ضد جيش التحرير ولإبطال فكرة إستحالة إختراق الخطوط المكهربة والشائكة...

هذا بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ في افريل **1955م** و تدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة[2].

أما عن إختراق المجاهدين للحواجز المكهربة و ملحقاتها فلقد جرت العادة أن المجاهدين عندما يريدون إقتحام الحواجز المكهربة فإنهم يستعينون بدليل المنطقة، منطقة الحواجز المكهربة وهو في العادة من سكان الجهة: يعرف طبيعة المنطقة و أماكن تمركز العدو، كأبراج المراقبة وأماكن إقامة تلك الحواجز، بالإضافة إلى ذلك فإن دوريات المجاهدين العابرة لتلك الخطوط دائما تسعى إلى الحصول على المناظر المقربة للأشياء البعيدة، بالإضافة إلى مختلف

---

1 – يوسف مناصرية: نفس المرجع، ص 101.

2 – عمار قليل: المرجع السابق، ص 152.

التجهيزات التي تساعدهم على فتح ثغرات في تلك الموانع منها المقصاة الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة والمتفجرات المعروفة **البانقالور** "**BANGALOR**" وهي عبارة عن أنابيب محشوة بمادة متفجرة توضع داخل الأسلاك فتفجرها،[1]و بذلك يتم فتح الطريق أمام دوريات المجاهدين، وفي هذا الصدد نشير أن عمليات العبور تمر بمراحل يمكن حصرها في الطرق الآتية:

أ- قبل عملية العبور يقوم جيش التحرير بإستطلاع المكان المراد إقتحامه ويترصد الفرصة الملائمة، وغالبا ما يكون ذلك في الليل، حيث تقوم وحدة المجاهدين بحفر الخنادق تحت الأسلاك ثم ترفع الأسلاك المكهربة بألواح خشبية لتفسح الطريق أمام المجاهدين، الذين يقطعون الخط المكهرب واحدا، ويسيرون عبر حقل الألغام خارج منطقة الخطر. وغالبا ما كان حقل الألغام يقضي على العديد من المجاهدين لأنه مزروع بكميات كبيرة من الألغام التي كانت تتراوح في نهاية **1957م** ما بين **800** و **900 ألف لغم**، بمعدل **50 ألف لغم** في كل **20 كلم**[2].

ب- وفي مرحلة لاحقة عمد المجاهدون إلى طريقة أخرى لاجتياز الأسلاك وهي: استعمال المقصاة لقطع الأسلاك المكهربة، بالإضافة إلى مقصاة الحدادين، بعد تغليف أذراعها بالأخشاب وبهذه المقصاة يقوم المجاهدون بقطع الأسلاك وإبعادها عن بعضها البعض، وإحداث فجوة يتسللون منها خارج الخط المكهرب.

وفي المرحلة الموالية لهذه العملية يقوم مجاهدون مختصون بنزع الألغام وبذلك يفتح الطريق فيمرون بحذر ولكن أهم وسيلة إستعملها الجيش وكانت

1 – علي العياشي:" خط شال حاجز الموت الالكتروني". المرجع السابق ص 34.

2 – علي العياشي: مجابهة العدو في الحدود الشرقية. المرجع السابق، ص 40.

ناجحة جدا هي **البنڤالور** المشار إليه وهو عبارة عن أنبوب يملأ بنوع من البارود كميته تقدر ب **4** أو **5 كلغ** و هم نوعان: نوع طوله **1.40م** والآخر طوله **1.80م**، وكان يستورد فارغا، ويقوم أشخاص متخصصون بحشوه بالبارود ذي الرائحة الكريهة، والتي عادة ما تؤدي إلى الشعور بالدوار وأوجاع الرأس والصداع وبعد حشوه يوضع في مكان آمن. وأثناء الحاجة يأخذه أشخاص مختصون عددهم في الغالب **5** أفراد يأخذ كل واحد منهم كمية من البنڤالور، وهو يفجر بطريقتين الأولى بواسطة إشعال الفتيل والثانية بواسطة مفجر وسلك كهربائي وبطارية. ولكن هذه الطريقة صعبة و خطيرة جدا، وكما هو معروف فإن المناطق المجاورة للأسلاك الشائكة كانت دائما ملغمة، والإنسان عندما يشعل المشعل ويبتعد يجب أن يكون سريعا، وأثناء ذلك لا يعرف أين يضع قدميه،[1] ولهذا وفي كثير من الأحيان فإن البنڤالور يوضع فوق لغم وبالتالي تنتج حوادث خطيرة، ولهذا فإن الطريقة الثانية وهي طريقة البطاريات كانت تؤدي إلى حوادث كثيرة وطريقة المشعل كانت الأسلم.

إذن نخلص إلى القول بأن الطرق المتبعة في إختراق هذه الموانع هي الحفر في بداية الأمر ثم إستعمال المقصاة، و أخيرا الإقتحام بواسطة (البنڤالور).

ويمثل هذه الطرق والوسائل البسيطة في إختراق خطي الموت تمكن المجاهدون في نهاية الأمر بفضل شجاعتهم من تحويل أهداف هاذين الخطين إلى صالحهم، وبذلك أصبحت المناطق التي حرمها الإستعمار على المواطنين والمجاهدين محرمة على القوات الإستعمارية[2].

---

1 – على العياشي: خط شال حاجز الموت الالكتروني. المرجع السابق، ص 41.

2 – على العياشي:مجابهة العدو في الحدود الشرقية. نفس المرجع، ص 41.

السياسة الفرنسية العسكرية في مواجهة دعم الثورة الجزائرية بالسلاح على الواجهة الغربية

د. رفيق تلي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

البريد الالكتروني: rafik.telli87@gmail.com

مقدمة:

نظراً للدور الذي لعبته القاعدة الغربية في دعم الثورة التحريرية الجزائرية خاصة بعد إنشاء مراكز للتدريب والتكوين والتموين والإمداد بالأسلحة وذخيرتها الحربية عبر الحدود ومناطق الجزائر الداخلية، أسرعت فرنسا في محاولة عزل الجزائر عن عالمها الخارجي خاصة على الجبهة الغربية.

وفي هذا الإطار وبخصوص عملية تسليح وتموين الثورة عبر القاعدة الغربية، فلقد عرفت الكثير من العراقيل والصعوبات، ومرت بالكثير من المتاعب خاصة على الحدود المغربية الجزائرية، حيث عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل القضاء على النشاط الثوري بالواجهة الغربية بصفة عامة وعلى عمليات التموين والتسليح التي كانت توجّه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية القاعدة الغربية بالنّسبة للثورة الجزائرية، لذلك سعت للحد من نشاط جبهة التحرير الوطني، وعملت كل ما في وسعها للقضاء على كل نشاط ثوري بالقاعدة الغربية. ويبدو أنّ السلطات الفرنسية كانت تدرك الخطر الذي يمكن أن تشكّله القاعدة الغربية في علميات

التسليح لذلك سعت مبكّراً إلى ربط المغرب الأقصى باتفاقيات ومواثيق تلزم الحكومة المغربية بالتعاون مع فرنسا في هذا المجال. ومنه طرحنا الإشكالية التالية: ما طبيعة السياسة الفرنسية العسكرية للحد من دخول الأسلحة على الواجهة الغربية؟

1- السياسة الفـرنسية العسكرية على الواجهة البحرية:

عملت السلطات الفرنسية ضرب التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني بالقاعدة الغربية، وخاصة مصالح التسليح والتموين من الداخل وذلك باختراق شبكة التسليح من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية. ونتيجة لضغط السلطات الفرنسية على المغرب الأقصى وتهديدها له، فقد تأثرت عمليات التموين والتسليح فكانت بذلك المغرب الأقصى عرضة لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع جبهة التحرير الوطني للبحث عن سبل أخرى لتهريب ونقل الأسلحة والمؤونة خارج الأراضي المغربية وذلك باستعمال معابر جديدة لإيصال الأسلحة إلى الجزائر كاستعمال بعض البلدان الإفريقية مثل موريتانيا، النيجر ومالي[1].

وإلى جانب ذلك كانت القوات الفرنسية تراقب سير السفن في عرض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الإمداد عن طريق البحر بعد سنة1956لم يكن في حقيقة الأمر أحسن حالا من الإمداد عبر الجهة البرية كما تدلّ عليه الشواهد التاريخية، فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته قيـــادة الثورة لمشكلة الإمداد والسّهر على ضمان وصول الأسلحة إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بكل الطرق والوسائل الممكنة، إلّا أنّ ذلك لم يحقق النتائج المرجوة أمام ردود الفعل الفرنسية التي تمكّنت من ضرب حصار مزدوج على الطرق السّرية (شرقا وغربا)

1- عبد المجيد بوزبيد، الامداد خلال حرب التحرير الوطني...شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص44.

من جهة، وعلى الواجهة البحرية من جهة أخرى، كما طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل أخرى بالنّسبة للمصالح الفرنسية، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد أسلوب حركة يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جنّدت حكومة باريس إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة الثوثيق والدراسات والجوسسة المضادة وهو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.

لقد أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية "Surveillance Maritime " التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كلم من المياه الإقليمية لفرنسا والجزائر في البحر المتوسط من بنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي ومن جبل طارق إلى براست "Brest" في بلجيكا ومن بحر المانش إلى منطقة بات كالي "Bas de Calais" في شمال باريس[1]، وبفضل هذه الإجراءات قامت السلطات الفرنسية بوضع السفن المشبوهة في القائمة السوداء، بحيث أصبحت الكثير من السفن التي تعبر البحر المتوسط عرضة للتفتيش من قبل القوات البحرية[2].

2- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص282.

2 François Meilles, l'Athos un fiasco pour le F.L.N in Historia magazine,N°219,1972,p799.

1-1- حجز السفينة آتوس في 16 أكتوبر 1956:

مهما يكن من أمر فقد تم هذه المرة شحن كمية من السلاح على متن المركب "آتوس"[1]، حيث طرح "أحمد بن بلة" في سبتمبر 1956 أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة إلى الجبهة الغربية، فكان يحوي طاقما بشريا مدربا على أجهزة اللّاسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأنّ المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، وانطلقت رحلة المركب يوم 04 أكتوبر 1956 من مصر في طريقها المرسوم خليج "كاب داجو"، وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة، وكان محدداً وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956[2]، إلّا أنّ السلطات الفرنسية تمكنت من توقيف المركب بتاريخ 16أكتوبر 1956وسيق إلى المرفأين الجزائريين نيمور ثم المرسى الكبير[3]، حيث كان يحمل كمية معتبرة من الأسلحة، وتشير بعض المصادر إلى أنّ شحنة "آتوس"من الأسلحة قدّرت ب600مليون فرنك فرنسي آنذاك وبوزن

1- كلمة آتوس هي كلمة يونانية تطلق على جبل في شبه جزيرة صغيرة في اليونان، حيث لا يعرف السبب الذي أدّى بالعسكريين الفرنسيين إلى اختيار هذا الاسم، حيث كانت الباخرة تحمل اسم "سانت بريفلز" (Sant Brivelz) وكان يمتلكها بريطاني الجنسية المدعو "آل بريس" (All Bress)، وقد عين لبيعها وكيلا عنه فباعها إلى السيد إبراهيم النيال السوداني الجنسية باسم أحمد بن بلة، وتمت صفقة البيع بتاريخ 21 جويلية 1956 بميناء بيروت وحرر بذلك عقد للبيع تم تسجيله في القنصلية البريطانية بالإسكندرية بعدما وصلت إلى مينائها في آخر سبتمبر 1956، أنظر محمد الهادي حمادو، أضواء على حادثة اليخت دينا ومركب أتوس، منشورات جسور للنشر، الجزائر، 2014،ص58.

2- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 258.

3- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954- 1962)، تر كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص175.

72طنا، وهي تعدّ أكبر عملية تم إحباطها من قبَل المصـــالح الفرنســـية خلال نشاطها البحري[1].

ويعود السبب في توقيف هذا المركب إلى خيانة "إبراهيم النيال"[2]، الذي دلّ السلطات الفرنسية على اتجاه شحنة السلاح المهربة، وهكذا تمت مصادرة كمية كبيرة من السلاح كانت موجهة للثورة الجزائرية[3]، وهي في أمس الحاجة إليها، وقد وجدت السلطات الفرنسية فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية ضدّ مصر، ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بتقديم شكوى ضدّها في مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون الجزائر ودعمها للثورة الجزائرية[4].

1-2- السفن الأخرى المحملة بالسلاح والمحجوزة من طرف السلطات الفرنسية:

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح، وهكذا صارت تضرب حصاراً بحريا شديداً على السواحل الغربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق الغربية، حيث أوردت المجلة البحرية الفرنسية، وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات، التي تمت في هذا المجال ومن بين ما ذكر

---

1 - François
Meilles.op.cit.p798.

2–تلقى مبلغ 50 ألف ليرة مقابل خيانته، انظر مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، تر أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص ص 40–41.

3– عن شحنة الأسلحة والذخيرة التي ثم حجزها بعد توقيف الباخرة آتوس في 16 أكتوبر 1956 أنظر الملحق رقم:01.

1-Ives Courrière, la guerre d'Algérien, dictionnaire et document, Tome 05,Edition la société générale d'Edition et diffusion, Paris, 2001, pp2265-2266, et voir aussi Abdelmadjid Bouzbid, op.cit. pp100-109

في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي: "قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956م بالتحقق من هوية 600مركب وأوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت 21"، "وفيما بين 03 سبتمبر 1957 و 10جانفي1958 أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيارة ثلاثين تم اقتياد 10منها إلى أحد المرافئ"، "وأمكن من تاريخ 18 جويلية إلى 31 أوت 1958م معرفة 886 سفينة وإيقاف 246 وزيارة 118 واقتياد واحدة إلى أحد المرافئ للمراقبة، وتعرفت البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط على 41300مركب وفتشت 12565مركبا واقتادت 83"[1].

وفي السياق نفسه أوردت صحيفة " لوباريزيان ليبيري" اليمينية الاستعمارية مقالا بعنوان "تونس والمغرب وسلاح الجزائر" بتاريخ 25 جانفي1957، وفيه يؤاخذ كاتب المقال تونس والمغرب الأقصى عن قضية تهريب الأسلحة إلى الجزائر متّهما مسؤولين في البلدين عن استمرار الحرب في الجزائر إلى اليوم أي أن فرنسالم تتمكن بسبب ذلك من القضاء على الثورة الجزائرية،وهذا ما جاء في المقال عن المغرب الأقصى:"أربعة أطنان من المتفجرات الذاهبة إلى الثوار الجزائريين والتي حجزت من قبَلالجندرمة الفرنسية استولى عليها حاكم وجدة ثم أعاد إرسالها مرة أخرى إلى الثوار الجزائريين بكميات صغيرة عبر الحدود المغربية الجزائرية،..."[2].

وبالرغم من هذه الانتكاسة التي واجهت عمليات الإمداد بشكل عام، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من المحاولة عدّة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق

1- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار النشر طلاس، سوريا،1984، ص170-171.

2- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص ص32-34.

البحرية، على الرغم من أنّ كثيرا من السفن تعرضت لعملية القرصنة البحرية الفرنسية مثلما حدث للمركب خوان إلوكا "juan Illueca"، عندما تكلّفت شركة أخرى مغربية مقرها بتطوان لنقل330طن من الأسلحة وانطلقت السفينة خوان إلوكا في03جوان1957باتجاه مليلية على السواحل المغربية الواقعة تحت السلطة الاسبانية التي حجزت الحمولة بعد إيقاف السفينة في 02جويلية1957، وقد قدّرت كميتها حسب بعض المصادر 2351صندوقيحمل3000بندقيةو 6.30خرطوشة و 550سلاح رشاش و 1595مسدس رشاش و 28.2مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة وبذلك قدرت الشحنة بـ 6مرات حجم حمولة آتوس[1].

وفي نفس السياق فلقد كثفت القوات الفرنسية من نشاطها في محاربة عمليات تهريب الأسلحة، واستطاعت هذه الأخيرة إلى حد بعيد من عزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح، فتمّ حجز العديد من السفن وهي محمّلة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي في طريقها إلى الجبهة الغربية وهنا نذكر أهم هذه السفن وهي كالتالي[2]:

- حجز السفينة الاسكندنافية سواني "swannee" التي كانت محملة بشحنة مختلفة من الأسلحة بلغت 300طن، وقد حجزت من قبَل السلطات الفرنسية في جوان 1957 قريباً من ميناء "ville sanjurio"[3].

1- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص ص 103-104.

2- فيما يخص بواخر السلاح التي حجزتها المصالح الفرنسية من 1957 إلى 1961، أنظر الملحق رقم:02.

3- مراد صديقي، المرجع السابق، ص26، و أنظر أيضا: MessaudMaadad, guerre d’Alger chrologie et commentaire collection sadédditions ENAG, Alger, 1992.p75.

– حجز السفينة سلوفينيا "Slovenya" اليوغسلافية وكانت محملة بكمية كبيرة من الأسلحة موجهة للثورة الجزائرية، وكان مقرراً استلامها من قبَل جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتمريرها إلى الولاية الخامسة وقدرت الحمولة بـ 95طن من الأسلحة والذخيرة، غير أنّه وفي يوم 18جانفي1958 احتجزتها السلطات الفرنسية وتم اقتيادها إلى ميناء وهران[1].

– حجز الباخرة الدانمركية "غرانيتا Granita" يوم 25ديسمبر 1958 وهي في طريقها إلى مرفأ بورساي "port say" قرب السعيدية (الحدود المغربية) محملة بـ 40طنا من المتفجرات.

– حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية "ليدس Lidice" وقعت في يد السلطات الفرنسية في 23أفريل 1959، حيث حجرت هذه السفينة وهي محملة بأكثر من 580طن من الأسلحة والذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة[2].

– حجز الباخرة البولونية "مونتي كاسو" محملة بالأسلحة في طريقها إلى مرفأ كبدانةفي 01جويلية1959.

– حجز الباخرة الألمانية "بيليبياو" على السواحل الريفية المغربية قرب الناظور يوم05جويلية1959[3].

– حجز الباخرة الهولندية "بجيش بوش"بالسواحل الاسبانية المغربية قرب الناظور في 01ديسمبر 1959.

---

1 MichelDéon, l'Algérie et la pacification, Tribune libre plan, Paris.1959, pp188-190.

2– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص266 وأنظر أيضا – Abdel Madjid bouzbid.op.cit.pp98-104.

3– محمد قنطاري، قيادة الحدود والقاعدة الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، وزارة المجاهدين، تلمسان أيام 04-05-06نوفمبر 2001، ص22.

– حجز السفينة اليوغسلافية "سلوفينجيا" للمرة الثانية في 02مارس1960، وحجز ريجبيكا من نفس الشركة ذاتها والتي أوقفت في 03 أفريل1960، وحجز السفينة الألمانية " لاس بالماس" "laspalmas"فييوم09جوان1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية "سربيجا" يوم 05جوان1960.

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في ديسمبر 1960 مما أدى إلى إثارة أزمة في العلاقات الألمانية الفرنسية، وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى[1].

وفي هذا الخصوص كذلك فقد تم قرصنة سفينة "تيغريتو"tigrito"، وهي من جنسية بنمية "panama" من قبَل قوات البحرية الفرنسية، يوم 28سبتمبر 1961، وقدرت حمولتها ب300 بندقية رشاشة و600 حامل ذخيرة ونحو ثلاثة ملايين خرطوشة عيار 09ملم[2].

كما لعبت مصالح الاستخبارات والجوسسة الفرنسية دوراكبيرا في إفشال العديد من العمليات، بما في ذلك إثارة التغيّر الواضح في الموقف الاسباني، الذي كان يُظهر في بعض المرات التغاضي عن مسألة تمرير الأسلحة عبر الريف المغربي والمِؤونة في التعاطي مع هذه المسألة،غير أنّ بعض التقارير الاستخباراتية التي حصلت عليها مدريد من السلطات الفرنسية، أكّدت لدى الأسبان المخاوفوالشكوك في ما يخص عمل تنسيقي بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي لضرب المصالح الاسبانية والفرنسية[3].وأمام هذا فكرت

1–بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص284–285.

2– فتحي الديب، المصدر السابق، ص492.

3– بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص267.

قيادات الثورة في استراتيجية جديدة لضمان استمرار التزود بالأسلحة عن طريق صناعتها[1].

ومنه نستنتج أن الحصار البحري من قبَل القوات البحرية الفرنسية على عمليات تسليح الثورة التحريرية الجزائرية على الجبهة الغربية قد أدّى آثارا ونتائج كبيرة، حيث نجحت في الحد من تسرّب الأسلحة إلى داخل الجزائر، وحسب الوثائق الفرنسية فإنّ البحرية الفرنسية تمكّنت من حجز حوالي 811 طن من الأسلحة والذخيرة 409طنا من المتفجرات بين 16جانفي1956 إلى 08أفريل1959 وهي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة "أتوسAthos"وسلوفينياSlovénia" وغرانيتا"Granita" وليدس "Lidice"[2].

2- السياسة الفرنسية العسكرية على الواجهة البرية:

إنّ سلطات الاحتلال الفرنسي سعت بعد استقلال المغرب الأقصى وتونس إلى تطوير سبل قطع اتصال الثورة الجزائرية بقواعدها الخلفية فأنشأت ما يسمّى بـ "سدود الموت"- الأسلاك الشائكة والمكهربة- على طول الحدود المغربية والشرقية، فمنذ 1957 أضحت الحدود الشائكة والمكهربة عنصراً أساسياً في ترتيبات الجهاز العسكري الفرنسي بالجزائر، والشغل الشاغل للمسؤولين

1-لمعرفة التفاصيل عن أهم المصانع التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في المغرب أنظر:رفيق تلي، محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان،2015-2016، ص ص99- 101.

2- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية1954-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص400.

العسكريين الذين تعاقبوا على حكمها[1]، وهذا من أجل تطويق الثورة وتحويل الجزائر كلّها إلى محتشد بمد السد الشائك والمكهرب على الحدود الشرقية والغربية فكان إنشاء خط موريس.

2-1- انشاء خط موريس الشائك والمكهرب:

إذا كان "أندري موريس" "André Morice" ينسب إليه الخط، فإنّ فكرة المشروع وجدت عند الجنرال "Pedron" القائد العسكري للقطاع الوهراني، ولقيت دعما من جانب الجنرال "Lorillot" في صيف 1956 الذي أوضح نجاعتها في عزل جيش التحرير الوطني عن القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في التراب المغربي، وعليه شرعت الإدارة العسكرية الاستعمارية عمليا في غلق الحدود الغربية بعد أن بلغتها تقارير عن نشاط مراكز الثورة العديدة في المغرب الأقصى عن طريق جواسيسها ومصالحها الاستخبارية، وتركزت العملية أساسا في الحيلولة دون عبور عناصر جيش التحرير الوطني إلى تراب الولاية الخامسة وقطع الإمداد بالأسلحة[2].

وأمام الخطر الذي باتت تمثله الجهة الغربية على القوات الاستعمارية عمدت القيادة الفرنسية للغرب الجزائري إلى غلق الحدود، وتشديد المراقبة أمام عناصر جبهة وجيش التحرير المتمركزة في المغرب الأقصى الذي فتح أراضيه للثورة الجزائرية وعلى وجه التحديد في كل من السعيدية، بوبكر، وجدة، سيدي عيسى، بوعرفة، بوقنت، إيش، فقيق وموتمبراي، كما رمت بكل ثقلها قصد صد

1- سيدي محمد الغوثي بن سنوسي، سياسة التطريق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية ابان الثورة الجزائرية، أيام 04.05.06نوفمبر2001 المكتب الولائي وزارة المجاهدين، تلمسان،2001، ص ص 57-58.

2- يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص36.

هجومات المجاهدين المتكرّرة على المراكز العسكرية الفرنسية، وعرقلة دخول وعبور المجاهدين، الذين استطاعوا أن يتمركزوا بقوة في بعض المناطق غير المراقبة من طرف عساكر الاستعمار الفرنسي بجبال تلمسان وترارة[1].

يمتد السد الشائك والمكهرب في الحدود الغربية من مرسى بن مهيدي المدينة الساحلية أقصى نقطة على الحدود مع المغرب الأقصى إلى إيجلي جنوبا القريبة من مدينة بشار، ويبلغ طول الخط سبعمائة كيلومتر على شطرين شطر بين مرسى بن مهيدي والبويهي وشطر آخر يمتد من البويهي إلى الجنوب حيث الامتداد المستوي والمسطحات الرملية ليبتعد تدريجيا عن الحدود بما يزيد عن مائة كلم وعندما يصل إلى مدينة المشرية فإنه يوازي خط السكة الحديدية[2].

ويتراوح عرض هذا الخط بين 6إلى25 متر وذلك حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مرتين، والتي تتكون من شبكة الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مجهزة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى12000فولط، كما تم وضع عدة مفاصل وملاحق تقنية التي تقوم بفاعلية التحكم في التيار الكهربائي، ففي حالة ما إن تم قطع الخط في مفصل معين ومحدد تبقى المفاصل الأخرى مشتغلة وسليمة، ونفس الشيء هو قائم في حالة ما إذا أجريت بعض الإصلاحات فإن التيار الكهربائي ينقطع لكن يبقى يمون المفاصل الأخرى، زيادة على ذلك فقد أحيط الخط بحقول للألغام متفرعة حسب استراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات وأخرى

1- جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص54.

2- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص36.

كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية[1]. ويتكون هذا السد من عدّة عناصر ومكونات منها:

1- **السد المستمر**: لقد اعتبر المسؤولون العسكريون الغلق الحدودي الأولي الذي غطى مسافة 140 كلم، كعملية عسكرية عملا غير فاعل، ولم يحقق أصلا ما كان يتوخى منه، وعليه جاءت فكرة زرع الألغام في محيط الأسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط، وجاءت أمرية28جانفي1957م لتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد حيث تم زرع26 ألف لغم مضيء.

2- **نقاط الارتكاز**: هي عبارة عن مراكز أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلف الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي5كلم، بهدف ضمان المراقبة الجيدة والقيام بالإخطار السريع لوحدات التدخل[2].

3- **المواصلات**: أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية التي تمثلها المواصلات في دفع وتطوير الثورة، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى طرح إشكال أعاق كثيرا التسيير الحسن للقوات العسكرية خصوصا في الجنوب، حيث لا توجد إلا طريق واحدة وغير معبدة تربط بين مغنية وميشاميش، يغدو السير بها في فصل الشتاء صعبا للغاية، ولهذا كان التركيز كبيرا على هذا الجانب قصد تأمين وضمانة تموين المراكز العسكرية بالحدود الجزائرية المغربية على نحو يجعلها تقتصد الكثير من الوقت والطاقة[3].

1- سامية قوبي، الخطوط المكهربة (شال موريس)، مجلة الجيش، العدد472، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، نوفمبر2002، ص30.

2- جمال قندل، المرجع السابق، ص55-56.

3 - Bellahsène Bali, le rescapé de la ligne Morice, ed: casbah, Alger(sd).p85.

وابتداء من سنة1957 إلى غاية رجوع "أندري موريس" على رأس وزارة الدفاع عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقية للخط المكهرب مثلما كان عليه الأمر في الجهة الشرقية، بغرض تحقيق التوازن في التأثير على الثورة، وتعميقه على نحو يجعل أمرا عسيرا، إن لم نقل مستحيلا[1].

إنّ إقدام فرنسا على تطويق الحدود الجزائرية المغربية والتونسية يعكس بحق التخوّف الاستعماري من استمرار الثورة على نحو أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي، وكان الهدف من هذا العمل الشامل هو منع مرور السلاح إلى الداخل وإخماد شعلة الثورة حتى القضاء عليها، لكن الواقع كان خلاف ذلك فخط موريس لم ينجح في إيقاف التموين بالسلاح، وكذا مرور المجاهدين لأداء مهامهم رغم كل الأخطار التي كانوا يواجهونها بفضل إيمانهم العميق بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وجعلها الغاية المثلى لكل واحد منهم، ومن تم رأى المستعمر ضرورة حتمية إنشاء خط ثان مواز لخط موريس أطلق عليه اسم "شال".

2-2- إنشاء خط شال:

لقد صمّمت القيادة الفرنسية بزعامة الجنرال "ديغول" على تصفية الثورة بالقوة بعد أن فشلت كل محاولاتها، فجاء "برنامج شال" ليكون مشروعاً عسكريا جديدا، وبنى الجنرال "شال" برنامجه على أنّ جيش التحرير الوطني ما يزال في مرحلته الأولى، وأنّ قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة لن

1- جمال قندل، المرجع السابق، ص57.

تتدخل في الأمن عندما تكون العمليّات العسكرية تجرى في الولاية الخامسة[1]، وقد سطّر الجنرال "شال" حسب الخطة التالية والمتمثلة في تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والولاية الخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتّصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، وتهدئة الولاية الثالثة وأخيراً تهدئة الثانية، وأمّا الخطة الهجومية لتطبيق العمليّات فكانت على الشكل الآتي:

1- المحافظة على مراكز الكادرياج، مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة، حتى تراقب باستمرار منطقتها.

2- تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار مراقبة مستمرة.

3- القيام بعمليات كبيرة، تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة بالجزائر وتركيز هذه العمليات على منطقة معيّنة من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير ثم الانتقال بتلك القوى والعمليات إلى منطقة أخرى[2]،ومن خلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجنرال "ديغول" على المؤسسة العسكرية يمكن استنتاج أن "ديغول" كان كسابقه يريد الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية بالقضاء عليها ورفض كل تفاوض مع جبهة التحرير الوطني[3].

راح الجنرال "شال" يمهّد لبرنامجه الجهنّمي في وسائل الإعلام الفرنسية التي عظّمت من شأنه، كما حرص على تجنّب الأخطاء التي كشف عنها والمتمثلة في البرامج السابقة عند تطبيقها في ميادين القتال وأهم هذه الأخطاء تشتيت القوى المقاتلة، فبرنامج شال يحرص على جمع القوات العسكرية، والهجوم

2-جريدة المجاهد، العدد14،1959/06/44، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

2- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 196-197.

3- شارل ديغول، مذكرات الأمل، ط1، منشورات عويدات، لبنان،1971، ص25.

بها على مواقع جيش التحرير الوطني[1]،وعلى هذا الأساس فإنّ المخطّط الذي قاده الجنرال "شال" بالتنسيق الكامل مع الجنرال"ديغول" منذ 1959، الذي وافق على خطّة "شال" التي وضعها للتنفيذ، وفي هذا يقول الجنرال"ديغول": "وقبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه خطّته ووافقت عليها وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللّازمة وشن الهجوم إتباعا على كل مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلوى الأخرى والاحتفاظ بهذه الأماكن"[2].

وعلى كلّ حال قدّم الجنرال "شال" في27فيفري1959 مشروعه إلى لجنة الدفاع، حيث تمت المصادقة عليه كما قلنا من قبل الجنرال "ديغول" وحضي بالموافقة على الأعداد المطلوبة التي شملت العدّة والعتاد الحربي خاصة التجهيزات المكثفة بالطائرات العمودية، وقد اعتبر هذا المخطّط في الأوساط العسكرية الفرنسية الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني[3].

وفي هذا السياق أُنْشئ خط شال على غرار خط موريس في ظروف ملائمة وبالتالي كرّرت الثورة ذات الخطأ الذي كان مع إنشاء خط موريس، وكأنّها لم تستفد إطلاقا من الأضرار والأخطار التي سببها فضلاً عن الخسائر البشرية الكبيرة، وقد علّق الرائد "لخضر بورقعة" على إنشاء خط شال بقوله: "بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة، ولم تخطط لعرقلته ومنعه

1- محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية،سلسلة الملتقيات الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 24-25.

2 - xaxier yacono, De gaulle et le F.L.N 1958-1962, éd:l’harmattan paris, 1989, p161.

3- الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد 12، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

من أن ينجز ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج"[1].

لقد امتدّ خط شال من ساحل المتوسط مروراً بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي وامتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولط، وعرضه لا يختلف عن موريس، ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25 متر حسب المناطق ووعورتها، وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك تختلف من حيث تنظيم الألغام بها، وإلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم الجانبين لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا، لهذا سمي بخط الموت. وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسب المصادر الاستعمارية الفرنسية بـ2.500.000 فرنك فرنسي. أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي15.000.000 فرنك فرنسي[2].

وممّا لاشك فيه أنّ استراتيجية فرنسا في خنق الثورة بإنشاء خط موريس وتعزيزه بخط شال، فقد شكل تحدّياً بالنسبة للثورة الجزائرية وأفرز نتائج انعكست سلبا على مسارها خاصة في المجال العسكري بحيث أضحت الحركة على الشريط الحدودي ضرباً من المخاطرة والمغامرة، وكذا محاولة نقل الجرحى نحو تونس والمغرب بغرض العلاج، فالثورة أضحت تعيش فعلاً حالة الخطر نتيجة التطويق والخنق خاصة بعد إنشاء خط شال لتعزيز خط موريس، حيث وجد

1- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق نجوش دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص11.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 278-279.

المجاهدون الثورة تصطدم بتحدّ حقيقي آخذ في التوسع، الأمر الذي حرّك السيّد "كريم بلقاسم" مسؤول الشؤون الحربية بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى كشف الحقيقة حيث مضى يقول: "إن خط موريس يعتبر مانعا خطيراً ووجوده يجعل الثورة تعيش باستمرار حالة الخطر"[1].

وقد ذكر المجاهد "بالي بلحسن" أنّ خط موريس وشال عادا على وحدات جيش التحرير الوطني بالخسائر الكبيرة، حيث أصبح اجتيازها أمراً مستحيلاً دون فقدان الكثير من الرجال والسلاح في صفوف جيش التحرير حيث وصل الأمر بالمجاهدين إلى إطلاق شعارات باللغة العامية "الداخلو ميّت والخارج ومزيود" أي الداخل إلى الخطوط ميّت لا محالة والخارج منه مولود[2].

وأكبر دليل على مردودية ونجاعة هذه الخطوط ذلك التقرير الذي وجهه مسؤول التسليح "عمار أوعمران"، إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 08جويلية1958 جاء فيه: "إنّ جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح سنة1957 يصاب حاليا بخسائر فادحة إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من 6آلاف مجاهد...وإذا كنّا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل كميّات كبيرة من الأسلحة فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة أصبح صعباً جداً بسبب الأسلاك الشائكة والمكهربة..."[3].

1- جمال قندل، المرجع السابق، ص94.

2- بلحسن بالي، مقابلة شخصية مع المجاهد بمنزله يوم 25مارس2015.

3- جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية (1962-1958)، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص66.

2-3- موقف الثورة الجزائرية من الخطين المكهربين موريس وشال:

وإذا كان خط موريس المعزّز بخط شال قد تسبب في إحداث صعوبات سياسية وعسكرية ونفسانية كبيرة، لم تستطع الثورة أن تواجهها مواجهة في مثل حجمها الكبير لما تتطلبه طبيعة تلك المواجهة من وجوب توفير إمكانيات حربية ضخمة ومتطوّرة لم يكن في استطاعة الثورة أن توفرها في ذلك الوقت إلّا أن الثورة الجزائرية لم تقف من تلك الصعوبة موقف المستسلم[1]، بالرغم ممّا يحيط بالخطوط المكهربة من مخاطر إلّا أنّ جيش التحرير الوطني كثّف عملياته على الحدود الغربية والشرقية منذ فيفري1959،حيث راحت وحدات الجيش تتأقلم شيئا فشيئاً مع تلك الخطوط بفضل التدريبات التي ينالها بعض الأفراد في القواعد الخلفية، إذ كوّن أفراد متخصّصون في اختراقها[2]، فكانت أولى الصعوبات التي واجهت أفراد جيش التحرير هي كيفية اقتحام الخطوط المكهربة والوسائل التقنية والواجب استخدامها في العبور، حيث اعتمدت الثورة الجزائرية في مواجهتها للخطوط المكهربة على عدّة طرق حفاظاً على حياة المجاهدين الذين كلّفوا بالعبور[3].

والواقع أنّ هجومات وحدات جيش التحرير الوطني على خطي شال وموريس التي كانت منظمة وفعالة وناجحة، خصوصا بعد أن توفرت لديه وسائل تخريبها وتدميرها، فالفرنسيون أصبحوا يخشون أن تزول من أذهان المجاهدين فكرة صعوبة خطي "شال" و"موريس" واستحالة التغلب عليها فراحوا يكثرون من

1- نفسه، ص ص112-113.

2- بلحسن بالي، المقابلة الشخصية السابقة مع المجاهد، وأنظر أيضا: بلحسن بالي، حاجز الأسلاك المكهربة "خطا شال وموريس"، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص14.

3- للاطلاع على الطرق التي اعتمد عليها أفراد جيش التحرير الوطني أنظر يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص113.

إذاعة البيانات عن خسائر المجاهدين وبإلقاء المنشورات التي تحذّر فرق جيش التحرير الوطني من مغبة الاقتراب من هذا "الغول" الذي يسمى بالسد المكهرب[1].وعن هذه الهجومات والعمليات التي كانت يشنّها جيش التحرير الوطني على خطي "موريس" و"شال"، حيث كتبت مجلة "ليكسبريس" الفرنسية مقالا وهذا بعض ما جاء فيه:"... ومن الجدير بالذكر أن خطي "موريس" و"شال" صار منذ أواخر شهر مارس الشغل الشاغل للقيادة العليا الفرنسية، ذلك أن عمليات الثوار الجزائريين قد تزايدت بنسبة عجيبة وتستخدم فيها بالإضافة إلى الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة مدافع الهاون والمدافع الثقيلة من نوع 57 و 75 كما أن اشتباكات دامية حصلت ابتداء من أوائل الشهر الجاري وتنسق الهجومات في بعض الأحيان بحيث تبلغ 15 هجوما على نقاط مختلفة يتسلل من خلالها عدة مئات من الثوار المدججين بالسلاح ..."[2].

وبقدر ما تزايد نشاط فرق جيش التحرير في الداخل بقدر ما بدأت تزول خرافة سدي موريسوشال من أذهان الفرنسيين وازدادت مخاوفهم وحيرتهم، وأصبحوا يتساءلون عن الانتصار الذي كان يبدو لهم قريباً أيام 13ماي1958 عندما جاء "ديغول" إلى الحكم، فالموقف العسكري الفرنسي بصفة عامة بلغ درجة من الضعف والفشل رغم كل الإمكانيات التي وضعت تحت تصرف القادة العسكريين، مما جعل المسؤولين الفرنسيين يترددون على الجزائر ويعقدون

1- براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي باتنة، 2001، ص103.

2- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1960، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2010، ص ص284.

الندوات العسكرية الواحدة تلو الأخرى ويلوحون بفكرة احتمال جلب إمدادات عسكرية جديدة إلى الجزائر.

وقد حاولت القيادة العسكرية الفرنسية أن تخفي عجزها وفشلها، وأن تظهر سيطرتها بعض الشيء على الموقف العسكري بواسطة جنود المظلات، وتوهمت أنها تستطيع أن تربح بهم المعركة العسكرية، لكن جنود المظلات الذين أظهروا بطولاتهم على السكان المدنيين الجزائريين العزل في مختلف المدن الجزائرية نجدهم عندما خرجوا إلى الجبال واصطدموا بفرق جيش التحرير الوطني في معارك طاحنة خسروا معظم قادتهم المختارين.

ومن هنا نستنتج أن القوات الفرنسية أصبحت تعيش في كابوس حقيقي، من جراء فشلها الذريع في كل الجهات التي ظنّت أنّها نجحت في تهدئتها، وقد خسرت فيها أعداد كبيرة من جنودها وضباطها، ووجدت أن السدود الشائكة المكهربة(موريس وشال) وعمليات التهدئة الكبيرة التي بدأت في المناطق الشرقية والتي كلّفتها الكثير، لم تغيّر شيئاً من حقيقة المعارك والاشتباكات اليومية بينها وبين جيش التحرير الوطني حتى مجيء الجنرال "ديغول"، الذي كان الفرنسيون يعتقدون أن مجرّد مجيئه إلى الحكم سيغيّر كل شيء[1].

وهكذا يتضح لنا أن الثورة الجزائرية بفضل إيمان رجالاتها بعدالة قضيتهم الوطنية أن تقتحم الحواجز والسدود من أجل توفير الأسلحة والذخيرة، وهو ما يدل بوضوح على محدودية نجاح الاستراتيجية الفرنسية في ضرب التضامن المغربي بقيادة الملك "محمد الخامس" مع الثورة الجزائرية عن طريق غلق الحدود المغربية الجزائرية بخط موريس وتعزيزه بخط شال.

1- براهيمي محمد العربي، المرجع السابق، ص ص 106-107.

2-4- استغلال القوات العسكرية الفرنسية للتراب المغربي لضرب الثورة التحريرية:

ارتكزت فرنسا في استراتيجيتها إلى استغلال التراب المغربي لمناوئة الثورة، وذلك نظراً لأهمية الفضاء المغربي في مراقبة الحدود الجزائرية المغربية، حيث توزّعت قواعد الجيش الفرنسي على نقاطه الاستراتيجية وبلغ مجموع القوات الفرنسية رسمياً سنة1958م خمسة وأربعين ألف جندي من المشاة والمدفعية والدرك وخمسة عشر موزعين على القواعد الجوية في الرباط ومكناس ووجدة وأزيد من ستين ألف من رجال البحرية في الدار البيضاء، زيادة على خمسمائة ضابط لتدريب القوات الملكية المسلحة، حيث وضعت هذه القوات العسكرية في مراقبة نشاط الثورة بالمغرب الأقصى، وكانت العمليات في شرق المغرب ووجدة على اتصال مباشر بقيادة وهران[1].

ففي ما يخص القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب الأقصى فإنّ اتفاقية الجلاء الجزئي عام1957 لم تغيّر من التواجد الفرنسي في المغرب الأقصى إلّا في بعض القواعد العسكرية، فنجد أنّه تم التركيز على إجلاء القوات نحو المناطق الحدودية الجزائرية المغربية، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة اعتمد العمل الاستخباراتي لضرب الثورة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها تعج بالمخبرين سواء المعمّرين أو المغربيين أو الجزائريين، وكان الوضع محرجا

1- جريدة المجاهد، العدد25، 1958/06/14، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

للثورة الجزائرية، وقد نبّهت إلى خطورة الأمر ودعت إلى استنفار كامل القوى للمطالبة بالجلاء.

إنّ أهمية التراب المغربي المتزايدة جعلت فرنسا تصر على بقاء تواجدها العسكري، وهكذا اعتمد الفضاء المغربي في ضرب الثورة الجزائرية، خاصة قواعدها الخلفية في شرق المغرب الأقصى وجنوبه وشبكاتها عبر كامل التراب المغربي، وأثرت هذه الوضعية الصعبة على علاقات المغرب الأقصى بفرنسا ومع الثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس قامت السلطات الفرنسية بإجلاء عدة فرق عسكرية من غرب المغرب الأقصى إلى شرقه حيث تمركز الثورة الجزائرية، كما سخرت عدّة مراكز للمراقبة بالقرب من الحدود وتشرف على مراقبة كل التحركات المشبوهة مستعينة بطائرات المراقبة وبذلك فهي تترصّد تحرّكات ونشاط الجزائيين[1].

3- نتائج السياسة الفرنسية العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية:

كان من المؤكّد بل ومن الطبيعي أن تجر هذه المواقف التي أبان عنها سكان المناطق الشرقية للمملكة المغربية الكثير من المصائب والمصاعب، ولم تكن لتبقى في منأى من العقاب وردود الفعل الاستعمارية الاستفزازية، حيث أصبحت المنطقة الممتدة من وجدة إلى فكيك والسعيدية تتعرض لغارات جوية تأتي على الأخضر واليابس ولا تفرّق بين المدني والعسكري وبين الجزائري والمغربي، بالإضافة إلى تحرّك الفيالق العسكرية الفرنسية برا لإقامة منطقة شبه عازلة أجلَت عنها الرحل والرعاة وأحرقت خيامهم وصادرت ماشيتهم ودوابهم، بل وقامت باختطاف العديد من سكان الشريط الشرقي للمغرب الأقصى الذين

1- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ط1، ج2، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 320-321.

كان ينظر إليهم على أنّهم متعهدوا قوافل تهريب الأسلحة والعتاد الحربي ومُرشدوها عبر دروب ومسالك المنطقة[1].

وعلى كل حال لم ينفع إعلان استقلال المغرب الأقصى من حجب معاناة المنطقة الشرقية للمغرب الأقصى ومكابدتها للعديد من التصرفات الفرنسية التي تعدّ إخلالا بوعودها وتعهّداتها، من ذلك تكثيف طائراتها للطلعات الاستفزازية واختراقها المجال الجوي للتراب المغربي باستمرار، حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف بعض مراكز جبهة التحرير الوطني داخل المدن المغربية وعلى سبيل المثال مركز العربي بن مهيدي بوجدة في عام 1960 أدّى إلى خسائر مادية وبشرية[2]، كما تم قصف مدينة فقيق عدّة مرات كما هو وارد في التقرير السّري للكولونيل بيجو القائد العسكري لمنطقة عين الصفراء وكولومب–بشار الموجه إلى الحاكم للجزائر والجنرال القائد لمنطقة الجنوب الجزائري، ذلك القصف الجوي الذي خلّف العشرات من الضحايا الجزائريين والمغاربة، وهذا ما نجده في البرقية السرية التي بعثها الجنرال قائد القوات الفرنسية بالجزائر إلى الوزير الأول وممّا جاء فيها "الجيش الفرنسي يقنبل الاقليم المغربي، علمنا من فقيق أنّ القوات الفرنسية المتواجدة ببني ونيف قنبلت مساء أمس منطقة الخناق..."[3]، إضافة إلى قنبلة القوات الفرنسية مناطق أحفير والسعيدية وقرية أولاد بني الطاهر ببني أدرار التي كان رجال جبهة وجيش التحرير الوطني ينطلقون منها، حيث بقيت

1– مصطفى بن علي، دور المغرب في استقلال الجزائر، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب، 2014، ص67.

2 -Mohamed Guentari, organisation Politico-Administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Tome 2, publications Universitaires, Alger, 2000.,p342.

3– مصطفى بن علي، المرجع السابق، ص93.

تتعرض لعمليات القصف من سبتمبر 1956 إلى غاية استقلال الجزائر[1]،كما أن القوات الفرنسية بوجدة خطّطت مع الجيش الفرنسي بالجزائر لشن هجوم عسكري على وجدة، وذلك بهدف القضاء على الثوار الجزائريين وقادتهم، ولكن عامل العمالة "محمد بن عمرو احميدو" تفطّن لهذه المؤامرة إثر اعتقاله لبعض العملاء المتورّطين وكانت له الشجاعة في المطالبة برحيل الجيش الفرنسي من دائرة أبركان، ويكون بذلك أسدى خدمة جليلة لجبهة التحرير الجزائري[2].

ولم يقتصر الأمر على اختراق المجال الجوي من قبَل الطائرات الفرنسية من خلال عمليات القصف والهجوم على التراب المغربي، وإنّما قامت عناصر القوات الفرنسية بالتوغل واختراق الحدود المغربية، حيث في 20أبريل1959وصلوا إلى المكان المسمى "تاغلا" وقبل أن يتراجعوا خرّبوا حوضا مائيا، وفي 17ماي1959 قاموا برصد 19شاحنة عسكرية وهي تتقدم نحو الموضع المسمى "واد جديد" الواقع على بعد 10 كيلومترات جنوب المنكوب في الحدود المغربية الجزائرية، وفي 18ماي1959 وعلى الساعة الثامنة صباحًا توغلت القوات الفرنسية داخل التراب المغربي حتى وصلوا إلى المكان المسمّى "لخناك" وطوّقوا مجموعة كبيرة من الفلاحين[3]، وهذا كله بدعوى ملاحقة أفراد جيش التحرير الوطني في داخل التراب المغربي، حيث نشروا في أوساط سكان المنطقة الحدودية الهلع والخوف وعرّضوا حياتهم للموت إلى جانب عمليات التفتيش والتطويق.

1- قدور الورطاسي، أربع سنوات مع جبهة التحرير الجزائرية، مطبعة البلاد، الرباط، (د.ت)، ص25.

2- نفسه، ص ص30-33.

3- محمد بوزيان بن علي، دور المغرب في استقلال الجزائر، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب،2014، ص221.

ومن جهته فإنّ "عبد الحميد مهري" وزير شؤون إفريقيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية كان قد صرّح للصحافة الدولية بتاريخ 05 ديسمبر 1958 على الأعمال الوحشية، التي قامت بها قوات الجيش الفرنسي في حق اللاجئين الجزائريين في الأراضي المغربية، من خلال اختراقها للحدود الجزائرية المغربية وإطلاقها للنّار، أدّى إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف هؤلاء اللاجئين[1].

ولقد تزايدت الاستفزازات والاعتداءات العسكرية الفرنسية على الأراضي المغربية، وهذا دائما بحجة ملاحقة عناصر جيش التحرير الجزائري والتضييق على مراكزه الممتدة على طول الشريط الحدودي بين المغرب الأقصى والجزائر، فقد وجه رئيس دائرة فقيق رسالة إلى عامل إقليم وجدة بتاريخ 20 جوان1960 وهذا بعض مما جاء فيها: "...فإن الجيوش الفرنسية هم الذين لا يزالون يقنبلون ترابنا كما تزال طياراتهم تحلق فوق قرانا في علو منخفض، ممّا يؤدي إلى خلق الرعب والخوف في نفوس السكان الآمنين...فوق ترابنا وذلك على بعد عشرين كيلومتر من قصر ايش"[2]،إضافة إلى هذا فقد قام المستعمر الفرنسي مرة أخرى بملاحقة الجزائريين داخل التراب المغربي، وهذا ما جاء في تقرير قيادة الأركان العامة والمرسل إلى رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بالرباط في17أوت1960 على إثر هذا الحادث والمتمثل في اعتراض مجموعة جزائرية على الحدود المغربية الجزائرية[3]، وبسبب توغل واختراق عناصر القوات الفرنسية للتراب المغربي، فقد ألحقت بسكان المنطقة الشرقية من المغرب أضرارا وخسائر مادية وبشرية فنجد

---

1 DZ/AN/2G/020/05/002 .

2– تقرير من رئيس دائرة فقيق إلى عامل إقليم وجدة في 20 جوان 1960 حول اعتداءات القوات الفرنسية على التراب المغربي لملاحقة جيش التحرير الجزائري في مركز أرشيف الوثائق الملكية بالرباط.

3 DZ/AN/2G/031/01/021.

في هذا الخصوص رسالة من السلطات المحلية بفقيق بتاريخ 16يناير 1960 ومما ورد فيها"... أن الجيش الفرنسي المرابط بالقطر الجزائري اخترق الحدود المغربية الجزائرية واختطف من المحل المعروف تزدمين ضواحي عين الأمير داخل التراب المغربي أربعة رجال من قبيلة أولاد حاجي...".

وعلى كل فقد بلغت وحشية الجيش الفرنسي، وحقده ونقمته على الشعب المغربي إلى الفتك بأموالهم وممتلكاتهم حيث كان يتعرض لمواشيهم وحقولهم ومزروعاتهم وآبارهم ،فيؤدّي ذلك إلى ردود فعل شعبية غاضبة فيدمرون، ويحتجون، ويخرجون بسببها متظاهرين، في حين أنّ هذه الأعمال الصادرة من المستعمر الفرنسي أثارت حفيظة المسؤولين، وهم يرفعون تقاريرهم إلى الجهات العليا، ومن نماذجها ما ورد في التقرير الوارد من تندرارة: "إنّ ما يلفت نظرنا الآن هو مسألة الحدود المغربية–الجزائرية، لقد طالت الحالة، وشد الخناق على القبائل التي تسكن قرب تلك الحدود، وبين الحين والآخر تزهق أرواح بريئة من الأشخاص والماشية، وفي كل شهر نذكر تلك الاعتداءات والأموال الخالصة التي تضيع، وتزيد في ضعف الأمة..."[1].

لقد اعتمد المستعمر الفرنسي على أساليب أخرى لترهيب سكان المنطقة الحدودية وذلك بقطع الطريق على المواطنين لتعطيل مصالحهم، ومنعهم من التنقل بين المدن والقرى والأسواق، وقد ذكرت جريدة العلم في هذا السياق "...قطعت القوات الفرنسية في يوم 29ماي1959 الطريق الرابط بين "بوعنان" و"عين الشعير" بحيث لا يستطيع أحد المرور بها..." ونقلت جريدة التحرير أنّ الطريق الذي يربط "فقيق" بقرى "إيش" و"بوعرفة" و"تندرارة" و"بركنت" محفوفة بالأخطار، وكثيراً ما تقوم القوات الفرنسية بقطع الطريق بين "فقيق" و"قرية إيش"

1– محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص238–237.

الموجودة في شمال شرق فقيق..."، كما ابتكر الاستعمار الفرنسي أسلوبا ماكراً يساعده على بث الفرقة بين أبناء المنطقة الشرقية وإخوانهم "ببني ونيف" من جهة، وبين الوحدات العسكرية المرابطة في مختلف مراكزها: الجيش الملكي وجيش التحرير المغربيوجيش التحرير الجزائري، ولذلك تراهم يتنكرون في أزيائهم بين الفينة والأخرى، ويستلهمون خططهم في تنفيذ عدد من اعتداءاتهم موهمين إنّ الفاعل فرقة من تلك التنظيمات، وقد نجحوا في تحقيق هدفهم، وتسبّب ذلك في مشاكل خطيرة كانت تنتهي بصدامات عنيفة دامية، وكانوا يقومون أو يكلفون أذنابهم القيام بأعمال تخريبية في الأراضي الواقعة قريبا من الحدود كحرق النخيل، وقطع الأشجار، وتخريب السواقي، ثم يتّهمون أهل "بني ونيف" أو "فقيق" إمعانا منهم في إفساد جو الوئام الذي كان يجمعهم[1].

ولم تكن الضربات التي كانت توجهها فرنسا للمنطقة عشوائية، وإنّما كانت مبنية على معطيات استخباراتية، جندت للحصول عليها عشرات من المخبرين والمتعاونين وبثتهم في المدن والقرى لقاء مكافآت ثابتة أو متغيرة بحسب أهمية الهدف، فقد ذكرت جريدة التحرير تقول: "إنّ جواسيس الجيش الفرنسي قد دخلت إلى وسط المدينة متسترة تحت زي لباس الجيش الملكي وجيش التحرير"[2].

ولم تكتف السلطات الفرنسية في الإغارة على التراب المغربي وتهديد سيادته وإظهار انتقامها، وإنما شكلت شبكات إرهابية للقيام بعمليات حربية في داخل المغرب الاقصى لخلق الهلع والخوف في نفوس المغاربة هذا لصد دعم المغرب الأقصى وملكها للثورة الجزائرية، وعلى حسب تقرير الشيخ محمد خير الدين بتاريخ 08نوفمبر 1958، فيذكر هذا الأخير أنّ الأمن المغربي اكتشف

1- محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص251.

2- نفسه، ص235.

شبكة إرهابية، وقد اتخذت عدّة مراكز في المدن المغربية، وكانت المسؤولة عن العديد من الأعمال الوحشية[1].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد تعرضت إذاعة الثورة الجزائرية بسلوان بالناظور إلى القصف، وكذلك تعرض معسكر دار الكبداني بالريف المغربي روالسعيديه وبوبكر وغيرها من المناطق المغربية الأخرى[2].

وأمام هذه الاصطدامات والمناوشات والاستفزازات العسكرية التي كان الجيش الفرنسي يقوم بها من حين لآخر داخل المغرب الاقصى، قام باحتلال المواقع التي خرجت منها بالأمس كبوعرفة وتندرارة وبوعنان تحت الذريعة التي أصبحت في وثائقها لازمة تتكرر "ملاحقة جيش التحرير الجزائري"،وسبّب ذلك في تقليص الأراضي المغربية وإلحاقها بمستعمرتهم[3]، وأمام هذه الوضعية الخطيرة قرر الملك "محمد الخامس" تحت قيادة ولي عهده أنداك "الحسن الثاني" قائد القوات المسلحة الملكية تعزيز مناطق الحدود بإقامة مراكز الجيش الملكي ليكون الذرع الواقي لاستفزازات القوات الفرنسية للأراضي المغربية، والتعاون والتشاور والتنسيق على مستوى القيادتين العسكرية والسياسية الجزائرية والمغربية[4].

ولقد صرح وزير الدفاع الوطني المغربي السيّد "أحرضان" لمجلة الإذاعة الوطنية المغربية "هنا الرباط" حول هذه الاعتداءات فقال: "سيقوم الجيش بواجبه في الدفاع عن التراب الفرنسي وسيتم تجهيز وحداتنا بالمدفعية المضادة للطيران

---

1 Dz/AN/2G/031/03/17.

2- محمد قنطاري، القواعد الخلفية الجزائرية، الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرر أيام 24-26يناير2002 منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2002، ص273.

3- محمد بوزيان بن علي، المرجع السابق، ص241.

4- محمد قنطاري، المرجع السابق، ص274.

والبعيدة المدى كما سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي"[1].

وعلى كلّ فقد تكبّد الشعب الجزائري ومعه الشعب المغربي آثارا كبيرة خصوصا مناطق الحدود منذ اندلاع الثورة الجزائرية إلى انتهائها، وأنّ سكان المدن والقرى والمداشر الغربية لم تكن في مأمن، فكثيراً –كما ذكرنا سابقا– ما تعرّضت أملاك وأرزاق الجزائريين والمغاربة على الحدود إلى القصف والتخريب على يد القوات الفرنسية وأجهزتها ومصالحها الأمنية وعملائها رغم الاحتجاجات المتتالية المقدمة من طرف المغرب الأقصى إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات والجمعيات والهيئات الدولية[2].

خاتمة:

عملت فرنسا بخصوص عملية التسليح وتموين الثورة التحريرية من أجل القضاء على النشاط الثوري بالمغرب الأقصى بصفة عامة وعلى عمليات التموين التسليح التي كانت توجه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت أهمية القاعدة الغربية بالنّسبة للثورة التحريرية، لذلك سعت للحدّ من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني من خلال تطبيق إستراتيجية وسياسة عسكرية على الواجهة البحرية من خلال مراقبة السفن المحملة بالسلاح وحجزها، وإستراتيجية أخرى على الواجهة البرية من خلال إنشاء خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الجزائرية المغربية، إلّا أن الثورة الجزائرية لم تقف

1– جريدة المجاهد، العدد101، 1961/08/14، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

2– زكي مبارك، المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، مطبعة كوثر، الرباط، المغرب، 2006، ص22.

من تلك الصعوبة موقف المستسلم بل واجهت المستعمر الفرنسي وإستراتيجيته بكل قوة، فأمام إصرار الجزائريين لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال و الحرية.

الأسلاك الشائكة وتأثيرها على عملية التسليح ابان الثورة التحريرية

أ. د /محمد يعيش

و.أ/ سلامي هجيرة، طالبة دكتوراه

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 ظهرت مقاومات عديدة أرادت تغيير الأوضاع التي خلفها الاستعمار، إلا أن المستعمر تصدى لكل هذه المقاومات الواحدة تلوى الأخرى ولكن عزيمة الجزائريين لم تكل وم تمل فقد واصلوا كفاحهم إلى أن توج هذا الكفاح بتفجير ثورة نوفمبر 1954م هاته الأخيرة التي تعد من أعظم ثورات العالم وذلك لاستقطابها مختلف دول العالم شعبا وحكومة نتج عنه دعما ماديا ومعنويا خاصة فيما يتعلق بالسلاح هذا المشكل الذي أرق فرنسا فبفضل السلاح المهرب عبر الحدود للجزائر تكبدت فرنسا خسائر فرنسا وأفشل معظم استراتيجياتها وخططها، لكنها في الأخير اهتدت إلى إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر حتى تعزل الثورة عن محيطها الخارجي، نتج عن هذه الأسلاك خنق للثورة والثوار وخسائر فادحة في الأرواح، وأقدام فرنسا على تمشيط المناطق الحدودية مما اضطر السكان إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة تونس والمغرب .

مقدمة :

كانت الجزائر بأسرها تعيش أنوار الثورة النوفمبرية التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي الغاشم، وقد منحت السنوات الأولى رغم ظروفها الصعبة

والقاسية الثورة قوة ومناعة والثوار خبرة وكفاءة لتتماشى مع كل التطورات الميدانية التي عجز المستعمر الفرنسي عن ملاحقتها والقضاء عليها ، فلا تدخل معركة إلا وقد أعدت لها سلاحها وجيشها الذي لا يخاف الموت، وبالتالي فان هجومات 20 أوت 1955 ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956 قد فتحا الثورة على كل الجبهات وبدأت في التنظيم سياسيا وعسكريا، وبانطلاقها اكتملت حلقة النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري وبذلك تعتبر الثورة الجزائرية هي الثورة العربية الوحيدة التي تمكنت من تجنيد الأمة العربية حكومة وشعبا ومنظمات وحولت المدن العربية إلى قواعد لإمدادها بالسلاح والذخيرة هذا مكنها من تبني إستراتيجية استخباراتية حققت لها العديد من النتائج ولكن هذا أغاض المستعمر الفرنسي الغاشم الذي أراد القضاء على الثورة ، وذلك بغلق حدودها الشرقية والغربية فقام بعدة مراوغات منها إنشاء ما يعرف بالمحتشدات ومراكز التجميع وإعداد البطاقات الخاصة التي تقدم عند الدخول والخروج وانتهى الأمر بزرع الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة من أجل القضاء على الثورة التحريرية المجيدة.

هذا دعاني لطرح التساؤل التالي:

ماذا نقصد بالأسلاك الشائكة، وما هو الغرض من انشائها، وكيف أثرت على نشاط الثورة التحريرية، وماهي الأساليب المستخدمة من قبل المجاهدين لاختراقها؟

الجوانب التاريخية لاستخدام الأسلاك الشائكة في الجزائر:

في السنين الأولى من اندلاع الثورة المسلحة إلى غاية سنة 1956 كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي آهلة بالسكان والتي كانت الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والاتصالات،

ونتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية بمناطق الحدود، حيث جعلت فرنسا من مناطق الحدود في عمق 50 كم داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، اذ قامت القوات الفرنسية بتحطيم المنازل وقتل الماشية وتخريب وإتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وتسميم المياه، وقتل الحيوانات هذا أدى لفرار السكان إلى المناطق الداخلية للقرى والمدن والى الحدود الجزائرية المغربية والتونسية وداخلها وجمع ما بقي من سكان هذه المناطق في المحتشدات والمعتقلات ومراكز التجمع والفرز والسجون تحت الحراسة العسكرية والمراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة التي يتم تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها [1]حيث أن ظروف هذه المراكز غير صالحة ويمكن القول أنها منعدمة فمعظم الذين تم حبسهم فيها قبض عليهم لأسباب تافهة فيجدون أنفسهم بأهراء اصطبلات بأبدان خمر بمخيمات مدهورة، بزنازن مرتجلة ليس بها أي وسيلة من وسائل النوم، فقد كاموا ينامون على الأرض أو فوق التبن لأن وجود حصير بهذه المراكز أصبح يعتبر من مظاهر الترف، كما عرفت هذه المراكز اكتظاظا كبيرا مما أدى لموت العديد من الجزائريين، إضافة إلى أن المواقع الصحية لا وجود لها بهذه الأماكن، كما كانوا يعانون من البرودة وقلة الأكل وما زاد الطين بلة هو إحاطة هذه المراكز بالأسلاك الشائكة [2].

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954: الأسلاك الشائكة المكهربة، سلسلة الملتقيات، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص61.

(2)– مصطفى خياطي: معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص220–221.

حيث قامت القوات الفرنسية تحت قيادة قادتها كل من شال وموريس ووزراء الدفاع والقوات العسكرية على الحدود الغربية والشرقية بجدية عمل تسييج الحدود وقد جندت لها قوات مادية وبشرية كبيرة، كما تم تلغيمها من طرف المساجين والمعتقلين الجزائريين أو حتى من المدنيين والعساكر الفرنسيين وبعض اللفيف الأجنبي للإسراع قدر الإمكان من أجل تطويق الحدود الجزائرية وعزلها عن عالمها الخارجي في الإمداد والتموين والعلاج عن القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل البلدين الشقيقين المغرب وتونس، كما زودت هذه الأسلاك بأحدث الآلات الالكترونية والرادارات والأضواء الكاشفة، كما كانت تقوم بالحراسة 24/24 ساعة أمام هذه الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة و الألغام المزروعة التي كانت تخاف أن ينتزعها أفراد جيش التحرير الوطني [1].

التعريف بخطي شال وموريس ومكوناتهما:

بعد أن أطلق الجنرال ديغول أيدي العسكريين ليفعلوا ما يشاؤون في الجزائر تفاقمت أعمل القمع التي قام بها المظليون واللفيف الأجنبي وفرق القومية، كما صادق ديغول على الخطط العسكرية الكبرى من أجل القضاء على الثورة والتي سميت بمخطط "شال وموريس" اللذان يهدفان إلى القضاء على الثورة عسكريا وذلك بالإجراءات التالية:

غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال والذي يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني وذلك بعزل الشعب في المحتشدات والسجون وإقامة إدارة مخلصة لفرنسا القضاء على جنود جيش التحرير الوطني واحتلال المناطق التي يتمركز بها وفق سياسة تطهير تنفذ بدءا

---

(1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص61.

بمناطق الغرب وتنتهي بالمناطق الشرقية [1] ،فبإنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية تتوقف عملية مرور قوافل السلاح بواسطة الآليات والدواب [2].

وقد شرع في تنفيذ وتجسيد مخطط شال منذ نهاية عام 1958 وبدء إقامة خط شال المكهرب على الحدود الشرقية والغربية ليوازي خط موريس، والخطين مجهزين بقوة ضغط كهربائي عالية وبأحدث الألغام والتجهيزات الرقابية والوحدات العسكرية [3].

إن هذا المشروع الضخم يعد من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها السلطة الاستعمارية ضمن سياستها العسكرية الرامية إلى القضاء على الثورة التحريرية وعزلها داخليا وخارجيا ومنع وصول الدعم من الدول الشقيقة المجاورة خاصة تونس والمغرب وقد بلغ عرض هذه الأسلاك بين ستة واثنا عشرة مترا إلى غاية ستين مترا في بعض المناطق فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولت وزود هذا الحاجز بالتحصينات التالية [4]:

شبكة الإنذار: تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني من الخط

حقل الألغام: يتواجد في مقدمة الحاجز، يتراوح عرضه بين ثلاثة وخمسة أمتار تتباعد فيه الألغام عن بعضها البعض ما بين أربعين وخمسين سنتيمترا.

---

(1)- عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص88-89.

(2)- مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تعريب: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص60.

(3)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص90.

(4)- صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص55.

شبكة الأسلاك الشائكة: وهي ذات شكل مضلع تتكون من ثلاثة أوتاد، عرضها أربعة أمتار وارتفاعها متر وعشرون سنتيمترا.

السياج المكهرب: يتكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، أما ارتفاعها فهو متر وثمانون سنتيمترا، بها تيار متفاوت الشدة معززة في الأعلى بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية طولها متران.

شباك دائري: يتكون من ثلاث طبقات يتراوح ارتفاعه ما بين متر وأربعون سنتيمترا يصل أحيانا الى مترين.

السياج المضاد للبازوكا: وظيفته حماية سيارات الحراسة التي تعبر وسط الحاجز وحماية الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير خاصة المضادة للدبابات.

السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول إلا أنه معزز من الأعلى والأسفل بأسلاك شائكة مشدودة بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض قصد المرور.

ممر الحراسة: ممر خاص تسلكه سيارات الحراسة.

الممر التقني: ممر خاص بالفرق التقنية التي تقوم بتصليح السياج عند حصول أي عطب.

السياج المكهرب الثالث: يشبه الأسلاك الشائكة السابقة (1).

وبالتالي فان هذه السياسة التطويقية الاستعمارية للحدود الجزائرية لم تختلف عن بعضها البعض سواء في الشرق أو في الغرب الجزائري لأجل عزل الشعب الجزائري وإعاقة التموين بالسلاح والذخيرة .

- ✓ أما التعزيزات المتعلقة بالخط الغربي فتمثلت في:
- ✓ خط حماية وانذار.

---

(1)– صالح عسول: المرجع السابق، ص55.

- ✓ حقل ألغام يلي الخط الأول مباشرة وعرضه يقارب الستة أمتار.
- ✓ السياج المكهرب المتكون من ثمانية أسلاك مكهربة يشدها عمود خشبي ومرقمة من واحد إلى ثمانية من الأسفل إلى الأعلى.
- ✓ الممر التقني الذي تستخدمه القوات الاستعمارية الفرنسية لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث أي عطب أو تخريب من طرف جيش التحرير.
- ✓ سياج مكهرب آخر وخط حماية وإنذار يشبهان الأولين في جميع المواصفات .
- ✓ أرضية مناورة تستخدمها قوات الاحتلال للحركة والمراقبة المستمرة [1]

مناطق تواجد الخطين:

يمتد خط موريس من الجهة الشرقية من عنابة فوادي الكبير حيث يتصل بمنطقة موريس، ابن مهيدي ليمر عبر زريزرو روندون (بسباس) وموند في (دريان) وابتداء من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من "موند في " "سان جوزيف" (بوقموزة) دوفيفيه، بوشقوف، سوق أهراس، مونتسكيو (مداوروش) حتى تبسة، سوق أهراس ثم نقرين ليتجه فيما بعد صوب "شط الغرس" على مسافة يبلغ طولها 460م بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين 6 و12 م.

أما على الجهة الغربية فقد امتد من "بورساي" و"أحفير" تلمسان، العريشة، مشرية، موكتادلي، عين الصفراء، القصور، مويراس، الصواري، ليصل إلى "ايقلي" جنوب بشار [2].

(1)– صالح عسول: المرجع السابق، ص57.

(2)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص280–281.

وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي 700كم وهو غير بعيد عن الحدود المغربية الجزائرية، ففي الشمال نجده يبتعد عن الحدود المغربية بحوالي 3الى 4 كم، أما من الناحية الجنوبية فيبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي 100كم ليتبع مباشرة السكة الحديدية ابتداء من مشرية ويصل عرض الخط الى حوالي 60م.

أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا "بالعيون"، فشرق القالة،" قرمل السوق" ثم "عين العسل" فالطارف ليصل الى بوحجار وسوق أهراس وقبلها بحوالي 2كم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه.

"حمام تاسه" ثم يتجه لشرق الطريق الرابط بين "تاورة" و"سوق أهراس" وعند الكيلو متر 28 يتحول نحو "سيدي أحمد " مارا "بالمريج" و"تقرين" حتى نهاية وادي سوف عابرا بسوق تبسة، والمسافة بين الخطين تتسع حينا وتضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين 70و90كم وهو يتكون من خط مكهرب قوته 30ألف فولت مكون في الوقت نفسه من خمسة أسلاك متركبة، تفصلها عوازيل يبلغ ارتفاعها حوالي مترين وتغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك[1].

تأثير الأسلاك الشائكة على عملية تمرير السلاح الى داخل الجزائر:

شرع شال في تنفيذ عملياته العسكرية الهادفة للقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني التي قد تعرضت للاختناق اثر الحصار الخانق، وهي عبارة عن خمس عمليات عسكرية كبرى تم التحضير لها وضبط خططها من أجل محاصرة وحدات جيش التحرير الوطني والحاق أكبر الهزائم به، وكانت كل

---

(1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص281-282.

عملية عسكرية من العمليات الخمسة المخصصة لمنطقة محددة تمثل نموذج خطة حربية قائمة بذاتها في نطاق جغرافي محدد بحيث تعتمد التطويق والحصار والحرص على الانهاء التام لقوات الثوار بغية التحول الى المنطقة الموالية، كما ذكر شال بأنه أشرف في 8 فيفري 1959 على قيادة عملية عسكرية كبرى على منطقة "سعيدة وفرندة ومرتفعات الظهرة والونشريس الغربية" وأنها حققت نتائج هامة للغاية (1).

كما قام شال بتنفيذ عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة في جويلية 1959 خاصة وأن هذه المنطقة كانت استراتيجية لتمركز ثوار الولايات الثالثة والسادسة والأولى وقد حدثت أثناءها مواجهات كبرى، ثم تم الهجوم على منطقة القبائل (عملية المجهر) في الفترة ما بين 22 جويلية ومارس 1960، مزودة هذه القوة بقوات برية ووحدات مظليين نزلت بجبل شلاطة وشرعت في حصار وتمشيط المنطقة المعروفة بتواجد أعداد كبيرة من الثوار، وخلال العملية ديغول بزيارة استعراضية للمنطقة وشهد على تحول المنطقة كلها الى خراب وتدمير وحرق، حيث أدت هذه العمليات بالتزامن مع غلق الحدود الى استنزاف قدرات الداخل العسكرية(2).

وبسبب الحركية النشطة لتمرير السلاح وإدخاله لجزائر بكميات كبيرة نصبت أبراج المراقبة الفرنسية على الحدود وأمست طريق الشرق صعبة للغاية منتصف عام 1958 إذ أدرك العدو خطر هذه القوافل وكذا عواقب إصرار تونس على موقفها في دعم الجزائريين، فتصدى لهذه العمليات بأسلاكه الشائكة (3).

---

(1)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص90-91.

(2)- نفسه، ص ص93-94.

(3)- نفسه، ص ص177-178.

كان غرض هذه الأسلاك الشائكة هو صد عملية تمرير السلاح وتهريبه للجزائر خاصة وأن الجزائر في هذه الفترة كانت تجلب السلاح من مصر والتي تحتل الصدارة إضافة الى ليبيا التي تم انشاء قواعد بها، وكذلك المغرب الأقصى وتونس (1)، كما كانت أيضا سوريا والعراق تزودان الثورة بالسلاح (2) ولهذا أراد العدو الفرنسي القضاء على هذه المساعدات وعزل الثورة عن محيطها الخارجي.

وباعتبار أن جيش التحرير الوطني يعتمد في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والاستراتيجي الذي كانت تعبر منه قوافل محملة بالأسلحة والمؤونة، فلما تفطن العدو لهذا التسرب ولأجل اعتراضه والقضاء عليه أنشأ ست فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهيليكوبتر عبر المواقع الاستراتيجية للتصدي لها إلا أن هذه الكتائب نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح الى الداخل، عمدت بذلك فرنسا الى انشاء هذه الخطوط المكهربة حتى توقف قوافل السلاح وتعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية وأيضا عزلهم عن العالم الخارجي ومنعهم من الامداد والتموين والعلاج قصد خنق الثورة والقضاء عليها ، كما هدفت الى حماية السكك الحديدية الممتدة على طول الحدود والتي من خلالها تنقل الأسلحة الفرنسية حيث تمر من الجهة الشرقية والغربية من "الونزة" و"تبسة" باتجاه "عنابة" ومن الجهة الغربية من "وهران "الى "مشرية" ثم كولومب.

---

(1)– مصطفى بن عمر: الطريق الشاق للحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص206.

(2)– عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص220–290.

كما أن لهذه الأسلاك الشائكة دور في فرض الرقابة والحظر على المحققين والصحافيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي ولا يصل صداها للرأي العام العالمي [1].

أدت هذه الأسلاك الشائكة إلى خلق وضع صعب بالنسبة للثورة التحريرية وأيضا بالنسبة للمدنيين اذ أصبحت المنطقة الحدودية منطقة محرمة تمنع فيها الحركة على أي كان وهو ما أدى الى تعطيل نشاط الشريط الحدودي الذي اعتاد السكان من خلاله الذهاب والإياب من والى تونس والمغرب لممارسة نشاطاتهم المختلفة خاصة التجارة كما تعطل النشاط الفلاحي والرعوي بسبب هذا الحصار، وأفرز هذا الوضع واقعا صعبا على المدنيين خاصة أصحاب الأراضي لأنهم منعوا من ارتياد أراضيهم الا برخصة تصدر من السلطات العسكرية التي خصصت ممرات لهذا الغرض وفي وقت محدد يبدأ من الساعة السابعة صباحا وحتى الواحدة زوالا، وهذه العملية تتم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال المعززين بالسلاح، اذ نميز خلالها بين مرحلتين أو مظهرين اثنين فيما يتعلق برخص العبور، حيث أنه في الأول يتوجب على السكان الذين يرغبون في الالتحاق بأراضيهم الفلاحية بهدف جلب القمح من المطامير أو القيام بعملية درسه يتوجهون رأسا إلى السلطة العسكرية التي تقوم بطبع باطن كل يد واحد منهم على أساس استظهاره عند المراقبة ، وعلى هذا الأساس توجب على كل واحد منهم المحافظة على هذا الطابع من التأثيرات الخارجية حتى لا

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص290–291.

تزول ويسعى إلى إبقائه سليما لأنه يمنع من الدخول كل شخص لا يحمل هذا الطابع وهذا الأمر سيجعله عرضة للمسائلة[1].

أما الطريقة الثانية وهي التي تميزت في غالبها بإجراءات مهيمنة ومذلة للمدنيين خاصة بعد التطور الملحوظ الذي شهدته الثورة على أكثر من صعيد فانه كانت خلالها تمنح للسكان رخصة خاصة بالمرور يمكن لهم من خلالها الالتحاق بأراضيهم وأملاكهم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال الذين يكون تواجدهم على مقربة من هؤلاء السكان إضافة إلى عملية التحقيقات التي يتم إجراؤها مع كل من تأخر عن الدخول وبشكل استفزازي في الوقت المحدد [2].

كما كان لهذه الأسلاك الشائكة أثر اجتماعي على السكان الجزائريين بسبب دعمهم المادي والمعنوي للثورة وهي عملية التهجير والتي كانت أحد أبرز آثار هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد أو باتجاه المناطق الحدودية على الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي أتوا.

منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارسته، وبذلك تدهورت أوضاعهم الاجتماعية بسبب تعطيل مصالحهم الاقتصادية خاصة ذات الطابع الزراعي منها مما جعلهم يضيقون ذرعا بها ويسعون الى البحث عن متنفس لهم سواء داخل الوطن أو خارجه في المناطق المجاورة، هذا الوضع أدى ببعض الشعراء الشعبيين الى التغني بحالة الجزائريين المزرية حيث أشاروا في شعرهم الى حالة الحصار والوضع في المحتشدات إضافة إلى الوضع الذي كانوا فيه محاطين بالسيلان وأشاروا أيضا إلى خط موريس من الجهة الشرقية ومكتب

---

(1)- صالح عسول، المرجع السابق، ص58.

(2)- المرجع نفسه، ص ص58-59.

لاصاص من جهة الجنوب هذا الأخير المختص في عملية التعذيب النفسي للسكان [1] .

إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الأسلاك الشائكة:

تسبب اغلاق الحدود الشرقية والغربية للجزائر الى استنزاف قدرات الداخل العسكرية خاصة وأن الجيش الحدودي كان يمثل قوة ضاربة في الخارج، كما أدى الى استنفاذ العمليات العسكرية بسبب منع دخول الأسلحة للداخل هذا أدى بقيادة الثورة الى الاجتهاد في معالجة هذا التناقض وفق الخيارات والحلول الممكنة لها من أجل تحرير الأرض والسكان وإدخال السلاح والدعم للجزائر [2]، خاصة من تونس والمغرب حيث كانتا من عوامل النجاح للثورة الجزائرية وخاصة بعد استقلالهما [3].

ونظرا لنخاطر الخطوط المكهربة فان جيش التحرير الوطني اتخذ عدة تدابير لإعداد وتخطيط عمليات عبور قوافل الأسلحة، إلا أن ذلك كلف مشقات كبيرة وخسائر في الأرواح مما أخر وصول شحنات الأسلحة للمجاهدين بالداخل وقد عبر العقيد "أوعمران" مسؤول التسليح عن التكاليف الباهظة والتضحيات الجسام في محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ وأكد أنه يسقط حوالي 6000 مجاهد خلال شهرين في منطقة يوق أهراس [4]، وأول عمل قاموا به هو اصدرا الأوامر للمواطنين بأن يتوقفوا عن المشاركة في بناء هذين الخطين باعتبار أن هذا يعتبر خيانة للوطن، وبدؤوا بمجابهة هذه الأسلاك وإتلافها وجمع المعلومات

---

(1)- صالح عسول، المرجع السابق، ص ص59-60.

(2)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص94.

(3)- محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1930-1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص414.

(4)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص180.

حول كيفية اختراق هذه التقنيات المستعملة في بنائها فقاموا بإرسال دواب محملين بمختلف أنواع الحديد نحو مناطق معينة قصد مغالطة العدو من جهة وإدراك ومعرفة المناطق الإستراتيجية لهذه الخطوط.

لتقوم بتوفير وسائل لتخريبه، كما حاولوا تجنب حقول الألغام والأسلاك الشائكة والمرور عبر الشعاب والأودية ثم قرروا حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب باعتبارها مادة عازلة والتنقل عبر حقل الألغام عن وضع الحجارة ويتم ذلك ليلا وكل خطأ يحدث يعرض الجنود للموت [1] ، أما المرحلة الموالية فقد طوروا أساليبهم من خلال استعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة وهي ذات ضغط عالي وهناك نوعان من هذه المقصات منها المقص الذي له ذراعان مغلقان بالمطاط أو المقص الذي تغلق ذراعيه بالخشب [2]، وفي المرحلة الثالثة رأت قيادة الثورة أن لابد لها من نسف هذه الخطوط لأجل تعطيل فعاليتها ولو لمدة محددة حتى يتمكن خلالها الثوار من اجتيازه بأمان أكثر فأحضروا كميات من المتفجرات من مصر لإجراء التجارب وفقا لخطة مرسومة وكانت هذه المتفجرات عبارة هن طوربيدات بنجالور (هو حشرة متطاولة نظامية تتألف من أنبوب معدني محشو بالمتفجرات) طولها 150سم ووزنه من 6الى 10كلغ وبعض أدوات التفجير وقد نجحت التجربة الأولى مما أدى إلى إحضار كميات كبيرة من هذه المتفجرات بتاريخ 2/1/ 1958 وقد زاد الطلب على هذه المتفجرات فنقلت شحنة أخرى بتاريخ 9 فيفري 1958 استلمها العقيد "أوعمران"، وبذلك بدأ يتزايد الطلب على هذه المتفجرات.

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص292–293.

(2)– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص180.

أما خطة التدمير فقد وضعت لها الأسس التالية:

1: مدة التنفيذ ساعة واحدة فقط.

2: توفير احتاطي من المجاهدين للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بهجمات خداعية لأبعاد اهتمامه عن موقع الاقتحام.

3: تأمين 6000 مقاتل لتدمير الخط في خمسة وعشرين قطاعا.

4: تنفيذ الاقتحام يتم في ليلة مظلمة وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي.

5: تدبير جيد للقوة المكلفة بعملية التدمير.

6: الالتزام بالسرعة المطلقة [(1)].

كانوا يركزون على الحيطة الكبيرة لأن اصطدام البنغالور أثناء دفعه بأي لغم قد يؤدي إلى انفجار اللغم الذي قد يسبب انفجار البنغالور وقتل الأشخاص القائمين بعملية الدفع لذلك يركب في مقدمته أنبوب معدني فارغ أو قطعة خشبية لها نفس مقاييس البنغالور مهمتها تلقي الانفجار المحتمل ومنع تأثيرها على حشوة البنغالور نفسه.

كما تم استعمال صناديق خاصة خشبية يمر داخلها المجاهدون بعد الحفر تحت الخطوط المكهربة والملغمة وجعل الصندوق تحتها مع جعل إشارات فوق كل لغم يصعب تفكيكه وبهذه الطريقة استمر المجاهدون في المرور من القواعد الخلفية للحدود إلى الجزائر محملين بالأسلحة والذخيرة والألبسة وغيرها، كما كانت تنظم هجومات مستمرة عبر طول الحدود سواء ابتداء من قواعد جيش التحرير الوطني الخلفية أو الأمامية وبذلك يتم تحديد الأماكن التي يجب

---

(1)– مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص60–62.

مهاجمتها من الخط المكهرب والمسافة التي يشملها الهجوم وكذلك يتم تحديد دور كل مجاهد وأغلب العمليات كانت تتم ليلا.

كما استعمل جيش التحرير الوطني هذه الهجومات لتدمير القواعد الاستعمارية بواسطة مدافع الهاون والمدافع الرشاشة وتلغيم الطريق الذي يمر عبره الجيش الفرنسي [1] فتنفجر آلياته عند مروره بهذه الألغام، كما كانت تعطى أوامر من قيادة جيش التحرير للنواحي بالهجوم على طول مراكز العدو ويستمر هذا الهجوم حتى 20 يوما متتالية خصوصا عند مرور قافلة جيش التحرير باتجاه الجزائر بالإضافة الى جعل مراكز الجيش الفرنسي في هلع واستنفار دائم وشغلهم عن متابعة قواعد جيش التحرير المحملة بالأسلحة والذخيرة الموجهة الى داخل التراب الوطني.

وواجهت الثورة التحريرية هذان الخطان إعلاميا حيث اتبعت إستراتيجية إعلامية محكمة للوقوف ندا لند أمام الحملات الإعلامية الفرنسية التي كانت تهدف إلى التقليل من شأن انتشار الثورة والحط من قيمتها وذلك بانتهاج أسلوب الدعاية المضادة التي كانت تظهر على شكل مناشير توزع على السكان من أجل التوعية أو تذاع في الراديو من خلال "صوت العرب" وكذا ظهور بعض الجرائد كجريدة "المقاومة" و"المجاهد" باللغتين العربية بإشراف "مزهودي" والفرنسية باشراف" عبان رمضان" ونشرية "الشباب الجزائري" وغيرها من الجرائد التي تصدت الى الإشاعات الفرنسية التي مفادها أنه لم تعد لجيش التحرير الوطني أية قدرة على شن الهجومات نظرا إلى حاجياته إلى السلاح والذخيرة من

---

(1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص294-295.

جهة، والى تشتت فرقه وتفككها تحت ضغط برنامج "شال" من جهة أخرى عن طريق إبطال فكرة استحالة اختراق الخطوط.

المكهربة وإفشالها للثورة وتعطيلها لعمليات الإمداد على مستوى الحدود الغربية والشرقية، كما قام قادة الثورة ووزير الإعلام "أمحمدي يزيد" بندوات صحفية وحملات توعية قصد الاعلام ورفع المعنويات للسكان والمشاركة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ1957 وتدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة(1).

كما تمكن بعض المجاهدون أمثال "مصطفى بن عمر" تحت قيادة السيد "محمد الطاهر" الذي كان في مقدمة الركب ومصحوبا بالمسلمين من قطع الأسلاك والمرور عن طريق ركب الخيول والفرار بها حتى وصلوا إلى أحد مخيمات جيش التحرير الوطني بالقب من "تالة" بالتراب التونسي (2)

آثار ومخلفات الأسلاك الشائكة:

1: **عسكريا:** تمكنت هذه الإستراتيجية العسكرية الفرنسية من عزل الثورة لحد كبير عن عالمها الخارجي وبالتحديد ممونيها في القاعدتين الشرقية والغربية ، مما صعب اجتياز الخطين وإدخال السلاح وبذلك تمكنت فرنسا من خفض سنة العبور والاختراق الى 80 بالمائة وقد انجر على هذا انحصار في التجنيد ،فلجأ المجاهدون للتصدي لهذا السد المكهرب مما نتج عنه خسائر فادحة تقدر ب 6000مجاهد وحجز 4 آلاف سلاح حربي وفي الفترة من 23أفريل إلى 3 ماي 1958 قتل حوالي 620 مجاهدا واستولت على 546 قطعة سلاح ، كما منعت

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص291–295.

(2)– مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص ص181–182.

مرور الجرحى أدى ذلك بحياة الكثير منهم للهلاك اما بالميكروبات أو بالديدان التي تغزو جسمهم.

2: **اقتصاديا واجتماعيا:** تم إجلاء سكان الحدود الشرقية والغربية من أجل إنشاء المناطق المحرمة وقامت فرنسا بعمليات مسح الأراضي وإزالة الأشجار حتى المثمرة وذلك لكي لا تكون زادا للمجاهدين وقتلت الحيوانات والمواشي هذا أدى إلى فرار السكان إلى المناطق الداخلية وللقرى ومدن الحدود التونسية والمغربية، أما بقية السكان فقد جمعوا في المعتقلات والمحتشدات والسجون تحت الرقابة والحراسة العسكرية الدائمة محرومين من ممارسة أي نشاط وقد مورست في حقهم أبشع أساليب القمع والحصار والتفتيش والتعذيب من قبل المكتب الثاني (الخاص بالبحث والاستنطاق)، كما كانت عملية التنقل تتم بواسطة بطاقات تقدم عند الدخول والخروج.

وقد كلفت إقامة هذه الأسلاك المكهربة والملغمة فرنسا مصاريف باهظة قدرت بحوالي 25000فرنك، أما إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت ب 15000000 فرنك قديم وقد انعكس هذا سلبا على المواطن الفرنسي مما أدى إلى رفع المعيشة وتعطيل المشاريع الإنمائية وانتشار البطالة، إضافة إلى آلاف القتلى كاد ذلك أن يؤدي لحرب أهلية داخل فرنسا، وأيضا حدثت تمردات في صفوف الجيش الفرنسي [1].

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن الثورة الجزائرية تعتبر من أعظم الثورات في العالم وذلك باعتبارها الثورة العربية الوحيدة التي استطاعت أن تستقطب

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص295–297.

مختلف الدول العربية حكومة وشعبا تمثل ذلك في الدعم الذي كانت تتحصل عليه سواء ماديا أو معنويا كما حولت معظم العواصم والمدن العربية إلى قواعد إستراتيجية خدمة لمصالحها ولشعبها وبقيت محافظة على مبادئها ومصالحها رغم المصاعب التي تعرضت لها من قبل المستعمر الفرنسي ومن بينها الأسلاك الشائكة هاته الأخيرة التي تعتبر من أصعب وأعنف الخطط الفرنسية المنفذة في حق المجاهدين الجزائريين حيث أدت هاته الأخيرة إلى غلق الحدود التونسية والمغربية حتى تمنع تمرير السلاح لداخل الجزائر وبذلك تعزل الثورة عن محيطها الخارجي حتى تتمكن من حصرها والقضاء عليها فأدى ذلك إلى خنق الثوار وفرار السكان ولجوئهم لتونس والمغرب وأبادت حتى الحيوانات والأشجار حتى لا يجد الثوار سبيل إلا لتسليم أنفسهم إلا أن هذا لم يحدث فشهامة وقدرة المجاهدين وعزيمتهم كانت أقوى من فرنسا وأسلاكها وألغامها فقد تمكنوا من اجتيازها والقضاء عليها ، وتبيين لفرنسا أن الثورة الجزائرية ليست كباقي الثورات وأنها لا تضعف أمام الثغرات.

الإستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح الثورة الجزائرية 1954-1962

د/عبد القادر قويع

جامعة الجلفة

إن انتقال الثورة الجزائرية من مجرد أحداث متفرقة بسيطة الآثار إلى عمليات عسكرية موجعة للطرف الفرنسي بشريا وماديا، وذلك من خلال العديد من الاشتباكات والكمائن والتفجيرات وتطوير أنواع السلاح المستعمل، كل هذه المعطيات دفعت بالسلطات الاستعمارية الفرنسية إلى البحث عن استراتيجيات شاملة لضرب الثورة في مصادر تسليحها و تموينها الخارجي بدل مواجهتها في الميدان الداخلي الذي تكون الثورة قد استفادت فيه من تسليح جيد ومتنوع وكاف مستفيد من عوامل إضافية أخرى كالتوقيت والمباغتة والتضاريس ...لذلك سنحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم الطرق والوسائل التي سعت السلطات الفرنسية لتبنيها بهدف منع تسليح الثورة الجزائرية.

1- الوضعية العسكرية لجيش التحرير بداية الثورة:

من المعروف أن قيادة الثورة كانت مدركة لمشكلة ضعف التسليح التي تواجه تفجيرها للثورة، فكان الاعتماد على ما تبقى من مخزون المنظمة الخاصة المحتفظ به في منطقة الأوراس وفي صحراء وادي سوف، والذي تم جلبه من ليبيا على مراحل، وكان في أغلبه من بقايا الحرب العالمية الثانية التي كانت ليبيا مسرحا لمعركة العلمين فيها، كما أن وجود قواعد عسكرية فيها (أمريكية ايطالية...) سهّل شراء هذه الأسلحة. وقد حوت الدفعة الأولى من هذه الأسلحة التي جلبتها المنظمة للجزائر 300 قطعة سلاح، أما الدفعة الثانية

فضمت 20 رشاشا و30 مسدسا و5 بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية [(1)].

وهذا إلى جانب ما تم جمعه من أسلحة بسيطة تبرع بها الجزائريون الذين كانوا يخفونها في سرية تامة. لذلك كان أول قرار لمفجري الثورة هو وجوب الاعتماد على ما يغنمه المجاهدون من أيدي أعدائهم، كما استفادت فعليا من الجنود والضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين حملوا معهم أسلحتهم وذخائرهم [(2)]. ولذلك لم يكن من المستغرب أن بعض المناطق الثورية قد عرفت في بداية الثورة وجود جنود دون أسلحة مكتفين بالعصي والفؤوس، لكن هذا الأمر سيعرف تغييرا حاسما بتطور الأحداث.

2- دور الدعم العربي في تسليح الثورة الجزائرية:

لا يخفى دور مصر في دعم الثورة الجزائرية ديبلوماسيا وماديا وعسكريا، خاصة مع تواجد الوفد الخارجي للثورة فيها ولنفوذ مصر على جامعة الدول العربية التي يقع مقرها في القاهرة [(3)]. حيث استطاع الوفد الخارجي إقناع الحكومة المصرية ومن ورائها الدول العربية بضرورة تسليح الثورة الجزائرية لتحقيق أهدافها، ونجم عن هذا استفادة أولى بمبلغ 8000 جنيه مصري لفائدة الثورة لتنطلق من مصر أو بتخطيط منها شحنات كثيرة من الأسلحة، نذكر منها على سبيل المثال[(4)]:

- **سفينة انتصار**: والتي تعد سفينة تابعة للقوات البحرية المصرية، انطلقت في نوفمبر/ديسمبر 1954 وقلمت بإفراغ حمولتها قرب طرابلس الليبية ومن ثم نقلت بواسطة القوافل نحو الجنوب التونسي، وكانت تتكون من:
- 100 بندقية انجليزية علامة 303.
- 10 رشاش طوسون.

- 8 الاف طلقة بندقية.
- 1000 طلقة ذخيرة حارقة.
- 100 طلقة خارقة للدروع الخفيفة.
- 24 ألف طلقة رشاش طومسون.
- 120 قنبلة يدوية [5].

أما المهمة الثانية لسفينة انتصار فتم إفراغ حمولتها في فيفري 1955 قرب مليلية المغربية [6].

- **يخت الملكة دينا:** وهو ملك للملكة دينا حرم الملك الأردني حسين، وقد استأجره منها ضابط مصري، لينطلق في 27 مارس 1955 من مصر محملا بأسلحة وذخيرة هامة، وعلى متنه عدد من الطلبة الجزائريين الذين تلقوا تدريبا سريعا في مدرسة المفرقعات بالعباسية (القاهرة) نذكر منهم هواري بومدينو عرفاوي محمد صالح ومجلري علي...، وصل اليخت إلى منطقة كابودياوا في مليلية المغربية في مارس 1955 وعلى متنه 204 بندقية نوع 303 و20 رشاش بون جرن و240 خزنة ذخيرة للبون و34 كأس إطلاق القنابل و 68 رشاش طومسون و33 الف طلقة 303 و 356 قنبلة يدوية ميلز و 136 ألف طومسون و4 آلاف كبسولة للمتفجرات و50 علبة كبريت مضاد للهواء و350 كغ جيلينيت متفجر و700 م فتيل أمان [7].

وقد جاء العدوان الثلاثي على مصر 1956 مدفوعا بالنسبة للفرنسيين بأملهم في وقف الدعم المصري للثورة الجزائرية بعدما شاهدوه من مظاهر مقلقة بالنسبة لهم. ولا يتسع المجال لتفصيل الدور الليبي والتونسي والمغربي الكبير الداعم للثورة على مختلف المستويات، وإيصال الأسلحة برا

وبحرا وحتى شرائها وتبنيها، مستفيدة في ذلك من شساعة الحدود المشتركة بين البلدين وصعوبة مراقبتها من طرف الفرنسيين [8].

3- الاعتماد على شبكات تهريب السلاح:

استفادت الثورة من شبكات تهريب الأسلحة استفادة كبيرة وفي مناطق مختلفة، حيث تنوعت وتعددت (تونس، ليبيا، المغرب، أوربا...) واختلفت مساهماتها، فاستطاع محمد بوضياف تكوين شبكة للاتجار بالسلاح في برشلونة بهدف جلبه إلى شمال المغرب، وقام بتمويهه في براميل حسبما يروي محمد لبجاوي، وقد توسع نشاط تهريب الأسلحة في مراكز كثيرة بالمغرب تيطوان، الناظور، وجدة... [9].

وهذا بالإضافة إلى الشبكات الناشطة في أوربا، التي أوكلت لعيسى بن عبد الصمد ومحمد يوسفي وسي المهدي...حيث كان يتم جمعها في بون انطلاقا من مصادرها برلين، بلجيكا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا بواسطة وكلاء تجاريين، وقد قامت جبهة التحرير الوطني بشراء شركة Germ Afric باسم أحد المواطنين الألمان فكانت تتكفل بشراء وجمع ونقل السلاح، كما تم إنشاء قواعد اخرى في اسبانيا، سويسرا...ومن أشهر مهربي السلاح الذين تمت الاستفادة منهم الألمانيين رودي (Roudi) وجورج بوخارت(GeorgeBoukhart) الذي كان مقيما في طنجة[10].

وقد ازداد الاهتمام والتنظيم بهذه الشبكات بعد إنشاء "إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات"، وبفضل الخطط المذكورة تحسن أداء جيش التحرير وتوسع نشاطه، خاصة بفعل الأسلحة المتطورة. وقد أشارت التقارير الفرنسية إلى هذا التطور والنمو، فقدرت عدد أسلحة جيش التحرير بداية 1958 بحوالي 15122 قطعة تتنوع مصادرها بين 36 % من الأسلحة مصدرها الجيش

الفرنسي (غنائم، فرار جنود وضباط جزائريين من الجيش الفرنسي نحو جيش التحرير) والباقي أي 64 % فأسلحة مصدرها التهريب، وتتنوع بين أسلحة انجليزية الصنع 29% ألمانية 34 %. ايطالية 13.5%. اسبانية 3 %. بلجيكية 9% [11].

4- الاستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح جبهة التحرير الوطني:

سعت السلطات الفرنسية بكل الوسائل وعلى جميع المستويات لمنع تسليح الثورة الجزائرية وهو الأمر الذي تطلب مساع عسكرية وديبلوماسية وتكاليف مادية باهظة و كبيرة داخليا وخارجيا. يمكن ادراجها في النقاط التالية:

4-1- دور الاستخبارات الفرنسية:

كلفت السلطات الفرنسية الضابط ميرسييه (Mercir) بجمع المعلومات حول نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني وخاصة شبكات التسليح وعناصرها التي تتعامل مع الثورة الجزائرية، فقام بتوزيع عناصره وعملائه في مختلف الموانئ والمصانع والسفن، للتعرف على المشبوهة منها وأماكن انطلاقها وتوقفها ومحتوياتها ...وكتب في أحد تقاريره لمسؤوليه قائلا: "...لقد نسجت بيت عنكبوت بأوربا يوقع بكل من يحاول نقل الأسلحة لصالح جبهة التحرير في هذا الفخ"" [12] ، كما تحالف الاستخبارات الفرنسية مع منظمة "اليد الحمراء"، حيث كلفت الاستخبارات عناصر منظمة اليد الحمراء الإرهابية بتعقب واغتيال مهربي الأسلحة العاملين لصالح جبهة التحرير [13]، ولعل أشهر هذه الاغتيالات اغتيالها المهرب الألماني بوخارت الذي ساهم في تزويد الثورة بأسلحة كثيرة من أوربا، آخرها سفره مع مسؤولي التسليح الجزائريين إلى بون (عاصمة ألمانيا الاتحادية) حيث عرّفهم بمهربين آخرين، وطلبوا من بوخارت تكوين قاعدة تسليح للثورة في

ألمانيا، لكن الاستخبارات الفرنسية استطاعت التعرف على نشاطه لصالح الثورة وكلفت منظمة اليد الحمراء الإرهابية باغتياله [14].

4-2- المحاولات الفرنسية لاختراق شبكات التسليح:

اعتمدت السلطات الفرنسية على موظفيها في الاستخبارات وعملائها المندسين في مختلف المجالات والدول ومختلف أجهزة هذه الشبكات وحتى في أجهزة الهيئات العربية الداعمة للثورة لاختراق شبكات التسليح. ويمكن اعتبار قضية سليمن لاجودان التي أطاحت بقائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط أولى مظاهر هذا الاختراق.

كما يروي أحمد مهساس بأن إحدى العصابات التابعة للاستخبارات الأمريكية اتصلت به وادّعت أنها جمعية داعمة لمسلمي روسيا المضطهدين من النظام السوفياتي، وأنها تحمل اسم جمعية السلام، وهي على استعداد لدعم الثوار الجزائريين بالسلاح مقابل تقديمهم تعهد باعتراف الجزائر (في حال نالت استقلالها) بدعم استقلال هؤلاء المسلمين عن الاتحاد السوفياتي، ولكن مهساس وجماعته تفطنوا للخدعة واشترطوا منها دعما غير مشروط ودون معرفة كيفية نقل السلاح ولا مكانه ولا زمانه مسبقا، ورغم نجاح مهساس في كشف هذه الخطة إلا أن مجموعة أخرى من المجاهدين الجزائريين لم تحسن التعامل مع هذه الجمعية التي تمكنت من اغتيال احد أعضائها المجاهدين وهو المدعو سعدون. واتضح أن بحث هذه الجمعية عن تعهد جبهة التحرير بدعم مسلمي الاتحاد السوفياتي هو من أجل دفع الاتحاد السوفياتي ومن ورائه المعسكر الشرقي للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية [15].

- **محاولة اغتيال أحمد بن بلة:** كان الهدف من زيارات أحمد بن بلة لليبيا انطلاقا من مصر هو تنظيم قوافل السلاح وإرسالها نحو الجزائر، ويذكر مهساس

بأنه اشتبه في أمر أحد الشباب الذي أطال مراقبته هو وبن بلة في أحد المقاهي، وبمجرد انصراف بن بلة نحو الفندق حتى باغته هذا الشاب ولولا حمل ابن بلة للسلاح لما تمكن من القبض عليه وتحويله للسلطات الليبية التي اكتشفت بأنه جاسوس فرنسي وقامت باغتياله على الفور (16).

وفي حادثة أخرى جندت الاستخبارات الفرنسية أحد الديبلوماسيين العرب الذي اتصل بالشيخ محمد خير الدين ممثل جبهة التحرير بالمغرب، ليخبره برغبة أحد الأشخاص في الاتصال بمسؤولي جيش التحرير، فقام الشيخ خير الدين بالاتصال بسي منصور (بوداود)، وبوضع هذا الديبلوماسي تحت الرقابة اتضح أنه عميل للمخابرات الفرنسية، أثبتت الرقابة أنه قد زاره أحد الأشخاص في منزله بالرباط ومنها انتقل إلى مكناس حيث إحدى الثكنات الفرنسية في منطقة الحاجب (17).

كذلك يروي سي منصور (بوداود محمد) اكتشافه لعميل فرنسي اقترح على الدكتور عبد الكريم الخطيب (أحد مسؤولي جيش التحرير المغربي) الاتصال بمسؤولي التسليح في الثورة الجزائرية لدعمهم باعتباره عضوا في جامعة من الفرنسيين الأحرار المؤيدين للثورة الجزائرية، وتم اللقاء في فندق الماجيستيك بالدار البيضاء المغربية لكن أمام إلحاح هذا الشخص على معرفة أماكن التفريغ ووجهاته وشبكاته اضطر سي منصور إلى تهديده بالقتل إن لم يغادر المنطقة كلها (18).

ولعل أهم الاختراقات التي نجحت الإدارة الاستعمارية فيها هو غرس المدعو "كوارة" في وزارة التسليح للثورة الجزائرية بتونس، فكان يطّلع على مختلف المراسلات والتقارير، ومن نتائج ذلك تمكن البحرية الفرنسية من اعتراض الباخرة الصغيرة المسماة "البلطيق" والتي تمت تعبئتها بالمتفجرات انطلاقا من تونس

نحو المغرب بإشراف دائرة التسليح واللوجستية، وبعد تبادل الاتهامات بين مختلف الهيئات والشخصيات الثورية تم التعرف عليه لكن بعد فوات الأوان حيث فر نحو السلطات الفرنسية بالجزائر، وقد تمكن من قبل من زيارة مراكز صنع السلاح بالمغرب الأقصى في مهمة تفتيشية رسمية من وزارة التسليح بأمر من العقيد محمود شريف، لكن شكوك سي منصور (بوداود) كانت في محلها عندما رفض اطلاعه على المراكز الحيوية واطلعه بدل ذلك على مواقع بسيطة فقط (مسابك) [19].

4-3- القرصنة البحرية الفرنسية:

فرضت فرنسا حصارا بحريا خانقا على السفن المارة عبر البحر الأبيض المتوسط، وقامت بخرق القانون الدولي فيما يتعلق بالملاحة الدولية متجاوزة المياه الإقليمية الفرنسية، وذلك بفضل ما امتلكته من حاملة طائرات وسفن وغواصات وأجهزة رادار، وقد امتدت سيطرتها من السواحل الليبية إلى غاية مضيق جبل طارق غربا. [20]

ومن الملاحظ أن أغلب السفن التي تم إرسالها نحو الجزائر قد فشلت في مهمتها، وهي كثيرة، ولعل من أشهرها سفينة أتوس(ATTOS) التي اكتشف أمرها يوم 14 أكتوبر 1956، إذ انطلقت من مصر متجهة نحو المغرب الأقصى لتفريغ حمولتها لكن قائد السفينة المدعو إبراهيم كان عميلا للفرنسيين حيث راسلهم وهو بالقرب من السواحل الجزائرية، ليتم اقتياد السفينة وتفتيشها يوم 16 أكتوبر 1956. احتوت هذه السفينة حسب السلطات الفرنسية على 72 مدفع هاون و40 رشاش و74 بندقية رشاشة و2300 بندقية حرب و240 مسدس رشاش و2000 قذيفة وأكثر من 600 ألف طلقة، بوزن إجمالي قدره 72 طن وتكلفة مالية قدرها 600 مليون فرنك فرنسي [21].

– **سفينة سلوفنيجا:** قام بشرائها الدكتور دريس غنيش من تلمسان وفتحي الديب، لكن تسرب أمر شرائها، فقامت السلطات الفرنسية باحتجازها يوم 18 جانفي 1958، قادمة من ميناء ريجيكا بيوغسلافيا، وقد بلغ وزنها 148 طن من ذخائر واسلحة تشيكوسلوفاكية [22].

ومن خلال التقارير الدورية التي كانت تنشرها المجلة البحرية الفرنسية الصادرة بباريس التي تعتبر مجلة شبه رسمية بحكم قربها من دوائر القرار الفرنسي تتضح الاستراتيجية الفرنسية لعزل الثورة وخنقها خارجيا فجاء في احد تقاريرها" قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر اكتوبر 1956 بالتحقق من هوية 600 مركب واوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت21"، كما جاء في تقرير آخر" وفيما بين 3 ديسمبر 1957 و10 جانفي 1958 أمكن معرفة 300 باخرة وايقاف 40 وزيارة 30 تم اقتياد 10 منها إلى أحد المرافئ" وفي تقرير آخر نجد الاشارة الى حصيلة جويلية / اوت 1958: " وامكن من تاريخ 18 جويلية الى 31 اوت 1958 معرفة 886 سفينة وايقاف 246 وزيارة 118 واقتياد واحدة الى احد المرافئ للمراقبة"، أما في عام 1959 فقد تعرفت البحرية الفرنسية على 41300 وفتشت 12565 واقتادت 83 مركبا. وفيما يلي جدول بأشهر السفن التي حملت أسلحة وذخائر لصالح الثورة الجزائرية لكن تم احتجازها من طرف السلطات الفرنسية: [23]

اسم السفينة	تاريخ الحجز
أتوس(يونانية)	1956-10-16
سلوفنيجا (يوغسلافيا)	1956-01-18
غرانيتا (دانماركية)	1958-12-23
لوديس (تشيكوسلوفاكيا)	1959-04-01
موني كازينو (بولونية)	جويلية 1959

بيلياق (المانيا)	1959-11-05
بجيس بوش (هولندا)	1959-12-12
ريجكيا (يوغسلافيا)	1960-04-03
لاس بالماس(ألمانيا)	1960-06-09
سربيجا(يوغسلافيا)	1960-06-05
باخرة ايطالية متجهة إلى تونس	1960-12-21
باخرة يوغسلافية	1960-12-29

4-4- إنشاء الأسلاك الشائكة (خطا موريس وشال)

جاء إنشاء خط موريس بعد أن تأكد للسلطات الفرنسية بما لا يدع مجالا للشك الدور الأساسي الذي ساهمت به الحدود الشرقية والغربية للجزائر باعتبارها ممرا للأسلحة والذخيرة والمؤن والرسائل من مختلف البلدان خاصة ليبيا وتونس والمغرب، وربما كان الهدف أول الأمر من إنشاء خط موريس هو منع انتقال عدوى الثورة من الجزائر نحو تونس حتى لا تتشكل جبهة ثائرة تستعصي على الإخماد يكون سببها تغلغل الثوار الجزائريين في المدن التونسية. ولكن تطور الأحداث جعل الهدف الأساسي لها هو منع تدفق السلاح من تونس والمغرب نحو داخل الجزائر لصالح الثورة.

انطلقت الأشغال في بناء خط موريس في أواخر عام 1956 على الحدود التونسية بأمر واقتراح من وزير الدفاع أندري موريس(Andre Mauric)، انطلق من ساحل عنابة الشرقي إلى نقرين جنوب تبسة بطول قدره 380 كم، كما أقيم خط مماثل في الحدود الجزائرية المغربية من مرسى بورساي (بن مهيدي) قرب السعيدية إلى بشار جنوبا بطول قدره 700كم [24].

وأهم ما يميز هذا الخط من عوامل خطر وقوة هو:

– يتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة مكهربة بطاقة قدرها 5000 إلى 7000 فولط

– عرض هذا الخط يتراوح بين 6 و12 متر. أما في المناطق الحساسة (الأودية) فيصل إلى 60 مترا.

– محيط الخط مزروع بألغام مختلفة الأشكال والأنواع والأهداف (مضادة للأفراد أو مضادة للجماعات)، بلغ عددها 50 ألف لغم في كل 20 كم، وبمجرد انفجار اللغم أو ملامسة جسم ما للأسلاك المكهربة تشتغل أجهزة الإنذار ومصابيح الخطر ويتم تحديد مكان الهجوم بجهاز استشعار الكترونيا، ليتم توجيه طلقات الهاون عيار 105 نحو جهة الانقطاع [25].

– احتواء الخط على مراكز حراسة وتدخل في كل 2 إلى 2.5 كم، حيث يحوي كل مركز بين 100 إلى 300 جندي مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40 و 75 ومدافع 105 ملم.

– الخط مدعم بدوريات عسكرية دائمة السير في رواق داخل الخط لمراقبته من الجهتين .

– تمت إضافة خط ثاني إلى جانب خط موريس وهو خط شال يمتد من الساحل بالموازاة مع خط موريس، فينطلق شرقا من الساحل مرورا بأم الطويل وشرق القالة إلى الطارف، أما غربا فيمتد من مرسى بن مهيدي إلى سيدي عيسى وسيدي الجيلاني، وهو أشد خطورة من خط موريس فقوته تصل إلى 12 ألف فولط وعرضه يصل أحيانا إلى 25 مترا، أما علوه فيصل إلى 2.5 م. وهو ملغم أيضا ومراقب ومسلح [26].

وتعتبر هذه الخطوط المكهربة أكبر تجمع للجيش الفرنسي حيث يتجمع حوله 80 ألف جندي[27]. وتذكر المصادر الفرنسية الرسمية أن تكلفة

إنجاز هذه الخطوط 2.5 مليون فرنك فرنسي أما المركز الفرنسي الواحد المخصص لمراقبته فبلغ 1.5 مليون فرنك [28].

وتمت إحاطة الخطين بمناطق محرمة لا تتحرك فيها غير الوحدات العسكرية الفرنسية المسماة المجموعات المتحركة الأمنية (GMS)وهي معززة برقابة الطيران كطائرات (Piper)الخفية والحوامات (الهيلوكوبتر)، حيث تم إخلاء هذه المناطق المحرمة من السكان ومنع الرعي والحرث والزراعة فيها، وذلك بهدف عزل الثورة وإثبات أن من يتواجد في هذه المنطقة من الجزائريين هو عبارة عن متسلل تقوم القوات الفرنسية بقصفه جوا أو برا [29].

5- انعكاسات الأسلاك الشائكة على الأداء العسكري للثورة:

انعكس انقطاع أو نقص دخول الأسلحة إلى الجزائر على مختلف الولايات بدرجات مختلفة، فيذكر المجاهد محمد بهلول عن الولاية الأولى بين 1959 و1962 بأن الأسلحة نقصت وهو ما أدى إلى نقص هجومات الثورة واقتصارها على بعض الكمائن والهجمات الليلية. أما المجاهد عبد المجيد رزاقي من الولاية الثانية فجعل انعكاس خطي شال وموريس يظهر أساسا في اعتماد المجاهدين على الكمائن والغنائم للحصول على السلاح [30]. ويذكر المجاهد محمد عامر من الولاية الثالثة أن إحدى الكتائب خرجت من تونس ب 125 جنديا لكن لم يصل منهم إلى الولاية الثالثة سوى 24 جنديا منهم 9 جنود مصابين ، أما الآخرون فقد استشهدوا، واستمر هذا الأمر إلى غاية الاستقلال، ومن جهته ذكر المجاهد حمدان حميد من الولاية الرابعة بأن كثيرا من الكتائب التي تم إرسالها لجلب السلاح ضاعت، ورغم تغيير اتجاه البعثات نحو الحدود الشرقية لتضاريسها الكبيرة المتشابكة إلا إنه لم يتغير شيء، حيث بلغ عددها حوالي 30 بعثة لا يعود منها غالبا سوى عشر أعضائها، لذا قررت هيئة الأركان

العامة وقف تنقلات هذه البعثات المرسلة من الولايات لتتكفل هي بأمر إيصال السلاح. ولم يختلف الأمر في الولاية الخامسة رغم قربها من الحدود، فيذكر المجاهد مولاي إبراهيم أنه ابتداء من 1959 ضعفت عمليات إيصال الأسلحة، وأن إحدى البعثات استشهدت كلها ما عدا مجاهد واحد، وهو المدعو العربي (من تيارت) [31].

بل ان المجاهد والضابط سي منصور (بوداود) اعتبر أن الأسلاك الشائكة قد أثرت حتى على دور شبكات تهريب الأسلحة والسفن المحملة بالأسلحة، حيث لم تعد هناك فائدة كبيرة من هذه الأسلحة والذخائر بصعوبة إدخالها إلى الولايات الثورية، رغم أنها قد واجهت صعوبات كبيرة في الشحن وفي نقلها عبر البحر وفي تفريغها وتوصيلها للحدود، فباخرة بلغاريا رغم أهمية حمولتها لكن خطورة الأسلاك الشائكة جعلتها تبقى خارج الحدود [32].

ومهما كانت العلميات التي نجحت في اختراق الخطين إلا أن الخسائر كانت كبيرة ولولا هذين الخطين لنالت الثورة استقلالها عام 1958 حسب سي منصور(بوداود محمد) [33]، أما حسين بن معلم فيعتبر أن الخطأ التكتيكي للثورة هو التهاون في السماح للعمال الجزائريين بإنشاء هذه الخطوط وعدم تخريبها ليلا، كما أن هذه الخطوط منعت دخول الأسلحة وجعل قيادة الأركان تركز نشاطها خارج الحدود وليس داخلها. كان اعتقاد قيادة الثورة تجاه بناء فرنسا لهذه الخطوط يتلخص في شعار " ما بنوه في شهر سنحطمه في ليلة"، وهو نفس المأخذ الذي أثاره بن يوسف بن خدة وعميروش...[34].

ورغم ما وضع من حلول من طرف قيادة الثورة إلا أن اغلب المحاولات التنظيمية والتخريبية باءت بالفشل، فقد خاضت هيئة الأركان اشتباكات وكمائن كثيرة ضد تحرك القوات الفرنسية على طول الخطين في

الحدود الشرقية والغربية، إضافة إلى أكثر من ألف عملية تخريب للخطين شرقا وغربا خلال عام ونصف (بين 1960 والنصف الأول من عام 1961) [35].

6- إستراتيجية الثورة لمواجهة الإستراتيجية الفرنسية ضد تسليحها:

كانت مواجهة خطي شال وموريس تخضع في أول الأمر لرد الفعل باعتباره تكتيكا عسكريا فرنسيا وأنه يمكن التغلب عليه بأضرار وتكاليف مقبولة، ولكن كثرة المحاولات وضخامة الخسائر البشرية وضياع كيات كبيرة من الأسلحة والذخائر بعد فشل عملية الاختراق أو ببقائها خارج الحدود، كل هذه المؤشرات جعلت هذه القضية تصل إلى أعلى هيئات الثورة لإيجاد حلول لها [36].

كانت بداية المواجهة بأساليب بسيطة كالحفر تحت الأرض للمرور تحت الأسلاك والألغام ثم تفطنوا لدفع قطعان الماشية أمامهم بهدف تفجير الألغام وتأمين ممر للمرور دون الاقتراب من أسلاك الكهرباء، ولكن التشابك الكبير للأسلاك وكثافة الألغام المغروسة وشساعة مساحتها أفشل كثيرا من هذه المحاولات وأسقط أرواحا كثيرة وتسبب في إعاقات وإصابات كبيرة. في الأخير تمكنت الثورة من توفير مقصات عازلة للكهرباء بإمكانها قطع الأسلاك المكهربة بشرط أن يتم ذلك ليلا لتجنب تدخل الفرق العسكرية المكلفة بمراقبة هذه الأسلاك [37]. ولعل من أشهر الهجمات التي قامت بها الثورة ضد هذه الأسلاك تلك التي وقعت ليلة 31 أكتوبر وأول نوفمبر 1958، وهجمات 12 و13 فيفري 1959.

كما شرعت الثورة في توفير ثم تصنيع البنقالور Bengalors وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.4 إلى 1.8م مشحون بمادة البارود (يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار) يبلغ وزنه حوالي 4 إلى 5 كغ، يتم تفجيره بواسطة فتيل عن بعد أو بواسطة مفجر كهربائي وبطارية، يوضع البانقالور تحت العمود الكهربائي لتدميره وتفجير ما يحيط به من ألغام [38].

في اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس ديسمبر 1959/جانفي 1960 تم عرض قضية خطي شال وموريس وتأثيرهما على الثورة لذا تقرر مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود ووجوب دخول الوحدات العسكرية المتواجدة في تونس والمغرب إلى الداخل ، والتي زاد عددها وتحسن تكوينها وعتادها دون فائدة على أرض المعركة، وبفضل إنشاء هيئة الأركان ظهرت استراتيجية خاصة بتخريب الأسلاك الشائكة حيث تقرر التوقف عن مهاجمتها إلى غاية إتمام تحضير الأسلحة و تكوين المتخصصين في " مديرية التدريب" المتواجدة في الحدود الشرقية والغربية. كما شكل جيش التحرير بالحدود الشرقية فيلقا ضم أربع كتائب (حوالي 700) من خيرة عناصر الفيالق الثلاث الأخرى مهمته مراقبة خط موريس وقطع الأسلاك ونزع الألغام في منطقة النبائل والهدف من وراء ذلك هو تسهيل المرور وحراسة كتائب تموين الولايات بالأسلحة[39].

وقام عبد الحفيظ بوصوف بتوفير أجهزة الاتصال اللاسلكي وإطارات الاستخبارات تحت شعار " كل شيء للجيش" كل ذلك من أجل تدمير هذه الأسلاك، كما استفادت من مدافع الهاون المجلوبة من الصين (1961/1960) والتي بإمكانها تهديد وتدمير الأهداف الفرنسية المحيطة بخطي شال وموريس.

وبفضل هذا التحضير تمكنت وحدة مشلكة من 500 مجاهد من الولاية الأولى من العبور جنوب تبسة بقيادة الأخضر الزبيري وعلي سوايعي، وفي الجهة الغربية تمكنت خمس كتائب من المرور عبر فقيق، كما سعت إلى فتح طرق صحراوية بعيدا عن هذه الأسلاك. ونتيجة لهذه الإستراتيجية نفذت هيئة الأركان على جبهتي الحدود وضد خطي شال وموريس بين فيفري 1960 و

أوت 1961 : 740 كمينا . 1516 مناوشة. 1158 عملية تخريبية. 704 اشتباكا [40].

نخلص من خلال ما استعرضناه حول الإستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح الثورة الجزائرية إلى أن الأساليب الفرنسية المتطورة والفعالة والمستفيدة من خبرة عسكرية استعمارية تكونت بفضل حروب كثيرة منها حربين عالميتين. بدأ التخطيط الفرنسي بمراقبة خلايا صنع وجمع وتهريب السلاح داخل البلاد ثم انتقل دور المخابرات إلى اختراق الشبكات الدولية للتهريب وغرس العملاء فيها واغتيال الأعضاء النشطين العاملين لصالح الثورة الجزائرية، كما ركزت السلطات الفرنسية على تقوية سلاح البحرية ومراقبة البحر الأبيض المتوسط رغم إدراكها للدعم العربي للثورة خاصة على مستوى السواحل المصرية والليبية والتونسية والمغربية، وقد تمكنت فعلا من احتجاز أغلب السفن والزوارق التي وجهت لدعم الثورة، وهو ما مثل خسارة مادية وعسكرية وديبلوماسية للدول المساهمة في هذه العمليات أو المالكة لهذه السفن. وتمكنت السلطات الفرنسية من إنشاء خطوط مكهربة وملغمة ومراقبة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر ساهمت مساهمة خطيرة في وقف تدفق الأسلحة والذخائر، وكادت أن تقضي على الثورة، ويميل كثير من المراقبين والمحللين إلى أن السلطات الفرنسية تأخرت في إنشاء هذين الخطين حيث كانت الثورة قد ضمنت التوسع والانطلاق، ولو أسرعت في هذا المشروع لربما تمكنت فعلا من القضاء عليها، بدليل النتائج الوخيمة التي تكبدتها مختلف محاولات اجتياز هذين الخطين –كما رأينا–.

ولكن رغم هذه الإستراتيجية الشاملة والقوية إلا أن الثورة تمكنت من الاستمرار والانتصار لعوامل كثيرة كشساعة المساحة وصعوبة تضاريسها وطول السواحل واستمرار الدعم العربي لها وتكثيف العلميات العسكرية والهجمات

والكمائن للحصول على سلاح العدو ...لكن يبدو أن العوامل الحقيقية والدائمة كانت تتجاوز العوامل المادية إلى عامل العقيدة والإيمان بالانتصار أو الشهادة والتي التف كثير من الشعب الجزائري حولها، وهو ما أدركه المسؤولون الفرنسيون بعدما رموا بكل ثقلهم للقضاء على هذه الثورة.

الهوامش والإحالات:

1- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 417. بوداود، ص ص 139، 140.

2- غربي، ص 417.

3- لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، بوسعادة، ط1، 2013، ص ص 80، 81.

حول الدور المصري انظر: - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

4- للتفصيل أكثر انظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر.

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح.

5- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 75، 76.

6- غربي، مرجع سابق، ص 398.

7- همشاوي، مصدر سابق، ص77.

8- انظر محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، . سعيدي، ص ص 79، 80.

9- غربي، مرجع سابق، ص-ص 133، 398.

10- شهادة محمد يوسفي لمجلة الباحث، نشرتها: سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، دط، 2009، ص ص 75، 76.

11- غربي، مرجع سابق، ص 401.

12– بوداود محمد المدعو سي منصور، أسلحة الحرية الجزائر حرب التحرير مذكرات وشهادات، تر: فخر الدين بلدي، رافار، الجزائر، 2016، ص 95.

13– نفسه، ص 94.

14– شهادة محمد يوسفي لمجلة الباحث، منشورة في: سعيدي، مرجع سابق، ص 81.

15– لمجد ناصر، مرجع سابق، ص ص 81، 82.

16– نفسه، ص 83.

17– بوداود، مصدر سابق، ص ص 103، .104

18– نفسه، ص ص 106، 107.

19– نفسه، ص ص 116، 117. حول القصة الكاملة للمدعو كوارة، انظر: ارزقي باسطة، مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية إيمانا بالله والإسلام، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، دط، 2009، ص 481.

20– المجاهد، ع 86.

– بوبكر حفظ الله، ص ص 249، 250.

– بوداود، مصدر سابق، ص 93

21– سعيدي، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

22– بوداود، مصدر سابق، ص 98.

23– – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، ص ص248، 249.

– سعيدي، مرجع سابق، ص 122.

24– غربي، مرجع سابق، ص ص 276، 277.

25– نفسه، ص 278.

– حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1 (حرب التحرير الوطنية)، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 215.

26– غربي، مرجع سابق، ص ص 278، 279.

27– بن معلم، مصدر سابق، ص 215.

28– غربي، مرجع سابق، ص ص 278، 279.

29– سعيدي، مرجع سابق، ص 108.

30- نفسه، ص 110.

31- نفسه، ص ص 111، 113.

32- بوداود، مصدر سابق، ص 93.

33- نفسه، ص 97.

34- بن معلم، مصدر سابق، ص 215

35- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية، ج1، دار سحنون للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 115، 116. نقلا عن تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961.

36- يذكر سي منصور (بوداود) نقلا عن تقرير كتبه عمر أوعمران في 1959 أن عدد الجزائريين الذين قتلوا خلال شهرين من عام 1959/1958 بسبب الأسلاك المكهربة بلغ 6000 قتيل وقد ارتفع هذا العدد فيما بعد. انظر:

- بوداود، مصدر سابق، ص 88. مقلاتي، مرجع سابق، ص 59.

37- سعيدي، مرجع سابق، ص ص 109، 110.

38- غربي، مرجع سابق، ص ص 280، 281.

39- مقلاتي، مرجع سابق، ص 60.

40- نفسه، ص ص 110، 115. ص 130.

القرصنة البحرية الفرنسية في مواجهة عمليات امداد الثورة الجزائرية بالأسلحة

أ .د/ محمد السعيد قاصري

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ملخص:

ونص المداخلة: إذا كانت الثورة الجزائرية قد نجحت في اختراق صفوف العدو الفرنسي برا وبحرا عبر عمليات امداد الثورة بالأسلحة، فإن هذه العمليات لم تمر كلها بسلام خاصة في ظل تدفق كميات هائلة من السلاح عبر الحدود الشرقية والغربية، ولهذا بادرت البحرية الفرنسية في التحرك بقوة وبسرعة لمنع تهريب السلاح عبر البحر المتوسط، حيث سخرت كل امكانياتها العسكرية البحرية والجوية لإجهاض هذه العمليات.

ولكن على الرغم من ذلك فإن استراتيجية عمليات التهريب وخبرة طواقم السفن والبواخر قد حال دون نجاح هذه العملية في كثير من الحالات، مما عزز من رفع رقابة فرنسا لكل السفن العابرة للبحر المتوسط، رقابة ولدت لها ردود فعل دولية رافضة لهذه القرصنة السافرة التي تقوم بها فرنسا في البحر، وبين هذا وذاك جاءت مداخلتنا التي ستصب في الحديث عن هذا النشاط العدائي البحري الموجه ضد سفن وبواخر امداد الثورة الجزائرية بالسلاح، من حيث فعاليته ومدى انعكاسه على واقع تسليح الثورة الجزائرية؟

مقدمة:

لم تكن كل عمليات نقل الأسلحة وعبورها نحو الجزائر بالناجحة دوما، حيث عرفت هذه العملية عدة تجارب ومحاولات فاشلة، أحبطتها البحرية الفرنسية، ونحن نعتقد من جهتنا لو كتب لها النجاح لحققت معجزات ودفعت بالثورة نحو تحقيق انتصارات عسكرية مُتميزة على العدو الفرنسي، لم تكتف سلطات العدو الفرنسي بحجز هذه البواخر فقط، بل قامت وفي كثير من الأحيان بتخريب وإغراق أكثر من 15 سفينة في الموانئ أو السواحل البحرية المغربية أو الإسبانية أو الجزائرية؛ في طريقها إلى القطاع الوهراني لغرب الجزائر محملة بالأسلحة وذخيرتها الحربية[1].

نظرا للدور الكبير الذي لعبته الطرق البحرية والموانئ والشواطئ المغربية في تمرير الأسلحة للثورة الجزائرية، لم تتوان السلطات الاستعمارية الفرنسية، ممثلة في سلاح البحرية في القيام بعدة عمليات قرصنة للسفن والبواخر التي كانت في طريقها إلى تفريغ حمولتها من السلاح، وبخصوص موضوع القرصنة البحرية وحسب ما جاء في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، قامت السلطات الفرنسية بتمديد المياه الإقليمية الفرنسية إلى 50 كلم، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي للملاحة الذي يمنع تمديد حدود المياه الإقليمية إلى أكثر من 12 ميلا بحريا، وذلك لإضفاء صبغة قانونية على حوادث القرصنة، التي ستقوم بها في البحر المتوسط [2].

لقد مرت عمليات القرصنة الفرنسية حسب جريدة المجاهد التي أعطت لهذا الموضوع عنوانا مناسبا موسوما بقراصنة القرن العشرين بثلاث مراحل:

1–القرصنة الصريحة:

وهي التي عادت تتم دون أي مبرر قانوني، وتبدأ من فيفري 1955 عندما قامت البحرية الفرنسية بالاعتداء على يخت دينا، ويبدو أن هذا الاعتداء تم بعد تفريغ اليخت لشحنة السلاح، أي في أثناء عودته إلى مصر، وتنتهي هذه المرحلة في تاريخ 16 مارس 1956 [3].

2–مرحلة القرصنة المقنعة:

وهي المرحلة التي دشنتها الحكومة الفرنسية في 17 مارس 1956، بسن قانون يقضي بتمديد المياه الإقليمية الفرنسية إلى 50 كيلومتر، مع أن القانون الدولي يمنع تمديد المياه الإقليمية إلى أكثر من 12 ميلا بحريا.

3–القرصنة السّافرة:

تبدأ هذه المرحلة ببداية حجز البواخر خارج الحدود الإقليمية التي سبق وأن حددتها فرنسا لنفسها، بمعنى أن البحرية الفرنسية لم تحترم حتى القانون الذي سنته بنفسها، فحجزت وفي عدة مناسبات بواخر أجنبية خارج الخمسين كيلومتر، كما حدث بالنسبة لباخرة "أتوس"[4] فقد اعترف "غي موللي" أمام البرلمان في 26 أكتوبر 1956بأنها حجزت –أي الباخرة أتوس–خارج الخمسين كيلومتر التي جعلتها باريس حدا لمياهها الإقليمية.

لقد شكلت هذه العملية ضربة قوية لعملية عبور الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر، من خلال كمية ونوعية الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها[5]، وطاقم السفينة والوفد المرافق له، حيث راحت وسائل الإعلام الفرنسية خصوصا جريدة (Echo–soir) تشيد بفعالية سلاح البحرية الفرنسي، وتكشف النقاب عن مساهمة بعض الدول الصديقة في مساعدة جيش التحرير الجزائري[6]، ونفس

الشيء قامت به تجاه الباخرة سلوفانجيا التي قامت بحجزها في المرة الأولى يوم 18 جانفي 1958 [7].

أما بخصوص عدد السفن التي تعرضت لها البحرية الفرنسية، وحسب ذات الجريدة: في سنة 1959 تعرفت البحرية الفرنسية على 41300 باخرة، وفتشت 2565 وحجزت 83، ولقد تضاعفت هذه العملية بالنسبة لسنة 1960، على الرغم من أن السلطات الفرنسية لم تصرح بأنها في حالة حرب حقيقية مع الجزائر، ولو صرحت بذلك لربما هان الأمر بالنسبة لهذه العمليات القرصنية في الجزء الغربي من حوض البحر المتوسط.

على الرغم من المكاسب الاحتياطية والأمنية التي حققتها فرنسا في مجال تفتيش السفن والبواخر، فإن هذه العمليات جلبت لها ضجة كبيرة وأصبح لا يمر يوم دون أن يكون هناك احتجاج من تونس، بيروت، ستوكهولم أو الرباط أو بلغراد أو بون...الخ، وتعرضت من خلاله سمعة فرنسا لضربة قاضية من هذه الناحية، خصوصا بعد أن سجل عليها الملاحظون أنها لم تحجز باخرة روسية كانت قاصدة إلى الدار البيضاء، مما جعلهم يعتقدون أن فرنسا لا تُقدم إلا على حجز بواخر بلدان لا تخشاها أو لا تخشى من الدخول في حرب معها[8].

ومن بين البواخر التي تعرضت إلى تهديد مباشر في البحر وكادت أن تتعرض للغرق، الباخرة اليوغسلافية "سربيجا"، يوم 15 جوان 1960، على بعد 11 ميلا من الشواطئ، حيث لم تتردد سفينة البحرية الفرنسية "لوغاسكون" التي قامت بحجز هذه الباخرة، في إطلاق النار في اتجاه الباخرة اليوغسلافية لإجبارها على إتباعها[9]، وفي يوم 29 ديسمبر 60 قامت البحرية الفرنسية بحجز باخرة ايطالية قادمة من تونس، وفي نفس اليوم حجزت باخرة يوغوسلافية في مضيق جبل طارق[10].

ويبقى السؤال المطروح في الأخير، وهو إذا كانت البحرية الفرنسية نجحت إلى حد ما في مراقبة عملية مرور الأسلحة نحو الجزائر، والتضييق عليها، مما ساهم في التأثير على نشاط الثورة الجزائرية خصوصا في مرحلة حرب الإبادة التي دشنها الجنرال "دوغول"؟ فهل بقيت جبهة التحرير والسلطات المغربية مكتوفة الأيدي تجاه ما يحصل في البحر المتوسط؟ لم تتوان مرة أخرى السلطات المغربية في التعبير عن تضامنها مع الثورة الجزائرية، وذلك من خلال السماح لجبهة التحرير ببناء العديد من مصانع الأسلحة والذخيرة بالأراضي المغربية[11]، وفي نفس الوقت قامت جبهة التحرير بفتح الجبهة الجنوبية والانفتاح على دول الجوار كمالي نيجيريا والسنغال، في تمرير الأسلحة والذخيرة عبر أراضيها، مستغلة في ذلك موجة التحرر التي شهدتها العديد من البلدان الإفريقية.

ومن بين ما حاولت جريدة المجاهد التنبيه له والتحذير منه، هو أن تمديد الحرب إلى البحر الأبيض المتوسط، وما ينجر عن ذلك من أضرار بمصالح تونس والمغرب وكل الدول التي تنتقل عبر هذا البحر، تدخل في منطقية حرب الاحتلال الاستعمارية بالجزائر التي تحمل معها بذور الخطر الذي يهدد الأمن والسلام في العالم[12].

الخاتمة:

مما سبق ذكره في هذه العجالة يمكن القول مدى الطوق الذي ضربه العدو الفرنسي على مسالك ومعابر امداد الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق البحر.

-القرصنة الفرنسية الموجهة ضد عمليات امداد الثورة الجزائرية بالسلاح كانت لها انعكاسات وخيمة على مستقبل العلاقات الفرنسية الدولية، حيث أكسب القضية الجزائرية مزيدا من الدعم والمساندة.

–لقد كان للقرصنة الفرنسية انعكاس كبير على عمليات تهريب السلاح وامداد الثورة به.

–لم تثن عمليات القرصنة هاته من تفكير قادة الثورة في البحث عن طرق امداد أخرى، طرق نوعية ساهمت في فك الخناق على الثورة، وهذا من خلال التوجه نحو صناعة الأسلحة في المغرب، وفتح الجبهة الجنوبية.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 1.

عمليات القرصنة لبعض السفن والبواخر المُحملة بالأسلحة بالشواطئ المغربية في طريقها إلى تفريغ حمولتها[13].

اسم الباخرة	البلد الأصلي	تاريخ الحجز/الاعتداء
أتوس	بريطانيا	16 أكتوبر 56
سلوفانجيا (المرة 1)	يوغوسلافيا	15 جانفي 58
غرانيتا	الدانمارك	23 ديسمبر 58
ليدسي	تشيكوسلوفاكيا	07 أفريل 59
مونتي كاسينو	بولونيا	جويلية 1959
بيلياق	ألمانيا	05 نوفمبر 59
بجيس بوش	هولندا	12 ديسمبر 59
سلوفانجيا (المرة 2)	يوغوسلافيا	29 مارس 60
ريجيكا	يوغوسلافيا	03 أفريل 60
سربيجا	يوغوسلافيا	05 جوان 60
لاس بالماس	ألمانيا	09 جوان 60

الملحق رقم 2

تداعيات حجز الباخرة أتوس في إحدى وسائل إعلام العدو الفرنسي.



HISTORIA magazine

Au large de Nemours

Sensationnelle capture d'un bateau-arsenal clandestin

par la Marine nationale

L'«ATHOS» TRANSPORTAIT L'ARMEMENT D'UNE BRIGADE DE FELLAGHA

Fusils anglais 303 - mitrailleuses - mitraillettes mortiers - fusils-mitrailleurs - munitions

Par Léo PALACIO

Suite page 2 : Capture « Athos »

Echo-soir

ACCORD SECRET AVEC L'ANGLETERRE POUR FAIRE ÉCHEC A NASSER

Suite page 2 A

LE CONTRAT DE MARIAGE DU ROI DE L'ÉTAIN (ANTENOR PATINO) ANNULÉ PAR LE TRIBUNAL DE LA SEINE

Le prix Nobel de médecine attribué à trois célèbres cardiologues

Reconnaissant la situation difficile dans laquelle se trouve la fonction publique

Le Gouvernement accorde 38 milliards aux fonctionnaires

Cette dépense nouvelle sera inscrite au budget de 1957

Suite page 2 B

Un convoi militaire tombe dans une embuscade

A LA BASE D'AIN-ARNAL, PRES DE SETIF

Des rappelés offrent une stèle commémorant le sacrifice de leurs camarades morts pour l'Algérie

Le bouclage de la frontière algéro-tunisienne devrait devenir effectif dans les deux sens

Suite page 2 C

ENTRE NOUS

الهوامش1

1. محمد، قنطاري: ((القواعد الخلفية للثورة الجزائرية))، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص بالندوة المغاربية، المرجع السابق، ص274.
2. المجاهد، قراصنة القرن العشرين، جريدة المجاهد، لسان جبهة التحرير الوطني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الذكرى 45 يوم الاثنين 13 رجب 1380هـ/ 2جانفي 1961، ص–ص9–10،
3. نفسه، ص9.
4. الاسم الحقيقي لهذه الباخرة هو سانت بريفر، وهي ملك لأحد البريطانيين يدعى البريسALLBRESS، ويتساءل محمد الهادي حمدادو عن سبب تغيير اسم السفينة إلى أتوس، وهذا بعدما تم حجزها واقتيادها إلى ميناء الغزوات، حيث قاموا بتثبيت لوح خشبي مستطيل على واجهة المركب كتب عليه أتوس؟ وهي كلمة يونانية تطلق على جبل مقدس في شبه جزيرة صغيرة في اليونان. يراجع: محمد الهادي حمدادو، ص58.
5. تُعد شحنة أسلحة باخرة أتوس هي الشحنة العاشرة من الأسلحة التي تصل إلى الجزائر، والمقدرة بحوالي 75 طن، ومن بين ما اشتملت عليه شحنة الباخرة أتوس: 2000 بندقية انجليزية، 190 بندقية متنوعة (موزر 98K)، 100 بندقية هاون، 250 رشاش باريتا، 50 بندقية رشاش (برن)، 06 رشاش كبير فيكرز vickers، أكثر من مليون كرتوش ذخيرة لمختلف الأسلحة، 500قنبلة، 5000 قذيفة مدفع مورتي، وعتاد للصيانة والاتصالات اللاسلكية، يراجع: عبد الهادي حمدادو، ص68.
6. عبد الهادي حمدادو: ص، يُنظر الملحق رقم 3.
7. المجاهد، المصدر السابق، ص9.
8. نفسه، ص9.
9. نفسه، ص10.
10. نفسه، ص9.
11. Guentari, Mohamed : organisation Politico-administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Volume 2, Office des Publications Universitaires, Alger, 1994, P. 608.

يراجع بشأنه أيضا محمد، قنطاري: ((الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني))، **الذاكرة**، ع، 3، السنة، 2، ص، 126. ينظر الملحق رقم 4.

12. المجاهد، المصدر السابق، ص10.

13. المجاهد، المصدر السابق، ص9.

النشاط التسليحي للثورة الجزائرية من خلال تقارير وتعليمات القادة العسكريين الفرنسيين 1956-1962

د/ جمال قندل

جامعة الشلف

مقدمة:

أدرك صنّاع تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 أهمية وضرورة التسليح للجنوح نحو خيار المقاربة العسكرية، وازداد إدراكهم وحرصهم وتخوفهم في الآن ذاته من النقص أو الانعدام في بعض الحالات، بالنظر إلى التداعيات السلبية لبطء التسليح، على حركية ونشاط الفعل الثوري المسلح في الداخل، من خلال المواجهات الدموية مع قوات الاحتلال الفرنسي، على اختلاف طبيعتها.

1–قيادة الثورة وتحريك قوافل التسليح

شعورا بعمق المسؤولية وإدراكا لدرجة الخطورة على مسار الثورة الجزائرية، نشطت قوافل التموين بالذخيرة والسلاح القادمة من تونس أو المغرب، اللتين شكلتا قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية، بعد استعادتهما للإستقلال، وهو ما أسهم في دفع وتطوير العمل المسلح وتعميق امتداده جغرافيا وشعبيا، على نحو جعل الثورة تغدو أعمق تجذرا وأكثر شعبية، وبخاصة خلال سنتي 1955و 1956وبداية 1957[1]. ولم تغب هذه الحقيقة عن قادة الاحتلال

---

1 –ذكر لي العقيد طاهر زبيري في مقابلة خاصة ببيته (جوان 1993) أنه بعد تفجير الثورة، كنا نغدو إلى القرى والمداشر ليلا، لنلتقي السكان بغرض إعلامهم بحقيقة الثورة المفجرة، من حيث شرح أهدافها وشخصياتها وواقعها وآفاقها، ولم يكن معنا وقتها أسلحة كثيرة، إلا مجاهدون قليلوان كانوا يحملون بنادق صيد ليس إلا فيما كان الآخرون وهم الأغلبية يضعون تحت "القشابية" أعصانا خشبية مستقيمة توضع تحت "القشابية"=

الفرنسي، حيث أكد ماكس لوجان Maxe Lejeune كاتب الدولة للقوات المسلحة، خلال شهر ديسمبر 1956" أن الفلاقة الجزائريين يفعلون ما يشاءون في الجنوب التونسي، ومن هناك تنطلق حملات تهريب السلاح"[1].

إن التطور المشهود للفعل الثوري في الجزائر، على اختلاف صوره وأبعاده، وبصورة أدّق في بُعده العسكري،كان محلّ متابعة حثيثة من طرف الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية التي وقفت على حجم الخطر على راهن ومستقبل الاحتلال الفرنسي في الجزائر. وقد جُسدت المتابعة والتخوف من خلال مختلف التقارير العسكرية الفرنسية التي رصدت الواقع الثوري، حركة، مسارا، واستشرافا، فضلا عن التعليمات التي أصدرت تباعا وتماهيا مع التخوف المشروع من منظور قيادة الاحتلال الفرنسي، من تداعيات عملية التسليح الآخذة في الامتداد.

شكل التموين مدار اهتمام قيادة الثورة الجزائرية، خاصة وأنه يُعطي دفعا رئيسا وفاعلا للعمليات العسكرية على اختلاف طبيعتها، وهو ما نلمسه على نحو جليّ، عند تتبع ورصد الأداء العملياتي لجيش التحرير الوطني، امتدادا وانحسارا، من منطقة لأخرى.

إن وضوح الرؤية لدى قيادة الثورة، شكّل الدافع الرئيس باتجاه تنشيط قوافل التموين بالذخيرة والسلاح وتفعيل حركتها، انطلاقا من الداخل، حيث المواجهات الدموية مع قوات الاحتلال الفرنسي، الكثيرة العدد والعدّة، إلى تونس والمغرب اللتين شكلتا قاعدتين خلفيتين حيويتين، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال،

= حيث يخيل لكل من رآها من بعيد أنها بندقية صيد، للتمويه و استقطاب أفراد الشعب .فكانوا يقتنعون بما نقدمه من شرح وتبيان. لكن الكثير من هؤلاء الذين صعدوا إلى الجبل بعد ذلك، طلبوا منا السلاح للقتال، وكنا نجيبهم بأننا لا نملك سلاحا. تفاجأ هؤلاء من حقيقة الوضع، ومنهم من نزل من الجبل وعاد إلى بيته ومنهم من بقي معنا في الجبل.

1 Pierre Le Goyet :**La guerre d’Algérie** ,éditions ,Perrins,Paris,1989,p86.

الاستغناء عنهما. حيث انطلقت الكتيبة الأولى من القاعدة الشرقية محملة بالذخيرة والسلاح باتجاه الولاية الثالثة في 1 مارس 1957 تكشف هذه الحقيقة، حيث دخلت في معارك عديدة منذ انطلاقها إلى غاية وصولها، ففي 8 مارس دخلت في معركة بجبل دباغ، أُستشهد خلالها أربعة مجاهدين، وفي معركة أخرى بأم النحل بالميلية في شهر أفريل 1957، ثم في معركة بجبل الحلفاء ومعركة أخرى، سميت بمعركة جمعة بني ورتيلان، أستشهد خلالها خمسة مجاهدين، من بينهم قائد الكتية محمد القبائلي، وجرح آخرون، ثم دخلت في معركة خامسة وأخيرة، سميت بمعركة بوقاعة، وهكذا وصل جنود الكتيبة وسلموا الذخيرة والسلاح إلى مسؤولي الولاية الثالثة.[1]ولعلّ ما يؤشر على عمق تخوف إدارة الاحتلال من نشاط وفعالية النشاط التسليحي، تعليمية الجنرال سالان Salan التي دعا من خلالها إلى ضرورة اغتيال العقيد عمر أوعمران، الذي نجح إلى حد بعيد في تفعيل نشاط التموين بالذخيرة و السلاح[2].

بيد أن انتظار المجاهدين للسلاح في الولايات الداخلية لا يعني البتة أنهم ركنوا إلى الاستسلام أو قعدوا عن الثورة، بل على العكس تماما، لقد كانت قوات الاستعمار هي مصدر تموينهم بالذخيرة والسلاح، من خلال المعارك التي يخوضونها والكمائن التي ينصبونها في أماكن متفرقة ومسالك متعددة، ولكن ذلك لم يكن قط كافيا، وعلى هذا الأساس فإن الحاجة إلى التموين، عبر الحدود

1 محمد العربي عراس" الثورة المسلحة 1954–1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة "،مجلة أول نوفمبر ،عدد10أفريل 1975، ص ص27–30.

2 SHD :1H2995 ,dossier n°1,**organisation politico _militaire ou FLN ,Tunisie 1959**.

البرية أمست ماسة، بالتوازي مع تطور الثورة، من جهة وتعزيز وتشديد الرقابة البحرية من جهة ثانية، بعد حجز الباخرة "آتوس" في أكتوبر [1].

إن تعزيز النشاط العسكري للثورة،يعزى إلى التموين بالذخيرة والسلاح الذي بات يصل إلى الثورة بشكل غير مسبوق قياسا بفترة التفجير التي شهدت نقصا فادحا، وقبل إحكام غلق الحدود من خلال خطي موريس وشال، وما شكلاه من تعميق للعزل الإقليمي للثورة[2]. وهو ما ذهب إليه ماكس لوجان، كاتب الدولة للقوات المسلحة بالقول: " أن الفلاقة الجزائريين يفعلون ما يشاءون في الجنوب التونسي، ومن هناك تنطلق حملات تهريب السلاح ..وللإشارة، فإن هذه الحملات نشيطة و السلاح المهرب لا يأتي فقط من القاهرة، ولكن من أماكن بعيدة.."[3].

وذهب رئيس الحكومة الفرنسية،بورجيس مونوري Bourges Monourie إلى ما ذهب إليه ماكس لوجان، مؤكدا أن الثوار يحصلون على الدعم من الخارج، وهو ما يقف وراءه استمرار "التمرد"، ولولا المساعدة الخارجية، لانتهى أمر "التمرد" في الجزائر،منذ فترة [4].

وبالعودة إلى الوثائق الأرشيفية العسكرية المحفوظة بقصر فانسان، بباريس، التي أمكننا الحصول استطعنا أن نقف عند بعض الوثائق التي تنوعت بين التعليمة والتقرير، حول قضية التموين بالذخيرة والسلاح، ونمو وتطور

---

1 جمال قندل، المرجع السابق، ص 59.

2 للاستزادة على نحو مُفصّل ودقيق، حول موضوع خطي موريس وشال، ينظر كتابنا: **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957–1962**، دار الضياء للنشر، الجزائر،2006.

3 Pierre Le Goyet :**La guerre d'Algérie** ,Paris,Perrin,1989,p 86.

4 Ibid .

النشاط التسليحي للثورة الجزائرية، على نحو أقلق الدوائر الفرنسية وجعلها تتخوف كثيرا من تداعيات ذلك على راهن ومستقبل الاحتلال الفرنسي في الجزائر. لذلك نبهت إلى الخطورة وحذّرت في الآن ذاته من مغبة اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام. وقد تحددت تلك الوثائق في الآتي:

أولا: التعليمات العسكرية

1- تعليمة الجنرال دولبارث

أصدرها قائد قسم المشاة الرابع عشر،الجنرال دولبارث Delaberth، والمؤرخة في 11نوفمبر 1956تحت رقم 3100وصادرة عن المكتب الثالث لقيادة الأركان .وبالعودة إلى السياق التاريخي، يتضح جليا، أنها جاءت لتدعم وتعزز ما ذهب إليه كاتب الدولة للقوات المسلحة، ماكس لوجان. وقد توزعت التعليمة على أربع صفحات، أما موضوعها الرئيس، فجاء موسوما وفقا للآتي:

مخطط الحواجز المضادة لقوافل السلاح "Plan de barrages anti-caravanes d'armes. ورغبة من الجنرال دولبارث في التأسيس للمخطط المزمع إنشاؤه، و الرامي إلى توفير الشروط الموضوعية التي تتوخى تحقيق هدف رئيس، هو قطع الطريق عن قوافل التسليح القادمة من الشرق قدم جملة من القرائن المعززة لموقفه. حيث بدأها بالحديث عن الآتي:[1]

1- بناء على معلومات تم تجميعها، فضلا عن اعتراض قوافل للبغال محملة بالسلاح، في المنطقة الشرقية، أشّرت على وجود تهريب مُهم للسلاح، قادم من تونس .

1 SHD :1H2968,dossier n°**1Note de service ,plan de barrage anti_caravane d'armes**,du 21novembre 1956 ,n°3100.

2- إن قوافل السلاح عند عبورها للحدود وتغلغلها في المنطقة الشمالية الشرقية للحدود الجزائرية التونسية، تعمد إلى تجنب الملاحقة والمطاردة من خلال عبورها بالمسالك التالية:

- بوشقوف باتجاه كوندي سمندو.
- –بوشقوف باتجاه –عزابة.
- قالمة باتجاه مونكالم.

غير أن هذه القوافل، حسب التعليمية، فإنها تسلك مسالك أخرى، بمجرد دخولها إلى المنطقة، حيث أنها تتبع المسالك الرابطة بين كوندي سمندو، كاتينات، كوندي سمندو، القبائل الصغرى عبر المرتفعات المتاخمة لحدود جمال رمضان والميلية، رجاس وجيجل، جيماباس فلفيلة. ويعزى اعتماد هذه المسالك من طرف قوافل التسليح، إلى المعرفة الجيدة بجغرافية وطبيعة المنطقة ومسالكها[1]. وحسب الجنرال دولبارث، فإن مخطط الحواجز الموجه رأسا لعرقلة حركة وسير تلك القوافل، يرتكز على المبادئ التالية:

1- حواجز مقامة تبعا لخط عام من الشمال إلى الجنوب.

2- حواجز متتابعة على امتداد عمق المنطقة الشمالية، ويستحسن أن تزود على نحو كثيف بمراكز المراقبة وتوفير واستخدام الحد الأقصى من الوسائل للتقليل من حركة وتنقل العساكر

3- حواجز غير قارة ليلا.

4- حواجز يتم تجديدها خلال الأسبوع نفسه .

وفي سياق حديثها عن تلك الحواجز، ذهبت التعليمة إلى أن الحواجز المقرر إنجازها من الشرق إلى الغرب، تتحدد وفق الآتي:

---

1 Ibid .

1- الحالية، لانوي، اوريبو، قاسطو، الركنية، رأس العقبة، وادي زناتي، رونيي، ومون كالم .

2- سكيكدة، الحروش، بوسنيب، العرية، عين البرج،و عين فكرون.

3- القل، تامالوس، سيدي مزغيش،Col des oliviers كوندي سمندو، قسنطينة، الخروب، سيقيس .

4-جيجيل، تاكسانة، طامنطوط، رجّاس، وادي العثمانية، وعين مليلة[1].

وإدراكا من قيادة الاحتلال الفرنسي، لأهمية وخطورة النشاط التسليحي للقوافل لتزويد الولايات في الداخل للمواجهات الدموية مع قوات الجيش الفرنسي، خوّلت التعليمة قادة القطاعات الحق في ضبط وتحديد عدد من المواقع لتزويدها بمراكز للمراقبة غير بعيدة عن الحواجز الرئيسة السالف بيانها. كما ذكّرت التعليمة ذاتها، بضرورة اتخاذ الإجراءات البسيطة الكفيلة بتغليط الثوار ودفعهم إلى الاعتقاد بوجود تراخ من قبلنا حتى لا ينتبهوا إلى نوايانا الحقيقية .وفضلا عن ذلك، فقد دعت التعليمة العمل من أجل جعل الحاجز الثالث الذي ينطلق من القل أكثر فعالية باعتماد دوريات محمولة على مستوى طريق قسنطينة كوندي سمندو، بهدف دفع الثوار إلى العبور من الجهة الشمالية لتلك الجهة، حيث الحاجز أكثر كثافة [2]مما يعني إيقاعهم في الكمين.

ثانيا: التقارير العسكرية

التقرير الأول:

هو تقرير عسكري، أعدّه الجنرال بارلانج، مؤرخ في 5مارس 1956 حمل عنوانا رئيسا " **خطورة الوضع سياسيا وعسكريا بأوراس النمامشة**" حيث

1 Ibid .
2 Ibid .

قدم من خلاله عرضا مفصلا عن الوضع العام في منطقة الأوراس، التي اعتبرت من منظور إدارة الاحتلال الفرنسي منطقة توتر شديد، من شأنه أن يدفع باتجاه انتشار وتوسع نطاق الثورة على نحو يستحيل معه على إدارة الاحتلال الفرنسي تطويقها.

وذكر التقرير أن الوضع على مستوى الجهة الشرقية، خاصة ابتداء من 15فيفري 1956، طبعته الخصائص التالية:

1- التعزيز والتنظيم الجيّد" للعصابات المسلحة".

2- هدم كل ما يرمز إلى الوجود الاستعماري .

3- تركيز التهديد بشكل رئيس على المراكز الحضرية .

4- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار في المجالين السياسي والبسيكولوجي .

5- خيانة العديد من المنتخبين و"القيادّ" للإدارة الفرنسية .

6- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة[1].

كما تحدث بارلانج عن فعالية الحرب النفسية التي باشرتها الثورة، ضد الحرب النفسية الفرنسية، والتي أمكنها إحداث آثار على كتائب المقاتلين من المغرب والجزائر على حدسواء، ما جعل عددها يتقلص ويتراجع بسبب العمل المكثف في المجال الدعائي، ولم يفوت بارلانج الفرصة، بالتوازي مع التطور المشهود الذي عرفته الثورة، أن يؤكد ويلح على ضرورة إيجاد الحلّ المناسب والفعل من حيث تغييره لمعطى الواقع، في غضون شهرين أي خلال شهري مارس وأفريل سمة 1956. وقد أوضح حرصه وتخوفه من عدم الإسراع في اتخاذ خطوات استعجاليه بقوله: ".. إنه يتعين علينا اتخاذ اجراءات استعجالية،

1 SHD :1H1375,dossier n°1 rapport du général Parlange.

حتى لا يتعرض وجودنا في الجنوب القسنطيني إلى الخطر...وهناك حلاّن أساسيان، أوله عسكري وهو الأهمّ،حيث يجب التعزيز الفوري للوحدات العسكرية، من أجل الإبقاء أو الحفاظ على العمل الهجومي بوسائل عسكرية متطورة، بغرض تعويض الخسائر التي لحقت بنا. أما الثاني، فهو إداري يرتكز على تعزيز عمل الإدارة و الشرطة.."[1].

التقرير الثاني:

هو للجنرال نواري " Noiret" قائد القسم العسكري القسنطيني، أعده هو الآخر وتقاطع مع الجنرال بارلانج في الكثير من النقاط، لا سيما فيما تعلق بتطور وامتداد الثورة وخطورة ذلك على راهن ومستقبل سلطة الاحتلال في الجزائر. وهو ما عزز رؤية العسكريين للواقع الميداني من حيث بحث الآليات والخيارات العسكرية الإستراتيجية الواجب اعتمادها ضمن مقاربة عسكرية شاملة ترنو تطويق الفعل الثوري المسلح وتجفيف مصادر تموينه وتمويله، على طريق القضاء عليه. ونقف على حقيقة ذلك من خلال التقرير الثاني الذي أعدّه الجنرال نواري المؤرخ في 05ماي 1957 تحت رقم 1515، حيث أرسله إلى الجنرال القائد الأعلى للقوات المسلحة، قائد الناحية العسكرية العاشرة، وتوزع على ثلاث صفحات[2].

كان موضوع التقرير، مراقبة الحدود الجزائرية التونسية، حيث أوضح الجنرال نواري، في البداية الأهمية المتأتية من إنشاء نظام دفاعي مستمر على مستوى الحدود التي لم تغب قط عن[3] ذهنه، ذلك أنه سبق له وأن أخبر عنها

---

1 Ibid .

2 SHD :1H2034,dossier n°1**rapport du général Noiret au cdt supérieur de la 10è région** militaire du 05 mai 1957sous n°1515.

3 Ibid .

كلا من الجنرال لوريو Lorillot والجنرال سالان، فضلا عن لا كوست، LACOSTE، ماكس لوجان LEJEUNE وكذا بورجيس مونوري BOURGES وهو ما يعني أن السياسيين والعسكريين كانوا على علم تام بالوضع العام على مستوى الجهة الشرقية للجزائر والغربية على حدسواء، بسبب عمليات الرصد والمتابعة الاستخباراتية.

وللتدليل على عمق وأهمية النقاط المتضمنة في التقرير، أوضح نواري، أن ما توصل إليه، هو خلاصة عمل جماعي قام على نقاش مستفيض، شارك فيه نوابه وقيادات الأركان. وقد انتهت الدراسة محور التقرير إلى النقاط الآتي بيانها:

1- إن ما نسميه الحدود الجزائرية المغربية والحدود الجزائرية التونسية، يرتبطان في الحقيقة بناحيتين مختلفتين تماما، إن على مستوى الطابع الجغرافي.

2- إن الوسائل العسكرية المختلفة التي أمكنك تسخيرها للمراقة، الدفاع وبناء المعيقات على مستوى هذه الجهة أو تلك، للحدود مختلفة بشكل كبير.

3- إن المصاريف المرتبطة بالحدود على الجهتين اعتمدت في ميزانيات مختلفة، غير أن المجموع يشكل شيئا واحدا وهي ميزانيات معتبرة وتستأهل أن.

4- إن فعالية نظام دفاعي مستمر أو نظام دفاعي في العمق مزود بوسائل التدخل المتحرك تبقى مسألة قابلة للنقاش، كما أنه لم يجر إلى حد الساعة أي تقييم منطقي لكلا النظامين[1].

---

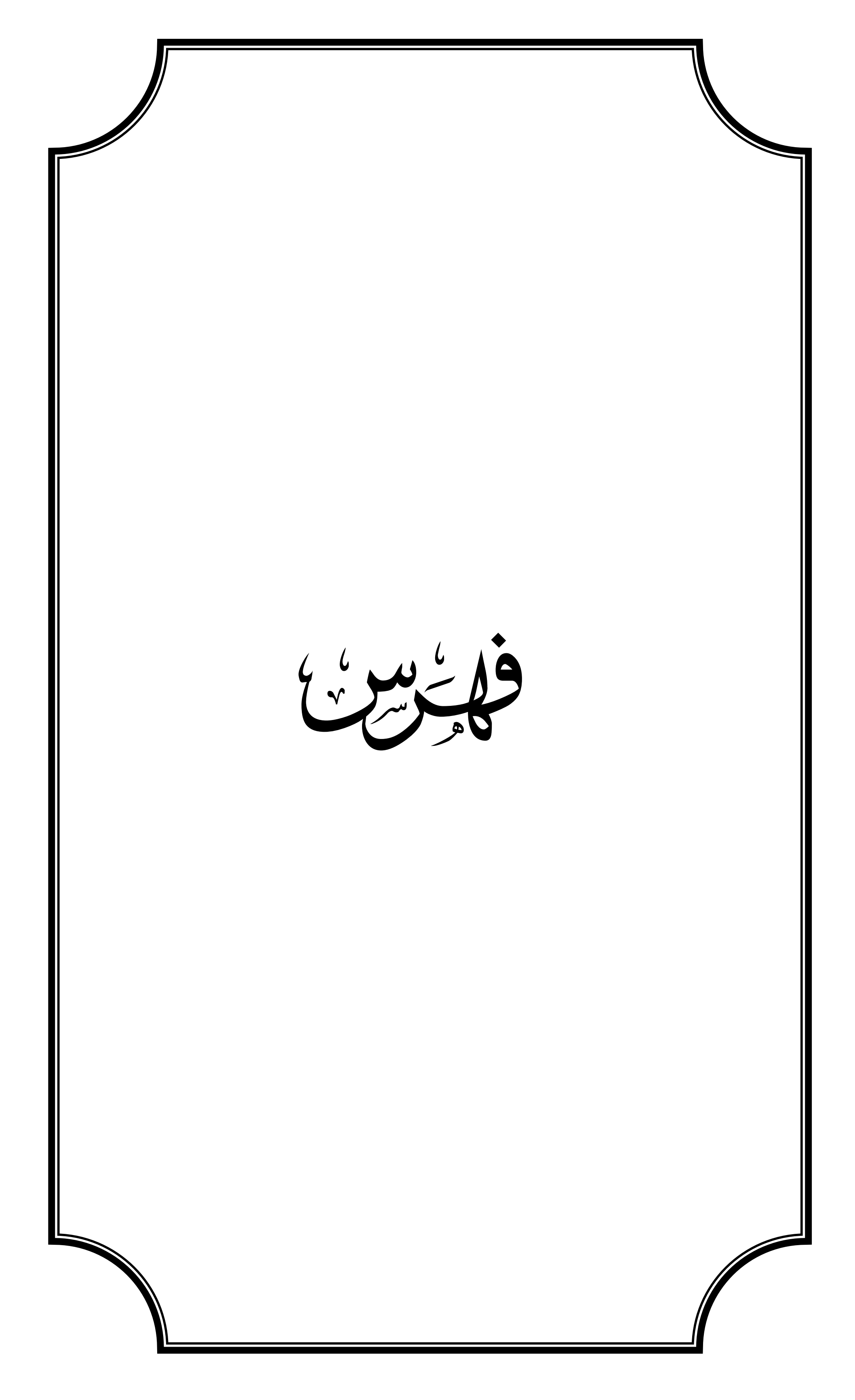
1 Ibid .

ثم عرّج التقرير على الإشارة إلى خلاصة مؤقتة قدمت إلى الوزراء، السالف الإشارة إليهم، حيث كانت حول الحدود الجزائرية التونسية، وتوخت إنشاء نظام دفاعي ذي عمق، يقوم على إنجاز عدد من مراكز المراقبة قريبة جدا من الحدود، على نحو يجعل الدفاع أمرا سهلا، وتسمح.

خاتمة:

يتضح من خلال قراءة وبحث معطيات التعليمة والتقريرين، حجم النشاط التسليحي للثورة الجزائرية، رغبة منها في تزويد الولايات الداخلية التي كانت في مواجهات دموية مع قوات الاحتلال الفرنسي. ورغم صعوبة المهّمة فإن الولايات ما فتئت ترسل القوافل باتجاه الحدود الشرقية أو الغربية للتموين. حيث كان سيرها طويلا، صعبا وشاقا، بسبب طول المسافة ووعورة الطريق وصعوبته، ذلك أنه كانت في الكثير من المرات تدخل مرغمة في معارك مع قوات الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي يطيل مدّة وصولها، دونما حساب للشهداء الذين يسقطون أحيانا في تلك المعارك أو الكمائن.

كما أن الملاحظ أيضا من خلال تلك الوثائق، أنها ركزت بشكل كبير في البداية على مسألة تعزيز المراقبة، من خلال تنويع المراكز وتعزيزها بشريا ولوجستيا لتسهيل المهمة على القائمين على المراقبة، ضمانا لعدم نجاح عملية التموين وكبح إرادة قيادة الثورة في الرغبة في تجاوز تلك التحديّات وعلى غرار ذلك، فإن التعليمات والتقارير المختلفة، لم تُشر قطّ ولو بصورة تقريبية لكمية السلاح والذخيرة المهربة باتجاه الداخل، عدا التنبيه إلى الخطورة، لاتخاذ الإجراءات الاستعجالية الكفيلة بتمكين قوات الاحتلال الفرنسي من التحكم في معطيات الميدان، والعمل على إبطاء حركة سير وتطور الأداء العملياتي لجيش التحرير الوطني.



فهرس

فهرس الموضوعات

المحور الثاني: استراتيجية الثورة الجزائرية في مجال التسليح والتموين

المحور الثالث: السياسة الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة الجزائرية

سلسلة المنشورات مخبر والدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

رقم: 03

أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع

المنظم من قبل المخبر يومي: 15.14 فيفري 2018

الجزء الثاني

المدير الشرفي للسلسلة

أ. د/ كمال بداري مدير الجامعة

مدير السلسلة

أ. د/ عبد الله مقلاتي مدير المخبر

الإشراف والتنسيق

أ. د/ عبد الله مقلاتي، د/ عمر بوضربة، د /أبو بكر الصديق حميدي، أ. د/ كمال بيرم

المراجعة اللغوية والإعداد التقني

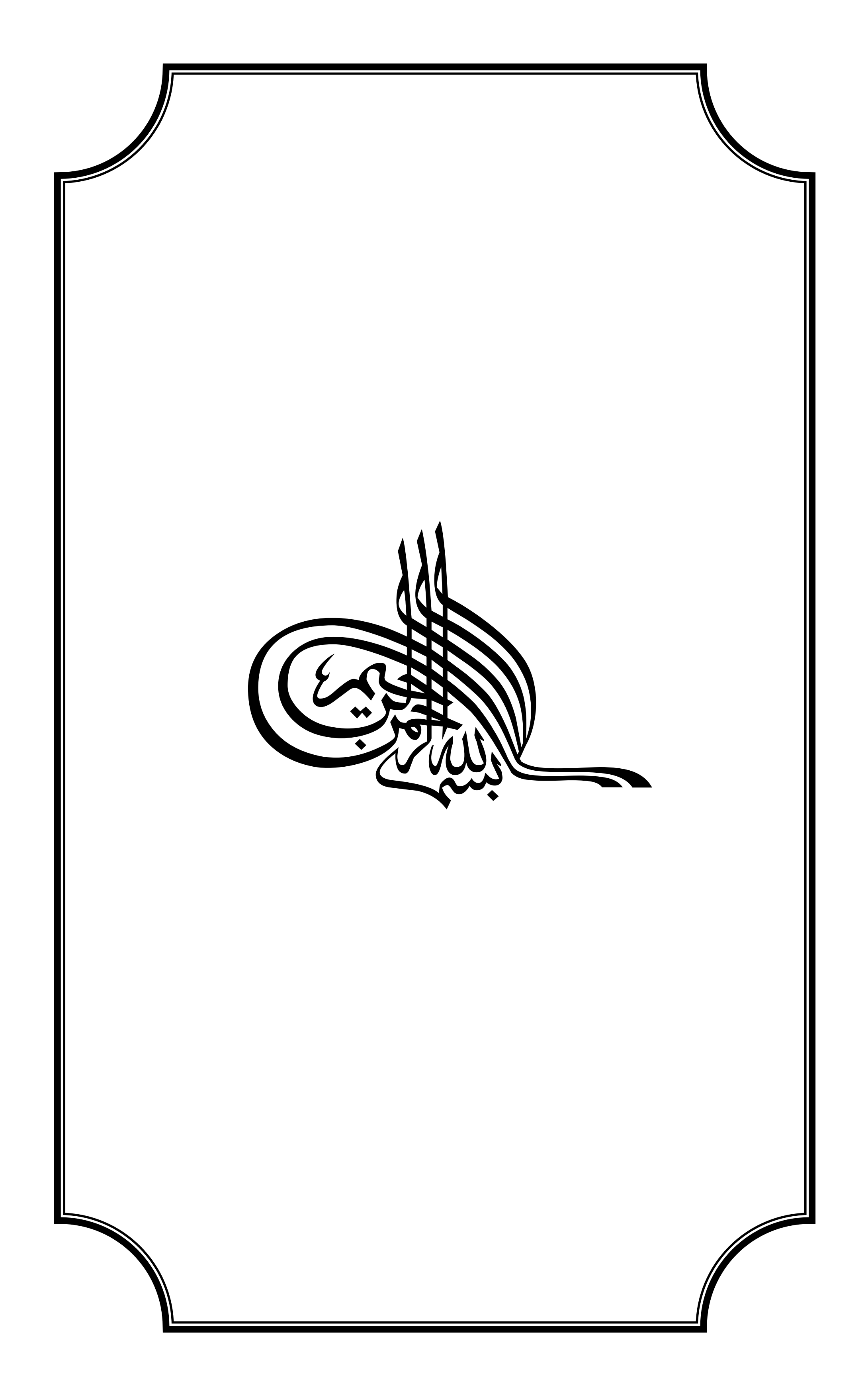
د/ عبد الحميد عمران و.أ /الطاهر خالد

اللجنة العلمية المشرفة على تحكيم الملتقى

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
أ.د/ عبد الله مقلاتي	جامعة المسيلة	د/ منى صالحي	جامعة المسيلة
أ. د صالح لميش	جامعة المسيلة	د/ عمر بوضربة	جامعة المسيلة
أ. د/ عبد الكامل جويبة	جامعة المسيلة	د/ عبد الحميد عمران	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد يعيش	جامعة المسيلة	د/ عيسى بن قبي	جامعة المسيلة
أ. د/ أحمد مسعود سيد علي	جامعة المسيلة	د/ محمود بوكسيبة	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد السعيد قاصري	جامعة المسيلة	د ـــ/أبو بكر الصديق حميدي	جامعة المسيلة
أ.د/كمال بيرم	جامعة المسيلة	د/ مصطفى عبيد	جامعة المسيلة
د/ حسين محمد الشريف	جامعة المسيلة	د/ فتح الدين بن أزواو	جامعة المسيلة

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2018
ISBN 978-9931-9460-2-1

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
حي إشبيلية، ص ب 160 ولاية المسيلة-الجزائر-
البريد الإلكتروني: revuehalgint@gmail.com
الموقع على الإنترنت: virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2


بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة الملتقى

التعريف بموضوع الملتقى وإشكاليته:

إن الثورة الجزائرية التي تعد من أعظم ثورات العالم المعاصر واجهت بكل تحد مشكلات عويصة، واستطاعت بإمكانياتها المتواضعة أن تجد الحلول المناسبة التي تفرضها طبيعة المعركة، وقد شكل التسليح انشغالا حقيقيا للثورية الجزائرية، وذلك باعتبار أهميته كوسيلة لمجابهة المستعمر، وكذا حيويته لاستمرار الثورة وصمودها ونجاحها، وقد ظل دائما محل اهتمام قادة وجنود الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من الكميات الكبيرة التي تم اقتناؤها وتخزينها في مراكز آمنة فإن إدخالها إلى أرض الوطن وإيصالها للمجاهدين جوبه بصعوبات جمة، وهو ما تطلب جهدا مضاعفا من مسؤولي التسليح في تحدي الصعوبات التي وضعتها فرنسا في طريق منع تدفق السلاح، فكان عليهم أن يشتروا السلاح ويوفروه أولا، ثم ينقلونه إلى مراكز التخزين في دول الجوار، وأخيرا يسهرون على إدخاله لأرض الوطن، وهذه المراحل الثلاث لها عوائقها وصعوباتها، وبخاصة المرحلة الأخيرة المتعلقة بإدخال السلاح والتي ظلت تؤرق مسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وذلك بسبب ما اتخذته فرنسا من احتياطات، تمثلت في خطي موريس وشال، والرقابة الأمنية الشديدة، وملاحقة قوافل السلاح حتى بعد عبورها بسلام.

إن الآمال المرصودة كانت عريضة بالنسبة لحركة ثورية تحررية، فقد حقق الوفد الخارجي للثورة عام **1956** بعض طموحاته وحصل على كميات كبيرة من السلاح، ولكن بقي الداخل حتى عام **1957** يشتكي من الواقع المر لقلة السلاح، فكيف يمكن للباحث أن يستقرئ مثل هذه الإشكاليات، وأن يفسر التناقض الموجود بين الاستراتيجيات الطموحة للحصول على السلاح وتوفره أحيانا في القواعد الخارجية للثورة، وبين ندرته في الداخل.

ولا شك أن موضوع التسليح يطرح كثيرا من الإشكاليات، تتعلق بذلك النشاط الواسع المتشعب الذي أحيط بكامل السرية، وبتلك الشبكات المتداخلة المهام والسرية والموزعة على عدة دول، وتلك المراحل المنفصلة والمتكاملة في إنجاح مهمة التسليح، وأهم الأسئلة إلحاحا علينا في تناول الموضوع تتعلق بحجم الجهود والآمال والطموحات الواسعة ومجابهات الواقع، وكذا أسئلة خيارات الحصول على السلاح، وسبل نقله إلى حدود الجزائر، وطرائق ووسائل إدخاله لأرض الوطن.

أهداف الملتقى

1– التعريف بجهود الثورة الجزائرية في مجال التسليح، وهي جهود اتسمت بطابع السرية، وحان الوقت لإبرازها في الكتابات التاريخية، واطلاع الأجيال بملامحها البطولية وبتفاصيلها الدقيقة.

2– إعادة قراءة إشكاليات الموضوع في ظل المعطيات التاريخية الجديدة والوثائق المفرج عنها حديثا.

3– مواكبة جهود الباحثين وطلبة الدكتوراه لمعالجة مختلف الإشـــكاليات المعرفية والمنهجية للبحث في مجال التاريخ العسكري للثورة التحريرية.

4– اكتشاف مصادر وطنية أصيلة حول موضوع التسليح والتموين، تتمثل في مذكرات و شهادات ووثائق أرشيفية ظهرت في الفترة الأخيرة.

5–إرساء أدبيات البحث العلمي الرزين لدى الباحثين والطلبة من خلال تبادل التجارب ومناقشة مختلف الإشكاليات التاريخية.

محاور الملتقى

1– إشكالية التسليح والتموين قبل اندلاع الثورة عام **1954**.

2– الإستراتيجية العسكرية للثورة ومكانة التسليح والتموين ضمنها.

3 – السياسة الفرنسية للحد من التسلح ومحاربة شبكات جبهة التحرير الجزائرية.

4 – جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التكفل بمسألة التسليح والتموين، التمويل والاقتناء والنقل.

5 – مصادر التسليح الداخلية والخارجية وأهميتها.

6 – مصادر تمويل التسليح في الداخل والخارج.

7– شهادات الفاعلين ومذكراتهم حول التسليح، رؤية من الداخل: (فتحي الديب، ابن بلة، بوضياف، المدني، منصور بوداود، محمد صديقي، محمد يوسفي، وضباط المالق.... الخ).

الهيئة المنظمة

-**الرئيس الشرفي للملتقى**: الأستاذ الدكتور كمال بداري مدير الجامعة.

-**مدير الملتقى:** الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي مدير المخبر.

-**رئيس الملتقى:** الدكتور أبو بكر الصديق حميدي.

-**رئيس اللجنة العلمية للملتقى:** الدكتور عمر بوضربة.

-**رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى**: الدكتور عبد القادر خليفي.

كلمة مدير المخبر

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد مدير الجامعة المحترم ونوابه، السيد عميد الكلية المحترم ونوابه، السادة رؤساء الأقسام، السيد مدير متحف المجاهد بالمسيلة، السادة الأساتذة الأفاضل من داخل الجامعة وخارجها، ضيوفنا الأعزاء، أبنائنا الطلبة والطالبات، نرحب بكم جميعا وأهلا وسهلا بكم في رحاب هذا الملتقى الوطني.

الملتقى الذي يتناول موضوعا مهما، يتعلق بإشكالية التسليح إبان الثورة التحريرية، وهو محور اهتمام الفرقة الثانية التي تهتم بالتاريخ العسكري للثورة الجزائرية، لقد كان اختيار الموضوع صائبا من جوانب كثيرة، فهو يمثل مسألة حيوية بالنسبة للثورة التحريرية، بذلت من أجله جهود جبارة وأموال طائلة، وكانت محصلته مهمة لإنجاح مسيرة كفاح الثورة الجزائرية.

وتتوفر اليوم للباحثين مادة مصدرية مهمة لمعالجة مختلف جوانب الموضوع، مثل الأرشيف والمذكرات والشهادات الشفوية، وهو أمر يشجع الباحثين على مزيد البحث والتقصي وتقديم الجديد عن هذا الموضوع.

وإن محاور الملتقى تتنوع بحسب تنوع إشكاليات مسألة التسليح، مثل طبيعة مصادر التسليح والتموين الداخلية والخارجية، وسياسة الجيش الفرنسي في مواجهة تسليح الثورة التحريرية، والجهود المبذولة من قبل قيادة ومؤسسات الثورة التحريرية من أجل النهوض بمهمة التسلح والتموين الحيوية والشاقة، وتجارب التسلح التي بادرت بها مختلف الولايات والمناطق والنواحي...الخ.

وقد سهرت اللجنة العلمية للملتقى على انتقاء المداخلات المفيدة، والتي تقدم الإضافة العلمية، ونحن حريصون على أن يستفيد الجميع مما يقدم من مادة دسمة ومحاضرات قيمة ونقاشات مثمرة، ونسعى أن شاء الله لطبع أعمل الملتقى تعميما للفائدة، ولتكون جامعتنا رائدة في مجال النشر العلمي الجامعي.

وفي هذا المقام نتقدم بالشكر الجزيل للمساهمين في إنجاح الملتقى، وخاصة أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية، وكذا السيد عميد الكلية، والسيد مدير الجامعة الذي ما فتأ يشجع نشاطات المخبر ومبادراته ويرعى أعماله العلمية.

وفي الختام نعيد الترحيب بكم جميعا، ونتمنى النجاح لملتقانا، ونتعهد بإنجاح مهمة المخبر العلمية في كتابة جوانب تاريخ الثورة التحريرية وتناول مختلف الإشكاليات الحيوية التي تسهم في كتابة التاريخ الوطني.

الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي

المحور الرابع

مصادر التسليح الداخلية والخارجية وأهميتها

الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وتسليح الثورة التحريرية

د/عمر بوضربة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

أسهم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بدور فاعل في تسليح الثورة الجزائرية، حيث نسق الاتصالات من اجل شراء السلاح، وأوجد وسائل النقل، وأنشأ شبكات شراء ونقل وتمرير الأسلحة، وعلى الرغم من كل هذا المجهود تتحدث بعض قيادات الداخل عن تقصير كبير في الإمداد بالأسلحة، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول حقيقة دور الوفد الخارجي في التسليح، وهذه الإشكالية تحتاج للبحث، وهو ما نحاول الإجابة عنه في هذه المداخلة.

1- من وفد ح.إ.ح.د إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية أسست الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وفدا لها بالعاصمة المصرية القاهرة، والذي قاده المناضل الكبير الشاذلي المكي، ونشط الوفد بقيادة المكي في مجال التعريف بالمسألة الجزائرية وتعريف الإخوة العرب بالجزائر وبوضعها في إطار السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وقد وظف المكي الظروف الإيجابية في مصر مثل تواجد مقر الجامعة العربية ومقر مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي.

وتعزّز الوفد الخارجي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) بالقاهرة منذ مطلع الخمسينات بعناصر جديدة شابة وفاعلة مفعمة

بالحيوية، ففي جوان 1951 قدم إلى القاهرة محمد خيضر حيث أصبح نائبا للشاذلي المكي، وفي منتصف سنة 1952 التحق حسين آيت أحمد (22جويلية)[1] وبعده بسنة تقريبا التحق أحمد بن بلّة في أوت 1953[2]، وقد ضُمّ هذان المناضلان النشيطان إلى الوفد الخارجي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مع الإشارة إلى أنّ هؤلاء الثلاثة كانوا متابعين فيما عرف بقضية اكتشاف المنظمة الخاصّة سنة 1950 باعتبارهم من قادتها البارزين، وستعرف قيادة الوفد الخارجي تغييرا على رأسها فبعد إقصاء الشاذلي المكي في أكتوبر 1952 من قيادة الوفد عين محمد خيضر خلفا له بصفته ممثلا لح.إ.ح.د[3].

1-C.A.O.M: FONDS MINISTÉRIELS, Premier ministre, 81F/110, Notice de Documentation (très secret), Les animateurs de la Rébellion Algérienne, T I (A)Ait Ahmed Hocine, pp: 25.

2- ذكر محمد خيضر في محضر استنطاقه من طرف السلطات الأمنية الفرنسية على اثر اختطافه رفقة زملائه الزعماء بأن آيت أحمد و بن بلّة التحقا بالقاهرة في منتصف سنة 1951، لكن بن بلّة ذكر في حواره مع أحمد منصور "شاهد على العصر" بأنه وصل القاهرة في أوت 1953، وهو ما أكدته التقارير الفرنسية بشأنه، حيث تذكر هذه المصادر الفرنسية بأن بن بلّة استصدر رخصة مرور باسم مستعار "مسعود مزياني" في أوت 1953 دخل بها التراب المصري، أما آيت أحمد فقد التحق حسب ذات المصادر بالقاهرة في 22 جويلية 1952، ينظر:عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر-دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، 2004، الجزائر، ص ص: 489-495. لكن حسين آيت أحمد ذاته ذكر في "روح الاستقلال" بأنّه وصل القاهرة في ماي 1952 بجواز مرور يحمل اسم "سعيد فرحي" سلمه إياه مصطفى عبد المنعم سفير مصر ببيرن-سويسرا-، ينظر: حسين آيت أحمد: روح الاستقلال المصدر السابق، ص ص: 248-251، وينظر كذلك:

C.A.O.M: 81F/110, Op cit, Les animateurs de la Rébellion Algérienne, T II (B-Bi) Ben Bella Ahmed, pp: 81,82.

3 - هذا ما ورد في محضر استنطاق محمد خيضر، لكن بن بلّة ذكر في شهادة له بأنّه وصل إلى القاهرة في أوت 1953، عد إلى محضر استنطاق محمد خيضر إثر اعتقاله بالدار البيضاء (الجزائر) رفقة زملائه الأربعة بتاريخ 1956/10/22 في: عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ص ص: 489-495. وذكر محمد الأمين بلغيث بأن كل من مصالي واللجنة المركزية أقصيا الشاذلي المكي=

وفي أعقاب الأزمة التي عصفت بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ما بين جوان 1953 إلى منتصف سنة 1954 وتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)، في هذه الأثناء كانت بعثة ح.أ.ح.د تتشكّل من: أحمد بن بلّة، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر، لينقسم الوفد ويصبح بن بلّة وآيت أحمد وخيضر ممثّلون لجبهة التحرير الوطني حديثة الولادة ثم التحق بهم محمد يزيد المركزي، بينما أصبح أحمد مزغنة الذي التحق بالقاهرة منذ نهاية صيف 1954 ممثلا للتيار المصالي رفقة الشاذلي المكي[1].

تعزّز الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعد ذلك بقدوم عدة عناصر أوفدتهم قيادة الجبهة في الداخل، أقل ما يمكن أن يقال بشأنهم أنهم كانوا من العناصر السياسية الكفاءة ومن مختلف تيارات الحركة الوطنية وإلى غاية سبتمبر أكتوبر 1956 كان الوفد الخارجي يتشكّل من:

= من تمثيل ح.إ.ح.د. سنة 1952 وذلك لأسباب تأديبية، دون أن يذكر الأستاذ مصدره في هذه المعلومة، ينظر: محمد الأمين بلغيث: الجزائر في باندونغ–مذكرة الشاذلي المكّي إلى المؤتمر– الطبعة الأولى، دار كتاب الغد للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2007، ص 12. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، المصدر السابق، ص ص: 489–495. و: أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيلا.. يكشف أسرار ثورة الجزائر– كتاب الجزيرة – شاهد على العصر– الدار العربية للعلوم– ناشرون– دار ابن حزم، ط الأولى، 2007، ص 90.

1 – عُد إلى محضر استنطاق محمد خيضر، المصدر السابق في: عبد الحميد زوزو: محطّات في تاريخ الجزائر – المصدر السابق، ص ص: 489–495.

لكن عبد الرحمن كيوان ذكر بأنّ سبب استبعاد الشاذلي المكي من الوفد كان بسبب وقوفه إلى صف مصالي الحاج ووفق ذلك فإنّ هذا الأمر يكون قد حدث في سنة 1954، لكن كل المصادر والمراجع التي اطّلعنا عليها في الموضوع تؤكّد أنّ الاستبعاد تمّ في سنة 1952 كما ذكر ذلك محمد خيضر في محضر استنطاقه. ينظر:

Abderrahmane Kiouane: Les Débuts D'une Diplomatie de Guerre (1956-1962)- journal d'un Délégué à l'extérieur, Editions Dahlab, Alger, 2000, p5.

محمد خيضر، أحمد بن بلّة، حسين آيت أحمد، محمد لمين دبّاغين، فرحات عبّاس، محمد يزيد، حسين لحول، أحمد بودة، أحمد توفيق المدني، عبّاس بن الشيخ الحسين، أحمد فرنسيس، عبد الرحمن كيوان[1].

وبعد ذلك تم توزيع المهام فيما بين الأعضاء فتكفّل محمد خيضر بالشؤون السياسية والمالية بينما تكفّل أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف بالشؤون العسكرية–العتاد–والاتصال بالداخل[2]، وتكفّل حسين آيت أحمد بمساعدة محمد يزيد بالتدويل خاصّة من خلال منظمة هيئة الأمم المتحدة، في حين تمّ تكليف حسين لحول بالدعاية للثورة في أندونيسيا وجنوب شرقي آسيا، بينما كلّف عبد الحميد مهري بتمثيل جبهة التحرير في سوريا[3].

ذكر فرحات عبّاس في كتابه تشريح حرب تعليمات عبّان رمضان العضو القيادي في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الوفد الخارجي موضحا مهمّة الوفد في نشاطه الخارجي:

1- تدويل المشكل الجزائري، ودحض الحجج الفرنسية، تحطيم أسطورة تبعية الجزائر لفرنسا.

2- زوِّدوا جيش التحرير الوطني بالمال والأسلحة والذخيرة، فمعنويات المجاهدين

---

1 - عبد الحميد زوزو: محطات، المصدر السابق، ص 491. وينظر كذلك:
Abdellah Righi: Ahmed Francis (1910-1968) Le docteur en politique, Edition ANEP, Rouiba, 2007, pp: 93-94.

2– ورد في رسالة من عبّان رمضان إلى وفد القاهرة مؤرّخة في 1955/11/04 ".. بن بلّة وبوضياف فهما مكلفان فقط بمصلحة العتاد والاتصال بنا". عد إلى المصدر في: مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر– القاهرة) 1954–1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص: 114–115، وللاطلاع على تفاصيل عمليات التسليح خلال هذه المرحلة وإلى غاية 1962 عد إلى: عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الجزائرية–شهادتي..._ط الثانية مراجعة ومنقّحة، وزارة المجاهدين، أكتوبر 2007، الجزائر.

3 -Abderrahmane Kiouane: Op cit, p 74 Mabrouk Belhocine: Op.Cit, pp:140-144.

ينبغي أن تبقى مرتفعة، ولكي تبقى كذلك ينبغي ألا تنقصهم الأسلحة والذخيرة.

3- المحافظة على تضامن ووحدة الوفد الخارجي لكي يضمن المحافظة على تمثيليتها وفعاليتها، تفادوا الصراعات والتفرقة بين المناضلين القادمين من آفاق مختلفة، عليكم بخلق عقلية أو ذهنية ج.ت.و بتحطيم روح الحزب.

4- تفادي تشخيص الثورة، فالثورة ينبغي أن تبقى انجازا شعبيا خالصا[1].

وفيما يتعلّق برواد العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير فهم إطارات سابقون في الحركة الوطنية، وينتمي غالبيتهم إلى الجيل الذي عزّز صفوف الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وتكوّنوا في صفوفها وتشبّعوا بمبادئها، على أنّه من المهم التأكيد على أن الجيل المؤسّس للنشاط الخارجي للجبهة هو من قيادة المنظمة الخاصة (O.S) التابعة للحركة ا.ح.د ونعني بهم: محمد خيضر وأحمد بن بلّة وحسين آيت أحمد، ثم تعزّز الوفد بعناصر من المركزيين ومن الاتحاد الديمقراطي ومن جمعية العلماء[2]، أضافوا لمستهم المميّزة في مجال التنظيم والتنشيط بحكم مستواهم الدراسي العاليذكر محمد يزيد[3] أحد الرواد المؤسسون لديبلوماسية جبهة التحرير الوطني في تقرير له إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جويلية 1957، جملة من الحقائق الهامّة التي قدّمت رسما دقيقا

1 -Ferhat Abbas: Autopsie d'une guerre, L’aurore, Éditions Garnier Frères, Paris, 1981, pp: 178-179.

2- عامر رخيلة: "الحركة الوطنية والتأسيس للديبلوماسية الجزائرية"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962"-دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية- طبعة ثانية منقّحة ومزيدة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 90.

3- عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1954/50، ثم ممثلا لجبهة.ت.و في نيويورك 1958/55، ثم وزيرا للإعلام في ح.م.ج.ج. 1961/58، فوزيرا للمالية في حكومة أحمد بن بلة، وترأس المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، عد إلى:

Mohamed Harbi: Le FLN, op cit, p :400.

لأهداف واستراتيجية جبهة التحرير الوطني وكذا أهم المواعيد التي سجّلت من خلالها الجبهة حضورها[1]، وعموما يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

– أن محمد بوضياف نقل إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في بداية نوفمبر 1954 تعليمات قيادة الثورة بالداخل بشأن أولويات العمل الخارجي أو الدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية، والتي تمحورت حول ثلاث خطوات رئيسة هي:

أ– العمل على إخراج المشكل الجزائري من الإطار الفرنسي.

ب– نقل المشكل الجزائري إلى مستوى المشكل التونسي والمغربي على الصعيد الدولي.

ج– طرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن[2] الدولي أو في الجمعية العامة[3] للأمم المتحدة.

لقد تركّزت النشاطات الأولى لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بعيد الفاتح من نوفمبر 1954 على:

1– اعترف محمد يزيد في تقريره إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالدعم التونسي والمغربي للبعثة الجزائرية والذي يعتبره عاملا من عوامل نجاح البعثة الجزائرية في مهامها، ينظر:
Mohammed Harbi: Les archives de la révolution algerienne, Ed Jeune Afrique, France,p172.

2– هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة، مكوّنة من ممثلين عن خمس عشرة دولة، خمس منهم أعضاء دائمون والبقية ينتخبون لمدة سنتين من الجمعية العامة، من أبرز أهدافه: الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويحق لكل عضو من الخمسة الدائمين أن يعترض على أي قرار يتخذه مجلس الأمن، وبالتالي منع إصداره باستعمال حق الفيتو، ينظر: جرجس جرجس: معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، مراجعة القاضي أنطوان الناشف، الشركة العالمية للكتاب، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص274.

3– جهاز تداولي لمنظمة الأمم المتحدة تجمع ممثلي الدول الأعضاء كافة، وهو جهاز ينعقد بكامل أعضائه، عد إلى: جيرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، ج1 (أ–ش)، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص635.

1- تحقيق انشغال أساسي ألا وهو الحصول على اعتراف للوفد الخارجي باعتباره المعبّر الحقيقي أو الواقعي للمقاومة الجزائرية، التي تقودها حركة فتية انبثقت عن أزمة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، يجهلها الكثيرون في أرض الوطن فما بالك على الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

2- تكوين جبهة خارجية موحّدة مع التونسيين والمغاربة وهو الخيار الذي أصبح يشكّل ضرورة ملحة، خاصّة بعد الدعم غير المشروط الذي قدّمته البعثتان الخارجيتان التونسية لحزب الدستور الجديد بقيادة صالح بن يوسف والمغربية لحزب الاستقلال بقيادة علاّل الفاسي للبعثة الجزائرية خلال الفترة الصعبة لسنة 1955، وهو الدعم الذي تجسّد في التحضير لمؤتمر باندونغ وخوض غمار التدويل من خلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

3- وتنفيذا لتعليمات القيادة بالداخل ركّز الوفد الخارجي جهوده على البلدان العربية التي تشكّل امتدادا طبيعيا وحضاريا وحليفا استراتيجيا بسبب روابط اللغة والدين والتاريخ المشترك، ثم التوجه كذلك صوب بلدان جنوب شرقي آسيا، وبموازاة ذلك العمل للضغط على الجامعة العربية، خاصّة بعد التحفظ الذي أبدته معظم الدول العربية لاتخاذ أفعال غير التصريحات والبيانات "الحذرة"، فقد احتجت معظم البلدان بعائق المظهر القانوني للقضية الجزائرية، فالمملكة العربية السعودية الوحيدة من بين كل الدول العربية التي قدّمت دعمها و وقّعت على رسالة موجّهة لرئيس مجلس الأمن الدولي، الرسالة تضمّنت لفت نظر المجلس للوضع في الجزائر، لكن دون أن تطلب عقد اجتماع لمناقشة المسألة الجزائرية[2].

لقد قام الوفد الخارجي للثورة الجزائرية خلال الفترة من 1954 إلى 1958

1- عامر رخيلة: المرجع السابق، ص 100.

2- Mohammed Harbi: Les archives de la révolution algerienne, op cit, p172.

بالعديد من النشاطات، مثل زيارات بعض أعضائها لعديد الدول العربية الآسيوية الأوربية وغيرها من أجل الدعاية للثورة وكذا لشراء الأسلحة، إضافة إلى سعيه الحثيث لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ونظرا لكثافة هذا النشاط ارتأينا تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

2- نشاط الوفد في مصر ودول المغرب العربي:

الحقيقة أن نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائري بالقاهرة عشية اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 لم ينطلق من فراغ بل وجد الأرضية المناسبة، وهي الأرضية التي أرساها نشاط الحركات المغاربية وتفاعلها، والذي كوَّن أرضية متينة بين المشرق والمغرب العربيين وخلق مناخا دبلوماسيا ساعد على إظهار حقيقة الثورة الجزائرية على المستوى العربي والدولي.

هذا الواقع أكّده محمد لمين دبّاغين حين قال: "إنَّ تفاعل الحركات المغربية مع بعضها البعض أدّى فعليا إلى تكوين أرضية وقاعدة متينة بين المشرق والمغرب لتنطلق في خضمّها الثورة المسلحة، وكذلك خلق مناخا دبلوماسيا ساعد على إظهار حقيقة الثورة الجزائرية على المستوى العربي والدولي، وذلك بإذاعة أوّل بيان لها من صوت العرب بالقاهرة، والتي احتضنت ودعّمت الثورة الجزائرية بكلّ إمكانياتها المادية والمعنوية وذلك بقيادة جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى ذلك فإنّه منذ قيام ثورة جويلية بقيادة جمال عبد الناصر شكّلت مصرُ سندا قويا لمعظم الحركات التحررية الثورية العربية، لذلك كان طبيعيا أن يتّجه ثوار المغرب العربي وبالأخص جبهة التحرير الوطني إلى مصر في إطار نشاطاتهم الخارجية، والذين لقوا منذ البداية دعما ماديا ومساندة سياسية فعّالة" [1].

وذكر أحمد بن بلّة أنَّ أول لقاء له مع جمال عبد الناصر كان في حوالي

1- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة، ص 150.

شهر أكتوبر 1953، ويذكر بأنه رغم قصر مدّة اللقاء أحس الطرفان بالتواصل والانسجام[1]، وبعد الاهتمام الذي لقيه بن بلّة من طرف عبد الناصر كلّفه زملاؤه في الوفد بملف تطوير هذه العلاقة بالنظام المصري والحصول على الأسلحة، التي كانت تشكّل الأولوية بالنسبة للحركة الثورية في الجزائر آنذاك، فقد سأل عبد الناصر بن بلّة عمّا تحتاج إليه الحركة في الجزائر؟ فأجابه بن بلّة: "إن حاجتنا ماسّة إلى الأسلحة، ولمّا سأله عن حاجته إلى المال أجابه بأنّنا لا نريد مالا .."[2].

حدث تجاوب كبير بين بلة وعبد الناصر فتوثّقت عرى الاتصالات مع النظام المصري، هذه الأخيرة التي كانت تتمّ مع رئيس المخابرات المصرية زكريا محيي الدين، وفتحي الديب الذي كلّفه عبد الناصر بملف دعم الحركات الوطنية الاستقلالية بالمغرب العربي بما فيها الجزائر، وبآخرين منهم علي صبري وكان الهدف هو الحصول على الأسلحة ثم إيصالها إلى الجزائر وهي الترتيبات التي بدأت قبل سنة 1954.

لكن توفيق الشاوي القيادي في حركة الإخوان المسلمين المصرية والذي كان مقرّبا من الوفد الخارجي منذ فترة ما بعد ح.ع.الثانية، وكان على علاقة مميّزة بأحمد بن بلّة ومحمد خيضر يرى بأنّ النظام المصري لعبد الناصر رغم قبوله الاتصال ببن بلّة عن طريق مسئول في المخابرات المصرية فتحي الديب الذي التقى في أوّل جلسة منفردة مع بن بلّة في 1954/5/4[3]، إلا أنّه لم يغامر بدعم

1- أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيلا.. يكشف أسرار ثورة الجزائر –كتاب الجزيرة – شاهد على العصر– الدار العربية للعلوم– ناشرون– دار ابن حزم، ط الأولى، 2007، ص :90.

2- أحمد منصور: المصدر السابق، ص ص: 90- 91.

3- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، المصدر السابق، ص33.

الحركة الثورية الناشئة ربّما بسبب عاملين أساسيين: أولهما: انشغاله بأمور داخلية ولخّصها في سعي عبد الناصر لإعداد خطة محكمة للقضاء على "الإخوان المسلمين"، وأمّا الثاني فهو عدم استعداد نظام عبد الناصر للمغامرة بدعم الثورة الجزائرية في مرحلة الإعداد باستثناء قدر ضئيل من المال "لشراء أسلحة من السوق السوداء بليبيا" لعدم امتلاك الحركة الثورية الجزائرية ضمانات النجاح الكافية[1].

من الأنشطة التي قام بها أعضاء الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة التنقل بين مصر وليبيا ودول أخرى من أجل الترتيب للثورة، فقد أدرك دبلوماسيو الثورة الأوائل أهمية ليبيا التي يمكنها أن تشكّل حبل الوريد الذي يمدّ الثورة بالسلاح القادم من مصر، وتمّت المراهنة على مصر لأنّه لم تكن هناك دولة عربية أخرى – آنذاك – يمكنها أن تمد الثورة بالسلاح [2].

وأشرف أحمد بن بلّة شخصيا على تشكيل أوّل شبكة من الليبيين الذين تعاونوا معه بفعالية كبيرة في نقل السلاح المصري طيلة عامين ونصف العام ثم تهريبه إلى الجزائر، وأول عملية تمّت بواسطة مركب "فخر البحار" ذو الطابع السياحي، ويذكر أحمد بن بلّة بأنه أشرف على العملية شخصيا بمساعدة عقيد في الجيش الليبي "عبد الحميد درنة" وسائق سيارة، هذه العملية نقلت فيها مئات القطع الرشاشة.

ورغم الحضور العسكري الأمريكي والبريطاني في ليبيا، والذي يترجم صعوبة

1- يسمّي توفيق الشاوي الفترة الممتدة من تاريخ أول لقاء بين الديب وبن بلّة في أفريل 1954 إلى ثاني لقاء في أكتوبر 1954 بـ: "الحلقة المفقودة طولها ستة أشهر"، ينظر: توفيق الشاوي: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، دار الشروق، ط1، 1419هـ/1998، القاهرة، ص ص: 243-247.

2- بالنظر إلى أنّ معظم الدول العربية كانت إما مستعمرة (تونس، المغرب) أو تابعة للنفوذ الغربي (ليبيا، الأردن، العراق)، أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيلا..، المصدر السابق، ص ص: 91-92.

الوضع آنذاك في ليبيا إلا أنّ الموقف الرسمي الليبي – حكومة بن حليم– كان جيدا ومتعاونا، وهو ما أشار إليه كذلك أحمد بن بلّة، الذي قال: "كانت حكومة بن حليم الليبية تساعدنا على نقل السلاح.." وإلى غاية مارس 1955 قام الوفد الخارجي بثالث أو رابع عملية تهريب للسلاح من مصر[1].

فالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لم تكن مهامه دبلوماسية[2] دعائية فحسب بل كانت تتعدّاها إلى ميادين أخرى مثل شراء الأسلحة والإشراف الشخصي على نقلها، وهو ما أعطينا أمثلة عنه، هذه المهمة الصعبة كانت تتطلّب ربط علاقات بشبكات دولية سرية لبيع الأسلحة ثم فيما بعد نقلها عبر سفن أو مراكب بحرية، وهي المهمّة التي تخصّص فيها بامتياز أحمد بن بلّة والذي ربطته علاقات متينة بعدّة شخصيات مصرية وأوربية سهّلت له المأمورية، ونذكر من هؤلاء:

– العقيد عزّت سليمان مسؤول المخابرات المصرية.

– الضابط فتحي الديب المكلّف بمتابعة ملف شمال إفريقيا والتنسيق مع قيادة الثورة الجزائرية في المخابرات المصرية.

---

1 أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيلا..، نفس المصدر، ص ص: 99–108.

2 يُقصد بالعلاقات الدبلوماسية اصطلاحا العلاقات بين دولتين أو عدة دول، وتدلّ على أنها تفضّل التسالم والتفاهم على التغالب والتنازع، وتترجم العلاقات الدبلوماسية عبر وزارات الخارجية، بإنشاء سفارات وقنصليات أو أجهزة تمثيل بين الدول المنتمية إلى الأمم المتحدة، والمعترفة ببعضها، ولكل سفارة: هيئة دبلوماسية (Corps Diplomatique) ومقر عام، مع فروع، وحقيبة دبلوماسية، وحصانة وجهاز أمني خاص، عد إلى: خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، ص ص: 140–141.

وفق هذا المفهوم الأكاديمي هل توفّرت هذه الشروط في العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني خلال الفترة 1954 إلى1960 أو حتى إلى 1962؟ ربّما توفر بعضها لكن لم يتوفّر البعض الآخر، لذلك يسمّي البعض دبلوماسية ج.ت.و بدبلوماسية حرب أو ثورة، عد إلى:

Abderrahmane Kiouane:Les débuts d'une diplomatie de guerre.

– العقيد النجّار الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية بمدريد والذي تعتبره المخابرات المصرية بمثابة الوسيط في صفقات الأسلحة التي كان يقوم بها أعضاء الوفد الخارجي خاصّة أحمد بن بلّة.

– الضابط سيرج بايكوف Serge Baikoff الضابط السابق في البحرية اليوغسلافية وتاجر الأسلحة والذي كان يقيم في روما الإيطالية[1].

ثمّ بعد ذلك تأتي المرحلة المكمّلة والهامة وهي الحصول على موافقة تونس بالخصوص على تمرير الأسلحة عبر أراضيها ثم إدخالها إلى الجزائر عبر نقاط محدّدة على الحدود التونسية الجزائرية، هذه النقطة بالذات تناولتها اجتماعات الوفد الخارجي ومن ضمنها اجتماع 27 أفريل 1956 الذي ترأسه محمد خيضر بحضور: محمد لمين دبّاغين، فرحات عبّاس، أحمد توفيق المدني، عبّاس بن الشيخ الحسين، وأحمد فرنسيس.

هذه الاتصالات على ما يبدو آتت أُكلها فقد أصبحت كتائب جيش التحرير العابرة للحدود مع تونس تلقى كل التعاون والترحاب، يمكّنون من الأسلحة والذخيرة ويتمّ التكفل بالجرحى الجزائريين وينقل المتضررون منهم إلى العاصمة تونس لمزيد من العناية الطبية، وأصبح الحرس الوطني التونسي ينقل عبر شاحناته أسلحة جبهة.ت.و، بالإضافة إلى تهيئة مخازن لتفريغ شحنات الأسلحة التي تقتنيها ج.ت.و من الخارج، وتحوّلت مقرات الحزب الدستوري والتكنات

1– يشير تقرير فرنسي بأنّ الوثائق التي صودرت من بلة بن اختطافه رفقة القادة الآخرين دلّت على هذه الاتصالات حيث عثر فيها على أرقام الهواتف الخاصة بفتحي الديب وعزت سليمان بما فيها أرقام هواتف منازلهم، وهو ما يبن مدى العلاقة التي ربطت بن بلّة وأعضاء الوفد بهؤلاء وقدرة القادة الجزائريين على نسج علاقات تعود بالفائدة على الثورة، يُنظر في:

C.A.O.M: FONDS MINISTÉRIELS, b: 81F/110, Premier ministre, Notice de Documentation, très secret,"Les animateurs de la Rébellion Algérienne",T II (B-Bi), Ben Bella Ahmed, pp: 81-88.

التونسية إلى مخازن لج.ت.و.[1].

وفي ذات السياق عمل أحمد بن بلّة بالتنسيق مع المقاومين المغاربة لترتيب عمليات نقل شحنات الأسلحة التي يحصل عليها الوفد الخارجي من الأشقاء العرب أو التي يتم شراؤها، نقلها بحرا إلى غاية الناظور في المغرب الأقصى تمهيدا لنقلها إلى الجزائر عبر المنطقة الحدودية الغربية [2].

ربطت مسئولي الوفد الخارجي لـ ج.ت.و علاقات متشعبة بمختلف أجهزة السلطة المصرية، ومنها مصالح المخابرات المصرية وبمسؤولين كبيرين فيها وهما فتحي الديب وعزّت سليمان، والذين كانا بمثابة الواسطة التي تصلهم بالنظام المصري، والذين كانا يلبيان طلبات الوفد مثل تسهيل الحصول على رخص المرور ووثائق الهوية، وتسهيلات الإقامة، وكل ما من شأنه تطوير النشاط الدعائي لجبهة.ت.و في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة [3].

– أكتوبر 1956: زيارة إلى المغرب الأقصى واختطاف أعضاء الوفد الخارجي.

وفي أعقاب تلقّي الوفد الخارجي للجبهة دعوة من الحكومة المغربية توجّهت بعثة عن الوفد الخارجي لجبهة.ت.و لزيارة المملكة، حيث استقبلت في تطوان من طرف السلطان المغربي محمد الخامس بالقصر الملكي، وتطرّقت البعثة بالحديث عن الصعوبات الناجمة عن الأوضاع في الجزائر وعن مضاعفاتها

---

1 - Benjamin Stora-ZAKYA Daoud: Op.cit, p 255.

2– عبد المجيد بوجلة: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954–1962، المرجع السابق، ص 222.

3– عبد الحميد زوزو: المصدر السابق، ص 495.

مثلا بعد التحاق عبد الرحمن كيوان بالوفد في القاهرة في أفريل 1956 تمّ تكليفه بتحرير و تقديم ركن باللغة الفرنسية في إطار برنامج "ركن المغرب" والذي كان يقدّم عبر إذاعة "صوت العرب" التي كان يُشرف عليها آنذاك أحمد سعيد، وذكر أحمد توفيق المدني أنّه كُلّف من طرف الوفد الخارجي "بالدعاية ونشر بيان يومي عن الثورة وتحرير برنامج إذاعي لصوت العرب" عد إلى: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ص 155، وكذلك: Abderrahmane Kiouane:Op.cit,7

في كل من المغرب وتونس، وأبدى الوفد الجزائري اهتمامه بأهمية الحضور إلى ندوة تونس، التي يمكنها أن توثّق العلاقات بين الأقطار المغاربية الثلاثة، وفي إمكانية إسهامها في فتح أبواب حل سلمي للقضية الجزائرية[1].

ثم تحوّلت البعثة إلى مدينة الرباط حيث أقامت هناك إلى غاية تاريخ التوجه إلى تونس من أجل المشاركة في ندوة مغاربية تضم تونس والمغرب وممثلي الوفد الخارجي لجبهة ت.و، وأجرت في هذه الفترة البعثة الجزائرية لقاءات مع بعض المسئولين المغاربة منهم سي بكاي لغزاوي مدير الأمن الوطني المغربي بالإضافة إلى بعض الأعيان الذين قاموا بزيارة البعثة، على إثر هذه السفرية من المغرب إلى تونس تعرض الوفد الخارجي لاختطاف من طرف الطيران الحربي الفرنسي وتم تحويل الطائرة المقلة لهم إلى مطار الدار البيضاء بالجزائر وتم إلقاء القبض على الوفد الخارجي[2].

وإجمالا فقد تميّزت هذه المرحلة بمحاولة التأسيس لعمل خارجي تمثيلي لجبهة التحرير الوطني، والسعي لتأمين حاجيات الثورة في الداخل من السلاح والمال، وقد اجتهد أعضاء الوفد الخارجي في ذلك فطغى العمل الفردي على حساب العمل المنظم والمؤطّر بشكل جيد، كما أنّ صراعات بدأت تطفو إلى

1– حسب فرحات عبّاس فانّ فكرة الندوة تمّ التحضير لها من طرف محمد الخامس وبورقيبة والوزير الفرنسي ألان سافاري Alain Savary كاتب الدولة المكلّف بشؤون شمال إفريقية، وبعد الاختطاف أُلغيت الندوة واستقال سافاري من منصبه احتجاجا على ما أقدمت عليه حكومة بلده، عد إلى:

Ferhat Abbas: Autopsie d'une guerre,Op.cit, pp:186-187.

للمزيد يُنظر إلى: عبد الله مقلاتي:"**مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 22 أكتوبر 1956**"، المصادر، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 16–السداسي الثاني 2007– ص ص: 179– 204.

2– عبد الحميد زوزو: المصدر السابق، ص 492، وللمزيد ينظر: أحمد بن بلّة: "مذكرات أحمد بن بلّة، ترجمة عفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1981، ص 120.

السطح بين بن بلّة ومحمد خيضر من جهة ومحمد لمين دبّاغين من جهة أخرى، وقد شهدت الفترة الممتدة من أواخر سنة 1955 ومنتصف 1956 تعزيزا نوعيا لتركيبة الوفد الخارجي بالتحاق عناصر سياسية معروفة من المركزيين وقادة في جمعية العلماء ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

3- ملف السلاح وتأزم العلاقات بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة بالداخل:

ذكر محمد خيضر في محضر استنطاقه من طرف مصالح الأمن الفرنسية بأن التنسيق كان جاريا بين قيادة الجبهة في الداخل في الجزائر وبين الوفد الخارجي لجبهة ت.و. بالقاهرة فيما يتعلّق بالتوجهات السياسية، ويتم الاتصال بقيادة جبهة.ت.و بالداخل بعدة طرق، مثل استعمال المكاتب الخارجية وعن طريق المراسلات، حيث كانت للبعثة علب للرسائل في باريس وفي بلجيكا، وكذلك عن طريق كل من تونس والمغرب، حيث يتكفّل بنقل هذه المراسلات إلى الجزائر عن طريق وكلاء اتصال Agents de liaison الذين يقومون بتهريبها عبر الحدود [1].

والقارئ لكتاب مبروك بلحسين أحد إطارات ج.ت.و بالخارج والموسوم بـ: "المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر– القاهرة) يمكنه أن يطّلع على مراسلات عديدة وهامّة تمّت بين قيادة الثورة بالداخل – لجنة التنسيق والتنفيذ– وقيادة الوفد الخارجي بالقاهرة خاصّة بين عبّان رمضان محمد خيضر، والتي قدّمت صورة واضحة عن طبيعة العلاقات بين قيادة الثورة بالداخل وأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، وإجمالا يمكننا أن نبدي الملاحظات والاستنتاجات التالية بخصوصها:

– أن أوّل مراسلة تعود إلى يوم 29 أكتوبر 1954 وهي موجّهة من منسق لجنة

1 – عبد الحميد زوزو: المصدر السابق، ص 493.

الستة محمد بوضياف "طبيب"[1] من مكان تواجده بيرن بسويسرا، والتي أبلغ فيها وفد القاهرة بأنّ تاريخ اندلاع الثورة حُدِّد بيوم الفاتح من نوفمبر 1954، وعليهم الاستعداد لإذاعة ذلك عبر "صوت العرب" ليلة الاثنين 31 أكتوبر، كما أعلمهم بأنّ التمثيل الخارجي للثورة منوط بالثلاثة المقيمين بالقاهرة (خيضر، بن بلّة، آيت أحمد)[2].

– أنّ المراسلات الموجّهة من قيادة الداخل إما توجِّه تعليمات لأعضاء بعثة القاهرة، وما ينبغي فعله في مواجهة التطورات على الساحة الجزائرية، أو كانت تطلب مد قوات جيش.ت.و بالأسلحة والمال للمحافظة على معنويات المقاتلين، كما تضمّن بعضها وصفا للوضع الداخلي وتطلُبُ معلومات حول ما يجري في الخارج، وبعضها يُعلم بوصول أو قُرب وصول عناصر –وهي إطارات– أرسلت لتوظيفها في تمثيل الثورة بالخارج[3].

– تناولت رسائل الوفد الخارجي للقيادة بالداخل إجابات حول بعض الاستفسارات، ومساهمات في مناقشة بعض المسائل المطروحة، وطلبات بإرسال إطارات للخارج لتأطير العمل هناك.

– من خلال بعض هذه المراسلات يمكن أن نستنتج انقطاع في المراسلة والرد على بعضها من هذا الطرف أو من الطرف الآخر، مثلما ورد في مراسلة يوم 20 سبتمبر 1955، كما أنّ تعقيدات توصيلها بحيث يلجأ المتراسلون إلى استعمال محطّات كثيرة قبل أن تصل إلى المرسل إليه، مما أدّى إلى طول فترة

1– إسم مستعار لمحمد بوضياف، عد إلى: مبروك بلحسين: المراسلات، المصدر السابق، ص ص:81-82.

2– مبروك بلحسين: نفسه. ص:82.

3– على سبيل المثال الرسالة التي بعث بها عبّان رمضان إلى الوفد الخارجي والمؤرخة يوم 20 سبتمبر 1955، عد إلى: مبروك بلحسين: المصدر نفسه، ص ص: 94-97.

وصول الرسائل وتأخر الردود كذلك [1].

– أنّ قيادة ج.ت.و بالداخل لم تكن راضية على عدم تمكّن أعضاء الوفد الخارجي من إدخال الأسلحة التي يقولون بأنّهم حصلوا عليها، ونظرا لتأخر وصول إجابة الوفد الخارجي عن أسباب عدم إدخال الأسلحة كان عبّان رمضان يفكّر في إرسال مناضلين آخرين إلى ليبيا ومصر لاستقدام الأسلحة والذخيرة، وذلك أمام عجز الوفد الخارجي عن إدخال الأسلحة التي أكّد بوضياف الحصول عليها [2].

وعلى ما يبدو فإنّ فشل الوفد الخارجي وبخاصة أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف في إدخال الأسلحة على إثر العمليات البحرية التي اكتشفتها السلطات الفرنسية زادت في تعكير الأجواء بين الوفد الخارجي وقادة الثورة بالداخل وعبّان بالخصوص، فبعد عملية "اليخت دينا" في فيفري 1955 والتي نجحت رغم اكتشاف أمرها بعد تفريغ قسم هام من حمولتها، إلا أنّ عمليات أخرى اكتشفت وصودرت حمولاتها الهامّة مثل: عملية "السفينة آتوس" التي اكتشفت في 1956/10/17 [3].

– أنّ هذه المراسلات حتى وإن كانت تؤكّد على وحدة الصف وتجنّب كل ما

1– مثال ذلك أن رسالة عبّان المؤرخة في: 1955/11/04 لم تصل الوفد الخارجي إلا بعد شهر أي يوم 1955/12/04، ينظر: مبروك بلحسين: نفسه، ص ص.117–119.

ويبرر عبّان هذا التأخر بقوله: "لأنّنا نستعمل محطات كثيرة، هنا نحن غارقون في العمل، وقد تسارعت الأحداث..."، عد إلى نص الرسالة في: مبروك بلحسين: المصدر نفسه، ص ص: 125–126.

2– رسالة عبّان للوفد الخارجي: مبروك بلحسين: المصدر نفسه، ص ص: 94–97.

3– للمزيد ينظر: عبد المجيد بوجلة: الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: د. يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2008/2007، ص ص: 222–239.

من شأنه أن يعيق تطور الثورة وانتصارها، إلا أنّها عبّرت عن تشنُّجات وتوترات انتابت العلاقة بين الداخل والخارج حتى قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ولا أدلّ على ذلك من رسالة عبّان رمضان المؤرخة في 4 نوفمبر 1955، والتي لخّص مضمونها مبروك بلحسين بقوله: "وابتداء من الآن فإنّ عبّان القوي بنمو الحركة الثورية في الجزائر يريد أن يعلم كل واحد أنّ "مسئولي الداخل ليسوا على استعداد للقيام بدور الخمّاسين" لحساب مالكين للثورة مستقرين على ضفاف النيل على بعد 5000كم من ميدان المعركة"[1].

– تضمّنت بعض رسائل قيادة الداخل توجيهات بخصوص موقف وفد ج.ت.و. تجاه أي عرض تفاوضي فرنسي، مثل رسالة عبّان المؤرخة في 1956/01/06 وأهم ما تضمّنته بهذا الخصوص:

رفض الطاولة المستديرة–المحادثات تكون بين الحكومة الفرنسية وج.ت.و فقط–لا يشارك أي شخص أو حزب سياسي آخر في إبداء رأيه[2].

– عمد المتراسلون من الداخل والخارج إلى استعمال عبارات أشبه بالشفرة أو الرموز التي يمكن تأويلها من الطرف الآخر، مثلما فعل بوضياف في مراسلته ليوم 29 أكتوبر 1954 فقد حدّد تاريخ انطلاق الثورة بعبارات مشفّرة: "..فإنّ الختان سيكون في أوّل نوفمبر على الساعة الواحدة (13مساء).."[3]، وفي فترة لاحقة أصبح المتراسلون يستعملون مختصرات الأسماء، وكل ذلك تجنّبا لمخاطر وقوعها في أيدي السلطات الفرنسية.

– محاولة تصويب بعض الآراء والتصريحات التي تتعارض مع رأي قيادة الثورة

1– عد إلى نص الرسالة وتعليق بلحسين في: مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص: 114–116.

2– نفس المصدر: ص ص: 125–126.

3– نفسه: ص ص: 81–82.

بالداخل، من ذلك مثلا ما جاء في مراسلة بن يوسف بن خدّة (صالح خليفة)[1] المؤرخة في 1956/07/24 إلى جماعة القاهرة بشأن تصريحات أطلقها فرحات عبّاس بشأن شروط ج.ت.و لوقف القتال حيث ربطها بـ: " أن تعترف فرنسا للجزائريين بحقّهم في الاستقلال"، فانتقدت القيادة في الداخل هذا التعبير واقترحوا شرط: "باستقلال الجزائر"، وألّح بن خدّة في رسالته على ضرورة توحيد المواقف بين قيادة الجبهة في الجزائر وممثلي الوفد الخارجي بالقاهرة[2].

كما ذكر محمد يزيد في تقريره إلى م.و.ث.ج بأن " تعليمات تم تبليغها إلى الوفد الخارجي في بداية نوفمبر 1954 من الإخوة في الداخل بواسطة محمد بوضياف.."[3]، وهو ما يبيّن بأن الوفد الخارجي بالقاهرة كان يسير وفق تعليمات واستراتيجية وضعتها قيادة الثورة بالداخل، والمقصود بها لجنة الستة التي تعد بمثابة القيادة العليا للثورة آنذاك، والتي يُعدّ محمد بوضياف منسقها مع الخارج، وهذا قبل استحداث لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس.و.ث.ج في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956.

خاتمة:

شكل ملف التسليح من أولى أولويات قيادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير

1- ولد في 1920 /02/23 بالبرواقية، من قياديي حزب الشعب الجزائري، إلتحق بالثورة بعد خروجه من السجن في أفريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة، إنسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية بإستثناء مرات قليلة، ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عبا د وصالح المثلوثي، الجزائر، ط. موفم للنشر 1994، مرجع سابق، ص 183.

2- في غياب عبّان رمضان عن مدينة الجزائر في جويلية 1956 كلّف بن خدّة بالرد على مراسلات القاهرة، والرسالة موقعة باسم مستعار لبن خدّة (صالح خليفة آيت أحمد)، عد إلى نص الرسالة: في: مبروك بلحسين: نفسه، ص ص: 196-199

3- عد إلى نص التقرير في:

Mohammed Harbi: Les archives de la révolution algerienne, op cit, pp172-174.

الوطني بالقاهرة وقد تكفل به المناضلان أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذين شكّلا شبكات لنقل السلاح الذي اشتراه الوفد الخارجي بدعم مصري أولا ثم تمريره إلى المناطق بالداخل، ورغم محدودية الوسائل استطاع بن بلة وبوضياف من تموين الداخل بالسلاح والذخيرة من خلال عدة عمليات منها ما كان برا عبر الحدود مع ليبيا ثم عبر الحدود التونسية بعد استقلال الأخيرة، ومنها ما كان بحرا ثم إدخاله عبر المغرب الأقصى.

لكن نجاح الوفد الخارجي في هذا الملف كان نسبيا بالنظر إلى الحاجة الماسة والمتزايدة للسلاح بالداخل وبالنظر إلى حجم العدو المتفوق عددا وعدة، كما شكّل فشل بعض العمليات سببا في تشنج العلاقة بين قيادة الثورة بالداخل والوفد الخارجي بالقاهرة والتي زادها الصراع المحتدم على الزعامة "السلطة أوالقيادة" ضراوة.

ثكنات العدو الفرنسي ومراكزه أحد مصادر أسلحة جيش التحرير

د/خميسي سعدي*

أستاذ مؤقت بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

يجب علينا في بداية هذه المداخلة الإشارة إلى أهمية تحديد المفاهيم حتى لا يقع خلط أو لبس في فهم أحداث ثورتنا المجيدة، فلا بد من أن تكون الصورة واضحة في أذهاننا حول مفهومنا وقصدنا من التسليح أو التسلح ولا نربط المفهوم المرتبط اليوم بالجيوش النظامية التي تتمون وفق طرق معروفة ومعلومة. علينا مراعاة الفترة الزمنية وظروف الثورة الجزائرية (الحرب الثورية). وقد لمسنا أهمية وخطورة عملية الحصول على الأسلحة في المقولة التي قالها الشهيد محمد العربي بن مهيدي إلى المرحوم محمد بوضياف: السلاح وإلا اختنقنا[1].

من بين المشكلات العويصة التي اعترضت سبيل الثورة الجزائرية مشكلة توفير السلاح للمجاهدين الذين التحقوا بالجبال، وبعد إنجاز السدين المكهربين على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية قلت قوافل السلاح أو دخول السلاح من الخارج. أمام هذه الوضعية الشائكة تساءل المسؤولون: ما العمل؟ وكيف نتزود ونتمون بالسلاح؟ وكيف تمكنت إطارات وقيادات الثورة من تجاوز هذه المشكلة؟

اهتدى قادة الثورة الميدانيين إلى تطبيق فكرة ثورية من أفكار نظرية حرب الأنصار أو الحرب الثورية التي تتمثل في: **سلاحك من عدوك**، ولذلك توجه

---

* مدير المتحف الولائي للمجاهد.

1 – جريدة الشعب: حديث مع المناضل محمد بوضياف بتاريخ 1988/11/18م.

الكثير من التعليمات لجنود جيش التحرير باغتنام فرصة الكمائن والهجومات والعمليات الفدائية لتجريد قتلى الجيش الفرنسي من أسلحتهم. وهذه الفكرة تدخل ضمن المبادئ العشرة لجيش التحرير، خاصة المادة الثانية التي تنص على مواصلة العمل لتحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات والآلات التي يستعملها[1].

وفي هذا الشأن يذكر أحد قادة الثورة بالولاية الرابعة: (فكان لزاما علينا إن نفكر في حل جذري لتجاوز المعضلة، بحيث لجأنا إلى عدونا وجعلناه مصدرنا الأول من السلاح وذلك من خلال هجوماتنا المكثفة على قواته وثكناته وفي كمائننا التي ننصبها بدقة ودراية)[2].

وإذا كانت بعض المداخلات في هذا الملتقى قد عالجت مصادر التسليح بشكل عام فاني ارغب من خلال هذه الورقة تقديم مساهمة بسيطة تتعلق بنماذج عن حصول المجاهدين على أسلحة من خلال الهجوم والاستيلاء على ثكنات ومراكز العدو.

ومن الأشياء التي تميز الحرب الثورية أو حرب الأنصار هي أنها تعتمد على الذاتية في العمل والمبادرة، وهذا ولد مبدأ مهم جدا لدى قادة الثورة الذين اتخذوا مبدأ التسلح الذاتي، أي أن كل مجند جديد عليه أن يتكفل بالحصول على سلاحه ومنه انتشرت فكرة اتخذها الثوار قاعدة في العمل والتمون بالسلاح: سلاحنا نفتكه من أيدي عدونا[3].

---

1 – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 309.

2 – لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر،1990، ص 20.

3 – علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة للنشر، 1999، الجزائر، ص 79.

وعرف تطبيق هذه الفكرة عدة نماذج منها شراء الأسلحة، القيام بالعمليات الفدائية ضد المسلحين من رجال العدو، غنائم المعارك، بعض المساعدات من القومية والحركة، فرار بعض المجندين بذخيرة وعتاد حربي هام[1]، الهجوم على مراكز العدو. ونريد أن نتخذ من النموذج الأخير مثال لعمليات التسلح الذاتية.

أهمية الهجوم على مراكز العدو

لا يخفى على أحد أن الحرب الثورية أو حرب الأنصار أو حرب العصابات لها قواعد مهمة في العمل تختلف عن طريقة الجيوش الحديثة، فهي تعتمد على مبدأ المبادرة في العمل العسكري الذي يحقق نتائج إعلامية ونفسية ومعنوية بأقل التكاليف ويحقق مع ذلك النصر العسكري، خاصة الكمائن والهجومات الخاطفة. ومهاجمة العدو في مراكزه وقواعده تعد من أهم الأعمال التي تحظى بعناية فائقة من المسؤولين الذين يسهرون ويدرسون لمدة طويلة الطريقة الناجعة لمهاجمة مراكز العدو.

إن اختيار مراكز العدو تعد احد الأساليب الناجحة في تحقيق عدة غايات، منها إدخال الرعب والخوف في نفوس جنود العدو، ومن جهة أخرى إبراز الوجود الفعلي الميداني للثورة حتى تزيد من التفاف الشعب حولها وتحطيم

1- في هذا الشأن يعد التحاق بعض المجندين بالثورة مصدرا هاما للتمون بالأسلحة ومن أشهر الأمثلة التي تذكر على سبيل المثال عملية التحاق الشهيد علي خوجة بجيش التحرير حاملا معه من ثكنة بلكور 10 مسدسات، سلاح رشاش من نوع ماط 49، 06 بنادق حربية من نوع موسكوتو، 4000 خرتوشة من مختلف الأحجام. انظر: امحمد بوحموم: التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الموسم الجامعي 2004-2005م، ص 144.

معنويات أفراد الجيش الفرنسي وزرع البلبلة والاضطراب في صفوفه[1]. لأن لها أهمية تكمن في ما يلي:

تبين قدرة جيش التحرير على الوصول إلى أماكن العدو المحصنة وخرق خطوط دفاعاته، وهزم الأسطورة التي نشرها الجيش الفرنسي حول قوته بأنها لا تهزم. تعزيز مكانة الثورة وتقوية الإيمان بها في أوساط المجتمع[2]. (وهكذا كانت العمليات العسكرية ذات تأثير بالغ في نفوس الجماهير وحماسا كبيرا في أوساط الشباب بصفة خاصة، الذين أظهروا حماسا كبيرا للانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، لان تلك العمليات، عمليات الاقتحام على الخصوص، كانت تدخل الرعب في نفوس جنود العدو وعززت ثقة الجماهير في جبهة وجيش التحرير الوطني)[3].

رسالة إلى المترددين والمشككين في الثورة بأنها ماضية وستنتصر ومن خلال هذه الهجومات غير الكثير من مواقعهم المعادية للثورة والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني[4].

نماذج لعمليات مهاجمة مراكز العدو:

- **عملية البطيحة: 08 مارس 1956م**، تمكن المجندون الجزائريون المنضوون تحت لواء الكتيبة الثالثة للرماة الجزائريين بثكنة البطيحة من إنجاز تاريخي كبير يظهر إلى حجم بعيد أهمية الاتصالات والاستخبارات التي أجراها قادة الثورة بالمنطقة من أجل ضمان التموين بالأسلحة والتحاق جنود مدربين

---

1 – أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (ب ت)، ص ص 100، 103.

2 – ملايم موسى: مآثر الثورة في منطقة اولاد حناش وما جاورها، ص 244.

3 – أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 105.

4 – ملايم موسى: المرجع السابق، ص 244.

ومتمرسين على الحرب. هذه العملية قادها عبد الرحمن بن سالم مع مجموعة من رفاقه داخل الثكنة رجال جيش التحرير الوطني، أسفرت هذه العملية على النتائج التالية:

- 09 بنادق رشاشة من نوع فمبار FM BAR، 45 رشاشة من نوع طومسون الأمريكية، وما يزيد عن 85 بندقية حربية من نوع قاران، ومسدسات وصناديق للذخيرة الحربية والقنابل اليدوية، مدفع هاون عيار 60 ملم، مدفع هاون عيار 80 ملم، 04 مدافع بازوكا، و90 رجل عسكري جزائري التحق بالثورة.

– **مهاجمة مركز شرطة المسيلة** :في ماي 1957، بعد اتفاق مسبق بين أعضاء جيش التحرير الوطني الذين كان يقودهم وعواع المدني[1] واحد رجال الشرطة من الجزائريين المخلصين المتعاونين مع الثورة قامت وحدة من جيش التحرير بالهجوم على مركز الشرطة والاستيلاء عليه وتقييد الفرنسيين منهم وغنم 13 قطعة سلاح من نوع 86 وبندقية استاتي، وأخرى موسكوتو، و16 قنبلة يدوية[2].

– **مهاجمة مركز ابن سحابة[3]**: في جويلية 1957، تعد عملية مهاجمة مركز بن سحابة أحد نتائج الاتصالات التي أجراها قادة الثورة بالمنطقة مع المجند الجزائري احمد بن شريف، الذي أبدى تعاونا كبيرا وقدم لهم أسلحة وذخيرة حسب

---

1 – وعواع المدني من مواليد المسيلة بتاريخ 21 جويلية 1925 استشهد بتاريخ 12 مارس 1960، حين الهجوم على مركز الشرطة وتقييده لهم ألقى عليهم خطابا مبرزا لهم أهداف الثورة وبأنهم ليسوا فلاقة بل ثوار يبحثون عن الحرية، وانهم لم يثوروا من أجل القتل، بل من اجل العيش في كرامة.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين ولاية المسيلة: الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية المنعقدة بتاريخ 01-10-1984م للمرحلة الممتدة ما بين 20 أوت 1956م إلى نهاية 1958م، ص 34.

3 – تقع حاليا بين الدشمية وجواب.

الحالة، بصفته الضابط المسؤول عن العمليات العسكرية بالمركز[1]. وكانت نتيجة هذا الهجوم قتل 17 جندي فرنسي، وغنم 17 بندقية حربية ومدفع رشاش من نوع فمبار، و04 صناديق من القنابل اليدوية، ومسدس[2].

– **مهاجمة مركز المشري**[3]: بتاريخ 20 أكتوبر 1957م قامت وحدات عسكرية من القاعدة الشرقية بمهاجمة ثكنات العدو ومراكزه، ومن بين العمليات الناجحة التي تحصل من خلالها على السلاح، عملية الهجوم على مركز المشري التي قادها الطاهر زبيري الذي تمكن من احتلاله وقتل جنوده واسر بعضهم والاستيلاء على الأسلحة الموجودة بداخله[4]. حصلوا على 12 بندقية حربية وبندقية رشاشة من نوع 29/24 ومدفع هاون من عيار 45مم[5].

– **الهجوم على مركز الحوران**[6]**:**04 فيفري 1958م، تفاصيل هذا الهجوم ترتبط بمجند جزائري من منطقة الجلفة المسمى محمد زرنوح، الذي كان يعمل في صفوف العدو الفرنسي بثكنة جنان بوديعة ببلدة المسيلة تمكن من ربط

---

1 – أحمد بن شريف: فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، طبعة ثانية منقحة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص ص 19،24.

2 – محمد سايكي: مذكرات النقيب محمد سايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 199.

3 – يقع بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية.

4 – إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1992، ص 181.

5 – الطاهر زبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929–1962، منشورات A N E P، الجزائر، 2008، ص ص 184،186.

6 – يقع مركز الحوران شمال بلدية حمام الضلعة على الطريق المؤدي إلى غابة سيدي عمر وجبال الدريعات، يبعد عن مقر الولاية بحوالي 35كلم، هو في الأصل عبارة عن مركز لحراس الغابات بعد انتشار الثورة في المنطقة عزز بوحدة عسكرية.

اتصال مع مجاهد الولاية الأولى[1]، ثم حول إلى حمام الضلعة الى مركز حراس الغابات الذي اتخذ كمركز عسكري متقدم وسط جبال وغابات منطقة حمام الضلعة، استفسر من مجاهدي بلدة المسيلة عمن يمكن العمل والوثوق به في حمام الضلعة فتم دله على شخص في المنظمة المدنية لديه محل مواد غذائية يسمى بهلولي البهلولي ومعينته في ذلك زوجته المعروفة بالمعلمة (مسهل فطيمة)[2].

فكرة الهجوم على المركز نبتت في اجتماع المنطقة، حيث تحدث المسؤول السياسي سي عبد الله عن وجوب القيام بأعمال عسكرية في الناحية الأولى الهدف منها تشجيع السكان ويشعروا بأن الثورة مستمرة. وأثناء المناقشة ظهرت فكرة الاستعانة بالمجند الجزائري محمد زرنوح ، فكلف الشهيد رابح الثايري بتقديم تقرير عن هذه الفكرة بعد دراستها ومراقبة سلوك وأعمال المجند ومدى صدقه وإخلاصه ومستوى الثقة التي يمكن أن توضع في شخصه[3].

أعطى هذا المجند إشارات قوية على حسن استعداده للتعاون مع الثورة في الاستيلاء على مركز الحوران، دون الدخول في ذكر التفاصيل، أسفر هذا الاقتحام استيلاء جيش التحرير الوطني على 17 أسيرا منهم 14 فرنسيا، و03 جزائريين، ومدفعي هاون عيار 68مم و06 رشاشات من نوع 7–12ن و06

---

1 – شهادة حية للمجاهد عيسى بريكات سنة 2014م بمقر قسمة المجاهدين ببلدية المعاضيد، محفوظة بالمتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة.

– حوار مع المجاهد فايد العمري بتاريخ 04-02-2018م بمركز التكوين المهني سليمان عميرات ببلدية حمام الضلعة.

2 – الامانة الولائية بالمسيلة، ناحية حمام الضلعة: نبذة مختصرة عن اقتحام مركز الحوران بحمام الضلعة بتاريخ 04-02-1958، انجز بتاريخ 28-10-1992م، بدون ترقيم.

3 – الامانة الولائية بالمسيلة، ناحية حمام الضلعة: المصدر السابق.

رشاشات من نوع 30 مريكان و03 بنادق رشاشة و15 مسدس و12 مسدس ألي وأجهزة لاسلكي، وآلاف من الخراطيش والقذائف اليدوية وقذائف الهاون[1].

وإذا سردنا كل الوقائع المتعلقة بعملية الحصول على الأسلحة من صفوف العدو لا تكفيها المجلدات إلا أن خلاصة القول أن الثورة استطاعت أن تحقق تموينا ذاتيا إلى حد مكنها من القيام بالعمليات العسكرية، وحققت تأثير إعلامي كبير بهجوماتها على مراكز العدو مكنها من كسب إرادة الشعب إلى جانبها وكسب ثقته، ولم تستطع حواجز الموت الخطوط المكهربة في وقف التموين بالسلاح، فكانت هناك مصادر داخلية وفرتها حرب العصابات.

---

1 – نفسه.

انتفاضة حاسي صاكة: 15-10-1957 وأهميتها في تسليح الثورة بالعرق الغربي

د/ تواتي دحمان

المركز الجامعي بتيبازة

مقدمة:

تقع منطقة حاسي صاكة على بعد نحو 80 كلم شمال شرقي تيميمون محاذاة للطريق القديم المؤدي إلى مدينة المنيعة[1]. وهذه البئر هي نقطة ماء خالية من السكان تشرف على الضفة الجنوبية للعرق الكبير وتتميز بوجود شجيرات الزيتة والدمران والدرين.

والظاهر أن هذا الموقع المائي الوسيط هو الذي جعل السلطات الاستعمارية تتخذه كموقع مراقبة ورصد لأية تحركات خارج محاور الطرق الرئيسية، وهذه احدى المهام الموكلة إلى الكتيبة المهارية لإقليم توات التي تعد بمثابة شرطة الصحراء [2].

وتضم الكتيبة خمس سرايا "Peletons": واحدة للقيادة، مقرها أدرار وسرية أخرى بمدينة رقان وسرية ثالثة بمدينة تيميمون، وسريتان محمولتان على شاحنات من نوع دودج Dodge أمريكية الصنع، وكان التجمع السنوي للمهارية يقام في حاسي صاكة.

وقد لجأ المحتل إلى تجنيد عناصر محلية خبيرة بالمنطقة تملك قدرات كبيرة على اقتفاء الأثر ونقصد بذلك الشعانبة وأولاد سيدي الشيخ المنحدرين من تلك القبائل

---

(1) تقع حاسي صاكة على بعد 35 كم من بلدية تينركوك دائرة تيميمون ولاية أدرار، وقد أقام بها جيش الإحتلال محتشدا عقب انتفاضة حاسي صاكة ضم 300 عائلة في 250 خيمة.

(2) أنشأت الكتيبة المهارية لإقليم توات سنة 1902 من قبل الرائد لبيرين Laperrine ، في عهد الحاكم العام جونار، ولقد قامت هذه الكتيبة بدوريات مست مناطق إفريقيا السوداء و وادي الناموس والحدود الغربية والشرقية, أنظر كتاب:
Patrick-Charles Renaud, Combats Sahariens 1995-1962 ,ed : jaque Grancher, Paris,1993,P :140

المحاربة التي ناصرت المجاهد بوعمامة مع نهاية القرن التاسع عشر وهاجرت معه من مواطنها في متليلي والأبيض سيدي الشيخ إلى منطقة توات.

والحقيقة أن كل المؤشرات كانت تؤكد أن جذوة المقاومة ظلت متقدة في أعماق هؤلاء المهارية و أن ريح الثورة التي بدأت تهب على المنطقة سرعان ما تعيد إشعالها . إرهاصات الإنتفاضة، وقد جرت أحداثا كثيرة أسهمت في يقضة هؤلاء المجندين الجزائريين ودفعت بهم الى الإنتفاضة في الخامس عشر أكتوبر 1957 والإلتحاق جماعيا بركب الثورة التحريرية ولعل أهم هذه الأحداث:

- حادثة إستعراض 14 جويلية 1953 بباريس:

وقبل ذلك التاريخ بقليل كانت الإدارة الاستعمارية قد نقلت مجموعة من أفراد الكتيبة المهارية الى باريس قصد انجاز فلم سينمائي واستعراضهم في عيد الاستقلال الفرنسي فكان منهم الهاشمي امحمد* الذي لاحظا أن أحدهم يرجم المهارية بالحجارة من بين الجمهور كلما مروا في هذا الاستعراض [1].

والظاهر أن مناضلي حركة الإنتصار قد فعلوا ذلك عمدا للإتصال بالمهارية والحديث معهم ويبدو أنهم قد نجحوا في ذلك عندما استدرجوا الهاشمي محمد الذي تبعهم في أحد

***الهاشمي محمد:** ابن أحمد ومباركة ولد بعين حمو (تينركوك) عام 1930، حفظ القرآن الكريم وعلوم الدين بالمدرسة القرآنية بتمنطيط والتحق بالكتيبة المهارية لكنه كان كارها للاستعمار وكان يلقن أصحابه سيرة الرسول ﷺ وغزواته. طلب تسريحه من المهارية والتحق بالثورة التحريرية عام 1956 وانتقل إلى فيقيق حيث لقي السيد عقبي عبد الغني الذي عينه كمسؤول على منطقة العرق. نصب اللجنة الخماسية في تيميمون ونظم مراكز التموين بالعرق كما نصب مسؤولي العروش والقبائل ولعب دورا كبيرا في توعية الشعب. استشهد في معركة حاسي غامبو في 1957/11/21 وعمره لا يتعدى 27 سنة وخلف ولد واحد.

(1) يقول المجاهد الدين سليمان أن المستعمر كان يغري اللذين يرغبون في المشاركة في الاستعراض بالنساء الجميلات و الخمور ...الخ.

الأزقة فسألوه: " من أي بلد أنتم ؟ قال: نحن من الجزائر، من توات. لماذا لا تدافعون عن حريتكم؟ كيف تقبلون أن يسيركم بعض الأفراد من المحتلين ...الخ

ب- والى جانب هذا الحدث واجه المهاريون عام 1955 صراعا داخليا حادا نجم عن المواجهة الأخوية التي زج بهم فيها المحتل الفرنسي، ذلك أنه في أوت 1955 قد حاول عمارة الأخضر، المدعو حمة من قبيلة الربايعة, في وادي سوف فتح جبهة الصحراء بعدما شعر بشدة الضغط العسكري الفرنسي على الأوراس[(1)].

وقد حقق الرجل إنتصارات مدوية على القوات الإستعمارية في كمائن مباغتة جعلت صفوفه تتدعم وصداه يخترق الصحراء وقوته تسيطر على الضفة الغربية لعرق العريشى وهذا ما عزز مخاوف السلطات الإستعمارية بالمنطقة.

أثارت إنتصارات حمة لخضر قلق المحتل الفرنسي وخشيت انتقال صداها داخل الصحراء التي تميزت الى ذلك التاريخ بالهدوء والترقب، لهذا قرر تجنيد كل قواته بما في ذلك مهارية توات والمرسونيين لملاحقته ووقف تقدمه[2]. وقبل الإنطلاق نحو وادي سوف جمع النقيب "موري" أفراد المهارية في ساحة لابيرين بأدرار وقال بعد أن وصف حمة ورفاقه بالفلاقة وقطاع الطرق: " فرنسا حجرة قوية ...فرنسا رباتكم وقراتكم وقرات جدودكم " ثم أمرهم بالإستعداد للسير الى وادي سوف.

وحسب الرواية الإستعمارية فإن مهارية توات والمرسوينيين قد لعبوا دورا كبيرا في تلك المعركة التي جرت قرب مقران بوادي سوف، وهي معركة قتل فيها العديد من المجاهدين تلتها بعد سبعة أشهر معركة واحة تاغزوتي إستشهد فيها حمة لخضر[3] .

---

(1) كتب عنه مفدي زكريا في إليادة الجزائر كما كتب عنه الدكتور أبو القاسم سعدا الله في الجزء الثالث من كتابه: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر في مقال بعنوان :غوط شيكة.

2 Patrick -Charles Renaud , OP.Cit , P 8et 142

3 شهادة المجاهد الدين سليمان. جرت المعركة في 16جانفي 1956. أنظر في كتاب Patrick–Charles Renaud, OP.Cit, P 5.

وتشير المصادر الوطنية أن الرجل قد إستشهد في السويهلة بلدية سيدي عون دائرة مقرن الجهة الشمالية الشرقية من الوادي وكان في الثلاثين من عمره[1].

كان الهاشمي محمد، وهو في الطريق إلى وادي سوف على قناعة تامة وثابتة أن حمة ورفاقه مجاهدون وأن فرنسا قوة استعمارية كافرة ومحتلة ولكنه لم يحدث بهذا إلا الثقاة من رفاقه المهارية ممن كان يروي لهم غزوات الرسولﷺ[2].

وكان غالبية عناصر المهارية يدركون أن السياسة الاستعمارية قائمة على جزأرة الحرب وتجنيب الفرنسيين الخسائر البشرية كما تهدف إلى زرع الكراهية بين الجزائريين بحكم تواجد الأخوة في جبهتين متضادتين، إلا أن الهدف الرئيسي المسطر من قبل القيادة العسكرية الاستعمارية هو منع انتقال عدوى الثورة نحو الجنوب مما قد يؤدي إلى تشتيت قواتها وتهديد مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

وفي هذا الإطار تندرج العمليات الكبرى التي قام بها الجيش الفرنسي في جبال عمور والقصور وأولاد نايل التابعة للأطلس الصحراوي منذ 1955[(3)] والتحالفات التي أقامها مع الخائن بلونيس.

والواقع أن علاقة المجندين الجزائرين مع رؤسائهم الفرنسيين في كتيبة المهارية قد تدهورت منذ أحداث وادي سوف، فقد لاحظ الضباط الأوروبيون أن المهارية يتلكؤن في تأدية الأعمال اليومية الموكلة إليهم [(4)] كما لاحظوا أن معظم المهارية قد طالبوا تسريحهم من الجندية لما بلغوا أمقيد شهر أكتوبر 1955.

---

1 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر عام.

2 شهادة الدين سليمان أدرار 09 مارس 2004.

(3) Patrick –Charles Renaud , OP.Cit , P 8et 142

4 شهادة الدين سليمان أدرار 09 مارس 2004.

كان هدف الكتيبة المهارية لتوات هو مراقبة المنطقة الجنوبية للعرق الشرقي الكبير بمنع رفاق المجاهد حمة من تمرير السلاح عبرها أو الانسحاب اليها.

عند بلوغ أمقيد، هذه المنطقة الوسطى بين اليزي وجانت عند الحدود الليبية ،قرر النقيب موري السير بهم شمالا اتجاه وادي سوف، ورفضت المجموعة التي كان يترأسها الرقيب الأول بيدة محمد*، المعروف بالعطشان، والمجموعة التي ضمت سليمان الدين والعريف الأول الهاشمي أمحمد والعريف الأول حميدة بلعقون التوجه الى وادي سوف وعدم تجديد عقودهم ضمن هذه الكتيبة ورفعوا على الفور الى النقيب موري عشرة مطالب مستعجلة، منها دفع متأخرات الأجور والمطالبة بعطلة طويلة الأجل.

وقد شعر النقيب "موري "بدقة الموقف وخطورة هذه التطورات المتلاحقة و لاسيما انهيار ثقته في المهارية الجزائريين ، عندئذ حاول تصحيح أخطائه لما أدرك جدية المهارية في قرار الانسحاب. أرسل النقيب موري سليمان بن عبد الله الى الدين سليمان وبن سعيد محمد الى الهاشمي محمد وجيبو عبد الله الى عبد الله بلعقون قصد ثنيهم عن قرارهم غير أنه لم يفلح في ذلك. هؤلاء الثلاثة كانوا قد غادروا الكتيبة المهارية منذ خمسين يوما غير آبهين بالأجور المغرية التي قطعت عنهم وعن عيالهم ،كما سحبت وثائقهم ومنعت عنهم الإجازات.

لما عادت هذه المجموعة الى أدرار خريف 1955 زج بهم في سجن القلعة ** وأخضعوا الى عقوبة الأشغال الشاقة مع عشرة من رفاقهم، ولم يطلق سراح المجموعة الأولى المشكلة من الدين سليمان وقويدري قادة بن محمد ومولاي قادة ،الذي لم ينضم

* **بيده محمد بن دحمان:** ولد عام 1928 بأقروت، يحسن القراءة والكتابة التحق بجيش التحرير سنة 1957 إثر انتفاضة حاسي صاكة وكان رقيبا أولا ، استشهد عام 1959 وعمره لم يتجاوز 31 سنة في معركة جبل مرقاد نواحي عين الصفراء.

** كانت القلعة قائمة في المنطقة التي تقع فيها اليوم مديرية التربية لولاية أدرار و المجمع البنكي.

الى جبهة التحرير، الا في الفاتح جانفي 1956 في حين ظلت مجموعة أخرى قابعة في السجن ولم يطلق سراحها الا شهر أكتوبر 1956 وكان من ضمنهم الهاشمي أمحمد .

وفي حاسي فرسيخة كانت مفاجأة النقيب موري أكبر لأن حالة التمرد أصبحت عامة وليس من تدبير الهاشمي محمد أو مجموعته الصغيرة، ففي العاشر أكتوبر 1956 سرح نحو عشرين نفرا من المهارية، وبينما كان هذا الضابط يعتقد أنه تسبب بأخطائه في نفور المهارية، كان رفاق الهاشمي محمد قد وصلوا الى قناعة وطنية بأن الإستمرار في العمل ضمن المهارية مع اندلاع الثورة التحريرية خيانة للوطن والدين.

ومن مظاهر غياب الثقة بين الجانبين أن الضابط الفرنسي قد أصبح ينزع سلاح المهارية ليلا ويشده إلى سلسلة منذ أن تنقل إلى قاعدة ب2 الكيمياوية في وادي الناموس شهر أفريل 1957، وهي تعليمات صادرة عن قيادة الجيش الفرنسي(1). والواقع أن تسريح المهارية من الجندية قد كان فرصة تاريخية انتظرها الهاشمي أمحمد وحميدة بلعقون والزاوي مول الفرعة* ورفقاؤهم الذين انظموا إلى جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956 وعملوا على إبقاء الاتصال بالمهارية لجمع الاشتراكات وتحريضهم على الانتفاضة(2).

ويبدو أن السيد الدين سليمان، الذي تحول إلى التجارة بين توات والأبيض سيدي الشيخ، قد نجح في الاتصال بعناصر مهمة في جبهة التحرير في

---

(1) Patrick –Charles Renaud , OP.Cit , P 142.

***الزاوي مول الفرعة:** ولد سنة 1932 بفاتيس بتيميمون، التحق بجبهة التحرير عام 1956 وبجيش التحرير مع انتفاضة حاسي صاكة عام 1957، عمل كمسؤول سياسي واستشهد في معركة حاسي غامبو في 1957/11/21.

(2) عبد المجيد بن يعقوب، معارك العرق الكبير 1957–1962، غير منشور، أدرار 1996، ص: 6 .

بوسمغون بالأبيض سيدي الشيخ شهر مارس 1956 ومنهم السيد عفون أحمد* المدعو أحمد بلعور نائب المجاهد الشيخ بوشريط الذي كان مسؤولا عن ناحية البيض سيدي الشيخ ومتحصنا بجبل تامدة (1).

ولما همت القافلة بالعودة إلى قورارة، بعد أن اشترت الثورة حمولتها من التمور، لقيهم السيد بوشريط ودعاهم إلى تنظيم أنفسهم على أن يكون المجاهد عفون أحمد هو الواسطة بين الطرفين. وقد كان هذا الاتصال تمهيدا لذلك اللقاء التاريخي الذي جرى بتينركوك صائفة عام 1956 في منزل الزاوي الشيخ**، مقدم زاوية سيدي الشيخ بنفس البلدة، والذي حضره نحو أحد عشر رجلا

افتتح هذا الاجتماع السري السيد الزاوي الشيخ بن مبروك قائلا: "نحن سائرون إلى الجهاد في سبيل الله ومادامت المنطقة لا تساعد على الجهاد سننتقل إلى الأبيض سيدي الشيخ ومنها إلى جبل تامدة حيث معقل الشيخ بوشريط".

خرج من فاتيس ثمانية رجال قاصدين جبل تامدة يقودهم الشيخ بن مبروك، ويذكر الذين حضروا الاجتماع أنه قد وقع سباق بين صهري الزاوي الشيخ, الأخوين الهاشمي الشيخ والهاشمي أمحمد, حول من يلتحق بالثورة ومن هو مطالب بالمكوث في البيت لرعاية شؤون العائلة (2).

وإذا كان الهاشمي الشيخ قد انتقل مع سبعة من رفاقه إلى جبل تامدة فإن الهاشمي أمحمد قد بقي مع ثلاثة من الأخوة هم الدين سليمان ونواري نوار

***عفون أحمد:** من مواليد 1926 بن أحمد وفاطمة.

(1) شهادة المجاهد الدين سليمان، أدرار 10 مارس 2004.

** الزاوي الشيخ مقدم زاوية أولاد سيدي الشيخ بتينركوك هو صهر امحمد بالهاشمي ومحمد بالهاشمي، تنقل مع الدين سليمان الى الشيخ بلكبير وطلب رايه في أحداث الثورة فرد عليه: " إن الذي أنتما قادمان عليه هو الجهاد في سبيل الله وبإذن الله أنتما ناجحان".

(2) مقابلة مع المجاهد الهاشمي الشيخ، تينركوك 24 جوان 2004.

المدعو بن حدوش، والشيخ بوكر أحمد مرزوق المدعو قريش، وتولى مسؤولية هذه النواة.

وفي رسالة نقلها السيد الدين سليمان طلبت قيادة الولاية الخامسة في فقيق حضور السيد الهاشمي أمحمد الذي انتقل في الثلاثي الثاني من 1957 ولقي الضابط عبد الغني عقبي, المدعو عمار, حيث سلمه العلم الوطني وأختام الجبهة وعينه رسميا كمسؤول سياسي وعسكري لما لاحظه عليه من قوة الشخصية, كما أهداه بعض الأسلحة وطالبه بالتنسيق مع الضابط بلعيد أحمد ،المدعو سي فرحات، الموجود بوادي الساورة وأختار له اسما ثوريا هو " أبو نافع " [1].

وكان أول اتصال له مع السيد أعلي حناني* ومحمد بن دحمان بوساطة محمد بن الهاشمي منذ جانفي 1957 حيث التقى كل المهارية وقرروا سريا الانتفاضة في مثل ذلك التاريخ السنة القادمة وتعاهدوا على إبقاء الأمر سرا وعدم القيام بأي أمر قد يثير انتباه رؤساءهم الأوروبيين[2].

---

(1) شهادة الدين سليمان ، أدرار في 10 مارس 2004. أنظر أيضا عبد المجيد بن يعقوب المرجع السابق، ص: 6. أنظر أيضا رسالة م قاسم لإلي عبد الغني عقبي في عبد المجيد بن يعقوب، معارك العرق، مرجع سابق.

***علي حناني:** من مواليد تينركوك سنة 1924 ينتمي إلى عائلة فقيرة التحق مبكرا بصفوف الثورة، وقد لعب دورا كبيرا في تشجيع المهاريين على الالتحاق بالثورة سنة 1957 وقد شارك في معارك العرق الأولى ثم انتقل إلى فقيق حيث كلفت قيادة المنطقة الثالثة بإنشاء الناحية الثالثة بالعرق فعاد إلى العرق من جديد وأشرف على جيش التحرير بالمنطقة منذ 1959، اشتهر بشجاعته وحنكته السياسية واصل أداء مهامه إلى غاية نيل الاستقلال، التحق بالجيش الوطني الشعبي إلى غاية سنة 1971 وتوفي في 09 أوت 1983 بتينركوك ولاية أدرار.

(2) الميلود بلعقون، معركة حاسي صاكة ,في مجلة 1 نوفمبر 1954 : العدد 77 ص:21.

وتؤكد مصادر أخرى أن المهارية قد كانوا على استعداد للانتفاضة، بل إنهم أصبحوا يستعجلون ذلك، بدليل أن السيد بيدة محمد قد قام في شهر مارس 1957 بأرسال مكتوب إلى السيد فرحات الذي كان متواجدا في حاسي ديبوني يطلب فيها مع رفاقه الإذن بقتل جميع الفرنسيين و الالتحاق به [1].

غير أن السيد فرحات قد رد على طلبهم بضرورة التريث وتأجيل العملية إلى غاية تحضيرها الجيد وضمان نجاحها، ولن يكون ذلك ممكنا إلا في شتاء السنة القادمة وبإذن من قيادة جيش التحرير حسب الرسالة المختومة التي رد بها السيد فرحات على الطلب [2]. ويبدو أن قيادة الثورة قد كانت تخطط إلى أبعد من الانتفاضة ونعني بذلك ضمان بقاء هؤلاء المهارية في العرق الكبير لفتح جبهة جديدة بحيث تكون لجيش التحرير نقاط تموين دائمة بالماء والغذاء.

ثم أن اختيار فصل الخريف أو الشتاء قرار صائب من الوجهة الاستراتيجية في ميدان تلعب فيه ظروف الطبيعة دورا أساسيا فلا يعقل أن تجري العملية في فصل الحرارة.

- إجتماع تسلغة:

قبل الشروع في الانتفاضة نضم السيد فرحات اجتماعا تنسيقيا بين شهري أوت وسبتمبر 1957 في واحة نخيل قرب مركز تموين تامزلان الذي يشرف عليه الشامخة محمد*، وقد حضر سي فرحات في نحو ثلاثين من جنده قصد رفع معنويات الأخرين وتشجيعهم على المضي في العملية كما حضره الهاشمي امحمد وآخرون.

---

(1) مقابلة مع المجاهد الميلود بلعقون , أدرار 4 /2004/10.

(2) مقابلة مع المجاهد خويلد بن محمد المدعو بوليلا، تيميمون، جوان 2004.

***الشامخة محمد:** من مواليد سنة 1931 بمتليلي ابن الشيخ وزقات مباركة.

ألقى سي فرحات خطابا باسم مسؤول الولاية، السيد عبد الغني، شجع فيه المجاهدين وتحدث عن سير الثورة وضرورة نقلها إلى الصحراء، كما أنه أكد على أحداث تنظيم رسمي لجيش التحرير بمنطقة العرق في حالة نجاح الانتفاضة بحيث يكون سي فرحات هو القائد والهاشمي أمحمد محافضا سياسيا وقائدا عسكريا لجبهة التحرير بالمنطقة. وقد تبين في هذا الاجتماع، من خلال الاتصالات التي جرت مع المهارية في حاسي صاكة، أنهم هم الذين حددوا تاريخ 15 أكتوبر 1957 للقيام بالانتفاضة.

ومرد هذا الاختيار أيضا إلى كون الكتيبة قد اجتمعت كلها بتحويل الكتيبة الثالثة وتقاضى أفرادها أجورهم في انتظار أن يعاد تقسيمهم وتحريكها نحو الجهات المختلفة [1]، إلا أن رأيا أخر يقول أن الانتفاضة قد كانت مقررة شهر نوفمبر والذي غير تاريخها إنما هو اعتقال جماعة من المناضلين في أدرار مما جعل الآخرين يعجلون المهمة [2].

وقد تقرر ايضا في حاسي تاسلغة تعيين الهاشمي امحمد نائبا لفرحات وبلعقون احميدة نائبا للهاشمي امحمد وعبد القادر الزيادي، المدعو كحلوش، كي ينسحب مع المهارية المنتفضين الى المراكز التي يقيم بها الملازم فرحات [3].

---

(1) شهادة ميلود بلعقون، أدرار 3 ماي 2004

(2) شهادة ميلود بلعقون، أدرار 3 ماي 2004.

(3) ميلود بلعقون، معركة حاسي صاكة، مجلة 1 نوفمبر، العدد 77، سنة 1987، ص:21 .

قام هذا الضابط بتعيين جماعة أخرى تقوم بالهجوم على ثكنة تيميمون بالتزامن مع إنتفاضة حاسي صاكة مستفدين من استعداد اليتيم الشيخ*، رئيس القومية، التمرد مع رفاقه(1).

ويبدو أن فكرة الفداء داخل تيميمون قد لقيت معارضة من قبل اللجنة الخماسية ورئيسها أقاسم عبد العزيز وأعيان المدينة ،الذين اعتقدوا بأن المدينة قليلة السكان وأن أي غريب عنها سيكتشف أمره، كما أن الجيش الفرنسي سيلجأ إلى الاضطهاد الجماعي للسكان ومحاصرة القصور وعزل جيش التحرير (2)**.

بدل ذلك اقترح البعض من السياسيين إنشاء مراكز التموين التي تكتسي أهمية بالغة لجيش سيبلغ تعداده نحو ثلاثمائة رجل ويطمح إلى البقاء بمنطقة العرق. وقبل تنفيذ عملية حاسي صاكة أقام المناضلون عدة مراكز للتموين عبر مناطق العرق وعينوا على كل مركز مسؤول ذا دراية بالمنطقة، ومن أهم هذه المراكز:

---

*اليتيم الشيخ: ولد خلال 1915 بتاعنطاس بتينركوك ابن أحمد وبودينة امباركة متزوج وله ثلاثة أولاد، يحسن القراءة والكتابة، التحق بجيش التحرير في 1957/10/13 وشارك في ثلاثة معارك رتبته العسكرية نائب مسؤول قسم، استشهد سنة 1957في معركة حاسي غامبو وعمره 42 سنة.

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير كتابة تاريخ الثورة لولاية أدرار، من 20 أوت 1956 الى عام 1958، ص:12 وقد عينوا الهاشمي أمعمر وقدور بن أمحمد المعروف بعيشاوي.

(2)– شهادة الدين سليمان، أدرار 10 مارس 2004، أنظر أيضا تقرير كتبة تاريخ الثورة لولايـة أدرار بين 20 أوت 1956–1958، ص:12

** نصبت اللجنة الخماسية أواخر شهر نوفمبر 1956 بتيميمون من قبل السيد جغابة محمد بحضور الهاشمي أمحمد وضمت أقاسم عبد العزيز رئيسا الى غاية 1958 ورحل الى المغرب. عمل معه بوحادة عبد القادر نائبا وسلكة بومدين مكلفا بالمالية والعامري بشير كاتبا وبودواية بودواية مكلفا بالأخبار.

01–مركز تاغيارت: وكان أول مركز يقام بمنطقة تميزت بوجود أشجار النخيل وتوفر المياه ويمكن الوصول إليه عن طريق واد، وقد عين عليه السادة نويفدي قويدر(عبد الحي)، حناني عيسى، يحياوي محمد.

02–مركز تيمزلان: وعين عليه الزاوي محمد بن مبارك كمسؤول يساعده الدين الشيخ.

03–مركز قصر تقانت: وقد عين عليه الشامخة محمد رفقة جماعة من المناضلين نذكر من بينهم لمعلم محمد وبن البايا أحمد ومعلم علي والطاهري الطاهر وبن عيسى مولاي أحمد.

04–مركز تموين تاعنطاس: يديره المناضل عيشاوي قدور المدعو القريبطة.

05–مركز تموين تنركوك الأول: يديره السيد حكومي أعبيد ومعه حكومي سالم.

06–مركز تموين تنركوك الثاني: كان تحت مسؤولية المناضل الناصري محمد وأحمد بن كروم .07–مركز زاوية الدباغ (فاتيس): زراري أحمد.

08–مركز حاسي قاسم

09–مركز حاسي دكار

10–مركز سيدي منصور: كان المسؤول عنه مقدم مبروك.

11–مركز قرن الرثمية: قرب حاسي تيمندرت.

تبين خريطة توزيع هذه المراكز أنها اختيرت بدقة؛ فهي واقعة اما على نقاط مياه أو واحات النخيل أو أودية صحراوية.

وقد زودت هذه المراكز بالمؤونة "الخزين" والمياه لأن العرق الغربي الكبير منطقة شاسعة وخالية من السكان، وحتى أن وجد بعض الرحل والرعاة زمن السلم فانه في حالة دخول المنطقة الثورة التحريرية تتغير الأمور.

أسهم أغنياء قورارة وفقرائها بكل ما يملكونه في حركة جماعية أشبه ما تكون "تويزة " من أجل تخليص الوطن والعباد من عبودية الرومي، وبسرية تامة نقلت ليلا إلى المراكز المذكورة.

كان تقدير تكلفة كل مجاهد هو خمسة ملايين فرنك ويبدو أن اللجنة الخماسية في تميمون وبالتنسيق مع الإخوة في القصور قد استكملوا الإستعدادات بشكل عام [1] .

حل النقيب صوايي رفقة كتيبة توات المهارية بحاسي صاكة في الثالث عشر أكتوبر 1957 ، وظل هناك إلى غاية صبيحة الخامس عشر أكتوبر حيث أشرف على تقسيم الكتيبة وهيكلتها وأخذ معه بعض الجنود لاستبدال الموجودين بثكنة تيميمون، وبذلك أصبح عدد أفراد الكتيبة بحاسي صاكة نحو 73 فردا منهم : 8 فرنسيين و65 جزائريا [2].

في الثامن أكتوبر كان الهاشمي امحمد واحميدة بلعقون قد إتصلا بعبد القادر كحلوش وحناني على، مسؤولي الفرق (الطاشمة)، الذين نقلا إلى العطشان ضرورة القيام بالعملية في 15 أكتوبر بالتزامن مع تمرد رفاقهم في تيميمون، كما أن مجموعة من المجاهدين ستنتظرهم قرب حاسي صاكة حيث ستدلهم على الطريق الذي سيسلكونه.

---

(1) شهادة الدين سليمان، أنظر أيضا عبد المجيد بن يعقوب، انظر خريطة هذه المراكز في الملحق رقم، وقد بلغ عدد مراكز التموين 50 مركزا.

(2) الميلود بلعقون ,معركة حاسي صاكة ,في مجلة 1 نوفمبر 1954 : العدد 71 ص:21.

وفي 13 أكتوبر 1957 جرى إجتماعا تاريخيا مصغرا ضم حناني علي والعطشان ومحمد بن دحمان وسليمان بن عبد الله والفضيل بشراير * ومحمد غريس سبقاق محمد** "حمادي"،وهم مسؤولوا أفواج المهارية، رأى العطشان أن توقيت العملية سيكون متزامنا مع إنزال العلم الفرنسي على الساعة الخامسة مساءا، كما اتفقوا على إسناد المهمة الى مجموعة يرأسها العطشان يساعده نوابه: العريف الأول بن سعد سليمان والعريف الأول محمد فرج الله والعريف الفضيل بشراير والعريف سبقاق محمد وحناني علي(1).

كلف محمد فرج الله وبوبكر جرمي وعبد القادر بن سليمان بالقضاء على الجنود المكلفين بالرقابة والتفتيش على حاجز طريق تيميمون وتم تنفيذ المهمة بدقة متناهية في خلال 10 دقائق كما خطط لها.

في تلك اللحظات التاريخية وعن بعد 2 كلم من حاسي صاكة سمع الهاشمي امحمد وعيشاوي احميدة "بلعقون" والزاوي مول الفرعة وزيادي عبد القادر طلقات الرصاص التي كانت إيذانا بدخول المنطقة ورجالها مرحلة تاريخية جديدة (2).

---

* **الفضيل بشراير:** ابن أحمد ولد عام 1927 بالمنيعة، متزوج، إلتحق بالثورة التحريرية سنة 1957، كان مسؤول قسم في جيش التحرير، وقد استشهد في معركة حاسي غامبو وعمره لا يتعدى 30 سنة.

** **سبقاق محمد:** ابن حمادي ولد عام 1923 بتيميمون، متزوج وله أربعة أولاد يحسن القراءة والكتابة، التحق بجيش التحرير عام 1957، كان مسؤول قسم بجيش التحرير واستشهد عام 1959 وعمره لا يتجاوز 36 سنة في معركة جبل عيسى نواحي عين الصفراء.

(1) نفس المرجع.

(2) قتل الرقيب "إيف جان" Yves jean مع عسكريين على طريق تيميمون وقتل الرقيبين الأوليين ميشال لوجار Michel Lejars والبار بريفوست Albert Pruvost عند البئر من قبل سليمان بن عبد الله. بينما قاما ساوس محمد المدعو القوارنو مولاي تهامي الغيتاوي، المرجع السابق ص:139.

حصيلة الانتفاضة:

أسفرت حركة الإنتفاضة عن مصرع ثمانية عساكر فرنسيين رميا بالرصاص وغنم، سلاح وذخيرة الكتيبة المهارية كلها والتحاق الجزائريين الخمسة والستين الذين كانوا ضمنها بالثورة التحريرية [3].

وقد نقل المنتفضون معهم مائتين وخمسة وعشرين جملا وخمس وسبعين قطعة سلاح من ضمنها سبع بنادق رشاشة ومسدسين مع ثلاثة أجهزة راديو اتصال وأكثر من خمسة عشرة منظارا مع عشرة الاف خرطوشة[1].

وإذا كان المهاريون قد نجحوا في حاسي صاكة فإن ليتيم الشيخ ورفاقه اكتفوا بالالتحاق بالثورة وعاد محدادي العيد من مكان سبخة تيميمون استجابة لالتماس قدمه سكان تيميمون حتى لا يتعرضوا لانتقام الجيش الاستعماري.

وقد اغتنم الهاشمي امعمر وقويدري عبد القادر بن أحمد فرصة تواجد جمال القومية في مرعى تالة فأغاروا على القطيع وأخذوا خمسة وثلاثين جملا ومعها المؤونة مما حدى بالراعي إلى الإنسحاب معهم.

كما أمر مسؤول الجبهة، النيقوسي محمد بن معمر*، اثنان من القومية أن يلتحقا بالثورة خوفا عليهما، وسار الجميع نحو مقر فرحات بلعيد حيث وصلوا إلى حاسي الجديد الشرقي على الثالثة صباحا من يوم 16 أكتوبر قصد تمويه

---

(1) ميلود بلعقون،المرجع السابق، ص: 22 ويقول أيضا أن المهارية قدموا للثلاثة الماء والمؤمنة والدخيرة قبل قيام الإنتفاضة، وفي كتاب المعارك الصحراوية ' يشير صاحبه إلى وجود عناصر من جيش التحرير قرب حاسي صاكة : أنظر هامش الصفحة 141.

* **النيقوسي محمد:** من مواليد 1918 بتيميمون ابن معمر وعائشة، متزوج وله ابن واحد، التحق بالثورة سنة 1956 وكان مسؤول جمع المعلومات في النظام المدني للجبهة استشهد وعمره لا يتجاوز 39 سنة وذلك سنة 1957 بالفايجة الكحلة قرب حاسي بوخلالة.

الأثر عن النقيب " صويي " وعيون (ع.ع.ع) وقد محت الرياح والأمطار كل أثر.

في صباح يوم السادس عشر أكتوبر أخبر سائقوا بعض الشاحنات النقيب ميكلو بملحقة تيميمون أنهم شاهدوا جثثا على قارعة الطريق نواحي حاسي صاكة [1].

كان الضابط الفرنسي قد لاحظ أن الإتصال اليومي بالراديو مع الكتيبة لم يتم صبيحة 16 أكتوبر كما هو مقررا، مما جعله يخبر النقيب صوي Soyer مسؤول الكتيبة عن الأنباء الجديدة، فتحرك هذا الأخير بسرعة نحو حاسي صاكة التي وصل إليها صبيحة الغذ [2].

وبعد وقت قليل وصلت أخبار الانتفاضة إلى الرائد قاتينول Gatiniol، حاكم أدرار الإداري، الذي أخبر قيادته بالتمرد الذي جرى في حاسي صاكة.

أحدث نبأ الانتفاضة ضجة وسط هيئة أركان جيش الإحتلال، مما جعلها ترسل بصورة مستعجلة إلى تميمون الجنرال Crevecoeur، من الناحية العسكرية العاشرة في كولومب بشار يوم 19 أكتوبر ومعه الرائد بيير بوشي دوفارينز Pierre Bouchet de Fureins، من هيئة أركانه.

كلف هذا الجنرال بتنسيق العمليات مع قاتينول و ميكلو من أجل إيجاد المهارية المتمردين" ووقف تقدمهم، وقد سمح له بإتخاد كل التدابير للحصول على أحسن النتائج[3]:

---

(1) Patrick-Charles Renaud , OP.Cit , P 139.
(2) Ibid , P : 141.
(3) Ibid, P 143.

سنشرع دون تأخير وسنطور إلى أقصى حد عملية جوية عنيفة شمال وشمال شرق وشمال غرب تيميمون في مربع بعمق 200 كلم في كل جهة" [1] هذا الذي قرر فعله الرائد بوشي كأمر مستعجل. وقد قام مخطط بوشي على محاولة إعاقة حركة المهارية ووقف تقدمهم نحو الشمال بقتل كل الجمال المتحركة عبر العرق كما يعتمد تدمير كل آبار المنطقة قصد منع المهارية من التزود بالمياه.

وفي وقت كانت الطائرات تنفذ عملياتها كانت الشرطة السرية الفرنسية تمارس الإعتقال والتعذيب في تيميمون وقصورها لإفتكاك أي معلومة من أي مشتبه فيه، كما كان النقيب صوايي يجوب مع مهارية توات والكتيبة الصحراوية الرابعة بقيادة الملازم الأول jean planet مناطق حاسي جديد الشرقي في يوم 20 أكتوبر باحثا عن أي أثر للمهارية دون أن يعثر إلا على أثار جريمة إرتكبها الطيران الفرنسي ضد عائلة قويدر بن عبد الحاكم المشكلة من زوجته وأطفاله الثلاثة الذين أحرقوا بالنابالم في بيتهم الآمن[2].

وبعد ثمانية وأربعين ساعة من البحث الذي قطع خلالها نحو 100 كلم بين أنجلو وفيج وأم القراد، عاد صوايي خائبا. وفي أمسية 26 أكتوبر عادت كل الوحدات إلى تيميمون بعد أن فقدوا أي أثر للمهارية المنسحبين، وقد خلص الضباط الفرنسيون إلى الحصيلة الأولية التالية مع 26 أكتوبر 1957:

---

(1) Ibem.
(2) Patrick-Charles Renaud , OP.Cit , P 144.

مقتل 22 شخص– قتل 512 جملا منها 37 تابعة للكتيبة المهارية– تدمير خمسة آبار–تدميرستة بيوت حرق وتدمير عدة أشجار نخيل تابعة لعائلات المتمردين. كما ألقت الشرطة السرية DST على ستة أفراد وعثروا على أجهزة استردت من حاسي جديد الشرقي (1).

لقد جاءت انتفاضة حاسي صاكة في فترة تاريخية هامة من تطور القضية الجزائرية، فهي تندرج في إطار نشر الثورة الجزائرية عبر كامل التراب الوطني تطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام المنعقد ببجاية في 20 أوت 1956 (2) وهي رد صريح على المشاريع الاستعمارية ومنها مشروع التقسيم الذي شرعت فيه إدارة الاحتلال بموجب قانون 7 أوت 1957 وهو قانون يمهد لسياسة فصل الصحراء الجزائرية.

فبموجب هذا القانون قررت فرنسا تقسيم الصحراء إلى مقاطعتين ،هما الساورة في الغرب والواحات في الشرق وضمتهما الى ما أسمته "المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS وهو تنضيم اداري يشمل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية AOF وإفريقيا الشرقية AEF (3).

وقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية للصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية بعد اكتشاف النفط عام 1956 بحاسي مسعود وإيجالي عند الحدود الليبية وهو ما دفع بها إلى إجراء مسح جيولوجي وتنقيب عن البترول في مناطق توات والعرق الغربي بشكل عام بهدف سرقة هذه الثروة

---

(1) Patrick–Charles Renaud , OP.Cit , P 144.

(2) M'hamed Yousfi ; L'Algérie en 00, ENL, Alger 1985, tome 2, p.p : 114,115.

أنظر أيضا تقرير كتابة تاريخ ولاية أدرار مرجع سبق ذكرة ص:

(3) Pervillé Gvy , Atlas de la guerre d'Algérie de la conquête à l'indépendance, ed ; autrement, Paris 2003. P, P: 38,39.

واستنزافها، بل واستعمالها في المجهود الحربي ضد الشعب الجزائري، لذلك كانت انتفاضة حاسي صاكة تهديدا مباشرا لهذه الأطماع.

وإذا كان الجيش الفرنسي قد أنشأ قاعدة B2 بوادي الناموس منذ 1935 لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتجربتها فإنه في سنة 1957 قد شرع ببناء قاعدة رقان النووية وإن توسيع نطاق عمليات الثورة إلى هذه المنطقة يهدد المشروع العسكري برمته. كانت انتفاضة حاسي صاكة إذن تهديدا لكل هذه المشاريع الاقتصادية والعسكرية، كما أن تسرب أخبارها إلى الصحافة الفرنسية والدولية انتصارا للقضية الجزائرية وتدويلاً لها [1]. وعلى المستوى الداخلي للثورة الجزائرية تعتبر عملية حاسي صاكة دفعا نفسيا قويا لمعنويات إخوانهم المقاتلين في الجبهة الشمالية وباكورة العمل الثوري المسلح بمنطقة العرق الغربي الكبير.

-غرة طيران العدو على حاسي الجديد الشرقي:

أعتمد مخطط الرائد بوشي* على قتل كل الجمال وكل ما يتحرك عبر العرق وتدمير كل الأبار ومنابع المياه قصد حرمان المجاهدين من التزود بهذه المادة الإستراتيجية أو الخروج من العرق وتعطيل حركتهم. وكان الرائد بوشي يعتقد أن المجاهدين سينقسمون إلى مجموعات صغيرة تحاول الإنتقال إلى جبال بشار والمناطق الشمالية مع القوافل التجارية التي تسير عبر العرق [2].

---

(1) أنظر جريدة الفيقارو بتاريخ 21 أكتوبر 1957 مثلا .

***الرائد بوشي Bouchet de Fareins**: هو من هيئة أركان الجنرال De Crevecoeur الحاكم العسكري لمنطقة كولومب بشار، وقد ارتكب الرائد جرائم فضيعة كثيرة ضد سكان تيميمون لأنه كان منسق العمليات الحربية وعمل تحت قيادته الرائد Gatignol حاكم أدرار والنقيب Miclot مسؤول ملحقة تيميمون.

(2) Patrick-Charles Renaud , OP.Cit , P 143.

يقول المجاهد بالعقون ميلود أن بعض الأثراء كانت ترى ضرورة تقسيم المجاهدين إلى مجموعات صغيرة كل واحدة منها من 10 أفراد، إلا أن الشهيد الهاشمي أمحمد رفض ذلك وامر بالسير إلى تسلغة.

لذلك أستمر طيران العدو الفرنسي في تدمير الأبار إلى غاية السابع والعشرين من أكتوبر 1957 وأستمرت طلعاته دون أن يعثر على المهارية المنتفضين الذين كانوا يسيرون ليلا أسرع من سير القوات الإستعمارية، التي كان يقودها النقيب صويبي. وفي وقت كانت الطائرات تنفذ عملياتها، كانت شرطة أمن الإقليم تمتهن التعذيب والإستنطاف في تيميمون وقصورها قصد افتكاك أي معلومة من شأنها أن توصلهم إلى المهارية الثائرين.

كان المجاهدون حينئذ ينسحبون شمالا شطر حاسي الجديد الشرقي قصد مغالطة العدو فأدركوا مول القندوس بعد أن قطعوا أكثر من أربعين كيلومترا وأستقر بهم المقام يوم السادس عشر أكتوبر في حاسي سوينيات ،حيث عرف ذلك اليوم رياحا قوية وأمطارا غزيرة[1].

وقد مكث رفقاء العطشان نهار السادس عشر أكتوبر في حاسي سوينيات في حين كان طيران العدو يجوب أجواء المنطقة بحثا عن أي أثر، فلما غربت الشمس واصل الجميع سيرهم نحو الحاسي الجديد الشرقي حيث أدركوه فجر يوم السابع عشر أكتوبر في حالة تعب وإرهاق شديدين وانضم إليهم هناك خمسة من المجاهدين كانوا في إجازة زمن انتفاضة حاسي صاكة.

وحاسي الجديد الشرقي هذا يقع بين كثبتين كبيرتين من الرمال يفصله عن بعضهما البعض مساحة صغيرة مسطحة ومكشوفة لاتوجد بها سوى بعض أعشاب العلندة والمرخ[2].

---

1 جمعية سيدي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، السجل الذهبي لشهداء المقاومة الشعبية والثورة التحريرية الكبرى لولاية أدرار، بدون مكان طبع، بدون تاريخ، ص: 24.

(2) على العياشي، معركة حاسي الجديد الشرقي 1957/10/18، في مجلة 1 نوفمبر العدد 78ن سنة 1986، ص: 47

اعتمد المجاهدون أسلوبا بارعا في الاختفاء والتمويه للتغلب على طبيعة المنطقة المكشوفة, فإلى جانب السير ليلا كانوا يلجأون نهارا إلى حفر الرمال في مناطق نمو النباتات على الكثبان في قوس يمتد إلى نحو 800 م، يتخذون فيه الوضع الدفاعي بحيث يمكنهم من قنص العدو إذا اقترب من مواقعهم, كما أنهم كانوا يتركون الجمال على بعد كلومتر أو اثنين بعيدا عنهم(1).

ويذكر المجاهد العيشاوي الشيخ أن من طرق التمويه التي ابتكروها شد نباتات السبط والدرين بخيط يسحبونه بحيث تمحى آثار أرجلهم وآثار أقدام إبلهم(2). وإذا كان النقيب صويي ومهارية توات والملازم الأول جون بلانييت jean planet مع الكتيبة الصحراوية الرابعة، قد عجزوا عن اللحاق بالمهارية المنسحبين استراتيجيا ,فإن الطيران قد عرقل تنقلهم وكثيرا ما كان يكتشف آثارهم على الرمال وهذا الذي جرى مساء يوم السابع عشر أكتوبر بالحاسي الجديد الشرقي (3).

على الساعة الرابعة مساءا من ذلك اليوم شاهدت طائرتا إستطلاع للعدو علي حناني ورفاقه مع إبلهم الثلاثة فأتخذت وضعا هجوميا(4). وبسرعة كبيرة قسم وحدته إلى ثلاث فرق واحدة صغيرة تقوم بحراسة الإبل على أن تتركز

---

(1) Patrick (C2), O P. Cit, P : 143 أنظر أيضا: الصورة في الصفحة 158

أنظر أيضا الصفحة 188 في كتاب paras Bigeard لارنين بارقو.

(2) مقابلة مع المجاهد الهاشمي الشيخ، أدرار 20 مارس 2004.

(3) مقابلة مع المجاهد ميلود بلعقون، أدرار، 3 ماي 2004.

(4) نفس المصدر.

الأخريان في أماكنها الإستراتيجية التي اختارتها منذ الصباح وخاصة الأفراد الذين يضربون بالبنادق الرشاشة 24/29 (1).

وقد استعملت الطائرات الفرنسية رشاشاتها الثقيلة لإبادة الجمال التي كانت هدفها الأول في حين أنها لم تستطع رؤية المجاهدين الذين تموهوا داخل الكثبان وراء النباتات. ويبدو أن غروب الشمس قد جعل الرؤية متعذرة أمام الطيران الفرنسي, لهذا خرج قائد وحدة المجاهدين, بيدة محمد لتفقد مواقع المجاهدين وسره أن الجميع سالمين (2).

والواقع أن هذه الغارة قد أجبرت المجاهدين على السير نحو مكان آخر رغم حالة التعب والإرهاق التي كانت عليها غالبية العناصر, لهذا انسحبوا نحو حاسي لمحرزي حيث مركز التموين فمنوشات ومنه وصلوا إلى المقيتلة(3). بعد قطع نحو خمس عشر كلم فاسترجعوا أنفاسهم وأعادوا تنظيم صفوفهم واختاروا مواقعهم المموهة كما في حاسي الشرقي.

وقد تبين للمجاهدين أن الطائرات قد تتبعت آثارهم إلى الموضع الجديد, حيث وصلت في صبيحة الغد ستة طائرات منها أربعة B26 وطائرتان من نوع جانكير أخذت في إبادة قطيع الجمال بالرشاشات الثقيلة وقصف مواقع المجاهدين بقنابلها فرد عليها المجاهدون باستعمال رشاشاتهم 24/29 ,كما احتمى بقية المجاهدين خلف الشجيرات الصغيرة وأعينهم تراقب مختلف المسالك التي قد يصل منها مشاة العدو (4).

---

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص–ص: 48، 49.

(2) نفس المرجع.

(3) التحق بهم في حاسي لمحرزي أربعة مدنيين

(4) العياشي، مرجع سبق ذكره، ص:48

ويبدو أن المجاهد بلعقون حميدة قد تمكن من إصابة طائرة جانكير منتصف نهار ذلك اليوم إذ شوهدت تنسحب من المعركة والدخان يتسرب منها.[1]. كما تذكر مصادر المجاهدين أن عنصرا منهم قد تمكن في حدود الساعة الثالثة مساءا من إسقاط طائرة B26 مما جعل الطائرات الأخرى تحلق على مستويات عالية ثم تنسحب مباشرة إلى تيميمون [2].

وقد فضل المجاهدون الرحيل عن هذا المكان لأنه أصبح مكشوفا من قبل العدو لهذا قاموا بخزن المؤونة في المقيتلة بعد إبادة الطيران لقطيع الجمال المشكل من نحو مائة وخمسين جملا, واتجه الجميع نحو حاسي غامبو الذي كان مركز تموين [3]. ويبدو أن الأوامر الجديدة التي حملها المسبلون هو الذهاب إلى حاسي تسلغة وهو ما كان يدرك بعد سير أربعة أيام كاملة حيث سيجتمع الجيش بأكمله في انتظار أوامر جديدة [4].

أدرك الجميع حاسي تسلغة يوم 5 نوفمبر 1957 وكان عددهم 76 فردا ,حيث استقبلهم القائد فرحات ومعه أربعون رجلا يمثلون الكتيبة التابعة لمركز القيادة, وكانت الخطة أن ينزل الجميع إلى مدينة تيميمون قصد مباغتة القوات الفرنسية وعملائها وأخذ سلاحهم ,كما تم تقسيم الجيش إلى كتيبتين يقود إحداهما سليمان بن عبد الله على أن يقود الأخرى القائد فرحات مع بقاء الآخرين في تاسلغة[5]. ويبدو أن الطيران الفرنسي قد نقل مشاهداته في الحاسي الجديد

---

(1) منظمة المجاهدين لولاية أدرار، مرجع سبق، ذكره، ص:13.

(2) العياشي ، المرجع السابق، ص:49.

(3) شهادة المجاهد الميلود بلعقون ,أدرار 3ماي 2004.

(4) نفس المرجع.

(5) Patrick (cr),op;cit0p:143.

الشرقي إلى القوات الفرنسية البرية التي وصلت إلى المكان يوم 22 أكتوبر برئاسة النقيب صوايي ومعه الملازم الأولjean planet [1].

لقد عثرت القوات الاستعمارية على جهازي إرسال واستقبال تخلص منها المهاريون بسبب ظروفهم الجديدة، كما عثروا على جثث العشرات من الجمال المنتفخة منها 24 رأسا تابعة للمجاهدين والأخرى لصاحبيها حناني علي وعلي بكيرات. والظاهر أن أكثر ما عثر عليه الفرنسيون نفعا، هو اكتشافهم طريقة تخفي المجاهدين بفعل الحفر والآثار التي تركت في الميدان إلى جانب الحشائش.

مع حلول السادس والعشرين أكتوبر كان النقيب صويي والرائد بوشي قد فقدا أي أثر للمجاهدين وأصابهما التعب بعد أن قطعا مئات الكيلومترات داخل العرق الكبير فعادا أدراجهما إلى تيميمون يوم 26 أكتوبر وقدما حصيلة أعمالهم.

والحقيقة أن هذه الحصيلة البشرية والمادية هزيلة جدا إذا ما قيست بالإمكانيات الهائلة المستعملة برا وجوا، كما أنها لم تمس إلا العزل من المواطنين الآمنين الذين لا يمتون بصلة إلى المنتفضين ومثال ذلك إبادة عائلة قويدر بن عبد الحكيم المشكلة من زوجته مسعودة وإبنائهم، كما قتل في نفس الغارة أولاد أحمد بن مبروك الأربعة إلى جانب حمو بن أحمد.

لقد نفذت القوات الإستعمارية عمليات إبادة منهجية لقطعان الإبل والعقيد بيجار قد تحدث في بشار عن قتل سبعمائة بينما كان الفقير من أهل المنطقة آنذاك يملك ما بين الخمسين والمائة رأس وأن السيد بن حيمودة قد فقد بمفرده سبعمائة رأس إبل [2]. كما صاحب حملة الإرهاب تلك التي شنها

---

(1) Ibid.

(2) مقابلة مع المجاهد الدين سليمان، ادرار 09 مارس 2004

الاستعمار على تيميمون وقصورها حربا نفسية استهدفت النيل من عزيمة الشعب وتصميم المجاهدين، الذين قال العيشاوي الشيخ نيابة عنهم " كنا نأكل المرخ والسبط ونصطاد الضب والزلقاق ونبق أياما دون أكل ونشرب البول بعد أن نجمعه في الرمل الأبيض لتصفيته دون أن نيأس لأننا كنا نعتقد بأننا نموت شهداء " (1).

والمقصود بحملة الحرب النفسية تلك المناشير التي القي بها طيران العدو على السكان في تيميمون وتينركوك بعد انتفاضة حاسي صاكة واشتباك الحاسي الجديد الشرقي، حيث جاء وصف المجاهدين في احدها "بالغادرين والمجرمين" وتوعدهم بالعقاب النازل من السماء لان فرنسا حسب المنشور تمثل إرادة الله كما أنها مثال "الشرف والقوة والحق والكرم". ومن المؤكد أن المستعرب "موري" هو صاحب فكرة المنشور أو أحد الضباط العاملين في المكاتب العربية، لأنه يخاطب الناس بالدارجة ويتضمن الخطاب الديني الذي يتماشى مع ذهنية الناس بهذه المنطقة كما يفهم منه الوعيد والتخويف.

الخاتمة

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن انتفاضة حاسي صاكة كانت عملية جريئة ومخططة، سمحت بضرب العدو ضربة موجعة، ومكنت من فرار أعداد كبيرة من المجندين المهاري بأسلحتهم إلى جيش التحرير الوطني، والذين شكلوا نواة للثورة في منطقة صحراوية موحشة.

---

(1) مقابلة مع العيشاوي الشيخ، ادرار 20 مارس 2004.

الهجوم على مركز الحوران (04 فيفري 1958م) من خلال مذكرات المجاهد السعيد سعود (لوشكيش)

أ .د / جوبية عبد الكامل

والطالبة: هجرسي خضراء جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

انطلاقا من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التحريف والتزييف في آن واحد فإن الكتابة التاريخية العلمية تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية خاصة في مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني خصوصا إذا تعلق الأمر بفترات حاسمة ومصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر وأقصد بذلك مرحلة الثورة التحريرية (1954–1962).

ومما لاشك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954م إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر، ولعل أهم الأسئلة إلحاحا في هذا الموضوع تتعلق بخيارات الحصول على السلاح، وسبل نقله إلى الجزائر، وطرائق ووسائل إدخاله لأرض الوطن، وبعد تشديد الحراسة على الحدود الشرقية والغربية فإن الجبهة عمدت إلى أساليب أخرى من اجل التسليح والتزود بالذخيرة، منها اعتماد الجيش على التسليح بنفسه من خلال المعارك، والهجوم على ثكنات العدو، وفي هذا المضمار نذكر بعض التفاصيل عن استيلاء المجاهدين على أحد هذه المراكز في شهر فيفري 1958م

بالولاية الثالثة المنطقة الثانية الناحية الأولى وهو مركز الحوران، من خلال معرفة ملابسات وحيثيات الهجوم على المركز.

1-الإطار الجغرافي والتاريخي للمنطقة:

تقع الولاية الثالثة في شرق الجزائر وتتألف من مجموعة هامة من الجبال الوعرة منها جبال جرجرة ووادي الصومام وجبال البيبان وجبال البابور وقسم من السهول العليا السطايفية، والهضاب العليا الشرقية، جنوب وغرب جبال الحضنة[1]، فهي تمتد من ساحل البحر شمالا من شرق أوقاس وبجاية إلى زموري حاليا وبوسعادة جنوبا.

تشترك مع الولاية الثانية التاريخية من جهة الشرق من سوق الاثنين على البحر إلى غاية سطيف عبر خراطة على طريق الجزائر قسنطينة، وتحدها الولاية الأولى من سطيف إلى بوسعادة عبر برج بوعريريج والمسيلة، ومن الغرب تشترك مع الولاية الرابعة من زموري على البحر شمالا إلى بوسعادة جنوبا عبر الأخضرية والبويرة وسيدي عيسى وعين الحجل[2].

تزخر الولاية الثالثة بموقع جغرافي هام وكذا تضاريس حيث يتألف سطح الولاية من تضاريس متنوعة سهلية منها وأخرى جبلية؛ فالكتل الجبلية تنتمي إلى سلسلة الأطلس التلي الممتدة من الشرق إلى الغرب[3]، وتحديدا إلى الكتلة الجبلية الشرقية التي يفصلها عن الكتلة الغربية جبال زكار ومليانة؛ ابتداء من جبال البليدة والأطلس البليدي، تمتد هذه المنطقة في إطارها الجبلي ابتداء من شرق

1-يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954م-1962م، ط2، دار الأمة، الجزائر،2010 م، ص15.

2-نفسه، ص11.

3- عائشة حسيني، مداخلة حول"اندلاع الثورة بالمنطقة الثالثة، ومظاهر من التآزر التاريخي بينهما وبين المناطق الثورية الأخرى"، الملتقى الوطني الأول للتاريخ، جامعة البويرة، البويرة، قسم العلوم الإنسانية، ص2.

جبال بوزقزة الصعبة التي تشرف على العاصمة، ثم جبال جرجرة وجبال البابور والبيبان[1]، وهي مسطحة في جزئها الجنوبي تقريبا، تشتهر بخوانقها العميقة والضيقة وبحدة قممها وشدة انحدارها[2].

أما الغطاء النباتي فهو متنوع دائم الخضرة متوسط الكثافة من أنواع أشجاره: الصنوبر، البلوط، الصفصاف، التين، وتتخللها بعض الأحواض و السهول التي يمارس فيها السكان العمل الفلاحي ويربون الحيوانات و يصنعون الأدوات التقليدية من الأخشاب والطين تتميز بنسبة كثيرة من الرطوبة لإشرافها على البحر المتوسط، وتغطي الثلوج قممها العالية في فصل الشتاء، وتكثر بها الينابيع المائية العذبة المتدفقة[3].

تضمنت الولاية الثالثة التاريخية بعد مؤتمر الصومام أربع مناطق شملت المنطقة الأولى خمسة نواحي والمنطقة الثانية أربعة نواحي والمنطقة الرابعة ناحيتين، بالنسبة لنواحي المنطقة الثانية فقد اشتملت الأولى على الأقسام التالية: بني وقاق، المسيلة، الدريعات[4]، الناحية الثانية اشتملت على البويرة، مشدالة، صور الغزلان، الناحية الثالثة ضمت: تازمالات، أقبوا، أوزلاقن والناحية الرابعة: سيدي عيسى، آيت وغليس، لقصر إلى بجاية، أكفادو، آيت عمر وكسيلة[5].

-**الناحية الأولى**: تمتد الناحية الأولى على مساحة قدرها 3800 كلم^2، امتازت بموقعها الاستراتيجي الهام بحيث يحدها من الشمال المنطقة الأولى من الولاية

---

1 –عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968م، ص–ص (50–47).

2 –عائشة حسيني، المرجع السابق، ص2.

3- المرجع نفسه، ص 12.

4 –لقاء مع المجاهد طابي إبراهيم(المذبوح)، بمنزله بالدريعات، 2016/12/29م.

5 – تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى المنطقة الثانية من الولاية التاريخية الثالثة1954م–1962م، الملتقى الثاني لكتابة تاريخ الثورة، تيزي وزو، 25–26 نوفمبر1999، ص18.

الثالثة أي كلا من الجعافرة، بني عباس، برج بوعريريج، البيبان، تفرق[1]، أما من الشمال الغربي فتحدها الناحية الثانية من الولاية الثالثة أي كلا من وادي مرسى، خراطة، آيت إسماعيل، آيت عميروش، بني سليمان، أما من الجهة الشرقية فتحدها الولاية الأولى من سطيف إلى بوسعادة عبر برج بوعريريج والمسيلة، ومن الغرب الولاية الرابعة من زموري على البحر شمالا إلى بوسعادة جنوبا عبر الأخضرية، والبويرة وسيدي عيسى وعين الحجل وسطيف [2].

-**موقع مركز الحوران:** الحوران عبارة عن منطقة تقع على بعد حوالي 3كلم شمال مدينة حمام الضلعة التي تبعد بنحو 30كلم عن المسيلة، في المسلك المؤدي إلى جبل أولاد سيدي عمر[3] به ثكنة عسكرية فرنسية وهو بذلك يحتل نقطة إستراتيجية وعقدة مواصلات تلتقي لديها عدة طرق[4] منها طريق الحمادية، القصور، الدريعات وطريق سيدي عيسى، بني يلمان، ملوزة، وطريق بن دواود، حرازة، المنصورة وطريق المسيلة[5]، ينتصب عل ربوة وفيها دار لحراسة الغابات ومن خلاله يتم مراقبة جبال المنصورة وونوغة وبعبارة أخرى يشرف على الهضاب العليا والجبال المحيطة بها، وبالتالي على حركة جيش التحرير الوطني في تلك الناحية[6].

---

1 – صالح مكاشير، المعارك الكبرى في الولاية الثالثة، أشغال الندوة الوطنية حول المعارك الكبرى في الولاية الثالثة التاريخية، تيزي وزو، 25–26 نوفمبر 1999م، ص5.

2 –يحي بوعزيز، قاموس الشهيد، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المكتب الولائي برج بوعريريج، ج1، دار المهد للطباعة والنشر، 2002م، ص17.

3 –لقاء مع المجاهد مرزوقي محمد بن لخضر، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، 2016/12/27م.

4 –عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع من تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، تقديم: عبد الحفيظ أمقران الحسني، الجزائر، 2011م، ص256.

5 –لقاء مع المجاهد مرزوقي الطاهر بن علي، بقسمة المجاهدين، حمام الضلعة، 2016/12/27م.

6 –لقاء مع المجاهد بلعباس الباي، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، 2016/12/27م.

ونتيجة لموقعها الرابط بين ولايات الشرق بولايات الغرب، فقد شهدت عبور عدد كبير من قوافل المجاهدين وقادة الثورة؛ سواء في إطار جلب الأسلحة أو القيام بمهام عسكرية وسياسية مختلفة وعلى سبيل المثال نذكر: تواجد العقيد سي الحواس بالناحية سنة 1956م، العقيد الحاج لخضر، العقيد أحمد بن شريف، القائد عمر إدريس[1]، وعلى سبيل التخصيص نشير إلى الاجتماع الهام الذي عقد في سنة 1957م الذي جمع العقيد عميروش وسي الحواس بالمكان المسمى "بوسلمون" بقرية الدريعات وبالتحديد بمسكن رئيس اللجنة الخماسية بوساق المكي وقد كان هذا الاجتماع مغلقا، ضم العقيدين فقط، ودام أكثر من ثلاثة أيام[2].

كانت بالمركز وحدة من سلاح الفرسان يقودها ضابط برتبة يوطنا(ملازم أول) يسمى دي بوزا، ويتشكل المركز من ثلاث بنايات بها ستتة مصفحات مجهزة برشاشات من عيار 7–12 وأحدها بمدفع عيار 75[3].

2–التخطيط لاقتحام مركز الحوران:

كان لهذا الاقتحام دور كبير في كسر شوكة العدو الفرنسي بالمنطقة وقاعدة "العدو الذي لا يقهر" خاصة وأنه كان حتى فترة حساسة تعاني الثورة كثيرا في جلب السلاح من الخارج ويؤكد ذلك الرائد الطيب صديقي بأن "الخسائر البشرية المعتبرة التي تكبدتها الولاية نتيجة إرسالها لهذه القوافل، إذ أن معظم هذه القوافل لا تعود سالمة، فبعضها كانت تفقد كل جنودها والبعض الأخر يعود

---

1 –لقاء مع المجاهد طابي رابح بن نايلي، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، 2016/12/27م.

2 –تقرير حول تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص–ص (2–1).

3 –نبذة تاريخية عن اقتحام مركز الحوران بحمام الضلعة بتاريخ1958/02/04م، المنظمة الولائية للمجاهدين بالمسيلة، المسيلة، 1992/10/28م، ص1.

منها الربع أو الثلث، ومع ذلك فقد واصلت الولاية إرسال القوافل لجلب السلاح لأن هذه الطريقة كانت أهم وسيلة تسليم آنذاك"[1].

لقد كانت مهمة جلب السلاح من الحدود جد صعبة وما يكتسي تلك المهمة من مخاطر خاصة أثناء ذهابها وإيابها حيث تكون شبه عزلاء، وقد وقعت خسائر كبيرة في صفوف قوافل الولايتين الثالثة والرابعة باعتبار أنها تقعان وسط البلاد، ويتعين على قوافلها قطع مسافة كبيرة مما يزيد في نسبة المخاطر.[2]

وأمام هذه المستجدات والصعوبات المتزايدة في جلب السلاح من الخارج، ألح العقيد عميروش[3] وشجع وحدات جيش التحرير بالولاية الثالثة للقيام بعملية الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة من مراكز العدو وثكناته التي تعتبر مخازن أسلحة الثورة، وهكذا وقع الاستيلاء على بعض المراكز نذكر منها: عملية الاستيلاء على مركز الحوران في إطار برنامج منظم بالولاية الثالثة.

---

1 – علي العياشي، "لقاء مع المجاهد الرائد الطيب صديقي"، مجلة أول نوفمبر، ع109/108، الجزائر، 1989م، ص28.

2 –شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية1954م، ط5، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص164.

3 –ولد في شهر أكتوبر من سنة 1927م بقرية تاسفت أقمون بضواحي جرجرة من عائلة فقيرة، كان رافضا لكل أنواع الوجود الاستعماري ولذلك انخرط في عدة أحزاب وطنية ومنظمات سرية، إذ انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وذلك منذ سنة 1950م، وفي هذه السنة ألقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية ومنعته من الإقامة في الجزائر أين اضطر للسفر إلى فرنسا في سنة 1954م حيث واصل نضاله حتى عاد للجزائر في أواخر السنة المذكورة، يعتبر العقيد عميروش من الأوائل الذين لبوا نداء أول نوفمبر 1954م وذلك بحكم نشاطاته السياسية والعسكرية التي قام بها قبيل اندلاع الثورة المسلحة، وقد تقلد عدة مناصب أثبت في مختلفها قدرة فائقة مما خوله أن يكون قائد للولاية الثالثة. انظر: محمد عباس، دغول...والجزائر نداء الحق، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003م، ص–ص (34–30).

تم التخطيط للهجوم قبل أكثر من سنة على إثر اتصالات بين المناضل سي محمد زرنوح[1] من الجلفة المجند بمركز الحوران، حيث كان ينتقل كل يوم سبت من مركز الحوران المجند به على بعد حوالي كيلومترين، مموها قوات العدو بالتنقل من أجل الاستحمام وشراء ما يلزمه من حاجيات، لكنه كان يقضي معظم وقته مع سكان المنطقة الذين يكنون له محبة خاصة لما يقدمه من دعم للثورة في سرية تامة عن قوات العدو الفرنسي، وبعد عدة اتصالات بينه وبين الشيخ البهلولي أحد سكان حمام الضلعة وعضو اللجنة الخماسية لاستتباب نظام الثورة، بواسطة زوجة الشيخ البهلولي والتي تدعى فاطمة مسهل(1914-1985)م الملقبة بالمَعلْمة نظرا لشجاعتها، حيث كانت تمتلك محل تجاري بمنطقة حمام الضلعة[2]، وهناك من قال أنها كانت تعمل كمنظفة بالمركز[3] الأمر الذي ساعد على ربط الاتصالات مع المجاهدين، وهذا ما يبين دور المرأة في ثورة التحرير سواء في المدينة أو الريف فهي مجاهدة في أي موقع كانت فيه[4].

---

1 -ولد محمد زرنوح المدعو الحوراني بالزعفران- الجلفة- سنة1924م، شب مولعا بعادات وتقاليد المنطقة، وفي سنوات الأربعينيات انخرط في صفوف الجيش الفرنسي بمدينة المسيلة وعمره لا يتجاوز تسعة عشر سنة. تعاطف محمد زرنوح مع الثورة المسلحة منذ اندلاعها حيث لم يتردد بمدها بالذخيرة والألبسة وتزويدها بالمعلومات العسكرية أينما تواجد، كان من المخططين للإسيلاء على مركز الحوران بحمام الضلعة سنة 1958م وبفضله تم الاستيلاء على كمية كبيرة من الذخيرة، ومنذ هذه العملية أصبح يلقب بالحوراني، خاض العديد من المعارك من بينها معركة تيمليوين التاريخية1958م، معركة جبل الرفعة، استشهد في أفريل 1960م بميدان الشرف في معركة بضواحي القصر ولاية بجاية.أنظر: عبد العزيز وعلي، "بطلان من الجلفة الشهيدان: جفال بايزيد وزرنوح محمد"، مجلة أول نوفمبر،ع169، الجزائر، نوفمبر 2006م، ص-ص(82-83).

2 -لقاء مع المجاهد خير الصالح، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، 27 /2016/12م.

3 -سعيد سعود، شريط سمعي بصري، الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، الدريعات، 20 /06/ 1998م.

4 -عبد العزيز وعلي، "دور النساء الفعال في مسيرة الثورة التحريرية بالولاية الثالثة"، مجلة أول نوفمبر، ع180، الجزائر، نوفمبر 2015م، ص-ص (20-17).

وبعد أن أثبت العريف الأول سي محمد الحوراني (محمد زرنوح) صدق نيته وإخلاصه للثورة وذلك بعد أن سلم المجاهدين عدة مرات بواسطة المجاهدة فاطمة مسهل كمية كبيرة من الذخيرة كبرهان على صدقه تم تقديمه إلى قيادة الناحية بواسطة السعيد زموري المكلف بالاتصال وجمع الأخبار، وتم عقد لقاء مع قائد الناحية رابح بلجرو بالتنسيق مع المحافظ السياسي بوساق معمر المدعو سي عبد العزيز بمنزل المسبل الأطرش عيسى تم من خلاله دراسة إمكانيته الهجوم على المركز[1] وطلبت قيادة الناحية تقرير مفصل وإعداد مخطط للمركز من قبل محمد زرنوح، وبعد التأكد من عوامل النجاح تم عرض الخطة على قيادة الناحية التي بدورها اتخذت لكل الترتيبات اللازمة للهجوم وتم استشارة قيادة المنطقة التي وافقت بشرط مشاركة فرقة تابعة لها[2].

والجدير بالذكر أن المركز يحتوى على أسلحة متنوعة وذخيرة هامة[3] بالإضافة إلى موقعه الإستراتيجي كمركز متقدم تحيط به عدة مراكز تشكل طوقا حقيقي يحد من نشاطات الثورة وتحركات المجاهدين، خاصة اتصالهم مع باقي الولايات التاريخية المجاورة وأن هذه المنطقة كانت تمثل منطقة عدو للمجاهدين.

كان قائد الهجوم رابح بلجرو وبالإضافة إلى سعيد سعود المدعو لوشكيش والرقيب إبراهيم بن عوف قائد الفوج الأول المكلف باقتحام المطعم والمطبخ على أساس أن جميع عساكر العدو يتناولون وجبة العشاء وحتى الحرس

---

1 -مقلاتي عبد الله، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص-ص (207-208).

2 -محمد النذير بوشمال، شريط سمعي بصري، الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة، الدريعات، 20 /06/ 1998م.

3 -علية عثمان بن الطاهر، كمين الحوران (بلدية حمام الضلعة في شهر فيفري1958م)، مجلة أول نوفمبر، ع61، 1983م، ص95.

كانوا بالقاعة، وأخذا مكان الحراسة زرنوح محمد على أساس التعليمات التي عندهم، أما بالنسبة للفوج الثاني كان قائده بلقاسم شرفاوي الذي تولى مكان الحراسة الليلية، وقائد الفوج الثالث محند وعلى الذي كانت مهمته اقتحام الدبابات، كما أمرتهم القيادة بضرورة الاستعانة بفيلق المنطقة الثانية كما دعمت قيادة الولاية الناحية الأول بفيلق بقيادة موح أرزقي حيث يذكر المجاهد عبد المجيد عزي:" انطلقت كتيبة الفيلق الثالثة في بداية الظهيرة لتصل إلى نقطة الالتقاء المقررة مع حلول الظلام وتنضم هناك لكتيبة الناحية الأولى بقيادة بن عوف النعيمي الذي ينتظر على مقربة من المركز وبحضور أربع أعضاء لجنة الناحية بمن فيهم قائدها الملازم رابح بلجرو وسعيد سعود المدعو لوشكيش وعيسى بلاندي وبوبكر مسعودي[1] في حين تبقى كتيبة الناحية الثانية لتأمين التغطية في بني وقاق، في حين كانت كتيبة أخرى في طريق حرازة وبن داود والمنصورة من أجل الحماية والكتيبة الثالثة تبقى احتياط"[2]، وبالفعل هذا ما يؤكده سعيد سعود حيث يقول:" تولت بقية الفصائل عملية تأمين الطريق ووضع الكمائن على طريق سيدي عيسى بني يلمان حمام الضلعة والطريق الرابط بين حرازة والمهير وطريق بن داود المهير، فيما تتولى الفصيلة الثالثة مهمة نصب كمين للقوات المتواجدة بالبرج والتي يمكن لها التنقل عبر طريق المنصورة المهير"[3].

---

1 –لقاء مع المجاهد طيوب بن السعدي بن علي، بقسمة المجاهدين، حمام الضلعة المسيلة، 2016/12/28م.

2 –عبد المجيد عزي، مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني الولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011م، ص133.

3 –لقاء مع المجاهد سعيد سعود لوشكيش بمنزله، الياشير برج بوعريريج، 1 /01/ 2017م، الساعة 09:00.

تنفيذ الهجوم:

تم تطويق المركز من كل الجهات والمسالك وعلى بعد25كلم تقريبا من كل الجهات وفي حوالي الساعة السابعة إلا ربع وهو الوقت المتفق عليه بين القيادة تلقى المجاهدون الإشارة من طرف محمد زرنوح وكان رمز الشروع في العملية هو إشعال مصباح كهربائي يدوي ثلاث مرات[1]، حينئذ انطلقت الكتيبتان وباغتتا حامية المركز كما هو متفق عليه فطوق المجاهدون المركز من جميع الجهات واحتلوا مراكز المراقبة، أما الفوج الثالث بقيادة إبراهيم بلعوف والسعيد لوشكيش فقد اقتحموا المطعم أين يتواجد العساكر الفرنسيين وأمرهم الرائد سعيد لوشكيش برفع أيديهم، وتوصل أحد الجنود إلى أن يمسك بسلاحه وأطلق الرصاص فأصيب الرائد لوشكيش في ذراعه واستشهد العريف الأول بلقاسم شرفاوي وهذا ما أكده مجاهدوا المنطقة[2].

وبهذا لم يبق لجنود الحراسة بعد هذه المفاجأة الجريئة إلا أن يرفعوا أيديهم ويسلموا أنفسهم للمجاهدين، وبعد تقيد الأسرى بالحبال وعلى رأسهم الملازم دي بوزا شرع المجاهدون في تحطيم تلك الدبابات وتدمير المركز المكون من ثلاث بنايات بمساعدة سي محمد الحوراني ونزلت فرقة احتياطية من الربوة وحضر المسبلون بالبغال(63 بغلا)[3] التي جلبت لهذا الغرض من الدريعات وأولاد بوهدي[4] وأولاد سيدي عمر وهذا ما ذكره الرائد سعيد سعود، وأخذوا في

1 –محمد النذير بوشمال(موسطاش)، حياة المجاهد محمد النذير بوشمال (موسطاش)، دار الهدى للنشر والطباعة، عين مليلة، 2009م.

2 –لقاء مع المجاهد بوهدي محمد، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، المسيلة، 27 /12/ 2016م.

3 –لقاء مع المجاهد سليم محمد الجعدوري المدعو السامعي، بالمنظمة الولائية للمجاهدين بالمسيلة، 2016/12/14م.

4 –سعودي بوبكر، الملتقى الأول لتاريخ الثورة، المرجع السابق، ص25.

تعبئة الذخيرة والمعدات والأسلحة، كما كان عدد الأسرى 24 من بينهم 2حراس الغابة من المنصورة وثلاث خونة من حمام الضلعة و19 جندي من بينهم العريف الأول دي بوزا[1].

انتهت العملية حوالي الساعة العاشرة وعشرون دقيقة وبقي هناك المسبلون يجمعون في الحبوب الجافة والألبسة[2]...وكان المسؤولون يفكرون في كيفية إتمام هذه المعجزة وإبلاغها إلى مأمنها إذ كان من المتوقع أن العدو سيحشد حشود لمطاردة الوحدة التي ضربته في عقر داره ضربة قاسية وكانوا يتأملون في أقرب الطرق وأسهلها لتبليغ الأمانة إلى مركز الولاية[3] حيث اتجهت القافلة نحو غابة بني وقاق في حدود منتصف الليل لتصل إلى المكان مع طلوع الفجر بعد مسيرة مضنية استمرت ستة ساعات عبر سفوح جبل سيدي عمر ومنحدرات الحمراء وأولاد عباس وأحراش المهير حتى وصلوا إلى بني وقاق أين وجدوا كتيبة ثانية في انتظارهم بقيادة الملازم البشير البلولي، ثم تحركت القافلة في مساء الغد في اتجاه أكفادو وعند وصولهم إلى مشدالة تخلفت هناك كتيبة الملازم محند وعلى (سي خالد) للاستراحة، بينما واصلت القافلة مسيرتها في اتجاه الموقع المحدد لها.

أبعاد الهجوم وتأثيراته على الساحة الوطنية:

1–قام العدو في اليوم التالي بعملية تمشيط واسعة النطاق في الناحية وراح يقنبل القرى والدواوير والمشاتي المجاورة لحمام الضلعة[4]، وألقى القبض على المئات

---

1 –عبد الحفيظ آمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الامة، الجزائر، 2010م، ص08.

2 –لقاء مع المجاهد طابي المداني، بقسمة المجاهدين حمام الضلعة، المسيلة، 27/12/ 2016م.

3 –لقاء مع المجاهد سفاري عامر، بقسمة المجاهدين حمام الضلعة، المسيلة، 28/12/2016م.

4 –لقاء مع المجاهد سحنون عمر، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، المسيلة، 08/12/2016م.

من السكان العزل لاستنطاقهم حول مصير الأسرى والأسلحة بل وأعدم الكثير منهم، كما أحرق عدة قرى وغابات كانت محيطة بالجهة[1].

2-وصلت وحدات الجيش الفرنسي إلى ضواحي الوادي البارد ومشدالة في صباح الغد من ذلك اليوم، أين وقع اصطدام بين الجيشين في معركة ضارية بين جنود العدو وأعضاء كتيبة الملازم محند وعلي (سي خالد)[2]، ولكن إستراتيجية الموقع يجعل المعركة لصالح المجاهدين لأن الموقع عبارة عن سفوح وعرة مغطاة بأشجار كثيفة ومجاري مياه مغطاة بدورها بنبات كثيف وعدم وجود طرق، استمرت المعركة إلى غاية حلول الظلام وكانت النتيجة سقوط ثلاث شهداء من كتيبة محند وعلي، أما العدو فقد سقط الكثير من جنوده في الميدان[3].

3-كما قام العدو بعد هذا الانتصار الباهر بإعدام الملازم البطل سي الحسين صالحي الذي أسر في الميدان من طرف الجيش الفرنسي في ضواحي برج منايل حيث نفذوا تلك الجريمة الشنعاء في المكان يسمى "بوربعطاش" في ضواحي "أدكار" الأمر الذي جعل قيادة الولاية الثالثة تصدر حكم الإعدام بدورها على الملازم "دي بوزا" الذي أسرى في مركز الحوران وهكذا أخذا إلى نفس المكان "بوربعطاش" حيث نفذ فيه حكم الإعدام وكتبت معلقة على صدره:"...إن النفس بالنفس والعين بالعين...والجروح قصاص..." وبعثت القيادة إلى أهله

---

1 -لقاء مع المجاهد طابي رابح بن علي، بقسمة المجاهدين بحمام الضلعة، المسيلة، 2016/12/27م.

2 -عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع في ثورة التحرير بالولاية الثالثة، المرجع السابق، ص-ص (258-259).

3 -عبد العزيز وعلي، "الشهيد الملازم بن سي خالد محند وعلي المدعو سي خالد"، مجلة أول نوفمبر، العدد179، مارس 2015م، ص84.

وصحيفة لوموند في فرنسا بمقال يتضمن هذه المعاني التي تندرج في قوانين العدالة والدفاع عن الكرامة وشرف الجهاد والوطن[1].

4- كما قام الجنرال صالان القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر بمراسلة مختلف الهيئات والقيادات العسكرية وإخبارها بظروف اقتحام مركز الحوران والاستيلاء عليه من طرف الفلاقة حسب تعبيره(المجاهدين) وبين خسارة الجيش الفرنسي في هذا الاقتحام من قتلى وأسرى وأسلحة ويطلب من الجميع اليقظة وأخذ الاحتياطات اللازمة[2].

من هنا يتبين أهمية هذه الواقعة على الجيش الفرنسي وقيادته ماديا ومعنويا حيث قام العدو بتغيير المركز بتحويله إلى وسط حمام الضلعة وبهذا فقد نجح جيش التحرير في قلب موازين القوى لصالحه عسكريا وسياسيا.

وبخصوص الجنود الأسرى وحسب رواية المجاهد سعيد سعود أنه" كان عدد الأسرى24 شخصا منهم اثنان (02) حرس للغابات من المنصورة وثلاثة (03) خونة و19 جندي فرنسي، منهم الضابط دي بوزا الذي أعدم بقرار من قيادة الولاية الثالثة، وجندي حاول الفرار فقتله المجاهدون، وجندي آخر مات في معركة بين المجاهدين والقوات الفرنسية، وآخر مات غرقا عند قطع الوادي فبقي 15جنديا..."[3].

تلقى الجنود البقية معاملة حسنة إنسانية حسب تعاليم الإسلام وتعليمات الثورة في الميدان[4] وبقوا في أكفادوا شهورا معدودة، استطاعوا خلالها أن يكاتبوا

---

1 –لقاء مع المجاهد سعيد سعود المدعو لوشكيش، بمنزل بالياشير برج بوعريريج،01/01/ 2017م.

2 –نسخة عن الوثيقة موجودة بمتحف المجاهد بالمسيلة.

3 –سعيد سعود، لقاء خاص في بيته، الياشير، برج بوعريريج، يوم 2017/01/01م.

4 –جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص–ص (265–267).

أهاليهم في فرنسا مذكرين بإنسانية المجاهدين وشرف الثورة وعدالة القضية، أطلق سراحهم بعد 17 شهرا من طرف عبد الرحمان ميرة، وقد صرح ثلاثة (03) جنود من الأسرى السابقين في القناة الفرنسية الرابعة في سنة2016م عن إنسانية المجاهدين ومعاملتهم وقد كانوا يبحثون عن مجاهد كان المسؤول عن المساجين اسمه عمي مقران، كان يعاملهم بالحسنى حتى يشكرونه[1].

بالمقابل فقد عمت الفرحة جميع مجاهدي ومسؤولي المنطقة الثانية لاسيما قائد الولاية عميروش الذي أبى بعد هذا الانتصار إلا أن يجازي المسؤولين عن الكتيبتين المنفذتين للعملية بترقيتهم وإعطائهم أوسمة عسكرية وتقديم الشكر والتشجيع لجميع المجاهدين في اجتماع بهيج في نفس المنطقة ولهذا السبب قال عميروش"...إنه عمل عظيم الذي قمتم به...أهنئكم، وهكذا يجب أن يكون كفاحنا، فعلى جميع النواحي والمناطق أن تتأمل وتعمل مثل هذا بهذه الروح والإقدام سنعطى درسا لن ينساه أبدا..."[2].

الخاتمة:

يعد الهجوم عل مركز الحوران إحدى أنجح العمليات المدوية التي شنها جيش التحرير الوطني، ونحن اليوم متيقنون من أن هذا الإنجاز البطولي الذي قام به مجاهدو المنطقة الثانية التابعة للولاية الثالثة سيبقى محفورا في الذاكرة، لكن من يتذكره اليوم غير سكان المنطقة الذين شاهدوا الحدث؟ ومن يحتفل بهذه الذكرى؟ من الذي يتحدث عن هذا العمل البطولي الذي أثر في نفوس المجاهدين أيما تأثير؟

---

1 – لقاء مع المجاهد سعيد سعود.

2 –شوقي عبد الكريم، المرجع السابق، ص165.

دَوْر الحِزْب الشيوعي في تَسْليح الثَّورة الجزائرية: هنري مايو أُنموذَجًا

أ/ نجاة بادي

طالبة دكتوراه جامعة باتنة 01

العنوان الإلكتروني: traduc27@live.fr

ملخص:

إنَّ المواضيع المتعلقة بتاريخ الجزائر عامة والثورة خاصة متنوعة ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبها لأنها حافلة بالأحداث التاريخية، ولعلَّ من أهم هذه المواضيع نجد موضوع التسليح خلال الثورة التحريرية 1954–1962 والذي يُعتبر من المواضيع المهمة جدًا، لأنَّ السلاح يُعدُ عصب وشريان أيِّ ثورة ولاسيما ثورتنا المجيدة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مصدر للأسلحة تدعمت به الثورة التحريرية من الداخل، ألا وهو دعم الضابط الفار من الجيش الفرنسي "هنري مايو" والمنتمي للحزب الشيوعي، للثورة الجزائرية بشحنة من الأسلحة، والتي مكَنَت جيش التحرير الوطني من القيام بعدة عمليات مسلحة ضد المستعمر الفرنسي خاصة في منطقة الونشريس.

الكَلِمات المِفْتاحِية: التَّسْليح الدَّاخِلي، هنري مايو، الثَّوْرَة الجزائِرية، جيش التحرير الوطني، الحِزْب الشيوعي، منطقة الونشريس.

Abstract:

Diversity can be argued to be one of the particular features of topics related to the history of Algeria, in general, and to its revolution in particular. One of these diverse topics may be “the in-country armament sources” topic. Hence, this study is an attempt to shed some light on the support that Henri Maillot, a Communist and particular armament source inside Algeria,

offered to the Algerian Army of Liberation, allowing the latter to successfully conduct a number of military operations against the French occupying troops in the Ouarsenis region.

Key words: Algerian revolution, Henri Maillot, Ouarsenis, In-country Aramament, Algerian Army of Liberation,

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية (1954–1962) عدة تغييرات وتطوراتها إيديولوجية وجوهرية شملت جميع الميادين، وكان جانبها العسكري إحدى صورها البارزة، فارتباط الثورة بالسلاح أمر لابد منه باعتباره الوسيلة الأنجع في تحقيق الأهداف الثورية ، فمن هذه الناحية نجد الثورة قد تلَّقت عدة مساعدات عسكرية من جميع الأطراف سوءًا من الداخل أو من الخارج، فمن الداخل تلقت الثورة عدة إمدادات بالأسلحة خاصة من طرف بعض اليساريين المتعاطفين مع الثورة التحريرية والمنتمين للحزب لشيوعي، وبالضبط بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي أمثال "هنري مايو" "Henri Maillot"، الذي حاول بشكل أو بآخر دعم الثورة ببعض الأسلحة هو والحزب الشيوعي الذي كان منتميًا إليه. لمعالجة الموضوع نحاول طرح الإشكالية التالية: إلى أيِّ مدى نجح هنري مايو في دعمه للثورة الجزئرية؟ وبغية الإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق لهذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- تعريف الشيوعية ووصولها للجزائر.
- علاقة الحزب الشيوعي الجزائري بالفرنسي.
- التعريف بشخصية هنري مايو.
- دعمه للثورة بالأسلحة.
- محاكمته ووفاته.
- استنتاج عام حول الموضوع.

أولاً: تعريف الشيوعية ووصولها للجزائر

لفظة الشيوعية لغةً، هي مشتقة من المصدر الثلاثي "شاع"، الذي يفيد العموم، كما وردت لفظة الشيوعية في قاموس العجم العربي الحديث بمعنى "الاشتراك في الشيء"كقولنا : شاع المُلك إذا كان مُشتركًا[1].

كما وردت كلمة communiste اصطلاحًا للإشارة إلى:

- المنظمة السياسية والاجتماعية التي تأسست على مبدأ الملكية المشتركة.
- مذهب سياسي للأحزاب الشيوعية[2].

ظهر الفكر الشيوعي في العالم في أواخر القرن 19م، بانتشار أفكار الفيلسوف الألماني كارل ماركس، متبلور هذا الفكر من فكر فلسفي إلى نظام سياسي عندما تجسد في روسيا بعد نجاح الثورة البلشفية سنة 1917 بالقضاء على النظام القيصري[3]، وقد جاءت الماركسية كرد فعل على التفاوت الطبقي وتدعو إلى القضاء على النظام الرأسمالي ليسود العدل الاجتماعي وانعدام الطبقية[4].

بدأت الأفكار الشيوعية تنتشر في العالم خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، والتي تنادي بالقضاء على الفوارق الطبقية والاستغلال الإنساني والهيمنة الاستعمارية الرأسمالية على العالم[5].

---

1 خليل الجر، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، باريس، 1987، ص 694.

2 Alain Rey, Dictionnaire Robert, Edition Robert, Paris, 1997, p 241.

3 جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954–1962، أطروحة دوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012، ص 13.

4 رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920–1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 43.

5 جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 13.

تعود الجذور التاريخية للفكر الشيوعي في الجزائر إلى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، عن طريق تبني عدد من المهاجرين الجزائريين في فرنسا للأفكار الماركسية، وهذا بعد انضمامهم إلى النقابات العمالية التي كانت تابعة للتيارات اليسارية في فرنسا، فتأثر بها بعض المهاجرين الجزائريين وانخرطوا في هذه التيارات[1].

ظهرت أول نواة لتمثيل منظم سياسي للشيوعيين الجزائريين في الوفد الذي شارك في المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920، وهذا ما أدى بعد سنوات إلى ظهور الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس في شهر جويلية 1936[2]، وبدأت مبادئه تتغيَّر من أفكار وطنية استقلالية إلى مبادئ شيوعية عامة ضد الإمبريالية والهيمنة الاستعمارية والعمل على نشر العدالة الاجتماعية والسلم والأمن في العالم، وفي أواخر الثلاثينيات بدأ الحزب الشيوعي الجزائري يشارك في العمل السياسي في الجزائر[3].

ثانيًا: علاقة الحزب الشيوعي الجزائري بالفرنسي

تعود الجذور التاريخية للعلاقة ما بين الحزبين الشيوعيين الجزائري و الفرنسي إلى عشرينيات القرن العشرين، إذْ كان الشيوعيون الجزائريون داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم انفصلوا وأسسوا حزبهم الشيوعي الجزائري، لكن هذا الأخير بقي متمسكًا ومرتبطًا وتابعًا للحزب الفرنسي[4]، فقد استطاع الحزب الشيوعي التأثير

---

1 جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 14.

2 أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 99.

3 جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 23.

4 Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre, Office des publications universitaires, Alger, 1988, p 40.

على جماهير الفلاحين بهجومه على الإقطاعيين والحكام العسكريين، إلاَّ أنَّ أتباعه كانوا قليلين بالنظر إلى أتباع جمعية العلماء المسلمين الذين سيطروا على نسبة كبيرة من أبناء الشعب الجزائري[1].

كان للحزب الشيوعي الفرنسي دور كبير في السيطرة على قرارات الحزب الشيوعي الجزائري، وهذا بسبب تركيبته البشرية الأوروبية في أغلبها، وهو ما جعل الحزب لا يلتقي أبدًا مع الحركات الوطنية الجزائرية الأخرى[2] .

يؤكِدُ ذلك أحمد محساس بقوله:" إنَّ الحزب الشيوعي كان إلى غاية 1936 حزبًا فرنسيًا ببرنامجه إذْ كان منشغلًا بالصراعات السياسية والاجتماعية في فرنسا، وبعد تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري بقي خارج الاهتمامات الوطنية الرئيسية، وكان يعمل في الجزائر من أجل وطنية فرنسا الاشتراكية (...)[3].

في سنة 1937 أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، بأنَّ المسلمين لا يرغبون بأن يكون هناك انشقاق بينهم وبين فرنسا، وقال:" إنَّنَا لم نعرف إلاَّ في الوقت الحاضر بأنَّ الاتحاد بين الشعب الجزائري والفرنسي يُعتبر ضروريًا وسيبقى كذلك إلى الأبد" [4].

لم يكتف الحزب الشيوعي بالسيطرة السياسية على الحزب الشيوعي الجزائري، إذْ تدخل وسيطر على الوسائل الإعلامية للحزب مثل الجرائد "كجريدة

---

1 عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931–1945، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص 318.

2 مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر 1926–1954، دار الطليعة، قسنطينة، ص 48.

3 أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص ص (175–176).

4 عما بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1977، ص 282.

الكفاح الاجتماعي" وجريدة "الجزائر الجديدة"وجريدة "الحرية" وجريدة "الجزائر الشابة"، فأغلب هذه الجرائد تأسست قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وساهمت بدور كبير في تجسيد سياسة ومبادئ وأهداف الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق الحزب الشيوعي الجزائري في الجزائر[1].

ذكرنا سابقًا أنَّ أغلب المنخرطين والمسيِّرين للحزب الشيوعي الجزائري فرنسيين، ومن أهم الشخصيات الفرنسية المنخرطة في الحزب الشيوعي الجزائري والداعمة للثورة الجزائرية نجد: هنري مايو المنخرط في فِرق المقاتلين من أجل الحرية في منطقة الشلف والونشريس إبان الثورة التحريرية، فمن يكون هنري مايو؟ وكيف دعم الثورة الجزائرية خاصة بالأسلحة؟

ثالثًا: التعريف بشخصية هنري مايو

وُلِد هنري مايو في 21 جانفي 1928 في حي "المدنية" "سالمبي سابقًا" من أب نقابي وأم مسيحية من أصول إسبانية[2]. نشأ هنري الطفل في أحضان عائلة متواضعة وفي أحضان مجتمع مكون من الجزائريين والأوروبيين، ولم يكن يُفرق بينه وبين الأطفال الآخرين، حيث يقول عنه جودي اتومي:((كان هنري مايو من الأقدام السوداء، وهو ن حي المدنية أو كما كانت تسمى في السابق لارودوت " La redoute"، وهو حي شعبي في أعالي الجزائر، كان هنري مُحِبًا لوطنه، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الجزائري فكان قريبًا جدًا من الأوساط

---

1 أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في لجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص (125–127).

1 Jacques Jurquet , Année de feu, Algérie 1954-1956, L'Harmattan, Paris, 1997, p 282 .

الفقيرة، ممَّا أعطاه فكرة عن مأساة الشعب الجزائري، فانتفض من شدة القمع والتعسف الذَّيْنِ كانت الجزائر تتعرض لهما))[1].

اشتغل هنري مايو في جريدة الجزائر الجمهورية[2] كمحاسب إلى غاية سنة 1955 وهو تاريخ حل هذه الجريدة، فبعد حلِّها استُدعِيَ هنري لأداء الخدمة العسكرية كاحتياطي لمدة ثلاثة أشهر كطالب عسكري[3]، فاستجاب هنري لهذا والتحق بالخدمة العسكرية في أكتوبر 1955، وأُلحِق بالفيلق 57 للقناصة برتبة مرشح بمليانة[4]، يقول برنارد جيلي:" بأنَّ قائد الفيلق قد سأل هنري إذا كان مُنتميًا للحزب الشيوعي، فأجابه هنري مايو بعدم انتمائه إلى هذا الحزب، فوقَّع القائد على وثيقة تفيد بذلك"[5].

رابعًا: دعمه للثورة الجزائرية بالأسلحة

استغل هنري مايو وجوده في الجيش الفرنسي، وساهم في تهريب الأسلحة بهدف تأسيس "منظمة المقاتلين من أجل الحرية" CDL"، بعدما اتفق مع

---

1 Djoudi Attomi, Les appelés du contingent, ces soldats qui ont dit non à la guerre, L'Harmatton, Paris, 2012, p 39.

2 صحيفة جزائرية تصدر باللغة الفرنسية تأسست سنة 1938 وهي من بين أشهر صحف Albert comus وكاتب ياسين، وهي ذات توجه شيوعي مقربة من الحزب الشيوعي الجزائري. أنظر: جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954–1962 أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012، ص 80.

3 جمعة بن زروال، ص 84.

4 Boby Bois, Sous la grêle des démentis, récits d'Algérie1948-1959, L'Harmattan, Paris, 2009, p. 281.

5 Barnard Gillis Préface, Mémoires et vérités des combattant d Afrique française du nord, L'Harmattan, Paris, 2001, p 107.

شيوعيين آخرين أمثال فرناند إفتون[1] وبشير حاج علي[2] على إنشاء هذه المنظمة في فيفري 1955[3] وفعلًا فقد تمَّ تأسيس هذه المنظمة السرية من طرف الحزب الشيوعي الجزائري في جوان 1955[4]، وكان مقاتلو المنظمة في حاجة إلى الأسلحة لمحاربة العدو الفرنسي، فلاحظ الطالب أنَّه في كل أسبوع تُرسل مجموعة من الأسلحة من ثكنة مليانة نحو الجزائر العاصمة تحت إشرافه، ممَّا شجعه على تنفيذ هذه العملية [5]، وهذا بعد اتفاقه مع قادة الحزب الشيوعي مثل: بشير حاج علي والصادق هجرس[6].

في شهري مارس وأفريل 1956 قرر الحزب الشيوعي الجزائري التمرد، ورحبَ بظهور جبهة التحرير في الساحة السياسية[7]، وهذا ما أعلن عنه في العدد

---

1 عضو في فِرق CDL ومناضل في الحزب الشيوعي، عامل في ورشات الكهرباء والغاز، أُعتُقِلَ في 15 نوفمبر 1956 بسبب قنبلة عثرَتْ عليها الشرطة الفرنسية في خزانة، حيث كان ينوي تفجيرها في مصنع الغاز فقُبِض عليه وتمَّ تعذيبه في 24 نوفمبر 1956 ورُفِض العفو عنه، وتمَّ إعدامه في سجن بربروس يوم 11 فبراير 1957. أنظر: جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص 87.

2 (1920–1991) انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري في 1945 ، عضو اللجنة المركزية في 1947 والمكتب السياسي في 1949 ثم سكرتيرًا للحزب، قاد الحزب في سرِّية طيلة الحرب. أنظر: هنري علاق، مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، ترجمة: جناح مسعود وعبد السلام ع زيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 218.

3 Sid Ahmed Dendane, L'Algérie Vue de L'intérieur, Publi Book, Paris, p 193.

4 Said Bouamama, Algérie: Les racines de l'intégrisme, Edition EPO et Said Bouamama, Belgique, 2000, p 66

5 باتريك إيفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر: ملف وشهادات، ج2، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 40.

6 وُلد في 1928، انخرط أولاً في حزب الشعب 1944، وانْتُخِبَ رئيسًا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا وانخرط في الحزب الشيوعي الجزائري مع بشير حاج علي 1950، ثم عضو في اللجنة المركزية 1952، والكتب السياسي 1955، قاد الحزب الشيوعي الجزائري في سرية طيلة الثورة. أنظر: هنري علاق، المصدر السابق، ص 219.

7 Gibert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2003, p 182 .

السادس من جريدة الحرية، وطلب الحزب من هنري مايو تنظيم الكفاح من أجل التحرر وهذا ما فعله مايو[1]، ففي فجر يوم 4 أفريل 1956 غادرت ثكنة مليانة شاحنة عسكرية محروسة محملة بالأسلحة والذخيرة متجهة نحو مدينة الجزائر العاصمة يقودها السائق "برغات جاك دورغ" "Prirate.j. Domergne" ويُشرف على القافلة هنري مايو[2]، فوصلت الشاحنة إلى الجزائر على الساعة التاسعة صباحًا، وبمنطقة ساحة 01 ماي حاليًا، طلب مايو من السائق أخذه لزيارة والدته للاستراحة عندها قليلًا ثم العودة إلى الثكنة العسكرية، وأثناء سيرهما أخرج مسدسًا هدَّد به السائق وطلب منه تحويل الشاحنة نحو غابة بينام، وبعد تقييد السائق، وجد مايو مجموعة من المجاهدين في انتظاره، فتمَّ شحن الحمولة العسكرية في شاحنة أخرى، اتجهت إلى قرية صغيرة على سواحل الجزائر الشرقية، إذْ أُفرغت هذه الحمولة في مسكن والتي تتكون من كمية هائلة من الأسلحة، وتمَّ توزيع وتقسيم هذه الأسلحة وإرسالها نحو فرق المقاتلين من أجل الحرية في منطقة الشلف وإرسال ذخيرة أخرى إلى جيش التحرير الوطني المتواجدة في جبال متيجة والجبل الأحمر في الونشريس[3].

إنَّ العمل المثير الذي خطط له هنري مايو بإحكام، والمتمثل في الاستيلاء على شاحنة أسلحة للجيش الفرنسي، وتقديم أهم محتوياتها لجيش التحرير الوطني الذي كان في تلك الفترة يفتقر إلى التسليح، أدى إلى فتح الطريق لعمل موحد بين جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري بالرغم من الخلافات القائمة[4].

1 A.O.M.N° 81 F759, le FLN et l'affaire de l'aspirant Maillot. 24 septembre 1956.
2 Daniel Guérin, Ci-Git Le Colonialisme, Mouton-le haye, Paris, p 67.
3 Andrée Dore-Audibert, Des Françaises d'Agérie dans a guerre de libération, Karthala, Paris, 1995, p 173.
4 هنري علاق، المصدر السابق، ص 222. وأنظر أيضًا: Gilbert Meynier, op-cit, p 182.

من هنا تمَّ التعاون بين الحزب الشيوعي وجبهة التحرير بعد الاتفاق على تقسيم الأسلحة وتوزيعها على فرقهم العسكرية المتواجدة في الجبال مقابل أنْ تسمح جبهة التحرير الوطني للشيوعيين بتأسيس فرق عسكرية شيوعية مستقلة هدفها التنسيق والتعاون وتطبيق بعض قرارات جبهة التحرير الوطني[1].

وبهذه العملية استطاعت فرق المقاتلين من أجل الحرية أن تتزود بالأسلحة العسكرية الحديثة وتقوم بعدة عمليات عسكرية في منطقة حوض الشلف والونشريس ضد الاستعمار الفرنسي خاصة بعد انضمام العديد من الفلاحين المتأثرين بالفكر الشيوعي إليها والتي تمركزت خاصة في المناطق التالية: الونشريس، الشلف، تنس، جبال الظهرة وجبال زكار، كما سمحت هذه الأسلحة لجيش التحرير الوطني القيام بكمين لبعض الجنود الفرنسيين يوم 22 أفريل 1956 فأدى ذلك إلى مقتل 23 جندي فرنسي[2].

عُرِفَتْ العملية التي قام بها هنري مايو بعملية "شحنة الأسلحة" وقد كتبت الجرائد الاستعمارية آنذاك الكثير عن هذا الموضوع، ومن بين هذه الجرائد يمكن ذِكر (ليكو دالجي)" "L'Echo D'Alger" التي عنْونت إحدى مقالاتها في اليوم الخامس من أفريل قائلة :"اختفاء شحنة كبيرة من الأسلحة في غابة باينام مكونة من 132 رشاش و140 مسدس و57 بندقية والكثير من القنابل والأسلحة والألبسة العسكرية"، وقد عقَّبَ أحدهم على مقال الجريدة قائلًا: "لقد تكلم المقال عن المسؤول عن الشاحنة التي اسْتُعْمِلت في نقل شحنة الأسلحة، بأنه عسكري

1 جمعة بن زروال، ص 85.

2 Sid Ahmed Dandane, op-cit, p 193.

فرنسي برتبة ضابط واضعًا هويته وأصله الأوروبي طي الكتمان، وأنه كوَّن مجموعة من الإرهابيين، ويبدو أنَّ الضابط كان في تواطؤ سري معهم[1].

في السادس من أفريل، صدرت الجريدة نفسها بمقال في ثماني أعمدة موضِّحة هذه المرة هوية المسؤول، وكان ممَّا كُتِبَ "عملية خيانة شيوعية في بينام"، والمسؤول هو مايو، عنصر مشهور من العناصر شبه العسكريين، وهو الذي سلَّم شحنة السلاح للمتمردين بعد القيام بتخدير سائق الشاحنة، وكان الخارجون عن القانون موجودين هناك[2].

ردَّ هنري مايو المتهم بالخيانة من طرف الفرنسيين على أنه جزائري وهذا يعني أنه لم يقم بأيِّ خيانة[3] ، كما كتب هنري مايو إلى الصحف الفرنسية رسالة يقول فيها:" في هذا الوقت الذي قام فيه الشعب الجزائري لتحرير ترابه الوطني من الاستعباد الاستعماري، فإنَّ مكاني سيكون إلى جانب أولئك الذين يقودون معركة التحرير"[4]، وأضاف قائلًا:"...عندما أقدم السلاح إلى المناضلين الجزائريين أعرف تمامًا أني أخدم وطني وكل عمال أوروبا المخدوعين" [5].

وفي 8 أفريل 1956 أصدر المقاتلون من أجل الحرية بيانًا يُصرِّحُ بانضمام الطالب الجندي هنري مايو رسميًا إلى الفرق العسكرية للمقاتلين من أجل الحرية التابعة للحزب الشيوعي مع مجموعة من الشيوعيين الآخرين، وهذا التنظيم كان متواجدًا في الجبال المتاخمة لأوريانفيل" الشلف حاليًا"، ونذكر من هؤلاء

1 Serge Kastell, Le maquis rouge, L'aspirant Maillot et la guerre d'Algérie 1956, L'Harmattan, Paris, 1997, p 135.
2 Ibid, p 135.
3 Daniel Guérin, op-cit, p 67.
4 Boby Bois, op.cit, p 281.
5 بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، طاكسيج. كوم، الجزائر، 2011، ص200.

الشيوعيين : عبد الحميد غراب وهو ضابط عسكري فار من الجيش الفرنسي وموريس لابان وهو جندي سابق في الفِرق الدولية[1].

لكن ما لبث أن التحق هذا التنظيم بالثورة التحريرية وعلى رأسهم هنري مايو، حيث تروي "أُندري دور" الشيوعية المساندة للثورة الجزائرية والتي كانت تعمل كعون اتصال، على أنَّ هنري مايو قد انتقل إلى منطقة "لامارتين" "الكريمية بالشلف حاليًا" للقاء المجاهدين هناك وكان هذا يوم 4 ماي 1956 حيث تَّم اللقاء قرب جسر صغير في الساعة المتفق عليها وهكذا التحق مايو بجيش التحرير الوطني[2].

كما شجعت عملية مايو أكثر المجندين الجزائريين على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف جيش التحرير، وبعد ذلك بدأت وحدات بأكملها تلتحق بصفوف الثورة حاملة معها بعض الأسلحة، ونشير هنا إلى أنه في أحد المواجهات مع جيش التحرير عاد قائد أحد المواقع الفرنسية مع جندي واحد من أصل 75 جنديًا التحقوا بجيش التحرير بما يحملون من أسلحة للثورة[3].

خامسًا: محاكمته ووفاته

أصدرت المحكمة الفرنسية بالجزائر العاصمة في يوم 22 ماي 1956 قرارًا بمحاكمة هنري مايو، بإصدار بيان غيابي بإعدامه بسبب خيانته[4]. يؤكد هنري علاق على أنَّ المراقبة الفرنسية كانت منظمة ن طرف الباشاغا بوعلام الذي كان يُعلِمُ الفرق الإدارية المتخصصة في منطقة "لامارتين" كُلَّما شاهد مجوعة

1 A.O.M.N° 81 F759… Op. Cit.
2 Andrée Dore-Audibert, op-cit, p 173.

3 بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص199.

4 Sid Ahmed Dendane, Op.Cit., p. 193.

غريبة، وهو من أخبرهم بمشاهدته لهنري وهكذا سرعان ما تدَّخلت المجموعة المتحركة للحماية في القرى[1].

ففي يوم 5 جوان 1956 فوجئ فوج من الثوار الجزائريين وبعض الأوروبيين تحت قيادة هنري مايو وبرفقته كل من : موريس لابان وبلقاسم وغراب عبد الحميد وبوعلام المسمى"الحمَّال "ومصطفى سعدون، بالقوات الفرنسية في منطقة أوريانفيل "الشلف حاليًا"، وبذلك قُتِلَ هنري مايو مع موريس لابان وبلقاسم ، بينما تمكن الثلاثة الآخرون من الفِرار مع مجموعة من الثوار الآخرين[2].

كتب سيرج كاستل يصف يوم مقتل هنري مايو قائلًا: "أيُّ شاهِدٍ من الماضي يمكنه أنْ ينسى الشعور الكبير الذي استقبل صباح يوم من أيام جوان 1956 وفاة هنري مايو وموريس لابان وإخوتهم في السلاح، أولئك الفلاحين الوطنيين الذين التزموا بالكفاح إلى جانبهم، هو يوم انتصار زائف للمستعمر، لأنه بالنسبة للشعب الجزائري يومٌ كُسِرت فيه قيوده على الرغم من أحزانه، ومحنه التي لا تُعد ولا تُحصى[3].

اتخذت الصحف عنوانًا واحدًا هو: " نهاية الغابة الحمراء"، وهذا بعدما تمت عملية قتل هؤلاء الثلاثة، حيث عُرِضَت جثثهم في قرية "لامارتين"، وذلك على عادة الفرنسيين لغرض ارهاب الأهالي الذين سرعان ما التفوا حول الجثث، وقد دُفنوا على حدود مقبرة "لامارتين" عند ثلاثة أشجار[4].

يبدو أن قتل هنري مايو قد أسال الكثير من الحبر، سواء من حبر الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، أو من حبر المستعمر، ويجدر

1 Andrée Dore- Audibert, op-cit, p 173.
2 Boby Bois, op.cit, p 281.
3 Bernard Gilis, op.cit, p 108.
4 Andrée Dore- Audibert, op-cit, p 174.

في هذا السياق التنبيه إلى الفرق الكبير بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، إذْ أنَّ الحزب الشيوعي الفرنسي قد وجد نفسه مُحرجًا بِما قدمه هنري مايو، ولم يُرد أنْ ينظر إليه على أنه على علاقة بالحزب[1]،ولاقى الحزب نقدًا كبيرًا في فرنسا كونه تبنى هنري مايو وكونه عضو في هذا الحزب، بينما الحزب الشيوعي الجزائري فيرى أنَّ العمل الذي قام به هنري مايو مفخرة للحزب كون عمليته هذه قد دعَمت الثورة خاصة منطقة الشلف بكثيرٍ من الأسلحة لإلحاق بعض الخسائر بالصفوف الفرنسية[2].

سادسًا: استنتاج عام حول الموضوع

نستخلص من دراستنا هذه ما يلي:

– ظُهور الفكر الشيوعي في العالم في أواخر القرن 19م، وبدأ ينتشر على يد المفكر الألماني كارل ماركس.

– وصول الفكر الشيوعي إلى الجزائر في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، وقد انقسم إلى عدة اتجاهات وكل اتجاه بمبادئه ومواقفه اتجاه الثورة الجزائرية.

– ظهور الحزب الشيوعي الجزائري الذي استمد أفكاره من الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي كان يسيطر عليه لأنه تابع للأممية العالمية والتي تخدم مصالحها في العالم.

– بظهور الفكر الشيوعي في الجزائر ظهرت عدة شخصيات ذات توجه يساري دعمت الثورة الجزائرية من داخل الجزائر، لعلَّ أبرزها شخصية هنري مايو.

---

1 Jaques Jurquet, op.cit, p 299.

2 Jo Dounovetz, Militant de pendant a guerre froide (Roman), Société des Ecrivains, Paris, 2008, p 165.

– نشأة هنري مايو في المجتمع الجزائري، وملاحظته لكيفية معاملة المستعمر الفرنسي للأهالي الجزائريين قد أحسته بضرورة مساعدة هؤلاء الأهالي.

– التحاقه بالجيش الفرنسي وعمله كمرشح في الجيش لمدة ثلاثة أشهر.

– انتمائه لتنظيم المقاتلين من أجل الحرية التابع للحزب الشيوعي الجزائري المتواجد في منطقة الشلف والونشريس ألزمه بالقيام بعمل سلح ضد المستعمر الفرنسي ومساندة للثورة الجزائرية.

– ضرورة توفير الأسلحة لهذا التنظيم للقيام بعمليات مسلحة ضد المستعمر الفرنسي.

– فراره من الجيش الفرنسي مع شاحنة محملة بالأسلحة الحديثة، فجزء منها مُوَجه إلى تنظيم المقاتلين من أجل الحرية والجزء الآخر لجيش التحرير الوطني في منطقة الشلف والونشريس، وبالتالي دعمه لجيش التحرير الوطني بمجموعة حديثة من الأسلحة التي ساعدته على القيام بعدة عمليات عسكرية ضد المستعمر الفرنسي وإلحاق بعض الخسائر بصفوف العدو.

– التحاقه بالثورة الجزائرية، وإصدار المحكمة الفرنسية بالجزائر قرار الإعدام في حقه بعد اتهامه بالخيانة، لكن رده كان قويًا حيث أرسل رسالة إلى الجرائد الفرنسية يُصرح فيها بأنه جزائري وأنَّه قام بهذه العملية خدمة لوطنه للتحرر من المستعمر.

– استشهاده رفقة بعض زملائه من الحزب الشيوعي ومجموعة من الفلاحين الجزائريين في منطقة الشلف.

دوريات تسليح المنطقة الثانية من الولاية الرابعة عبر تونس

(دوريتا سي رابح وضياف عمر بالناحية الثانية أنموذجا)

د / بوطيبي محمد

جامعة يحي فارس بالمدية

مقدمـــــة:

لما كان نقص السلاح بالولاية الرابعة ومناطقها قبل عام 1957 وما بعدها يمثل أحد المشاكل الكبرى ابتي كانت تعاني الولاية الرابعة كغيرها من الولايات الداخلية، فإن قادة الثورة اعتمدوا على جلب السلاح من الخارج، وكانت الحدود البرية هي المنفذ الأساسي لجلب السلاح خاصة من جيراننا التونسيين والمغاربة. فالناحية الثانية من المنطقة الثانية ركزت على جلب السلاح من تونس باعتبارها منفتحة على العالم العربي الإسلامي، خاصة وأن هذه الجهة تلقت الأطنان من الأسلحة من مصر، تشيكوسلوفاكيا وغيرها التي أصبحت تحت تصرف قادة الثورة الجزائرية في تونس. لذلك انطلقت العديد من القوافل والدوريات لجلب السلاح من الخارج، ومنها القوافل التي انطلقت من ناحية شومبلا[1] (العمارية) نحو تونس، ومن هذه القوافل مثلا: منها قافلة سي رابح*. قافلة بقيادة بن طرشة،

---

1 تم إطلاق تسمية شومبلا champlain من طرف الحاكم العام الفرنسي بموجب قرار 21 سبتمبر 1897، القاضي بتأسيس بلدية مختلطة تحمل الاسم المذكور في منطقة بني يعقوب التابعة لبلدية البرواقية بعمالة المدية مقاطعة الجزائر. أمرا بأن تعط تلك التسمية في المهام العمومية والمراسلات الرسمية. أنظر:
Écho et information ; In Journal général de l'Algérie et de Tunis ;No 1355 ; 15emme année 30-09-1897 ;p1.

* سي رابح من منطقة خميس مليانة.

والقافلة التي كان على رأسها المجاهد لخضر ضيافي المدعو (لخضر العنتري)، والتي تمثل موضوع بحثنا، تلك الدوريات المحفوفة بالمخاطر والصعاب التي تواجه المجاهدين خلال المسيرة الشاقة التي تواجه المجاهدين على طول المسافة التي تفصل بين جبال التيطري إلى الأراضي التونسية.

1. التعريف بالناحية الثانية للمنطقة الثانية للولاية الرابعة:

من المعروف أن الثورة الجزائرية أحدثت تقسيمات إدارية جغرافية تم بموجبها تقطيع التراب الوطني إلى وحدات مجزأة ومقسمة، حيث تجسد هذا التقسيم الإداري أكثر بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956. فالولاية الرابعة قسمت بدورها لمناطق ونواحي وأقسام. ومنها الناحية الثانية التابعة للمنطقة الثانية التي هي محور موضوع بحثنا هذا.

يطلق على الناحية الثانية اسم ناحية البليدة من طرف السلطات الأمنية الفرنسية، التي يحدها من الشمال دوار بني ميصرا، ومن الغرب طريق شفة (الطريق الوطني رقم 1 حاليا)، من الجنوب يحدها قسم كبير من الناحية الخامسة البرواقية باعتبار أن الناحية عرفت تغييرات معلمية حدودية في هذه الجهة المحاذية لحدود الولاية السادسة. وأشهر من تولى قيادة هذه الناحية القائد بن أحمد علي لسلاكي من تبرقنت، الذي استشهد بتاريخ 13جوان 1957 وعين مكانه محمد فتحي. المحافظ السياسي كلاش محمد المدعو سي جعفر* الذي تم استخلافه مصطفى القرواوي حسب التقرير الأمني الفرنسي 1957[1] غير أن تسيير سي عمر للناحية الثانية لم يدم طويلا ، فسرعان ما تم تعويضه بالقائد

* كلاش محمد بن المنور (سي جعفر): من مواليد 7أفريل 1935 بالمدية، ومهري مليكة بنت العربي، طالب سابق في ثانوية بن شنب. انظر:

A.P .note renseignement ….organisation de la willaya 4 ; 19-12-1957 ;p9.

1 A.P . ibid ;p9.

محمد فتحي عام 1958، بسبب عجز الأول عن أداء مهامه ، فتم إعفاؤه وإرساله للشرق حيث يوجد موطنه الأصلي بقسنطينة[1]. أما المحافظ السياسي فهو سي الشريف من موزاية الذي عوض خلفه الأسبيرون عبد العزيز. والمكلف بالشؤون المالية مصطفى الناظور خليفة محمد بوزول[2]. وعموما فإن قيادة الناحية عرفت تغييرا على مستوى القيادة ربما لأسباب أمنية حيث تم تعويض القائد السياسي سي الشريف بالملازم الأول سي عمر المدعو (حسن لكحل) من جهة البويرة. في الوقت الذي عين سي موسى قائد سياسيا باعتباره قائد سابق في الجيش الفرنسي وشارك في حرب الهند الصينية. وتم تعيين العريف سي بوعلام مكلف بالأخبار والدعاية وهو الذي كان قائد سياسي عسكري بالقسم الثلث في الناحية الثانية. أما مصلحة الصحة فقد أسندت للمجاهد لعروسي جمال (سي جمال) الذي ينحدر من البليدة[3].

وكانت الناحية الثانية قبل نهاية 1957 تضم كتيبة محمد صالح مساعد سابق للقائد عبد العزيز ، خلفا لسي مصطاش الذي تم إعفاؤه من هذا المنصب[4]. وتضم حوالي ستة أفواج تضم حوالي 70 مجاهدا خلال الفترة المذكورة.[5] وتشير الإحصائيات ذاتها بأن الكتيبة كانت تمتلك FM 4، 10بندقية مضخة PM FUSIL، وبنادق صيد[6]. كانت الناحية الثانية بدورها مقسمة إلى خمسة أقسام،

---

1 P.R.G DE MEDEA ; organisation politico-administrative et politico-militaire de la w 4 10-07-1958 ; p10.
2 A.P . ibid; p9.
3 P.R.G DE MEDEA; opcit; organisation …; p10.
4 يبدو أنه خلال هذه الفترة أن سي مصطاش توجه هو الأخر توجه إلى تونس لجلب الأسلحة مع كتيبته، لأن القائد ضيافي الأخضر يذكر بأنه التقى بكتيبة سي مصطاش في الأراضي التونسية، وعاد على إثرها على الجزائر، وسيتولى زمام المسؤولية ومعارك في أراضي المنطقة الثانية.
5 A. P .note renseignement ….organisation de la willaya 4 ; 19-12-1957 ;p9.
6 IBID; p10.

وأكبرها القسم الرابع الذي يحتوي جزء كبير من القسم الخامس سابقا الذي كان تابعا للبرواقية. ومن بين الأقسام هذه نذكر:

- **القسم الأول:** كان على رأسه مصطفى الروجي من البليدة وهو ابن أحد تجار المدية.

يساعده القائدين الأول عسكري وهو محمد قصاب من البليدة والثاني سياسي المعروف ببوعلام الصغير من ثنية الحد[1].

- **القسم الثاني:** الذي كان على رأسه القائد السياسي العسكري أحمد المغربي، وهذا القسم بدوره كان يضم نصف قسم بني مسعود وعلى رأسه سي العربي من نفس نصف المنطقة الذي تم تعويضه بسي عنتر الذي ينحدر من دوار لوفيردو (حسان بن علي). وفي جنوبه يوجد نصف قسم وزرة الذي كان تحت مسؤولية محمد بن امبارك من تلك الجهة [2]. فهذا القسم الذي يمتد حتى واد وزرة جنوبا كان يسير من طرف العربي المدعو عبد الغني من العفرون، عام 1958 بمساعدة القائدين السياسي مصطفى بوسنة والعسكري المسمى حميد، والمكلف بالأخبار والدعاية الحاج شاعو من البليدة، والممرض عبد الحق.

- **القسم الثالث:** قائده عبد القادر يوسفي والمحافظ السياسي بلقاسم.

فمن الذين تولوا قيادته قبل 158 القائد سي سليمان من العاصمة، بينما المكلف بالشؤون العسكرية هو سي نور الدين، والسياسية عبد الرحمن، أما شؤون الأخبار والاتصالات فكان يشرف عليها بصفة مؤقتة المسمى عثمان [3].

---

1 P.R.G DE MEDEA ; opcit ; organisation … ; p11.
2 A. P ; opcit ; note renseignement …organisation de la willaya 4 ; 19-12-19 057 ;p9..
3 P.R.G DE MEDEA ; opcit ; organisation … ; p11.

- **القسم الخامس:** وكان لى رأسه القائد مصطفى المعروف بالروجي من البليدة. يساعده القائد السياسي قدور بولنوار من منطقة بني يعقوب (العمارية حاليا) حيث كان معرفا بدوره التنسيقي في دوار بني بويعقوب سابقا. ومساعده العسكري سي بلقلسم من جهة المدية. أما المساعد المكلف بالأخبار والتسليح فهو سافطا امنور. ويندرج ضمن القسم الخامس نصف قسم بني بو يعقوب الذي يضم دواوير مدالة، أولاد التركي، سيدي سالم...[1] لقد عرف القسم الخامس التابع للناحية الثانية ترقية بوعلام قدور من فرقة أولاد تركي من دوار بني بو يعقوب بشومبلا (hamplain)، بمساعدة السياسي سي بلقاسم، ومحمد البرواقي المكلف بالأخبار والاتصال. هذا ويشرف على نصفي قسميه المحافظ السياسي رابح بمدالة، وخنوسي بسوق الخميس التيارة [2].

يبدو أن القسم الثاني لشومبلا خضع للناحية الرابعة وهي المعروفة بناحية المدية في إطار التغييرات الإدارية التي عرفها التقسيم الجديد. من خلال إحدى الوثائق الأمنية، حيث أصبح القسم الثاني يشمل دواوير: بني بو يعقوب، وزرة أولاد ابراهيم، التيارة (تابلاط) ... وكان على رأس القسم الثاني سي مصطفى المدعو أحمد لمداني. ومساعده السياسي بن عيسى. والمكلف بالأخبار مصطفى من المدية وهذا القسم بدوره مقسم إلى نصفي قسمين، الأول يضم نصف قسم بني يعقوب على رأسه عبد الحميد، والثاني نصف وزرة تحت المحافظ السياسي سي العربي[3].

* سافطا منور من مواليد 13 ماي 1938 ببوفاريك بن قويدر بن شاوش وماحي الزهرة، سائق سابق، له أخ اسمه محمد عضو في تنظيم ج ت و. أنظر: نفسه، ص 10.

1 Ibid.; p10.
2 P.R.G DE MEDEA; op.cit.; organisation …; p12.
3 Ibid; p14.

2- واقع الأسلحة بالناحية الثانية للمنطقة الثانية من الولاية الرابعة:

من المعروف أن الثورة الجزائرية عانت من مشكل السلاح والتسليح. ومنها الولاية الرابعة بمختلف مناطقها ونواحيها كانت تعاني مشكل السلاح. فمعروف بأن الولاية استعانت واستفادت من الأسلحة التي تم توزيعها على القيادة في بداية الثورة. كما تم الاستعانة بأسلحة الصيد التي كان يمتلكها الأهالي، حيث أن والدي في بداية الثورة قد تبرع ببندقيته للثورة.

فالأكيد أن الولاية الرابعة كانت بحاجة إلى السلاح مما جعل قيادتها تبحث عن كل الطرق المؤدية للوصول للسلاح، ومنها إرسال دوريات نحو الخارج لجلب السلاح، وهذه العملية شاعت في الناحية الثانية والرابعة التابعتين للمنطقة الثانية للولاية. علما بأن المنطقة الأولى (الأخضرية) التي كانت تحتوي على فرقة الكوموندو عز الدين والتي أصبح على رأسها القائد عبد النور كانت تمتلك بعد معركة 42 فيفري 1958 التي استشهد فيها ما بين 80 إلى 130 مجاهد منهم قائدي فرقة سي صالح وسي حيسوس بندقية رشاشة من نوع م ج 42، مدفع من عيار 45 ملم، مسدس، 8 بدقيات أف أم، 80سلاح حربي متنوع [1].

في الوقت الذي كانت تمتلك الناحية الثالثة التابعة للمنطقة الأولى(الأخضرية) 1 بندقية رشاشة أم جي 42، 8 أف أم، عتاد حربي، و8 بنادق صيد[2] . وعموما فالأسلحة كانت قليلة والجدول التالي يبن الأسلحة في نواحي المنطقة الأولى للولاية الرابعة في النصف الثاني من عام 1958.

الناحية/ سلاح	MG	FM	مدفع	PM	FG	FC	آخر
الأولى	42	8	1	//	//	//	80
الرابعة	//	6	//	8	53	30	//.
الثالثة	//	//	//	42		8	//

1 P.R.G DE MEDEA; op.cit.; organisation …; p4.
2 IBID ; p5.

السلاح في نواحي المنطقة الأولى للولاية الرابعة 1958.

وإذا أخذنا الناحية الخامسة (عين بسام) من المنطقة لأولى (الخضرية)،التي كانت مقسمة إلى خمسة أقسام حسب التقارير الأمنية خلال الثلث الأول من عام 1957[1]. فقد كانت تحتوي على ثلاثة فصائل (فرق)، تتفاوت فيها كمية الأسلحة من فوج لآخر، كما يبينه الجدول التالي:

الفصيلة	قادة الأفواج	عدد الجنود	نوع السلاح				
			بندقية رشاش	مسدس رشاش	بندقية حربية	مسدس آلي	بندقية صيد
عبد الرحمن	1-محمود 2- علي 3-أحمد	35	2	8	21	2	2
سي أحمد مصطاش	1-عمر 2-درموش 3- محمد	35	2	7	22	2	2

فصائل عسكرية تابعة للناحية الخامسة من المنطقة الثانية خلال مارس 1957

أما الفرقة الثالثة فكانت في طور التكوين وتضم 60 عنصرا موزعة على ثلاثة أفواج ، في الوقت ذاته كانت قوة جهوية من الشرطة (ربما مسبلين) تتكون من 400 مناضل معظمهم مسلحين ببنادق الصيد [2]مجاهدين وفرقة للشرطة. في الوقت الذي كانت المنطقة الثانية تضم الأسلحة التالية حسب التقارير الأمنية الفرنسية:

الناحية/ سلاح	Mg	Fm	Pa	Pm	Fg	fc	آخر
الأولى الساحل							
الرابعة المدية		6	1	20	59	8	//
الثالثة موزاية		6		20	20	؟	//

الأسلحة في نواحي المنطقة الثانية للولاية الرابعة قبل جويلية1958

1 A p ; organisation de la willaya 4 « l'algéroise » ;28-05-1957 ; p6.
2 A p ; organisation de la willaya 4 « l'algeroise » ;28-05-1957 ; p12 ;13.

في الوقت الذي كانت هناك وحدات عسكرية مرتبطة بالنواحي ومنها الفرقة النظامية التي كان على رأسها القائد سي عمر ونائبيه سي علال والتي تتكون من أربعة أفواج. على رأسهم الفاسي (بختيش عبد القادر)، الملازم عبد القادر (قرنون عبد القادر)، الملازم الثوري (بن علاق أحمد)، الملازم الرزقي (قاسم محمد). بحيث تتكون الفرقة من 57 مجاهد، تمتلك: 1 رشاش منوع 30، 8 مسدسات رشاشة، 22 بندقية حربية. ووحدة مستخلفة مسلحة ب60 بندقية صيد[1].

في الوقت الذي فقد كومندو الناحية محمود الشامي(العلجي) الذي تم استخلافه بمساعده سي مصطفى عدد معتبر من الأسلحة في المعارك التي خاضها ضد الجيوش الفرنسية في معارك تمزقيدة شرشال، مارسو، وتمزقيدة ، حيث فقد الكوموندو 25 مجاهد وبندقية رشاشة، بندقية أف أم [2].

2. الأسلحة في أفواج الناحية الثانية:

رغم أن الأسلحة كانت قليلة فإنها تبدو غير كافية. ومن خلال دراستنا لبعض تقارير الأسلحة لدى الأفواج ، فإنها أسلحة خفيفة، وكل جندي كان يحمل معه قطعة سلاح، قنبلة، قنينة[3] وخنجر. والجدول التالي يبين أسماء الثوار وطبيعة أسلحتهم والذخيرة المتوفرة لديهم"، من خلال الوثائق التي زودنا بها أحد المواطنين، والتي تحمل فوج سي عامر، بالقسم الثاني التابع للناحية الثالثة بالولاية الرابعة.

---

1 A p ; organisation de la willaya 4 « l’algeroise » ;28-05-1957 ; p117 ;18.

2 P.R.G DE MEDEA ; op.cit. ; organisation …; Pp 11-16.

3 وثيقة بعنوان "تقرير السلاح" من الأرشيف الخاص زودني بها أحد الموثوقين.

الاسم	السلاح	قرطاس	عبوة	رقم السلاح
رابح	مات 49	100	6	33164
علي	مات 49	100	6	5197
وابل ع القادر	بران	561	6	1445
شوش محمد	برت	18	1	A 4438
محمد عبد القادر	مزير	41	//	92246
بن شرار	عشاري 304	29	//	1893
...ملود	303	70	//	777988
جمتني الجيلالي	قارة	88	//	1455626
...رابح	عشاري 204	60	//	13775
...عبد القادر	عشاري	35	//	11300
شرش مخطار	مزير	"		....
الطيب محمد	مزير	155	5	.....

الاسم	السلاح	قرطاس	عبوة	رقم السلاح
عزوز ع القادر	قارة	88	//	2884758
.... عمر	قارة	88	11	2709851
العربي عيسى	Fm 305	88	//	2709851
مهناوي لخضر	مزير	88	//	R08048 [1]
دودود علي	طمسون	19	//	42167
... الرشيد	مس كط	24	//	59572
... اسعيد	عشاري 303	80	//	1939
...موسى	Us 17	125	//	372750
الصديق الطاهر	عشاري 303	78	//	12588
رحمون محمد	بندقية صيد	10	//	173
..زوني محمد	مات 49	100	5	22252
...نب محمد	عشاري 204	90	//	1916 [2]

جدول لفوج عسكري قد يكون بالقسم 3 الناحية الثانية الولاية 4. 1959

1 أرشيف خاص وهو موجود بمتحف المجاهد للمدية. وهي وثائق ترجع للقائد الفوج سي عامر تم إرسالها من طرف سي مصطفى بوسنة قائد الناحية 2، المنطقة2، الولاية4. تم الحصول عليها من طرف الاخوة والتي زودنا بها.

2 أرشيف خاص وهو موجود بمتحف المجاهد للمدية.

3. دوريات الناحية الثانية لجلب السلاح من تونس:

عرفت الناحية الثانية العديد من القوافل والدوريات التي تم إيفادها من طرف المنطقة الثانية للولاية الرابعة قصد التوجه إلى تونس لجلب الأسلحة التي تم اقتناؤها من طرف المسؤولين المكلفين بهذه المهمة، وقد عرفت سنة 1957 توجه بعض القوافل لجلب الأسلحة منها الدوريات التي كان على رأسها بن طرشة، وقافلة سي رابح والقافلة التي كان على رأسها القائد لخضر ضيافي. وقد اتخذت النموذجين الأخيرين نموذجين للدراسة والبحث.

4. 1. – قافلة سي رابح:

تعد قافلة سي رابح من القوافل التي أرسلتها قيادة المنطقة الثانية للولاية الرابعة إلى تونس لجلب الأسلحة، هذه القافلة التي تزامنت معا قوافل أخرى ومنها قافلة طيبي البشير. حيث انطلقت القافلة المتكونة من حوالي 65 متطوعا من شباب المنطقة من جهة حمام ملوان (تاورقة) في أكتوبر 1917. حيث عبرت المجموعة تراب المدية إلى تراب المسيلة المجاورة، حيث أن مجموعة سي رابح التقت في المسيلة بالمجموعة التي كان على رأسها طيبي البشير، هذه المجموعة كانت تضم في صفوفها المجاهد عمر بوخيتوس، محمد (مح) البشير، وطيبي بن علية، بورويلة علي. حيث سارت المجموعتان مع بعضهما البعض ليلتين كاملتين في تراب المسيلة وبرج بوعريج وصولا إلى عمالة سطيف، وبالذات إلى جبل بوطالب. وفي جبل بوطالب تم الالتقاء بمسؤول في المنطقة الذي منحهم وصل مرور يسمح لهم بمواصلة السير نحو التراب التونسي[1].

وقد كانت المهمة صعبة، لقد تم اكتشاف المجموعة في جبل الطرف بعنابة، مما جعل دليل المنطقة يقوم على جناح السرعة من المنطقة في وسط تساقط

---

1 مقابلة مع المجاهد رابح يحياوي بتاريخ 80-08-1999 بقسمة المجاهدين بالعمارية.

الأمطار والثلوج الكثيفة. ومما يذكر يحياوي محمود الذي كان أحد أفراد المجموعة بأنهم التقوا بضابط برتبة ملازم على ظهر فرس والذي نصحهم بعدم البقاء في المنطقة لأن الأخبار تسربت للجيش الفرنسي عن تحركات للمجاهدين في تلك المنطقة. خاصة وأن الجيش الفرنسي قبل تلك الليلة قضى على إحدى الدوريات في المنطقة. الذي يذكر بأن المنطقة كانت محرمة وان أي تحرك في المنطقة يتم اكتشافه بسرعة. وفي هذه المنطقة تم تقييد المخبر لآن الجيوش الفرنسية لم تأت المنطقة.

واصلت قافلة سي راح مسيرتها إلى بحيرة الأرنب وهي منطقة ذات طبيعة صحراوية. وفي هذه المنطقة يحكي المجاهد قصة الشيخ في السطحة "سطح المنزل". والذي دلهم على ابن أخيه. وواصلت القافلة مسيرتها إلى جبل بوجلال في ولاية تبسة الحدودية، حيث كانت تتواجد وحدات من جيش التحرير الوطني. وفي هذه المنطقة تم التقاء مرة ثالثة مع دورية طيبي البشير مرة ثالثة.

وفي كل مرة كانت المجموعة يتم تحت المجموعة دليلا، حيث استعانت المجموعة بثلاثة مدلين، تم اكتشاف دليلين خائنين منهم حاولا إيصالهما للجيش الفرنسي. وذلك باستخدام البوصلة لعبور الحدود خلال ساعة واحدة فقط، لكن الدورية تفطنت لذلك وعبروا الحدود إلى مسكن أحمد بوتومي، المنزل المشهور عند جنود قوافل جلب الأسلحة. حيث تناول الكسكسي، وهناك تكفل الجيش الحدودي في التراب التونسي بنقل في الشاحنات إلى مركز جيش التحرير الوطني في التراب التونسي بمركز الربيبة. ويذكر المجاهد انه في تلك الليلة تناول طحين الروينة.

وكل ما يمكن قوله أن القافلة طيلة المسيرة الصعبة خسرت مجاهدا واحد في جبل الأوراس المدعو "موح" محمد بوعلام، بأربع بنادق فقط.

4. 2 – قافلة لخضر ضيافي:

انطلقت قافلة جلب السلاح من تونس من المنطقة الثانية من الولاية الرابعة بالذات من جهة العمارية حاليا (champlain)[1] سابقا على رأسها القائد لخضر بن ضياف[2] على رأس مجموعة من المجاهدين الضباط والمدنيين من المنطقة الثانية بالولاية الرابعة إلى تونس للحصول على الأسلحة بتاريخ 26 ديسمبر 1957. ممضاة من طرف مسؤولي جيش التحرير الوطني. وبالذات من طرف مجلس المنطقة الثانية المنطقة الثانية[3] للولاية الرابعة[4] للقائد بن ضياف لخضر، المدعو (سي لخضر)، أحد قادة جيش التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية، بهدف تسهيل عبور مجموعة مجندة لجلب السلاح من تونس، توجد منها نسخة طبق الأصل في أرشيف متحف المجاهد لولاية المدية. فالإطار الزماني والمكاني تدور أحداث هذه الوثيقة مابين أواخر 1957 /1958، منذ 26 –11 –1957

---

1 تم إطلاق تسمية شومبلا champlain من طرف الحاكم العام الفرنسي بموجب قرار 21 سبتمبر 1897، القاضي بتأسيس بلدية مختلطة تحمل الاسم المذكور في منطقة بني يعقوب التابعة لبلدية البرواقية بعمالة المدية مقاطعة الجزائر. أمرا بأن تستخدم تلك التسمية في المهام العمومية والمراسلات الرسمية. انظر: Écho et information ; In Journal général de l'Algérie et de Tunis ; No1355 ; 15emme année 30-09-1897 ; p1.

2 – ولد في 8–4–1928 بقرقة أولاد علي (العمارية)، وسط عائلة فلاحية، تعلم ما تيسر من القرآن على يد خاله الذي كان يطصحبه في تنقلاته إلى متيجة، تعرف في الأربعينات من القرن الماضي على الشيخ الطيب الجغلالي، حيث انتسب إلى الثورة، وعين مسؤولا على فرقة أولاد علي، قبض عليه عام 1956، وأطلق سراحه لعدم ثبوت الأدلة في حقه، عين برتبة عريف، وقاد مجموعة تتكون من 69 فردا لجلب السلاح من تونس، توفي في 12–10–2007. معلومات أدلى بها ابنه يوسف.

3 تنحصر بين قطاع ساحل متيجة والتضاريس الجبلية لشنوة، تمزقيدة، الشريعة، غابات المدية، من أهم مدنها تيبازة، حجوط، العفرون، شرشال، موزاية، بوفاريك، البليدة، المدية، البرواقية، قصر البخاري، العمارية، انظر: صفحة تقطيع الولاية الرابعة لذاكرة الولاية الرابعة http://wilaya4.org/presentation_w4.php

4 الولاية الرابعة التاريخية مكونة من عشرة ولايات إدارية حالية: الجزائر، البليدة، البويرة (جزئيا)، بومرداس، الشلف، تيسمسيلت، تيارت (جزء)، المدية، تيبازة، عين الدفلى.

بالمكان المسمى ملوان رقم 50، بوشراحيل العمارية شرق ولاية المدية، وهو تاريخ امضاء الوثيقة، وانطلاق رحلة جلب السلاح إلى ما بعدأحداث ساقية سيدي يوسف 28 فيفري 1958 على المناطق الغربية التونسية. مرورا بالعديد من الولايات الجزائرية الرابطة بين ولاية المدية وتبسة الحدودية.

انطلقت هذه القافلة بقيادة لخضر بن ضياف ونائبه عوار أحمد بن عمر، حيث تم تعينه في منطقة أولاد علي، حيث كان الأول مسؤولا دشرة في أولاد علي بجهة العمارية، ونتيجة اتصالاته بمسؤولي جيش التحرير الوطني. ومنها رسالته إلى مسؤول الناحية الشيخ بوقاسمي الطيب المدعو الطيب الجغلالي[1]،

1 ولد الطيب الجغلالي سنة1916، ببلدية العمارية وسط عائلة فلاحية متوسطة الحال، حفظ القرآن الكريم وتلقى شيئا من علوم الدين والفقه على يد الشيخ (رابح عليلي) التحق صفوف الحركة الوطنية سنة1937 ،حيث أسندت له مهمة تنظيم خلايا الحركة الوطنية بالمنطقة بالإضافة إلى ارتباطاته برجال الدين أمثال:الشهيد: بن دالي ابراهيم – اسكندر الفضيل – سي علي طوبال، وهذا من أجل توعية الشباب وإعدادهم لمناصرة القضية الوطنية، وعلى مستوى القيادة السياسية للحركة الوطنية مثل ديدوش مراد –دماغ العتروس – سويداني بوجمعة، حيث اكتشف نشاطاته من طرف الاستعمار الفرنسي، وألقي القبض عليه وتم سجنه ونفيه من مسقط رأسه مدة أربع سنوات وفرضت عليه غرامة مالية قدرت بـ:400ألف فرنك، وكانت تنقلاته المستمرة عبر سهول متيجة وقرى ومدن المدية، يبث أرائه ومبادئه الثورية الوطنية كان من بين الأوائل الذين لبوا النداء بالمنطقة بعد اندلاع أول نوفمبر،أسندت له مهمة جمع الأسلحة والأموال وعملية التنظيم العسكري بمنطقة المدية، ومع بداية سنة1955 تمكن من إرساء قواعد ثابتة وقوية للثورة في مختلف مناطق المدية، وكان مقره الرئيسي يوجد بناحية (فورنة) (وأولاد سنان)، أين كانت تتم عملية الأعداد والتخطيط للكمائن والمعارك مثل معركة حوش المسعودي، لقد أسندت له القيادة على مستوى الولاية في ميدان التنظيم وجمع الأموال والأسلحة، وبناء المخابئ، وتوعية المواطنين بأهداف الثورة التحريرية. ففي سنة 1957 رقي إلى رتبة مسؤول منطقة بالولاية، وتوجه الى تونس خلال شهر نوفمبر 1958، حيث مكث بها عدة أشهر، وأثناء إقامته رقي إلى رتبة عقيد، وأسندت له مهمة قيادة لولاية السادسة خلفا للعقيد سي الحواس. وأثناء عودته من تونس عقد في شهر أكتوبر سنة1958 اجتماعا عاما بالشريط الحدودي حضرته الفصائل العائدة إلى أرض الوطن المتكونة من 220 جنديا وضابطا تدارس معهم خطة اختراق الأسلاك الشائكة، وبعد عودته من تونس والتحاقه بالولاية الرابعة رتب أموره قصد التفرغ للمهمة الجديدة اثر تسليمه العهدة =

بعد تواصل بين المسؤول لجمع بعض المتطوعين لجمع لتوريد السلاح من تونس، اتجهت القافلة إلى مركز التجنيد المعروف مركز الجاج أحمد [1]، حيث قضى المجندون ليلة في مسكن الحاج سي أحمد بن عمر، وبعدها انتقلوا إلى جهة مح العربي (العنصر) قضوا فيها ليلة، ثم التوجه إلى مركز رقم 50 بجهة ملوان (شمال بلدية بوشراحيل) الخاص بجيش التحرير الوطني، حيث جمعهم لقاء بالمسؤولين الكبار منهم سي الفضيل. وفي مركز رقم خمسون تم تكوين القافلة المتوجهة إلى تونس لجلب السلاح للجهة، والمتكونة من 69 فردا على رأسهم القائد لخضر ضيافي. وخلال هذه الرحلة حاولت القيادة ارسال أربع ممرضات معهم، لكن قائد المجموعة رفضهم خوفا من المشاكل، التي تعترضه اثناء رحلته الشاقة. التي خصص لها مبلغ 20000 فرنك للمجموعة، لاستخدامها عند الضرورة.

بدأت قافلة سي لخضر رحلتها بالاتجاه عبر بلدية بوسكن وصولا إلى جبل بوقعدن، حيث التقت المجموعة بالقائد سي امحمد بوقرة وبوقاسمي الطيب وبن عيسى شواي[2] المدعو سي امحمد بن قدور، وهناك تم تقديم السيد أحمد بن

= لمن خلفه وشد الرحال نحو الولاية السادسة.وفي طريقه تعرض ومن معه إلى كمين نصب لهم قرب بلدية بوسعادة وذلك يوم29 جويلية1959، بمنطقة (القعيقع بجبل الصحاري) حيث نشبت معركة، سقط على إثرها العقيد الطيب الجغلالي شهيدا صحبة الرائد محمود باشن و13 مجاهدا. أنظر منتدى تاريخ الجزائر ttp://www.kerzaz08.com/vb/showthread.

1 – الحاج أحمد بومهدي.

2 من مواليد 1922 بالعمارية بن العربي، من المجاهدين الأوائل في الثورة عرف بنشاطه السياسي، ألقي عليه القبض وسجن بسجن تابلاط مابين 5 جوان 1948 إلى غاية 31 أوت 1948، وهو مساعد الشيخ الطيب الجغلالي. أنظر الوثيقة رقم 4095 لوزارة العدل، 80-10-1986، أمتلك منها نسخة شخصية زودني بها ابنه.

عمارة بدون امضاء من طرف القائد سي امحمد بوقرة، وزوده الحاج بن عيسى بالنقود بعد افطارهم في منطقة أولاد ذايد.

إن الثورة الجزائرية كان لها مسؤولين مكلفين بالاتصال طبقا لقرارات مؤتمر الصومام ومن مهام إيصال الجنود والمجموعات الثورية بين الجهات، حيث تم تعيين لهم دليلا (القيد) يدعى سي مسعود لإيصالهم إلى منطقة الحمرة ببلاد القبائل. أثناء انتقالهم من منطقة إلى أخرى تكتب تقارير من طرف قائد المجموعة، حيث يذكر لخضر بن ضياف بذلك الشاب الذي كتب تقريرا للمجموعة وعمره حوالي 14 سنة فقط.

واصلت المجموعة طريقها من بلاد القبائل البويرة إلى تراب المسيلة في ظروف صعبة، حيث تم تقطيعهم أحد الأودية بأربعين بغلا، وهذا ما جعل أحد المتطوعين يفر من المجموعة في جبل ديرة، في ظل تعاون الأهالي مع الثوار، حيث يذكر المجاهد عن تزويدهم بتلك الجهة بحمولة بغلين معبأة بالخبز وكيس من التمر. وفي منطقة أولاد تبان بالمسيلة التقت المجموعة بدوريتين لجيش التحرير الوطني، واحدة منها تتكون من 18 جنديا تحت [1]مسؤولية زيدان المخفي داوود وصالح. وفي المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة تم صرف مبلغ 50000 فرنك فرنسي للمجموعة للكبورال الحاج بن ضياف[2].

غادرت المجموعة تراب المسيلة إلى باتنة شرقا عبر جبل بريش، وفي تلك الجهات التقى قائد المجموعة بالحاج لخضر من باتنة[3] ومن محاسن الحاج

---

1 معلومات أدلى بها المرحوم المجاهد قائد المجموعة لي يوم 28-02-199. بمكتب قسمة المجاهدين بالعمارية.

2 أنظر الوثيقة، وأكد الكلام المجاهد نفسه.

3 قد يكون الحاج لخضر واسمه أعبيدي محمد الطاهر، ولد سنة 1916 بقرية أولاد شليح ببلدية عين التوتة ولاية باتنة من عائلة فقيرة. غادر الوطن إلى فرنسا سنة 1936 بحثا عن العمل وسنه 20 سنة،

لخضر بالمجموعة هو تزويد المجموعة باللباس وأمر مسؤوليه بتقديم الأموال لقائد الدورية. وتم مساعدة المجموعة لمواصلة مسيرتها عبر منطقة الرحيوات والتوتة، وصولا إلى جبل أريس، عبر واد عبدي الغزير الجريان بسبب تساقط الأمطار والثلوج الكثيرة، في وسط تحركات ومراقبة دوريات الجيش الفرنسي في المنطقة، هذا ما حتم على القافلة المبيت ليلتين كاملتين في وادي عبدي، ليلة في منطقة أريس، المعرفة بنضالها الثوري، حيث قابلت قافلة المتجهة من العمارية مجموعتين من مجاهدي تلك الجهة على رأسيهما المدعو الكبش وسي أحمد الجدارمي (الدركي)، والحقيقة هي أن الكثير من الدوريات انتقلت من جهة شومبلا لجلب الأسلحة من تونس، تلك البلدية التي يفوق عدد شهدائها 3200 شهيد.

إن الظروف المناخية الشتوية القاصية، جعلت مسيرة القافلة تتعطل بسبب سقوط الثلوج مدة ليلتين كاملين منطقة محتشد (كاب) بوحمامة، ومرض أحد

وهناك التقى بمجموعة من الجزائريين كانوا يلتقون من حين إلى آخر يتحدثون عن الوطن ويضعون الخطط من أجل إخراج العدو من الوطن، عاد الحاج لخضر إلى الوطن بعد أن قضى أربع سنوات في المهجر وأول ما قام به هو تكوين خلية سرية بمدينة باتنة سنة 1939 لا يتعدى عدد أفرادها 15 وكان مقر= =اجتماع الخلية دار السيد مزيان الحلوانجي. واستمر العمل لمدة ثلاث سنوات. وكان اتصال أول للخلية بالمناضل مصطفى بن بولعيد سنة 1941 حيث قدم لهم برنامجا جديدا. بعدها كون الحاج لخضر خلية أخرى بمدينة عين التوتة سنة 1942.سنة 1944 كلفه المناضل مصطفى بن بولعيد بتولّي مهمة استقبال المناضلين القادمين من شمال قسنطينة، وكان يقوم بجمع الأسلحة بمساعدة لخضر بن كاوحة وبلقاسم بلعياش وكذلك المجاهد محمد بن لخضر بقرية الحجاج. وليلة الفاتح من نوفمبر التقى الحاج لخضر بالقائد مصطفى بن بو العيد ومجموعة كبيرة من المجاهدين واختاره بن بو العيد قائدا لأحد الأفواج. واصل جهاده في الأوراس ،وترقّى في المناصب العسكرية. وكان الحاج لخضر من الذين تعاقبوا على قيادة الولاية الأولى التاريخية قبل أن يستدعى من قبل القياد للالتحاق بتونس.وتوفّي المجاهد الحاج لخضر يوم 23 فيفري 1998 بمدينة باتنة.أنظر من هو العقيد الحاج لخضر؟منتدى وادي العرب.انظر: http://www.wadilarab.com/t8896-

أفراد المجموعة، الذي أسعفه أحد زملائه قصد العلاج ، ومنذ ذلك الحين انقطع اتصالهما بالمجموعة نهائيا.في الوقت الذي واصلت المجموعة مسيرتها إلى عين البيضاء؛ حيث كانت نقص الغذاء والتعامل بنظام الايصال للحصول على المواد الغذائية، حيث أن المجموعة عانت من الجوع ومشقة الطريق فأرسلت فردين من عناصره لشراء ما يسدون رمقهم، وهما بناوي والعربي من البليدة مما جعلهما يتأخران كثيرا عن المجموعة.

إن الطريق كانت محفوفة بالمخاطر، حيث صادفت المجموعة معركة بين الفرنسيين وخلايا جيش التحرير الوطني في منطقة مسكيانة، واستعانت المجموعة بالقائد صالح بولحية الذي ساعدهم في الوصول إلى جبل بوجلال في تبسة، الذي قضوا فيه ليلتين كاملتين. ويذكر قائد الكتيبة إقدام أحد الجنود بإشعال النار في تلك الجهة مما عرضه لصفعة على وجهه عن مغبته التي يمكن أن تكشف المجموعة. ونظرا لصعوبة المنطقة عقدت المجموعة اجتماعا مع مسؤولي تلك الجهة حول كيفية قطع الجبل، وذلك بالتجسس عللى الطريق من طرف المدعو سي صالح ومجموعة، حيث ذهبوا ولم يعودوا إلى المجموعة، التي كانت تتكون من 144 شخصا، وفي الأخير استطاعت المجموعة أن تصل إلى المكان المعروف باسم حوش التومي، وتفرقت المجموعة اثنين اثنين للدخول إلى التراب التونسي عبر مدينة فريانة التونسية الحدودية.

لقد وصلت المجموعة التراب التونسي، وأنجزت مهامها، رغم المصاعب والأخطار، حيث قابلتهم عناصر جيش التحرير الوطني في التراب التونسي بحفاوة كبيرة، والتقت القافلة التي قادها المجاهد لخضر بن ضياف مع اخوانهم الجزائريين وأبناء منطقة العمارية الذين سبقوهم لجلب الأسلحة، منه المجاهد الطيب حمادي، بناوي رابح وغيرهم من الذين سعفهم الحظ للوصول للتراب

التونسي، ومنهم الكثير من لقوا حتفهم في الطريق أمثال طيبي الربيع ورفقائه، في قافلة عمر بن طرشة التي اتجهت بدورها لجلب الأسلحة من تونس.

وفي تلك الظروف حدثت جريمة ساقية سيدي يوسف، حيث تم إبعاد الجنود إلى سوق الجمعة والبالغ عددهم حوالي 2500 جنديا، حيث زارهم القائد بو قاسمي الطيب، وبعدها عاد الجنود مرة ثانية إلى منطقة الربيبة التونسية حيث التقوا بالقائد محمد العموري[1] وهناك تم تكوين الكتائب وهيكلتها منها كتيبة أحمد مصطاش، التي عادت في ظروف يصعب فيها اختراق خط موريس، رغم ذلك خرجت الكتيبة المكونة من 450 مجاهدا، غير أثناء تنقلها من زريف إلى الجبل الأبيض في ولاية تبسة تعرضت الكتيبة لكمين عسكري راح ضحيته 129 جنديا.

خاتمة:

عشية اندلاع الثورة الجزائرية كانت الثورة الجزائرية تعاني من مشكل السلاح لعلى المستوى القاعدي مواجهة قوة العدو الفرنسي، فالولاية الرابعة كغيرها من الولايات الأخرى كانت تعاني من هاجس السلاح.

إن المنطقة الثانية للولاية الرابعة أعطت الأوامر لقادة النواحي لتعبئة المواطنين وتعبئتهم للانتقال والسفر للبلاد التونسية لجلب الأسلحة لدعم الثوار

1 ولد الشهيد العموري محمد في جوان 1929 بأولاد سي علي بلدية عين ياقوت. نشأ في وسط عائلة متواضعة تمتهن الفلاحة لكسب قوتها. تعلّم القرآن الكريم وحفظه على يد شيوخ بلدته. زاول مع دراسته الابتدائية بعين ياقوت في الفترة ما بين 1935 و1939 ثم واصل تعليمه بمعهد ابن باديس بقسنطينة حتى سنة 1947.ألقى عليه القبض سنة 1951، وأدخل إلى السجن إلى غاية 1952 بسبب نشاطه في صفوف الحركة الوطنية. إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955 وفي نفس السنة كلف بمهمته إلى الولاية الثالثة. وفي طريق عودته ألقي القبض من طرف المصاليين ولم يطلق صراحه إلا بعد مفاوضات شاقة. في سنة 1. 956 رقي إلى رتبة نقيب قائد المنطقة الأولى متحدثا باسم الولاية الأولى في سنة 1957 عين عضوا في قيادة الولاية الأولى مكلف بالجانب السياسي وفي نفس السنة أصبح قائدا للولاية الأولى خلفا للسيد محمود الشريف الذي أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ. في شهر ماي 1959، شغل منصب عضو قيادي في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، حتى أستشهد سنة 1959. http://www.3zal3z.com/vb/t7081.html.

والمجاهدين في الداخل. لذلك انطلقت بعض القوافل والدوريات لجلب الأسلحة في رحلة شاقة محفوفة بالمخاطر والصعوبات، أدت إلى فقدان الكثير من المتطوعين وإلقاء حتفهم، مازالت قبورهم مجهولة لدى أهاليهم لحد يومنا هذا.

إن مهمة جلب السلاح، كانت رحلة شاقة وطويلة، محفوفة بالمخاطر، الأمراض، الموت، التعب والجوع، من أجل أن تحمل إلى جنود جيش التحرير في الداخل من أجل تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي. ولم تكن نزهة سياحية نحو مدينة الحمامات، والوثيقة الثورية لم جواز سفر بقدر ما كانت وثيقة مهمة لتسهيل حركة القوافل الجماعية لجلب السلاح من تونس.

لقد استطاعت بعض الوحدات من حمل الأسلحة من الحدود التونسية، لكن السلطات الفرنسية تفطنت لهذا الأمر، هذا ما جعلها تفرض رقابة للحدود وذلك بمد خطي موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية. هذا ما جعل بعض الوحدات تبقى مثبطة في المراكز الشرقية في الحدود التونسية في الربيبة، أم العرايس، وغار دماو وغيرها من المراكز في تونس. لم تدخل التراب الجزائري بعد الاستقلال 1962.

إن الصعوبات التي كان يتحملها المجاهدون من أجل الحصول على السلاح. ومن جهة أخرى تبين لنا فتح البلاد التونسية الحدود لإخوانهم المجاهدين في الجزائر من أجل التزود بالسلاح. كما أن المخطوطة لها أهمية في كتابة التاريخ الجزئي الذي يملكه أصحابه من المجاهدين الذين صنعوه. لذلك فالواجب يستدعي من المؤرخين والباحثين في تاريخ الثورة الإسراع في جمع الوثائق والمخطوطات ذات الملكية الشخصية، والواجب على أصحابها أن وضعها في مراكز أرشيفية لخدمة تاريخ الثورة.

ليبيا قاعدة خلفية لوجيستيكية للثورة التحريرية الجزائرية

أ/ رحايلي حياة

طالبة دكتوراه بجامعه محمد بوضياف المسيلة

البريد الإلكتروني:hayetrehaili@gmail.com

مقدمة:

مثلت إشكالية التسليح والتموين مسالة هامة وعبئا ثقيلا طرح منذ ان أبدت بعض عناصر الحركة الوطنية الجزائرية نيتها في تبني خيار الكفاح المسلح وذلك بتأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947، وظل هذا المشكل مطروحا إذ اعتبر التسليح أكبر عائق واجه الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها سنة 1954، فبدون السلاح لا يمكن ابدا التحدث عن ثورة وعمل عسكري مسلح. لذا فقد سعت قيادة الثورة من البداية للبحث عن مصادر خارجية لتزويدها بالسلاح إضافة إلى ما تم الحصول عليه من العمليات التي تم القيام بها ليلة أول نوفمبر، فكانت الوجهة الأولى نحو الدول العربية التي وعدت بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وفي هذا الإطار كانت ليبيا حكومة وشعبا أول من ساند الكفاح الجزائري وقدم كل أوجه الدعم والتضامن فكانت بذلك قاعدة خلفية ولوجستيكية هامة للثورة التحريرية الجزائرية، إذ لعبت دورا رئيسيا وجوهريا في دعمها بالسلاح على اعتبار موقعها المجاور للأراضي الجزائرية إذ أصبحت حدودها ممرا للأسلحة إلى الجزائر، وكذا مصدرا من أهم مصادر التسلح الخارجية منذ اندلاع الثورة يوم أول نوفمبر 1954م وإلى غاية الاستقلال يوم 5جويلية 1962، وهو

ما سنحاول تناوله في هذه المداخلة بشيء من التفصيل معتمدين على كتب ومراجع متخصصة.

-العملية الأولى: الانطلاقة.

لم تكن ليبيا بمنأى عما كان يجري في الجزائر إذ بدأ صدى الثورة الجزائرية يعم كل ربوعها وبدأ الشعب الليبي بجميع فئاته يتضامن مع الثورة، وتجلى هذا التضامن على الصعيدين الشعبي الجماهيري: تمثل في النخبة المثقفة ورجال فكر وصحافة ومختلف صفات الشعب العامة من رجال ونساء، والرسمي: المتمثل في القيادة والحكومة الليبية[1]، والتي أبدت من البداية استعدادها لتسهيل النشاطات العسكرية والمتمثلة خاصة في تمرير الأسلحة وتخزينها والسماح بتواجد الوحدات العسكرية على جبهة الحدود الليبية الجزائرية[2].

أفضت الاتصالات التي قام بها الوفد الخارجي –خاصة بن بلة باعتباره المسؤول الأول المكلف بالتسليح–في بعض الدول العربية لاسيما مصر وليبيا إلى جلب بعض الأسلحة التي كانت مخزونة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية والخاصة بالجيش البريطاني [3]، إذ كلف بعض الليبيين المختصين في تهريب

---

1 محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجهة الشرقية–1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص87.

2 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسلح خلال الثورة الجزائرية 1954 –1962، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص220.

3 محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954–1962، منشورات دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص290.

السلاح من قاعدة العضم البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء ولاية برقة[1] .

كانت ليبيا من البداية محط أنظار قادة الثورة لكونها بلدا مستقلا وكذلك لاحتوائها على كميات معتبرة من الأسلحة التي يرجع تاريخها الى الحرب العالمية الثانية ولحدودها المتاخمة كذلك للحدود الجزائرية[2].

كل هذه العوامل جعلت مناضلي الحركة الوطنية يترددون عليها لاقتناء الأسلحة وتخزينها تحضيرا لانطلاق العمل المسلح، وهو ما جعل مصطفى بن بولعيد يقوم بعدة سفريات إلى ليبيا لدراسة إمكانية شراء الأسلحة من مخازن الجيش البريطاني[3]، وهو ما تحقق فعلا إذ تمكن مسؤولو المنظمة الخاصة خلال سنوات 1949 إلى 1954 من اقتناء كميات هامة من الأسلحة[4].

هذا وقد كانت الأسلحة التي جلبت من ليبيا إحدى المصادر التي اندلعت بها الثورة التحريرية الجزائرية والتي وصلت منها قبل عام أو أكثر، وقد بلغت ما يقارب 400 بندقية إيطالية انطلقت من طرابلس إلى غدامس إلى بسكرة ، اتبع خلالها الليبيون طرقا ملتوية لإيصال تلك النجدات بشكل متواصل وسري[5].

1 فتحي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990، ص58.

2 صالح لميش وأخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة الديوان، الجزائر، د س ن، ص 129.

3 محمد ودوع، المرجع السابق، ص291.

4 عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني–شهادتي–، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص28.

5 بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، الرائد للكتاب، الجزائر،2010، ص133.

إذ تشير الدراسات إلى أن بن بلة وصل إلى طرابلس واجتمع بعبد العزيز شوشان الذي كان يدرب المقاومين التونسيين بليبيا وكامل الصقر الذي كان بعث للغاية نفسها وهي جمع السلاح، وحاول كل من بن بلة وكامل الصقر إقامة جهاز فعال للسلاح، ويمكن القول بأن النواة الأولى للتسليح في ليبيا كانت دعامتها مشكلة من أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وبشير القاضي الذي يعد واحدا من مؤسسي قاعدة التسلح بطرابلس بليبيا والتي تعود جذورها التاريخية إلى سنة 1947م، إذ طالبت المنظمة الخاصة بتأسيس قواعد خارجية للتسليح وذلك لضمان استمرارية الحصول على السلاح وكان التأسيس الفعلي لهذه القاعدة يوم 20 أوت 1954 بعد وصول بن بولعيد إلى طرابلس واتفاقه مع كل من أحمد بن بلة وبشير القاضي حول كل المعطيات المتعلقة بالتسلح[1].

وقد أشار بن بلة الذي أجرى آنذاك اتصالات بالحكومة الليبية والفعاليات الشعبية الليبية إلى أن القيادة الثورية الجزائرية اتصلت بالحكومة الليبية منذ وقت مبكر وأن التعاون كان قائما والمساعدات كانت حقيقية، لكنها كانت تعطى في سرية لأن ليبيا كانت تحت الحكم الأجنبي[2].

كما انتقل رئيس الوزراء الليبي الأسبق مصطفى بن حليم إلى مصر والتقى مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر ودار بينهما حديث حول إمكانية دعم الثورة الجزائرية التي كانت على وشك الانطلاق وزاد على أن الأسلحة ستشترى من قبل رجال المخابرات والجيش المصري بدعم سعودي ويتم توصيلها إلى

---

1 بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص190.

2 نفس المرجع، ص 191.

الحدود الليبية، على أن يتم شحنها بعد ذلك عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية ليتسلمها الثوار هناك[1].

وبعد عودة بن حليم إلى ليبيا أخبر الملك بالأمر ولم يبد هذا الأخير مانعا في دعم الثورة الجزائرية بل اعتبرها جهادا مقدسا يجب على كل مسلم المساهمة فيه، وهكذا بدأ التحضير للعملية على اعلى المستويات إذ تم إعطاء الأوامر لرجال الجيش الليبي الذين سيقومون بشحن الأسلحة بأنفسهم عبر ليبيا من الحدود المصرية إلى الحدود الجزائرية، وفي مقدمتهم ضباط شرطة طرابلس[2].

ويذكر بأن أول دفعة من السلاح تم شحنها كانت على متن اليخت **انتصار** التابع للقوات المصرية والذي نزل بأحد الموانئ قرب طرابلس ومن هناك نقلت الأسلحة إلى منزل ضابط ليبي ومنها إلى مزرعة رئيس الوزراء وكان ذلك يوم 8 ديسمبر 1954[3].

هذا وقد أشرف على تخزينها ابن بلة وعبد الحميد درنة وتولى بن بلة إيصال هذه الشحنة بنفسه إلى الجزائر بمساعدة تونسية على ظهور الجمال عبر تونس لتصل إلى ثوار الأوراس كما اتجهت عبر الصحراء الليبية لتدخل الجزائر[4].

ويذكر فتحي الذيب بأن الأسلحة كانت متنوعة حيث كانت تحتوي على 100 بندقية عيار 303و 10 بنادق رشاش عيار 303 و25 بندقية رشاش عيار45ر بالإضافة إلى الذخيرة الخاصة بهذه الأسلحة و50 بندقية و30000

1 محمد ودوع، المرجع السابق، ص 295.

2 محمد ودوع، المرجع السابق، ص297.

3 صالح لميش واخرون، المرجع السابق، ص 129.

4 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العرب وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص 366.

طلقة و50 بندقية عيار 303 مخصصة للكفاح التونسي، مضيفا بأنهم لم يبالغوا في زيادة كمية السلاح على اعتبار أنها أول محاولة اذا اعتبروها عملية استكشافية –حسبه– كما أن الكمية المشحونة كانت كافية وحسب طلب المناضلين بشرق البلاد اضف إلى ذلك أنهم لم يريدوا تكديس كميات كبيرة من السلاح حتى يتأكدوا من قدرة وسائل التهريب المتوفرة على الحدود التونسية الليبية[1].

ويعود الفضل في إنجاح هذه العملية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم اللذين بفضلهما وصلت هذه الشحنة إلى المجاهدين الجزائريين[2]، إذ أن عمليات التهريب لم تكن بعيدة عن عيون الحكومة الليبية بل كانت تتم تحت أشرافها ورقابتها وبتغطية منها، وذلك بأمر من الملك الليبي إدريس السنوسي نفسه إضافة إلى جهود الأمير مولاي عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة بطرابلس والذي بذل قصارى جهده لتسهيل عملية نقل السلاح[3].

تطور العمليات وتنظيم الإمداد بالسلاح من الجبهة الشرقية:

إن نجاح العمليات الأولى في التسليح جعل الحكومة الليبية ترسل برقية إلى أعضاء الجبهة بالقاهرة تدعوهم إلى إرسال ممثل عنهم إلى طرابلس وبذلك تم تعيين محمد خيضر لهذه المهمة [4]، وبناءا عليها أيضا عرفت ليبيا نشاطا

1 فتحي الذيب، المرجع السابق، ص65.

2 صالح لمش وأخرون، المرجع السابق، ص130.

3 الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص356.

4 نفس المرجع، ص356.

مكثفا لتهريب الأسلحة وإيصالها للجبهة الشرقية إذ أقام أحمد بن بلة شبكة جزائرية للإمداد بالسلاح أوكل مهامها لعلي محساس منذ أوت 1955[1].

ومن جهتها لجأت السلطات الفرنسية إلى تشديد الرقابة للحد من عمليات تهريب السلاح إذ كثفت من دورياتها العسكرية على الحدود الليبية التونسية، إضافة إلى فرقة الشرطة التي يقودها ضابط بريطاني أوكل من طرف الضابط الإنجليزي "جايلز" إلى منطقة "غريان" لغرض التصدي لعمليات التهريب والتي تدخل الأمير عبد الحميد درنة لإيقافها[2].

كما حاولت المصالح الفرنسية كذلك التخلص من بن بلة على اعتبار أنه يمثل الركيزة الأساسية في عملية تهريب السلاح وكان ذلك في القاهرة بمكتبه عن طريق طرد مفخخ أعاده لصاحب سيارة الأجرة فانفجر عليه، ومرة في طرابلس عن طريق فرنسي يدعى جان دافيد يعمل لصالح اليد الحمراء الفرنسية لكن عملية الاغتيال فشلت كذلك ولوحق الجاني وقتل من طرف الشرطة الليبية.[3]

ويذكر فتحي الذيب انه وصل إلى طرابلس في أكتوبر 1955 واجتمع بالملحق العسكري المصري الذي كان يعينهم في مختلف عملياتهم السرية وفي شؤون تهريب السلاح وكان يمثل الكفاح الجزائري علي محساس والكفاح التونسي عبد العزيز شوشان ، وتباحثوا أسباب عدم تهريب المخزون من السلاح والذخيرة إلى ذلك الوقت، كما ذكر بأنه اتصل بعبد الحميد درنة مدير عام البوليس الليبي بطرابلس لمناقشة سبل تقديم المساعدات وإيجاد الحلول للعقبات التي اشتكى

---

1 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص366.

2 الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص356.

3 بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص127.

منها محساس، فوجد منه كل التجاوب وابدى استعداده لتأمين الحدود وتشجيع العناصر القائمة بعملية التهريب [1].

كما زاد فتحي الذيب بأنه انتقل رفقة إسماعيل صادق ومحساس وشوشان وعبد الحميد درنة يوم 19 أكتوبر 1955 للاجتماع بشيخ قبيلة مليتا بخيمته والذي يشرف رفقة عناصر موثوقة من أفراد قبيلته على عمليات تهريب السلاح، وأكد بأنه لم يتردد في تلبية كافة مطالبه واعدا إياه أيضا بمبلغ كبير وقت إتمام العملية واتفقوا على شراء ثلاثين جملا وتوزيعهم على مجموعات ثلاثية على أن يعبر كل يوم ثلاث جمال بحمولة 12قطعة سلاح و300طلقة لكل جمل، كما تسلم شيخ القبيلة الدفعة الأولى من التكاليف على أن تعبر أول مجموعة من الجمال يوم 20 أكتوبر 1955، كما أوكلت مهمة الأشراف ومتابعة العملية إلى إسماعيل صادق، وقد كللت العملية بالنجاح يوم 21اكتوبر1955[2]، في حين واصل محساس إيصال شحنة كل يوم بإعانة من عبد الحميد درنة الذي كان يؤمن النشاط عن أية مراقبة وبهذه الطريقة تم إدخال كمية معتبرة من الأسلحة لتخزن في تونس وبعدها يقوم التونسيون والجزائريون إلى إيصالها داخل الجزائر [3].

وفي هذه الأثناء غادر يخت مصر **الحظ السعيد** يوم 14اكتوبر 1955حاملا كمية من الذخائر متجها نحو إسبانيا ولكن عزت سليمان أبرق للهيئات المصرية رفض إسبانيا استلام الشحنة يوم 2نوفمبر 1955م ويستفسر عن إمكانية استلام الشحنة بطرابلس، تحول بذلك الى أحد الموانئ المهجورة

---

1 فتحي الذيب، المرجع السابق، ص127.

2 فتحي الذيب، المرجع السابقص 127-128.

3 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص367.

بطرابلس بعيدا عن اعين الإنجليز، وكان ذلك يوم 9 نوفمبر [1] ليتم سحب الأسلحة إلى المزارع المخصصة للتخزين وتكفل علي محساس بنقلها عبر الشاحنات الى مراكز التخزين[2].

اجتمع ممثلو جيش التحرير المغاربي بالقاهرة في جانفي 1956، ضم احمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي عن الجزائر والدكتور المهدي بن عبود ومحمد بن عبد الله المساعدي عن المغرب والطاهر لسود عن تونس ومن الجانب المصري حضر فتحي الذيب وقد تواصلت بعد هذا الاجتماع عملية الإمداد بالسلاح من مصر، إذ نقلت شحنة من السلاح يوم 18جانفي 1956م لتلبية متطلبات الجبهة الشرقية وكانت الأسلحة أكثر تنوعا هذه المرة، وتم إنزال الشحنة على السواحل الليبية ومن ثم نقلها إلى أحد مخازن بزوارة [3].

ومع مطلع النصف الثاني من شهر مارس سنة 1956 تزايد تزويد منطقتي الأوراس وشمال قسنطينة خاصة عبر البحر[4]، وهذا رغم اشتداد الرقابة التونسية التي كان يعززها أنصار بورقيبة على الحدود إذ شهدت ليبيا ما بين 22الى 27 مارس 1956 تهريب كمية ضخمة من المعدات الحربية على شحنات[5].

هذا وقد استدعى الأمر تكليف محمد الهادي عرعار بمخازن الأسلحة في جويلية 1956 كذا تعيين محساس مسؤولا عن قاعدة تونس إلى تغيير الأسلوب

1 فتحي الذيب، المرجع السابق، ص129–130.

2 بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص203.

3 بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص204.

4 الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 357.

5 محمد ودوع، المرجع السابق، ص 305.

المستخدم في التهريب وذلك بتنويع مناطق التهريب وإدخال عناصر جديدة من القاعدة الشرقية والأوراس للعمل بتونس[1].

وقد اعتمد في تهريب الأسلحة في عهد محساس على ثلاث واجهات بإدخال كميات هامة منه، وهي منطقة الحدود الليبية التونسية والتي ظلت مركزا رئيسيا للتهريب وذلك باستخدام قوافل الابل التي تمرر الأسلحة الى المخازن السرية ويتسلمها بعدها فرق جيش التحرير الوطني وتدخلها الى الجزائر، إضافة إلى الواجهة البحرية إذ نظمت شبكة بحرية لنقل العتاد خلال النصف الثاني من سنة 1956 من جزيرة ثروة بليبيا إلى جرجيس بتونس ،اشرف عليها جزائريون مكونين في الملاحة غير أنها توقفت بعد حادثة أتوس، كما مثل الطريق الصحراوي عبر الجنوب الليبي طريقا مهما لعبور قوافل الابل من طرابلس الى غدامس ومن ثم تدخل الأسلحة إلى الصحراء الجزائرية ،إذ أكد محمود كرود بأن إبراهيم بكدة أحد أعيان ايليزي اتصل بقيادة الجبهة بليبيا ونسق معها عمليات تهريب بمعاونة مجموعة من الليبيين إذ أرسلت الدفعة الأولى إلى ايليزي سنة 1956، فيما وصلت الدفعة الثانية أواخر 1956م [2].

-الإمداد بواسطة الطريق البري المباشر:

عقد يوم 27 افريل1956 اجتماع تقييمي لعمل الجبهة داخل ليبيا من طرف لجنة السلاح الجزائرية المقيمة في القاهرة، وقد أكدت على ضرورة الاتصال بالسيد بن حليم ليضع تحت تصرف اللجنة الفرعية مطار أو مطارين

1 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص369.

2 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص228-229.

على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب قصد تهريب الأسلحة بطريقة فورية وبصفة لا يتوقعها العدو[1].

وبدأت المساعي الدبلوماسية لتحقيق ذلك إذ استقبل ملك ليبيا إدريس السنوسي يوم 15 ماي 1956 ممثلين عن الوفد الجزائري والمتمثل في أمين دباغين، أحمد فرانسييس، توفيق المدني ،فرحات عباس وناقشوا مسالة تمرير السلاح إلى الجزائر عن طريق ليبيا حيث أكد الملك إدريس السنوسي دعم الحكومة الليبية الغير مشروط للكفاح الجزائري إذ قال "إن ليبيا حكومة وملكا لا تؤيد الكفاح التحريري الجزائري فقط بل هي تشترك فيه روحا وبدنا ....اعتبروا المطارات بين أيديكم الأن، فمتى أتم الأخصائيون المصريون إصلاحها فهي مطارات جزائرية وما علينا أن علمت فرنسا بذلك، أما السلاح الجزائري فقد أصدرت امري لقائد الجيش وهو اصدر أمره لقائد الحدود بأن يدخل حرا طليقا لا يعترض عليه معترض وانتم خذوا حذركم كي لا يطلع على ذلك ما هو موجود من جواسيس مختفين عندنا، واعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة وان أردتم أن تتوسط لكم فورا في شراء السلاح أو مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا وكانت مستجيبة لكم فورا " [2].

لكن جبهة التحرير الوطني درست فيما بعد العروض المقدمة من طرف السلطات الليبية وتبين أن استعمال الطائرات مغامرة غير محمودة العواقب ويمكن اكتشافها من طرف السلطات الفرنسية، وركزت جهودها على النقل البري نظرا

---

1 مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962، دار الحكمة للنشر، ط2، الجزائر، 2012، ص113.

2 وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص78.

لسهولته إذ أن فتح الحدود الليبية لتمرير السلاح خطوة هامة خاصة بعد اكتشاف مركب اتوس التي توقف بعدها الإمداد المصري[1].

ويذكر فتحي الذيب بأن أول عملية تمرير للأسلحة عن طريق البر تسلمها محساس في فيفري 1957 وتم نقل هذه الدفعة عبر ليبيا لتصل إلى المخازن المعدة قرب الحدود الليبية التونسية ويتم تهريبها إلى الداخل على دفعات[2].

وقد أصبحت الوسيلة الرئيسية لإدخال الأسلحة إلى الجزائر منذ 1957، والتي تعرضت بدورها لصعوبات بسبب تعكر العلاقات الليبية المصرية اثر العدوان الثلاثي على مصر إذ واجه المسؤولون الجزائريون احراجا في الحفاظ على العلاقات المصرية والليبية في نفس الوقت، إذ ذكر الهادي عرعار بأنه عايش وضعية جد صعبة غداة حوادث العدوان الثلاثي والذي أدى إلى تطويق السفارة المصرية في طرابلس وساد جو من الاضطراب لكنهم في النهاية تمكنوا من ارجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، إذ سمحت السلطات الليبية بتمرير السلاح[3].

توسعت نشاطات شبكة التسليح في ليبيا وتمكنت القاعدة التي تم تأسيسها في بداية الثورة من استقطاب العديد من العناصر الغير جزائرية، وكان السلاح الذي يصل إلى ليبيا تتولى في الغالب عناصر ليبية تفريغه، وتجدر بنا في هذا المقام ذكر دور العقيد الليبي يحي أبو السعود الذي كان يشرف على تفريغ الشاحنات من الأسلحة وذلك بمساعدة عناصر جزائرية وضباط ليبيين، ومن

1 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص330.

2 فتحي الذيب، المرجع السابق، ص330.

3 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص233.

بين الجزائريين الذين كانوا يرافقون شحنات الأسلحة من مرسى مطروح إلى طرابلس الغرب وكذا تفريغها الرائد أغيل علي ارزقي[1].

كما أدخلت شحنة هامة عبر الحدود في أفريل 1957 بالتعاون مع أحد التجار الليبيين المسمى عبد الله عابد السنوسي والذي خصص سياراته لنقل السلاح[2].

بعد اتخاذ ليبيا لقرار منع السلاح الجزائري من الدخول إلى الأراضي الليبية إلا عن طريق البحر في ماي 1957، واجهت الثورة الجزائرية مشكل عويصا بسبب تعطيل مرور الأسلحة، مما اضطر توفيق المدني للسفر إلى ليبيا والتحدث إلى الملك إدريس السنوسي ليحمله مسؤولية اندحار الثورة الجزائرية إذا لم يدخل السلاح برا عن طريق ليبيا فرجع الملك عن قراره وأعطى أوامره بفتح الحدود أمام السلاح الجزائري وتسهيل مروره[3].

وبعد تكليف اوعمران بالإشراف على التسليح والتموين انتظمت مهام التسليح في قاعدتي ليبيا وتونس، إذ تواصل نشاط تمرير الأسلحة باستمرار بفضل تدخل قوات الحرس التونسي للتكتم على عمليات التهريب وبفضل الاحتياطات الشديدة وتنويع مسالك المرور، وأصبح نقل الأسلحة يتم بواسطة السيارات والشاحنات إذ وضع المناضل الليبي سالم شليك شاحناته تحت تصرف المسؤولين الجزائريين وهو ما جعل عرعار يصرح بان عملية تمرير الأسلحة أصبحت سهلة أكثر بفضل استخدام وسائل سريعة[4].

---

1 بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 207–208.

2 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة، المرجع السابق، ص233.

3 نفس المرجع، ص233.

4 عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص377–378.

هذا ولم يحدث أن تعرضت قوافل الأسلحة إلى أية مضايقات حيث ظلت ليبيا قاعدة استراتيجية لكل ما يتعلق بالتسليح والتموين، وحافظت على نشاطها معتمدة على خدمات السلطات الليبية، وعرفت منطقة السلوم على الحدود المصرية الليبية نشاطا متزايدا لشحن مختلف أنواع الأسلحة والذخيرة التي توفد من الشرق الأوسط وأروبا الشرقية، وقد تم التفاهم بين دباغين وعبد الله عابد السنوسي لوضع كل سياراته لنقل شحن الأسلحة الجزائرية عبر ليبيا مجانا، وهو ما أكده بن عودة[1].

وقد تمكن مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية من إقناع رئيس الحكومة التركي عدنان مندريس بضرورة تقديم الدعم للثورة الجزائرية والذي استجاب لذلك، ولم تمض أسابيع قليلة حتى وصلت شحنة من الأسلحة كهدية لليبيا على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديمها للثورة الجزائرية إذ تم تسريبها على دفعات إلى ثوار الجزائر[2].

وبسبب الأهمية الحيوية التي مثلتها ليبيا وكذا الدعم اللامتناهي للمسؤولين الليبيين دعت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تفعيل مهمة الإمداد بالأسلحة والمؤونة خاصة منذ سنة 1960، حيث كانت الأسلحة الثقيلة واحتياجات جيش الحدود الشرقية تمرر عبر ليبيا لتدخل إلى تونس، كما أنشئت بمركز ليبيا عدة مصالح مرتبطة بالتمويل والتسليح اشرف عليها بن عودة، ويؤكد هذا الأخير بأن الحكومة الليبية كانت تستقبل باسمها بواخر الأسلحة القادمة من البلدان العربية وأروبا الشرقية والصين، ومن بين المهام التي نشطها بوالصوف انطلاقا من ليبيا استيراده لقذائف مدفعية ونقلها من هناك إلى المغرب سرا، فكانت تشحن

---

1 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص 238.

2 صالح لميش وأخرون، المرجع السابق، ص 133.

في صناديق اللوز وتنقل جوا بواسطة طائرة تابعة لإحدى الشركات البريطانية ونجحت هذه الطريقة في ادخال شحنة هامة من القذائف، وبعد شكوك المخابرات الفرنسية لجأ بوالصوف إلى استخدام باخرة تجارية أمريكية لمواصلة المهمة دون علم السلطات الليبية[1].

إلى جانب ذلك هناك عملية أخرى تمت بواسطة الهادي المشيريقي سنة 1961م باسم احدى الشركات الإيطالية وقد تم إرسال الحمولة على متن طائرة مروحية من إيطاليا إلى شركة أبناء المشيريقي وكانت هذه العملية تحتوي كمية هامة من الذخيرة والعتاد، ولكنها لم تتم كون الشركة الإيطالية طلبت إعادتها[2].

وفي هذا الإطار يذكر المشيريقي بأنه كان على اتصال مع عدة شركات التي تحترف مهنة بيع الأسلحة ومن بين الاتصالات التي قام بها نذكر اتصالاته مع شركة ""انترناشيونال فيرس" وبالفعل فقد كان جواب هذه الشركة بالإيجاب إذ تم أخباره بإمكانية توصيل الأسلحة والذخيرة الحربية له وبأسعار مشجعة أيضا[3].

كما استطاع الرجل أن يلعب دورا رياديا في دعم القضية الجزائرية من خلال ما قام به على مستوى اللجنة الخاصة بثورة الجزائر إذ استطاع تقديم خمس صكوك مالية إلى بنك مصر لحساب الجزائر في 16 جوان 1956.[4]

هذا ولم يقتصر جهد الليبيين على إمداد الجزائريين بالأسلحة فقط بل تعداه إلى الانخراط في جيش التحرير الجزائري، إذ شارك كثير من سكان غدامس في

---

1 عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص243.

2 محمد ودوع، المرجع السابق، ص313.

3 محمد ودوع، المرجع السابق، ص313–314.

4 مريم صغير، المرجع السابق، ص117.

معارك الجبهة باعتبارها منطقة حدودية مع الجزائر كمحمد عبد الله خليفة والطيب محمد والصيد بن مسعود وغيرهم[1].

خاتمة:

مما سبق يتبين بأن ليبيا كانت القلب النابض للثورة الجزائرية إذ اعتبرت بمثابة المنفذ الرئيسي لتهريب الأسلحة إلى الجزائر، فقد فتحت المجال الواسع لها مما سهل من مهمة جبهة التحرير الوطني فكانت بذلك قاعدة خلفية لوجسيكية جد مهمة للثورة ولذلك يمكننا القول بأن ليبيا قامت بواجبها العربي والقومي تجاه الجزائر انطلاقا من إيمانها العميق بعدالة القضية الجزائرية من جهة والمصير المشترك بين شعوب المغرب العربي من جهة أخرى.

1 بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص154.

مصطفى بن حليم ودوره في تسليح الثورة التحريرية الجزائرية

(1954 – 1957)

د / جياب فاروق

المركز الجامعي بريكة

مقدمة:

تميزت ليبيا ببعد استراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة للثورة التحريرية الجزائرية، وذلك بفعل جملة من العوامل أبرزها موقعها الجغرافي الحيوي بالنسبة للثورة، حيث كانت تعتبر ليبيا المعبر البري الوحيد لجميع أنواع المساعدات (السلاح والذخيرة والمئونة) القادمة من المشرق العربي عبر مصر مرورا بليبيا ووصولا إلى الجزائر، بالإضافة إلى ذلك فإن استقلال ليبيا المبكر سنة 1951، والدعم الرسمي السري والعلني للثورة التحريرية جعل منها فضاء مستقلا نسبيا لنشاط القواعد الخلفية للثورة هناك. لقد تحملت ليبيا عبئا ثقيلا في دعم الثورة التحريرية الجزائرية خاصة في ميادان التسليح، وذلك رغم استقلالها المحدود وخضوعها لنفوذ الدول الغربية الكبرى، حيث جزئت إلى كيانات سياسية في شكل فيدرالي وسيطر الإنجليز على معظم شمال ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس بينما احتل الفرنسيون جنوبها (صحراء فزان). في ضل هذه الظروف البالغة الدقة والحساسية لم يتردد الليبيون في تبني أخطر مطالب الثورة التحريرية الجزائرية ألا وهو مطلب التسليح، بل اعتبروه واجبا مقدسا في التضامن مع جهاد إخوانهم الجزائريين، وقد تصدت لهذه المهام شخصيات سياسية ووطنية كان من أبرزها رئيس الحكومة الليبية

مصطفى بن حليم، حيث تجمع شهادات الشخصيات الفاعلة في مجال التسليح (أحمد بن بلة وعبد المجيد بوزبيد وفتحي الديب وأحمد توفيق المدني) على دور بن حليم الفعال منذ وقت مبكر في حشد الدعم الليبي الرسمي والشعبي لصالح الثورة التحريرية الجزائرية، وإشرافه شخصيا على عمليات تهريب الأسلحة عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية، بل تعدى دوره إلى تدويل القضية الجزائرية وعمله على تأمين صفقات التسليح من الوفود السياسية والدبلوماسية التي كانت تزور ليبيا لصالح الثورة التحريرية الجزائرية. فيا ترى ما هي الخلفية التاريخية والإيديولوجية التي دفعت برئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم لتبني مطلب دعم الثورة الجزائرية بالسلاح، وما هي أهم مظاهر هذا الدعم ونتائجه؟

1- مصطفى بن حليم مولده ونشأته وتكوينه السياسي:

مصطفى بن حليم شخصية سياسية ليبية تولى الوزارة الأولى فيما بين عامي 1954 و1957، ينحدر من عائلة امتهنت التجارة منذ قرون، وكان والده أحمد محمد بن حليم من كبار تجار مدينة درنة، ألقي عليه عند غزو القوات الإيطالية عام 1911 وتعرض للسجن، وبعد إخلاء سبيله غادر ليبيا نحو مصر وهناك تزوج من ليبية من عائلة بن غلبون وأنجبت أبناءه ومن بينهم مصطفى في 29 يناير 1921[1]. دخل مصطفى بن حليم مدرسة الإسكندرية لأحد المهاجرين الليبيين ثم التحق بكلية "سان مارك" لعلوم الرياضيات أين تلقى تعليمه باللغتين العربية والفرنسية، كما حرص والده على تخفيضه القرآن مع إخوته،

1- مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي (مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق)، دار الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1929، ص ص 18- 23. والطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 560.

وفي عام 1941 حصل بن حليم على شهادة البكالوريا في الرياضيات، وبعد ذلك التحق بكلية الهندسة بفرع الإسكندرية ليتخرج منها عام 1946 بشهادة بكالوريوس هندسة بدرجة مشرف[1].

عمل بن حليم بعد تخرجه بشركة (إيجيكو) للإنشاءات حيث كانت أكبر شركة هندسية في مصر، وساهم من خلالها في تنفيذ العديد من المشاريع الهندسية الضخمة في مصر، وفي سنة 1950 انتقل بن حليم إلى العمل السياسي ولكن كان ذلك لفترة وجيزة حيث عاد بعدها إلى عالم الأعمال، وأسس الشركة الليبية للهندسة، كما أسس عدة شركات جديدة للصابون والمواد الكيماوية التي كانت تنتج 90% من الاستهلاك الليبي، كما أسس شركة الغازات الليبية وشركة الأنابيب والبلاستيك وعدة شركات أخرى لحفر آبار النفط، كما اتسع نشاطه نحو المجالات المالية والبنكية ليؤسس مصرف شمال إفريقيا [2].

وفي مطلع عام 1950 وصلته إلى الإسكندرية رسالة من الملك إدريس السنوسي لمقابلته في بن غازي، وهناك دعاه من أجل العودة إلى ليبيا للقيام بدوره في الوزارة الجديدة، وقد استجاب لدعوته ليعين في حزيران 1950 وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة في وزارة محمد الساقزلي[3]، وقد

1- مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة – وسقوط دولة، منشورات دار الجمل، بغداد، 2003، ص 32.

2- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 516.

3- محمد الساقزلي: شخصية سياسية ليبية مرموقة ولد سنة 1892، حضي الساقزلي بثقة الملك منذ وقت مبكر، وكلفه بعدة مسؤوليات سياسية رفيعة وأولها رئاسة حكومة برقة في مارس 1950، وبعد أن أعلن الملك إدريس السنوسي عن استقلال ليبيا تحت اسم المملكة المتحدة وسع الملك من صلاحيات الساقزلي في منصبه جديد وعينه حاكما على برقة إلى غاية مايو 1952، وفي شهر سبتمبر 1953 عينه الملك رئيسا للديوان الملكي، وفي 19 جانفي 1954 كلفه بتشكيل أول حكومة للمملكة الليبية المتحدة، وفي 26 ديسمبر 1962 عاد الساقزلي ليتولى ولاية برقة وظل في هذا المنصب حتى تاريخ إلغاء النظام الاتحادي في 26 أفريل 1963، توفي سنة 1976.محمود شاكر موسوعة التاريخ=

برز دور بن حليم في هذه الوزارة من خلال مشاريعه للنهوض بالبنية التحتية خاصة في مجال الكهرباء والماء والطرقات، وفي 12 أفريل 1954 كلف بتشكيل الوزارة، واستمر في رئاستها حتى استقال من منصبه في 26 ماي 1957، وإلى جانب الوزارة الأولى فقد تقلد حقيبة المواصلات إلى تاريخ ديسمبر 1954، ثم تقلد وزارة الشؤون الخارجية، وبعد استقالته عينه الملك مستشارا خاصا له برتبة رئيس وزراء، ثم عين سفيرا لليبيا في فرنسا فيما بين 1958 و1960 وبذلك كان أول سفير ليبي بباريس، وفي سنة 1964 استدعاه الملك إدريس للإشراف على عملية إصلاح هياكل الدولة الليبية وإقامة نظام جمهوري بدلا من الملكي، إلا أن هذه الإصلاحات توقفت مع انقلاب 01 سبتمبر 1969 (1).

وبعد وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم في سبتمبر 1969، انتقل بن حليم إلى دول الخليج، وفي سنة 1975 تحصل على الجنسية السعودية. وجهت لبن حليم اتهامات من طرف نظام القذافي بتقديم تنازلات ترابية على الحدود الغربية والجنوبية لصالح الكيان الاستعماري الفرنسي في ليبيا، كما وجهت له تهم بالإخلال بسيادة الدولة الليبية وتشويه بنيتها الاقتصادية بعد الامتيازات التي منحها بن حليم لصالح الدول الأوربية، خاصة في مجال قطاع المحروقات، وقد فند بن حليم كل التهم الموجهة إليه على أعمدة الصحف أو من خلال مذكراته التي أصدرها (صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ليبيا انبعاث

=الإسلامي (تاريخ بلاد المغرب المعاصر)، ج14، ط 02، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 59، 60.

1– مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي (مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق)، المصدر السابق، ص ص 25–29.

أمة وسقوط دولة)، مستدلا بالأرشيف الذي يوثق كل المعاهدات السياسية والاقتصادية التي أبرمت في عهد حكومة بن حليم [1].

2- بن حليم ينال ثقة جمال عبد الناصر وبداية التنسيق بين الطرفين:

توجهت قيادة الثورة منذ البداية نحو لأسواق الليبية لتلبية احتياجاتها من السلاح والذخيرة، فخلال اجتماع هيئة أركان المنظمة الخاصة أواخر سنة 1948 أكد محمد بوضياف أن هناك سوقا مزدهرة للسلاح في ليبيا انطلاقا من مدينة غدامس[2]. وخاصة أن هذه المنطقة المتاخمة للجنوب التونسي والشمال الغربي لليبيا كانت قد عرفت رواجا كبيرا للأسلحة من مخالفات الحرب العالمية الثانية، ومن هذا المنطلق توجه محمد بوضياف وحسين أيت احمد إلى منطقة واد سوف بهدف تكوين شبكات جلب السلاح من ليبيا مستغلين في ذلك خبرة سكان المنطقة بالمسالك والطرق الصحراوية وعلاقاتهم الوطيدة بالمقاوم الليبي الشيخ غومة المحمودي[3]، وقد كللت جهود مبعوثي المنظمة الخاصة بالنجاح إذ أبرمت أهم صفة للتسليح خلال سنة 1948 بقيمة نصف مليون فرنك فرنسي، تم من خلالها تهريب 100 بندقية وكمية معتبرة من الذخيرة، وقد كانت هذه الأسلحة تنقل على ظهور الجمال من غدامس عبر واد سوف وبسكرة أين يتم تخزينها في الأوراس[4] تحت رعاية مصطفى بن بولعيد[5]، وقد عرفت المنظمة

1- نفسه، ص ص 527، 563.

2- حسين آيت أحمد، روح الإستقلال (مذكرات مكافح)، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي، 2002، ص 183.

3- الأمين مناني، دور سوف التاريخي في ثورة التحرير، مجلة المنار العربي، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004، ص 16.

4- حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 183.

5- عبد القادر العمودي، ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954، 19-1999/03/20، الوادي، رقم التسجيل:01/186، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

الخاصة أوج نشاطها في عملية التسليح خلال الفترة الممتدة مابين (1948-1950)[1].

لقد طرح مشكل العجز المالي جديا لدى المنظمة الخاصة مع نهاية سنة 1950 وهذا ما أثر سلبا على تمويل شبكات التسليح [2]، وتفاقم الوضع أكثر مع تشديد إجراءات الرقابة والتفتيش التي كان يقوم بها البوليس الليبي بقيادة الضباط البريطانيين وعلى رأسهم الضابط جايلز.

بالإضافة إلى تشديد المعسكرات البريطانية والفرنسية لعمليات الحراسة على كل الطرق البرية التي كانت تمثل مسلكا رئيسيا لعمليات التسليح، ويذكر بن بلة في شهادته حول مسألة نقل السلاح من ليبيا: (إن السلاح كان موجودا لكن الأموال والوسائل المتعلقة بنقله كانت هي المشكلة...كانت ليبيا رغم أنها حصلت على استقلالها إلا أن البريطانيين هم الذين كانوا يسيرون الأمور بها، كما كانت هناك قاعدة لويس[3] التي كانت تعتبر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العالم خارج الولايات المتحدة الأمريكية) [4].

1- حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 183.

2- حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 183.

3- قاعدة لويس: أقيمت أساسا من قبل القوات الجوية الإيطالية في منطقة تاجوراء في طرابلس في عام 1923، لتستخدمها لاحقا القوات الجوية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية في معركة شمال إفريقيا، وبعد انهيار المعسكر النازي سيطرت القوات الجوية العسكرية الأمريكية على هذه القاعدة بدأ من جانفي 1943، ليعاد تسميتها باسم " قاعدة لويس الجوية" خلال سنة 1945. ظلت القاعدة تشرف على دور استراتيجي على الصعيد الإقليمي مع أربع قواعد أمريكية أخرى فوق الأراضي الليبية، وعمل بهذه القاعدة الأمريكية الضخمة أكثر من 4600 جندي أمريكي، وقد وصفها السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا بكونها "أمريكا المصغرة على ضفاف المتوسط"، وتم تأميم هذه القاعدة في 28 مارس 1970 من طرف نظام العقيد معمر القذافي، وتغير اسم القاعدة إلى قاعدة عقبة بن نافع الجوية، ثم إلى قاعدة معيتيقة الجوية نسبة إلى طفلة ليبية توفيت إثر سقوط طائرة أمريكية فوق منزلها. للمزيد ينظر، شهادات الرئيس أحمد بن بلة، أسرار الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 99، وشريط وثائقي حول القواعد الأجنبية التي كانت في ليبيا في عهد الملك إدريس السنوسي، www.youtube-proudlibyan.com

4- أحمد بن بلة، أسرار ثورة الجزائر، ط01، الدار العربية للعلوم ناشرون – دار بن حزم، بيروت، 2007، ص 99.

أمام هذا الوضع أصبحت عملية نقل السلاح برا عبر ليبيا مهمة شبه مستحيلة، وعليه توجهت قيادة الثورة بالتنسيق مع المخابرات المصرية إلى البحث عن حلول بديلة كان من أبرزها:

- شراء السلاح عن طريق شبكات تهريب السلاح الدولية مع التكفل بتوصيله إلى لأماكن المتفق عليها.
- نقل الأسلحة مباشرة من مخازن الجيش المصري عن طريق البحر باستخدام السفن، وإنزالها بالسواحل الليبية [1].

وكان الحل الأخير هو الأنجع حيث ألح بن بلة على تكثيف الدعم من الحكومة المصرية خاصة مع قرب نفاذ الذخيرة لدى المناطق الشرقية للثورة التحريرية الجزائرية، ونتيجة لهذا عرض فتحتي الأمر على زكريا محي الدين رئيس المخابرات المصرية حيث اتصل بدوره بالرئيس جمال عبد الناصر الذي وظف علاقته الطيبة مع الحكومة الليبية التي يرأسها السيد مصطفى بن حليم من اجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر وذلك لدعم كفاح الجزائري، كما جرت اتصالات مع السفير الليبي أحمد حسن الفقيقي ليكثف جهود التنسيق مع رئيس الوزراء مصطفى بن حليم الذي لم يبدى بدوره ترددا في الاستجابة لدعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر [2].

توجه بن حليم إلى مصر نهاية شهر أكتوبر 1954 أين خص الرئيس المصري بزيارة إلى القاهرة، وهناك عرض عليه عبد الناصر مشروع دعم الثورة التحريرية الجزائرية، وأطلعه على اتفاقه مع الملك سعود والأمير فيصل (ولي عهد المملكة

1- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي القاهرة، 1990، ص ص 61، 62.

2- نفسه، ص ص 62، 63.

العربية السعودية) على أن تقوم المملكة السعودية بتقديم كافة الأموال للازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية، بينما يشرف الجيش المصري والمخابرات المصرية على عملية شراء السلاح وإيصاله إلى الحدود الليبية، وتتكفل الحكومة الليبية بنقل ذلك السلاح عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية أين يستلمه ممثلو الثورة الجزائرية [1].

استقبل بن حليم اقتراح الرئيس المصري جمال عبد الناصر بصدق وحماس مؤثرين وأجابه بأن ليبيا حكومة وشعبا لا يمنكما رفض القيام بهذا العمل العربي المجيد، رغم كل المخاطر التي ستواجهها مع القوات البريطانية المنتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، وسيطرة الفرنسيين على الجنوب الليبي (صحراء فزان)، وفي الفاتح من نوفمبر 1954 قدم عبد الناصر السيد بن بلة أمام مصطفى بن حليم على أنه ممثل الثوار الجزائريين في الخارج، وحثهما على تكثيف جهود التواصل والتنسيق من أجل إنجاح مهمة تسليح الثورة التحريرية لجزائرية [2].

2- جهود بن حليم في أقناع الملك إدريس السنوسي بتبني مطلب تسليح الثورة التحريرية الجزائرية:

عاد بن حليم إلى طبرق وتوجه في مرحلة أولى إلى طلب تأييد الحاشية المحيطة بالملك وأولهم ناظر الخاصة الملكية (البوصيري الشلحي)[3] كما طلب

1- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص ص 351، 352.

2- نفسه، ص 352.

3- استدعاه الملك من بريطانيا أين كان يزاول دراسته هناك، وعينه ناظر الخاصة الملكية ولم يتجاوز عمره آن ذاك (23) سنة، وذلك عقب اغتيال والده إبراهيم الشلحي في شهر أكتوبر 1954، عرف البوصيري الشلحي بنفوذه القوي في دوائر الحكم، كما كانت له مكانة مميزة لدى الملك ولقب بوزير لبلاط الملكي، كما عرف عنه دعمه الغير مشروط للثورة التحريرية الجزائرية خاصة في ميدان التسليح، حيث استغل قربه من=

منه إقناع الفريق محمود بوقويطين[1] (قائد قوة دفاع برقة)، بتبني مطلب تسليح الثورة التحريرية الجزائرية، وبعد نجاح بن حليم في حشد تأييدهما، توجه في مرحلة ثانية إلى إقناع الملك إدريس السنوسي، فبعد إطلاعه على مجريات الاجتماع الذي جمعه بعبد الناصر في القاهرة، لم يتردد الملك في الاستجابة لمطلب لدعم الثوار الجزائريين في جهادهم، وذلك منطلق الواجب الديني ولكنه قيده بشرط عدم المخاطرة بالاستقلال الليبي خاصة في ظل توتر العلاقات مع فرنسا، فبعد طلب الحكومة الليبية بالجلاء الفرنسي عن صحراء فزان فهي من دون شك ستختلق أي عذر للتملص من التزاماتها تجاه الحكومة الليبية.

حاول بن حليم طمأنة الملك إدريس السنوسي وأطلعه على السرية والتنظيم المحكم الذي تتم عبره عملية تمرير السلاح والعتاد من الحدود الشرقية الليبية

= الملك ونفوذه في توفير الظروف المناسبة لعملية تمرير السلاح وتخزينه في ليبيا، واستمر في منصبه حتى تاريخ 1964، أين توفي إثر حادث سيارة بقرب مدينة أجدابيا عندما كان في طريقه إلى مدينة طرابلس، وكان ذلك في أول أيام العيد الأضحى. ينظر، مجلة المسلح، مجلة دفاعية تعنى بشؤون الدفاع واستراتيجيات الأمن الوطني، تصدر عن وزارة الدفاع الليبية، طرابلس، العدد الصادر يوم 26 ماي 2014.وكتاب محمد عثمان السيد، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح الجديدة، مصر، 1996، ص ص 23، 28.

1- التحق محمود بوقويطين بخدمة الأمير إدريس السنوسي عام 1917، أثناء حكومة أجدابيا ، وعرف ببطولته في المعارك التي خاضها ضد الغزو الايطالي وأهمها معركة "قارة عافية" والتي تكبد فيها الإيطاليون خسائر فادحة، سافر بوقويطين إلى مصر والتحق منذ وقت مبكر بجيش التحرير المصري حيث عين ضابطا برتبة ملازم، وبعد الجلاء الإيطالي عن ليبيا عين بوقويطين على قوة حفظ الأمن التي شكلت زمن الإنتداب الإنجليزي، ثم عين قائدا عاما لقوة دفاع برقة، وفي عام 1962 أصدر الملك إدريس السنوسي قرارا ملكيا بتعيينه مديرا عاما لأمن المملكة برتبة فريق، عرف بوقويطين بإخلاصه للملك حيث أحبط العديد من محاولة الانقلاب ضده، كما كان له دور بارز في عملية تمرير السلاح من الحدود المصرية عبر رقة إلى حدود مدينة طرابلس أين كانت مراكز تجميع وتوزيع الأسلحة، وكان ذلك ضمن الشبكة السرية التي شكلها رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم، توفي بوقويطين في شهر سبتمبر عام 1964. ينظر حسين الحسيني معدي، الملك إدريس السنوسي (حياته وعصره)، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 270، 271.

إلى حدودها الغربية، كما قدم له ضمانات تؤكد أن العملية تخلو من أية مخاطرة وذلك عن طريق:

– إشراف بن حليم شخصيا على عملية تمرير الأسلحة بكل مراحلها عبر التراب الليبي.

– تمرير الأسلحة والعتاد عبر إقليم برقة إلى طرابلس بالتعاون مع قوة دفاع برقة تحت إشراف الفريق بوقويطين، وهو شخصية عسكرية ليبية تحظى بثقة كبيرة لدى الملك إدريس السنوسي.

– أما في إقليم طرابلس سيشرف العقيد عبد الحميد بي درنة [1] وهو من قدماء طلبة الجامع الأزهر ومن كبار المجاهدين في الجيش السنوسي سنة 1940، على عملية تحزين السلاح وتسربيه نحو الحدود الغربية، وذلك بالتعاون مع مندوب الثورة التحريرية الجزائرية في ليبيا السيد أحمد بن بلة [2].

وفي نهاية الاجتماع أكد بن حليم أنه مستعد لتحمل المسؤولية الكاملة في حال انكشاف عملية الإمداد بالسلاح عبر التراب الليبي، وقال: (في هذه الحالة تطردونني من الحكومة الليبية وتدعون أنني كنت أتآمر دون علمكم، وبعملكم هذا تكونوا قد منحتموني أرفع وسام سياسي وطني) [3].

1– هو من قدماء طلبة جامع الأزهر الشريف، تطوع في جيش الأمير إدريس السنوسي سنة 1940 وأبلى البلاء الحسن وأصبح من كبار ضباطه، وبعد التحرير انظم بي درنة إلى قوة الشرطة لولاية طرابلس الغرب، ووصل سنة 1954 إلى رتبة عقيد، كان أهم شخصية اعتمد عليها رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم في شبكته السرية لجمع وتهريب الأسلحة من طرابلس نحو الحدود الجزائرية، عرف عبد الحميد بي درنة بمواقفه البطولية في عمليات إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح وكان له العديد من التدخلات لإفشال الكمائن الفرنسية والبريطانية أمام قوافل تسليح الثورة التحريرية الجزائرية. ينظر شهادات الرئيس أحمد بن بلة، أسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 99–101، ومصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 354.

2– مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص ص 302، 303.

3– نفسه، ص 303.

3- خطة بن حليم لتمويه أجهزة المخابرات الأجنبية في ليبيا:

كان على بن حليم وضع خطة محكمة تجعل عملية تهريب السلاح الجزائري في مأمن من أي تسريب، خاصة في ولاية طرابلس التي كان يتولى فيها قيادة الشرطة (العميد جايلز) البريطاني، وكانت أغلب مراكز الشرطة الحساسة تحت قيادة الضباط بريطانيين، كما كان على بن حليم وضع خطة عمل مع السفارتين الفرنسية والبريطانية ومخابراتهما التي لها علاقات متجذرة مع اغلب شخصيات السلطة في طرابلس، وقد قامت خطة بن حليم على مجموعة من المراحل:

- اتصال بن حليم بوالي طرابلس الغرب واستئذانه باستعمال عدد من ضباط شرطة طرابلس الغرب في مهمة خطيرة ودقيقة لمدة تصل إلى سنة [1].

- الاتصال بالعقيد الليبي عبد الحميد بي درنة، وإطلاعه على خطة تهريب السلاح الآتي من مصر إلى الحدود الغربية، وأماكن تخزينه وسبل تسريبه إلى الحدود الجزائرية والتونسية، وذلك بالتنسيق مع مندوبي الثورة الجزائرية في ليبيا، وقادة المقاومة التونسية، كما كلف بن حليم عبد الحميد بي درنة باختيار عشر ضباط من المقربين له يشرف عليهم لإنجاز هذه الخطة في كنف السرية [2].

- أصدر بن حليم أمرا إلى العميد جايلز [3] قائد الشرطة في طرابلس الغرب، بتسخير العقيد عبد الحميد بي درنة والضباط الذين يختارهم تحت إمرة رئاسة الحكومة الليبية في مهمة عاجلة وسرية.

1- نفسه مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص ص 354، 355.

2- نفسه، ص 355.

3- كان العميد جايلز أحد كبار الضباط الإنجليز اللذين عملوا في فلسطين، وأثناء الانتداب البريطاني على مصر منحه الملك فاروق لقب "البكوية" مكافئة له على خدماته الجليلة في الشرطة المصرية، ثم عينته الإدارة العسكرية البريطانية مع مجموعة من الضباط الإنجليز المخضرمين في قيادة شرطة طرابلس الغرب. ينظر، حسن أحمد البدري، حرب التواطئ الثلاثي على مصر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 358. ومصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 355.

وبعد استكمال هذه المراحل استدعى بن حليم الضابط البريطاني جايلز إلى مكتبه وأوهمه بأنه يشرف على عملية يتابع من خلالها مؤامرة مصرية خطيرة، كما سلمه كشفا بقائمة الضباط الذين سخرهم تحت مسؤوليته المباشرة من أجل تتبع عناصر هذه المؤامرة والقبض عليهم، وطلب منه البقاء بعيدا حتى لا تتهم مصر السلطات البريطانية بالضلوع في هذه العملية، ويبدوا أن حيلة بن حليم قد انطلت على الضابط البريطاني جايلز وخاصة أن هذا الأخير كان قد أبدى بحماس استعداده لتقديم مساعدة بكل الوسائل المتاحة وتعهد بالتزام السرية التامة من اجل القضاء على هذه المؤامرة المزعومة [1].

وفي مرحلة أخيرة توجه بن حليم إلى برقة واجتمع باللواء محمود بوقويطين مدير عام قوة دفاع برقة، واتفقا على الإجراءات النهائية لتأمين عملية مرور السلاح بوسائل بعيدة عن أي شبهة، كما تم الاتفاق على نقل السلاح والعتاد عبر سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة، أو يتولى تهريبه ضباط الشرطة لولاية طرابلس الغرب بأنفسهم [2].

4– تأمين المسالك والاستعداد لتحمل مسؤولية نقل السلاح:

بعد الانتهاء من إجراءات تأمين مرور السلاح والعتاد اتصل بن حليم بالقيادة العليا في القاهرة وأبلغهم باستعداده لتحمل مسؤولية إنزال شحنات المراكب المصرية وإخفائها بطرابلس لحين تهريبها عبر ليبيا إلى الجزائر، وحدد بن حليم اسم العقيد عبد الحميد درنة للإشراف على تأمين إنزال شحنات السلاح وحمايتها خلال نقلها من الموانئ إلى المخازن السرية، وترك للمخابرات المصرية حرية

1– مصفى بن حليم، المصدر السابق، ص 335.

2– نفسه، ص 356.

التفاهم مع العقيد حول أسلوب وتفاصيل العمل[1]، كما أشرف على التنسيق بين بن بلا وعبد الحميد بي درنة للتفاهم حول تفاصيل تأمين عملية الإنزال والنقل، وتم الاتفاق بين الطرفين على إخفاء الشحنة بكاملها بمنزل العقيد عبد الحميد بي درنة [2].

وصلت الشحنة الأولى من السلاح والعتاد والأجهزة الميدانية في ليلة السابع (07) من ديسمبر 1954 إلى أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس، وقد تم تأمين عملية الإنزال من خلال كلمة السر التي تم تبادلها بين أمين عفت وأحمد بن بلة الذين سبق أن تعارفا من قبل، وكانت الأسلحة متنوعة حيث كانت تحتوي على 100 بندقية عيار 303، و35 مدفع رشاش و 120 قنبلة يدوية[3]، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الذخائر الخاصة بهذه الأسلحة. تمت عملية إنزال السلاح وتخزينه بنجاح قبل شروق شمس يوم 08 ديسمبر 1954[4]، ويذكر أحمد بن بلة في شهادته حول هذه العملية: (أنزل البحارة السلاح على الشاطئ بسرعة وتحركوا لم يكن هناك سوى ثلاث أشخاص في انتظارهم، العقيد الليبي عبد الحميد درنة وسائق شاحنة اللوري وأنا، وحملنا الصناديق الثقيلة على أكتافنا من الشاطئ إلى الشاحنة... بعد ذلك أخذنا السلاح إلى فيلا العقيد الليبي عبد الحميد درنة في طرابلس وفي بيته كان كهف تحت الفيلا، أخفيناه هناك على أساس أن يتم ترتيب نقله إلى الجزائر خلا خمسة عشر يوما) [5].

1- فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 62، 63.

2- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 100.

3- عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط 2، طبعة خاصة، الجزائر، 2008، ص 101.

4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 64.

5- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص 99، 100.

تزامن إنزال شحنة اليخت انتصار مع زيارة عضو مجلس الثورة المصرية حسن إبراهيم إلى ليبيا يوم 09 ديسمبر 1954 بدعوة من رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم، وذلك بهدف التشاور والبحث عن سبل توطيد العلاقات بين البلدين، وقد أوعز بن حليم للجرائد أن تروج على أن السيد حسن إبراهيم قد وصل إلى طرابلس على ظهر اليخت انتصار، وذلك رغبة منه في تمويه البوليس الفرنسي ومصالح المخابرات البريطانية وإبعاد الشكوك عن شحنة الأسلحة التي كان يقلها اليخت [1].

ونتيجة للتخطيط المحكم من طرف رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم وعناصر شبكته توالت عمليات تهريب السلاح، برا حيث كان يستلمها رجال قوة دفاع إقليم برقة وينسقون مع ضباط (خلية عبد الحميد درنة)، الذين يستلمون الشحنات على الحدود البرقاوية الطرابلسة ويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعدوها خصيصا لذلك، وأصبحت طرابلس غداة اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية من أكبر قواعد جمع وتخزين السلاح، حيث كان يتم تسريبه تدريجيا إلى الجزائر بالتنسيق مع خلية بن بلة، واستمر هذا الحال في سرية وكفاءة تامتين لمدة سنة كاملة تقريبا.

تواصلت عمليات شحن السلاح من مصر إلى ليبيا برا وبحرا، ولكن مع مرور الوقت أصبحت مخازن تجميع السلاح خاصة في طرابلس تعاني من التضخم نظرا لتراجع عمليات نقل السلاح نحو الحدود الجزائرية، مما اضطر أحمد بن بلة وفتحي الديب السفر على جناح السرعة إلى طرابلس، وبعد الاجتماع بالملحق العسكري المصري بليبيا وعلي محساس وعبد العزيز شوشان ممثلي الكفاح الجزائري والتونسي بليبيا، تبين بأن البوليس البريطاني بقيادة العميد جايلز

1- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 63.

قد كشف عمليات التهريب، وهذا ما أدى إلى وضع خطة فرنسية بريطانية من أجل تشديد إجراءات الرقابة على الحدود الشرقية والغربية لليبيا، أمام هذا الوضع تدخل رئيس الحكومة الليبية بالتنسيق مع العقيد عبد الحميد درنة من اجل تقديم حلول بديلة لفك الخناق على شحنات السلاح، وتم اللجوء للاستعانة بشيوخ القبائل الليبية في الجنوب وتزويدهم بأموال معتبرة لإعداد قوافل من الجمال تتكفل بحمل السلاح إلى الحدود الجزائرية خاصة عبر المسلك الصحراوي[1]، وقد تدخل العقيد عبد الحميد درنة لإحباط العديد من المناورات البريطانية التي كادت أن تضع يدها على مخازن السلاح [2].

وبعد اجتماع 27 أفريل 1956 قررت لجنة السلاح الجزائرية بالقاهرة، أنه من الضروري السعي لدى رئيس الوزراء الليبي بن حليم لكي يضع تحت تصرف اللجنة الفرعية بليبيا مطارا على الأقل على الحدود الجزائرية الليبية جنوبا قصد تهريب السلاح بعيدا عن أنظار العدو، ولهذا الغرض أرسل وفد مكون من السيدين أحمد توفيق المدني، والأمين دباغين إلى طرابلس في 30 أفريل من السنة حيث كانت لهم في اليوم الموالي مقابلة مع الوفد الليبي المتكون من السادة: مصطفى بن حليم رئيس الحكومة وقائدي الجيش والطيران ومسؤول المطارات الليبية وبحضور سفير ليبيا في القاهرة السيد أحمد حسن الفقيقي، وبناء على طلب الوفد الجزائري قررت الحومة الليبية ما يلي:

1- ضرورة إشراف رئيس الحكومة الليبية على عمليات دخول السلاح من مصر إلى ليبيا جوا بغرض تأمينها.

1- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1962-1954)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 203.

2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص175، 176.

2– تضع الحكومة المصرية مطاري بلدة نالوت جنوب فزان تحت تصرف القيادة الجزائرية بعد إصلاحها من طرف الحكومة المصرية.

3– نقل السلاح بواسطة الطائرات من (داكوطا– DAKOTA)، نظرا لقدرتها على التحليق في ارتفاع منخفض بين المرتفعات والجبال مما يجعلها بعيدة عن رادارات الطيران الفرنسي[1].

4– تدعيم شبكات شراء السلاح من ليبيا وتوفير الشروط الضرورية لإنجاح العملية [(2)].

وقصد صادق الملك خلا لقائه بوفد جبهة التحرير الوطني على الخطوات التي اتخذها رئيس الحكومة الليبية، مؤكدا على تضامن ليبيا اللامحدود مع الكفاح الجزائري، وبعد دراسة مسألة تهريب السلاح جوا نحو الحدود الجزائرية تبين أنها مخطرة يجب استبعادها خوفا من اكتشاف الفرنسيين لها، ونؤكد الشهادات حول مسألة دخول السلاح برا عبر ليبيا أن الأمر اقتصر خلال سنتي 1956 – 1957 على تلك الشحنة التي جيء بها من تركيا وأهدتها السلطة الليبية للثورة الجزائرية [(3)].

1– مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1962–1954)، ط02، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 115.

2– الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1962–1954)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص358.

3– عبد الله مقلاتي وصالح لميش، ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

5- دور مصطفى بن حليم في إقناع رئيس الحكومة التركية بتبني مطلب تسليح الثورة الجزائرية:

في أواخر شهر جانفي من سنة 1957 قام رئيس الوزراء التركي السيد عدنان مندريس[1] بزيارة رسمية لليبيا رفقة وفد رفيع المستوى وذلك استجابة لدعوة الملك إدريس السنوسي وحكومته، وقد قوبلت هذه الزيارة بمقاطعة من طرف الشعب الليبي، حيث أضربوا عن العمل الإداري في دواوين الحكومة كما جمدوا نشاطهم الاقتصادي، وذلك استنكارا للسياسة التركية المناوئة للثورة التحريرية الجزائرية، حيث كان الموقف الرسمي التركي دائما لصالح فرنسا في هيئة الأمم المتحدة، حتى وإن التزمت تركيا موقف الحياد فكان حيادا سلبيا لصالح فرنسا كذلك[2].

1- ولد عدنان مندريس عام 1899 بتركيا وانخرط في الحياة السياسية منذ وقت مبكر حيث انظم إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك ليحمل الفكر العلماني الذي حكم تركيا بعد سقوط الخلافة العثمانية، وضل مندريس في حزب أتاتورك وترشح في الانتخابات نائبا عنه، وفي عام 1945 انفصل عدنان مندريس مع مجموعة من رفقائه وأسسوا الحزب الديمقراطي لإعادة تركيا إلى مسارها الصحيح، ودخل مندريس الانتخابات التركية ببرنامج يقوم على عودة الأذان باللغة العربية وإعطاء الحرية للأتراك في ممارسة الشعائر والاعتقادات، كما توجه لبناء مدارس لتعليم اللغة العربية، وسمح للأتراك بالحج، وفي عام 1950 حقق مندريس وحزبه فوزا ساحقا عن منافسه حزب الشعب الديمقراطي التابع لأتاتورك ب 318 مقعد مقابل 32 مقعد، وشكل مندريس أول حكومة ديمقراطية في تركيا وتولى رئيس حزبه جلال بايار رئاسة الجمهورية، تجسدت وعود مندريس على الساحة التركية وشيد عشرات الآلاف من المساجد ومدارس تعليم القرءان واللغة العربية، واستمر في اكتساح الساحة السياسة، وعلى الصعيد الدبلوماسي عمل على تقوية العلاقات مع الدول العربية وفي عام 1956 طرد السفير الإسرائيلي، كانت هذه الإنجازات محل سخط من اليهود والدول الغربية، وتم تدبير انقلاب ضده في مايو 1960 وتم تجميد حزبه، وحكم عليه بالإعدام في سبتمبر 1961 بتهمة رفع الأذان باللغة العربية وتحويل تركيا من العلمانية إلى الإسلام، ولقب "بشهيد الأذان". محمود شاكر، موسوعة التاريخ الإسلامي (تركيا 1924- 1989)، ج17، ط 02، المكتب الإسلامي، بيروت، ص ص 151، 152.

2- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركب الثورة التحريرية)، ج03، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 514، 515.

في ضل هذا الضغط الشعبي استقبل بن حليم رئيس الحكومة التركية في لقاء خاص بينهما، وذكره بدور الأتراك العظيم في نشر الإسلام وزعامتهم للأمة الإسلامية عبر قرون عديدة، كما شرح له حالة الظلم والقمع ومحاولات التنصير التي يعيشها الشعب الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي[1]، كما اعتبر بن حليم أن زيارة مندريس إلى ليبيا فرصة عظيمة أمام السلطة التركية لاستعادة وجهها المشرف أمام العالم العربي والأمة الإسلامية، وذلك من خلال إعلان دعمها للثورة التحريرية الجزائرية والتنديد بجرائم الاستعمار الفرنسي، كما طالبه بتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح الذي كانت بأمس الحاجة إليه [2].

كان مطلب تسليح الثورة التحريرية الجزائرية من طرف الحكومة التركية ينطوي على مخاطر حقيقية، وذلك انطلاقا من عدة معطيات أبرزها:

– أن تركيا كانت عضوا هاما في الحلف الأطلسي، فكيف ستقدم سلاحا لثوار الجزائر لكي يحاربوا به عضوا هاما من نفس الحلف؟

– أن اكتشاف أية شبهة حول الدعم التركي للثورة الجزائرية بالسلاح سوف سيؤدي حتما إلى طرد تركيا من الحلف الأطلسي، وبذلك تبقى وحيدة في مواجهة الزحف الشيوعي السوفيتي من الشمال.

– أنه من السهل اكتشاف مصدر الأسلحة الموجهة نحو ليبيا والجزائر وذلك من خلال مراجعة العدد والنوع [3].

اجتهد بن حليم في تقديم الضمانات لرئيس الوزراء التركي لتبديد مخاوفه، واقترح عليه تقديم هذه الأسلحة كهدية للحكومة الليبية، بينما تتحمل ليبيا مسؤولية

1- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص ص 361، 362.

2- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 516.

3- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص ص 322، 323.

تسريب السلاح للثوار الجزائريين بحذر وسرية تامتين، كما أكد أن عملية تمرير السلاح من ليبيا إلى الجزائر مستمرة منذ ثلاث سنوات ولم تكتشف فرنسا شيئا، وذلك رغم الشكوك التي تدور حول الحكومة الليبية لم تستطع فرنسا إيجاد دليل واحد يدينها، وأنها بن حليم قوله: (اطمئن يا أخي عدنان إنك إذا وقعت على ما اقترحته فإن سرك لن ينكشف أبدا بعون الله، ولو انكشف أمر تسرب بعض السلاح خارج ليبيا فيكنكم أن تقولوا أنكم لستم المسؤولين عن ذلك التسرب) [1].

كللت جهود بن حليم بالنجاح وتمكن من افتكاك وعد من رئيس الحكومة التركية بعمله على فور عودته إلى أنقرة على إقناع الرئيس التركي جلال بايار بإرسال نصيب وافر من السلاح والذخيرة لصالح الكفاح الجزائري، كما تعهد بتغيير المسلك السياسي للحكومة التركية تجاه النضال الجزائري، بل ومضاعفة وتوسيعها لتشمل ضغط دول الحلف الأطلسي مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا على فرنسا من أجل الجلوس على طاولت الحوار والوصول إلى حل تفاوضي عادل ومنصف في حق الكفاح الجزائري، وقد ختم رئيس الحكومة التركية جولته بزيارة إلى الملك إدريس، أين استقبله بحفاوة وأطلعه على سروره بالتزام الحكومة التركية بدعم الثورة الجزائرية، كما حمله رسالة إلى الرئيس التركي يبلغه فيها بالتعجيل بإرسال شحنة الأسلحة [2]. وبعد شهرين من الزيارة وصلت شحنة الأسلحة التركية، وتسلمها المركز العسكري للثورة التحريرية بطرابلس وتمثلت في:

- 1000 بندقية عيار 2,3 مع ذخيرتها وقطع تجديدها.

1- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 323.

2- نفسه، ص 323.

– 100 رشاش إنجليزي من نوع هوتشكيس عيار 3،3 ملم مع ذخيرتها وقطع تجديدها.

– 18 مدفع هاون (موريتي) عيار 81 ملم، و1800 قذيفة، مع قطع الصيانة والتجديد.

– 25 مدفع كبير محمول فوق العجلات، مع قذائفها وكل ما يلزمها [1].

كما رخصت الحكومة التركية لجبهة التحرير الوطني بفتح مكتب لها بالعاصمة أنقرة، وتولى إدارته العقيد عمر أو عمران [2].

وقد سجلت الفترة الممتدة مابين سنتي 1956– 1957 تطورا حاسما في نشاط مرور الأسلحة وذلك بفعل الجهود التي بذلتها لجنة التنسيق والتنفيذ بعد أن سيطرة على قاعدة الثورة في تونس، وتكثيفها التنسيق مع السلطات الرسمية التونسية والليبية، أين أصبح الحرس الوطني التونسي هو الذي يشرف على عملية تمرير السلاح والذخيرة من ليبيا عبر تونس إلى الحدود الجزائرية، وفي جانب التضامن الشعبي الليبي وضع المناضل سالم شلبك شاحناته تحت تصرف ممثلي الثورة الجزائرية في ليبيا وهذا ما جعل عملية تمرير الأسلحة أسهل وأسرع، حيث شهدت سنة 1957 دخول تسع دفعات كاملة من السلاح والذخيرة برا من ليبيا إلى تونس [3].

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه حول شخصية مصطفى بن حليم ودوره في تسليح الثورة التحريرية الجزائرية يمكن تسجيل ما يلي:

1– أحمد توفيق المدني، ص 517.

2– نفسه، ص 517.

3– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 51، 52.

– يعد موقف بن حليم الداعم للثورة التحريرية الجزائرية موقفا ثابتا، ينبع من قناعة مفادها أن دعم الثورة هو عمل عربي مجيد وواجب ديني مقدس لا يجب التردد في القيام به.

– كان للرئيس المصري جمال عبد الناصر دور بارزا في إرساء المعالم الأولى لشبكات نقل السلاح عبر المسالك البرية والبحرية في ليبيا، حيث وظف علاقته الطيبة مع الحكومة الليبية التي يرأسها السيد مصطفى بن حليم من اجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال ونقل الأسلحة الآتية من مصر لدعم كفاح الجزائري.

– تميزت شخصية بن حليم بالحنكة والرصانة وبعد النظر السياسي، حيث تجنب اتخاذ أي موقف معادي لمصر أمام كل الأزمات السياسية والتهم المتبادلة التي عصفت بالعلاقات بين المملكة الليبية والجمهورية المصرية، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر، وهذا ما أدى إلى استمرارية عمليات التسليح والتموين من مصر عبر ليبيا إلى الحدود الشرقية للجزائر.

– كان تبني مطلب تسليح الثورة التحريرية الجزائرية من طرف حكومة بن حليم مجازفة حقيقة على استقلال ليبيا الفتي، خاصة مع انتشار القوات البريطانية على طول الجزء الشمالي من ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، وسيطرة الفرنسيين على الجنوب الليبي (صحراء فزان)، ووجود أكبر القواعد الأمريكية في العالم على التراب الليبي.

دور شبكة جانسون في دعم الثورة التحريرية

أ/ دري سميحة

طالبة دكتوراه بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

لقد استطاعت الثورة الجزائرية بقيمها وأهدافها النبيلة، وكفاحها المشروع من استقطاب تعاطف وتأييد الرأي العام وشخصيات يسارية فرنسية، في ثورتها لتبيان حقيقة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فكانت أن حصلت على دعم وتأييد شخصية فرنسية آمنت بعدالة قضيتها، الأمر الذي أدى به إلى تكوين ما يعرف بشبكة جانسون، فقد حاول رفقة أعضاء شبكته تعرية حقيقة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وتقديم خدمات للثورة في نضالها لأجل نيل حريتها واستقلالها. والتساؤل الذي يمكن طرحه: من هو فرنسيس جانسون؟ ما طبيعة نشاط هذه الشبكة؟، وفيما تمثل دعمها للثورة؟

تعريف فرنسيس جونسون:

عندما سأل فرنسيس جونسون من طرف الصحفي الفرنسي أنطوان سبير بجريدة لوموند عن رأيه في جرائم فرنسا بصفته مسئول شبكة تساند جبهة التحرير الوطني؟ فجاء رده:"... لا أعرف عما إذا كان يخول لي الحق في قول الحقيقة، ولكن ما لا أفهمه هو هذا التساؤل عن جرائم فرنسا في الجزائر بدلا من السؤال المفروض طرحه هو:

لماذا قمنا بحرب ضد الشعب الجزائري؟ وهي سياسة لا تطاق منذ ماي 1945، إن مجازر سطيف لا تزال عالقة في الأذهان، وان التعذيب لم

يولد مع ثورة أول نوفمبر 1954، فهناك شهادات قدمت خلال سنوات 1954–1962، تؤكد التعذيب والقتل الجماعي من طرف الجيش الفرنسي..."[1].

هو مفكر وفيلسوف فرنسي من مواليد مدينة بوردو الفرنسية سنة 1922[2]، حاصل على شهادة ليسانس في الآداب، ودكتوراه في الفلسفة[3]، بدأ نشاطه السياسي يظهر جليا خلال الحرب العالمية 2 (1945–1939)، من خلال مناهضته ومعارضته لحكومة فيشي، على أساس الصلة الوثيقة التي ربطتها بالحكم النازي الألماني[4].

بدأ اهتمامه بالقضية الجزائرية خلال زيارتين قادته إلى الجزائر، واحتكاكه بالجزائريين ورؤيته لمعاناتهم، فكانت زيارته الأولى سنة 1943 بعد خروجه من سجون النازية الألمانية[5]، أما زيارته الثانية فكانت سنة 1948 رفقة زوجته[6].

---

1 ميلود بركوكي، الشبكات المساندة لجبهة التحرير الوطني، شبكة فرنسيس جونسون نموذجا (1957–1962)، مذكرة ماجستير في تخصص المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011، ص، 33.

2 عبد الله مقلاتي، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية، فرنسيس جونسون نموذجا، مجلة المصادر، العدد 21، السداسي الأول 2010، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص، 234.

3 رشيد زبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية، وموقف المثقفين الفرنسيين منها، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012–2013، ص، 468.

4 عبد الله مقلاتي، مرجع نفسه، ص، 234.

5 فاتح زياني، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية (1962–1954)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة 1، 2015–2016، ص، 268.

6 مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص، 234–235.

كما التحق سنة 1948، بالعمل في مجلة الأزمنة الحديثة تحت إدارة جان بول سارتر، وبنفس الفترة انتظم بالعمل السياسي ضمن حركة التجمع الديمقراطي الثوري بعمر 26 عاما[1].

وفي سنة 1950 تمت دعوته لإلقاء محاضرات بالجزائر مضمونها حول مسرح سارتر، وتمكن خلال فترة إقامته من تكوين صور واضحة عن الفوارق بين الجزائريين والمستوطنين، والمعاناة التي قاساها المجتمع الجزائري جراء ممارسات الاحتلال الفرنسي، فقد عبر عن ذلك بقوله:" إن ما رأيته وسمعته خلال هذه المرحلة شكل الصفحة الثابتة من معلوماتي عن الجزائر، فمشهد الحكام والمستوطنين هذه الطبقة المغرورة بامتيازاتها، يوضح بجلاء التحليل الذي قدمه أصدقائي الوطنيون الجزائريون"، مما جعله يدرك الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الجزائريين[2].

ويذكر كذلك:" لقد استقبلت في سكنات فاخرة، وسمعت منهم كلاما في غاية الفظاظة يحمل إيحاءات مبطنة أحيانا وصريحة أحيانا أخرى[...]، لقد بلغوا منتهى التعفن والغطرسة، واستحمت العنصرية في قلوبهم إلى درجة أنهم كانوا يتعجبون مما يشمئز من موقفهم ذلك، وإذا سألتهم عن حظ الجزائريين في كل هذا يردون عليه بقولهم: آه... نلتقي هؤلاء على قارعة الطريق دائما...إنهم قوم طيبون...إن سألتهم عن رأيهم في وجود شعب جزائري ردوا عليك بأن تلك في نظرهم مجرد مزاعم باطلة..."[3]، ولأجل ذلك أصدر مجموعة

---

1 رشيد زبير، مرجع سابق، ص، 469.

2 مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص، 234-235.

3 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 20.

من المقالات لأجل التنبيه بالأخطاء المرتكبة من قبل الإدارة الفرنسية في حق الجزائريين[1].

ومع اندلاع الثورة التحريرية أعلن دعمه وتأييده لها، حيث رأى أن المبادئ التي تدعو إليها هي نفس مبادئه وفلسفته التي يدافع عنها العدالة، الحرية، والوقوف ضد الإقطاع والاستغلال[2]، ففي هذا الإطار الدعم والتأييد عمل على تأليف كتاب يسرد فيه الأوضاع السائدة في الجزائر، غير أن مرضه منعه من السفر إلى لجزائر لإجراء مقابلات مع العديد من قادة الجبهة لأجل استكمال كتابه، فتولت زوجته مهمة إجراء المقابلات بدل منه بمساعدة الأستاذ ماندوز في فيفري1955، التقت خلالها: علي بومنجل، فرنسيس، صالح الوانشي، وفور عودتها لبلدها بادرت مع زوجها بتأليف كتابه الجزائر الخارجة عن القانون[3] على أساس أن الجزائريون كانوا ينعتون من طرف الإدارة الفرنسية الخارجون عن القانون أو المتمردون باعتبارهم رفضوا الطاعة والخضوع للإدارة الفرنسية[4].

تأسيس الشبكة:

عمدت فدرالية جبهة التحرير بفرنسا على توطيد وتوثيق علاقتها بمجموعة من الفرنسيين من عناصر الحزب الشيوعي الفرنسي لتقديم مساعدات للجبهة من إخفاء للمناضلين، جمع الأموال وغيرها من الخدمات، وكان قصد

---

1 مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص، 235.

2 فاتح زياني، مرجع سابق، ص، 268.

3 مقلاتي عبد الله، نرجع سابق، ص، 235. 236.

4 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 21.

قادة الجبهة من الاعتماد على هذه العناصر لكونها بعيدة عن شكوك الشرطة الفرنسية، باعتبارها كانت تركز مراقبتها على العناصر الجزائرية.

غير أن الإدارة الفرنسية لم تفتها طبيعة هذه العلاقة بين العناصر المثقفة والفدرالية، وعلى اثر ذلك أوكلت هذه الأخيرة لجانسون رفقة مساعديه مهمة البحث عن عناصر جديدة لتدريبها وتجنيدها ضمن الشبكة[1]، وفي أحد المقابلات الصحفية طرح الصحفي موريس ماشينو من جريدة الأونيتا الإيطالية سنة 1960 سؤال على جانسون مفاده، توجهات الأعضاء المنتسبين للشبكة يميني أم يساري؟ والاعتقاد بأنها كانت مخترقة من قبل الشيوعيين فكان رده:" أعضاء الشبكة ينتمون إلى كل اتجاهات اليسار، وهذا إنجاز عظيم بحيث تمكنا من توحيد الجميع في حربنا هذه بالرغم من اختلاف آرائهم وتوجهاتهم إلى جانب أعضاء من الحزب الاشتراكي الموحد، واللائكيين والشيوعيين كما نجد البورجوازيين، ومن البروليتاريا، أما الادعاء بأننا مخترقين من طرف الشيوعيين فلا توجد فرصة ليتم الأمر بهذه الطريقة، لأن فدرالية جبهة التحرير الوطني تفضل الاستغناء عنا ومساندتنا على أن تصبح مخترقة من اليسار، أي من طرف الشيوعيين فتفرض على الثورة الجزائرية خطا سياسيا معينا"[2].

ويمكن القول أنها من أكبر الشبكات التي قدمت خدماتها ودعمها للجبهة، وللثورة التحريرية الجزائرية، وقد برر جانسون قيامه بتشكيل هذه الشبكة الداعمة للثورة بقوله:" لا أعتقد أنني وضعت التزامي الوجودي حيز الممارسة...لا أؤمن بأن الممارسة وليدة التنظير، بل هي التي تبق التنظير دائما".

---

1 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 237-238.

2 نفس المرجع، ص، 33، 34.

وقد ظهرت هذه الأخيرة للوجود في منزل فرنسيس جانسون، يوم 2 أكتوبر 1957، في منطقة بوتي كلامار في الضواحي الباريسية، ضمن مجموعة من المناضلين ذو الانتماء اليساري، أمثال: مونيك دوأكور، اتيان وبول بولو، ألين كونيات، كما أنظم إليها رجال دين من الطائفة الكاثوليكية أمثال: بيير ممات، جان ارفواس، روبرت دافزي، بالإضافة إلى كوليت جانسون.

ويمكن القول أن الدافع القوي لتأسيسها لخصه فرنسيس جانسون بقوله:" إن الشعب الذي يضطهد شعب آخر، لا يمكن أن يكون حرا، بمعنى تحرير الجزائر هو تحرير فرنسا وبالتالي الفضل يعود إلى الفرنسيين في تحرير فرنسا"[1]، كما عمل في إطار نشاطات شبكته على إصدار نشريه سرية أطلق عليها اسم (حقيقة من أجل)، أشرف عليها الكاتب ديونيس ماسكولو، صدر عددها الأول عام 1958، كما بلغ عدد العناصر المنتمين للشبكة 2000-3000عنصر[2].

وانتظم عملها أكثر أثناء تولي عمر بوداود مسؤولية الفدرالية بفرنسا، حيث نجد جانسون سنة 1957، ترك عمله في التدريس بالجامعة لأجل الاهتمام أكثر بنشاط هذه الشبكة بناء على طلب من عمر بوداود، ليتفرغ كذلك للبحث عن عناصر لأجل تأطيرها وضمها للشبكة.

غير أن اتصاله الفعلي بالفدرالية بدأ في فترة تولي صالح الوانشي رئاستها، على أساس أن هذا الأخير كانت لديه علاقات وصلات مع أفراد وشخصيات

---

1 رشيد زبير، مرجع سابق، ص، 466-467.

2 أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة 2005-2006، ص، 180-181.

منتمية لليسار الفرنسي، غير أن هذه الشبكة لم تكن تابعة لها، بل إن عملها كان مستقلا وفق مبدأ التضامن مع الشعب الجزائري في حربه العادلة، وإبراز أن المجتمع الفرنسي ليس كله في صف سياسة بلده القمعية في الجزائر، ثم توطدت العلاقة أكثر بين الطرفين في فترة توليها من طرف عمر بوداود ، رغم البداية السيئة بين الطرفين التي شابها نوع من الهواجس والشكوك التي أبداها بوداود تجاه جانسون[1].

نشاطها:

اتسم نشاط هذه الشبكة بالسرية التامة خوفا من فشل مهمتها التي تأسست لأجلها أو من ملاحقات الشرطة الفرنسية، باعتبار أن عملها غير قانوني وخيانة للإدارة الفرنسية[2]، ويذكر عمر بوداود عن نشاط الشبكة بقوله: " ...منذ البداية اتفقنا مع فرانسيس جانسون على المساعدة التي تحتاجها الثورة الجزائرية وهي ثلاثة أمور: 1–نقل الأموال، 2 –نقل الأسلحة، –3نقل الأشخاص..."[3]، وبناء على ذلك فقد عملت هذه الشبكة على:

جمع التبرعات لمساعدة ضحايا الاختطافات البوليسية وكذا مساعدة أسرهم ماديا.

جمع ونشر الأدلة لأعمال القمع التي تمارسها الشرطة الفرنسية على المهاجرين.

العمل على التوضيح للرأي العام الأهداف والمبادئ السياسية للشبكة للشباب الجدد.

---

1 فاتح زياني، مرجع سابق، ص، 269.

2 أحمد منغور، مرجع سابق، ص، 179.

3 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 44.

مساعدة الجزائريين في اجتياز الحدود الفرنسية، وتسهيل تنقلاتهم داخل التراب الفرنسي[1].

كما عملت على جمع اشتراكات وتبرعات المدفوعة من طرف العمال الجزائريين بفرنسا والعمل على تسهيل مهمة نقل هذه الأموال إلى الخارج، فيتم تجميعها في باريس من كافة فروعها في التراب الفرنسي، لتوضع في حقائب ويتم نقلها نحو البنوك السويسرية، كانت هذه التحويلات تتم عن طريق شخص يدعى هنري كوريال وهو شيوعي يهودي من مصر، والده كان مصرفيا، لديه لعديد من العلاقات في الأوساط الخاصة بالمصارف، وهو ماسا عد على خلق سبل لتحويل الأموال للجبهة بالخارج[2]، بالإضافة إلى تزوير جوازات السفر، وبطاقات الهوية للمناضلين الجزائريين وقادة الثورة، فيذكر أحمد دوم عن نشاط هذه الشبكة فيقول:"لقد قدمت لنا إحدى العائلات الفرنسية مساعدة كبيرة حيث قامت بالاحتفاظ بأموال الفدرالية، ووصل بها الأمر إلى الاحتفاظ بحقيبة محشوة بالبلاستيك، وبكبسولات التفجير...كما تعرفت على زوجة فرنسيس جونسون، التي آوتني لليال عديدة، وكانت مستعدة لمواصلة ذلك غير أنني رفضت استغلال سخائها، لقد قدمت شبكة جونسون لنا الكثير..."[3].

وقد وصلت المبالغ التي تم تحويلها في بعض المرات إلى 400-500 مليون فرنك فرنسي قديم، وتم نقلها إلى الخارج لغرض شراء الأسلحة، هذه الأخيرة يتم إرسالها إلى الثوار بالجزائر، ولم تكتف الشبكة بنقل الأموال فقط،

1 فاتح زياني، مرجع سابق، ص، 270.

2 أحمد شقرون، مرجع سابق، ص، 144.

3 فاتح زياني، مرجع سابق، ص، 272، 273.

بل تعمل على نقل الأسلحة [1]، ولأجل ذلك ربطت الشبكة علاقات مع تجار الأسلحة في كل من فرنسا وأوربا لأجل نقلها إلى الجزائر[2].

وفي رده على منتقديه بشأن نقل الأسلحة بكونها موجهة لقتل الشباب الفرنسي فكان رده:"...نحن لا نزيد خطورة الوضع، ومن ناحية أخرى نخفف من احتقانه في حدود الممكن، وليسمح لي التعبير في كل الحالات، عن قناعتي المطلقة بأن عدد الفرنسيين الضحايا لن يكون أقل في نهاية المطاف، لو أننا بقينا بعيدين عن هذا الوضع المأساوي،..." [3].

ويذكر جونسون في معرض حديثه عن دعم شبكته للثورة في كتابه حربنا:" لقد تكفلنا بالتوازي مع إيواء عدد من المسلمين الجزائريين بمبالغ المساهمات الجزائرية، وبالمناسبة ذاتها بكل ما يمكن أن تؤديه هذه المبالغ من خدمات"[4].

كما ألصقت بهذه الشبكة تسمية حملة الحقائب، باعتبار أن أغلب عمليات نقل الأموال تقع على عاتق الشبكة، ويتم نقلها في حقائب، كان جانسون يقوم بالإشراف بنفسه على عملية سير الأموال في الدول المجاورة، مما اضطره الأمر في كثير من المرات إلى تغيير سكنه لأجل توخي الحيطة والحذر[5].

1 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 44.

2 فاتح زياني، مرجع سابق، ص، 273.

3 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 44، 45

4 فرنسيس جانسون، حربنا، ترجمة ميشال سطوف، منشورات ANEP، 2006، ص، 49.

5 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، 245، 246.

اكتشاف الشبكة:

تم اكتشافها على اثر اعتقال حداد حمادة في فيفري 1960، هذا الأخير اعترف تحت التعذيب بوجود شبكة جانسون ونشاطها[1]، حيث قامت الشرطة الفرنسية على اثر ذلك بحملة مداهمات، شملت تفتيش شقق أحد أعضاء الشبكة المدعوة هيلين كوينا فوجدت حقيبة من الأموال وبعض الهويات والبطاقات المزورة، وتمكنوا من التعرف على أعضاء آخرين من خلال مذكرة وجدت في الشقة تحوي أرقام هواتفهم [2].

فقد تحدثت الصحافة في يوم 29 أكتوبر 1960 عن اعتقال 326 عنصر من الشبكة في ظرف 36ساعة من اكتشاف أمر الشبكة، وتمت على اثر ذلك محاكمة أعضائها وإصدار أحكام متفاوتة، واصدر حكم غيابي في حق فرانسيس جانسون، وسلطت عليه عقوبة قصوى تحت تهمة الخيانة العظمى[3]، وقد حاول جانسون دفع تهمة الخيانة عن مجموعته وعن نفسه من خلال مقال كتبه لمجلة فرانس أوبسرفاتور، شارحا فيها موقفه وقضيته، ودوافع دعمه للجبهة ووقوفه إلى جانبها في حربها ضد بلده، غير أن هذه الأخيرة لم تقم بنشره واكتفت بالإعلان عن وصوله[4]، مما أدى الأمر بجانسون إلى عقد مؤتمر سري في باريس يوم 15 أ فريل 1960 قائلا فيها:" إذن هل نحن خونة؟ لسوء الحظ، هل تخلينا عن فرنسيتنا دون رغبتنا؟...الخونة الحقيقيون : هل بحثنا عنهم ضمن أولئك الذين يزعمون أنهم يكافحون من أجل ثورة لم يثبتوا

---

1 رشيد زبير، مرجع سابق، ص، 494.

2 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، 250.

3 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 57.

4 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، 252.

أبدا حاجتهم إليها، ويقومون بلعب دور العدو لها، يتكلمون عن وضع حد للحرب، يصرحون بأنها غير معقولة، لكنهم لا يقبلون أن تساعد الشباب الفرنسي عند رفضه الضياع فيها، يندون بالاستعمار لكنهم يجرمون كل شيء من أشكال التضامن الفعلي مع المستعمرين"، ويذكر كذلك:" لقد اتهمنا بالخيانة بيد أن(خيانتنا) الوحيدة هي فضح وفرقعة هذا المجتمع المزيف الشكلي...الذي يغطي الحقيقة الوطنية التي لم تتوقف عن التفكك نتيجة التخلي الذي يزداد كارثية كل يوم على صورة مرارة العجز والفشل..."[1]، وتم على اثر ذلك اعتقال جورج أرنو على أساس أنه من نشر مقال الندوة في جريدة(paris presse[2]).

فكان لهذا المؤتمر السري صدا في جلب التعاطف مع جانسون في قضيته، ورغم الظروف التي كان يمر بها وتعرضه للملاحقة إلى أن ذلك لم يمنع جانسون في خضم تلك الظروف من تأليف كتابه"حربنا"لشرح وجهة نظره من تأييده ودعمه للقضية الجزائرية 16جوان1960، ويذكر جانسون في معرض حديثه عن صدور الكتاب فيذكر:" تم الإعداد لهذا الكتاب في ظروف خاصة... الاختفاء العرضي لجميع وثائق عملي قبل ثلاثة أشهر..."[3].

وقد بينت طول مدة المحاكمة الصدى الذي أحدثته الشبكة والقضية الجزائرية في أوساط الصحافة والرأي العام[4]، ورغم ذلك استمرت في عملها السري بأكثر حذر وحيطة من ذي قبل لكن في غياب جانسون لينتهي بها الأمر في النهاية لتسليم مهامها لهنري كوريال[5]، وبعد استقلال الجزائر، طالبت

---

1 ميلود بركوكي، مرجع سابق، ص، 58.

2 أحمد شقرون، مرجع سابق، ص، 146.

3 جانسون فرنسيس، مصدر سابق، ص، 7. ص، 30

4 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، 257

5 رشيد زبير، مرجع سابقن ص، 493.

وزارة الخارجية بالعفو عن جانسون وأعضاء شبكته، وكان لها ما أرادت[1]، وتم الإعفاء عنهم سنة 1966، وسط ردود مختلفة بين مؤيد لعملهم باعتباره عمل إنساني وبين من يتهمهم بالعمالة والخيانة لبلدهم[2].

خاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول: أن هذه الشبكة رغم كونها فرنسية وأعضائها فرنسيون، إلا أنها قدمت خدمات جليلة للثورة الجزائرية، ورغم المضايقات التي تعرضت لها وملاحقات الإدارة الفرنسية إلا أن ذلك لم يثن عزمها قي دعم الجبهة بنقلها للأسلحة والأموال وتهريب قادة الجبهة، ورغم سجن عدد كبير من عناصرها إلا أنها واصلت عملها بسرية خدمة منها ونصرة للقضية الجزائرية في حربها العادلة لأجل تحقيق استقلالها.

1 عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، 257، 258.

2 أحمد شقرون، مرجع سابق، ص، 148.

الدعم العسكري والمالي العربي للثورة الجزائرية: بين حسابات النظام الرسمي العربي وإستراتيجية جبهة التحرير الوطني

د/ فتح الدين بن أزواو

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

نحاول في هذه المداخلة تحليل مختلف مواقف جبهة التحرير الوطني من مسألة السند العسكري والمالي العربي للثورة ومدى ثبات هذه المواقف تبعا لإستراتيجيات بعض الأنظمة العربية وخصوصا دول المغرب العربي ومصر التي كانت في بعض الأحيان تخضع مساعداتها لحسابات سياسية (ضغوط فرنسية أو ميول دبلوماسية أوتوجهات إيديولوجية) لثني جبهة التحرير الوطني عن بعض توجهاتها القومية ومبادئها الثورية.

فماهي مظاهر الدعم العسكري والمالي العربي للثورة الجزائرية؟ وهل ارتبط هذا الدعم بتوجهات إيديولوجية وبمساومات على قناعات جبهة لتحرير الوطني؟ وما هي الإستراتيجية التي انتهجتها هذه الأخيرة لإبقاء مظاهر التضامن العسكري والمالي العربي دون الوقوع في فخ هذه المساومات والضغوط؟

1- الدعم العسكري المغاربي والمصري في ظل الضغوطات والمساومات وموقف الثورة الجزائرية منه:

كانت الأولوية الملقاة على عاتق الثورة الجزائرية تجاه المسألة المغاربية تجسيد التضامن المغاربي المشترك، من أجل إيجاد أرضية عمل مشتركة لتحرير المنطقة من الاستعمار وإقامة صرح الوحدة التاريخية بين مختلف أقطاره [1].

في هذا الإطار ساهمت الثورة الجزائرية – منذ سنواتها الأولى– في إثراء فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار تجسد ذلك في تحرك وحدات جيش التحرير الوطني في القاعدتين الشرقية (تونس) والغربية (المغرب)، وانخراط التونسيين والمغاربة في هذه الوحدات[2] ، التي كانت تنفذ من هناك هجمات ضد قوات الاستعمار وتقوم بتمرير الذخيرة والسلاح [3].

هذا دون أن ننسى تحالف الثورة الوثيق مع الخطابي الذي كان من دعاة النضال المشترك ضد الاستعمار[4]، ومساهمتها الفعالة في إنشاء جيش تحرير المغرب العربي[5] الذي نجح في تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة في الريف

---

(1) – هذا ما أشار إليه بيان أول نوفمبر عندما تحدث عن تحقيق الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي. أنظر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979، ص 07.

(2) – مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية . المغاربية والإفريقية، منشورات وزارة الثقافة، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 334.

(3) – حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 176.

(4) – عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية ، المرجع السابق، ج01، ص ص 337–338.

(5) – ذكر فتحي الديب قائد المخابرات المصرية أن اجتماعا عقد في القاهرة (جانفي 1956) ضم ممثلين عن الجزائر(أحمد بن بلة) وتونس (طاهر الأسود) و المغرب (الدكتور عبد الكريم الخطيب)، قرروا فيه توحيد الكفاح المسلح بإنشاء قيادة مشتركة تضم قادة الجيوش للدول الثلاث لتحرير المغرب العربي وتوحيده والتزموا=

المغربي ووهران (1955)[1]، فقد ذكر بن بلة في هذا الصدد أن الثورة الجزائرية قامت بالعمل المشترك الخاص بجيش تحرير المغرب العربي في منطقة الريف المغربية التي منها كان يهاجم الفرنسيين ثم نقل هذا الجيش نشاطه الى الحدود الجزائرية وبالخصوص منطقة وهران بدءا من 02 أكتوبر 1955[2]. ولقد أربك هذا النشاط العسكري المشترك استراتيجية الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، جعله يمنح الاستقلال لتونس والمغرب، للقضاء على المد الثوري المغاربي والحفاظ على الجزائر [3].

وبذلك فإن الثورة الجزائرية، بهذا التضامن الذي أحدثته في الكفاح المسلح المشترك ساعدت على الإنضاج السريع لمشروع استقلال تونس والمغرب وأوقعت فرنسا في خطأ إستراتيجي فادح، لأن استقلال تونس والمغرب سيؤدي حتما إلى دعم الثورة الجزائرية[4]. وفعلا، فرغم استقلال البلدين فإن قوات جيش التحرير الوطني– في القاعدتين الشرقية والغربية – كان لها مجالا واسعا للمناورة والتراجع على الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية، في كل من وجدة والناظور في المغرب، وغار الديماو والكاف بتونس[5]، وما جلب ذلك من تعاطف سكان

=عدم وقف القتال في أي قطر – مهما كانت الأحوال– حتى يتم تحرير الأقطار الثلاثة تحريرا كاملا. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 170– 174.

(1) – المصدر نفسه، ص ص 183– 184.

(2) – أحمد منصور، المصدر السابق ، ص 111.

(3) – هذا ما أشار إليه ميثاق الصومام عندما ذكر أن فرنسا تهدف من هذه الاستراتيجية إلى << منع تكوين جبهة ثانية حقيقية لإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف بالمغرب و الجزائر، و إلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وعزل الثورة الجزائرية >>. أنظر: المنهج السياسي لتحقيق انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني (20 أوت 1956)، المصدر السابق.

(4) – محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ، ص 38.

(5) – سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص 562.

الحدود وإقبال فرق التطوع لمساندة جيش التحرير في المعارك[1]، أدى إلى تكريس مظاهر التضامن في الكفاح المشترك ضد الاستعمار، وأعطى هذه العملية بعدا جماهيريا في تونس والمغرب وليبيا، كان بمثابة عنصر ضغط مستمر على الأنظمة المغاربية في إبقاء أراضيها قنوات مفتوحة لمرور الأسلحة[2] ونقطة ارتكاز في انطلاق المعارك في الشرق والغرب الجزائري ضد الجيش الفرنسي، علاوة عن استخدام هذه الأراضي في تقديم مختلف أنواع اللوجيستي للثورة[3]. ولقد تمكنت الثورة الجزائرية، بهذا الجهد، تجسيد فكرة الكفاح المغاربي المشترك مع قادة المقاومة في تونس والمغرب وتوفير أشكال الدعم المسلح لجيش الحدود الجزائري رغم محاولة فرنسا إخماد هذا الدعم.

غير أن استقلال تونس والمغرب دون الجزائر، وضع جهود الثورة الجزائرية حالة من الغموض والاستفهام بخصوص استمرار عملية التموين العسكري، في ظل السياسة الفرنسية الهادفة إلى تشتيت الأقطار المغاربية وتكريس النزعة القطرية ولعل هذا ما جعل جبهة التحرير الوطني تقوم بمساعي لدى الدولتين المستقلتين لتنسيق مواقف التضامن في هذه المسألة، وقد توجت جهودها بانعقاد مؤتمر طنجة التاريخي[4].

(1) – فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 199. كذلك: إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 63.

(2) – فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 199.

(3)– ذكر أحمد بن بلة بأن محمد الخامس تعهد له (في اجتماع مدريد 1956) ، بأن تكون أراضي المغرب الأقصى– بعد الاستقلال – عمقا استراتيجيا للثورة الجزائرية . أنظر: أحمد منصور، المصدر السابق، ص 111.كذلك: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 199.

(4) . المصدر نفسه، عدد 20 (15 مارس 1958) ، ص 03.

انعقد الاجتماع بين 27 و 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية[1] وقد اعتبر أول اجتماع من نوعه لدى دول المغرب العربي، بدعوة من جبهة التحرير الوطني[2] وتأييد وترحيب من حزبي الاستقلال المغربي والدستور التونسي[3]. خرج المؤتمر بقرارات هامة تضمنت مواصلة الجهود المغاربية لدعم الثورة الجزائرية، والدعوة لإنشاء حكومة جزائرية، واستنكار الدعم الغربي للاستعمار الفرنسي، ومطالبة فرنسا عدم استخدام الأراضي المغربية والتونسية في شن هجومات على الثورة الجزائرية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية لتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي. وبخصوص موضوع الوحدة، قرر المؤتمر إنشاء اتحاد فدرالي من دول المغرب العربي الثلاث مكون في المرحلة الانتقالية من مجلس إستشاري، مهمته دراسة قضايا المغرب العربي وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية لدول المغرب الثلاث. وقد أوصى المؤتمر الحكومات المغاربية بأن << لا تربط منفردة مصير شمال أفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية >>[4].

والحق أن قرارات طنجة قد استجابت – نظريا – لرغبة جبهة التحرير[5] في دعم الكفاح المسلح للثورة الجزائرية ووضع تصور للوحدة المغاربية في إطار التضامن والتعاون المغاربي بعيدا عن أي ارتباط بفرنسا[6]. لذلك اعتبرت الثورة

---

(1) . محمد خير الدين، المصدر السابق، ج 02، ص 152.

(2) . سليمان الشيخ، المرجع السابق ، ص 563.

(3) . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 177.

(4) . نشرت جريدة المجاهد قرارات مؤتمر طنجة كاملة. أنظرعدد رقم 23 (07 ماي 1958)، ص 11. كذلك: محمد خير الدين، المصدر السابق، ج 02، ص 152.

(5) . المجاهد، عدد26 (02 جويلية 1958)، ص 03.

(6) . سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص ص 564.

الجزائرية قرارات المؤتمر بأنها ضربة قوية وجهت للاستعمار الفرنسي في المنطقة [1] ومساهمة فعالة في تكريس الاتجاه المعادي للاستعمار، هذا ما أشارت إليه المجاهد عندما نقلت كلاما عن مجلة << إسبري >> قالت فيه إن إعلان توحيد المغرب العربي في طنجة جاء تحت شعار المقاتل وليس تحت شعار المسالم[2]. وهو ما عبر عنه، كذلك، عبد الحميد مهري[3] (أحد المشاركين في المؤتمر)، الذي قال إن قرارات طنجة << ترمي في معظمها إلى مساعدة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما الكاملة >>[4].

ورغم أن قرارات طنجة كانت تمثل- نظريا- مساهمة معتبرة في تكريس التضامن المغاربي وإثراء مشروع الوحدة، إلا أن التوصية المتعلقة برفض إقدام كل طرف منفردا على عقد تحالفات خارج نطاق مؤسسات الوحدة المزمع إقامته يطرح علامة استفهام حول موقف النظاميين في تونس والمغرب من توجهات الثورة القومية، إن لم تكن محاولة منهما لاحتوائها مغاربيا، وكبح جماحها عن التوجه العروبي، بل وقطعها - نهائيا- عن مصر وإقناعها بتليين موقفها تجاه فرنسا. يفسر هذا الاعتقاد، رواج تيار القومية العربية، خاصة التيار القومي الناصري، الذي نجح في إعلان الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر، وعقده تحالفات مع المعسكر الاشتراكي[5] ، وهذا يثير مخاوف كبيرة للنظاميين

كذلك: محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 22.

(1) - المجاهد ، عدد 23 (07 ماي 1958)، ص 06.

(2) - المصدر نفسه ، عدد 26 (02 جويلية 1958) ، ص 03.

(3) - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ص 340.

(4) - المجاهد ، عدد 44 (14 جوان 1959) ، ص 03.

(5) - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، المصدر السابق ، ص 177.

في تونس والمغرب من مدّ الوحدة العربية ذات الطابع الثوري بقيادة مصر – التي تربطها علاقات متميزة بالثورة الجزائرية – خاصة وأن البلدين حديثا عهد بالاستقلال[1]، يجعل كيانهما الهش مهددا بين الضغوطات الشعبية للانخراط في هذا المدّ[2] والضغوطات الفرنسية من أجل وقفه. هذا فضلا عن الخلافات الإيديولوجية بين تيار القومية العربية الناصري وبين النظامين المغربي[3] والتونسي، خاصة هذا الأخير، ممثلا في الرئيس بورقيبة الذي كان يميل بتحالفاته نحو الفضاء << الأورومتوسطي >> لتكوين حلف شمال إفريقي تنظم إليه دول البحر المتوسط ليكون امتدادا للحلف الأطلسي، وإبعاد دول المغرب العربي عن الارتباط بباقي البلاد العربية [4].

ولعل هذا ما كان يخفيه مؤتمر تونس (16 جوان 1958)[5]، الذي انعقد في فترة حرجة (بين مؤتمر طنجة ووصول المتشددين إلى الحكم في فرنسا بقيادة ديغول)، فرغم قراراته الظاهرية بتفعيل توصيات طنجة[6]، فإنه مارس ضغوطات على جبهة التحرير الوطني لتطويع مواقفها السياسية ، فقد أشارت محاضره إلى كلام وجه من مسؤولين مغاربة لقادة الثورة بأن << مجيء ديغول إلى الحكم حدث عالمي، فإذا كان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي، قبل

---

(1) . مومن العمري، المرجع السابق، ص 219.

(2) . فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 362– 363.

(3) . أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص ص 280– 283.

(4) . فتحي الديب، المصدر السابق ، ص ص 302 – 303.

(5) . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، المصدر السابق، ص 177.

(6) . كذلك قرر مؤتمر تونس إنشاء المكتب الدائم للمغرب العربي، والمجلس الإستشاري، الذي يتكون من ستة (06) أعضاء، عضوين من كل بلد. أنظر: المجاهد، عدد 26 (02 جويلية 1958)، ص 08.

ديغول، فمنذ مجيئه تبدلت الأمور...وعليه يجب التفكير والرؤية والوضوح >>[1].

هذا ما أكدته رسالة لخضر بن طوبال إلى هواري بومدين (28 جوان 1958) فقد أشارت إلى مؤامراة تونسية مغربية، مدبرة من فرنسا، للضغط على جبهة التحرير الوطني لإجبارها على قبول حل توافقي، موضحة أن اجتماع تونس عقد في جو مشحون بالصراعات[2].

وهذا يتطابق، كذلك، مع ما ذكره فتحي الديب (قائد المخابرات المصرية)، بأن لجنة التنسيق والتنفيذ قد أبلغته بضغوطات تتعرض لها من طرف النظامين التونسي والمغربي لثني عزيمتها عن التمسك بمبدأ الاستقلال التام كشرط في التفاوض مع فرنسا، وقبول مقترح الرئيس بورقيبة بإقامة وحدة مغاربية في ظل الارتباط مع فرنسا. وقد فسر <<الديب>> هذا التوجه بهاجس النظامين، التونسي والمغربي، من انتقال عدوى الثورة الجزائرية إلى أراضيهما، خاصة وأن نجمها كان يزداد صعودا، يوم بعد يوم، وسط الجماهيرالمغاربية، يجعل من انتصارها رمزا للصمود الجزائري، وتقاعسا للنظامين التونسي والمغربي، فتتحول بذلك هذه الثورة إلى سلاح مسلط على رقابهما. وأضاف <<الديب>> أن هذه التوجس

---

(1) ـ هو قول الممثل المغربي (بو عبيد) ، الذي كان حاضرا في اجتماع تونس إلى جانب ممثلي الثورة (كريم، عبان بوصوف، فرنسيس، بومنجل)، وممثل تونس (الباهي الأدغم). وقد نشر محمد حربي محاضر هذا الاجتماع كاملة. أنظر:

Mohammed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, op. Cit, 419.

(2) ـ نشر محمد حربي وجيلبرت ميني نص الرسالة كاملا ، وقد ورد فيه : << نشهد خيانة تونسية مغربية باتفاق مع فرنسا للضغط على جبهة التحرير الوطني والقبول بحل توفيقي. لقد تم اجتماع تونس في جو من الصراع الحاد، وقد طرحت مسألة القواعد في تونس كما طرحت من طرف فرنسا. أعضاء لجنة التنسيق جميعهم يؤكدون أن الوضع خطير جدا >>. أنظر:

Mohammed Harbi – Gilbert Meynier, op. cit, p 772.

كان يسكن – خاصة – النظام التونسي، بقيادة بورقيبة، الذي كان يرى استمرار الثورة الجزائرية في التفاعل يزيد من انتشار التيار القومي الناصري[1].

لهذا فإن الخطوات العملية لهذا المؤتمر لم تتحقق، نتيجة التطورات الجديدة بعد وصول ديغول إلى الحكم؛ فقد مارس ضغوطات على تونس والمغرب لثنيهما عن التوجه المغاربي لحرب الجزائر ، خاصة و أنه زرع اليأس لدى نظامي البلدين في إمكانية استقلال الجزائر [2]، عندما أطلق مشروع الجزائر فرنسية[3]. وإدماج الجزائر بفرنسا كسياسة رسمية يعني تهديد بتوسيع الحرب على تونس والمغرب إذا استمرا البلدان في دعم الكفاح الجزائري وفي الالتزام بقرارات طنجة. من جهة أخرى قدم ديغول تطمينات لتونس والمغرب بضمان استقلالهما، حال التزامهما الحياد بخصوص المسألة الجزائرية، وهو ما ولد رغبة لدى الدولتين في الحفاظ على هذا الاستقلال[4] والاتجاه نحو النزعة القطرية [5] بل إن النظام التونسي دخل في لعبة ديغول (فرق تسد)، وعقد اتفاقا منفردا مع فرنسا لتصريف النفط الجزائري عبر الأراضي التونسية[6] . وقد كانت أهداف ديغول من هذه السياسة، عزل الثورة الجزائرية مغاربيا، بتقليص قواعدها في تونس والمغرب، وتوريط هذين البلدين في وساطة لحل القضية الجزائرية في إطارحل توافقي، يبقى مصير الجزائر مرتبطا بالدوائر الفرنسية، تكون فيه – بعد

---

(1) . فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 361– 363.

(2) . محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق، ص 93.

(3) . ذكرت المجاهد أن الهدف من هذا المشروع هو تشتيت النضال المشترك ضد الاستعمار و بث الخلافات بين تونس والمغرب والجزائر. أنظر: المجاهد، عدد 101 (31 جويلية 1961)، ص 06.

(4) . محمد الميلي، مواقف جزائرية، المرجع السابق ، ص 94.

(5) . فتحي الديب، المصدر السايق، ص ص 362– 363.

(6) . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 178.

ذلك – فرنسا محور العلاقات المغاربية، في إطار مشروع قديم جديد يهدف إلى إنشاء مغرب عربي– فرنسي هذا ما أعلنه ديغول صراحة، عندما قال: << من المحتمل أن ميلاد جزائر جديدة مهما كانت طبيعة علاقاتها مع فرنسا، سوف يساعد على إقامة رابطة فدرالية بين فرنسا وتونس و المغرب >>[1].

بناء على ذلك، فإن إستراتيجية جبهة التحرير المغاربية سوف توضع على المحك؛ إذ كان لزاما عليها أن تدافع عن اختياراتها المتعلقة بضمان الدعم العسكري المغاربي، بتفعيل قرارات طنجة، والتعامل بحذر وحزم تجاه الأفكار الجديدة الخاصة بالدمج وربط المغرب العربي بفرنسا والغرب.

بهذه الروح تصدى فرحات عباس لضغوطات مؤتمر تونس قائلا: << إن موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما يكن الدعم الذي يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى من المصريين. إن كلمة دمج تعني الحرب>>[2] . هذا يعني بالنسبة لجبهة التحريرالوطني رفض أية وساطة مغربية تونسية لحل القضية الجزائرية إلا على أساس الاستقلال التام[3]. موقف أحرج نظامي تونس والمغرب أمام فرنسا، وزاد من شحن العلاقات المغاربية، بما في ذلك العلاقات المغاربية الفرنسية.

يفسر ذلك الضغوطات الفرنسية على تونس والمغرب بخصوص القواعد الخلفية للثورة في البلدين، فقد أتت تلك الضغوطات أكلها؛ ترجمت بفرض الرقابة – المغربية التونسية – على تحركات جيش التحرير الوطني في الحدود

---

(1) - محمد الميلي، مواقف جزائرية ، المرجع السابق ، ص 96.

(2) - هذا ما أورده حربي نقلا عن محضر اجتماع تونس . أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع المصدر السابق، ص 178.

(3) - عمر بو ضربة، تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1960/1954، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة جيلالي اليابس ، 2011/ 2012، ص ص 343- 352 .

الإستراتيجية، مانعة مرور الأسلحة ، وقد تزامنت هذه الرقابة ظهور رغبة مغربية في السيطرة على مناطق << توات و قوراره و تيدكلت >> الجزائرية[1]، وإبرام تونس لاتفاق مع فرنسا، سمحت بموجبه تفريغ النقط الجزائري عن طريق المرفأ التونسي <<الصخيرا>>[2] ، هذا دون إخفاء مطالب تونس لدى جبهة التحرير بتعديل الحدود الصحراوية [3].

حاولت الثورة الجزائرية التكيف مع هذا الوضع، وكإستراتيجية عملت على مهادنة النظاميين في تونس والمغرب، فبالرغم من تذمر القادة العسكريين[4]، فإن القادة السياسيين حاولوا تفادي الاصطدام، بعدما اقتنعوا أن السياسة الديغولية زادت من الطموحات القطرية. وهكذا جاء التقرير السياسي للحكومة المؤقتة، الذي أعده أحمد بومنجل[5]، ليعيد التأكيد على أهمية اعتماد المغرب العربي في التصدي لهذه السياسة واليقظة للضغوطات والمساومات المغربية والتونسية[6] . وحسب شهادة عبد الحميد مهري فإن نقاشا قد جرى خلال دورة

---

(1) - أشار إلى ذلك حربي. كما تحدثت محاضر اجتماع العقداء عن أطماع مغربية في الصحراء الجزائرية. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 178. كذلك: شاوش حباسي، المصدر السابق، ج 03، ص 295.

(2) - المصدر نفسه.

كذلك: المجاهد، عدد27 (22 جويلية 1958)، ص 02.

كذلك: سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 564– 565.

(3) - المرجع نفسه ، ص 565.

(4) - هذا ما أبان عنه اجتماع العقداء(أوت– سبتمبر 1959)، حيث تحدث القادة العسكريون عن المواقف السلبية لكل من تونس والمغرب، ذهب بعضهم (بوصوف) إلى القول : << إن حكومتي تونس والمغرب ضدنا...علينا أن نقف موقفا حازما من جيراننا >>. وقال البعض الآخر (بومدين): << ليس عندنا ثقة في المغاربة والتونسيين >>. أنظر: شاوش حباسي، المصدر السابق، القسم الثالث، ص ص 295– 296.

(5) - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 332.

(6) - هذا التقرير مؤرخ في أوت 1959. نشر محمد حربي نصه كاملا. أنظر:

المجلس الوطني للثورة (1960–1959) حول هذه المسألة، توج باعتماد أسلوب المهادنة، تجاه الأشقاء المغاربة يسمح بدعم رسمي وشعبي للثورة الجزائرية ومشروع الوحدة المغاربية [1].

والثورة الجزائرية – بهذا التوجه – كشفت إمكانيات الدعم المغاربي وحدوده وأفصحت عن جملة من التناقضات والاختلافات بينها وبين النظامين في تونس والمغرب سواء على صعيد التحالفات الدولية، أو على مستوى الخلافات الداخلية المتعلقة بالحدود، أو على صعيد التوجهات الإيديولوجية ؛ بين نزعة ثورية معادية للإمبريالية تمثلها الثورة الجزائرية، وأخرى مائلة إلى الغرب يمثلها المغرب وبالأخص تونس[2] .

بخصوص الدعم العسكري المصري وملابساته أشار مؤتمر الصومام بصريح العبارة إلى محدوديتة وفتوره (بما في ذلك الدعم العربي) مبينا أنه كان رهينا بتطورات الدبلوماسية المصرية بسبب الضغوطات الفرنسية على دول المشرق العربي، التي كانت تشترط لمساعدتها مقابلا هو وقف كل أشكال الدعم المادي والمعنوي للثورة [3]. ولقد كان نقد الصومام موجها لمصر أكثر مما هو موجها لباقي الدول العربية، وكان يشير– ضمنيا – إلى التقارب الفرنسي المصري، بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي (بينو) إلى مصر (مارس 1956) والتقائه بجمال عبد الناصر والضغوطات التي مارسها على القاهرة، أدت إلى

Mohammed Harbi , Les Archives de la Révolution Algérienne , op. cit ,p p 258.

(1) . هذه الشهادة أدلى بها عبد الحميد مهري للدكتور عبد الله مقلاتي. أنظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية، ج 02، المرجع السابق، ص 392.

(2) . سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 566.

(3) . المنهج الساسي لتحقيق إنتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني (20 أوت 1956)،المصدر السابق.

وقف تسليم الأسلحة للثورة ووقف مؤقت لإذاعة << صوت العرب >>[1] مقابل شراء فرنسا للقطن المصري[2].

لكن في المقابل إذا استثنينا هذه الحالة – الطارئة – التي كانت تعيشها الدبلوماسية المصرية ، والتي كانت تخضع فيها لمنطق المصالح الوطنية، بسبب الاتجاه نحو تأميم قناة السويس، فإن مصر قدمت دعما عسكريا معتبرا للثورة الجزائرية؛ بتزويدها بشحنات هائلة من الأسلحة ومن أبرز الأمثلة على ذلك إرسال القاهرة للباخرة << أ توس >> التي كانت تحمل كميات كبيرة من الأسلحة المصرية تم حجزها من طرف السلطات الفرنسية [3] وتدريب الضباط الجزائريين، [4] . وكما نعلم أن هذا الدعم العسكريَ إضافة إلى السند والسياسي والإعلامي كلفها إساءة فادحة لعلاقاتها الخارجية مع فرنسا ، أدت إلى مشاركة هذه الأخيرة في العدوان الثلاثي[5].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الحكومة المصرية وبن بلة من جهة وعبان وجماعته في الدخل من جهة ثانية ، لم تكن على أحسن الأحوال، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام وقراره المتعلق بأولوية الداخل على الخارج، فهم بن بلة من ذلك بأنه إقصاء للقيادة الخارجية وانتقاص من سلطة القادة

---

(1) - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 148.

(2) - خالفه معمري، عبان رمضان، ترجمة زينب زخروف ، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2007 ، ص 376.

(3) - .أنظر: فتحي الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي ، ط2، القاهرة ، 1990 ص ص 258 – 260.

(4) - سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص555.

(5) - هذا باعتراف جريدة المجاهد التي ذكرت بأن الشعب الجزائري << لا ينسى أن مصر الشقيقة تعرضت لعدوان شنيع كانت فيه ضحية تأييدها للشعب الجزائري المناضل ولا ينسى أي جزائري أن انتصار الشعب المصري في معركة بور سعيد التاريخية ليس إلا انتصارا لواجهة من واجهات القتال العديدة التي تجري في الجزائر منذ ثمانية وثلاثين شهرا >> . أنظر: المجاهد، عدد 15 (01 جانفي 1958)، ص 10.

التاريخيين للثورة وفهمت القاهرة بأنه تحول في اتجاه الثورة عن مصر والقومية العربية؛ فقد ذكر فتحي الديب (قائد المخابرات المصرية) بإحاء من بن بلة، أن مؤتمر الصومام تجاهل عروبة الجزائر [1].

والحق أن القيادة المصرية كانت تميل ميلا عظيما لابن بلة [2] في صراعه ضد عبان رمضان ،لأنها كانت ترى فيه غير معبر عن القومية العربية داخل الثورة الجزائرية [3] وهو ما يتلاقى مع إيديولوجية الثورة المصرية. ولعل هذا ما يفسر توجس القاهرة من بعض قيادات الثورة أمثال عبان رمضان وفرحات عباس، اللذين كانت ترى فيهما أكثر حماسة للوحدة المغاربية، هذه الوحدة التي بدأت تثير اهتمام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[4] الذي حاول إقناع الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، بزعامته على شمال إفريقيا وقدرته على لعب دور الوسيط في تجميع دول المغرب العربي لتنتهج نفس السياسة التي يؤمن بها؛ المتمثلة في إنشاء حلف شمال إفريقي تنظم إليه دول البحر الأبيض المتوسط ليكون امتدادا للحلف الأطلسي، يؤدي إلى إبعاد دول المغرب العربي عن المشرق العربي . وقد صرح بورقيبة بهذا التوجه – علانية – لأحد الساسة البريطانيين، عندما قال إن مساعدة بريطانيا للضغط على فرنسا لحل القضية الجزائرية << يكمن في القضاء على القومية العربية ويمنع امتدادها>> [5].

ولعل هذا ما يفسر فتور العلاقات التونسية المصرية، وتردد السلطات التونسية في تمرير شحنات الأسلحة المصرية إلى الجزائر، بل أوقفت في بعض

(1) . فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 247.

(2) . محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 269– 270.

(3) . المصدر نفسه ، ص 244.

(4) . حميد عبد القادر، المرجع السابق ، ص 186.

(5) . فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 303.

الأحيان مرورها وصادرتها، وهذا لمنع أي انتصار قومي للقيادة المصرية تحصل عليه جراء دعمها للثورة الجزائرية، يؤدي إلى عزوف جبهة التحرير الوطني عن الفكرة المغاربية (1).

وقد ازداد توجس القاهرة عند اعتلاء فرحات عباس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (19 سبتمبر 1958)، والتقارب التونسي الذي حصل مع هذه الحكومة (2)، وهو ما يفسر تأخر مصر الاعتراف بهذه الحكومة، يوما كاملا على إعلانها ، بعد العراق وسوريا وتونس والمغرب وليبيا (3).

غير أن هذا التقارب لا يخفي تلك الضغوط التي كانت ممارسة على جبهة التحرير الوطني من طرف السلطات التونسية؛ فبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر فقط على تأسيس الحكومة المؤقتة، منعت هذه السلطات مرور الأسلحة عبر أراضيها إلى الثورة الجزائرية ويفيد محمد حربي بأن جبهة التحرير الوطني كانت تتعرض لمساومات من الجانبين المغربي والتونسي من أجل دمج الجزائر في إطار مغاربي وقطعها عن مصر، بل ذكر أن كلا من تونس والمغرب قد طمأنتا المعسكر المغربي، في خضم انعقاد مؤتمر طنجة، بأن الثورة الجزائرية لن تنحو نحو الاتجاه الذي سلكته الجمهورية العربية المتحدة عندما عقدت تحالفات مع المعسكر الإشتراكي (4).

---

(1) - المصدر نفسه، ص ص 175 ، 288، 303 .

كذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 176– 178.

(2) - فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 400.

(3) - نبيل أحمد بلاسي ، المرجع السابق، ص 193.

كذلك: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 205.

(4) - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص ص 176–177.

هذا يفسر مأزق التحالفات القومية التي كانت تتخبط فيها الثورة الجزائرية نتيجة إستراتيجيات دول المغرب العربي ومصر، ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن جبهة التحرير الوطني كانت على وعي تام بهذه التناقضات ، ففضلت سياسة ربح كل الأطراف، لما يحقق ذلك من مكاسب للثورة ، ويبقي الصلة القومية مع كل الأقطار العربية ، بما في ذلك مصر، ففي نظرها أن الاندماج المغاربي لا يشكل عائقا أمام التوجه القومي العروبي، تقول أحد نصوص جبهة التحرير في هذا الشأن << إن الجزائر جزء من المغرب العربي، وهي تنتمي إلى الوطن العربي الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري >> (1).

لذلك وكحل لهذا المأزق قدمت اللجنة المشكّلة لدراسة إنشاء حكومة تقريرا (06سبتمبر 1958) حول التحالفات القومية للثورة، فجاء معتدلا ،أخذ في الاعتبار الميولات الدبلوماسية لدول المغرب العربي ومصر ؛ فأشار إلى قبول الإتحاد الكونفدرالي مع تونس والمغرب لكن في ظل وجود حكومة جزائرية، والتظاهر بالانحياز إلى سياسة البلدين المغاربيين – لعدم وجود ما تخسره الثورة في هذا الشأن – على أساس أن لكل بلد من البلدين سياسة مختلفة عن الآخر، باعتبار أن المغرب حيادي وتونس موالية للغرب، وإن اقتضى الأمر جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تعود إلى تونس، كتنازل محتمل. وفي مقابل كل هذا، أكد تقرير اللجنة أنه << يجب القيام بكل ذلك في حين يجري إعلام المصريين بتكتيكنا >>(2). لذلك وبعد تأسيس الحكومة، واعتمادا على هذا التقرير، صادق المجلس

1CNRA , Session de Tripoli (1959-1960) ,op.cit.

(2) - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص ص 185 – 186.

الوطني للثورة على برنامج طرابلس (1959–1960) الذي أكد على ضرورة تقوية الخط القومي للثورة، دون مراجعته، وإطلاق فكرة الوحدة المغاربية ، دون القبول بمساومات تفسد التحالفات مع باقي الدول العربية(1). وهكذا، ظلت تحالفات جبهة التحرير الوطني القومية تمتاز بالاتزان تجاه مصر وتونس والمغرب، باعتبار أن هذه الدول التي يربطها بالجزائر عقد معنوي مشترك تمثل كذلك قاعدة خلفية حقيقة للثورة الجزائرية .

وبذلك نلاحظ أن الخط القومي للثورة الجزائرية بقي على ثباته في مسألة التحالفات رغم الهواجس التي سكنت القيادة المصرية – عقب قرارات مؤتمر الصومام واعتقال بن بلة – من إمكانية تحول الثورة نحو الفضاء المغاربي، خاصة في ظل تقلد فرحات عباس للحكومة المؤقتة(2).

2– الدعم العربي المالي للثورة الجزائرية وموقف جبهة التحرير منه:

إن انتقاد مؤتمر الصومام لفتور الدعم العربي عموما والمصري خصوصا لم يكن موقفا إقليميا أوعنصريا أو تراجعا عن التحالفات القومية ، وإنما كان في إطار إستراتيجية عامة للثورة، لتنبيه الحكومات العربية للمسؤولية القومية والتاريخية تجاه قضية من أهم قضايا القومية العربية، التي ما فتئت تذكر بها في مختلف برامجها، تعدى إلى مطالبة الدول العربية فسخ علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا ومقاطعة السفن والطائرات الفرنسية وطرد القوات الفرنسية المتبقية في تونس والمغرب(3).

---

(1) ـ المصدر نفسه ، ص ص 209–2012.

كذلك CNRA, Session de Tripoli (1959–1960) ,op.cit.

(2) أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، ج03 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1982 ، ص 266.

(3) – حمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، المصدر السابق ، ص212.

هذا ما يفسر انتقادات جريدة المجاهد – المبطنة – للحكومات العربية عن طريق إعادة نشرها لمقالات الصحف العربية الناقمة على هذه الحكومات جراء عدم اتخاذها خطوات جدية لمؤازرة الثورة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الدعم المادي، الذي رأت فيه أنه مازال شحيحا ومتذبذبا، يفتقد إلى ميزانية ثابتة[1]، نتيجة عدم التزام الدول العربية بالميزانية التي حددتها الجامعة العربية[2]، مشيرة في هذا الإطار إلى أن العرب سيدهشون << حين يلمسون أن ما قدم حتى اليوم من قبل كافة الحكومات العربية يكاد لا يسد إلا قسما صغيرا من حاجات النضال الدامي رغم الضجيج والدعاية المنظمة لتضخيمها >>[3].

كما نقلت المجاهد عن هذه الصحف، كذلك، فتور الشارع العربي مقارنة مع ما بذله التقدميون في فرنسا الذين أنشأوا شبكات الدعم المعنوي[4] والمادي للثورة الجزائرية، في الوقت الذي بقيت فيه الحكومات العربية تنظر إلى القضية الجزائرية كموضوع خطابي دبلوماسي[5]، مستغربة بقاء بعض هذه الحكومات على علاقاتها الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية مع فرنسا[6].

---

(1) – المجاهد ، عدد17(01فيفري 1958).نقلا عن مجلة <<روز اليوسف>>الصادرة في مصر عدد 13جانفي195

(2) – المصدر نفسه ،عدد68 (16ماي 1960)،ص03 نقلا عن جريدة <<الليبي>>الصادرة في ليبيا عدد22أفريل 1960

(3) – المصدر نفسه ،عدد17(01 فيفري 1958).نقلا عن جريدة <<الرأي>> ، الصادرة بسوريا عدد 20جانفي1958

(4) – عبد المجيد عمراني ، << موقف النخبة الفرنسية المثقفة من الثورة الجزائرية 1954–1962>>، مجلة التراث ، الصادرة بباتنة ، عدد خاص رقم 07 (نوفمبر1994) ، ص ص 156– 157.

(5) – المجاهد، عدد 79 (10 أكتوبر 1960)، ص 02. نقلا عن جريدة << الصحافة >> الأسبوعية، الصادرة ببيروت.

(6) – المصدر نفسه، عدد 68 (16 ماي 1960). نقلا عن جريدة << الليبي >>، عدد 22 أفريل 1960.

لكن هذا لا يعني بأن جبهة التحرير الوطني لم تكن مقدرة للدعم العربي للثورة[1] وصل إلى درجة تقديمها عبارات الشكر والتقدير والعرفان، إذ نوهت بالإعانات التي رصدتها الجامعة العربية للجزائر المقدرة بـ 12 مليار فرنك، كما نوهت بدور العراق، الذي كما قالت جريدة المجاهد ضحى بمصالحه الاقتصادية (قطع العلاقات التجارية مع فرنسا) تضامنا مع الثورة، وقدرت موقف مصر وتضامنت معها ضد العدوان الثلاثي الذي اعتبرته ضريبة مساندتها للثورة الجزائرية، هذا دون أن تنسى تونس والمغرب، الدولتان فوق العادة بالنسبة لجبهة التحرير، الذي تعدى دعمهما كما قالت إلى عقد المعاهدات مع الحكومة الجزائرية. لذلك يلاحظ بأن فسح جبهة التحرير المجال لجريدتها لعرض تلك الآراء (الصحفية العربية) الناقمة على الدور العربي، كان فقط بهدف التوعية بضرورة تقوية التضامن العربي مع الثورة الجزائرية. فالسند العربي للثورة الجزائرية واضحا لا جدال فيه، بل كان هناك إجماع عربي حول هذه المسألة، داخل الجامعة العربية، أوعلى مستوى الدول العربية ، كل واحدة على حدة؛ خاصة على مستوى المساعدات المادية التي كانت تحظى بها جبهة التحرير الوطني [2].

لذلك فإن الثورة الجزائرية ، كقضية عربية ، كانت موضوع تأثير وتأثر؛ فقد تأثر الجزائريون بالدعم العربي لنضالهم[3]وأعجبوا به أيما إعجاب، كما أثروا

---

(1) –. أنظر: المجاهد، عدد 33 (08 ديسمبر 1958)، ص 06. كذلك: المقاومة الجزائرية عدد 15 (20 ماي 1957)، ص 12.

(2) ـ سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 555.

(3) –المجاهد ، أعداد : رقم 22 (1958/04/15) ، ص 06 . عدد 29 (1958/09/17)، ص 08. عدد 89 (1961/02/13)، ص 02. كذلك: المقاومة الجزائرية، عدد07 (1957/02/16)، ص 08.

بثورتهم في تفعيل التضامن العربي وتجسيده على أرض الواقع ، وإحياء الشعور القومي.

تأسيسا على ذلك يمكن القول إن جبهة التحرير الوطني قد حافظت على علاقاتها الودية مع تونس والمغرب، وتجاوزت السياسة الديغولية الهادفة إلى إفساد الدعم المغاربي للثورة. وكان لعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدين، الذين يحتضنان مؤسساتها السياسية وقدرا من قواتها العسكرية ، أن أكسب ثورتها سمعة سواء على الصعيد الرسمي أو على المستوى الشعبي(1)، كان له الأثر البارز في دعم التضامن المغاربي الفعال لنصرة الثورة الجزائرية، وفي دعم قضايا التحرر والوحدة في المغرب العربي.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول بأن الثورة الجزائرية ظلت ثابتة في التعبير عن موقفها تجاه المسألة المغاربية بمختلف أوجهها، دون أن تحور عن نزعتها القومية، أو تخدش تحالفاتها مع البلدان العربية، وخصوصا مصر؛ فبفضل سياستها الناعمة نحو شركائها المغاربة تملصت من مختلف الضغوط والمساومات على مبادئها تجاه القومية العربية، بل ولكونها ثورة شعبية جامحة، فقد فرضت بسلوكها واقعا مغاربيا مليئا بالدعم والتضامن، عجزت الأنظمة عن تبديله، فضلا عن فرنسا. واستطاعت تجاوز التناقضات في النظام الرسمي العربي – رغم ما كانت تحمله تلك التناقضات من ضغوطات قوية عليها – والتمسك بمبادئ إيديولوجيتها والاستفادة من دعم عسكري ومالي سخي، ساهم في إنجاز مهمتها.

---

(1) - محمد الميلي ، مواقف جزائرية ، المرجع السابق ، ص 49.

المحور السادس

جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التسليح والتموين

جهود قيادة الثورة الجزائرية في مجابهة مشكلة التسليح خلال المرحلة الأولى (1956.1954)

أ.د /عبد الله مقلاتي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

عرفت الثورة التحريرية تطورا مضطردا من مرحلة إلى أخرى، وكانت باستمرار في حاجة ماسة لوسائل استمرارية المعركة المسلحة وهي الأسلحة، وتسجل في هذا الشأن المصادر والشهادات أن جهودا معتبرة بذلت لتجهيز جيش نظامي كبير وهو ما تدل عليه كميات الأسلحة الضخمة التي تحصلت عليها الثورة خلال سبع سنوات ونصف، ولكن المشكلة التي ظلت مطروحة هي أن هذه الأسلحة التي تجمعت في المخازن والحدود لم تصل إلى داخل الوطن، مما جعل الولايات تعاني باستمرار أزمة تسليح حادة، وفيما يلي نحاول تتبع جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التسليح وبيان طبيعة الصعوبات المواجهة.

وخلال مرحلة التحضير للثورة وفي بدايتها طرحت بحدة مشكلة التسليح، وقد انطلقت الثورة بإمكانيات تسليحية بسيطة، وتطلب الأمر من الوفد الخارجي للجبهة وقادة الداخل بذل قصارى الجهد للتغلب على مشكلة التسليح، فهل

أمكن خلال هذه المرحلة مواجهة الصعاب التي كانت تعترض تسليح المجاهدين للصمود في المقاومة.

أولا . جهود القيادة الثورية في مواجهة مشكل التسليح

اهتمت العناصر الثورية في حزب الشعب بمسألة التسليح، إيمانا منها بأن وسيلة تحقيق الاستقلال تمر بتوفير الوسائل المادية للحرب، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها لوحظ اهتمام متزايد بجمع السلاح، ولكن الخطوات الرئيسية المنظمة للحصول على السلاح تمت في عهد المنظمة الخاصة، فخلال سنوات 1947. 1950 تم اقتناء شحنات معتبرة من مخلفات الحرب في ليبيا وتونس، وذلك اعتمادا على خلايا منظمة وعمل سري ناجع، وتشير المصادر في هذا الاطار أن مراكز خزن السلاح كانت متواجدة في الأوراس والشلف والأغواط والسمندو والقبائل والجزائر العاصمة، وقد أدى زلزال الشلف إلى إتلاف المخزن الموجود بالمنطقة، ووقع التبليغ عن مخزن الأغواط من قبل أحد العملاء، وكان مخزون القبائل تحت يد المصاليين، وعليه لم تسلم سوى مخازن السمندو والعاصمة والأوراس، وتضم في مجموعها 320 قطعة، في اغلبها من صنع إيطالي وربعها غير صالح للاستعمال نتيجة طول فترة التخزين، وكان مخزن الأوراس هو الرئيسي لاشتماله على نحو 300 قطعة، منح ابن بوالعيد بعضها لمنطقتي الشمال القسنطيني والقبائل لاستعمالها في عملية تفجير الثورة[1].

1 محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 70، وشهادة الإخوة بالعزوي، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 453.

وكان مشكل السلاح مطروحا بحدة، ذلك أن كمية الأسلحة التي كانت مخبأة في الأوراس تعد قليلة، ولم تكن قطع الأسلحة المتواجدة بالمناطق الأخرى لتشجع على خوض الثورة، ولهذا انصب الاهتمام على توفير الأسلحة من الخارج، وقد اجتهد ابن بلة وخيضر منذ أفريل 1954 في كسب الموقف المصري والمغاربي لدعم الثورة الجزائرية، وفعلا كسب ابن بلة دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال، وكانت مهمة إدخال الأسلحة تملي عليه ضرورة التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس ومع قادة حزب الاستقلال، وحرصا منه على إدخال السلاح إلى الجزائر قبل موعد اندلاع الثورة اجتمع في جوان 1954 مع عبد الكبير الفاسي بمدينة "بيرن" السويسرية لبحث موضوع شراء الأسلحة وإدخالها الى المغرب. ولكن عبد الكبير الفاسي اعتذر عن إتمام الصفقة بعد أن تسلم المال من بيطاط، وفشلت مهمة بوضياف وابن امهيدي إلى الريف المغربي من أجل السلاح في صائفة 1954، لكنها أفادت في الاتصال بالوطنيين المغربيين في تيطوان والناظور ومعرفة مسالك الحدود[1]، وفي الوقت ذاته انتقل ابن بوالعيد إلى طرابلس عبر تونس للقاء ابن بلة، وتدارسا سبل توفير ونقل الأسلحة إلى داخل الجزائر[2].

وقد لفتت السوق الليبية التي كانت تعج بتجارة السلاح إليها أنظار القادة الجزائريين، وبتوجيه من الضباط المصريين غضت حكومة ابن حليم

1 انظر شهادة محمد بوضياف، جريدة الشعب، الجزائر، عدد يوم 17 نوفمبر 1988.

2 تمت هذه الزيارة في أوت 1954 ونوه بها ابن بلة في مذكراته، انظر ابن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص106

الطرف عن نشاط المناضلين الجزائريين[1]، وقد جعل ابن بلة من منطقة طرابلس قاعدة إمداد متقدمة لمجاهدي المغرب العربي، وعمل بشير القاضي جنبا إلى جنب مع الضابط المغربي الهاشمي الطود ومسؤولي المقاومة التونسية عز الدين عزوز وعبد العزيز شوشان والإخوة الليبيين، وذلك من أجل توفير السلاح وتدريب المجاهدين وتنسيق العمل الوحدوي المشترك[2]، وقد تم وضع مخطط مشترك لإمداد جيش التحرير الجزائري بالسلاح عبر الأراضي التونسية، وإن كان ابن بلة وبوضياف يعترفان أنه لم تدخل أي قطعة سلاح قبل موعد الفاتح نوفمبر 1954 لكن الجهود التي بذلت والشبكات التي نسجت أثمرت وصول الأسلحة إلى الاوراس في ديسمبر 1954 والى منطقة وهران في مارس 1955. ويرجع الفضل الكبير في هذا الجهد إلى ابن بلة الذي كان يسارع الوقت في وضع الترتيبات النهائية لتفجير الثورة، وكان بن بله يعلم أول بأول القادة التاريخيين في الداخل بالتطورات الحاصلة، وقد عقد معهم اجتماعا تنسيقيا التأم في "بيرن" بسويسرا نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر 1954[3]، وثم

---

1 انظر، الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص . ص، 62 . 63.

2 انظر شهادة بشير القاضي في أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف: جيش التحرير المغاربي1948ـ1955، ملتقى نظمته مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، "11ـ 12 ماي 2001، منشورات مؤسسة بوضياف، الجزائر، 2004. ص ـــ ص169 ـــ 170، وشهادة الهاشمي الطود: جيش التحرير المغاربي 1955.1948، المرجع نفسه، ص . ص، 25.13

3 يذكر الديب أن بن بلة عاد للقاهرة يوم التاسع أكتوبر بعد أن اجتمع مع ابن بوالعيد وديدوش وكريم وبن مهيدي وبوضياف وبيطاط، ولكن مصادر أخرى تشير إلى آن الاجتماع تم مع ابن بوالعيد وبوضياف لوحدهما، وانه تم بعد اجتماع العاشر أكتوبر الذي جمع لجنة الستة في الجزائر، ولم توضح شهادة بوضياف الأمر، انظر الديب: المصدر السابق، ص . ص 43 . 45.

فيه عرض الاستعدادات الأخيرة وإعطاء صورة مشجعة على بدأ الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954.

ثانيا . جهود ابن بلة والوفد الخارجي في مجال التسليح:

نهض ابن بلة والوفد الخارجي بدور هام في تحصيل الأسلحة وتمهيد طريق إدخالها إلى الجزائر، وقد تلقى من عبد الناصر والمخابرات المصرية كامل الدعم في أداء مهمته، ولم تكن مهمة شراء الأسلحة بالهينة، كما أن تمهيد طريق مرورها للجزائر كان شاقا، وكل هذا الجهد تعرض للاستهانة، ويتوجب علينا إعادة الاعتبار له، خاصة وان مذكرات كل من ابن بلة وفتحي الديب ومصطفى ابن حليم كشفت تفاصيله المعقدة.

لقد أعطى عبد الناصر أوامره لفتحي الديب بالتجند من اجل دعم المقاومة المسلحة في الشمال الإفريقي، وسخر هذا الأخير كامل طاقته لدعم ثورات المغرب العربي بالسلاح، وفي هذا الإطار استفادت ثورة الجزائر من شحنات هامة من الأسلحة، وان كان أغلبها لم يقتنى بأموال مصرية فإن المساعدة اللوجستيكية كانت أساسية، ولولاها لواجهة الثورة الجزائرية مشكلة تسليح حادة.

في البدأ فضل عبدالناصر اندلاع شرارة الثورة قبل تسليم السلاح، ومنح ابن بلة مبلغا من المال لاقتناء السلاح من السوق الليبية، ومع الإعلان عن الانطلاقة القوية للثورة جندت المخابرات المصرية إمكانياتها لتوفير السلاح ونقله، واعتمدت أسلوب النقل البحري إلى موانئ ليبيا والمغرب كخيار محبب،

مستعينة في ذلك بالتعاون السري لرئيس الحكومة الليبية وللمقاومين المغاربة في الريف الإسباني[1].

تؤكد شهادة كل من فتحي الديب[2] وأحمد بن بلة[3] على الدور الفعال الذي أسهم به رئيس الحكومة الليبية مصطفى ابن حليم مبكرا في دعم الثورة الجزائرية، وتكشف عن طبيعة نشاطه السري في تمرير الأسلحة عبر الأراضي الليبية. ويبدو أن سرية المهمة وحساسيتها جعل الاختيار يقع على ابن حليم، ولكن هذا الأخير فضل أخذ موافقة الملك ادريس السنوسي.

ويورد ابن حليم انه وخلال زيارته إلى القاهرة المتزامنة مع موعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 فاتحه الرئيس جمال عبد الناصر في موضوع دعم الثورة الجزائرية، وطلب منه شخصيا التكفل بنقل السلاح والعتاد عبر ليبيا وتسليمه للثوار الجزائريين، وأن رده كان إيجابيا، لكنه أشار إلى بعض العوائق التي قد تواجه المهمة مثل تواجد القوات البريطانية في البلاد وإشرافها على شرطة طرابلس، والرقابة التي تفرضها فرنسا على ليبيا بقواتها واستخباراتها الكثيفة في فران وطرابلس، وقد أوضح للرئيس عبد الناصر ذلك بالقول: "أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا (فزان)، ولسفارتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول يرأسه الكومندان "تيزا" وله

1 فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص . ص33. 48.

2 **المصدر السابق**، ص . ص62 . 67.

3 احمد ابن بلة: **المصدر السابق**، ص 107، واحمد منصور: **الرئيس احمد بن بيلا.. يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم . دار ابن حزم، بيروت، 2007، ص 100. 102.

أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها وأنت تعرف أن علاقتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أنذرناها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلاء عن فزان..."[1].

وقد طلب ابن حليم من عبد الناصر إمهاله عدة أسابيع لبحث الموضوع مع الملك والتفاهم حول السبل الكفيلة بإنجاح هذه المهمة الحساسة، ويضيف ابن حليم أن عبد الناصر قدم له ابن بلة، وانه عقد معه اجتماعا في الفاتح نوفمبر 1954 درس تفاصيل الموضوع[2].

واثر عودته إلى ليبيا اجتمع أولا بناظر ديوان الملك البوصيري الشلحي[3] لمساعدته في كسب موقف الملك وموقف صهره محمود بوقويطين قائد دفاع برقة، ثم اجتمع بالملك وشرح له تفاصيل الموضوع، ملتمسا منه الموافقة على خطته السرية لتهريب السلاح، وكانت خلاصة جواب الملك كما نقلها ابن حليم مركزة على مسألتين أوضحهما بقوله: "من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به ...ومن ناحية أخرى فإنني لا أريد أن أعرض استقلال هذا

---

1 انظر مصطفى ابن حليم: ابن حليم مصطفى أحمد: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى احمد بن حليم**، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992.، ص . ص، 350 .351.

2 مصطفى ابن حليم: **المصدر السابق**، ص . ص، 350 .351.

3 شخصية بارزة وأسرته من أصول جزائرية، خلف والده ابراهيم الذي كان موضع سر الملك، وتولى بدوره رئاسة ديوان الملك، وهو من اقترح ابن حليم لرئاسة الحكومة، فكان لا بد من إعلامه بهذا الامر ليشركه في تحمل المسؤولية، وقد لعب دورا مهما في خدمة الثورة الجزائرية من موقعه استنادا إلى وثائق بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا وشهادات قادة الثورة الجزائرية، انظر مثلا تقرير رئيس البعثة بطرابلس المؤرخ يوم 27 جويلية 1958 بالأرشيف الوطني الجزائري ، بئر خادم ، " **ANA**: Carton N°4 Dossier N°4 -5 rapport en sujet de l´interviwe avec le 1er ministre lybéen”

الوطن الذي ضحينا في سبيله بكل عزيز وغال..."[1]، وقد اجتهد ابن حليم في تهوين مخاوف الملك المشروعة موضحا له أن هذه المهمة. ورغم خطورتها. ستنجز في سرية تامة وتنسيق محكم، وتشرف عليها فرق قوات الدفاع التابعة لولايتي برقة وطرابلس، فهي تراقب قوافل الأسلحة التي تنطلق من السلوم عبر برقة في طريقها إلى طرابلس وتسلمها لقادة الثورة الجزائرية في كنف من السرية التامة[2].

وبعد نيل موافقة الملك نسق ابن حليم عمله مع احمد بن بلة والمخابرات المصرية، وخطط لإنجاح العملية وإعطائها كامل الصبغة السرية، خاصة وأن الملك حمله شخصيا كامل المسؤولية، وانه تعهد شخصيا في حالة اكتشاف فرنسا للأمر باستقالته من الحكومة وتبرئة ذمة الملك[3]، ولعل هدا التعهد هو الذي أملى عليه التكتم على موقف الملك وتحمله لمسؤولية دعم الثورة الجزائرية، وعموما الملك هو الذي فوض رئيس الحكومة بهذه المهمة وطلب منه اتخاذ كل الإجراءات الاحتياطية، وتجنب افتضاح الأمر الذي كان يهدد ليبيا في استقلالها، وان ابن حليم تحمل جهودا كبرى في الترتيب لإنجاح المهمة.

وتوضح شهادة ابن حليم مخطط العمل السري لتمرير الأسلحة، ويتضح منه حجم الجهود الجبارة المبذولة والدقة الصارمة في إنجاح المهمة بالتنسيق مع قادة الثورة الجزائرية، فقد اتفق ابن حليم وإبراهيم الشلحي مع قائد قوات دفاع برقة الفريق محمود بوقويطين على تسلم الأسلحة من المصريين على الحدود المصرية وتمريرها عبر برقة باتجاه طرابلس، وفي طرابلس التي ستكون

---

1 مصطفى ابن حليم: **المصدر نفسه**، ص . ص 352 . 353.

2 مصطفى ابن حليم: المصدر **السابق**، ص353.

3 المصدر نفسه.

ممرا ومخزنا للأسلحة اختار ابن حليم أحد الضباط المقربين منه للمهمة الأصعب، إذ استدعى الضابط عبد الحميد بي درنة وكان على معرفة قديمة به وفاتحه في موضوع مساعدة الثوار الجزائريين على تهريب الأسلحة، وتشكيل فريق من عشر ضباط لهذه المهمة، واختلاق مبرر لرفع مسؤولية قائد الشرطة البريطانية بطرابلس "جايلز" عنهم، وجعلهم تحت وصايته المباشرة، وتحقق ذلك بإيهام ابن حليم "جايلز" أنه يراقب بمجموعة الضباط تلك تحركات مصرية مشبوهة في طرابلس، وكانت خطة محبكة اطلع الملك عليها في جلسة ثانية، مؤكدا له أن الشك لن يخامر فرنسا وعيونها في ليبيا " فالسلاح والعتاد سيكون إما محمولا في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة (في برقة) أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم..."[1].

واستفادت الثورة الجزائرية بواسطة هذا المخطط السري من تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر طرابلس، استقدمت من مصر بحرا وبرا، وقد ضمنت السرية المطلقة لهذا النشاط عدم اكتشاف المخطط رغم الرقابة الأجنبية المشددة وبناء علاقات تعاون وتنسيق استمرت لسنوات، وبذلت خلالها خلية بي درنة جهودا جبارة لإنجاح مهمتها والتجاوب مع مطالب الجزائريين.

وأسهم تعاون السلطات الليبية في تسهيل النشاط العسكري للثورة الجزائرية وإمداد جبهات القتال بشحنات مهمة من السلاح، إذ أمن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت "انتصار" في ديسمبر 1954 في طرابلس، واتفق مع المخابرات المصرية على استقبال حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة في زيارة رسمية لليبيا ليغطي على المهمة السرية، وتكفل بي درنة بمهمة تفريغ اليخت وإخفائها في

1 مصطفى ابن حليم: <u>المصدر السابق</u>، ص . ص 353. 356.

مخازن سرية وتسليمها لأحمد ابن بلة[1]، وقد اشتملت الشحنة على كميات هامة من الأسلحة كما يبينها الجدول الآتي [2] :

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303 إنجليزية	- 100	خراطيش لبنادق 303	80.000
بنادق رشاش بران إنجليزية		- خراطيش بران	
مسدسات رشاشة طومي 45	- 10	خراطيش 303 خطاطة	18.000
		خراطيش لبنادق رشاش	
قنابل يدوية مياسي	- 25		20.000
	- 820		24.650

وفي مارس 1955 اضطر البخت "دينا" إلى أن يعرج على طرابلس لإنزال شطرا من الشحنة التي كانت تثقله، وفي اليوم الثامن من مارس باشر مسؤول الرحلة نذير بوزار تفريغ الشحنة بالتنسيق مع أحمد بن بلة، ووقف المناضلون الجزائريون على مظاهر الدعم التي كانت ترعاها السلطات الليبية مما زاد في رفع معنوياتهم[3]، وفي نوفمبر 1955 أشرف ابن بلة والديب على إنزال يخت "الحظ السعيد" في منطقة زوارة غرب طرابلس البعيدة عن رقابة العيون، وتم استعمال المناضلين الجزائريين وخلية بي درنة في إنزال وتخزين الشحنة في مزرعة استأجرت من قبل أحد الليبيين[4]، وفي فيفري 1956 نقلت اليخت نفسها شحنة ضخمة إلى زوارة اشرف بي درنة على إنزالها وتخزينها [5].

---

1 **المصدر نفسه**، ص 356، وفتحي الديب: **المصدر السابق**، ص66.

2 عبد المجيد بوزبيد: المصدر السابق، ص89.

3 Nadir BOZAR :**L'Odyssee du DINA recit du premier transport d'armes de la révolution algerienne** ed ENAL alger, 1993, p -p 15- 71

4 انظر فتحي الديب: **المصدر نفسه**، ص 128 وما بعدها، واحمد منصور: **المصدر السابق**، ص . ص 100. 101.

5 _ الديب فتحي: **المصدر نفسه**، ص، 167.

وقدم ابن حليم تسهيلات مهمة لمرور الأسلحة برا وبحرا وتأمين وصولها للمسؤولين الجزائريين، وقد توالت شحنات الأسلحة المرسلة برا من السلوم بواسطة قوات برقة، حيث كانت تسلم إلى خلية بي درنة التي تتكفل بنقلها عبر ولاية طرابلس إلى مخازن الأسلحة التابعة لقيادة الثورة الجزائرية، وكان بي درنة يشرف كذلك على تامين مخازن الأسلحة والتستر على نشاط الشبكة الجزائرية المشرفة على إدخال السلاح إلى الجزائر، ويذكر رئيس الحكومة الليبية أن خطط تمرير الأسلحة بهذه الطريقة كانت ناجعة ومفيدة، "تم توالت الشحنات تصل برا يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم وينسقون مع ضباط "خلية العقيد عبد الحميد بي درنة" الذين يتسلمون الشاحنات من الحدود البرقاوية الطرابلسية ويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعدوها لذلك ثم يتولى رجال الأخ احمد ابن بلة تسريب ذلك السلاح تدريجيا إلى الجزائر، واستمر هذا الحال في سرية وكفاءة تامتين لمدة سنة تقريبا...وكان الأخ أحمد ابن بلة يتردد على طرابلس للإشراف والتنسيق، ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه فقد كان يصر على السرية التامة في تنقلاته"[1]، كما منحت السلطات المحلية بتوجيه من ابن حليم عدة مراكز في بنغازي وسرت وغرب طرابلس تحولت الى قواعد خلفية للثورة الجزائرية[2].

وتطلبت مهمة إدخال هذه الأسلحة إلى الجزائر جهودا مضاعفة نسقها ابن بلة مع ابن حليم، ويذكر فتحي الديب في هذا الشأن أنه انتقل رفقة ابن بلة إلى طرابلس في أكتوبر 1955 من أجل لقاء المسؤولين الليبيين وتسهيل مهمة إدخال مخزون الأسلحة، وأنهما تلقيا من بي درنة تعاونا لتليين العقبات التي

---

1 مصطفى ابن حليم: **المصدر نفسه**، ص 357.

2 Mohammed LEBJAOUI **:Verité sur le révolution Algerienne** ،ed; Gallimar، Paris، 1970. P 127.

كان يشكوا منها محساس لتمرير الأسلحة[1]، وقد قضى ابن بلة أياما طويلة في طرابلس للسهر على نشاط تمرير الأسلحة، استغلها في كسب تعاون رئيس الحكومة الليبية وبعض المسؤولين، حيث يشيد ابن بلة بهذه العلاقات "هذه العلاقات كانت موجودة والمساعدة كانت حقيقية ولكنها كانت تعطى لنا في سرية مطلقة لان ليبيا كانت ما تزال تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة كان انجليزيا... كان علي أن أعمل في شروط السرية التامة"[2].

وفي منتصف عام 1956 وصلت إلى زوارة شحنتين هامتين على متن سفينة "دوفاكس"، وكان على المسؤولين الجزائريين بذل جهود أكبر في تهريب السلاح اعتمادا على مساعدة ابن حليم، وعرف نشاط مرور الأسلحة خلال عام 1957 تطورا حاسما[3].وتسعفنا الجداول الآتية في بيان حجم الذخيرة الحربية المسلمة للثورة من بداية إنطلاقتها إلى ماي 1956 :

الجدول رقم 01 [4]

عدد الصناديق	النوع	الإجمالي
	بنادق إنجليزية عيار **303** ملم	بها **2000** بندقية
	بنادق فرنساوية عيار **86** ملم	بها **1502** بندقية
	رشاشات برين إنجليزية عيار **303** ملم	بها **250** رشاش
	رشاشات بريتا عيار **9**ملم	بها **450** رشاش
	رشاش فرنسا تشيكس	بها **40** رشاش
	مدافع هاون كبير الحجم	بها **30** رشاش
	ذخيرة إنجليزية عيار **303** ملم عادية	بها **500448** طلقة
	ذخيرة فرنسية عيار **7,5** ملم عادية	بها **500000** طلقة
	ذخيرة فرنسية عيار **8** ملم محرقة	بها **213120** طلقة

---

1 فتحي الذيب: **المصدر السابق**، ص . ص،127 . 128.

2 احمد ابن بلة: **المصدر السابق**، ص 107.

3 انظر فتحي الديب: **المصدر نفسه**، ص 675 وما بعدها.

4 بسمة خليفة ابو لسين: المرجع نفسه، ص 137.

	ذخيرة فرنسية عيار9 ملم محرقة	بها 163000 طلقة
	ذخيرة إنجليزية عيار45 ملم محرقة	بها 35000 طلقة
	قنابل يدوية عيار 26 ملم فرنساوية	بها 28700 طلقة
	قنابل مدافع الهاون	بها 140400 طلقة
	قنابل هاون ضد الدبابات محرقة	بها 504 قنبلة
32	معجون الجلاطين	بها 800 كيلو جلاطين
1	خيط ميش كهربائي معد لتفجير المفرقعات	بها 50 متر خيط ميش
1	مسدس إنجليزي عيار 38 ملم	بها26 مسدس و 720 طلقة

الجدول رقم 02 [1]

عدد الصناديق	النوع	الإجمالي
500	ذخيرة ألمانيا للبنادق	بها 500000 طلقة
320	قنابل يدوية إنجليزية	بها 7680 طلقة
600	ذخيرة إنجليزية عيار 303ملم محرقة	بها 600000 طلقة
200	بنادق إنجليزية عيار 303ملم	بها 1000 بندقية
400	رشاشات إنجليزية 303 ملم	بها 2000 رشاش
800	بنادق إنجليزية عيار 303ملم	بها 4000 بندقية
2	أجهزة راديو إرسال كامل	بها 4 أجهزة
1000	ذخيرة إنجليزية عيار 303 ملم عادية	بها 1248000 طلقة
80	بنادق ألمانية	بها800 بندقية
50	قنابل يدوية ألمانية	بها 1000 قنبلة
20	مواد مفرقعات و جلاطين	بها 800 كيلو معجون جلاطين

وتثمينا للجهود التي كان ابن بلة ينهض بها عقد المدني وأحمد بودة اجتماعا مع ابن حليم في القاهرة أواخر أفريل 1956، وأعلم المدني الوفد الخارجي بأن ابن حليم أبدى استعداده لدعم مشروع مرور الأسلحة عبر ليبيا مشاركة منه في جهاد الجزائر، وقرر الوفد إرسال وفد يضم المدني ودباغين للتفاوض معه في ليبيا، وفي 30 أفريل استقبلهما ابن حليم في بيته واتفقا معهما لعقد اجتماع مع

1 بسمة خليفة ابو لسين: نفسه، ص ,136.

قائد الجيش لبحث مشروع نقل الأسلحة جوا من ليبيا إلى الجزائر[1]، وسجل المدني أن المحادثات كانت مجدية وأفضت إلى تعزيز نشاط مرور الأسلحة برا عبر ليبيا، وتوسط الحكومة لشراء الأسلحة للثورة باسمها، وبخصوص طلب نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر تجاوب رئيس الحكومة مع مقترحات الوفد الخارجي، وتقرر بعد طول نقاش ما يلي:

. وضع مطارين تحت تصرف قيادة الثورة لاستعمالهما في نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر.

. تهريب الأسلحة بواسطة طائرة "دوكوتا" الصغيرة التي لا تكتشفها الرادارات الفرنسية.

. دخول السلاح بواسطة طائرات مصرية إلى طرابلس، وتولي الحكومة الليبية تأمين هذا النشاط السري[2].

ولكن الوفد الخارجي الذي تبنى هذا المشروع باقتراح من مصر تراجع عنه لاستحالة تجنب الرقابة الفرنسية، وقد مثل المشروع مخاطرة حقيقية[3].

وبعد اعتقال ابن بلة نشط أوعمران ونائبه بن عودة في إدخال تلك الكميات المعتبرة من الأسلحة، معتمدين على مساعدة ابن حليم والسلطات التونسية، ويذكر مسؤول التسليح في ليبيا الهادي عرعار أن مهمة نقل الأسلحة عبر ليبيا وتونس عرفت وتيرة أسرع بفضل تعاون سلطات البلدين[4]، وقد عرف

---

1 احمد توفيق المدني: **حياة كفاح مذكرات**، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988، ص . ص 139. 141.

2 انظر احمد توفيق المدني: **المصدر نفسه**، ص . ص،141. 143.

3 ____ **المصدر نفسه**، ص، ص 141، 143.

4 انظر تقرير محمد الهادي عرعار مسؤول التسلح بليبيا عن مهمته بتاريخ 1957/07/03 بالأرشيف الوطني الجزائري 84 – GPRA B 4 . DOS **A.N.A.**

الطريق البري أهميته خلال النصف الثاني من سنة 1956، وخاصة بدء من عام 1957، ولكنه عرف انقطاعا لمرتين بسبب تعكر العلاقات الليبية المصرية، كانت المرة الأولى عقب العدوان الثلاثي على مصر، إذ أثار الملحق المصري بطرابلس مشاكل أمنية للسلطات المحلية وانقطعت العلاقات مع مصر وأوقفت ليبيا دخول السلاح، وقد ذكر مسؤول التسليح في ليبيا انه استطاع إعادة كسب ثقة السلطات الليبية التي سمحت بنقل الأسلحة تحت طائلة من الاحتياطات المتشددة[1]، واضطر دباغين واحمد توفيق المدني لعقد عدة مباحثات مع السلطات الحكومية، واجتمعا يوم 4 ديسمبر 1956 برئيس الحكومة الذي وعد ببذل جهوده من أجل تجاوز الأزمة وعودة مرور الأسلحة برا[2].

وعلى الجبهة الغربية كان مسؤولو الوفد الخارجي للجبهة ورجال المخابرات المصرية يدركون أهمية المنطقة الشمالية للمغرب الخاضعة للنفوذ الإسباني في تأمين نشاط الثورة الجزائرية وتهريب الأسلحة، فعولوا على إمكانية التنسيق مع المقاومة المغربية وتوحيد المعركة المسلحة[2]، وبذلت في القاهرة

---

1 المصدر نفسه.

2 صاحب أعمال ثري من الأسرة الملكية ومقرب من ابن حليم والشلحي، انظر احمد توفيق المدني: **المصدر السابق**، ص . ص، 275 . 276.

(2) تم ذلك من خلال الاتصالات التي كلف بها بوضياف في صيف 1954 مع عناصر المقاومة المغربية من أجل بحث سبل تطوير التعاون والاستفادة من مناطق الريف في تدعيم الثورة بالسلاح وحماية الوطنيين الجزائريين وكذا من أجل العبور والالتحاق بالخارج، كما تم التعاقد مع محمد الفاسي لشراء شحنة أسلحة عشية انطلاق الثورة التحريرية لكن الصفقة لم تتم واقتصرت فائدة هذه الاتصالات كما يذكر بوضياف على معرفة المسالك الحدودية و"إقامة علاقات طيبة مع الوطنيين المغاربة في الريف"، ينظر شهادة بوضياف بجريدة الشعب، العدد (17 نوفمبر 1988)، ص12.

جهود مضنية للتحالف مع علال الفاسي ورجال المقاومة، أفضت الى توحيد جيوش تحرير المغرب العربي وتوفير الأجواء لاستقبال سفن الأسلحة المصرية، وانتقل محمد بوضياف من القاهرة إلى المغرب وأقام عدة اتصالات مع شبكات تهريب الأسلحة بالريف المغربي ومع المقاومة المغربية، ولم يلتق بقائد المنطقة الخامسة بن مهيدي إلا في مارس 1955 بملوية، فأبلغه بقرب وصول دفعات السلاح المصري[3]، ولعل أهم إنجاز تحقق سنة 1955 هو مبادرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقيادة حزب الاستقلال المغربي في القاهرة لتجسيد الكفاح الموحد الذي نادت به لجنة تحرير المغرب العربي، ويبدوا أن القيادة المصرية اشترطت من الطرفين الالتزام بالعمل الموحد كشرط لتقديم دعمها المادي[4]، وفي هذا الإطار عقدت في جانفي 1955 اجتماعات تنسيقية بمبادرة مصرية ضمت من الجانب الجزائري أحمد بن بلة، محمد بوضياف، بن مهيدي، أيت حمد، وعن الجانب المغربي علال الفاسي، وعبد الكبير الفاسي، وتم استعراض وضعية الكفاح الجزائري والمغربي وظروف تنسيق العمل بين الجبهتين، واتفقوا على أن تقوم مصر بإمداد الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية بالسلاح وأن توصله إلى منطقة الريف الشمالية، وأن يلتزم جيش التحرير الجزائري وحركة المقاومة المغربية ببدء الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة سميت " القيادة العسكرية العليا لشمال إفريقيا"، وتم الالتزام باستمرار الكفاح دون توقف أي طرف حتى يتم التحرير الشامل لأقطار المغرب العربي[5].

---

(3) المرجع نفسه.

(4) بلقريز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 263.

(5) ينظر فتحي الديب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، مرجع سابق، ص 73.

واعتبرت هذه الاتفاقية خطوة هامة حققت مطمح شعوب المغرب العربي في وحدة الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي، وفي بداية العمل التنسيقي تعثر الاتصال والتعاون بين الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية. إذ كان مسؤول المقاومة المغربية أحمد زياد يرفض استقبال الجزائريين وكذا المساعدات المصرية ويحاول تجميد نشاط المقاومين الذين يلتحقون بالمنطقة، وبدأت شكوك رجال المقاومة والثوار الجزائريين تؤكد عدم إخلاصه، فتم استدعاؤه إلى القاهرة وتوقيفه هناك وعين علال الفاسي بدله عبد الكريم الخطيب. ذو الأصول الجزائرية. قائدا للمقاومة وجيش التحرير المغربي، وبدأ بذلك التعاون والتنسيق بين الجزائريين والمغربيين[1]، واعتبرت المنطقة الشمالية للمغرب منفذا أساسيا للتزود بالأسلحة بعد كسب الموقف الإسباني، فقد تفاوض الفاسي مع الحاكم الإسباني بالمغرب الشمالي واتفق معه على تمكين الكفاح المسلح ضد الفرنسيين من اتخاذ المنطقة مقرا للتدريب ومعبرا لتزويد المناضلين بالأسلحة في إطار من السرية ووافق الجنرال فالينو على اتخاذ مناطق محددة لإنزال الأسلحة وتخزينها وتدريب الثوار [2].

وصل أول إمداد مصري بالأسلحة والذخيرة إلى سواحل منطقة الريف المغربي في فيفري 1955 عبر سفينة ديانا، وقام رجال الثورة بإنزالها بنجاح وإيصالها إلى المنطقة الخامسة وتلتها باخرة مصرية في جوان 1955 أفرغت

---

(1) ينظر بلقريز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 260، وفتحي الديب، المرجع السابق، ص 100.
(2) فتحي الديب: المرجع السابق، ص 101. وتوفيق الشاوي: مرجع سابق، ص ص 41 – 42.

كمية هامة من الأسلحة والذخيرة[3] ويذكر الرائد رشيد[2] بأن الأسبان كانوا يغضون الطرف ويتظاهرون بعدم العلم بما يجري، وأن التنسيق مع المقاومة المغربية حقق نتائج هامة في دعم الثورة، ووفقا لروايته فإن جيش التحرير الوطني كان يتحرك بكل حرية من الغرب الجزائري إلى داخل الريف المغربي، حيث يتم تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة ويعودون إلى الجزائر[4]، وتركز الاهتمام المصري على تزويد الجبهة الغربية الجزائرية ومنطقة الريف بالأسلحة، فتم تجهيز باخرة "انتصار" بكميات كبيرة من الأسلحة استقبلت بالساحل المغربي في شهر ديسمبر 1955، وقسمت حمولتها بين الثوار الجزائريين ورجال المقاومة المغاربة، واعتبرت بمثابة دعم كبير لهما للانطلاق في عمليات عسكرية موحدة على الجبهتين حدد لها موعد الفاتح أكتوبر 1955 كبداية مشتركة[5]، واعتبر هذا الموعد بمثابة انطلاقة قوية للثورة التحريرية بمنطقة وهران وبدأ لجبهة كفاح حركة المقاومة المغربية [1].

وبفضل هذا العمل المنسق والقيادة المشتركة استطاعت الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أن تجسد شعارات الحركة الوطنية وتوحيد المعركة المسلحة، ويذكر الطيب الثعالبي أن "جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع

---

(3) المرجع نفسه، ص 104. وأحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص 99.

(2) الرائد رشيد هو أحمد مستغانمي كان عضوا بقيادة الولاية الخامسة سنة 1957 ومسؤولا عن منطقة الحدود المغربية الجزائرية.

4 ينظر محمد صديقي: مرجع سابق، ص ص 25 – 26.

5 ينظر فتحي الديب: المرجع السابق، ص 121.

1 أورد الفاسي والديب عددا من هذه البلاغات التي كانت تداع عبر "صوت العرب" بالقاهرة وتوزع في شكل منشورات، ينظر نصوص هذه البلاغات. علال الفاسي: نداء القاهرة، مرجع سابق، ص ص 91 – 94. وفتحي الديب، المرجع السابق، ص ص 649 – 654.

المقاومة المغربية وفي نية الدول الثلاث فتح جبهة دفاع مشتركة بين صالح بن يوسف وجبهة التحرير والمقاومة المغربية، وذلك للتصدي لعدو مشترك، وكان جيش المقاومة المغربية قد بدأ شن المعارك ضد قوات الاحتلال، وقد تدربت بعض عناصره على يد كل من نذير بوزار والعربي بن مهيدي"[1].

وكانت جبهة التحرير الوطني تهدف إلى توطيد الصلة بينها وبين المقاومة المغربية نظرا لأهمية الجبهة المغربية في إمداد منطقة الغرب الجزائري بوسائل مواصلة الحرب وتأثير استمرار جبهة الكفاح المغربي في الضغط على القوات الفرنسية. وتؤكد شهادات المسؤولين الجزائريين والمغربيين على العلاقات الوطيدة التي جمعت بينهم في ميدان تنسيق العمليات العسكرية والإمداد بالأسلحة والذخيرة وإقامة مراكز التدريب والاستراحة وتعميق الإحساس المشترك بوحدة المعركة، وفي هذا الإطار قدمت حركة المقاومة المغربية مساعدات عسكرية هامة للجزائريين، ويذكر محمد يوسفي جانبا منها بقوله: "لقد ساعدونا وأعطوا لنا الأسلحة ومونونا كما أعطوا لنا مراكز...لقد ذهبت وزرت مراكزهم وشاهدت نظامهم في الحقيقة الاتصال بيننا كان جيدا"[2]. إلا أن الأسلحة التي قدمت للجزائريين كانت من النوع الخفيف وبكميات قليلة لأن المغاربة لم يتوفر لديهم احتياط كاف من الأسلحة، وإثر إعلان الاستقلال تحفزت عناصر المقاومة لتقديم كميات معتبرة من الأسلحة وفضل أعداد من المغاربة الالتحاق بأسلحتهم بجيش التحرير الوطني، ويؤكد أحد رجال المقاومة محمد بن سعيد أنه أشرف في "تاونات" حيث كانت ترابط إحدى فرق جيش التحرير المغربي

---

1 ينظر شهادة الطيب الثعالبي لمجلة أول نوفمبر، العدد 90 – 91 (أفريل 1988)، ص 27.

2 ينظر حديث مجلة الجيش مع محمد يوسف: مجلة الجيش عدد خاص، مرجع سابق، ص 65.

على مناسبة " تقديم دفعة من المقاتلين الوطنيين المغاربة وكمية من الأسلحة إلى الثورة الجزائرية"[3].

وعلى الجبهة المغربية كان مقررا في 16 اكتوبر 1956 ان تنزل سفينة اتوس حمولتها، لكنها تعرضت لقنص السلطات الفرنسية، كان على متنها حمولة ضخمة من السلاح والذخيرة قدرت ب 72 طن، ومجموعة من الضباط المكونين في مصر، ولم تكن الخسارة متمثلة في الشحنة فحسب، فقد وجدت فرنسا دليلا لضرب مصر، وشددت رقابتها في تفتيش السفن، مما اضطر قيادة الثورة الى عدم اعتماد الوجهة الغربية لفترة طويلة، وقد تم بعدها حجز سبعة سفن من بين العشرة التي أخذت الوجهة المغربية.

وهكذا يبدوا لنا من خلال ما سبق أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بذل جهودا كبيرة في الحصول على الأسلحة خلال المرحلة الأولى من الثورة، وهي مرحلة حاسمة نجح فيها ابن بلة ورفاقه من التغلب على مشكلة التسليح إلى حد ما، حيث نلاحظ أن الداخل كان يشتكي في هذه المرحلة من تأخر وصول السلاح، ولا شك أن هذا يناقض حجم الجهد المبذول وشحنات الأسلحة التي أرسلت إلى الداخل، وقد قدم ابن بلة بالمناسبة حصيلة قيمة عن حجم المجهود المبذول من بداية الثورة إلى غاية اعتقاله في أكتوبر 1956، حيث تحدث عن حصيلة 8200 قطعة سلاح بعضها وصل والبعض الأخر في طريق الوصول بليبيا وتونس، والجزء الخاص بعمالة وهران وصل إلى الداخل، وفصل موضحا أن 2000 قطعة أرسلت عن طريق تونس ووصلت إلى الداخل، و1000 قطعة في طرابلس في طريقها إلى الداخل، وهناك أسلحة

---

3 يراجع بلقريز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 61.

تسترجع في تونس والمغرب وإسبانيا، بلغت في المغرب وحده 900 قطعة، هذا بالإضافة إلى 3000 قطعة سلاح احتجزت على متن السفينة اتوس، و2000 بندقية رشاشة و65 مدفع 45مم، مخزنة في الإسكندرية، و5000 بندقية إنجليزيه و500 رشاش مضاد للطائرات قدمتها مصر للثورة أخيرا. وكذا باخرة بحمولة 350 طن، قامت بنقل 1500 قطعة إلى وهران و4500 قطعة إلى طرابلس، وباخرة أخرى سريعة كان مقررا أن تجوب السواحل الجزائرية وتمدها بالسلاح، وهذه الحصيلة قدمها ابن بلة في الأشهر الأولى لاعتقاله، وذلك ردا على حصيلة عبان الذي ذكر ان الوفد الخارجي لم يرسل منذ اندلاع الثورة والى غاية مارس 1956 سوى 450 قطعة إلى منطقة وهران و100 قطعة إلى الأوراس النمامشة[1].

ومع ذلك ظلت مآخذ الداخل حاضرة، ولعل تفسير ذلك مرده الى أمرين هما: الخلاف الناشب بين قيادة الوفد الخارجي وقيادة الداخل، والاستفادة الحصرية للمناطق المتاخمة للحدود من هذه الأسلحة دون مناطق الداخل (المنطقة الثانية والثالثة والرابعة)، حيث لاحظنا أن ابن بلة المتحكم في ملف السلاح خص مناطق الأوراس والنمامشة وسوق أهراس الموالية له بكميات الأسلحة الكبيرة التي دخلت عبر تونس، واستفادت منطقة وهران من الأسلحة القادمة عبر المغرب.

---

1 انظر رسالة عبان التي أوردها حربي.

HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne ,ed, jeune Afrique ,Paris, 1981,169- 171.

وعليه نقول بأن مشكل السلاح ظل قائما، حيث كان تقييم عبان لحصيلة الأسلحة التي وصلت من الخارج ضئيلة، وألح على ضرورة تدارك الأمر وبذل المزيد من الجهد من أجل تموين الثورة بالسلاح.

ثالثا . قيادة الداخل ومشكل التسليح:

واجه صمود الثورة في مرحلة الانطلاقة صعوبات جمة ترجع إلى قلة التنظيم والاستعداد، فجل المناطق عدا منطقة الأوراس لم تستكمل التحضيرات التي تسمح لها بمواصلة العمليات المسلحة، وبالرجوع إلى بعض شهادات الفاعلين ومحضر مؤتمر الصومام الذي سجل إمكانيات المناطق مع انطلاقة الثورة نلاحظ قلة في عدد المجاهدين (حوالي ألف مجاهد)، ونقصا في كمية ونوعية السلاح (غالبيتها بنادق صيد) وشحا في الميزانية[1]، وقلة الإمكانيات هذه مضافا إليها ظروف التشويش التي اندلعت فيها الثورة (انقسام الحزب ومنافسة مصالي) صورت لكثير من المناضلين أن تفجير الثورة يعد مجازفة أو عمل جنوني، وهو ما عبر عنه عبان عندما أعلم لحظة الإفراج عنه بإمكانيات الثورة المتواضعة وأحوالها التنظيمية، ولم يكن يعلم بحجم التحدي الذي قرر مفجروا الثورة رفعه[2].

وقد ادى نقص السلاح بالمجموعات المفجرة للثورة لرصد هدف الحصول على السلاح في عمليات الفاتح نوفمبر 1954، ويظهر ذلك جليا من خلال التركيز على استهداف مخازن السلاح في عديد الجهات، وكذا حراس

1 انظر شهادة ابن طوبال، جريدة الجمهورية، المصدر نفسه، ص5، ومحضر مؤتمر الصومام في الملحق رقم 3

2 خالفة معمري: عبان رمضان، ترجمة زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 205

الغابات الذين يملكون السلاح، وقد تحققت بعض الأهداف لكنها لم تكن كافية، فقد فشل هجوم أوعمران على مخزن سلاح ثكنة بوفاريك، والحاج لخضر على خزنة سلاح ثكنة باتنة...الخ، وكان ذلك يعني استمرار أزمة نقص السلاح[1].

لقد كان يتوجب على المجموعات المفجرة للثورة أن تعود بعد عمليات فاتح نوفمبر الى ملاجئها النائية وتأخذ وقتها في التنظيم والاستعداد للمجابهة الحاسمة، وكان هذا الأمر مبرمجا، حيث كان التعويل خلال الستة أشهر الأولى في استمرارية الثورة على منطقة الاوراس، وقد تعهد قائدها ابن بوالعيد بهذا الأمر في الاجتماعات التحضيرية لاندلاع الثورة[2].

ولهذا نسجل عموما تركز العمليات العسكرية خلال المرحلة الأولى في الاوراس، الأمر الذي صور للإدارة الفرنسية أن الثورة محصورة هناك ويمكن بالتالي وئدها بسهولة، وأما المناطق الأخرى فكانت تسارع الوقت لتركيز تنظيمها السياسي وبناء هياكلها العسكرية، وقد وضعت نصب أعينها تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

. تحضير العمل السياسي ليكون أرضية للعمل العسكري، ويشمل هذا التحضير التعريف بأهداف الثورة ومبادئها، وكسب الأنصار لها، وتشكيل تنظيم سياسي قاعدي يضمن غرس جبهة التحرير الوطني في كل دوار وحي، ويلبي متطلباتها من دعم لوجستيكي وتجنيد وأخبار وقت الحاجة.

---

1 شهادة اوعمران، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون،د م ج، الجزائر، 1981، ج3، ص . ص 77. 79. 225

2 شهادة بيطاط Patrick Eveno et Jean Planchais, op cit , p 88 - 89

. تنظيم وتدريب فرق جيش التحرير الوطني لتقوم بواجبها على أكمل وجه، حيث وضعت شروط صارمة لتجنيد المصممين والقادرين على حمل السلاح، سواء كانوا مجاهدين أو مسبلين أو فدائيين، وتم تنظيم الفرق العسكرية وتدريبها على حرب العصابات، كما حددت الصلاحيات والأهداف، وكانت هذه الفرق تقوم بنصب الكمائن وتخريب منشآت العدو وتطهير الساحة من الخونة.

. الحصول على الأسلحة في الداخل بمختلف الطرق والوسائل، وخاصة جمع وشراء أسلحة الصيد المتاحة لدى المواطنين، والتركيز في العمليات العسكرية الأولى على تحصيل السلاح، وتنفيذ كمائن بقصد غنم الأسلحة، وتشجيع مبادرات الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة لدعمها بالسلاح والرجال.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الثورة في مرحلتها الأولى إلا أن صعوبات جمة واجهتها. نذكر منها:

. شدة الطوق العسكري الفرنسي الذي شكل خناقا على المجاهدين في بعض المناطق، وخاصة في المنطقة الأولى، ويكفي أن نذكر أن الإدارة الفرنسية جندت كافة طاقاتها لوئد الثورة وهي في المهد، وسارعت للرفع من عدد جنودها في الجزائر، وشنت طوقا شديدا لمحاصرة الأوراس، ومنع انتقال عدوى الثوار إلى المناطق الأخرى.

. قلة الإمكانيات المادية: حيث مثل عدم توفر الإمكانيات المادية مشكلا حقيقيا لقيادة الثورة، وخاصة المال وهو عصب حياة الثورة، وقد عالج قادة الثورة هذا المشكل بإمكانياتهم الخاصة، فسخروا أملاكهم الخاصة مثلما

فعل ابن بوالعيد وابن طوبال، ولجئوا للاقتراض، حيث اقترض مثلا زيغود مبلغ خمسة عشر ألف فرنك للإنفاق على فرق المجاهدين، وقد بدأت تنتظم مسألة تمويل الجيش والجبهة عن طريق الاشتراكات والتبرعات، وكان الشعب سخيا . كما يؤكد ابن طوبال . في الإنفاق على ثورته[1].

. مشكلة التسليح والتموين: ظلت مشكلة عدم توفر الأسلحة والتموين تشكل عائقا أمام تفعيل قدرات الجيش وتجنيد المناضلين، وذلك رغم وعود الوفد الخارجي بقرب الفرج، وقد اندلعت الثورة من دون أن تدخل أية قطعة سلاح من الخارج، وكان لابد من انتظار أواخر عام 1954 لتبدأ تتسرب بعض القطع، وكانت وتيرة دخول الأسلحة طيلة عام 1955 بطيئة، وخلال عام 1956 أدخلت شحنات معتبرة، لكنها وجهت لمناطق الحدود والأوراس من دون أن تستفيد منها المناطق الداخلية، ولهذا استمر العمل بمبدأ "خذ سلاحك من عدوك" وتم تحاشي المواجهات المباشرة مع العدو، وقد ساد تذمر بعض القادة من تأخر وصول الأسلحة ومن نقص التموين، وذلك على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها ابن بلة ورفاقه للإيفاء بالتزاماتهم[2].

ولمواجهة مشكلة نقص السلاح والذخيرة اعتمدت قيادة الداخل على المصادر الداخلية، وكان منها:

. جمع أسلحة المواطنين: اعتمدت قيادة الثورة في الداخل على الإمكانات المتوفرة من السلاح، حيث صدرت الأوامر بالسعي لجمع الأسلحة من

---

1 انظر شهادة ابن طوبال، حوار، جريدة الجمهورية، عدد يوم 29 مارس 1982، ص 5.

2 انظر حول مشكلة التسليح، احمد ابن بلة: المصدر السابق، ص98 وما بعدها، ومقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج 1، ص 248 وما بعدها.

المواطنين، وإعطاء الأولوية في التجنيد لمن يملك السلاح أو يقدر على شرائه، وهذا الأمر مكن من جمع كميات معتبرة من بنادق الصيد المتوفرة بكثرة لدى المواطنين في الأرياف خصوصا.

. شن كمائن ومعارك بغية الحصول على السلاح: ففي اطار شعار "خذ سلاحك من عدوك" بادرت مجموعات المجاهدين إلى تنظيم كمائن محكمة وشن معارك من اجل غنم الأسلحة، حيث تفيد شهادات مجاهدي الأوراس أنهم خاضوا معارك ضارية مع العدو الفرنسي، معتمدين في ذلك على حرب العصابات، أو القيام بنصب الكمائن لدوريات الاستعمار الفرنسي، وأحيانا من دون مراعاة الخطر المحدق بهم، فقد كان همهم الوحيد هو جمع السلاح[(1)]، وبالإضافة إلى المعارك قام المجاهدون بنصب الكمائن للقوافل العسكرية، حيث بلغ عدد الكمائن 20 كمينا خلال سنة 1955، ووصل إلى 108 كمينا سنة 1956[(2)]، وقد عرف عن عاجل عجول وعباس لغرور حرصهما على اعتراض قوافل العدو من أجل الحصول على أكبر عدد من الأسلحة، وكان من أشهر تلك الاعتراضات كمين عقبة تعيشت الذي غنم فيه لغرور أسلحة كثيرة[(3)].

. تشجيع المجندين في الجيش الفرنسي على الفرار بأسلحتهم إلى الثورة: تم التخطيط بإحكام للاستفادة من خبرات الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي ومن أسلحتهم، وفي هذا الشأن وجهت حملة واسعة لتشجيعهم على الالتحاق

---

1 محمد الطاهر عزوي: "واقع الثورة التحريرية بالأوراس في السنوات الأولى" الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، المرجع السابق، ص 60.

2 مختار فيلالي: "ملتقى المعارك الكبرى، الولاية الأولى التاريخية وثورة التحرير"، مجلة التراث، العدد 11، المرجع السابق، ص 63.

3 Mohamed larbi Madaci, <u>Les tamiseurs de sable aures – nememcha 1954 – 1959</u>, Editions ANEP.Alger, 2001 . pp 71-78

بالثورة، ونجحت الكثير من المبادرات عبر التراب الوطني، ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى حملة الفرار من مركز البطيحة قرب سوق أهراس، وذلك في الأسبوع الأول من شهر مارس 1956[1]، حيث نسق السعيد لاندوشين مع محمد عواشرية وعبد الرحمان بن سالم لفرار كتيبة عدد أفرادها 130 جنديا تحت قيادة ضابط فرنسي منهم 106 جزائري والباقي فرنسيون، وتم أثناء الفرار التخلص من الجنود الفرنسيين، وغنم كمية كبيرة من الأسلحة([2]). وكذا عملية الفرار من مركز الصبابنة التي نفذها سي الزوبير بالقرب من مغنية عام 1956، وعملية فرار القناصة الجزائريين من نخبة الجيش الفرنسي في منطقة بن سرور ببوسعادة، والذين التحقوا بأسلحتهم بجيش التحرير الوطني، وكان لهم دور كبير في تموين منطقة بسكرة بعدد لا بأس به من الأسلحة التي جلبوها معهم [(3)] وامدت عمليات الفرار الى المجندين المهاريست بالصحراء، ففي تيميمون نفذت كتيبة المهاري بتوجيه من امحمد الهاشمي عملية فرار يوم 15 اكتوبر 1957 من مركز حاسي صاكة، وأخذوا معهم 75 قطعة سلاح[(4)].

---

1 إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دون طبعة، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 110-111.

2 تتمثل الكمية التي حصلوا عليها في 7 بنادق، رشاش، مدفع هاون عيار 60 مم، ومدفع هاون عيار 80مم، و45 رشاش طومسون أمريكية، وما يزيد عن 45 بندقية حربية من نوع قاران، و4 مدافع بازوكة، ومسدسات وعدة أكياس وصناديق للذخيرة الحربية، كما استولوا على ما بين 7 إلى 8 أجهزة إرسال واستقبال، وقد تم نقل الغنائم بواسطة 48 بغلا، منهم 8 تابعين للمركز والباقي جمع من القرى المجاورة. انظر إبراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص 110.

3 عمار حشية: المصدر السابق، ص12

4 Charles renaud Patrick .Les combats sahariens 1955-1962 .Grancher. paris. 1993.. PP 140- 143

ونظرا لانتشار الظاهرة بادرت فرنسا للقيام بإبعاد الجنود الجزائريين من الجزائر إلى ألمانيا الغربية، وجلب الجنود الفرنسيين من ألمانيا الغربية إلى الجزائر [1].

. مراوغة السلطات الفرنسية: حيث بادرت منطقة القبائل عشية مؤتمر الصومام الى خطوة جريئة، الهدف منها الحصول على السلاح، وتمثلت في مجارات مبادرة لاكوست بتسليح الجزائريين لمحاربة الثورة، حيث وضع لاكوست الثقة في ثلاث عناصر من جبهة التحرير لتجنيد مجموعات جزائرية وتسليها، وخاب ضنه عندما أعلنت قيادة الثورة أنها غنمت نتيجة لذلك عشرات الأسلحة التي كانت بحاجة الهيا[2].

لقد استمرت مشكلة تزويد الداخل بالسلاح طوال المرحلة الأولى من الثورة 1954. 1956، وكان على قيادة الداخل أن تتكيف مع هذا المعطى وتعتمد المصادر الداخلية في التمون، كما كان عليها أن ترسم استراتيجية عسكرية تتناسب وقلة إمكانياتها، ومنها اعتماد حرب العصابات وما يرتبط بها من كمائن واشتباكات في الجبال والأرياف، والعمل الفدائي بالمدن.

وقد أتت الكمائن ببعض النتائج المهمة، حيث كانت المجموعات تتزود من غنائم الأسلحة، وهو ما لوحظ جليا في هجمات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، وأما رجال الفداء فقد تقرر تزويدهم بالقنابل والعبوات المصنعة محليا، حيث كانت تجمع قنابل الطائرات غير المنفجرة والقنابل المزروعة في الأرض، ويتم تفكيكها وصناعة المتفجرات اعتمادا على خبرات الجزائريين،

---

1 إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 112.

2 المجاهد، العدد 3، دون تاريخ، وزارة الإعلام، 1984، ص ص 35-40.

ومنهم طالب عبدالرحمان الطالب الخبير في الكيمياء، والذي كان يشرف في العاصمة على ورشتين تزودان فدائيو العاصمة بالمتفجرات[1].

الخاتمة:

وهكذا يتبين لنا أن قيادة الثورة وفي ظل استحالة وصول الدعم الخارجي خلال هذه المرحلة اعتمدت على تمويل نفسها بنفسها من السلاح، وذلك من خلال أشكال الدعم الذاتية من السلاح المبينة أعلاه، وقد جرى ذلك في إطار من التفاوت بين المناطق والجهات، ونلاحظ جليا تركز الكميات الكبيرة من الأسلحة في منطقة الأوراس، وذلك لتوفرها على كميات مخزنة من السلاح، ومبادرتها لتحصيل الأسلحة من الداخل والخارج، في حين ظل تسليح المناطق الأخرى ضعيفا إلى غاية عام 1956، وهو الأمر الذي تكشف عنه وثائق مؤتمر الصومام.

1 المنظمة الوطنية للمجاهدين: معارك ثورة التحرير، مرجع سابق، ص 160.

مراكز وورشات صناعة الأسلحة في الثورة التحريرية الجزائرية

الأستاذ بوزيدي عمر

طالب دكتوره جامعة الجزائر 02

مقـــدمة:

يعتبر موضوع تسليح الثورة التحريرية الجزائرية من أهم المواضع التي تكتسي أهمية قصوى وبالغة. لما يمثله من دور استراتيجي ومحوري وفعال في نجاح العمل العسكري الثوري. ومما لا شك فيه أن الثورة التحريرية قد واجهت تحديات جمة في عملية التسليح وكسر الحصار والتطويق الفرنسي المفروضان عليها على الحدود البرية والبحرية، إذ تفطنت فرنسا إلى ضرورة خنق الثورة وكبح عملها من خلال تحجيم إدخال الأسلحة بمراقبة الحدود والتضيق على الدول الداعمة للقضية الجزائرية.

وتتجلى مظاهر التضييق الفرنسي على الثورة الجزائرية في مجال التسليح بإنشاء خطي شال وموريس المكهربين على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وقنبلة ساقية سيدي يوسف التونسية 08 فيفري1958 كشكل من أشكال إفشال إمداد الثورة بالسلاح.

وأمام هذا الوضع، ونظرا لفعالية السلاح في سير الثورة ونجاح عملياتها لم ييأس قادة الثورة ويستلموا للضغوط الفرنسية، بل قاموا بإنشاء ورشات ومراكز لصناعة الأسلحة والقنابل داخل الجزائر وخارجها كضرورة ملحة وكتعويض على الأسلحة التي استحال عليهم شرائها من الخارج نتيجة الحصار الفرنسي على الحدود من جهة والعجز المالي من جهة أخرى.

وقد نشطت هذه الورشات داخل الجزائر العاصمة وبالمغرب الأقصى، حيث كانت تعمل في سرية تامة، وأشرف عليها مهندسون وخبراء من الجزائر وحتى من الأجانب من جنسيات مختلفة، واستطاعت صناعة أسلحة فعالة ومختلفة بإمكانات مادية شبه محدود وفي ظروف أمنية مشددة، وكان لها أثر بالغ في دعم الثورة الجزائرية ولمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى استفادت الثورة الجزائرية من مراكز ورشات صناعة الأسلحة؟ وما هي أهم الأسلحة التي استطاعت هذه الورشات تصنيعها؟**

تصنيع البنادق الخفيفة والرشاشات:

لضمان استقلال نسبي في ميدان التسليح لم يتردد جيش التحرير الوطني في اللجوء إلى صنع الأسلحة بوسائلها لخاصة ففتح مصنعا بالقرب من تونس وبين سنة 1958 وسنة 1960 فتحت مصانع للأسلحة في المغرب أيضا فاستطاعت أن تنتج قنابل يدوية ورشاشات ومدافع الهاون ذات 45 و60 مليمتر[1].

وبالحديث عن ورشات صناعة الأسلحة بالمغرب فقد تجاوز جيش التحرير الوطني فكرة الاعتماد على استيراد الأسلحة المصنعة بل عمل على تجسيد انتتاج الأسلحة ميدانيا كتعبير عن تطوره وتنامي قدراته وطموحاته في نفس الوقت ومن أهم المشاريع التي عرفتها ورشات صناعة الأسلحة فيما وراء الحدود الغربية هذه المشاريع:

- مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلّدة.
- مصنع للراجمات من شاكلة بازوكا ومدافع مورتي.

1- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية**، ط 2 , دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر ,2014 , ص: 335.

وقد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار(رشيد كازا)[1]تحت غطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والملاعق[2].

كما كان لبوداود محمد المدعو سي منصور دور بارز في الإشراف على صناعة الأسلحة بالمغرب حيث تمكن بإشرافه على مجموعة من العمال على صنع قنبلة يدوية سميت بالقنبلة الإنجليزية سنة 1956. وعرض هذا النموذج على عبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين واقترحا عليه تصنيع القنبلة اليدوية والمسماة بالأمريكية وقدم له نموذجا عن هذا النوع من المتفجرات والذي عرضه على عمال الورشة، حيث قام العمال بإبطال مفعولها للكشف عن مختلف أجزائها، وقاموا بتصنيع نماذج عديدة منها في مسبك صغير بمدينة تيطوان المغربية وكان يدير هذا المسبك سي منصور الذي كان يعمل تحت إشرافه المسؤول المحلي بالدار البيضاء والمسمى أسعد محمد ويعمل معه ثلاثة مناضلين جزائريين وهم عبد الصمد وسيف الإسلام، وبن تشوك مراد. وقام المشرفون على هذه الورشة بتجهيزها بكل الوسائل الضرورية لتوسيع المكان بغرض انتتاج أكبر عدد ممكن من القنابل.

وقد كان لمحمد خطاب دور بارز في توسيع هذه الورشة فهو من أصول جزائرية وكان مقربا من الملك محمد الخامس حيث منح جزءا من املاكه غير المنقولة لجيش التحرير الوطني بالمغرب لتشييد مراكز تصنيع الأسلحة [3].

1–مسعود زقار (1926–1987) من مواليد العلمة، لقب برشيد كازا عمل على الإشراف على مصنع لصناعة البازوكات في المغرب وكان على اتصال بالأمريكيين والاستفادة منهم، استطاع تزويد جيش التحرير الوطني بعدة وسائل اتصال اللاسلكية، **انظر: الشروق اليومي** ,22نوفمبر 2006 , د ص.

2– جبلي الطاهر: شبكات **الدعم للو جيش للثورة التحريرية 1954 – 1962** , مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان , 2008 – 2009 , ص: 108.

3– فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط 2 , دار المستقبل العربي، القاهرة , 1990 , ص: 199.

كما عمل القائمون على الورشة إلى محاولة إنشاء بنادق آلية وأطلع سي منصور المسؤولين في جيش التحرير على الفكرة إلا أنه اصطدم بمشكلة قلة وجود التقنيين وذوي الخبرة فتوجه إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا واتصل بعمر بوداود ورفقاءه طالبا منهم المساعدة على منظمة تزودهم بالعتاد الضروري لتصنييع الأسلحة وتم الاتصال بزعماء الأممية الشيوعية الرابعة وتحديد موعد معهم بألمانيا [1].

وقامت هذه المنظمة بإرسال ثلاثة تقنيين من جنسية هولندية أحدهم ميشال رايتيس شرحو مختلف المراحل الضرورية لصنع السلاح، وتركيبه حيث سجل سي منصور كل الملاحظات وقام بتسليمها لعمال الورشة بالمغرب، كما اتصل سي منصور بمسؤولي فيدرالية جبهة التحرير الوطني ليزوده بتقنيين جزائريين ومهندسيين مختصين في تقنيات المعادن سنة 1958 وتم شراء آلات من خارج المغرب، وتبرعت يوغسلافيا ببعض الآلآت وتم أنشاء مكتب للدراسات بالقنيطرة وكان المقر ملك لمحمد خطاب وتمّ استقدام النجارين والبنائين ومجموعات العمل. وتفسير حرص قيادة جيش التحرير الوطني على إنشاء الورشات داخل بعض المدن المغربية واختيارها عن سائر المدن الأخرى هو إقامة الورشات قرب المراكز الحضرية حتى يتمكن العمال من التموين بسهولة وكل ما هو ضروري للورشات [2].

1–جون بول كاهن وكلاوس يرغن مولر: جمهورية **المانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954–1962** ,تر: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر , 2010 , ص: 72–77

2– بوداود محمد المدعو سي منصور: **أسلحة الحرية**، تر: فخر الدين بلدي، منشورات رافا، الجزائر، ص ص :126–128.

بالإضافة إلى زرع فرنسا لجواسيس و عملاء فرنسيين لملاحقة مناضلي جبهة التحرير الوطني في كل مكان, لذلك كان انتقاء المدن لإنشاء ورشات صنع الأسلحة في غاية الأهمية وقد استطاعت الأممية الشيوعية تزويد مناضلي جيش التحرير الوطني بموظفين ومهندسين الماني وإنجليز، وأرجنتين ويونانيين بلغ عددهم حوالي عشرة ما بين مهندسي وتقنيين, إضافة إلى جزائريين من الطلبة الذين يدرسون بفرنسا واستطاعت هذه الورشة تصنيع أول بندقية آلية ناجحة , وكانت أعمار العالمين بالورشة تترواح ما بين 18 و 20 سنة يعملون 24 ساعة على 24 بالتناوب وكانت الورشة ذات حراسة مشددة و عزلة تامة مما أصاب العمال بالاكتئاب بسبب ضغوط العمل و العزلة التامة لمدة شهور [1].

ولتجاوز هذه المشكلة قام المسؤولون عن الورشة ,بتقسيم العمال إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من 12 فردا يشرف عليها مسؤول وأعطيت له أوامر بفتح فضاء من الحرية لعماله وأدرج المسؤولون على الورشة عروضا سينمائية وأجهزة لعرض الأفلام وشجعوا العمال على تعلم اللغات كالإنجليزية والفرنسية والألمانية خاصة و أنهم من جنسيات مختلفة كما تم تنظيم دورات لكرة القدم وقد وصل عدد العاملين في الورشة إلى 300 عامل موزعين على خمسة وحدات, ووصل انتتاج البنادق إلى 10000 بندقية و100000 قطعة من الذخيرة الخاصة بالبنادق و 50000 قطعة خزان [2]. وقد تم تعبئتها في صناديق وأرسلت إلى قيادة الحدود.

***صناعة قذائف الهاون:**

1-Mohamed Lebjaoui: **vérité Sur La Révoulution Algérienne**,ed ANEP,2005,PP:145-148

2- بوداود محمد المدعو سي منصور: **المصدر السابق**، ص ص: 133-135.

من الأسلحة التي تم إنشائها خلال الثورة التحريرية من طرف مناضلي جيش التحرير الوطني بالمغرب قذائف الهاون رغم الصعوبات الفنية والخسائر البشرية التي واجهت العاملين بالورشة اذ خسر المسؤولون عن الورشة خيرة التقنيين والفنيين بسبب التجارب الفاشلة ومن أبرز الذين استشهدوا في محاولة إنجاز قذائف الهاون النقيب حمويانا الذي كان ضابطا بالجيش الفرنسي والتحق بجيش التحرير الوطني بالمغرب أمام أعين عبد العزيز بوتفليقة الذي كان ضمن الفريق للإشراف على التجارب.

وقد انفجرت القذيفة داخل المدفع لحظة بدأ التجارب وأصابت مباشرة النقيب حمو وتم استبداله بالتقني مراد بلتشوك الذي لقي هو الأخير حتفه بانفجار المدفع مع قذيفته.

***مراكز صناعة الأسلحة:**

من أهم المراكز الورشات لصناعة الأسلحة التي اتخذها جيش التحرير الوطني بالمغرب هي:

- سوق الأربعاء، وتم فيه صنع الرشاشات وبعض قطع المدفع.
- بوزنيقة وفيه أنشئت المسبكة لصناعة القنابل اليدوية.
- تمارة لصناعة ماسورات الرشاش وحتى البنغلور.
- المحمدية: بها مخبر للمواد الكيميائية.
- السخيرات تم صنع المظاغط بها لصناعة عبوات الرصاص Les chargeurs [1].

1–بوداود محمد المدعو سي منصور: **المصدر السابق**، ص ص: 140–142.

ولم تكن أسماء هذه المراكز حقيقية بل كانت مستعارة لتمويه السلطات الفرنسية فمثلا سوق الأربعاء هو (بئر خادم السوسي) وبوزنيقة (تافيلالت) تمارة (القنيطرة) السخيرات (سيدي سليمان) المحمدية (قنيطرة فورات).

وقد قامت جبهة التحرير الوطني بشراء الأراضي التي أنشئت بها هذه المراكز على شكل مزارع يوجد بها الأبقار والأغنام وكان يحرسها رعاة جزائريون يرتدون البرانسي ويخفون تحتها رشاشاتهم M49 ولكن هم في الحقيقة جنود جيش التحرير الوطني, وقد لقيت جبهة التحرير الوطني الدعم الكامل من طرف المغرب, حيث قام بمساعدتها بضمان نجاح الثورة التحريرية [1].

***صناعة المتفجرات:**

تعتبر المادة الأساسية لصناعة المتفجرات هي TNT وقد تفطن المهندسون إلى فكرة استغلال القنابل التي الفتها الطائرات الفرنسية ولم تنفجر وتم إعادة تفكيكها واستغلالها.

ومن أبرز التقنيين الجزائريين الفاعلين في هذا الشأن المناظل عبد الرحمن طالب[2].

الذي له دراية واسعة في الكيمياء حيث أقام مخبرا بالعاصمة رفقة رشيد كواش بالأبيار، ورغم الوسائل القليلة المتوفرة كالأسلاك الحديدية والقاذورات وقطع الخشب، إلا أنه استطاع طالب عبد الرحمان إنجاز خليط للمتفجرات.

1–بشير سعدوني: **الثورة التحريرية الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**، دار هومه، الجزائر, 2009, ص :180.

2– عبد الرحمان طالب ولد في 5مارس 1930 بالقصبة عرف بكيميائي الجزائر عمل على تصنيع بعض القنابل استشهد 24 افريل 1958بالمقصلة في سجن بربروس بالعاصمة، **انظر: منشورات** المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954

وبعد استشهاد رشيد كواش [1]التحق طالب عبد الرحمان إلى الجبل واعدم في 23 أفريل 1958 كما قام ياسف سعدي بانشاء ورشة لصناعة المتفجرات بحارة " الجرفياد " بمساعدة كيميائيين وقام بضبط احدى المفرقعات وتوله إدارة قطاع القنابل الذي كان يستلزم تقسيما في العمل. واختصاصيين منعزلين بعضهم عن بعض كل منهم في قسم خاص بصناعة معينة، مثل هياكل الحديد والمفرقعات والزنادات الدقيقة الصنع وأجهزة ضبط الوقت ولحّام قاعدة المفرقع والصناديق الخشبية العازلة وأخيرا الضبط النهائي للمفرقع.

وكان يلزم لاستعمال القنابل أجهزة مستقلة في الصناعة نفسها وهي موجودة تحت إشراف إخصائيين آخرين وهذه الأجهزة هي:

- البيانات واختيار الأهداف والبحث عن شركاء في المكان نفسه واكتشاف المخازن القريبة.
- فرقة سيارات للتنقل.
- فرقة متنقلة من الضابطين لضبط المفرقع.
- الفدائيون و الفدائيات لوضع القنبلة المراد تفجيرها [2].

كما قام المناظل سالم رمضاني من الحصول على سبع قارورات من مادة نتروجليسين واستطاع تصنيع مجموعة من القنابل ووضعها في مقاهي فرنسية وتفجيرها، وتم إدخال هذه القارورات داخل حبات بطيخ اصفر.

***صناعة البنغلور:**

1- سعدي وهيبة: **الثورة التحريرية الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**, دار المعرفة، الجزائر, 2009، ص ص: 35-36.

2- سعدي ياسف: ذكريات **معركة الجزائر**، تر: إبراهيم حتفي، دار القومية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص: 17-18.

شكل خطا شارل وموريس[1] تحديا بالنسبة لاستمرارية وعملية إدخال الأسلحة من الحدود الشرقية والغربية للجزائر من تونس والمغرب إذ أنه عزل الجزائر الأمر الذي انعكس سلبا على عملية إدخال الأسلحة للولاية الخامسة [2].

ووفقا لشهادة المجاهد مولاي إبراهيم عبد الوهاب فانه ابتداء من سنة 1959 لم تعد الولاية الخامسة تستلم الأسلحة من الخارج عبر الحدود بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة وحاولت قيادة جيش التحرير الوطني تدارك وتجاوز هذه الخطوط المكهربة فعمل تقنيو ومهندسوا جيش التحرير الوطني على اختراع جهاز يسمى البنغلور وهو عبارة عن أنبوب أسطواني يملأ عادة بمادة TNT أو البلاستيك أو النبالم بكميات تصل الى 05 كلغ يترواح طوله ما بين 140 سم و160 سم ويستورد فارغا ويقوم افرد متخصصون بحشوه وهذه العملية صعبة لما تتطلبه من ضغط وما تسببه من جهد[3].

ولتوضيح أهمية هذا الجهاز و مدى فعاليته في حطيم الاسلاك الشائكة يذكر المجاهد أحمد زياد " **طريقة البنغلور طريقة مشهورة استعملت في الحرب العالمية الثانية واستعملها جيش التحرير الوطني بصفة مكثفة بين 1960 و196 و خدمت الثورة التحريرية خدمات كبرى** " [4].

1–عبد المالك مرتاض: دليل **مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية، المطبعة الحديثة**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954, الجزائر، ص: 72.

2– جمال قندل: خطا **موريس وشال على الحدود التونسية والمغلابية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957– 1962** , ط1 , دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر , 2006 , ص ص :60 –61

3–الجنيدي خليفة: حوار **حول الثورة**، ج1 موفم للنشر، الجزائر , 2012,ص :480.

4– سعدي وهيبة: **المرجع السابق**، ص ص: 113 –114.

***مصلحة الهندسة والتصليح:**

تعتبر مصلحة الهندسة من أهم المصالح التي كان يعتمد عليها جيش التحرير الوطني لصيانة الأسلحة وإعادة تأهيلها. غير أن مساهمتها كانت أبعد من أن يستهان بها, حيث لم يكن عدد هؤلاء الجنود الذين يشتغلون في الخفاء كثيرا فقد ينحصر في بعض الأماكن في شخص واحد لناحية كاملة ولكن هذا الشخص قد ينجز أحيانا عمل وحدة كاملة بمفرده[1].

ومن أبرز الذين ذكرتهم كتب التاريخ , الأخضر في الونشريسي و أحمد لغواطي في ناحية المدية حيث كان هذا الأخير يعمل في كوخ صغير في أولاد بوعشرة واشتغل في تصليح بعض الشاحنات التي توقف سيرها عن العمل, وتصليح الأسلحة من البنادق وصنع الألغام والقنابل بواسطة علب المصبرات وأشياء حديدية مختلفة وإعادة استعمال القاذفات غير المتفجرة التي تلقيها الطائرات الحربية الفرنسية على المجاهدين[2]. كما اشتغل عمال الهندسة على نزع شعيلة القذائف وخاصة القنابل التي تلقيها الطائرات ب 26 حيث أنها تزن 500 كيلوغرام أو أكثر من أجل استرجاع البارود الذي تحتويه هذه القنابل.

نظرا لدقة هذه العملية لاحظ الفرنسيون بأن جيش التحرير الوطني يستفيد من القنابل غير المتفجرة صاروا يفخخون بعضها. والجدير بالذكر أن عمال الهندسة لم يتلقوا تكوينا حقيقيا بل اكتسبوا ذلك من خلال تجاربهم الشخصية و معلوماتهم البدائية عن المتفجرات [3], حيث لم يكتفوا بالإنتاج لتحسين

3-Mohamed Lebjaoui : opcit p: 146

4-Ahmed Mahsas :**Le Mouvement révoulutionnaire en Algérie édit harmattan paris 1979P:78**

3–لمجد ناصر: أحاديث **مع أحمد علي مهساس**، ط1. دار الخليل القاسمس للنشر والتوزيع، المسيلة , 2013 , ص: 82.

مستواهم بل كانوا مكلفين بالذهاب إلى الميدان للتعليم و تعتمد مصلحة الهندسة على مساهمة المسبلين[1] نظرا لمعرفتهم بالأماكن الجغرافية[2].

الخاتـــمة:

مما سبق ذكره نخلص إلى أن جيش التحرير الوطني استطاع تجاوز الحصار الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الحدود الجزائري ومنع إدخال الأسلحة وذلك عن طريق إيجاد حلول من خلال إنشاء مراكز وورشات لصناعة الأسلحة في المغرب والجزائر العاصمة وبعض المدن الجزائرية.

ومن أبرز الأسلحة التي تم صنعها قذائف الهاون والمتفجرات والبنغلور والبنادق اليدوية، تمركزت هذه الصناعات في تافيلالت والقنيطرة وسيدي سليمان وقد استطاعت هذه الأسلحة دعم الثورة التحريرية الجزائرية والمساهمة في نجاحها وكسرها لسياسة التطويق والحصار المفروضان عليها.

1-المسبل هو الذي يواجه أخطار الاماكن التى يظن انها ذات خطورة وهو الذي يمون جيش التحرير الوطني ويقوم بحراسته اثناء راحته وهو الذي يحمل الذخائر والجرحى ويقوم بتخريب السكك والطرق واعمدة الهاتف ويكشف تحركات العدو **انظر: جريدة المجاهد: ع** 11 , 11نوفمبر 1957 , ص :.10.

2-حمود شايد: دون **حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة**، منشورات دحلب , 2010 , ص ص: 223-224.

دور المنطقة الحدودية الشرقية في التسليح إبان الثورة التحريرية

د / لخضر بوطبة

جامعة سطيف 02

الملخص:

شكل موضوع التسليح أثناء الثورة التحريرية الجزائرية مشكلا كبيرا وتحديا خطيرا في الوقت ذاته بالنسبة لقادة الثورة سواء قبل اندلاعها أو بعد اندلاعها، فمن البديهيات في عالم الحروب والشؤون العسكرية أنه للقيام بأي عمل مسلح لا بد من توفر السلاح الذي هو الوسيلة الضرورية المستخدمة في هذا العمل، ومن المعروف كذلك أن الحروب تؤدي إلى ازدهار ما يسمى الاتجار غير القانوني بالأسلحة وهو ما خدم الثورة في اعتقادنا، ولعل مشكلة التسليح هي من أكبر المشاكل التي واجهت مناضلي حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية حينما قرروا تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947[1]، ولكن قبل الحديث عن هذه المشكلة يبدو أنه من الحكمة أن نبحث عن مشكلة أخرى مرتبطة بالأولى وهي مشكلة نقص الأموال لاقتناء السلاح، فكيف عاجل مناضلو الحزب السابق الذكر هذه المشكلة التي طرحت بحدة في أحد اجتماعات القادة وكانت مصدر قلقهم ومخاوفهم فكانت الإجابة من أحد المناضلين الحاضرين "خذ سلاحك من عدوك"

---

1 هناك كتابات عديدة ودراسات متنوعة عن الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية نذكر منها محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر. شارل روبيير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصر. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية. محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول. عمار بوحوش: تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962. فتحي الديب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، عمار قليل: ملحمة الجزائر 3 أجزاء. وغيرها من الدراسات بالإضافة إلى الرسائل والأطروحات الجامعية التي لا حصر لها.

وهو الشعار الذي انطلقت به الثورة التي تدعمت مع مرور الوقت بالعتاد الحربي بمختلف الطرق والأشكال، وقد شكلت الحدود الشرقية (مع كل من ليبيا وتونس) منطقة مثالية لعبور الأسلحة إلى الجزائر ولذلك أرتأينا أن تكون مداخلتنا عن دور المنطقة الحدودية الشرقية في التسليح إبان الثورة التحريرية.

مقدمة:

لا شك أن قضية السلاح والأموال وكيفية الحصول عليهما كانت من القضايا الهامة التي كانت تؤرق مضاجع مناضلي حزب الشعب الذي اتخذوا قرار الشروع في التحضير للكفاح المسلح، وكانت القضية تأتي في أولويات جدول أعمال أي اجتماع يعقد نظرا لأهميتها وضروريتها. وقبل الدخول في صلب الموضوع لا بد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين تستدعيان الوقوف عندهما لضرورتهما وهما الحاجة الماسة للأموال من أجل اقتناء الأسلحة، ولذلك يكون لزاما علينا إذن أن نبحث عن مصادر التمويل قبل أن نبحث عن مصادر التسليح.

والنقطة الثانية التي يجب التنبيه لها هي أن الثورة لم تكن تعول كثيرا على مساعدة تأتيها من الأنظمة العربية التي كانت لا تزال بعد تحت الهيمنة الاستعمارية رغم الإعلان عن استقلال الكثير منها إلا أنها كانت لا تزال تعاني التبعية للاستعمار الذي كبلها بقيود تجعل منها تحت وصايته كليبيا على سبيل المثال، ولذلك كانت الثورة تأمل في الحصول على المساعدات من الشعوب العربية والإسلامية التي يجمعها الحقد المشترك ضد الاستعمار مع الشعب الجزائري. وأود أن أوضح منذ البداية أنني لست هنا بصدد إحصاء ورصد عدد عمليات تهريب الأسلحة التي تمت بنجاح فهي كثير ولا يمكن احتوائها في هذه المداخلة بقدر ما تهدف الدراسة على تبيان عبقرية الثوار الجزائريين في كيفية التعامل مع الوضعيات الصعبة فيما يتعلق بتمرير السلاح واختراق خط موريس

المكهرب ومراكز المراقبة العسكرية التي كانت مجهزة بأحدث التطورات في هذا المجال، كذلك تبيان الدور الذي لعبته الحدود الشرقية ومن ورائها تونس وليبيا التنا لعبتا دور الوسيط بين الجزائر ودول المشرق العربي التي لم تبخل على الجزائريين بالمساعدة الدعم.

لقد كان مشكل التسليح والتموين مطروحا منذ أن بدأت الحركة الوطنية تفكر في العمل المسلح، ويمكن أن نحدد ذلك بتكوين المنظمة الخاصة سنة 1947[1]، بحيث كان المناضلون في صفوف هذه المنظمة قد جمعوا الأسلحة التي تركتها جيوش الحلفاء والمحور في شمال إفريقيا، وكانت هذه الأسلحة هي المصدر الأول للثورة الجزائرية[1].

وعشية اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 كان أكبر مشكل بالنسبة للعمل المسلح هو نقص الأسلحة، لقد كان هذا الجانب هاما جدا بالنسبة لانطلاق العمل المسلح فهو عصب الحرب وبدونه لا يمكن الحديث عن عمليات حربية، إذ تسبب نقص الأسلحة مثلا في جعل الانطلاقة تكون ضعيفة في معظم المناطق باستثناء منطقتي الأوراس ومنطقة القبائل بدرجة أقل وهكذا أضحى مشكل الحصول على الأسلحة هو الشغل الشاغل لقادة الثورة حتى لا تخنق في مهدها[2]. وذكر الباحث علال بيتور اعتمادا على تصريح قديد في مقابلة معه أن مشكلة وقعت على الحدود التونسية قبل الإعلان عن اندلاع الثورة حيث أخبر باجي مختار محمد بوضياف خلال شهر أوت بوجود محاربين تونسيين عبروا الحدود الجزائرية لطلب المساعدة وجمع المال والأدوية. وأشار باجي إلى وجود شخص اسمه الحاج علي،

---

1 حول تأسيس المنظمة الخاصة أنظر، محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.

كان يقوم بالسطو على أموال الناس وأسلحتهم، وبدأت الصحافة الفرنسية تسرب أخبارا عن دخول، فلاقة توانسة إلى الأراضي الجزائرية [1]. ولما كانت سوق أهراس ضمن الناحية التي يشرف عليها ديدوش، فقد توجه إلى سوق أهراس على الفور واجتمع بباجي ومع التوانسة، وحل ديدوش الإشكال باقتسام السلاح بين باجي والمحاربين التونسيين، وأقفل الملف [2].

وحتى ندرك مدى حاجة الثورة الجزائرية إلى السلاح في هذه الفترة، نشير فقط إلى أنه برغم بساطة العتاد الحربي فإن معظم عمليات وهجومات أول نوفمبر كانت قد استهدفت المناطق العسكرية والثكنات وذلك بهدف الحصول على الأسلحة التي سيكون لها الدور الحاسم في تحديد مسار الثورة فيما بعد[3]. ومع ذلك فإن هذا المشكل سوف يبقى مطروحا خاصة مع تطور أحداث الثورة الجزائرية، وتزايد عدد المنظمين لها[3]، وذلك في اعتقادنا يرجع على الترسانة الحربية التي كان يملكها العدو والتي كان يقف وراءها دول التحالف الغربي والممثلة في حلف الشمال الأطلسي[4].

1 كشيدة عيسى: مهندسو الثورة_ شهادة _ ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب.2003، ص 78. نقلا عن علال بيتور: علال بيتور: العمليات العسكرية في المنطقة الثانية–الشمال القسنطيني–من 1نوفمبر إلى 20 أوت 1956، ماجستير، جاكعة الجزائر، 2007–2008، ص 32.

2 علال بيتور: المرجع السابق، ص 32.

3 علي زغدود: صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006.

4 يعرف اختصارا حلف الناتو،_تأسس عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في العام نفسه. واتخذ من بروكسل عاصمة بلجيكا مقرا لقيادته. وكان دور الحلف في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد تهديدات ومخاطر لاتحاد السوفياتي والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك في سياق الحرب الباردة. وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية. ويتشكل هذا الحلف من 28 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف، ودول انضمت إليه في ما بعد. وقد ضم في فترة تأسيسه عام 1949 الولايات المتحدة –التي تمتلك القوة العسكرية الأكبر داخل الحلف =

دور ليبيا في تهريب الأسلحة إلى الجزائر:

إن تفجير الثورة جاء في ظروف عصيبة دفعت اعضاء المنظمة الخاصة إلى التسريع بها إنقاذا للموقف، فكان يجب أن تستمر ولا تتوقف مهما كانت الظروف، فنشطت جبهة التحرير في الخارج من أجل الحصول على السلاح. ولم تتوانى الحكومة الليبية في الإفصاح عن دعمها للثورة الجزائرية علنية حين صرح رئيس الحمومة أمام مجلس الأمة في دورة جوان 1956 أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تدعم القضية الجزائرية وتستنكر السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وصرح بأن حكومته ستكون أول المقاطعين لفرنسا في حال مر الاقتراح على جامعة الدول العربية[1].

وبالرغم الاستقلال المبكر الذي حظيت به ليبيا (1949) إلا أنه ظل استقلالا شكليا حيث استغلت الدول الغربية وضعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المزري وكبلتها بقيود معاهدات تصب في مصالحها، وبالرغم من ذلك قدمت المساعدات والدعم المعنوي والمادي للثورة الجزائرية، وكان السلاح المصري يعبر ليبيا بموافقة الحكومة رغم المخاطر التي كانت تحيط بالعملية.

=بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى- وفرنسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وآيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإنجلترا. وفي عام 1952 انضمت إليه تركيا واليونان التي انسحبت منه في الفترة ما بين عامي 1974 و1980. ثم انضمت ألمانيا الغربية سابقا كذلك عام 1955 ومرة أخرى عام 1990 بعد اتحادها مع ألمانيا الشرقية. وعرف عام 1982 انضمام إسبانيا ثم سنة 1999 التشيك والمجر وبولندا. وفي عام 2004 انضمت بلغاريا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا ثم سلوفاكيا وسلوفينيا. وكانت تلك من أكبر عمليات الانضمام في تاريخ الحلف .وفي يناير 2009 انضمت كل من كرواتيا وألبانيا إلى الحلف ليصبح عدد أعضائه 28 عضوا. وتستمر دول أخرى في مسار المفاوضات بشأن الانضمام إلى الحلف مثل مقدونيا وجورجيا وأوكرانيا. ودعا الحلف دولا أخرى مثل البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود في قمة لاتفيا عام 2006 أيضا إلى التعاون معه بشكل رسمي.

1 عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 356.

فكانت الأراضي الليبية والتونسية من أهم مناطق عبور السلاح على الجزائر. فكان الطريق من غدامس وسبها إلى ورقلة والوادي من أهم الطرق التي كان يسلكها حاملو السلاح على متن الجمال، وكانت ليبيا قد نالت استقلالها سنة 1949 غادرها الاستعمار الإيطالي تاركا وراءه مختلف أنواع الأسلحة التي زودت بها ليبيا الثورة، فكان المجاهدون يخاطرون بأرواحهم لتموين هذه الثورة بالسلاح عبر طريق العرق الغربي الكبير الذي صنف كواحد من أصعب مسالك الصحاري العالم ولم يكن بالإمكان الاستغناء في هذه الحالات بخدمات الإبل التي ساهمت في العملية وكانت الوسيلة الوحيدة للنقل في هذه المناطق.

وبخصوص استعانة الثورة بالعناصر المجندة في الجيش الفرنسي والاستفادة من خبرتها يقول المجاهد بن منصور أبوبكر من ولاية الوادي (تجاوز عمره ال84 سنة والمحكوم عليه بالإعدام عدة مرات)" إن الثورة الجزائرية كانت في أمسّ الحاجة إلى الجزائريين المجندين إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي، للاستفادة من الخبرات التي تعلموها بخصوص استخدام الأسلحة والتخطيط للمعارك وتقديم الإسعافات الأولية والأهم معرفة كيف يفكر العدو. لذلك استفادت الثورة كثيرا من الجنود الجزائريين الذين هربوا من الخدمة الفرنسية بعد مساهمتهم في تجنيد عناصر آخرين وإقناعهم بضرورة الالتحاق بالثورة التحريرية مثلما كان الحال بالنسبةإليه"[1].

وللهرب من رقابة العدو وضمان عدم تضييع شحنة السلاح كان مجاهدو المنطقة يستنجدون في نقل السلاح من ليبيا إلى الجنوب الجزائري خلال الأربعينات والخمسينيات عبر ممرين اثنين، معبر الدبداب وطريق واد سوف،

---

1 فاطمة الزهراء حمادي: هكذا كان المجاهدون يهرّبون الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر . نشر في الفجر يوم 2012 - 07 - 04

خاصة لمنطقة الشعابنة عبر العرق الشرقي الكبير الذي يقول أنه يصعب على أي اجتيازه إلا على المتمرسين جيدا على المنطقة لأن مسالكه صعبة جدا، ويؤكد المجاهد أبوبكر أن الجزائر استفادت كثيرا من الأسلحة التي تركها الجيش الايطالي بعد انسحابه من ليبيا وأن الليبيين كالجزائريين لم يتخلفوا عن جمع الاشتراكات للثورة الجزائرية وبعض المجاهدين الليبيين الذين ما زالوا على قيد الحياة رفضوا الحصول على اعتراف من السلطات الجزائرية بالمشاركة في الثورة رغم إلحاح المجاهدين الجزائريين بداعي أن ما قاموا به واجب تماما كالواجب الذي قدمه إخوانهم الجزائريون للثورة الليبية والتونسية والمصرية [1]. وعن طريق إخفاء الأسلحة بعد دخولها الأراضي الجزائرية، يقول ذات المجاهد، إن شحنات الأسلحة التي كانت تمر عبر الحدود على ظهر الجمال أومخبأة في قوافل المواد الغذائية، التي تزور جيراننا للمقايضة وعلى متنها يتم إدخال الأسلحة، وكثيرا ما كان المجاهدون يمررون الأسلحة عبر صهاريج المياه وفي هذا الإطار يستذكر أحد الوقائع التي عرفتها الجزائر مطلع الستينيات، حيث نجح الجزائريون في تمرير صهريج مليء بالأسلحة عبر حاجز ثابت للجيش الفرنسي وبقدرة الله لم يتفطن الفرنسيون، لأنهم لم يظنوا للحظة أن شجاعة المجاهدين وجرأتهم قد تدفعهم لمثل هذا النوع من المجازفة الخطيرة، مشيرا في ذات السياق إلى أنه كان لدقلة نور مفعول السحر على الجنود الفرنسيين، حيث كان المجاهدون يقومون خلال مرورهم على قوات الاستعمار الفرنسي بدعوتهم لتناول الدقلة، بعدها يستغل المجاهدون الفرصة لتخبئة الأسلحة في الخيام على اعتبار أن غالبية السكان كانوا من البدو الرحل، أو في آبار المياه، حيث يقومون بحفر مخابئ على الجوانب الداخلية للبئر، لإخفاء

1فاطمة الزهراء حمادي: المرجع نفسه.

الأسلحة حتى لا يعثر عليها العدو في حال التفتيش، ليتم نقلها بعد يومين أوثلاثة إلى المجاهدين في المعارك، لأنه لا يمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة خوفا من العدو ومن تبليغ الحركى من جهة ولأن المجاهدين يحتاجونها من جهة أخرى.

وحسب تصريح هذا المجاهد كانت الولايات الجنوبية الممنون الرئيسي لباقي ولايات الوطن بالأسلحة، حيث كان يتم توزيعها على أغلب الولايات بعد دخولها عبر الحدود الجنوبية الشرقية وعادة ما كانت القوافل التجارية، وقوافل المواد الغذائية هي وسيلة النقل الرئيسة للأسلحة سواء إلى الولايات الجنوبية، خاصة إلى بسكرة وغرداية أوباقي الولايات، مشيدا في السياق، بالدور البطولي للمرأة التي كانت كثيرا ما تسارع لإخفاء الأسلحة في حال علمت أن زوجها أو أحد المجاهدين ألقي عليه القبض أو أن يشي أحد الحركى لقوات الاحتلال بمكان الأسلحة.

وقد شهد الرئيس الليبي الأسبق العقيد معمر القذافي على الدور الذي لعبته ليبيا جكومة وشعبا في إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح حيث يقول أنه شاهد على تطوع عرب من سوريا، ومن عدة مناطق عربية، بالإضافة إلى ليبيا للقتال مع إخوانهم الجزائريين إبان ثورة التحرير، وذكّر بأن السلاح للثورة الجزائرية كان يأتي من مصر، من جمال عبد الناصر، عبر ليبيا التي كانت جسر عبور لدعم هذه الثورة، وقال كذلك انه عرف السجن لأول مرة بسبب مشاركته في مظاهرة لدعم الثورة في الجزئر[1].

وقال المجاهد أحمد محساس بهذا الشأن لجريدة الخبر "أنه لولا الليبيين لما تمكنا من إدخال قطعة سلاح واحدة إلى الجزائر، وواصل حديثه عن دور ليبيا

---

1 موقع بئر مقدم، ليبيا والثورة الجزائرية، يوم 2010/11/22،
https://www.khbarbladi.com/theme_vstpart-2308

في هذا المجال حيث قال ان الليبيين قدموا كل شيء للثورة، فقد فتحوا لها اراضيهم رغم تواجد قوات الحلفاء بهان وقال كذلك انه كلما صادفت المجاهدين مشكلة كان يجتمع مع رئيس الوزراء الليبي على انفراد وفي سرية تامة لتدارس هذه المشكلة."[1]

ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبه ثوار ليبيا والجزائر في نقل السلاح، ولا سيما بعد الرقابة الشديدة التي فرضتها سلطات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، فكان لزاما على قادة الثورة البحث عن منفذ آخر بعيدا عن رقابة العدو بكان احمد محساس هو الذي مهد للعملية وقام بالتنسيق بين ثوار ليبيا والجزائر لضمان تدفق السلاح إلى الثورة وإلا فإنها ستفشل وتتوقف.[2] وبخصوص الدعم الليبي فقد كانت الحكومة الليبية في الواقع في حرج كبير إزاء موقفها من الثوة الجزائرية ففضلت أمام الضغط الأوروبي والأمريكي دعم الثوار الجزائريين سريا[3].

دور بن بلة في توفير السلاح من الخارج:

نظرا لخبرته العسكرية وتجربته في المنظمة الخاصة، وعلاقته المتميزة بالقيادة المصرية، فقدكلف أحمد بن بلة بمهمة توفير السلاح أثناء اندلاع الثورة، ويبدو أن بن بلة كان واثقا من نفسه بما فيه الكفاية حينما وعد بأنه سيوفر كمية كبيرة من السلاح قبل اندلاع الثورة، وبالفعل قام بإرسالها لكن تأخر وصولها إلى الجبال الجزائرية جعله محل انتقادا خادا من طرق قيادة الثورة، فبالرغم من ان الحدود لم تكن حينها مراقبة جيدا إلى أن الثورة في بداياتها عانت كثيرا من نقص الأسلحة، مما أرغم بن بوالعيد إلى السفر إلى ليبيا، وبن مهيدي إلى القاهرة

1 تصريح أحمد محساس لجريدة الخبر اليومي الجزائرية في 2013/02/20، ص21.

2 أحمد محساس: المرجع السابق.

3 عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1962–1954)، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008، ص 350.

لمعالجة المشكلة، وقد يتوقف الأمر عند الانتقادات بل تطور إلى اتهام بن بلة بالتقصير والجهوية من طرف عبان رمضان وذلك في رسالة وجهها إلى الوفد الخارجي مؤرخة في 29 ققبراير 1956[1]. ورغم الانتقادات التي وجهت لأحمد بن بلة لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه في هذا المجال، حيث بالإظافة غلى الشحنة التي نجح في إرسالها قبل اندلاع الثورة رغم تأخرها، تمكن من إرسال شحنتين بعد اندلاع الثورة، وفي إحدى المرات تمكن من إيصال شحنة كبيرة على متن السفينة "دينا" هي ملك للأميرة الاردنية دينا حيث تم استئجار السفينة بالتنسيق مع القيادة المصرية دون ان تكون الأميرة على علم بالمهمة التي ستقوم بها، وقدرت الشحنة ب600 طن من الأسلحة، ثم تلتها شحنة أخرى وصلت إلى الجزائر من جهة البحر، فأصبح السلاح متوفرا، ثم أواخر شهر أكتوبر 1955 سافر بن بلة إلى ليبيا لمساعدة المناضل احمد محساس في تهريب كمية تبلغ ثانية أطنان من الأسلحة على متن الجمال حملها حوالي 30 جملا قدر عدده قطعها ب120 قطعة سلاح[2].

إن مهمة توفير الأسلحة وما يتطلبه من جهد مضني في البحث عنها ثم البحث عن الأموال ثم كيفية نقل الأسلحة في السرية والكتمان وما يحيط بذلك من صعوبات جعلت من هذه المهمة الجبارة في الواقع شبه مستحيلة، فقد عانى القادة الثوريين المكلفين بمهمة جلب الأسلحة ونقلها إلى الجزائر كثيرا، وبذلوا في سبيل ذلك جهودا جبارة، من أجل ضمان تدفقها بصفة مستمرة رغم المراقبة الشديدة

---

1 محمد قدور: أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر من 1947 إلى 1956، ريالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص61.

2 محمد قدور: المرجع السابق، ص 65.

للحدود ولا سيما بعد إنجاز خط موريس المكهرب. ولذلك كان جلب السلاح أكبر من أكبر المهام وأخطرها التي واجهت مناضلي المنظمة الخاصة[1].

عشية اندلاع الثورة الجزائرية كان لابد على الوفد الخارجي المشكل من أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيضر القيام باتصالات في عدة مناطق خارج الجزائر سواء في أوربا أو في العالم العربي لاسيما مصر من أجل تكوين شبكات لوجستية لتزويد جيش التحرير بكل ما يحتاجه من مؤن و أسلحة[2].

دور تونس واللاجئين الجزائريين في توفير وتهريب الأسلحة:

لقد ساهم اللاجؤون الجزائريون في تموين الثورة سواء بالمؤن المختلفة أو بتهريب الأسلحة،[3]كما أن هذه الدول قد فتحت أراضيها بعد حصولها على الاستقلال لجيش التحرير، وحتى للاجئين الجزائريين الذين دفعتهم الظروف القاسية إلى ترك ممتلكاتهم وأرزاقهم والرحيل إلى الأراضي المجاورة، و قد طبقت الثورة الجزائرية استراتيجية دقيقة فعن طريق هؤلاء اللاجئين كان يتم تموين جيش التحرير بصفة مباشرة، لاسيما وأن هذا الجيش سواء على الحدود الشرقية أو الغربية كان على اتصال مباشر بهؤلاء اللاجئين الذين كانوا يتنازلون عن حاجاتهم المادية و يقدمونها للثورة الجزائرية،[4] لذلك فإن تضحيات هؤلاء كانت كبيرة جدا فبالإضافة إلى أنهم مشردين و متابعين من طرف قوات العدو الفرنسي فإنهم كانوا يعتبرون أنفسهم معنيين مباشرة بالثورة الجزائرية، و كانوا سندا حقيقيا لها بشريا و

---

1 أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورةالتحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص327.

2 محمد حربي، المرجع السابق، ص 111.

3بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين خلال الثورة: ص 119،

4 لمزيد من التفاصيل راجع، أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري 1932-1965، دار القصبة، الجزائر، 2007.

ماديا، فالعديد من المؤن التي كانت تأتي إليهم عن طريق الدعم الدولي في إطار المنظمات الإنسانية كانوا يتنازلون عنها لصالح الثورة الجزائرية.[1] وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على الحدود الشرقية في مسألة تهريب الأسلحة تعود إلى عهد سابق للثورة إلى سنة 1948[2]. حيث أشار المناضل حسين آيت أخمد أنه خلال اجتماع هيئة أركان المنظمة أواخر سنة 1948 أخبر محمد بوضياف الهيئة أن هناك سوقا مزدهرة للسلاح في ليبيا انطلاقا من مدينة غدامس، وكان مسؤول المنظمة بالوادي سي العربي على علم بالخبر الذي علم به عن طريق تجار السلاح ومهربيه من ليبيا إلى وادي سوف[3]. فرأى مناضلو المنظمة الخاصة أنه من الضروري استغلال هذا السوق في الحصول على الأسلحة وتخبئتها استعدادا للكفاح المسلح.

وتعد منطقة وادي سوف معبرا رئيسيا للسلاح شراء ونقلا، ولعل من بين العوامل التي جعلت هذه المنطقة تلعب دورا هاما في هذا المجال هو خبرة سكانها فيها يتعلق بالمسالك والطرق الصحراوية، وكذا نجد أن هذه المنطقة متاخمة للجنوب التونسي والشمال الغربي لليبيا وهذه المناطق بقيت بها أسلحة كثيرة من مخالفات الحرب العالمية الثانية، كما أن سكان وادي سوف متمرسين على تجارة القوافل منذ القدم ويعتمدون في تنقلهم على الإبل التي تحتمل الظروف الطبيعية القاسية، كما أن السكان على هذه المناطق الحدودية سواء في ليبيا أو تونس نجد تواصلهم تقليديا وهو ما سهل تجارة السلاح وتهريبه ويمكن الإشارة هنا إلى تلك

---

1 محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحؤيرية 1954–1962، ماجستير، جامع منتوري، قسنطينة، 2009، ص 92.

2بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين خلال الثورة التحريرية، رسالة ماجستير،

3 حسين آيت أحمد: روح الاستقلال، – مذكرات مكافح 1942–1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 183.

العلاقة الطيبة التي كانت قد ربطت المقاوم الليبي الشيخ غومة المحمودي بمنطقة وادي سوف وسكانها وهو القائل حينما نصحه بعض رفاقه الهروب من وجه العدو: " روم الطايب وهروبك قدام لعدى خايب الرب يقتل والرصاص سبايب."[1]

وكانت الحدود الشرقية للجزائر تتميز بإستراتيجيتها الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى كما تتميز جغرافيا بتضاريسها المعقدة والصعبة سواء بجبالها أو تلالها، وتمتد المنطقة الأولى الأوراس تقريبا على طول الحدود الشرقية وتتغلغل في جزء كبير من قلب الجزائر، وهي بذلك تشكل صورا لا يمكن اختراقه من طرف قوات المشاة الفرنسية وكذلك سلاح الطيران الفرنسي، وبذلك سوف تلعب الحدود الشرقية دورا بارزا في التموين والتسليح، وسوف تفي بحاجات المناطق الشرقية بالأسلحة والذخائر والمؤن، نظرا لقربها من الدول العربية خاصة تونس. ويمكن الإشارة هنا إلى أن تواجد الجزائريين في تونس كان كبيرا قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر، ولقد عمل الجزائريون بتونس سواء في المناصب الإدارية أو حتى المهن الحرة، وقد لعب تواجد الجزائريين بتونس دورا كبيرا في الحياة السياسية أو العسكرية بالنسبة للمنطقة وللمغرب العربي فقد انضم العديد من الجزائريين بالانضمام إلى الحركة الوطنية التونسية، أو الالتحاق بجيش الوطني التونسي، وكان الجزائريون هناك يتابعون باهتمام التطورات السياسية التي كانت تجري بالجزائر، ولقد كان الكثير منهم طرفا في هذه التغيرات، إذ لم يبخلوا بمساهماتهم واشتراكاتهم كمناضلين، نكما شاركوا في الاجتماعات والتجمعات العامة، وكان

1 الأمين مناني: " دور سوف التاريخي في ثورة التحرير " **مجلة المنار العربي**، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004 , ص 16.

للطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة دور كبير في الحياة السياسية والفكرية و كانت لهم اتصالات بالمعاهد والنوادي داخل الجزائر [1].

وعند اندلاع الثورة الجزائرية كان قادة الثورة على اتصال مباشر مع الجالية الجزائرية بتونس و التي اندمجت بسهولة مع الثورة، و سوف تقوم بدعم الثورة بالسلاح والأموال، لا سيما وأن العديد من الجزائريين كانوا قد فروا إلى تونس هروبا من بطش الاستعمار الفرنسي و قمعه و بذلك سوف يقومون بكل عمل في سبيل نجاح الثورة و طرد الاستعمار لا سيما و أن قادة الثورة منذ البداية قد ركزوا على إحصاء هذه التجمعات ونظموها في شكل خلايا لتكون بنية نظامية تشكل قاعدة جبهة التحرير الوطني وقد قسم الإقليم التونسي وفق بنية و تقطيع استراتيجي مبني على تنظيم خاص تشرف عليه جبهة التحرير من أجل تنظيم عملية التموين[2].

وقد لعبت الجالية الجزائرية الموجودة بالجنوب الغربي لتونس و غرب تونس مجهودات جبارة لدعم الثورة الجزائرية بالمؤن المختلفة كما سهلت مهمة انتقال ومرور المكلفين بالسلاح إلى ليبيا، مثل مصطفى بن بولعيد، فقد وجد مساعدة كبيرة من طرف هذه الجالية عندما كان يعبر التراب التونسي إلى ليبيا[3].

وبتونس سوف تشكل مراكز لاستقبال المؤن والأسلحة والذخائر الآتية من ليبيا والتي غالبا ما تهرب إلى الجزائر عبر الطريق الصحراوي، حيث تكونت مراكز بالجنوب الغربي في توزر، ونفطة حيث كانت الشاحنات الآتية من بن

---

1 نقلا عن حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 121..Mohamed Guentari : op, cit, P 764

2 بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 121.

3 العقيد عبد المجيد بوصبيع: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 186 / 01.

غردان تفرغ حمولتها بهذين المركزين ليخزن بهما ويهرب بعد ذلك عبر الجنوب التونسي بواسطة الجمال التي كانت تشترى بأموال الثورة من بعض المناطق التونسية البعيدة عن هذه المراكز. وأكد لي المجاهد دحمان عطروط أنه كان ضمن مجموعة من المجاهدين وتمكنوا من دخول الأراضي التونسية وأشاد بالاستقبال الممتاز الذي حظيت به المجموعة التي قال أن عددها يفوق 200 مجاهد وحملوا السلاح وتمكنوا من العودة على الجزائر عبر الحدود الشمالية (الكاف) وذكر لي انهم كانوا يدخلون بالتناوب وعلى دفعات، وحيث كانوا يحفرون تحت الخطوط المكهربة حتى لا يتسببوا في تشغيل المنبهات [1].

وكثيرا ما كانت الجالية الجزائرية هي التي تتكفل بمهمة شراء و جمع الجمال وإيصالها إلى مراكز التموين بتونس، وكانت الدورية في الغالب تشكل من 5 إلى 10 أفراد، وهذه المراكز كانت تحتوي على مؤن وأسلحة متطورة لم تستعمل إطلاقا مثل البنادق نصف الآلية، والمتوسطة الإنجليزية والفرنسية، وقد استطاعت هذه المراكز إرسال آلاف قطع السلاح والذخائر إلى الولايات الشرقية[2].

وكانت المؤن والأسلحة التي تأتي إلى هذه المستودعات مصدرها ليبيا فقد لعب الوفد الخارجي لجبهة التحرير وعلى رأسه بن بلة في تهيئة الأوضاع لتهريب السلاح عبر تونس وذلك بالاعتماد على جماعات صالح بن يوسف مقابل تسليم الطرف التونسي نصيبه من السلاح ليكون التعاون جيدا في مجال نقل وتوصيل السلاح إلى الحدود الشرقية للجزائر[3].

---

1 أحد مجاهدي منطقة العين الكبيرة والبابور الأشاوس وأحد الفاعلين في هذه المنطقة الجبلية الوعرة إبان الثورة التحريرية أطال الله في عمره. في لقاء معه يوم الخميس 18 جانفي 2018.

2 العقيد عبد المجيد بوصبيع: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات والبحث رقم التسجيل 01/186.

3 فتحي الديب: المرجع السابق: ص– ص 63–66.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الأوضاع السياسية في تونس في هذه الأثناء قد اشتملت مظاهرها ببدأ المفاوضات يوم 14 أوت 1954م بين ممثلي تونس والحكومة الفرنسية, وقد أصر الطرف الفرنسي على ضرورة إيقاف الكفاح المسلح وتسليم الفلاقة لأسلحتهم, وقد أصدرت الحكومة التونسية يؤيدها بورقيبة نداء إلى الثوار في نوفمبر 1954 تطالبهم بتسليم أسلحتهم، وتم تسليم الثوار لأسلحتهم ابتداء من ديسمبر 1954م، واستمرت المفاوضات التونسية الفرنسية ليتم توقيع بروتوكول فرنسي تونسي عام 1955م، وقد تزعم صالح بن يوسف الروسي حركة معارضة الاتفاق[1]، وفي الوقت الذي تم فيه توقيع الاتفاقات حاولت مصر فتح جبهة قتال جديدة بتونس وذلك عن طريق دعم أيضا الصالح بن يوسف بهدف وصول المؤونة والسلاح عن طريقهم إلى الجزائر، وقد تم وضع الترتيبات بليبيا بالاتفاق مع الطاهر لسود حليف صالح بن يوسف وأحمد محساس ممثل الثورة الجزائرية، وكما تم وضع خطة لتنسيق الجهود الجزائرية التونسية لتهريب السلاح، وفي هذا الإطار حرص كل من محساس وعبد العزيز شوشان على بذل الجهود من أجل تمرير كميات من المؤونة والأسلحة الموجودة بليبيا إلى تونس[2].

وكان نشاط عبد الحي بتونس واضحا فيما يتعلق بالتعبئة السياسية والبحث عن مصادر التموين, وقد اسند مهمة التموين بالسلاح لعبد الكريم هالي [3] الذي كانت له اتصالات مع بشير القاضي وأحمد بن بلة في ليبيا وقد استطاع قادة الثورة احتواء الحركة اليوسفية واعتمدوا على مناضليها في الحدود التونسية

---

1 لمزيد من المعلومات حول الصراع بين بورقيبة والصالح وبن يوسف وعلاقة ذلك بالثورة الجزائرية راجع، محمد حربي: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية (1962–1945)، دار القصبة للنشر، 2004،

2 فتحي الديب: المرجع السابق، ص ص 126 , 127.

3 العقيد عبد المجيد بوصبيع: ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة، المرجع سابق.

الجزائرية لتمرير السلاح إلى المناطق الشرقية، ومن المناضلين الجزائريين الذين كانوا يتعاملون مع الحركة اليوسفية في مجال التسليح[1].

ونتيجة الزيادة المعتبرة للأسلحة في المخازن الليبية، ونظرا لحاجة الثورة المسلحة للسلاح والذخيرة أصبح تهريب السلاح بواسطة الجمال لا يكفي، أو بمعنى آخر سجلت محدوديته، وبذلك كان لزاما على قادة الثورة الاعتماد على طريق تونس بعد اللقاء الذي جرى بين أحمد بن بلة والحبيب بورقيبة حيث أصبح تنقل شبكات التسليح يتم بحرية، ومنذ خريف 1955 كانت شحنات الأسلحة التي أحيانا يفوق وزنها 30 طنا تمر عبر مدنين و قابس ثم إلى تونس وبعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية للجزائر حيث تقسم الأسلحة على مختلف المناطق بحضور ممثليها[2].

وقد رأت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التموين بالسلاح ضرورة العمل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف التي بدأت حركته تتراجع، ورغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بله قد وافق على اقتراح اللجنة، و في نفس الوقت طلب من محساس عدم مغادرة ليبيا و الانتقال إلى تونس، لا سيما وأن المسؤولين عن التسليح الجدد لم يتوصلا إلى اتفاق مع عبد الحي بتونس، وقد تطورت الخلافات داخل اللجنة المكلفة بالسلاح فقد ألقى عبد الحي الأوراسي القبض على حامد روابحية مما دفع بالسلطة التونسية إلى التدخل في هذا الخلاف

1 بشير القاضي: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 03/186

2 Bachir .El Kadi : " la route tunisienne s’ouvre aux convoi d’armes ", **El Watan**, 10/01/2005.

وتم إلقاء القبض على عبد الحي و أطلقت سراح الذين سجنهم، مما دفع بأحمد بن بلة إلى البحث عن مسؤول يتولى أمر السلاح بتونس بدل عبد الحي[1].

في سنة 1956 عين أوعمران مسؤول التسليح و التموين على الحدود الشرقية والغربية مبعوثا من لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد عين عمار بن عودة مسعدا له ونائبه في المنطقة الشرقية،و قد انتقل عمار بن عودة بين تونس وليبيا والقاهرة وكذلك أوروبا من أجل جلب السلاح للثورة كما ساهم من تخفيف حدة المشاكل، وأصبح لكل ولاية مكتب بتونس وذلك للاهتمام بعبور الأسلحة لا سيما الولايات الحدودية كالأولى والثانية حيث كان لهما ممثلين في الخارج (تونس) وفي الداخل بينما كانت الولايتين الثالثة والرابعة تمثلان مهام مراقبة عبور الأسلحة عبر الحدود واختراق الأسلاك الشائكة[2]، وقد أولت لجنة التنسيق و النفيذ اهتماما بالغا لقضية عبور السلاح إلى الداخل حيث عبرت عن هذه الإشكالية بما يلي : "يجب أن ندرك بأن تموين جيش التحرير بالأسلحة هو دائما ضمن الأولويات، لأن توقف مرور السلاح بضعة أشهر تجعل الوضعية أكثر خطورة "، وقد قدمت اللجنة بعض الحلول في سبيل تزويد جيش التحرير بالمؤن والأسلحة والذخائر[3].

وقد مثلت قضية التموين والتسليح مشكلا حقيقيا للجنة التنسيق والتنفيذ رغم أن السلطات الفرنسية كانت تعترف بأن السلاح ظل يتدفق إلى الداخل رغم المراقبة الشديدة، ففي شهر جويلية عام 1957 عقد سالان مؤتمرا صحفيا أكد فيه أنه كل شهر تدخل إلى الجزائر 1500 قطعة سلاح و ما يقارب ¾ من الأسلحة يأتي من تونس، أما ¼ فيأتي عن طريق الحدود الغربية،كما أشار أحد الكتاب

1بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين، ص 124.

2 لتفاصيل أكثر حول العمليات العسكرية غبان الثورة راجع، علال بيتور: المرجع السابق، ص45.

3بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين، ص 125.

الفرنسيين إلى أنه من شهر جانفي إلى جوان 1957 قدر عدد السلاح المهرب من تونس إلى الجزائر ب 8000 قطعة سلاح[1].

وقد تطورت عملية التموين والتسليح على الحدود الشرقية بعد إجتماع مجلس الثورة عام 1959 حيث أصبحت وزارة التموين والتسليح العام ووزارة الاتصال تحت مسؤولية عبد الحفيظ بوصوف وقد ظهرت بذلك مديرية التسليح الشرقية والغربية, وقد لعبت مديرية التسليح الشرقية دورا كبيرا في تموين جيش التحرير بالسلاح, وأصبحت المراكز تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة والذخيرة بعد أن تنوعت مصادر السلاح و كذلك تطور وسائل النقل البحرية والبرية وأصبح جيش التحرير يمتلك بتونس 25 شاحنة لنقل السلاح تصل حمولة الواحدة إلى 25 طن وقد نقلت هذه الشاحنات ما بين 1960 إلى 1962 ما يزيد عن 13000 طن من السلاح والذخائر إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائر التونسية[2].

ورغم تدفق كميات كبيرة من السلاح الموجه للثورة الجزائرية عبر الأراضي التونسية فقد طرأت مشاكل أثرت على وصول السلاح إلى الولايات الشرقية بسبب إقدام السلطات التونسية على منع مرور السلاح إلى الجزائر في شهر جوان 1958، وقامت بمصادرة شحنة من السلاح تحتوي على 5070 بندقية و2037 بندقية رشاشة و 2037 مسدس رشاشا و 20 بازوكا، وقامت بتكرير نفس العملية في ديسمبر 1958م، وكذلك في شهري فيفري وجوان 1959 حيث وضعت تونس مجموعة شروط مقابل عدم إعتراضها قوافل التسليح الموجهة للجزائر من بينها

1بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين، ص 26.

2 بوداود منصور: " التموين بالسلاح في الغرب " **الملتقى الوطني الثاني حول الذكرى 21 لوفاة بوصوف،** ميلة 2001 /12/30 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر رقم 03، نقلا عن بوبكر حفظ الله: المرجع السابق.

الإعلان عن مراكز ومستودعات السلاح، وكذا التعريف بمناطق تواجد معسكرات جيش التحرير الوطني، وعدد المجندين بالتراب التونسي، وكذلك الإبلاغ عن شحنات الأسلحة إلى تمر عبر أراضيها، وأسماء النشاط السياسيين ووظائفهم بتونس، وقد أثرت هذه السياسة على جيش التحرير في الداخل وعلى قواعده الخلفية بالحدود الشرقية[1].

ويبدو أن الحبيب بورقيبة كان متخوفا من دعم عبد الناصر للثورة والذي كان يفضل الحل الثوري في حين كان هو يرغب في وضع حد للنزاع بين الجزائر وفرنسا، حيث أصبح يضيق على عملية مرور الأسلحة المصرية عبر تونس، ورغم ذلك فقد ظل حليف استراتيجي للثورة لا يمكنها الاستغناء عنه[2].

وفي ليبيا اعتنت جبهة التحرير بتنظيم عملية استقبال المساعدات من الدول العربية والأسيوية وإرسالها عبر التراب الفرنسي نظرا للطبيعة الجغرافية المناسبة حيث الدروب والمسالك شعبة الاختراق على القوات الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى التواجد المكثف للاجئين الجزائريين في المنطقة الحدودية.

وللإشارة فإن عملية التموين واجهت صعوبات جمة سنة 1956م لعل أسباب ذلك ترجع إلى:

1–اغتيال العديد من القادة السامين في الأوراس في مارس 1956م.

2–اختطاف الطائرة التي كانت تقل مسؤولي جبهة التحرير الخمسة من الدار البيضاء إلى تونس في أكتوبر 1956م.

3–توقيف السفينة آتوس التي كانت محملة بالسلاح التي تكفي آلاف الجنود على الحدود الغربية.

---

1 محمد حربي: المرجع السابق: ص 178.

2بوبكر حفظ الله: التسليح والتموين، ص 129.

4-اكتشاف البترول في جنوب الجزائر والذي تسبب في تشديد الرقابة الفرنسية.

5-العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م أين يوجد المقر الرئيسي لجبهة التحرير، ونجم عن هذا العدوان احتلال قناة السويس لأشهر عديدة.

بالإضافة إلى ذلك التهديدات العالمية التي كان يتلقاها المصريون بسبب دعم الثورة الجزائرية علنيا.

6-بعد استقلال كل من تونس والمغرب أقامت السلطات الفرنسية نقاط مراقبة على الحدود البرية وفي الموانئ والمطارات.

7-حصول ليبيا على استقلالها عام 1951م إلا أنها بقيت خاضعة للرقابة الفرنسية والإنجليزية.

8-كان البحر الأبيض المتوسط مراقبا من طرف قوات الحلف الأطلسي وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وهذا ما أدى إلى وضع رقابة مشددة على الحدود النيجرية الجزائرية بالإضافة إلى هذا كله كانت المخابرات الفرنسية تراقب كل الحركات عبر ليبيا وتونس والمغرب والجزائر[1].

وكانت هناك المنظمة الإرهابية والتي تسمى اليد الحمراء و التي اغتالت الكثير من إطارات جبهة التحرير الوطني، لاسيما أولئك المكلفين بالتموين لشعور السلطات الفرنسية بالخطر الذي يشكله التموين المكثف بالسلاح ضد الجيش الفرنسي.

والجدير بالذكر أن قضية شراء الأسلحة وإيصالها إلى الأراضي الجزائرية اتخذت طابعا رسميا وتبناها شخصيات كبيرة من وزن الرئيس عبد الناصر ورئيس

1. بوبكر حفظ الله: المرجع السابقّ، ص 139.

الحكومة الليبي ابن حليم الذي قبل المهمة بحكم الصداقة التي كانت تربطه بعبد الناصر مشترطا موافقة الملك إدريس وكذا المحافظة على سرية العملية.[1]

ازدادت المساعدات الليبية للثورة الجزائرية بعد سنة 1956 أمام تغير الذي حصل حيث انسحاب القوات الفرنسية من إقليم فزان والضغط الجماهيري على الحكومة اليبية لدعم الشعب الجزائري في كفاحه، لكن كل ذلك ظل في سرية تامة[2].

وفي الأخير يجدر بنا إلى أن نشير في عجالة إلى التدابير التي اتخذتها السلطات الاستعمارية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

إنشاء خط موريس الرهيب[3]، –وتنصيب مراكز مراقبة الحدود–القيام بالدوريات العسكرية –المراقبة عن طريق الكمائن–المراقبة عن طريق لجوالة –المراقبة عن طرق القوات الاستطلاعية–المراقبة عن طريق الاستعلامات.

استراتيجية الثورة في مواجهة الرقابة الفرنسية وخصوصا خط موريس لقد كانت في الواقع هذه التدابير من أكبر الصعوبات التي واجهتها الثورة التحريرية، وبما أن استمرار الثورة وأو فشلها مرهون باستمرار تدفق السلاح فقد شكل ذلك

---

1 عبد الله مقلاتي: المصدر السابق، ص 349.

2 عبد الله مقلاتي: المصدر السابق، ص 356.

3 تعود فكرة إنشاء خط موريس إلى وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري الفرنسي " أندري موريس" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية التونسية في نهاية 1956م و بداية عام 1957م، وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع أصبح يحمل إسم صاحبه "خط موريس" و انطلقت فيه الأشغال في أوت 1956م في مناطق متعددة، يمتد الخط من الجهة الشرقية على مسافة 320كلم من عنابة مرورا ببن مهيدي، الذرعان، شيحاني، دريان، ليتفرع بعدها لحماية الطريق و السكة الحديدية و يمتد حتى بوقموزة، بوشقوف إلى تبسة بإتجاه الكويف، بئر العاتر فسوق أهراس .ليمتد نحو الصحاري بواسطة أجهزة الرادار. خطي شال وموريس، منتدى فيض القلم يوم 2009/12/24.
https://9alam.com/community/threads/xti-shal-umuris

تحديا كبيرا للمجاهدين، الذين واجهوا خط الموت في سبيل استمرار الثورة وسقط الآلاف منهم في ميدان الشرف وهم يحاولون اختراق هذا الخط اللعين.

خاتمة:

إن استمرار الثورة التي كللت بالنجاح في الحقيقة يعود الفضل فيه إلى الله تعالى الذي نصر المجاهدين على أعدائهم قبل كل شيء، ثم يعود كذلك إلى بسالة المجاهدين وعزيمتهم وإرادتهم القوية كالصخرة فتحطمت فيها كل المشاريع والمخططات الاستعمارية. كما يرجع الفضل إلى الشعب الذي احتضن الثورة وتحمل مشاقها وعبئها الثقيل، ثم إلى الدعم العربي والإسلامي والدول الصديقة والمتعاطفة مع القضية الجزائرية لكونها قضية عادلة، فوقفت الشعوب إلى جانب الشعب الجزائري وآزرته في محنته، واليوم لا يمكننا أن ننسى كل المساعدات التي قدمتها للثورة هذه الشعوب العربية التي هي الآن تمر بظروف صعبة تستلزم التعاطف معها ورد الجميل لها أقصد الشعب السوري المنكوب والشعب الليبي والعراقي. إن نجاح الشعب الجزائري في انتزاع استقلاله يعبر بصدق على أن إرادة الشعوب لا تقهر كما أنه ليس انتصارا يعني الجزائريين فقط، بل هو انتصار للإنسانية وانتصار على الطغيان والظلم.

جهود أهالي الشريط الحدودي بتبسه في تسليح الثورة

فتحي براي

طالب دكتوراه جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

تصبو المحاولة إلى الكشف عن الدور الذي لعبه الأهالي الجزائريين متساكني ضفتي الشريط الحدودي بمنطقة تبسه (الداخل– الخارج) في تزويد الثورة بالأسلحة، نظير ما يمثله موقعهم الجغرافي من بالغ الأهمية الاستراتيجية، وذلك من خلال استغلال وثائق تاريخية محلية غير منشورة.

ABSTRACT:

The attempt seeks to reveal the role played by the Algerian people on both sides of the border strip in the area of Tebessa (inside and outside) in supplying the revolution with weapons, in view of their strategic position of strategic importance, through the exploitation of unpublished local historical documents.

مقدمة:

إن تفاعل مختلف أطياف المجتمع الجزائري مع الثورة ،دليل قاطع على إيمانهم بمبادئها، والعمل على تسخير كل مواردهم خدمة لنجاحها، إذ اعتبرت الثورة التحريرية المباركة الكفاح المسلح وسيلة لتحقيق غرضها، ومن ثمة فقد عمل قادتها على توفير مصادر تمكنه أن يزودها ما تجُابه به قوات فرنسا، فأولت مسألة التسليح أهمية قصوى وعملت على إيجاد مصادر متنوعة لا تجف ولا تنضب، فقد ساهم الأشقاء المشارقة، وكذلك الشعب بكل ما يملك، ومن ثمة نطرح إشكالية تتعلق بمدى المساعدة العسكرية والدعم بالسلاح من أهالي الشريط الحدودي داخلا وخارجا للثورة التحريرية؟ وسنحاول تقديم إجابة لهذا التساؤل من

خلال محورين. الأول بعنوان مساعي شاغلي الشريط الحدودي بتبسة في تسليح الثورة سنعرض فيه نماذج لمساهمات عسكرية لصالح الثورة من خلال الوثائق، أما المحور الثاني فاندرج تحت عنوان دور اللاجئين الجزائريين بالشريط الحدودي في دعم الثورة بالسلاح وتم عرض نماذج استنادا إلى مجموعة من الوثائق أيضا، وختمنا ذلك بجملة من النتائج وأهم التوصيات. وقد حاولنا أن نستعين بالمنهج التاريخي الوصفي الذي يلائم الموضوع في بعض جوانبه، كما لجئنا إلى المنهج التحليلي لحظة استنطاق الوثائق، ووظفنا المنهج النقدي في مواضع تطلبت منا ذلك.

المحور الأول: مساعي أهالي الشريط الحدودي بتبسة في تسليح الثورة

تشير جُل الكتابات التاريخية التي اعتنت أساسا بموضوع التمويل إبان الثورة التحريرية، إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها، خاصة ما تعلق منه بالجانب العسكري، باعتبار السلاح عصب وشريان الثورة بحكم ما صرحت به من خلال بيان أول نوفمبر، حيث أكدت على أن تحقيق الأهداف المرجوة تتأتى بالكفاح المسلح.

وقد مثلت منطقة تبسة أثناء الثورة نقطة مهمة في تمويلها بالسلاح، "فالموقع الحدودي لعب دورا حاسما في مجال التبادلات الثورية المختلفة لا سيما تهريب السلاح نحو الجزائر"[1]، وتعددت مصادر هذا السلاح بين محلي و خارجي، فمن المصادر الداخلية مثلت بقايا سلاح المواجهة العسكرية الثانية أحدها ، خاصة إذا علمنا أن المثلث الدولي (نقطة التقاء الحدود التونسية مع الجزائرية مع الحدود

1 محمود براهم، سيرة الشيخ سيدي عبيد الشريف والتأثير الديني والجهادي لزاويته، طبعة على نفقة المؤلف، الجزائر، 2005.ص 206.

الليبية) شهد معارك دول الحلف و المحور في نوفمبر 1942 [1]، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام الألمان عرفت منطقة تبسة نشاطات مكثفة لجمع السلاح المتبقي في الميادين حيث تم شراء تلك الأسلحة و تحويلها إلى مناطق مختلفة من الوطن انطلاقا من تبسة ،تحضيرا لاندلاع الثورة[2]. وهو نفسه ما أثبته المجاهد محمد زروال إذ يؤكد في دراسته حول الثورة بمنطقة تبسه أن " اعتمدت عملية جمع الأسلحة في ناحية تبسه في الأيام الأولى لتفجير الثورة على مخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية"[3]، والحقيقة أن ما تثبته الوثائق هو وجود عزيمة لدى سكان الشريط الحدودي في جمع السلاح عن طريق التعاون مع الألمان باعتباره خصم فرنسا الاستعمارية أيام الحرب العالمية الثانية، إذ عمل الألمان على بعث جواسيس لمنطقة تبسه بحثا عن متعاونين من الأهالي لتنفيذ مخططاتهم ، ولقد استضاف الشيخ عمر لسود زرقي[4] جاسوسا ألمانيا متنكرا في زي عربي و كان يجيد اللغة العربية، فعرض عليه تقديم مساعدة ألمانية تتمثل في عتاد عسكري ، ومعونة تقنية و تدريبية[5]، وقد أُكتشف الأمر و قُبض على الجاسوس الألماني وأودع الشيخ عمر لسود زرقي السجن بتاريخ جوان 1944 ،بتهمة النيل من أمن الدولة، والخيانة العظمى. ولعل ما أورده شارل روبير آجيرون(CHAREL R.A)

---

1 لبيب عبد الساتر، تاريخ العالم المعاصر، دار النهضة العربية، لبنان،1989، ص69.

2 حفظ الله بوبكر، التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص 118.

3 محمد زروال، المامشة في الثورة – دراسة–، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2005، ص71.

4 الشيخ عمر لسود زرقي من مواليد سنة 1927 بأولاد سيدي عبيد، خريج جامع الزيتونة بتونس، عمل مدرسا ببئر العاتر حتى أحيل على المعاش، توفي في 1996/08/26.

5 تم تحرير هذه الفقرة بناءا على معلومات قدمها لنا ابن السيد عمر لسود زرقي، وهو الأستاذ زرقي رضا، لقاء بتاريخ 2018/01/20 ببئر العاتر.

لأكبر دليل على الاستعداد الكامن عند أهالي الشريط الحدودي للانتفاض عسكريا ضد فرنسا حيث قال:" وعلى الحدود الجزائرية التونسية اغتنم جزء من أولاد سيدي عبيد فرصة التقدم المؤقت للألمان نحو تبسه ليقوموا بالتمرد ومهاجمة القايد"[1].

أما ممتلكات الشعب من الأسلحة فتعتبر أحد موارد الثورة أيضا، حيث تنوعت " ملكية الأسلحة عند الجزائريين من ملكية مرخصة إلى ملكية سرية إلى الغنائم خلال المعارك "[2] وكانت الشحنات القادمة من المشرق خصوصا تفد إلى الثورة الجزائرية عن طريق البر قد تأخذ طريقها من ناحية تبسه [3]، وفي هذا السياق يذكر المجاهد الرائد عثمان سعدي في مذكراته " ... في أوت 1955 في منطقة قفصة التونسية كنا نراقب سلسلة الجبال التونسية المرتبطة بأوراس النمامشة تأمينا لخط عبور السلاح الآتي من المشرق العربي "[4].

وقد نقل الباحث محمود براهم استنادا لتقارير المخابرات الفرنسية ما يلي: " إن أولاد سيدي عبيد يتظاهرون دوما بالترحال الدائم الذي يبررونه ببحثهم عن الكلأ و قد ازدادت تحركاتهم كثافة، ومن الغريب أن المسارات التي يتبعونها هي نفسها التي تسلك لتمرير السلاح للمتمردين"[5]. ومن خلال ذلك يظهر واضحا للعيان أن المجال الحيوي الذي شغلته قبيلة اولاد سيدي عبيد على طول الشريط

---

1 CHARELS ROUBERT AGEROUN, L ALGERIENE ALGERIENNE DE NAPOLEON3 A DE GAULE ,SINDBAD ,PARIS,1987,P213.

2 مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، د ت، ص 186.

3 للاستزادة حول المساعدات المشرقية خاصة المصرية في مجال السلاح الموجهة للثورة الجزائرية ينظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر دار المستقبل العربي، ط 1، القاهرة،1984.

4 الرائد عثمان سعدي، مذكرات الرائد عثمان سعدي، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر،2000، ص49.

5 يوسف براهم، المرجع السابق، ص ص 216–217.

الحدودي الجزائري(بئر العاتر، بكارية) – التونسي (الرديف، أم العرايس ،ققصة)[1]، شكل خطا استراتيجيا لجلب السلاح لصالح الثورة .وقد اعترفت الثورة ممثلة في جيش وجبهة التحرير الوطني لأحد رجال هذه القبيله بتموين ثورتها بالسلاح، ويظهر من خلال الشهاده التي تحمل شعار وختم جيش وجبهة التحرير الوطني الدور الذي لعبه السيد عمارة عثمان بن رابح[2] لتموين الثورة بالسلاح.

وقد ساهم سكان الشريط الحدودي في دعم التخطيط للثورة و كذا تنفيذها عن طريق تموينها بالسلاح " هذا و قد استمرت قوافل التسليح و الدعم من التراب التونسي عبر مدن وقرى تاله، تاجروين ،الساقية الحمراء نحو سوق أهراس، ومن توزر وتمغزة نحو الجنوب الشرقي خاصة بئر العاتر ،نقرين، وقد أصبح هذا الوضع مقلقا وهاجسا للجيش الاستعماري وقادته" [3]،ففكروا في بناء سد شائك ومكهرب لعزل الثورة عن الخارج و وقف تسرب السلاح إلى الداخل[4]. وقد صور المجاهد علي كافي نماذج لتهريب السلاح والمصاعب التي تواجههم جراء إجراءات الخطين الكهربائيين موريس وشال.

1 ادريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية– الجزائرية بين الإجارة والإغارة، الدار المتوسطية للنشر، تونس،2016، ص19.

2 عمارة عثمان بن رابح، ولد سنة 1909 بأولاد سيدي عبيد، ساهم في الثورة الجزائرية من خلال دعمها بالسلاح، توفي ببئر العاتر في 1986.

3 صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة ،2008/2009، ص 54.

4 علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946–1962، دار القصبه للنشر، الجزائر ،2011، ص 272.

وتفيد إحدى الوثائق التي زودنا بها حفيد الشهيد عبدو محمد بن ابراهيم[1] صادرة عن المصلحة الادارية المختصة وهي مترجمة رسميا من طرف مترجم معتمد، ولا تحوز النسخة الأصلية لا على ختم ولا توقيع، بأن المسمى محمد بن هارون عبدو تم العثور على حوالي 300 خرطوشة إيطالية الصنع أثناء مداهمة تفتيشية لمنزله وذلك في 29 نوفمبر 1956،كما يفيد التقرير ذاته أن معلومات وصلت عن طريق الشرطة بتاريخ 11مارس 1955 تفيد بأنه ممون للفلاقة. ونظرا لما يمثله من خطر فقد أصدر قرار بتاريخ 1957/04/30 من طرف حاكم المقاطعة العسكرية بونه(عنابة) .الجنرال رودون(REDON) يقضي بنفيه من المقاطعة نهائيا.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التمويل بالسلاح كان من ضمن اهتمامات سكان الشريط الحدودي بمنطقة تبسه في إطار دعمهم للثورة، إضافة إلى كونهم آمنوا بمبادئ نوفمبر فما بخلوا في ذلك شيئا استطاعوا إليه سبيلا والنماذج المقدمة سابقا لخير دليل على التفاف هؤلاء بثورتهم. وقد ساعدهم إلى جانب موقعهم الاستراتيجي وجود إخوة لهم حملوا صفة لاجئ بالحدود الشرقية للمنطقة، فاقتسموا معهم المجال الحدودي مثلما اقتسموا معهم هَم ومسؤولية القضية.

المحور الثاني: دور اللاجئين الجزائريين بالشريط الحدودي في دعم الثورة بالسلاح

إن انفتاح الحدود الشرقية على التراب التونسي سهلت تدفق موجات كبيرة من الجزائريين نحو تونس عند اشتداد الثورةوبعد إنشاء خط موريس، مما سهل

---

1 عبدو محمد بن ابراهيم المعروف بابن هارون، من مواليد 1898 بأولاد سيدي عبيد، تلقى تعليمه بالزيتونة بتونس، مناضل بحزب الشعب، ثم ممونا للثورة اعتقل سنة 1958 ولم يعلم له قبرا لحد اليوم.

لهذه الفئة الكبيرة مهمة دعم الثورة التحريرية بكل الوسائل المتاحه لديها، وحسب إمكاناتها فقد كانت" تقدم دعما للثورة الجزائرية من أجل خدمة القضية سواءا عن طريق جمع المال أو تهريب السلاح إلى داخل الجزائر وإيواء الثوار وتدعيمهم في كل عمل يقومون به"[1]. وعلى الرغم من الأوضاع والظروف التي يعيشونها خارج الجزائر إلا أنهم لعبوا دورا واضحا في الثورة سواءا على الصعيد السياسي أو العسكري فهم يشكلون مصدر قوة وطاقة لجيش التحرير الوطني.

ولطالما يعتبر هؤلاء المهاجرين ركيزة أساسية للثورة على الحدود فإن هذه الأخيرة أولتهم اهتاما كبيرا فشكلت لهم لجان خاصة بالشؤون الاجتماعية مشتركة بين جيش وجبهة التحرير الوطني[2]، ويمكن أن يصنف الدعم المقدم للثورة والمتعلق بالسلاح ضمن أهم أشكال الدعم الثوري من طرف الجزائريين بتونس[3].

وتشير بعض الوثائق التي زودنا بها الباحث في التاريخ الدكتور عسول صالح وقد تمثلت في وصولات تحمل في معظمها ختم جيش التحرير الوطني، وهي مختلفة من حيث مضمونها الذي يشير إلى نوع المساعدات وسنلتزم ما له علاقة بسياق موضوعنا فحسب. وهي أدلة تثبت تاريخيا المجهود العسكري الذي قدمه المهاجريون الجزائريون بتونس منذ الوهلة الأولى لانطلاق الثورة،إذ يشير أحد الوصولات إلى استلام بندقية من نوع خماسي ألمانية الصنع من طرف

1 صالح عسول، المرجع السابق، ص 103.

2 سعيدي أمزيان، المؤسسات المدنية للثوّرة الجزائرية بتونس (1962-1955)، مجلة دراسات وأبحاث، ع 25، ديسمبر 2016، السنة الثامنة، الجزائر، ص 03.

3 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط2، لبنان ،1996، ص 541.

المسمى عمار بن مسعود، وقد استلمها منه المدعو أحمد محمد بن عميد[1] ويحمل الوصل ختم جيش التحرير الوطني و توقيع المستلمبتاريخ 06 أكتوبر 1955.وما يلفت الانتباه في هذا المقام بالضبط هو ترسيم الرقم التسلسلي للبندقية والتي حملت الرقم 2252.

ويتضمن وصل آخر ممضى من طرف يوسف بايزيد[2] تموينا للثورة بما قيمته 100خرطوشة إضافة إلى سراويل وأغراض أخرى، وهذا الوصل ممضى في جانفي 1955، وهو دليل قاطع على الانخراط المبكر لهذه الفئة[3] في دعم الثورة ،ومدى حرصها على دعم الثورة بالسلاح و تحقيق هدف إنجاحها" حتى وإن كانت هذه المساهمات بسيطة من خلال ما توفر لديهم من إمكانات في هذا المجال كما يدل على أنهم ظلوا مرتبطين بوطنهم يحدوم الأمل في أن يتخلصوا من الاستعمار الذي دفعهم دفعا لمغادرة بلادهم و الانتقال إلى الأراضي التونسية"[4].

وواصلت فئة اللاجئين الجزائريين بتونس دعمها العسكري للثورة إذ تسلم عمروني أحمد بن محمد بن عميد في سنة 1956 ما عدده 650 خرطوشة، وقد ضمن توقيع المدعو الحاج علي كدليل في ذات الوصل على وصول هذه الاعانات للثورة،كما يشير وصل آخر ممضى من طرف المدعو محمد بن عميد أيضا مما

---

1 عمروني أحمد بن محمد بن عميد من أولاد سيدي عبيد، كان مكلفا رسميا بتموين الثورة على الحدود الشرقية.

2 هو بايزيد يوسف بن محمد المدعو لعديل، ولد بجبل الزريقة على الحدود الشرقية سنة 1911، اشتهر في مجال السلاح، سقط شهيدا في معركة الزريقة سنة 1955.للمزيد ينظر: زايدي نور الدين، السجل الذهبي لشهداء ثورة التحرير الوطني لولاية تبسة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

3 للاستزادة حول موضوع اللاجئين الجزائرين بتونس ينظر: لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1962–1954)، دراسة نقدية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، دورية كان التاريخية، العدد السادس عشر، جوان 2012.

4 صالح عسول، المرجع السابق، ص 106.

مفاده استلام الطالب العربي 10 قرينات ومسدس عيار 9 ملم. وهي أدلة ثبت بما لا يدع مجالا للشك على اسهامات هذه الفئة حسب امكاناتها في دعم الثورة بالسلاح.

مما سبق عرضه نؤكد على أنه بالرغم من الظروف التي يعيشها اللاجئون الجزائريون ،كفئة فقدت الوطن والأمن والاستقرار، إلا انهم لم يكفروا بمبادئ أمنوا بها و أصروا على تكريسها ،عملوا على نصرتها بما توفر.

الخاتمة: من خلال عرضنا لموضوع جهود أهالي الشريط الحدودي في تسليح الثورة أمكننا أن نتوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أ)- **النتائج:**

1- الحدود الجزائرية التونسية ما هي إلا وهم استعماري بدده تلاحم الشعبين إذ شكلت الروابط الاجتماعية بين القبائل الحدودية بمنطقة تبسه عاملا لاحتضان الثورة من الجانبين.

2- أهمية الحدود الشرقية كمنفذ للثورة على الخارج جعل منها منطقة حرجة بين رغبة سكانها في التبني العلني للثورة، والسياسة الاستعمارية التي خصت بها فرنسا المنطقة من محتشدات وأسلاك شائكة ومكهربة و مناطق معزولة.

3- نلتمس الحس الثوري عند أهالي الشريط الحدودي بمنطقة تبسة منذ أيام المواجهة العسكرية الثانية، وبالتالي كان تفجير الثورة استجابة لرغبة كامنة لديهم ،ترجمتها مساعداتهم العسكرية لتأييد الثورة.

4- رغم قساوة ظروف اللاجئين الجزائريين على الشريط الحدودي التونسي المتاخم لمنطقة تبسة إلا أنهم أبلوا بلاءا حسنا إبان الثورة فلم يبخلوا بما توفر.

ب)- **التوصيات:** يمكننا أن نوجز جملة التوصيات فيما يلي:

1- تسليط الضوء على الدور العسكري لمختلف فعاليات المجتمع الجزائري حتى تتم صياغة مقاربة واضحة لجهود الدعم بالسلاح للثورة.

2-ضرورة تخصيص دراسات أكاديمية في موضوع التسليح عند مناطق الحدود(أهالي بالداخل أو لاجئين بالخارج).

3- إمكانية دراسة الدور العسكري للاجئين الجزائريين بتونس من خلال حلقات النقاش الاكاديمي أو عن طريق الملتقيات العلمية باستغلال الشهادات الحية لما بقي من رجالات صنعوا التاريخ.

4-الاهتمام بالوثائق المحلية الغير منشورة باعتبارها لازالت تمثل مادة خام يمكن ان تضيف الجديد في الطرح.

جهود قيادة جمعية العلماء في الخارج في الدعاية لتمويل الثورة الجزائرية

د/ لهلالي إسعد

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

مقدمة

تعتبر الثورة الجزائرية من أبرز الثورات التي حدثت في القرن العشرين، اندلعت في أول نوفمبر 1954م، ورغم المواقف المتباينة في بدايتها سواء من الطبقة الشعبية أو اتجاهات الحركة الوطنية إلا أنها مع مرور الوقت اشتدت قوتها داخليا وخارجيا، وصار الكفاح مسلحا ودبلوماسيا وإعلاميا وثقافيا وبدأ الجزائريون يتطلعون إلى الاستقلال.

ومن بين الرجال الذين ساهموا في دعم الثورة خارجيا من جمعية العلماء الشيخ محمد البشير الإبراهيمي و الفضيل الورثيلاني، الذين ساهما في الدعاية لتمويل الثورة التي كانت بحاجة ماسة إلى المال لشراء الأسلحة علاوة على التعريف بالقضية الجزائرية، حيث ركزا على الدول العربية والإسلامية لدعم الثورة الجزائرية من خلال الزيارات والخطب، والمحاضرات وعن طريق الإذاعة والصحافة، وقد ظهر جليا هذا النقص الكبير في الأسلحة في المرحلة الأولى للثورة، وحتى نقاشات التي دارت في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ركزت على ضرورة تدعيم الثورة بالسلاح من الخارج .

لقد طرحت قضية دور العلماء في الثورة وأثارت الكثير من التساؤلات وعليه كيف كان موقف مكتب جمعية العلماء بالقاهرة من اندلاع الثورة؟ وماهي حقيقة الدعاية التي قام بها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورثيلاني لتمويل الثورة؟ وما مدى تأثير نشاطهما في دعم القضية الجزائرية؟

أولا–موقف مكتب جمعية العلماء بالقاهرة من اندلاع الثورة:

لقد سافر الشيخ محمد البشير الإبراهيمي إلى المشرق منذ 10 مارس 1952م وذلك بهدف تنظيم أمور طلبة الجمعية الذين يدرسون في مختلف معاهد ومدارس دول المشرق العربي، وأثناء اندلاع الثورة كان الشيخ محمد البشير الإبراهيمي أول مؤيد لها فقد أصدر مكتب جمعية العلماء بالقاهرة يوم 2 نوفمبر 1954 بيانا حمل فيه فرنسا المجازر التي ارتكبتها في الجزائر ثم ذكر حكومات المشرق العربي بواجبها في مساعدة هذه الحركات المتأججة في المغرب العربي ومما جاء فيه [1]: « أذاعت عدة محطات عالمية في الليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري...ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض تفصيل لما أجملته الإذاعات فخفقت القلوب بذكرى الجهاد... أما نحن المغتربين عن الجزائر فوالله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية حين سمعنا الخبر روائح الدم الزكية، فشارك الشم الذي نشق السمع والبصر الذي قرأ... وكأننا في مواقع النار والنار في خنشلة وباتنة... تعوز هذه الحركات المتأججة في المغرب العربي وهي سائرة إلى الالتحام والانسجام لفتات صادقة من حكومات الشرق العربي بالإمداد والتشجيع ...».

وأكد ذلك ببيان آخر يوم 3 نوفمبر 1954 بعنوان " إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر اليوم حياة أو موت، بقاء أو فناء، ومما جاء فيه [2]: « حياكم الله أيها الثائرون الأبطال وبارك في جهادكم، وأمدّكم بنصره وتوفيقه وكتب ميتكم في الشهداء الأبرار...لقد أثبتم بثورتكم المقدسة هذه عدة حقائق...اعلموا أنّ الجهاد

---

(1) الشيخ محمد لبشير الإبراهيمي: في **قلب المعركة 1954– 1962**، ط 1، جمع وتصدير أبو القاسم سعد الله، شركة دار الأمة، الجزائر :1994، ص ص 20–23. أنظر كذلك: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ط1، ج 5 (1954–1962)، جمع وتقديم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997 ص ص 37–39.

(2) الفضيل الورثيلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: 2007، ص ص 140– 141.

للخلاص من هذا الاستعباد قد أصبح اليوم واجبا عاما مقدسا، فرضه عليكم دينكم، وفرضته قوميتكم، وفرضه رجولتكم ،وفرضه ظلم الاستعمار الغاشم الذي شملكم ثم فرضته أخيرا مصلحة بقائكم ،لأنّكم اليوم أمام أمرين ،إمّا حياة أو موت،إمّا بقاء كريم أو فناء شريف ».

كما قام مكتب الجمعية بالقاهرة بنشر بيان يوم 11 نوفمبر بعنوان " أوسع المعلومات عن بداية الثورة في الجزائر مما جاء فيه [1]:« انفجر بركان الثورة المباركة في الجزائر ليلة اليوم الأول من نوفمبر الحالي وقد كنا نحن الجزائريين الموجودين خارج الجزائر نترقب هذه الثورة ونتوقعها ...ومضى على الثورة عدة أيام ونحن نحترق شوقا إلى الاطلاع على حقيقة ما يجري هناك ،وكيف ابتدأت الثورة ؟ وما هي العناصر التي قامت بها؟ وبأيّة صبغة تصطبغ؟ وإلى أي اتجاه تتجه؟ وهل انتشرت؟ حتى نبني على مقدماتها الصحيحة نتائج صحيحة ...".

وهي إشارة واضحة إلى هدف جمعية العلماء وزعيمها الإمام عبد الحميد والمتمثل في الثورة والتحرر من قيود الاستعمار لكن الملاحظ أنّ هناك تساؤلات كثيرة لمعرفة الجهة التي تبنت العمل المسلح، أي أنّ هناك تأييد للثورة والعمل المسلح وليس لجبهة التحرير الوطني، وهذا ما نلمسه في البيان الذي وقعه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي والشيخ الفضيل الورثيلاني عن مكتب جمعية العلماء بالقاهرة في 15 نوفمبر 1954م بعنوان " نداء إلى الشعب الجزائري المجاهد، نعيذ بالله أن تتراجعوا ..." ومما جاء فيه [2]: «حياكم الله وأحياكم ،وأحيا بكم الجزائر ...لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه ،أو تدارونها لأجله ،ولم تبق لكم خيطا من الأمل تتعللون به ...أنّكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه ، ونهايته

(1) الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: **في قلب المعركة 1954- 1962**، مصدر سابق، ص ص 24-25.
(2) المصدر نفسه، ص ص 33-36.

الموت ، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية ...إنّما هو الكفاح المسلح فهو الذي يسقط علينا الواجب ويدفع عنا وعن ديننا العار ،فسيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح ،فهو السبيل الواحد إلى إحدى الحسنيين إمّا موت وراءه الجنة، وإمّا حياة وراءها العزة والكرامة ».

ثانيا–دور الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في الدعاية لتمويل الثورة:

لقد استغل الشيخ البشير الإبراهيمي فرصة تنقله بين الدول العربية للحديث عن مساعدة الثورة الجزائرية في الداخل طالبا من المسؤولين عدم التخلي عن هذه القضية لأنّها قضية عربية وهذا ماشهد به أحد المسؤولين العرب في ذلك الوقت حيث قال: « كان – الإبراهيمي – يلتقي بصاحب العرش وولي العهد، كما كان يلتقي برئيس الوزراء ووزير الخارجية ، حاثا إياهم على نصرة الجزائر سياسيا وعسكريا وماديا »[1]، لأن الشيخ الإبراهيمي كان يدرك أن الثورة لايمكن أن تستمر دون دعم بالسلاح والمال .

والحق أن جهود الشيخ البشير الإبراهيمي في قضية الدعم بدأت من مصر خاصة أثناء استقبال جمال عبد الناصر لأعضاء جمعية العلماء وهم :الإبراهيمي ،الورثيلاني ،أحمد بوشمال ،حيث أكد لهم أن مصر مستعدة لبذل كل عون تقدر عليه وأن هذا العون قابل للنمو دائما، كما أن الحكومة المصرية بالاشتراك مع حكومات أخرى تستعمل بقوة وبأقصى ما يمكنها من جهد للمحافظة على عروبة كل دولة ونشر الثقافة العربية فيها [2] .

(1) آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج5، صدر سابق، ص 24.

(2) أحمد توفيق المدني: حياة **كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984. ص31.

ورغم أنّ الشيخ الإبراهيمي والفضيل الورثيلاني قد بعثا برقية في شهر نوفمبر 1954 باسم جمعية العلماء إلى القائدين عبد الناصر والسادات لشكرهما على وفائهما لإخوانهم في المغرب العربي خاصة الجزائر (3)، إلا أن نقص الوثائق حالت دون معرفتنا تمكن الشيخ الإبراهيمي الحصول على الأسلحة من مصر، ويبدو أن علاقة الورثيلاني بالإخوان المسلمين بمصر إضافة إلى الحكومة المصرية تعاملت في هذا الجانب في بداية الثورة مع بن بلة ومحمد خيضر.

ومن بين أصحاب العرش الذين التقاهم الشيخ الإبراهيمي الملك سعود وكان ذلك في شهر نوفمبر 1954 وقد طلب منه مساعدة الجزائر ماديا ومعنويا بالنظر إلى العلاقة التي تجمع بين البلدين من دين ولغة ، وكان رد فعل الملك إعطاء الأوامر لتسخير مصنع السلاح في بلدة " الخرج" لتموين الجزائر بالسلاح ،إضافة إلى تقديم مبالغ مالية كبيرة لشراء السلاح من الخارج (1).

وقد واصل الشيخ الإبراهيمي نشاطه بمراسلة كبار العلماء طالبا منهم مديد العون للثورة الجزائرية ففي 13 جوان 1958 بعث رسالتين الأولى إلى الشيخ محمد بن براهيم آل شيخ وهو مفتي المملكة السعودية وذكره بحاجة المجاهدين الجزائريين إلى العون والإمداد خاصة وأنّ الثورة قد مضى على قيامها أربع سنوات، وحثه على استغلال موسم الحج للدعاية لصالح الثورة الجزائرية وطلب منه تسليم الأموال إلى وفد جبهة التحرير الوطني، ومما جاء في هذه الرسالة (2): « ...أذكركم مالستم عنه غافلين من حال إخوانكم الجزائريين المجاهدين ، وماهم

---

(3) آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، مصدر سابق، ص ص 49 – 50.

(1) عمر الحكيم:" **رجل فقدناه، الشيخ البشير الإبراهيمي عالم من أعلام العرب في القرن العشرين** "، مجلة حضارة الإسلام، العدد 2، السعودية: جويلية 1966، ص 155.

(2) آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، مصدر سابق، ص ص 221– 223.

فيه من الشدة والحاجة إلى العون والإمداد...مضى على ثورة إخوانكم الجزائريين التي انتصروا بها لله ولدينه أربع سنوات، وما فترت لهم عزيمة ولابردت لهم فيها حمية ...إنّ الواجب الذي يفرضه الدين على أمثالكم أن تقوموا لله بحملة صادقة أنتم أهل للقيام بها في قضية الجزائر، فتوجهوا نداءا جهيرا إلى المسلمين الذين يشهدون الموسم ليحملوه إلى من حلفهم من المسلمين حين ينقلبون إلى أوطانهم، تحضونهم فيه على مساعدة إخوانهم مجاهدي الجزائر ...وأن المال لهو الركن الركين في نجاح إخوانكم المجاهدين ... ».

أمّا الرسالة الثانية فقد بعثها إلى الشيخ عمر بن حسن وهو رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية ، وفيها ذكره بأن المجاهدين في الجزائر لا يحتاجون إلى الرجال وإنما المال ليشتروا به السلاح، ودعاه إلى حث الأغنياء كي يتبرعوا بأموال لصالح الثورة الجزائرية وتسليمها إلى وفد جبهة التحرير الوطني عن طريق الحكومة السعودية ومما جاء فيها [1] :« ...أذكركم بإخوانكم المجاهدين في الجزائر ...أن إخوانكم يقاتلون لأجلكم ولأجل دينكم ، ولئن فشلوا – لا قدر الله – أمام الكفر فلينتقمن الاستعمار من المسلمين أجمعين ...إن إخوانكم المجاهدين في الجزائر لا يحتاجون إلى الرجال وإنما يفتقرون إلى المال الذي يشترون به السلاح ...فحثوا الأغنياء الذين فاتتهم فريضة الجهاد بالنفس أن يجاهدوا بأموالهم ...هذه هي رسالتي يحملها إلى فضيلتكم وفد جبهة التحرير الجزائرية إلى المملكة العربية السعودية المناسبة موسم الحج وللاتصال بالحكومة السعودية الموقرة في شؤون المجاهدين الجزائريين التي أهمها تسليم المبالغ المالية التي تبرع بها الشعب السعودي الكريم، فالرجاء أن تأخذوا بيد الوفد المذكور وأن تكونوا عونه لدى المراجع الحكومية العليا ...».

(1) آثار الإمام البشير الإبراهيمي، ج5، ص ص 224 – 225.

والحق أنّ نشاط الشيخ البشير الإبراهيمي لم يتوقف عند مراسلة العلماء والملوك والأمراء بل امتد إلى الزيارات الميدانية حيث يذكر احد الباحثين أنّ أحد التجار الأغنياء في العراق وهو الحاج هاشم بن الحاج يونس التقى بالشيخ البشير الإبراهيمي بطلب من هذا الأخير أثناء زيارته للعراق أواخر 1956 وأخبره بأنه قدم إلى العراق لجمع التبرعات من أهل العراق خاصة الأغنياء وذلك لشراء السلاح ليرسلها إلى الجزائر، فاتصل الحاج هاشم بمعارفه من الوزراء ليمكنه من لقاء رئيس الوزراء نوري السعيد وقد حصل ذلك، وخلال اللقاء كلف نوري السعيد الضابط العسكري أن يعطيه قائمة الأسلحة التي تباع في أوروبا والتي طلبتها وزارة الدفاع وتم إعطاء الأوامر بشحن جزء من الأسلحة إلى المكان الذي عينه الإبراهيمي.

وقد قدر ثمن الأسلحة بحوالي سبعة آلاف دينار وفيها 200 رشاشة من نوع " بيرتا " ومع كل رشاش 300 رصاصة، ونقلت هذه الأسلحة من مطار روما طرابلس الغرب ومن ليبيا إلى الجزائر عبر الصحراء الجزائرية [2]، كما قدمت العراق في 13 تموز 1958 شيكا من "لجنة مناصرة جهاد الجزائر " بمبلغ 200 ألف دينار عراقي حول إلى البنك العربي ببغداد باسم ممثل الجزائر [3] .

ويذكر أحمد توفيق المدني أن الحكومة العراقية كانت مستعدة لمساعدة الجزائر عسكريا فأرسلت أسلحة حديثة بواسطة الجو عن طريق ليبيا [1]، وتم

---

(2) مسعود خرنان: العراق **والثورة الجزائرية (1954 –1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بغداد: 1983.

ص ص 95 – 96.

(3) محمد محمود الصواف: **من سجل ذكرياتي**، دار المعرفة، دار البيضاء، د– ت، ص 407.

(1) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، مصدر سابق، ص 341.

إرسال قسم آخر إلى سوريا برا وتسلمها عبد الحميد مهري ممثل الجبهة بدمشق [2]، كما تسلم الوفد الجزائري ببغداد حوالي 175 ألف دينار [3].

وقد ركزت قيادة جيش التحرير على توحيد أنواع السلاح إلى أبعد حد لتفادي تنوع أصناف الذخيرة وتمثل الذخيرة مايقرب من أربعة أضعاف وزن قطع السلاح [4] وتجدر الإشارة إلى أن جبهة التحرير ارتأت تنظيم أسابيع للثورة الجزائرية في البلدان العربية في مصر وسوريا والسعودية وليبيا والعراق ، بهدف التعريف بالقضية الوطنية وجمع التبرعات من المال 26 أوت 1955 احتفلت سوريا بافتتاح أسبوع الجزائر ،وحضر الاحتفال السيد صبري العسلي رئيس الوزراء نائبا عن السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية .

كما حضره الوزراء وأعضاء مجلس النواب وزعماء الهيئات والأحزاب وذلك بمدرج الجامعة السورية بدمشق والهدف من هذا الأسبوع هو جمع الشركات لمساندة المجاهدين الجزائريين [5]، وقد استطاع الوفد الجزائري المكون من البشير الإبراهيمي، أوعمران ،عبد الرحمان كيوان، عباس فرحات، الدكتور فرنسيس، دردور برئاسة المدني وعبد الحميد مهري أن يجتمع مع لجنة أسبوع الجزائر لكي تضع الأموال التي تحصلت عليها في حساب الجبهة الخاص بدمشق ولتنفيذ المهمة اجتمع أحمد توفيق المدني وعبد الحميد مهري بوزير الخارجية صلاح الدين الطرزي هذا الأخير الذي اتصل بالرئيس شكري القوتلي وقد وافق الرئيس على المساعدة، إليه خازن المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر الحاج عثمان النوري

---

(2) مسعود خرنان: المرجع السابق، ص 97.

(3) المرجع نفسه، ص 93.

(4) Mabrouk belhocine belhocine Mabrouk **: le courrier Alger – le Caire 1954 -1956**, casbah edition , alger , 2000.:, p201 .

(5) جريدة الصباح: العدد 1441، تونس :31 أوت 1956، ص 1.

إلى الرئيس ورفع إليه ثلاث شيكات بمبلغ 1.800.00 ليرة سورية، و132130.49 دولار، وحولها بناء على طلب الجبهة إلى ممثلها بدمشق عبد الحميد مهري [1]، ولما ودع الوفد الرئيس السوري قال لهم [2]: « إن سوريا مشتركة معكم في القتال، إن أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح، وأن أردتم مالا عندنا ما نستطيع بذله ، وإن أردتم رجالا فرجال سوريا مستعدون لخوض الوغى إلى جانبكم، ...وأنا أكلم قائد الجيش السوري هنا أمامكم ، لنفتح مخازن الأسلحة ولنفتح مخازن الذخيرة ، حتى يأخذ من المجاهدون الجزائريون مايريدون .... ».

وفي ماي 1957، نظم أسبوع الجزائر ببغداد وقد حضره الشيخ البشير الإبراهيمي على رأس وفد جبهة التحرير، وقد كان الملك فيصل حاضرا في المهرجان رفقة كبار رجال الدولة، وقد ارتجل الشيخ الإبراهيمي خطابا نيابة عن جبهة التحرير الوطني ومما قال فيه [3]: «...فعزيز على الجزائر أن يقام لها في العراق الشقيق أسبوع ...إن ثورة الجزائر شبت عن طوق الأقوال وأصبحت في مرحلة لا غنى فيها للخطب وإن طالت ...وما دامت الأقوال لا غنى فيها للثورة الجزائرية وأبطالها وليوجهوا عنايتهم ...وهي مد الأيدي لإعانة أولئك الأبطال المجاهدين، في سبيل العروبة التي هي أم الجميع، والإسلام الذي هو دين الجميع...اجعلوا هذا الأسبوع كالينبوع يفور ولايغور وكماء دجلة يفيض ولا يغيض ... » .

---

(1) أحمد توفيق المدني: حياة **كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 299 – 301.

(2) المصدر نفسه، ص 300.

(3) آثار الامام البشير الإبراهيمي، ج5، المصدر السابق، ص ص 179 –182.

ويبدو أن الشيخ الإبراهيمي أراد أن يبين أهمية العون بالمال على حسب الخطب والأقوال، مذكرا إياهم بما يجمعهم من دين وعروبة وعليهم الاستمرار في دعم الثورة الجزائرية، وقد تبرع الملك بعشرة آلاف دينار ثم توالت التبرعات حتى بلغت أكثر من خمسة وعشرين ألف دينار عراقي، واستمرت الحملة أسبوعا كاملا حتى أن فاضل الجمالي أصر على مشاركة العراقيين لجهاد الجزائريين (1).

والحق أن الشيخ البشير الإبراهيمي قد سعى إلى التعريف بالقضية الجزائرية مبرزا أهم محطاتها التي عرفت تطورا مقارنة مع انطلاقها، وفي نفس الوقت تحدث عن مصاريفها وقارنها بما كانت تنفقه الحكومة الفرنسية والتي وصلت إلى سبعمائة وخمسين مليار فرنك فرنسي، ومادام أن هدف الثورة هو التغلب على هذه القوة ومواجهتها فعليها أن تصرف نفس القيمة وقد يكون أكثر من ذلك (2)، لكنه لم يشأ أن يطلب من العراقيين ما يفوق طاقتهم بل ما هو متيسر لهم فقط ، وقد أشار إلى ذلك في خطابه الذي ألقاه ومما جاء فيه (3): « إننا لا نعلمكم شيئا جديدا عن الثورات فقد سبقتمونا إليها ...فاعذروا إخوانكم الجزائريين إذا ألحوا ، واعذلوا إخوانكم العراقيين إذا هم بالنجدة شحوا ...وإنما اجتمعتم لإحياء شعب من بني أبيكم حياته حياتكم وعزه عزكم .. ».

---

(1) علي مرحوم: " **من وثائق الثورة الجزائرية، الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية** "، مجلة الثقافة، عدد 51، الجزائر، ماي، جوان 1979، ص 55 وما بعدها.

(2) محمد الصالح الصديق: **شخصيات فكرية وأدبية (هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية)**، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر: 2002، ص 131.

(3) آثار الامام البشير الابراهيمي، ج5، مصدر سابق، ص 182. انظر كذلك: محمد الصالح الصديق: "**يفنى الرجال وتبقى الاعمال** "، مجلة الثقافة، عدد 87، ص 375.

ثالثا–دور الفضيل الورثيلاني في الدعاية لتمويل الثورة الجزائرية:

ويبدو أن الشيخ الفضيل الورثيلاني كان هو أيضا إلى جانب رئيس الجمعية وسلك نفس الطريق من أجل المساهمة في تطور الثورة خارجيا حيث كتبت جريدة بيروت المساء والمنار الدمشقية في 20 أكتوبر 1955 ما نادى به الورثيلاني من طلب للعون المالي من الدول العربية ومما قاله [4] :« إنّنا اليوم مضطرون كل الاضطرار لنعلن عتبنا الشديدعلى إخواننا العرب لأننا نفتقر إلى القليل من مالهم، الذي ينفقونه في الكماليات ، وقد يكفينا لنحرر به أنفسنا من الاستعباد، ونحن حينما نطالبهم بذلك فلا نشعر مطلقا بأننا متسولون، أو أنهم يد عليا ونحن يد سفلى، لأننا نطالب بحق أولا ، ولأن هذا الحق ثانيا، سيكون دينا علينا نرده إليهم في القريب ...».

كما أن الورثيلاني قد بعث برقية إلى مؤتمر الغرف التجارية العربية في عمان في 27 أكتوبر 1955 طلب فيها بمقاطعة فرنسا اقتصاديا ومما قاله [1]: « ...ويهمنا بهذه المناسبة أن نذكركم بقضية المغرب العربي المكافح ، ونطلب إليكم في إلحاح أن تقرروا مقاطعة فرنسا اقتصاديا، وأن تتخذوا الإجراءات اللازمة للتنفيذ ...».

لكن على المستوى الخارجي استطاع الشيخ الفضيل الورثيلاني بعد عمله مع الإبراهيمي في مكتب جمعية العلماء أن يكتب الكثير من المقالات في الصحف والمجلات بهدف التعريف بالقضية الجزائرية وبقضايا المغرب العربي والعالم الإسلامي دون أن ينسى القضية الفلسطينية، ومن هذه الجرائد: الحياة، الجريدة

(4) الفضيل الورثيلاني: المصدر السابق، ص 87.

(1) الفضيل الورثيلاني: المصدر نفسه، ص 110.

،بيروت ،بيروت المساء، المنار، الأنباء، الجمهورية ،المصري، الأهرام الأخبار ،منبر الشرق ،الدعوة ،مصر الفتاة، الكتلة، الإخوان المسلمون،والنذير [2].

ففي حديث للفضيل الورثيلاني بمقر إقامته بيروت مع مندوب جريدة "المنار" عرج الورثيلاني على الكثير من النقاط الخاصة بالثورة الجزائرية وذلك إجابة لأسئلة صحفي الجريدة وقد سئل عن حقيقة وضع الثوار وعددهم ومدى تأييد الأمم لهم فأجاب الورثيلاني بأن الثوار في الحقيقة هم جميع أبناء الأمة الجزائرية وأنّ عدد المقاتلين الذين يمارسون القتال فعلا هم بضعة آلاف وهم يواجهون جيشا قوامه 250 ألف جندي[3].

كما أخاف الورثيلاني الفرنسيين لما ذكر قيمة ما تنفقه عليهم الحكومة الفرنسية كل شهر والمقدر بنحو 80 مليار فرنكا ليحط من معنوياتهم ، وعن سؤال حول موقف الأحزاب والهيئات من كفاح الثوار أجاب الورثيلاني بأنّ هناك أمّة واحدة اسمها الأمة الجزائرية الثائرة ،أما عن مطالب الجزائريين فكان رده إنها كلمة واحدة هي " الاستقلال" [4] ، وقد كتب في جريدة بيروت المساء والمنار الدمشقية في 12 أكتوبر 1955 مايؤكد أن الثورة الجزائرية حقيقة وأن ما تقوله السلطة الفرنسية عن الثوار كونهم لصوص وقطاع طرق وخارجون عن القانون ،هم أولئك الرجال الذين حملوا السلاح وهدفهم هو استقلال البلاد والأمة تفديهم بكل ما تملك [1]، وقد أوضح الفضيل الوثيلاني فيما كتبته جريدة بيروت المساء والمنار الدمشقية

---

(2) يحيى بوعزيز: **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان: 1995، ص 205.

(3) الفضيل الورثيلاني: المصدر السابق، ص ص 60- 61.

(4) المصدر نفسه، ص 62.

(1) الفضيل الورثيلاني: المصدر نفسه، ص ص 81- 82.

أن الجزائريين يريدون الاستقلال ولا شيء غير الاستقلال [2]. وقد نشرت جريدة بيروت المساء 26و27 فيفري والمنار الدمشقية رسالة مفتوحة من الورثيلاني إلى رئيس حكومة فرنسا "جي موليه " "Guy mollet" يدعوه إلى ضرورة حل قضية الجزائر لأن الجزائريين لن يستسلموا ولن يتوقفوا عن الكفاح من أجل الاستقلال [3].

خاتمة:

يمكن القول بعد تحليل الموضوع وباستعمال المصادر والمراجع المتصلة بالموضوع أن نؤكد دور الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والفضيل الورثيلاني في الدعاية لتمويل الثورة الجزائرية فهما استغلا علاقاتهما السابقة قبل اندلاع الثورة مع مشايخ، وعلماء ومفكري وأدباء الدول العربية والإسلامية لخدمة الثورة بطلب دعم الثورة بالمال لشراء السلاح، وقد كان التجاوب كبيرا من زعماء وملوك الدول التي تنقل إليها الشيخ البشير الإبراهيمي والفضيل الورثيلاني.

لقد كانت البيانات التي أصدرها الشيخ محمد البشير الابراهيمي والفضيل الورثيلاني في شهر نوفمبر 1954 الأثر الواضح في مسيرة الرجلين في دعم كفاح الشعب الجزائري، فكانت صريحة وواضحة وبلغة راقية ومدوية إضافة إلى خطابات الإبراهيمي في إذاعة صوت العرب وما كان يكتبه الورثيلاني في مختلف الصحف ، والزيارات التي شملت الحكام ورجال الدين والمفكرين كل ذلك في سبيل التعريف بالثورة والدعاية لها لجلب المال وفي هذا الصدد يرى أبو القاسم سعد الله أن الثورة ليست هي حمل السلاح فقط ،ولو كان الأمر كذلك فهناك العديد من الثوريين الذين لم يحملوا السلاح وإنما كانوا اللسان الناطق باسم الذين حملوه ولولاهم لبقي الثوار في حصار مادي وسياسي ومعنوي قاتل.

---

(2) المصدر نفسه، ص 95.

(3) المصدر نفسه، ص ص 133 – 140.

جهود الفضيل الورتيلاني في المهجر لصالح دعم القضية الجزائرية والثورة التحريرية

د/ حميدي أبوبكر الصديق

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة

الفضيل الوتيلاني[1] برحلاته الكثيرة والمغامرات السياسية الصعبة طيلة حياته، فمنذ خروجه من الجزائر نحو فرنسا ثم المشرق العربي وهو ينافح عن قضية الجزائر والمغرب العربي، مستغلا مختلف الوسائل، والعلاقات لتبليغ أفكاره ،ورغم قدرته على التكيف ونسج العلاقات لكنه واجه أزمات كثيرة من جراء ملاحقة الاستعمار له في كل مكان.

ونظرا لما يتميز به من حيوية وبعد نظر وسرعة التكيف مع المجتمعات الجديدة وناصية العلم القوية فقد أولت له الجمعية له مهام خارجية ـ أي خارج الوطن ـ سواء في فرنسا أو البلاد العربية وقد طالت هذه الرحلات فأخذت منه ما تبقى من عمر أي منذ 1936 إلى وفاته في 1959.فمارس ضروب الإصلاح السياسي بالقلم والصحافة والجمعيات والهيئات من أجل العروبة والإسلام.

رحلة الورتيلاني إلى فرنسا.

رأت جمعية العلماء في الورتيلاني الشخصية الملائمة الذي يزرع الحيوية في العمل الإصلاحي في أوساط المهاجرين الجزائريين باعتبارها جالية معتبرة. وواجب على الجمعية إعطاؤها حقها من الإصلاح في وسط المجتمع الأوربي الذي

---

1 الفضيل الورتيلاني من مواليد 02.06. 1900، ببني ورتيلان بولاية سطيف الجزائرية وأحد خريجي معهد ابن باديس الذي صار مدرسا فيه بل وأحد أعلام الجمعية.

يسلب منها القيم والعقيدة وتصبح بلا هوية. وبدأت هذه الرحلة سنة 1936 للعمل في أوساط الجزائريين والمغاربة بل والجالية الإسلامية وهذا من خلال المحاضرات في النوادي والاجتماع بالناس في الأماكن العامة والمقاهي واستطاع في ظرف اقل من سنة ونصف أن يحدث مراكز للدعوة الإسلامية والربط بين الجاليات العربية المسلمة المقيمة في فرنسا[1] التي أدى فيها مهمة تهذيبية كبيرة وتعليمية، وتعاون مع رجال الجمعية الآخرين ـ سعيد الصالحي واليعلاوي...، من هنا كانت الانطلاقة في تأسيس النوادي التي بلغت 22 ناديا بفرنسا، وتعرف على الكثير من الشخصيات الجزائرية والإسلامية هناك ليتعاون معهم لتعليم وتهذيب الناشئة منهم: بهاء الدين الأميري الذي يقول أنه تعرف على الجزائر و أقطابها أثناء وجوده في مصر وهو يعمل في جريدة الفتح[2]، وكذلك الشيخ محمد عبد الله دراز(مصر) وعبد الرحمن تاج ومحمد محمد الفحام الخلفي من المغرب والسعيد الزاهري واليحياوي وغيرهم[(3)]. إن المناخ الذي استطاع أن يوجده الورتيلاني هناك جعل من عاصمة فرنسا وكأنك في إحدى عواصم الشرق من خلال لقائه بالشخصيات الإسلامية والعربية والسفراء[(4)]وتأسيس النوادي[(5)] التي صارت محجة لأبناء المغرب العربي وللمسلمين للتعلم والعبادة والفكر ودراسة قضايا التحرر [(6)].

---

1 . الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 1991، 19ص 30..

2 . كان يد يرها محمد الدين الخطيب وظهر منذ 1912.

3 – بهاء الدين الأميري « الأميري يتحدث عن الإبراهيمي و الورتيلاني" التضامن ،ع 14 ،ذو الحجة ،6جوان 1993، الجزائر، ص 6.

4 . ملتقى العلامة الشيخ الفضيل الورتيلاني وعلماء المنطقة، سطيف أيام 16، 17،18 أفريل 2007.ص.

5 . عبد الكريم بوصفصاص، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945 ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر 1981، ص 338.

6 . نفسه.

رحلة الورتيلاني إلى مصر

ونظرا لنشاطه الدؤوب ضل تحت مضايقة السلطات الفرنسية وهذا ما اضطره إلى السفر نحو الشرق[1] وكان قد استفاد من مرحلتة السابقة وعلاقاته مع كبار الشخصيات ومنهم شكيب أرسلان الذي ساعده على مغادرة مصر سرا إلى ارض الكنانة باسم مستعار كما استفاد من تلك العلاقات مما ساعده على النزول بمصر والاستقرار فيها و استئناف نشاطه من جديد بل بشكل أكثر تأثيرا وانتقل من خدمة الجزائر والجالية في أوربا إلى التأثير في المناخ السياسي والثقافي في المشرق العربي. وإذا كانت مرحلة انتقاله لمصر هي ظروف الحرب العالمية الثانية فقد ركز فيها على دخول الأزهر للتحصيل العلمي حتى نال شهادة العالمية هناك والاحتكاك بالأوساط [2] العلمية وأهل العلم والفكر منهم محمد دراز، وعبد اللطيف دراز وطه حسين والعقاد وسيد قطب.

ولكن كيف استطاع هذا الرجل في ظرف وجيز أن يصبح مؤثرا في الأشخاص والهيئات بل يساهم في صنع الأحداث في المشرق العربي؟

أن تحليل هذا الأمر يحتاج منا إلى دراسة شخصية الورتيلاني التي امتلكت المعارف الأساسية للعلم الشرعي وإتقانه لأكثر من لغة أو لهجة، وخصائصه لسانه كونه خطيبا طليقا ومؤثرا كذلك قدرته على الانفتاح والاقتحام ونسح العلاقات والمبادرة ونلمس ذلك فيما مارسه من أعمال وخالط من شخصيات وكم أسس من هيئات؟

---

1 . سعيد بورنان، شخصيات بارزة كفاح الجزائر 1830-1962.رواد الكفاح السياسي والإصلاحي، ج2، ط2، دار الأمل، تيزيوزو الجزائر، 2004، ص 185.

2 . نفسه، ص 179..

الورتيلانـي مدافعا عن المغرب العربـي:

لقد كانت النظرة السطحية من المشارقة للمغرب العربي والحاجة إلى التعريف بقضاياه في أوساط هي أقرب إليه من حيث الوشائج الدينية واللغوية إضافة إلى بعض الأجواء من الحرية التي تتوفر هناك. وكانت هذه الحاجة في ظل ظروف ضيقت فيه السلطات الفرنسية على تحركات الورتيلاني في فرنسا. لذلك ارتأى السفر إلى القاهرة سنة 1938 وكان يمتلك من المؤهلات اللغوية والخطابية ما يمكنه من التواصل مع أبناء المشرق العربي ويواصل رسالته هناك.

وان كان بعد نزوله هناك انتسب للأزهر[1] لإكمال دراسته فانه في نفس قد نسج علاقات قوية مع أهل العلم و السياسة منهم عبد اللطيف دراز, ومحمد دراز, وطه حسين, والعقاد, وسيد قطب وجماعته الإخوان المسلمين ومشايخ الأزهر, وبعد وقت وجيز تحول إلى شخصية مؤثرة في المشرق العربي وسخر كثيرا من جهده لخدمة قضية المغرب العربي كله.

ورغم ظروف الحرب العالمية الثانية فإنه استطاع ربط العلاقات والتفكير في الوسائل الممكنة لمواصلة مشروعه, ويبدو أن الورتيلاني كان كثير التحرك منذ أوائل الحرب بحثا عن شخصيات تشد أزره ,وهذا ما ذكره الأمير مختار الجزائري [2]. أنه أتصل به الورتيلاني من يافا بفلسطين أواخر 1943 وحدثه عن ضرورة العمل المشترك لصالح الوطن وأقنعته بذلك، وكان اللقاء بالقاهرة حيث المقام المناسب للاتصال بالعالم والالتقاء مع الساسة والهيئات. وذكر انه تم تأسيس

---

1 . حيث نال شهادة العالمية هناك.

2 . ابن الأمير عبد العزيز بن الأمير حسن الجزائري شقيق الأمير عبد القادر، كان يقيم في بيروت في الثلاثينات من القرن العشرين، ثم انتقل إلى القاهرة بعائلته والعمل في الجبهة.

جمعية الجالية الجزائرية، ثم اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر التي اشترك في عضويتها شخصيات عربية من مختلف الأقطار وتم الاتصال بمختلف الحكومات العربية وأحزابها وهيئاتها لحشد الدعم لقضية الجزائر.

ومن خلال كلام مختار الجزائري أن طبيعة العلاقات القائمة ودائرة الشخصيات التي شملها الاتصال أن الحديث الوطني كان يشمل دائما كل أقطار المغرب العربي، فكان الانطلاق والتفكير لإنشاء هيئة جامعة تخدم هذه الأقطار، ومن الشخصيات التي ذكرها: محمد الخضر حسين، الدكتور محمد عبد السلام العبادي، احمد نجيب بك، الحاج احمد بن قايد، مصطفى بك بيرم، إبراهيم اطفيش، الشيخ إسماعيل علي، السعدي عمار، الحاج اليمين الناصري، أبو مدين الشافعي، احمد بن المليح ، حمودة بن قايد، احمد السعدي، محسن بيرم ، فكان أغلب هؤلاء من أبناء المغرب العربي وأجمعوا على تأسيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في أول ربيع الأول 1364 هـ، الموافق ل 18 فيفري 1944 م بالقاهرة.[1] و قد جاء في مادتها الثانية : السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية و استقلال شعوب شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، مراكش)، أما هدف الجبهة الأخير فهو استقلال أقطار المغرب العربي كلها استقلال تاما والانضمام إلى الجامعة العربية. وإذا كانت رئاسة الجبهة للسيد محمد الحضر حسين ذو الأصل الجزائري فإن الأمانة العامة كانت للسيد الفضيل الورتيلاني. والواضح جليا أنه لعب الدور الأساسي في عملية جمع هؤلاء جميعا وتشكيل هذه الجبهة وكذلك المحور الحيوي طيلة حياة هذه الجبهة من خلال اتصالاته.

ووقوفا عند المراسلات التي لم تكن تخلو من توقيعه و الموجهة للرؤساء والملوك والسفراء، فإن كلمة الاستقلال و الوحدة صارت من التحيات المفضلة

---

1 الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ط4، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص ص 224، 225.

عند المغاربة جميعا و تضاءلت أمامها الإقليمية والآمال المعقودة على الإصلاحات الاستعمارية ، بل و حملت المشارقة التعرف على المغرب العربي أكثر و إدراك خطورة الاستعمار هناك والإحساس بواجبهم نحوه (1).

ولا شك أن هذا الانجاز هز الأوساط الاستعمارية و علقت عليها صحفها فكتبت جريدة (le monde) الفرنسية أنه في الظرف الذي كان الجزائريون والمغاربة يطالبون بنظام جديد في بلادهم و تقديمهما إلى المجلس التأسيسي الفرنسي كان هناك عمل هام بالقاهرة تمثل في تأسيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ضمت الأحزاب المغاربية، أما الكاتب العام لها فهو الفضيل الورتيلاني الرجل القيادي الذي له دور في إبراز تضامن شمال إفريقيا (2).

وقد علق الورتيلاني على مقال (موريس فيرو) وهو صهيوني معروف بكيده للعرب والمسلمين، وأراد التأثير على أصحاب الرأي بالجامعة العربية والشرق في التعامل مع هذه الجبهة التي وصفها بمضاعفة (مناوراتها ومساعيها) كما يسعى إلى إثارة فرنسا ضد ما يجري من اتحاد لأحزاب مغاربية في هذه الجبهة، وفي رده على أنه قبائلي يعارض سيطرة العنصر العربي قال أن هذه النبرة يراد بها التفرقة بين السكان، وأن ثلاثين مليون مسلم بالمغرب العربي لهم شعور واحد. ولا أثر لقضية السيادة والغلبة وأكد لهم أنه من الأشراف الذين يعود إلى محمد بن عبد الله سيد العرب أجمعين (3). وختم الورتيلاني مقاله "إن هذا المغرب العربي بجميع

---

1 . الورتيلاني، مرجع سابق، ص 228.

2 –بدون كاتب "رابطة الدفاع عن إفريقيا الشمالية"، العلم، ع5 ، الثلاثاء 21 شوال 1365، 1947/09/17، ص 02. وهو مقال مترجم عن جريدة لوموند الفرنسية ووصفت فيه الورتيلاني بالرجل القبائلي الذي لا يحبذ مبدئيا اختصاص السلالة العربية بالسيادة، ويتضح من ذلك أنها (الجريدة) سطحية في فهم الفكر الإصلاحي الذي يحمله الورتيلاني.

3 . الورتيلاني، مرجع سابق، ص 211. وقد نشر هذا المقال في جريدة الإخوان بتاريخ 1946/10/12 .

أقطاره قد خلقه الله وحدة كاملة، وأتم الله عليه نعمة هذه الوحدة بجمعه على دين واحد ولغة واحدة وظلم واحد فسنتحد، ونتحد رغم أنف المبطلين[1].

وقد عمل الورتيلاني على ربط الصلة مع العناصر المنتمية في أصولها للمغرب العربي، وجمع وجهتها نحو العمل السياسي لتأسيس الجبهة، ووظف علاقاته مع مختلف الهيئات والشخصيات بالمشرق مما أعطى دفعا وحيوية لجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية. حيث كثف من نشاطها وتوثيق الصلة بالجامعة العربية وكانت أول المذكرات الموجهة إليها بإمضاء محمد الخضر حسين والورتيلاني، وتكررت هذه المذكرات وبإلحاح على عزام باشا بأن يكون لشمال إفريقيا حيزا من مناقشات الجامعة العربية ويخصص لها أعضاء في إدارة الجامعة لجانها ومكاتب الدعاية في لندن وواشنطن [2]. وعن طريق الجبهة وجه العديد من الرسائل إلى الأمم المتحدة مذكرة إياها أن السلام العملي لا يتحقق ما دامت الهيئة لم تنصف الشعوب المستعمرة ومنها شمال إفريقيا [3].

وكثفت الجبهة من مذكراتها وخاصة بعد مجازر 08 ماي 1945 وطالبت بلجنة دولية من الحكومات العربية والأمم المتحدة للتحقيق أهي مدنية؟ أم وحشية في القرن العشرين؟ كما وجه الورتيلاني عدة رسائل مفتوحة إلى سفير فرنسا بالقاهرة عبر الصحافة المصرية (جريدة النذير) ردا على مزاعم السفير أن الورتيلاني يحمل حقدا لفرنسا ويتهمها لتشويه سمعتها في الشرق، وأن ما ينسبه إليها من أعمال ظلم باطل، لذلك نشر الورتيلاني هذه الرسائل لمحاصرة التحركات الدبلوماسية للسفير

---

1 . الورتيلاني، مرجع سابق، ص 213.

2 ـــ يبدو أن هذا المطلب: تعيين أعضاء في إدارة الجامعة ولجانها لم يتحقق بشكل مباشر في هذه المرحلة ولكن كان للجبهة موضع أثر في مناقشات الجامعة العربية والدعاية لقضية شمال إفريقيا.

3 . الورتيلاني، ص 235.

الفرنسي في القاهرة لإيضاح القضية للرأي العام. ومن المواضيع التي نشرها: "حول غطرسة الفرنسيين في شمال إفريقيا"، "حول اعتقال عشرات الألوف من المجاهدين" [1].

هذا فضلا عن مراسلة الشخصيات وقادة العرب وخاصة الملك السعودي والحكومة السورية واللبنانية، في المناسبات وفي غيرها، والملاحظ أن هذه الرسائل والمذكرات كانت تتناقلها معظم الصحف الكبرى في مصر والشام كالأهرام، النذير، الكتلة، المصري، الإخوان المسلمون، ومصر الفتاة.

وقد كان لرحلات الورتيلاني داخل القاهرة وسوريا ولبنان باسم الجبهة الأثر البالغ في ترسيخ الدعاية للمغرب العربي ، فكانت له رحلة في جويلية 1946 إلى سوريا ولبنان وكانت له عدة محاضرات هناك تناقلتها الصحافة، كما اتصل برجال الحكم والنواب والزعماء والهيئات ، واستقبل تحديدا من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة السورية وألقى محاضرة في دار الإخوان المسلمين [2]، وكان خطابه دائما باسم ثلاثين مليون مسلم في شمال إفريقيا مهنئا لسوريا استقلالها وطالبا الدعم المعنوي والسياسي لشعب المغرب العربي الذي يئن تحت الاستعمار وتأسف أن هذا الشعب لا يعرف عنه إخوانه إلا القلي [3]، ثم وجه نقده لرجال الصحافة وتقصيرهم في هذا الباب [4].

---

1 – الورتيلاني مصدر سابق، ص 193.

2 . ساهمت علاقته السابقة بالإخوان في مصر في تهيئة الأجواء والاستقبال من قبل قادة الإخوان في سوريا كمصطفى السباعي، ومحمد المبارك.

3 – الورتيلاني، مرجع سابق، ص 289.

4 – فعلا إن المتصفح لجرائد الشرق فإنه يجدها لا تهتم كثيرا بالمغرب العربي وقد وقفت على هذا حين اطلعت على أهم الجرائد في تلك الحقبة (كالمقتطف ، القبلة ، نور الإسلام ، المنار ، المعرفة ، الرسالة ، عالم

وختم الجلسه المراقب العام للإخوان في سوريا ولبنان مصطفى السباعي وتليت برقية موجهة للأمين العام للجامعة العربية ووزير فرنسا المفوض في مصر جاء فيها: "الجماهير المحتشدة في دار الإخوان المسلمين لنصرة العروبة المجاهدة في شمال إفريقيا تعلن استنكارها لسياسة فرنسا الغاشمة .... وتعاهد الله بأن تربط مصيرها بمصير إخوانهم، وتتوجه إلى الجامعة العربية، وملوك العرب ورؤسائهم بالمطالبة برفع الظلم عن ذلك الشعب المناضل....". ووقع هذا البيان: زين العابدين التونسي والأمير سعيد الجزائري، محمد المكي الكتاني و مصطفى السباعي [1]، كما وجهت الجبهة عدة رسائل إلى سفراء الدول العظمى بمصر فيما يتعلق بالأحداث الجارية بالمغرب العربي كذكرى مجازر الثامن ماي، وذكرى الظهير البربري بالمغرب، وإثر أحداث صائفة 1946 بتونس. ومن خلال هذا الدور والصيت التي حظيت به الجبهة فإنها صارت ملاذا لاستقبال أحرار المغرب العربي مثل بورقيبة، ومحي الدين القليبي و عبد الكريم الخطابي [2]، والكثير من الطلبة المغاربة والتونسيين. وباعتبار أن جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية كان الرجل

الفكر ومجلة المجمع العلمي العربي) فإنه لا توجد إلا مقالات نادرة وفي مجلدات كاملة أحيانا لا تجد مقالا لا يتكلم عن المغرب العربي ، وخاصة في مرحلة الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين.

1 . الورتيلاني، ص 289.

2 . قيل أن الورتيلاني كان له دور في الوساطة لدى الحكومة المصرية لاستقبال بورقيبة والخطابي بعد عودتهما من المنفى، كما أن الجبهة لها تأثير على فكر بورقيبة الذي اظهر في هذه المرحلة (بعد الحرب العالمية) تخليه عن فكرة الاتحاد في الإطار الفرنسي رغم كونه من دعاتها منذ 1936، وصار ينادي بمغرب عربي موحد في إطار الجامعة العربية، رغم بقائه على فكرة التعاون مع فرنسا، وهذا ما أكده من خلال الرسالة لفرحات عباس في 26 جويلية 1946 يعاتبه فيها على فكرة الاتحاد مع فرنسا. انظر محمد بالقاسم. رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص368. ويمكن إيعاز ذلك أيضا إلى المبادئ التي قام عليها مكتب المغرب العربي (رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله) أنظر علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص276.

الحيوي فيها هو الورتيلاني لقدرته على جمع أبناء المغرب العربي والشخصيات المصرية والجالية الجزائرية بالمشرق، وكذلك علاقته بالإخوان المسلمين في مصر، وسوريا ولبنان مما ساهم في تفعيل الجبهة في وقت وجيز فكانت نواة لبناء عمل سياسي مغاربي بالمشرق.

إلا أن التساؤل الذي يطرح نفسه لماذا لم تستمر الجبهة في نشاطها الدؤوب وخاصة بعد قيام مكتب المغرب العربي في 1947؟ [1] وهل توقفت الشخصيات الإصلاحية عن مهمتها بعد قيام مكتب المغرب العربي؟

إن المتتبع لتطورات الأحداث لما بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن التيار الثوري الاستقلالي صار أكثر حضورا في البلدان المغاربية، كما أن قيام المكتب المغرب العربي بالقاهرة ضم في غالبه زعامات وطنية ليست من التيار الإصلاحي وثقت علاقتها مع الجامعة العربية أكثر من الجبهة وخاصة أن الجامعة تلتقي مع التيار الجيد في منهجها الفكري أكثر من التيار الإصلاحي، ثم إن مكتب المغرب العربي ضم كل الأحزاب الكبرى في المغرب العربي وهذا كله على حساب الجبهة التي تراجع دورها وخاصة بعد توجه الورتيلاني لليمن ومحنته هناك. هذا كله جعل الجبهة تتخلى عن دورها لغيرها من الحركات والهيئات، وهذا لا يعني أن رجالها توقفوا عن نشاطهم بالمشرق العربي، بل يمكن أن تقف على دور جديد ولكن هذه المرة باسم مكتب جمعية العلماء الذي افتتح بالقاهرة ابتداء من 1948 وكذلك باسم رئيس الجمعية الذي انتقل للمشرق العربي منذ 1952 ورحلاته عبر العالم العربي والإسلامي.

ومن دون شك أن الهيئة الجديدة لم يشارك فيها رجال الجبهة ولم نعثر على دعوات موجهة لهم للمساهمة في تأسيسها و هناك من يطرح أن الخلاف كان

---

1 . 15– 22 فيفري 1947.

قائما بين الطرفين ، ورغم ذلك فإن مكتب المغرب العربي دعا الهيئات المغاربية للانضمام وقد انضم مكتب جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بدمشق [1].

الورتيلاني ومكتب الجمعية بالقاهرة:

أوضحت البصائر أن الورتيلاني: "رغم وجوده خارج الجزائر فإنه نفعها أكثر، فقد عرّفها بعد أن كانت مجهولة في هذا الشرق وأعلى قيمتها وصور مصائبها، واستنجد لها وجادل عنها بقوة في محافل الرأي والسياسة " [2].وبعد أن افتتح مكتب الجمعية بالمشرق العربي (بالقاهرة في 1949) صار محطة لأهل الأدب والعلم والسياسة ليس لدراسة القضية الجزائرية فحسب بل قضايا المغرب العربي والعالم العربي والإسلامي وحتى بعد التحاق الإبراهيمي هناك(1952) واحتفاظه برئاسة الجمعية والناطق باسمها فإن معظم البيانات والمراسلات التي تخص الجزائر أو القضايا العربية كانت ممضاة من طرف الإبراهيمي والورتيلاني معا، ضف إلى ذلك أن النفَس الذي كانت تتحرك به الجمعية هناك هو الورتيلاني بحكم قدمه في المنطقة وعلاقاته ودخوله مع الإخوان المسلمين مما مكنه من نسج علاقات متنوعة ومعرفة دروب المشرق وخاصة مصر، وبقدر ما هو يخدم القضية الجزائرية في هذا العمل صار معلَما عربيا وإسلاميا ساعده على لفت أنظار الرأي العام الإسلامي والعربي على قضية الجزائر والمغرب العربي واستثماره.

رحلة الورتيلاني لليمن

لقد ساهم الورتيلاني مع عدد من رواد الإصلاح من أجل محاربة الفساد والاقتراب من المعارضة اليمينية بل المساهمة في توحيد جهودها ويبدو أن

1 . محمد بلقاسم، مرج سابق، ص 382.

2 . محمد عبد اللطيف دراز " الفضيل الورتيلاني أو إخاء خمس عشرة سنة "البصائر العدد287، السنة7،1374هـ، 1954م.ص8.

الورتيلاني كان يحمل هم الوطن الكبير (الوطن العربي) لذلك انبري لمحاربة الاستعمار والفساد والظلم والاستبدال حيث هو موجود فكانت اليمين ضمن هذا الهم العربي الذي حمله الورتيلاني اعتقادا منه أن أجزاء الوطن العربي تعضد بعضها، ولاشك أن هده المرحلة بمتاعبها قد أشغلته كثيرا عن قضيته المركزية التي ظلت محل نضاله وخطابه وكتاباته، ألا وهي قضية المغرب العربي. ولذلك أردنا أن نشير إلى هذه المرحلة ولو بشكل مختصر حتى نوضح متاعبه فيها وكيف أخذت من وقته على حساب خدمة المغرب الغربي.

يذكر الأستاذ حسين محمد المقيلي أن لورتيلاني وصل إلى صنعاء سنة 1947 وهو عضو في جماعة الإخوان المسلمين وخطيب لا يجاريه أحد في ذلك بل قال أنه خليفة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده [1].

وقد لحق بالورتيلاني متاعب كبيرة في قضية اليمن التي اتهم فيها وتناولتها الصحافة بشكل واسع وجعل الساسة يراقبون تحركاته واعتبر أنه مسؤولا عما حدث، إلا أن هذا الأخير لم ير في ذلك أي جرم بل من مقتضيات الإصلاح وعملا مشروعا في عرف السياسة.

وقد اهتمت جريدة البصائر بهذا الموضوع وحاولت إبرازه للرأي العام واعتبرت أن الرجل أحيكت حوله الدسائس في قضية ثورة اليمن[2] وذلك لارتباط أحداثها بشخصية الأستاذ الفضيل الورتيلاني واعتبرته من رجال النهضة العلمية والفكرية في العالم الإسلامي. ثم تناولت قضية مشاركة الورتيلاني في ثورة اليمن

---

1 . يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافي في الجزائر المحروقة، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995، ص 90.

2 . كانت هده الثورة في فيفري 1948بقيادة عبد الله بن الوزير الملقب بالوراث، وأودت بحياة الإمام يحي حميد الدين، إلا أنها فشلت في 14مارس 1948 وتولى الحكم بعده إبنه أحمد.

التي أودت بحياة الأمير يحي حميد الدين[1] وذكرت أن الفضيل أراد أن يعالج إحدى نواحي هذا البلد الشقيق أما صديقه الأستاذ بهاء الدين الأميري فذكر أنه شارك في هذه الثورة الزبيرية باسم عبد الله الوراث[2]. ولم يفصل في طبيعة هذه المشاركة، ولما سئل الورتيلاني حول قضية العفو عنه أجاب" واليمن هو القطر الوحيد الذي لايزال يتمتع باستقلال وسيادة كاملتين، لا تشوبهم شائبة من الطلاء الذي يسمونه انتدابا أو وصاية أو حتى معاهدة، وعلى عرشه اليوم صديقي حضرة صاحب الجلالة الإمام أحمد. وقد عرفت من جلالته عن كثب طائفة من المزايا تجعلني كثير الأمل والتفاؤل في صيانة ذلك البلد ا لغالي من دسائس الاستعمار ومن الفتن الداخلية "[3]،كما أن الابراهيمي اعتبر كلمة العفو عنه من قبل الجرائد سبة لم يسب بأفحش منها [4]،وقد وقع ذلك لنا مع الاستعمار يظلمنا ثم يبدو له فيقول عفوت عنكم [5] ويضيف متى كان الفضيل جانيا حتى يعفى عنه[6].وحين سئل الورتيلاني في خضم هذه الأحداث وعلاقته بالعالم العربي والإسلامي أجاب بأنه كله وطنه، وخاصة أنه نال من ظلم الاستعمار الكثير وشربنا من علقمه جميعا

---

1 . (1869–1948)، آخر أئمة الزيدية باليمن، ولد بمدينة صنعاء قاوم الأتراك وعقد مع بريطانية معاهدة عام 1934 التي اعترفت فيها باستقلال اليمن، كما وقع في نفس السنة معاهد الطائف مع السعودية لرسم الحدود بينهما، واغتيل سنة 1948، أنظر محمد حسين الشريف، مرجع سابق، ص: 179.

2 . ذكر هذا الكلام عن الورتيلاني واصفا إياه بالرجل الملتزم في محاضرة ألقاها بالمركز الثقافي الإسلامي بالجزائر 5، 12، 1990، ونشرت بمجلة التضامن، أنظر: "الأميري يتحدث عن الإبراهيمي والورتيلاني" التضامن، العدد 14، ذي الحجة 1314 هـ الموافق 1993م، ص: 7.

3 الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ط2007، ص:351.

4 . نفسه، ص346.

5 . نفسه.

6 . نفسه..

فأمسى هذا رحما ماسة بيننا قد بر كل رحم. فالنتعاون إذن مع أي دولة للوقوف في وجه الظلم والظالمين[1].

وبعد إلقاء القبض عليه اعتبرت البصائر أن العفو عليه من طرف الإمام أحمد يكون جميلا إذا شمل كل المتهمين السياسيين في ثورة1948[2]، ويعتبر ذلك علاجا للأزمة وحاولت أن تذكر الساسة اليمنيين بأن سياسة القوة لم تولد إلا المؤامرات والحقد في النفوس وحالة من الفوضى وعدم الاستقرار. وحاولت أن تجري مقارنة بغيرها من الأمم التي لم تقع فيها مثل هذه الحالات من الاغتيال معتبرة أن مرد ذلك يعود إلى سياسة الإنصاف المتبعة في هذه البلدان ونعتقد أن في ذلك شيء من الإقرار لعلاقة الورتيلاني بقضية اليمن ولكن في طابع الإصلاح السياسي وخلصت إلى أن الحل يكمن في وجوب استئصال الأسباب الكامنة وراء ذلك وفي مقدمتها العدل والثقة المتبادلة[3] والملاحظ أنه من خلال كلام الإبراهيمي أو من خلال الأدبيات الواردة في البصائر فإنه هناك نوع من الإقرار بالمساهمة في الثورة ولكن تحت دافع معالجة أوضاع اليمن فنجد الإبراهيمي يعبر عن ذلك :"وبعض ذنبه –إن كان يسمى ذنبا –أن جرأته على مصارحة الأمير القتيل بلزوم الإصلاح وتنبيهه إلى مواقع الخطر المترتب عل الإهمال كل ذلك جر الطائشين على التعجيل بأمر لن يجيلوا فيه روية ولا تَبدروا له عاقبته"[4]. و أضاف أنه نيابة

1 . نفسه.

2 . حميدي أبوبكر الصديق، القضايا العربية من خلال البصائر الثانية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا، الجزائر،2003 . 2004، ص 125.

3. الإبراهيمي، " الفضيل الورتيلاني" البصائر، العدد 174، مصدر سابق 3،2. أنظر أيضا الفضيل الورتيلاني الجزائر الثائرة، مصدر سابق ص: 436، 437.

4 . حميدي أبوبكر، المرجع سابق.

عن الورتيلاني يعلن أنه يستحق التبرئة و الاعتذار إليه [1]. وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الورتيلاني الذي كان يؤمن بالإصلاح عامة بالبلاد العربية، كما أن العلاقات التي كانت تربطه بتنظيم الإخوان ومع الزعيم الأول حسن البنا الذي قيل أنه كلفه بالاتصال بأحرار اليمن ورجال الإصلاح فيها أو المعارضة القائمة حينها. ويبدو أن اجتماع هذه الظروف [2] زادت من عزم الورتيلاني على الإصلاح وقوة تأثيره في المنطقة إضافة إلى تردي الأوضاع السياسية باليمن [3] جعل منه طرفا في الحدث ،.كما نستشف من كلام الإبراهيمي بأنه كان يتمنى أن لا يتأخر هذا الحدث إلى اليوم "وأنه متأخر عن وقته بسنوات ، لو صحبته البصيرة وكان العلم والعقل من ذرائعه لكان تطورا لا انقلابا، ولما سال فيه ملء محجم من الدم [4].

كما أن النشاط الذي مارسه الورتيلاني في المنطقة من رسائل سياسية تدعو إلى الإصلاح السياسي وتكوين مجلس شورى يقلص من هامش الفساد "ويرشد الحكم ويشرك أهل العلم والفضل في شؤون البلاد إضافة إلى الإصلاح التربوي[5] . وبالتالي اعتبر هذا الأمر في صميم النشاط السياسي وطرفا مباشرا في الثورة وكان محل متابعة بعد فشل الثورة في (14 مارس 1948) [6] ،كما أشار صديقه

---

1 . نفسه.

2 . الفضيل الورتيلاني" البصائر، العدد 174، مصدر سابق 3،2. أنظر أيضا الفضيل الورتيلاني الجزائر الثائرة، مصدر سابق ص: 436 ،437. ويوجد أيضا بالآثار 2.ص 679.

3 . نفسه.

4 . أبو بكر البابكيري، علي أحمد باكثير أول دعاة الإصلاح في اليمن، ط1، دائرة الإعلام والثقافة بالتجمع اليمني للإصلاح، 2000، ص10. أنظر كذلك: د. يوسف القرضاوي، مذكرات موجودة بالإنترنت. الموقع: إسلام أون لاين

www .islamonline.net Arabic personality 2001.12 article 15 shalom

5 . أبو بكر البابكيري المرجع السابق.

6 . مصطفى الشكعة، ثلاث وثائق عربية عن ثورة اليمن ،1948، ط1، دار العودة، بيروت، 1985، ص 297.

رفيق سنو اللبناني الذي كان قريبا منه لأكثر من خمس سنوات بأنه كان صاحب نفوذ كبير في اليمن وبإمكانه أن يكسب ثروة ،وذكر أنه كان مديرا للشركة الوحيدة ذات الامتيازات الواسعة في دولة اليمن [1].

رحلة الورتيلاني إلى لبنان

ونظرا لما ألم به حول قضية اليمن غادرها فرارًا من السلطة اليمنية ليبقى على ظهر سفينة مدة شهرين كاملين ولم تقبله أي دولة عربية بالنزول على أراضيها إلا بعد هذه المدة المضنية وبعد المساعي المختلفة ثم وافقت لبنان على استقباله. هذا البلد الذي كتب الورتيلاني أنه كان يضرب به المثل في التسامح النادر أو الديمقراطية الحقة التي لولاها لما استطاعت هذه المجموعات أن تتساكن كلها كأنها عائلة واحدة وأنه ازداد حبا للبنان بعد إقامته فيها، وله فيها أصدقاء منذ أيام وجوده في مصر ،منهم الأحياء مثل: خليل بك ثابت، وحبيب بك جاماتي، والأستاذ موريس ارقش، والأستاذ أسعد داغر، ومنهم الأموات كأنطوان باشا الجمي ، والمرحوم خليل بك مطران [2]، وصرح الورتيلاني أنه وجد ترحيبا من اللبنانيين وعلى رأسهم الرئيس الشيخ بشارة الخوري الذي كان قد تولى الحكم للمرة الثانية بعد وفاة رياض الصلح الذي كان صديقا حميما له. وضل لبنان حاضرا في ضميره في والتفاعل مع أوضاعه فنجده يواسيه في محنه إثر الزلزال والفيضان الذي ألم به وأودى بحياة أكثر من 333 شخصا ،كما ساهم في إبراز عروبة لبنان وخاصة الطائفة المسيحية

1 . قيل أنه عين في مجلس الثورة و أعطيت له حقيبة وزير، وترأس وفدا لمفاوضة، الجامعة العربية.

2 . الورتيلاني، ص 383.

التي حاولت فرنسا أن تتاجر بانتمائها الديني ولكن الورتيلاني أدلى بأن هؤلاء يمقتون فرنسا والاستعمار [1].

رحلة الورتيلاني إلى سوريا

زار الأستاذ الورتيلاني سوريا وفي هذه الزيارة نزل في دار الإخوان المسلمين بدمشق مهنئا إياهم على جلاء الجيوش الفرنسية وبين أن إخوانهم في شمال إفريقيا مغتبطون لاغتباطهم ، وبين أن جلاء الجنود لا يكفي بل يجب أن يكون شاملا لكل أثر من آثار الاستعمار[2] وقد حضر هذا اللقاء مصطفى السباعي المراقب العام للإخوان المسلمين بسوريا، وفي ختام اللقاء وجهت رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية لنصرة أهل شمال إفريقيا ممضاة من قبل زين العابدين التونسي والأمير سعيد الجزائري، ومحمد المكي الكتاني ، ومصطفى السباعي[3].

وفي إحدى زياراته لسوريا التقى مع العالم الباكستاني: أبو الحسن الندوي وتبادلا الوضع في المغرب العربي وحال الأمة وتقديرا من الندوي لما يقوم به هذا الرجل راسله بعد عودته (15 رمضان 1375هـ) يجل فيها أعماله ويحيي أبطال الجزائر الذين يؤدبون البربرية الفرنسية.

رحلات الورتيلاني نحو تركيا وأوربا وطنجة

وقد خرج الورتيلاني من لبنان في سنة 1950 متوجها نحو سوريا فتركيا، اليونان، إيطاليا، سويسرا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، إيرلندا الجنوبية، انجلترا، إسبانيا وصولا إلى منطقة الريف (طنجة) [4].

---

1 . الورتيلاني مصدر سابق، ص 354.

2 . نفسه، ط 1991، ص: 288.

3 . نفسه، ص 289.

4 . آيت باعزيز عبد النور، المولود الحافظي 1880. 1948 جهوده الإصلاحية ونشاطه التربوي، رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1421 هـ ،2001،2000،1422،ص 19.

وقد التقى هناك برجال الحركة الوطنية المغربية، ويبدو أن علاقات كبيرة كانت تربطه بحمد المكي الناصري الذي كان قد وجه رسالة شكر إلى رئيس الحكومة اللبنانية حسن لعويني على موقفه وضيافته للورتيلاني وهذا في رسالة مؤرخة في 1951/02/25 [1]. ودامت هذه الرحلة أكثر من ستة أشهر ولكن رسائله لم تنقطع نحو أصدقائه ومنهم رفيق سنو . من لبنان . وهو صديق حميم له والذي كان يرسل إليه بالمقالات لنشرها بأسماء مستعارة [2]، وكان يعمل مقيما ومسافرا ويكتب المقالات الطوال بأسماء مستعارة ،ويستعمل الصحافة مندوبا متجولا لبعض وكالات الأنباء وبعض الصحف الكبرى [3].

وبعد هذه الرحلة قام برحلة ثانية نحو دول آسيا [4]، وهذه العلاقات والرحلات والمقالات جعلته يكون عضوا بارزا في عدة هيئات منها: المؤتمر الإسلامي العالمي، وعضو في مؤتمر علماء الإسلام، وعضو في مؤتمر الشعوب الإسلامية، وهذه الهيئات انتدبته في مهمات عالمية عامة [5] استغلها في الترويج لقضايا المغرب العربي .

الخاتمة

إن هذه الشخصية، فإنها تميزت بالنظرة الواسعة في مجال الوطنية، فالورتيلاني فبعد أن ضاق به وطنه الصغير وحوصر توجه إلى وطنه الواسع واعتبره كله ميدان جهاد ضد الاستعمار، فهو يؤمن أنه جزائري عربي مسلم ولكلٍ نسبة حيزا في نفسه وحظها من عمله ولكل منها في عنقه واجب وفي ذمته دين،

---

1 . نفسه.

2 . الورتيلاني، مصدر سابق، ص 285.

3 . نفسه ص 384.

4 . كان كثير الترحال والأسفار حيث زار أكثر من 30 دولة.

5 . الورتيلاني، المصدر السابق، ص 385.

وقد وقف نفسه علي الثلاثة فيما تشترك فيه وفيما تفترق، وهو يعد نفسه في وطنه أينما جال من أرض الإسلام بل يرى أنه إذا لم يسعد الإسلام في مجموع أقطاره فمحال أن تسعد الجزائر أو المغرب العربي.

ونظرا لكونه مؤمنا بإصلاح الأوضاع السياسية في البلاد العربية فهو على استعداد للعمل في ميدان الإصلاح بما فيه من مخاطر وويلات وقد جلب له ذلك متاعب كثيرة ولكن لم تحد من عزيمة أو التوقف عن مسيرته. ضف إلى ذلك امتلاكه لناصية سياسية ولباقة عالية في مخاطبة أهل الحل والحكام ومراسلة السفراء والهيئات. كما نعتقد أن دخوله في جماعة الإخوان المسلمين أكسبه معرفة بدروب المشرق العربي ورجاله وتكليفه للقيام ببعض المهام ومنها قضية اليمن، وخاصة أنه وجد ضالته في فكرهم على اعتبار أن حركتهم تحريرية ضد الاستعمار في كل وطن إسلامي [1]. كما أنه صار يحمل مهام كبرى وفي مقدمتها قضية الجزائر والمغرب العربي ودفع الاستعمار عن وطنه الكبير ولذلك استغل الميدان الصحفي كأداة للتعبير عن أرائه وخاصة في مصر وبيروت حيث كان يكتب عن القضية الجزائرية والمغاربية والعربية.

ولهذه النظرة استراتيجية مفادها أن قوة الأقطار العربية والإسلامية لا تكون مجزأة بل إن النهضة عادة ما تكون شاملة للأمة وخاصة أنها تعاني نفس الأمراض وتحاك حولها نفس المؤامرات ونفس الاستعمار الجاثم علي صدرها وهذا لا يعني تناقض مع قوة القطر الواحد ونهضته. بل أن قوة الأجزاء من خلال الأقطار يؤدي إلى قوة متكاملة لجسم الأمة.

---

1 . الورتيلاني، المصدر السابق، ص487،1991.

وانطلاقا من إيمانه بالإصلاح المتكامل. فنراه محاربا للاستعمار مصلحا دينيا معارضا سياسيا ناقدا للأنظمة، مشاركا في منابر الرأي والسياسة، معاديا للقطرية الضيقة والعنصرية المقيتة، فهذه النظرة المتكاملة المتوازية في آن واحد في زمن يعاقب فيه المرؤ علي نواياه من قبل الأنظمة والاستعمار نجدها نادرة وإن وجدت فهي نظرية، ولكن نجدها عند الورتيلاني عملية ميدانية رغم ما شابها من أخطار. إن إيمانه بالإصلاح التربوي والديني وهو السليل من جمعية العلماء بالجزائر، والناطق باسمها في المشرق العربي والإسلامي في كثير من بياناتها. حتى قيل عنه كان كالشامة في جبين الأمة الجزائرية المسلمة لما يتمتع به من صفات لا تتوفر إلا في القلة من أصحاب العزائم لأن الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة. فهو يؤمن بتربية الأجيال على الأخلاق وحب الدين والأوطان فكان داعيا إلى ذلك بالعمل والممارسة قبل الكلام، متدرجا لا متعجلا.

كما أن مهارته في نسج العلاقات مع مختلف الشخصيات والهيئات التي يري فيها إيجابية أو إصلاح المنهج أو خدمة لقضية الوطن والأمة .فنراه علي صلة مع الساسة كما كان الحال مع جمال عبد الناصر، وفاضل الجمالي وغيرهم، وقد أوثق الصلة مع العلماء والجمعيات الإسلامية كما هو الحال مع حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بمصر، ومحمد الصواف بالعراق ،وغيرهم، كما نجده محبا ومدركا لمخاطبة أهل الرأي والسياسة والفكر مالكا لقوة الإقناع والحجة إدراكا منه أنهم من صانعي مستقبل الأمة ولما له من أهمية في اطلاعهم على ما يجري في الجزائر والمغرب العربي.

وفي الأخير لا يمكن الإلمام بمعالم هذا الرجل ومساهمته لصالح وطنه الكبير، ولكن لا يسعنا ألا أن نقول أنه امتحن في سبيل الجزائر فسبب له فراق الأهل والوطن وفقدان الموجود من المال والمتاع وكان خير سفير للمغرب العربي في المشرق، وامتحن في سبيل الإسلام والعروبة مما جلب له الحقد والنقد والعداوة، بل تعقبه الاستعمار وأعوانه تعقبا لا هوادة فيه، وحاك له المكايد للقضاء علي شخصه، وامتحن في سبيل العروبة بما امتحن به المجاهدون الأحرار فاعتبر بلاد العرب وطنه الأوسع.

الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية على ضوء مذكرات بعض المجاهدين

د/ بشير فايد

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02

مقدمة:

شكل إمداد الثورة التحريرية بالسلاح: "معركة من أعقد المعارك، ورهانا لا يقل خطورة عن رهان المبادرة بتفجير الثورة نفسها، إن لم يكن الأخطر، لأن ديمومة واستمرار جذوة العمل المسلح كانت في حاجة إلى وقود دائم عدته رجال وسلاح"[1] خاصة في بدايتها، وبعد إنشاء خطي الموت موريس[2] وشال[3]، فبذلت جهود جبارة، لتنويع مصادر الإمداد داخليا وخارجيا، حتى يتسنى توفير الأسلحة الضرورية كما وكيفا لمواجهة العدو، المدجج بكافة أنواع الأسلحة العصرية

1- الطاهر جبلي: **الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954م-1962م**، د ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2013م، ص411.

2-نسبة إلى وزير الدفاع أندري موريس، يمتد على طول الحدود الشرقية، من الشمال إلى الجنوب، من عنابة إلى بن مهيدي، الذرعان، شيحاني، بوشقوف، المشروحة، سوق أهراس، مداوروش، مرسط، الكويف، تبسة، بئر العاتر، وادي سوف، على طول 460 كلم، أما في الجهة الغربية فيبدأ من مرسى بن مهيدي في الشمال وإلى غاية بشار جنوبا، ويمر بالمشرية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء، بطول 750 كلم. مسعودكواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر:2011م، ص59-68.

3- نسبة إلى الجنرال موريس شال، هو خط مواز للخط الأول، يمر بأم الطبول، العيون شرق القالة، رمل السوق، عين العسل،

واد الجدرة، حمام تاوسة، تاورة، المريج، جبل سيدو، نهاية وادي سوف بشرق تبسة. مسعود كواتي، المرجع نفسه، ص59-68.

والمتطورة هذا من جانب، ولإقناع الجماهير الشعبية، التي كانت تعلق آمالا كبيرة على جيش التحرير وما يحققه من انتصارات، بأنه يتوفر على السلاح الكافي، فلا تفقد آمالها ولا تضعف معنوياتها من جانب آخر[1].

وفي هذه الورقة، نستهدف إبراز حضور موضوع التسليح، أثناء الثورة التحريرية، وطريقة تناوله، في مذكرات بعض المجاهدين، والوقوف على مدى أهمية المعلومات الواردة فيها، لكتابة تاريخ هذا الجانب الهام، من تاريخ الثورة، الذي لا يزال يلفه الكثير الغبار، بالرغم من ظهور العديد من الدراسات الجامعية والأكاديمية، في السنوات الأخيرة، التي حاولت الغوص فيه، معتمدة بالدرجة الأولى على مادة تاريخية، وإن كانت شحيحة، مستقاة من الوثائق الأرشيفية المتاحة، ومن بعض الشهادات والمذكرات، التي نشرها مجاهدون في الفترة الأخيرة، نذكر منها مذكرات: الرئيس **الشاذلي بن جديد**، الرائد **الطاهر سعيداني**، و**إبراهيم رأس العين**، التي تضمنت إشارات متباينة، إلى قوافل الإمداد بالسلاح والذخيرة، المنطلقة من القاعدة الشرقية[2]، باتجاه الولايات الثانية والثالثة والرابعة، والتحديات التي واجهتها.

---

1 محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي: **نشأة جيش التحرير الوطني 1947م-1954م**، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر:2012م، ص131، ص132، 133.

2 أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ، إنشاء القاعدة الشرقية في ديسمبر 1956م، لإمداد الولايات الداخلية بالسلاح، وأعطت لها إطار ولاية (عقيد ومعه ثلاثة رواد) برئاسة عمارة العسكري المدعو بوقلاز، تحت تصرفه مجلس عسكري، وتم تقسيم القاعدة إلى ثلاث مناطق، علاوة على وجود ثلاث فيالق عسكرية بها. للمزيد أنظر: الطاهر زبيري: **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929م-1962م**، د ط، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:2008م، ص177 وما بعدها.

1- مذكرات الرئيس الشاذلي بن جديد:

ولد **الشاذلي بن جديد**، يوم 19 أفريل من سنة 1929م، في دوار السبعة في أقصى الشرق الجزائري بين عنابة و بوثلجة، من عائلة كبيرة تملك أراضي خصبة وشاسعة، والده **الهادي**، وأمه **صالحة** بنت **الشيخ محمد**، درس في المدرسة العمومية الابتدائية للأهالي في عنابة سنة 1935م، ثم زاول تعليمه المتوسطة في الذرعان، تحصل في أواخر الأربعينات، على شهادة من مركز التكوين المهني بعنابة، في ميدان البناء والكهرباء ومختلف المهارات اليدوية، التحق سنة 1951م بشركة "**تاباكوب**" المتخصصة في منتجات التبغ والكروم، انضم إلى صفوف الثورة بين نهاية فيفري ومطلع مارس 1955م، تدرج في المسؤوليات: نائب مسؤول فوج، ثم مسؤول فوج، نائب مسؤول قسم، مسؤول ناحية عسكرية في نهاية 1956م، نائب مسؤول منطقة، مسؤول المنطقة الأولى بالقاعدة الشرقية أواخر 1958م، نائب قائد المنطقة الشمالية للعمليات في 1960م برتبة نقيب، وبعد الاستقلال أصبح نائبا لقائد الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة برتبة رائد، ثم قائدا للناحية في 1963م-1964م، ثم للناحية العسكرية الثانية بوهران في 1965م، انتخب عضوا في مجلس الثورة في 19 جوان 1965م، رقي إلى رتبة عقيد في 1969م، أصبح رئيسا للجمهورية في 1979م وإلى غاية 11 جانفي 1992م تاريخ استقالته[1].

---

1 للمزيد أنظر: الشاذلي بن جديد: **مذكرات الشاذلي بن جديد 1929م-1979م**، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2001م. و أنظر أيضا الكتاب الجماعي: **الرئيس الشاذلي بن جديد المجاهد المناضل**، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دار الفجر للطباعة و النشر، قسنطينة، الجزائر: 2013م.

غطى الجزء الأول من المذكرات، الفترة الممتدة من ولادته سنة 1929م، وإلى غاية سنة1979م، وتكونت من 11 فصلا: الأصول والطفولة1929م-1945م، نشأة الوعي 1945م-1954م، 1954م، سنوات اللهب1954م-1956م، مؤتمر الصومام وإنشاء القاعدة الشرقية 1956م-1958م، مؤامرة العقداء 1958م-1959م، هيئة الأركان العامة –عودة الأمل 1958-1959م، أول سجين في عهد الاستقلال، حركة جوان التصحيحية، في الناحية العسكرية الثانية 1964م-1979م، العلاقة مع المغرب قبل 1979م، ذكريات عن رحلات.

تحدث **الشاذلي بن جديد**، في الفصل السابع من المذكرات، عن الظروف التي نشأت فيها القاعدة الشرقية، وهيكلها التنظيمي، وبعض الأحداث التي عرفتها، فوضح في البداية حرص القاعدة، على ضمان قوافل السلاح إلى وجهتها المحددة، ولذلك كانت توصي كتيبة المكلفة بحمايتها، بالتزام الحذر واليقظة، واختيار المسالك الآمنة، وتجنب الاشتباك مع العدو إلا عند الاضطرار، وعدم تعريض سكان الأرياف لعمليات انتقام الجيش الفرنسي، لكن التعليمات لم تكن تحترم بصورة دائمة، ومن الأمثلة على ذلك ما وقع للقافلة التي قادها المدعو **لاصو**، المعروف بشجاعته وسلوكه المتهور والفوضوي، عقب زيارة العقيد **عميروش** للقاعدة، حيث كلفه **عمارة العسكري** المدعو **بوقلاز**[1] في صيف 1957م، بمرافقة

---

1 عمارة بوقلاز: ولد سنة 1925م بضواحي عنابة، انخرط سنة 1944م في سلاح البحرية الفرنسية، بعد إنهائه لدراسته الابتدائية و حفظه للقرآن الكريم في الزوايا، انضم إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، وهو لا يزال عملا في القوات الفرنسية بتونس، كلف في بداية الثورة التحريرية بتنظيم جهاز الاستعلامات و الفداء بعنابة، ثم التحق بنواحي قالمة بعد اكتشاف التنظيم، تدرج في المناصب فعين مسؤولا على ناحية القالة و بني صالح ومساعدا للمناضل عمار بن عودة في خريف 1955م، ثم مسؤولا على ناحية سوق أهراس بعد مؤتمر الصومام وأغلب الناحية الثانية، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة التحريرية في أوت 1957م، مع ترقيته إلى رتبة عقيد بصفته قائدا للقاعدة الشرقية، ثم عضوا في قيادة العمليات العسكرية كرئيس للمكتب= =

قافلة هامة للسلاح و الذخيرة، موجهة إلى الولايتين الثالثة و الرابعة، حيث اشتبك مع العدو، واستخدم سلاح وذخيرة القافلة، واضطر إلى التخلي عنها في **سرج الغول** عند حدود الولاية الثانية، و تمت محاكمته بتهمة عدم احترام أوامر القيادة، والتدخل في شؤون ولاية أخرى، و الاشتباك مع العدو من دون الضرورة، فحكم عليه بالإعدام، ثم خفف بالسجن تقديرا لشجاعته واستبساله.

اعتبر **الشاذلي بن جديد،** المهام المنجزة من قبل القاعدة الشرقية، بالمجازفة الحقيقية، حيث كان أبطالها يسيرون خلال كل قافلة، نحو الموت المؤكد، ومع ذلك لم يكونوا يخشونه، فاستشهد منهم الكثير، وبقي الناجون منهم يحملون آثارها، إلى ما بعد الحصول على الاستقلال، فحققوا معجزة قل نظيرها في تاريخ الحروب، وقد بلغ عدد تلك القوافل، حوالي ثلاثين قافلة، ومن أولئك الأبطال ذكر: **أحمد البسباسي** و**محمدالقبائلي** و**يوسف لطرش** وسليمان **قنون.**

تطرق بعد ذلك بشيء من التفصيل، إلى إنشاء خطي الموت **موريس** و**شال،** المكهربين والمزروعين بالألغام، بهدف عزل المجاهدين عزلا تاما، وقطع الدعم عنهم، فتعقد الوضع أكثر، وأصبح تموين الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة، في غاية الصعوبة، وأضحت عمليات العبور تنتهي إما بالفشل، وإما باستشهاد المجاهدين، وإما بالوقوع في الكمائن، ومنه فإن القاعدة الشرقية، قد تحولت إلى منطقة معزولة ومحرمة[1]، توحشت فيها حتى الحيوانات الأليفة، وفي

الثالث، عزلته لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر 1958م وألغت رتبته كعقيد و أرسلته إلى العراق، اشتغل بعد الاستقلال كرجل أعمال، توفي في 14 أكتوبر 1996م.الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص526.نقلا عن:

1 محفوظ سعد الله، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، عدد346، نوفمبر 1993م، ص40.وعاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية1954م–1962م، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر:2007م، ص96.

1 أنشأت المناطق المحرمة، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي، بتاريخ 19 فيفري 1958م، في إطار الإستراتيجية التي وضعتها فرنسا للقضاء على جيش التحرير الوطني، مدعية أن الغرض منها هو =

الختام أورد **الشاذلي بن جديد**، رسالة للعقيد **عميروش**، موجهة إلى قائد القاعدة الشرقية، مؤرخة في 08 مارس 1958م، ضمنها تقدير وإعجاب مجاهدي الولاية الثالثة، بالأعمال البطولية و العظيمة، التي كان يقوم بها مجاهدو القاعدة الشرقية، وهذا ردا على أولئك الذين كانوا يقللون مندورها أو يحاولون في تقديره، تصفية حسابات الماضي معها، بالقول أن مواثيق الثورة التحريرية لم تنص على إنشائها.

لا شك أن جنود القاعدة الشرقية، قد واجهوا ظروفا قاسية ولا إنسانية، وهم يحاولون قطع الخطوط المكهربة، فكثيرا ما كانوا يجدون أنفسهم، تحت حصار خانق في بعض المناطق المحرمة، فيضطرون إلى أكل الأعشاب والحشائش والبلوط، وقد يبقون أحيانا جياعا وبدون دليل، وعند وصولهم إلى الخط: "كان لابد من مجابهة الآلات الجهنمية بالخبرات المتواضعة: فيحفرون أنفاقا تحت الخط و قد يأخذ منهم ذلك عدة أيام لرقابة العدو المتواصلة، وهم معزولون عن العالم تحت ألم الجوع و البرد والثلج: وكم من مجاهد بقي رمادا، وآخر أرضا ليمر فوقه جسم مجاهد. حتى الطبيعة كانت ضدهم أحيانا إذ مات كثيرون غرقا في واديبوهراو، ووادي سيبوس لأنهم لا يحسنون السباحة، كما كانوا يحملون جرحاهم على أكتافهم لعشرات الكيلومترات بدون و لا طعام..."[1].

2- مذكرات الرائد الطاهر سعيداني:

ولد **الطاهر سعيداني**، في 19 جانفي 1928م، بمنطقة بن مهيدي بعنابة، شارك في أحداث 8 ماي 1945م، حيث حكم عليه بالإعدام، وكاد أن ينفذ الحكم

=حماية السكان المدنيين. لمياء بوقريوية: **تطور الثورة التحريرية الجزائرية و الاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها 1958م-1959م**، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: د ت، ص48، 49.

1عليكافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر:2011م، ص272، 273، 274.

في حقه، لولا تدخل رئيس البلدية **فرنسوا لا كوم**[1] المعروف بطبعه اللين، وقد زرعت تلك الأحداث في نفسه، المزيد من بذور الشخصية الثورية، المتمردة على الاستعمار الفرنسي الغاشم، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني، في شتاء سنة 1955م، رفقة مجموعة من المناضلين، حيث قضى أغلب فترة جهاده في القاعدة الشرقية، ومقرها منطقة سوق أهراس، التي اضطلعت بمهام صعبة ومعقدة، تتمثل في عملية تزويد الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة، ضمان أمن عبور القوافل وتموينها، علاوة على تبليغ التعليمات، وأوامر القيادة العامة[2].

أصدر الرائد **الطاهر سعيداني** مذكراته، في أفريل 2001م، تحت عنوان: "**القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**"، نشر مطابع دار الأمة، جاءت في 238 صفحة، ضمنها الكثير من المعلومات والتفاصيل المهمة، عن نشأة القاعدة، وتطور هيكلها التنظيمي، ودورها في التسليح وأبرز الأحداث التي عرفتها، فضلا عن إستراتيجية الجيش الفرنسي في محاصرة الثورة وغيرها.

خصص الرائد **الطاهر سعيداني**، تسع صفحات، للحديث عن موضوع القاعدة الشرقية، وقوافل تموين الولايات، فذكر أن القاعدة الشرقية، ألقيت على عاتقها، مهمة إيصال الأسلحة إلى الولاية الثانية، التي توصلها بدورها إلى الولايات الثالثة والرابعة والخامسة، وبسبب رفض قادة الولاية الثانية للفكرة، تولت القاعدة الشرقية المهمة بنفسها مباشرة، ويعود سبب صعوبة وتعقد تلك المهمة في نظره، إلى طبيعة المهمة في حد ذاتها، ووجود تلك الولايات في عمق التراب الوطني، والحراسة المشددة جدا، زيادة على بعد المسافات: "فكيف نتصور قافلة كاملة تنقل

1François Lacoume.

2الطاهر سعيداني: <u>مذكرات الطاهر سعيداني–القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض</u>، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر:2001م.

مئات القطع الحربية بذخائرها على أكتاف جنودها، وسط كمائن منصبة في كل مكان تعبره؟".

لكن الإصرار على إنجاح الثورة، حتم تجاوز كل الصعوبات مهما كانت، فخاض مجاهدو القاعدة الشرقية التحدي، بكل شجاعة وبطولة، فسقط منهم مئات الشهداء، وهم يقطعون مئات الكيلومترات، من أجل إيصال الأسلحة إلى إخوانهم في الولايات الداخلية، غير عابئين بالموت، وبأجهزة الرقابة التي أقامها العدو لقهر إرادتهم، وقد أضحت المهمة أكثر صعوبة وتعقيدا، إثر إقدام سلطات الاحتلال على مد خطي **شال** و**موريس** المكهربين، المدعمين بأجهزة الكترونية للتنبيه، وإشارات الضوئية، و الألغام الفتاكة، فاستخدموا المقص العازل للكهرباء، ونزعوا الألغام، واستخدموا أنابيب **البنكلور**[1] لنسف خطي **موريس** و**شال**، فترافق كل كتيبة مكلفة بنقل الأسلحة، كتيبة هجومية تتولى قطع الأسلحة الشائكة المكهربة ونزع الألغام، والاشتباك مع العدو، لمساعدتها على العبور بسلام، كما تتجنب الاشتباك مع قوات العدو حفاظا على الذخيرة، وبعد أن تقوم الكتيبة المحملة بالسلاح بمهمتها، تعود بدون سلاح، وهو بمثابة انتحار، فتحاول قدر المستطاع، تجنب الطرق و المسالك، التي قد تجد فيها نفسها وجها لوجه مع قوات العدو، وفي معظم الأحيان، تقع في كمائن ينصبها لها، فيستشهد منها جنود كثيرون، وتعود قلة منهم بسلام.

ويضيف الرائد **سعيداني**، أن قوافل السلاح، كانت تنطلق من القاعدة الشرقية، لتسليم العتاد والأسلحة لقادة الولاية الرابعة، مخترقة جبال: **بني صالح**، **حمام النبايل**، **القل**، **البابور**، **تكسانة**، **أكفادو**، استعملت تلك القوافل في البداية البغال والخيول، لحمل الأسلحة والذخائر، إلا أنه تم التخلي عن ذلك، بسبب

1Bunglors.

سهولة انكشاف الأمر من طرف العدو، فعوضت بالمجاهد، الذي اضطر إلى أن يحمل على ظهره حمولة ثقيلة، قد تكون ثلاثة أسلحة مع ذخيرتها، علاوة على أمتعة أخرى، مع تزويده بتعليمات صارمة بعدم الاشتباك مع العدو، لأنه الهدف هو إيصال الأسلحة والذخائر، وليس قتال العدو، وبفضل العزيمة والإيمان بالله والوطن، تواصلت عماليات العبور، وتزايدت حتى بعد إنشاء خطي **شال** و**موريس**، ومن تلك القوافل الكثيرة التي نجحت في العبو:

– الكتيبة التي قادها **محمد القبايلي**، أواخر سنة 1956م، الذي استشهد بعد أن تمكن من إيصال القافلة إلى الولاية الثالثة(القبائل).

–القافلة التي قادها بنجاح**أحمد البسباسي**، في ربيع 1957م، باتجاه الولاية الثالثة.

–الكتيبة التي قادها **يوسف لطرش** سنة 1957م، إلى البرواقية.

–القافلة التي قادها **قنون سليمان** المدعو **سليمان لاصو**، سنة 1958م، إلى الولايتين الثالثة والرابعة.

اعتبر الرائد **سعيداني** سنة 1957م، سنة حافلة بتسليح الولايات الأخرى، بالأسلحة الأوتوماتيكية من قبل القاعدة الشرقية، فقد بلغت أعدادها بحسب الوثائق الرسمية، ما يناهز 5500 قطعة أوتوماتيكية، من بندقة ورشاش صغير وكبير الحجم، بالإضافة إلى مدافع الهاون بمختلف أحجامها من عيارات 45مم إلى 120 مم.

كما تحدث الرائد **سعيداني**، عن الإجراءات التنظيمية للقوافل، فذكر أن الولايات المعنية، يجب أن تكون على علم مسبق، قبل انطلاق القوافل من القاعدة الشرقية، كما تسلم لقائد الكتيبة قائمة بالأسلحة والذخيرة، ورخصة مرور تسمح له بدخول الولايات التي يعبرها، ورسالة من قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه،

إلى قائد الولاية المعنية، تتضمن اسم قائد الكتيبة ونوابه والمهمة الموكلة إليه، كما يزود بمبلغ من المال لاستعماله عند الحاجة وخاصة للأكل، الذي قد تشتريه، أو تحصل عليه من السكان، أو من مراكز الأكل التابعة لجيش التحرير، أو من الوجبات الغذائية الباردة أو الجافة التي تزود بها الكتيبة، و فضلا عن ذلك تزود الكتيبة بتعليمات صارمة، بعدم التدخل في شؤون أي ولاية تعبرها، و عدم الاشتباك مع العدو إلا في حالة الضرورة القصوى، وقد كان كل جندي من جنود الكتيبة أو القافلة، مزودا بسلاح خاص به، مع أربع قطع من الأسلحة الخفيفة و500 طلقة(خرطوشة)علاوة على قطعة سلاح ثقيل، و ذخيرة مدافع الهاون من عيار 45مم إلى 120مم، وقنابل يدوية بحسب قدرة كل جندي على الحمل، كما نجد في كل فصيلة من فصائل الكتيبة، ممرضا مزودا بالأدوية الضرورية، وكاتبا تحت مسؤولية قائد الكتيبة و نوابه، هذا ويرافق الكتيبة دليل عسكري، وآخر من المسيرين التابعين لكل دشرة تمر منها، كما تمنح لها كلمة السر التابعة للمنطقة التي تصل إليها، فضلا عن كلمة السر الخاصة بالكتيبة والتي تتغير كل 24 ساعة.

وعند وصول القافلة، إلى الولاية المعنية، يجب عليها أن تزود القاعدة الشرقية بأخبارها، من خلال جهاز اللاسلكي، وإذا حصل به عطب، يكون الاتصال بواسطة الرسائل، التي تأتي عن طريق الولايات، التي تعبرها القافلة، وعند العودة يجب على قائد الولاية أن يضع ختم الولاية وتوقيعه على قائمة الأسلحة المسلمة، وملاحظاته المتمثلة في استلامه لكل الأسلحة وذخيرة المدونة في القائمة، أو في حال وجود نقص في الأسلحة والذخيرة، وعند وصول قائد الكتيبة إلى مكان الانطلاق، يسلم القائمة إلى قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه.

وفي الأخير، يستخلص الرائد **سعيداني**، أن مرور قوافل التموين بالسلاح وتنقلها بين الولايات، هي ظاهرة ثورية ثورة تنفرد بها الثورة الجزائرية، شبيهة بالمسيرة التي قادها الزعيم الصيني ماوتسيتونج[1].

3-مذكرات ابراهيم رأس العين:

إبراهيم رأس العين من مواليد 07 أفريل 1935م، بدوار الرأس بفرجيوة، من عائلة هاجرت من أرياف طولقة والزعاطشة، درس سنة 1949م بمدرسة الربع بفرجيوة، انتقل سنة 1950م إلى المعهد الكتاني بقسنطينة، ونال منه الشهادة الأهلية، التحق سنة 1955م بجامع الزيتونة، انقطع عن الدراسة والتحق بالثورة التحريرية في نوفمبر 1955م، مرتقيا من مسؤول دشرة إلى عضو ناحية مكلفا بالجانب السياسي، ألقي عليه القبض في 21 أكتوبر 1960م، بعد معركة حامية مع قوات العدو، وسجن بالسجن الأحمر بفرجيوة، ثم حول إلى معتقل الملاحة بعنابة، وأخيرا معتقل قصر الطير بسطيف، أطلق سراحه بعد وقف القتال، عين في سبتمبر 1962م، مسؤولا في حزب جبهة التحرير الوطني باتحادية ميلة ثم اتحادية قسنطينة، وعضوا في لجنة المحافظة، تفرغ للتدريس بقسنطينة سنة 1964م، تولى النيابة في المجلس الشعبي الوطني لفترتين تشريعيتين

---

1 **ماوتسيتونغ:** ولد عام 1893م، كان من مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني، قاد الثورة على النظام الحاكم في الصين منذ 1927م، حيث لجأ إلى منطقة كيانغ سي، قام بالمسيرة الطويلة 1934م-1935م، تحالف مع الوطنيين بزعامة تشانغ كتشك، لصد الاعتداء الياباني خلال 1937م-1945م، ليعود بها لمحاربة الوطنيين 1946م-1949م، إلى غاية تحقيق النصر عليهم و طردهم، أعلن سنة 1949م قيام جمهورية الصين الشعبية، أصبح رئيسا للدولة بين 1954م-1959م ثم رئيسا للحزب الشيوعي، اختار منهجا مخالفا للاتحاد السوفيتي،= = وفي سنة 1966م نادى بالثورة الثقافية، انتقدت سياسته بعد وفاته، له العديد من المؤلفات ذات المضمون الثوري والعقدي، أشهرها: "الكتاب الأحمر الصغير". المنجد في اللغة والأعلام، ط40، دار الشروق، بيروت:2003م.

1977م/1982م و 1987م/1992م، ثم العضوية في مجلس الشورى المغاربي، مقررا لإحدى لجان المجلس[1].

حملت مذكرات المجاهد إبراهيم رأس العين عنوان: "**مذكرات مجاهد إبراهيم رأس العين من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر الأولوية لتحرير الوطن**"، الطبعة الثالثة، نشر دار الألمعية بقسنطينة، وقد جاءت في 222 صفحة، قسمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدراسة، الثورة، الاستقلال، خصص صفحة واحدة فقط، للحديث عن مصادر التسليح، التي حصرها في أربعة:

– أسلحة المواطنين التي تم جمعها، في بداية الثورة التحريرية، وسارعوا لتسليمها مع ذخيرتها بكل تلقائية، كانت في معظمها أسلحة صيد، ما عدا بعض البنادق، التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية.

– ما يتم غنمه من أسلحة، خلال المعارك والاشتباكات مع العدو، وخصوصا من الكمائن.

– المعدات والتجهيزات بما فيها الأسلحة والذخيرة، التي يحملها معهم بعض المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الاحتلال، أثناء فرارهم والتحاقهم بالثورة التحريرية، بشكل خاصة من ثكنة التلاغمة.

– ما تمكنت الكتائب السبعة، التي اتجهت إلى تونس، في أوقات عدة، منذ بداية عام 1957م، من جلبه من أسلحة وذخيرة، أعطت نفسا جديدا للثورة، بالرغم من بعد المسافة والمخاطر المميتة، المتمثلة في: ملاحقات العدو، والأسلاك الشائكة

---

1 إبراهيم راس العين: <u>مذكرات مجاهد إبراهيم رأس العين من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر الأولوية لتحرير الوطن</u>، ط3، قسنطينة، الجزائر: 2013م.

المكهربة، والسير في كثير من الأحيان، بأقدام حافية في المسالك الوعرة، تجنبا لملاقاة العدو، والجوع والأوساخ والقمل والحشرات الضارة.

وبطبيعة الحال، كانت هنالك مصادر أخرى للأسلحة و الخيرة، لم يذكرها الرائد **إبراهيم رأس العين**، ومنها ما يتم صناعتها بالطرق التقليدية، مثل: السكاكين، السواطير، القنابل الحارقة والمتفجرة، القنابل الموقوتة والألغام، البارود المصنع محليا، علاوة على الأسلحة التي يشتريها المناضلون بأموالهم الخاصة، والقنابل والقذائف المستعملة من الجيش الفرنسية ولم تنفجر [1].

الملاحظات والاستنتاجات:

–واضح أن مذكرات الرئيس **الشاذلي بن جديد**، والرائد **الطاهر سعيداني**، كانت الأهم من حيث المعلومات التي أوردتها، بخصوص قوافل التسليح المنطلقة، من تراب القاعدة الشرقية، باتجاه الولايات الداخلية، بالمقارنة مع مذكرات **ابراهيم رأس العين**، التي أشارت إلى الموضوع إشارة بسيطة.

– اتفاق الشهود على التحديات الخطيرة، والصعوبات الجمة، التي كان تواجه المكلفين بنقل الأسلحة، والتضحيات الجسام التي قدموها، في سبيل أن تستمر الثورة التحريرية، وبالتالي فشل إستراتيجية المحتل، للقضاء على الثورة بقطع السلاح والذخيرة عنها.

– اتفاقها على أن إنشاء خطي الموت موريس وشال، قد شكل ضربة قاصمة لأهم مصدر من مصادر الإمداد بالسلاح والذخيرة، وهو القاعدة الشرقية، الرئة التي كانت تتنفس منها الثورة.

– لم تكن المعلومات، حول الإمداد بالسلاح والذخيرة، في مستوى المناصب والمسؤوليات الهامة، التي تقلدها الرئيس **الشاذلي بن جديد** والرائد **الطاهر**

---

1 لحسن زغيدي، معراج أجديدي، المرجع السابق، ص132.

سعيداني، حيث كانت مقتضبة، وتفتقد للوثائق والإحصائيات، وحتى للحد الأدنى من المادة الخبرية، ومنه فكيف ينتقد الرئيس **بن جديد** من يقلل من دور وبطولات وإنجازات القاعدة الشرقية، وفي المقابل لا يقدم إثباتات ملموسة على ذلك؟

– نستطيع أن نستشف من مذكرات **بن جديد،** تأثر عمليات الإمداد بالسلاح والذخيرة بالصراعات الكبيرة، التي استحكمت بين قيادات الثورة، علاوة على عدم انضباط بعض العناصر، وبالتالي تعريض تلك القوافل للانكشاف من طرف قوات المحتل، وحياة المكلفين بها للخطر.

– في واقع الأمر، هناك صفة ملازمة لأغلب مذكرات المجاهدين، وهي السطحية والاقتضاب، وكأن الغرض منها تسجيل المشاركة في الثورة وفقط، فهل هو الجهل بأهمية الشهادة وبالتالي دقتها؟

أم المستوى التعليمي المتدني أو المنعدم لأصحابها، الذي يحول دون ظهورها في المستوى المطلوب؟

أم الخوف من قول كل الحقيقة أو على الأقل الحد المعقول منها؟

– وفي هذا المضمار، لم يساعد كثيرا، اعتماد العديد من المجاهدين، خاصة القياديين منهم، على كفاءات أكاديمية وجامعية في كتابة مذكراتهم، على الرفع من قيمتها التاريخية، فهل هو قصور من المساعد على الكتابة؟ أم لاكتفائه بدور المحرر فقط؟

–يبقى موضوع الإمداد بالسلاح والذخيرة، في حاجة إلى مذكرات جدية، تتناوله بالتفصيل، ومادة أرشيفية متكاملة، يعتمد عليها المؤرخون، في انجاز دراسات علمية، ذات مواضيع فرعية أو جزئية، وليست عامة كما هو حاصل الآن، بطبيعة الحال بسبب شح المادة التاريخية، وما ينطبق على موضوع الإمداد بالسلاح والذخيرة، ينطبق على أغلب المواضيع والقضايا، التي تخص تاريخ الثورة التحريرية، خاصة السياسية والعسكرية منها.

دور وزارة التسليح والاتصالات العامة (المالغ) في تسليح جيش التحرير الوطني (1960-1962)

مداني واضح

طالب دكتوراه بجامعة الجزائر 02

الملخص:

يندرج الموضوع ضمن جهود وزارة التسليح والاتصالات العامة في تسليح جيش التحرير الوطني والتكفل بقضية التسليح خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية، ثم استراتيجية تكاثف وتنسيق الجهود فيما بين مختلف أجهزة الثورة خاصة هيئة الأركان العامة، ورد فعل السلطات الفرنسية على هذه السياسة، ثم انعكاساتها علي مسار الثورة.

Résumé:

Le thème du ministère de l'Armement et de liaison générale –MALG- armait l'Armée de Libération Nationale et la question de l'armement pendant la dernière phase de la révolution et la stratégie d'intensification et de coordination des efforts entre les différents organes de la révolution. Ses répercussions sur le cours de la révolution.

المقدمة:

لايزال الحديث عن الثورة التحريرية الجزائرية مستمرا وسيظل الإسهام العلمي من أجل إبراز أهميتها في المحافل الوطنية والدولية لاسيما الأكاديمية منها مسؤولية كل الفاعلين في هذا المجال وخاصة الأكاديميين، وعلى الرغم من تشعب مواضيع دراستها بين مختلف القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنها في اعتقادي لاتزال مواضيع بكر لم تستوف حقها الكامل من الدراسة لاسيما إذا ما تمت مقارنتها بالدراسات الأجنبية (الفرنسية خاصة) ولذلك

جاء هذا الإسهام العلمي –والذي أعتبره غيض من فيض وقطرة من بحر– ليعالج إشكالية بارزة خلال الثورة التحريرية ألا وهي إشكالية التسليح خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة 1960–1962.

لاتزال قضية التسليح قبل وأثناء الثورة من المواضيع التي لم يكشف النقاب عنها بعد، بدراسات علمية أكاديمية جادة تغطي الموضوع من كل جوانبه وتساهم في كتابة تاريخ الثورة بشكل عام، وذلك نظرا إلى غياب المادة العلمية الكافية لهذا العمل من جهة، وللسرية التامة التي أحيط بها خلال الثورة من جهة ثانية نظرا لحساسية القضية وخطورتها على سير ونجاح الثورة خاصة في المرحلة الأخيرة من عمرها 1960–1962بعد نفس الثورة الطويل والذي حافظت عليه بداية من 1954. حيث أصبحت في هذه المرحلة قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفها على الرغم من زيادة معيقاتها بفعل سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة ،ما جعل قضية التسليح تولى لها الاهتمامات الخاصة والمستعجلة من طرف القيادة العليا للثورة وتخصص لها مؤسسات بكاملها من أجل التكفل بتسليح جيش التحرير الوطني، والتي أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مسؤولية كل مراحل قضية التسليح شراءا ونقلا وحتى تدريبا على استعماله إن لزم الأمر، ومن ضمن هذه المؤسسات وزارة التسليح والاتصالات العامة (المالغ) بقيادة عبد الحفيظ بوصوف[1] ومن هنا جاءت إشكالية المداخلة حاملة تساؤلات تثير قلقا علميا كبيرا من حيث دور هذه المؤسسة في الحفاظ على استمرار شعلة الثورة المسلحة من خلال تطوير تسليحها

1– اسمه الثوري سي مبروك ولد سنة 1926بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، من مجموعة 22التاريخية عين قائدا للولاية الخامسة بعد العربي بن مهيدي سنة 1956، ثم وزير الاتصالات في الحكومة المؤقتة الجزائرية 19سبتمبر 1958، ثم وزير التسليح والاتصالات العامة سنة 1960–**عبد الكريم حساني، الحرب الخفية**، ت أوذاينية خليل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص 25.

في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها الثورة ،كما تساءلت بدوري عن الطرق التي استطاعت من خلالها تزويد الثورة بالسلاح في ظل التطويق التام للثورة على الحدود بفعل الأسلاك الشائكة المكهربة وماهي مصادر وأنواع السلاح الذي كانت تتحصل عليه؟

الظروف العامة لتأسيسوزارة التسليح والاتصالات العامة (المالغ):تم إقرار إنشاء وزارة التسليح والاتصالات العامة MALG[1] في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بمدينة طرابلس الليبية بين 16ديسمبر 1959–18جانفي 1960حيث قرر تكليف عبد الحفيظ بوصوف بمهة أخرى إضافة إلى مهمة الاتصالات وهي مهمة التسليح، وتم من خلال ذلك إلحاق وزارة التسليح بوزارة الاتصالات فتكونت وزارة التسليح والاتصالات العامة [2].

ويمكن أن نتساءل لماذا اجتمعت المخابرات بالتسليح؟ وهل إقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلحاق وزارة التسليح بوزارة الاتصالات العامة وتعيين عبد الحفيظ بوصوف على رأسها جاء بعد سلسلة إخفاقات للوزارة الأولى فأرادت قيادة الثورة الجزائرية أن تتدارك الوضع قبل فوات الأوان؟

حسب البعض فإنه في السابق كان محمود الشريف عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالتسليح في الحكومة المؤقتة الجزائرية ،لكن صعوبات المهمة منها الحصار الفرنسي المضروب على كل محاولات التزود بالأسلحة ، بالإضافة إلى خطي شال وموريس وتضييقهما لعمل الكثير من تجار الأسلحة ،وكشف المخابرات الفرنسية عن معظم خيوط تجارة الأسلحة تطلبت كل هذه المستجدات

1– هي مختصر لـ: Ministère d’armement et de liaison générale

2– محمد دباح، المالغ، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2015 ص95.

ربط العمل الاستخباراتي بشراء الأسلحة وحماية مزودي السلاح للثورة الجزائرية [1].

ويرى البعض الأخر أن السبب راجع بالأساس إلى السرية التامة التي يتصف بها عبد الحفيظ بوصوف في شخصه أولا وفي مهامه ثاني، وهذا ما أثبته خلال ترأسه لوزارة الاتصالات العامة بداية من 1958،كما أن حقيقة تعرض السلطات الفرنسية بفضل جهاز مخابراتها لمعظم شحنات الأسلحة أصبحت هما يؤرق كل قادة الثورة الجزائرية[2].

ولذلك جاء هذا القرار ليعطي دفع جديد للمسار العسكري والاستخباراتي للثورة التحريرية ويترك حرية العمل والهيكلة للقائمين على هذا الجهاز، والذي تكون من هياكل وأجهزة كان من الصعب بمكان الاستغناء عن خدماتها خلال مسيرة الثورة التحريرية وحتى بعد الاستقلال حيث جاءت هيكلة وزارة التسليح والاتصالات العامة على النحو التالي:

- مديرية الاتصالات.
- مديرية التوثيق والبحث.
- مديرية اليقظة والجوسسة المضادة.
- مديرية التموين غرب.
- مديرية التموين شرق.
- الأمانة العامة.
- لجنة ما بين الوزارات للحرب.
- مصلحة المهام بأوروبا.

1-رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر 2011 ص171.

2- مصطفى بسطامي، شهود وشهداء، دار النعمان، الجزائر 2013 ص321.

–قاعدة ديدوش مراد بطرابلس–مصلحة التكوين[1]. وقد ساهمت هذه المصالح كلها بالنشاط الثوري الذي حددت أهدافه في بيان أول نوفمبر 1954واعتمدت وسائله على تسليح جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود وربط هذه القضية الهامة بالعمل الاستخباراتي.

دور المالغ في تسليح جيش التحرير الوطني:

اهتم عبد الحفيظ بوصوف بشكل كبير بقضية تسليح جيش التحرير الوطني انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة خاصة المغرب وإسبانيا، ووضع أعوان مختارين لهذا الغرض لاستلام أسلحة ثقيلة ومحطات إرسال حيث أعتمد عل شخصية مسعود زقار المعروف برشيد كازا للتسلل إلى القواعد الأمريكية بالمغرب الأقصى وهما قاعدتا النواصر والدار البيضاء بهدف الحصول على معدات عسكرية وخاصة أجهزة أرسال واستقبال محمولة، وفعلا دخل إلى القاعدة وتمكن من الاتصال بمندوبي جبهة التحرير الوطني في المغرب وجمع معلومات عن القاعدة مكنته من اختراقها وإكمال المهمة بنجاح [2].

كما قاد مسعود زقار مجموعة خاصة بتهريب الأسلحة والتي كانت تشتغل مع القاعدتين الأمريكيتين بالمغرب –النواصر والدار البيضاء–وزودت الثورة بها، وكانت له عدة اتصالات إخرى مع إسبانيين وألمان وحتى أمريكيين للحصول على الأسلحة، ومكنته شخصيته القوية وعلاقاته المتنوعة وإتقانه للغة الإنجليزية من الوصول إلى الرئيس الأمريكي جون كنيدي ،وتمكن بهذه العلاقات من تدعيم

1- dabbahmohamed .On Nons appelait les réseaux Radio rebelles .éditions Houma.Alger2014.p42.

2-عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص65.

الثورة بسلاح جديد أكثر تطورا[1] كل ذلك كان يتم بإشراف عبد الحفيظ بوصوف.[2]

وفي الجانب المالي فقد خصصت حوالي 5ملايين فرنك فرنسي لشراء أجهزة إرسال واستقبال من أسواق يوغسلافيا، وألمانيا، وكذا أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، فلندا، والمغرب، حيث اشترت المالغ من المغرب 1000بندقية إسبانية، كما تحصلت على 300طن من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المجانية من العراق، و120 طن من الأسلحة والذخيرة من مصر، وشاحنات وذخيرة ومدافع عيار 75مم من العربية السعودية والصين [3].

لقد خصصت المالغ مصالح خاصة تعنى بقضية السلاح ومن هذه المصالح المصلحة الخاصة والتي يرمز لها ب S4 وهي من المصالح السرية جدا في وزارة التسليح والاتصالات العامة والتي كلفت باقتناء السلاح من الخارج و تموين الداخل به حتى وأن أقتضى الأمر الحصول عليه من أوروبا، وهو ما كان فعلا بواسطة سيارات بها تزييف وتزوير ونظرا لصعوبة المهمة فكانت المحاولات لا تتعدى إرسال 10 أسلحة خفيفة وهي كمية قليلة جدا مقارنة باحتياجات الداخل ، ونظرا لفشل العديد من محاولات تهريب الأسلحة إلى الداخل خاصة قبل 1960فقد أوكلت المهمة للمخابرات كما ذكرنا سابقا حيث لم تكتف هذه الأخيرة بشراء الأسلحة من دول صديقة وشقيقة بل عمدت إلى تصنيعه ، من خلال إنشاء وحدات لتصنيع الأسلحة على الأراضي المغربية بصيغة مموهة ما لبثت أن بدأت في صنع القنابل والسكاكين وحتى مدافع الهاون ذات عيار 60ممو80مم

1–نفسه عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص170

2–ما تجدر الإشارة إليه أن مسعود زقار لم يكن من مؤسسي المالغ ولا من أعضائها، بل كان يعمل بشكل مستقل لصالح الثورة التحريرية وبإشراف عبد الحفيظ بوصوف

- RabahZamoum .Si Salah Mystere et verities .editions Casbah .Alger 2005p1373

والبنغالور لتفجير الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود ،ثم الرشاشات والتي استخدم البعض منها في تسليح جيش الحدود ،وفيما يخص نقله إلى الداخل فقد استخدمت المالغ لهذا الغرض الشركة RUBEROID وهي شركة فرنسية لصناعة الزفت بتهريب قطع أسلحة إلى داخل الجزائر دون علم أصحابها[1].

لقد استغل عبد الحفيظ بوصوف الظرف الدبلوماسي الذي صاحب وساير الاعتراف العالمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذي تزايد يوم بعد يوم منذ تاريخ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 وراح في الحقيقة يعقد الكثير من صفقات شراء الأسلحة من الدول الصديقة خاصة تلك التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية وبهذه الاستراتيجية تكون وزارة التسليح والاتصالات العامة قد أعطت البعد الرسمي للثورة الجزائرية من خلال صفقات الأسلحة الرسمية التي تعقد مع دول ذات سيادة بعدما كانت تعقد مع وسطاء شبه رسميين ،ومكنت هذه الصيغة الجديدة من المحافظة على سرية الصفقات والتسليمات وتنويع الأسلحة والتموين بها في ظروف أكثر ضمانا، ومن بين الدول التي اعتبرت الممون بالأسلحة للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة هي تشيكوسلوفاكيا ،بلغاريا ،يوغسلافيا ،الصين ،الاتحاد السوفياتي وقد تكلفت بمهمة الإمداد مديريتا الإمداد في الشرق والغرب التابعتين للمالغ [2].

ومن شحنات الأسلحة التي تمت خلال هذه الفترة 1960–1962وهي الفترة التي أشرفت عليها المالغ على قضية التسليح هي شحنة الباخرة بلغاريا في ميناء طنجة التي تم اقتناؤها من الحكومة البلغارية في جوان 1961 حيث كان محمد يوسفي منتظرا بميناء طنجة لاستقبال الباخرة بينما كان عبد الحفيظ بوصوف

1– محمد لمقامي، رجال الخفاء، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2011، ص238–239.

2– عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر 2007، ص78.

منتظرا بالرباط من أجل كفالة وصول الباخرة من ملك المغرب وعند الفجر من وصولها أفرغت 2500طن من الأسلحة تم إيصالها إلى الحدود الجزائرية المغربية ،هذا وقد كانت قد وصلت قبل هذه الشحنة بأشهر شحنة الباخرة "أوراقان" القادمة من مصروالتي سلمت بإحدى الموانئ المغربية المحررة بتاريخ 4فيفري 1961بموافقة ملك المغرب واشتملت الحمولة على 264 طن من الأسلحة كانت موجهة إلى الولاية الخامسة والحمولة وفق الجدول التالي [1].

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق رشاشة	4000	خراتيش لبنادق رشاشة	2600000
مسدسات رشاشة	5000	خراطيش لمسدسات رشاشة	125000
مسدسات أوتوماتيك	2000	خراطيشلمسدساتأوتوماتيكية	4800000

كما قامت المالغ بالحدود الشرقية بفتح مخازن الأسلحة بمدينة الكاف التونسية لاستقبال وتخزين الأسلحة ومراقبتها وصيانتها قبل نقلها إلى الوطن وكانت هذه العمليات تجري بإشراف فريق من المسؤولين يراقبهم عبد الحفيظ بوصوف ويتولى شخصيا جانب التنسيق بينهم حسب طريقته المعروفة التي تعتمد على الفصل التام بين محطات التنفيذ ،وحتى سنة 1962 كان عبد الحفيظ بوصوف دائم الإتصال مع المسؤولين السياسيين والعسكريين ببعض البلدان العربية وبلدان أوروبا الشرقية بهدف توفير الأسلحة للثورة الجزائرية[2]:

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك العديد من عمليات والطرق الأخرى لتهريب الأسلحة إلى الداخل عن طريق شبكات خاصة طورت هذه الشبكات بداية من سنة 1960 وذلك عندما عين عبد الحفيظ بوصوف امحمد يوسفي كمسؤول قسم

1–نفسه، ص100–101.

2– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومة، الجزائر 2003، ص209–210.

الإمداد بأوروبا والتي كان من ضمن أولويات هذا القسم هو تسليح فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وكذا الولايتين الداخليتين الثالثة والرابعة، وقد تمكنت مختلف الشبكات الجزائرية لتهريب الأسلحة وبإشراف المالغ من القيام بالعديد من العمليات الناجحة في نقل الأسلحة إلى الداخل نذكر منها:

-براميل الزيت: هربت كمية كبيرة من الأسلحة من تونس إلى الجزائر على متن 200 برميل من الزيت بواسطة باخرة فرنسية

-عملية السيارات السياحية: كانت العديد من السيارات السياحية القادمة من فرنسا إلى الجزائر مشحونة بالعديد من قطع الأسلحة في كل فراغاتها الممكنة وقد حملت على عاتقها هذا العمل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

إلا أن م اكان يؤرق قادة الثورة ووقف حائلا دون تزويد الداخل بالسلاح هو الأسلاك الشائكة المكهربة، وفي هذا الإطار سعت المالغ لإيجاد وسيلة ناجعة يتم من خلالها التخلص من الأسلاك الشائكة المكهربة فاتصلت بخبراء عسكريين ألمان من أجل صناعة جرارمجنزر لاختراق الحدود المكهربة وتم بالفعل ذلك وارسل إلى الحدود الغربية لكنه دمر من طرف الجيش الفرنسي بفعل توجيه أسلحته ليلا بواسطة الأشعة تحت الحمراء[1]. وبعد فشل هذه المحاولة كان زيادة التنسيق ودعم التعاون العسكري بين مختلف مؤسسات الثورة ضرورة لابد منها.

التنسيق بين المالغ وهيئة الأركان العامة EMG فيقضية التسليح

في الحقيقة فقد تزامن تأسيس هيئة الأركان العامة مع تأسيس المالغ وذلك في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959-جانفي 1960كما سبق وأن ذكرنا ،لكن استحداث هيئة الأركان العامة للجيش والتي عهدت قيادتها للعقيد هواري بومدين جاء في ظرف لزم استحداث قيادة عسكرية جديدة لجيش

1- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر 2013، ص168-171.

التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بعد سلسلة الاضطرابات التي عرفتها، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى حدوث أزمات كان لها انعكاس خطير على مسار الثورة التحريرية [1]. لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو العلاقة التي ميزت الجهازين خلال هذه المرحلة وكيف تم تنسيق الجهود بين مؤسستين عسكريتين رسميتين في الثورة من أجل التكفل بقضية التسليح؟

في إطار الجهود المشتركة بين الجهازين لتدعيم جيش التحرير الوطني بالسلاح اهتم عبد الحفيظ بوصوف بقضية التكوين العسكري لبعض ضباط جيش التحرير الوطني في مجال الطيران من أجل تكوين طيارين لنقل الأسلحة إلى الداخل عبر المروحيات وذلك بإبرام عقد مع الاتحاد السوفياتي حيث اشترت قيادة الثورة خمس مروحيات وكونت المالغ خمس طيارين في هذا المجال على أن يتم نقل هذه الشحنات جوا وفي الليل ومن قواعد الثورة في التراب المغربي [2] لكن هذا الأمر تزامن مع عشية الإعلان عن وقف إطلاق النار19مارس 1962ولم تنفذ المهمة على أرض الواقع. هذا وقد عمل الجهازين قبل ذلك على ضرورة تكاثف الجهود من أجل إيصال السلاح والتجهيزات العسكرية على الحدود الغربية إلى الولايات الداخلية وبتعليمة من قائد الأركان العامة هواري بومدين تم تشكيل وحد نقل الأسلحة عبر الحدود سميت "الفرق الخاصة للنقل "وكانت متكونة من شباب العائلات الجزائرية على الحدود والمدربة تدريبا عسكريا على إجتياز الخطوط الشائكة وعلى المشي لمسافات طويلة وبسرعة ليلا في المناطق الجبلية

1- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ت محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003 ص471.

2-محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، ط1، دار هومة، الجزائر 2015، ص 36

الوعرة فلوصولها إلى الولاية الرابعة مثلا كانت تقطع من شهرين إلى ثلاث أشهر لاجتياز القطاع الوهراني [1].

على الرغم من المجهودات التي بذلتها هيئة الأركان العامة في مجال التسليح إلا أنها تعرضت في كثير من الأحيان إلى النقد سواءا من عبد الحفيظ بوصوف شخصيا أو منطرف قادة الولايات في الداخل، وهذا راجع بالأساس إلى صعوبة المهمة من جهة وحاجة الولايات في الداخل إلى السلاح والذخيرة التي بدأت تنفذ مع تقدم عمر الثورة وتشديد الخناق عليها أكثر فأكثر من طرف الجمهورية الفرنسية الخامسة من جهة ثانية ،وهذا ما جعل عبد الحفيظ بوصوف يعقد العديد من الاجتماعات التنسيقية لدراسة القضية في قاعدة ديديوش مراد بليبيا [2].

وبذلك أصبح تسليح جيش التحرير الوطني يتطور شيئا فشيئا وهذا راجع إلى تنسيق الجهود مع مختلف أجهزة الثورة حيث كانت الأسلحة والذخير المحصل عليها تخبأ في دهاليز صخرية تحت الأرض في مناطق يمر بها جيش التحرير الوطن يوتميزت هذه الدهاليز بالنظافة وخلوها من الرطوبة ،كما كانت مراكز لتخزين تموينات أخرى كما تميز تسليح جيش التحرير الوطني بالتطور سواءا فيما تعلق بالتسليح الكلاسيكي من رشاشات وقنابل أو التسليح الحديث والمتمثل في أجهزة الاتصالات على شكل شبكة راديو متطورة تربط بين مختلف كتائب جيش التحرير الوطني باستخدام إشارات المورس والشفرة [3].

1- محمد لمقامي، المصدر السابق، ص162

2- محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 227.

3- زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ت فتحي سعيدي، ط1 موفم للنشر، الجزائر 2011، ص70-71.

هذا وقد اضطلعت مديرية الإمداد في الشرق والتي كان مقرها تونس لدى وزارة التسليح والاتصالات العامة في ضمان أحسن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأوسط وأسيا إلى الحدود الشرقية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وضمان تموين وإمداد جيش الحدود كما اضطلعت هيئة الأركان العامة بمهمة نقل وإيصال الأسلحة وأقرت تحركين إلى ثلاث تحركات شهريا للقوافل تضم من 4 إلى 6 حمولات كبرى وأحيانا أكثر [1].

لقد نجحت هيئة الأركان العامة إلى حد ما في تموين الداخل بالأسلحة على الرغم من الصعوبات الموجودة خاصة بعد غلق الحدود بالأسلاك الشائكة المكهربة ما جعلها تدفع في كل محاولة مرور ضريبة باهضة من الجنود ،حيث قررت استخدام طريق الجنوب انطلاقا من منطقة غات بالفزان الليبي باتجاه اليزي وعين أميناس وطريق أخر بالصحراء الإفريقية ينطلق من ميناء كوناكري بغينيا ويعبر مالي ثم الوصول إلى الحدود الجزائرية بالقرب من برج باجي مختار حاليا ثم تمنراست وعين صالح وقد استخدمت كل وسائل النقل الممكنة من حيوانات وكذا السيارات أما المناطق الوعرة من النحية الأمنية والتضاريسية فقد استخدمت فيها ظهور الرجال [2]. لم تقتصر مهام وزارة التسليح والاتصالات العامة في قضية التسليح على عقد الصفقات الرسمية مع العديد من الدول بما فيها الدول الأوروبية بل حملت على عاتقها مسؤولية إيصاله إلى الحدود وفي إطار العمل المشترك بين المالغ وهيئة الأركان العامة تتكفل هذه الأخيرة بعملية إدخاله إلى الولايات في الداخل[3].

1- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص79-80.

2-نفسه ص .117

3- Ali Haroun.la 7wilaya .editiosCasbah. Alger .2005 p213-214

لقد بلغت قضية التسليح مبلغ الإهتمام الكبير لدى القيادة العليا لهيئة الأركان العامة الجزائرية، ورغم الجهود المبذولة في اختراق الأسلاك الشائكة وبالتنسيق مع مختلف المصالح لإيصال الدعم بالسلاح إلى الداخل إلا أن الأسلحة الواردة والقليلة مقارنة باحتياجات الداخل كانت معظمها من صنع إسباني كما يلاحظ كذلك في إطار العمل المشترك بين هيئة الأركان العامة والمالغ أن معظم جنود الاتصال اتكانو يحملون مسدسات بدل رشاشات حربية أثناء عملهم بمختلف مراكز جيش التحرير الوطني[1].

لقد استفادت هيئة الأركان العامة بشكل كبير من بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وذلك من خلال استخدام خبراتهم العسكرية في التكوين العسكري على استخدام الأسلحة الحديثة التي تحصلت عليها المالغ وأذكر على سبيل المثال مدافع ثقيلة عيار 75مم 85مم 105مم إضافة إلى مدافع مضادة للطائرات والدبابات ووسائل للمراقبة وأخرى لتقدير المسافات [2].

بفضل المجهودات التي قامت بها مختلف مصالح الثورة خاصة المالغ في توفير وإيصال السلاح إلى الحدود أصبحت كتائب هيئة الأركان العامة في الحدود الشرقية متطورة جدا من حيث التسليح وبداية من 1960 أصبحت تملك مدافع هاون عيار 120مم ورشاشات مضادة للطائرات [3] كما تميز جيش التحرير الوطني بتطوير وتحديث أجهزنه ومؤسساته فقد بلغ في أقل من سنتين جيش الحدود الشرقية حوالي 25 كتيبة منها 7كتائب مجهزة بالأسلحة الثقيلة وسرايا المقاطعات الثقيلة مع قواعد لوجيستيكية تؤازر كل منها ثلاث كتائب بالإضافة

1-Mohamed Teuguia .L’armée de libération en wilaya 04 .editions Casbah .Alger 2002 p132.

2-محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير 1954-1962ج2، ص 58-59.

3-مذكرات الشادلي بن جديد، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص156.

إلى بطاريات مدفعية مجهزة بمدافع هاون عيار 120مم ومدافع مباشرة عيار 85مم.[1] رد **فعل السلطات الاستعمارية:**

لم تكن السلطات الاستعمارية لتبقى موقف المتفرج أمام هذه الأعمال التي تقوم بها مختلف مؤسسات الثورة في عمليات شراء السلاح من الخارج وتصنيعه في القواعد الخلفية من أجل مقاتلة العدو ولذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات للحد من انتشار هذه السياسة ومن بينها:

قامت السلطات الفرنسية بزيادة عددها بشكل كبير حيث بلغ الجيش النظامي الفرنسي مع نهاية 1958 حوالي 600 جندي يساعده حوالي 400 ألف مسلح من المستوطنين وجنود احتياطيين وحراس إقليميين ما يصل العدد إلى مليون عسكري مدعمين بخطين كهربائيين على الحدود الشرقية والغربية حيث كبدت عملية اختراقهما حوالي 7الاف جندي من جنود جيش التحرير الوطني [2].

لقد كانت مصالح التجسس الفرنسية بالمرصاد كلما سمحت لها الظروف في أفشال صفقات الأسلحة أو احتجازها ومعاقبة أصحابها أثناء عمليات شحنها داخل أو خارج الجزائر ورغم ذلك تمكنت المالغ من إفراغ العديد من شحنات الأسلحة في الموانئ المغربية طنجة والدار البيضاء ويعتبر ذلك مظهرا من مظاهر الحرب الخفية التي نشبت في هذا الميدان وتدخلت فيها شبكات التجسس [3].

ولهذا الغرض جندت الاستخبارات الفرنسية أعوان من مختلف الجنسيات بقاعدة بيروت للشبكات الفرنسية الخاصة بالمؤسسة بهدف عرقلة كل تحرك له علاقة بجمع الأسلحة لصالح جبهة التحرير الوطني لكن الاستخبارات الجزائرية

1- خالد نزار، يوميات حرب، ت سعيد اللحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر 2004، ص54.

2- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 177.

3- مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص206-208.

تمكنت من رصد الكثير منهم خاصة هؤلاء الذين كانوا يتلبسون بطريقة عرض أسلحة متطورة وبأسعار مغرية للكشف عن المتاجرين بالسلاح لصالح الثورة الجزائرية وعن أعوان المالغ خاصة، وفي هذا الإطار قامت المصالح الاستخباراتية للثورة الجزائرية بإيهام المصالح الاستخباراتية الفرنسية بان شحنة من الأسلحة ستمر بمينا ء بيروت واللاذقية لتموين الثورة الجزائرية في حين كانت الباخرة البلغارية تتجه نحو السواحل المغربية لتفرغ بطنجة حمولة من الأسلحة تقدر بالأطنان[1].

لقد عاشت الثورة الجزائرية مراحل حرجة جدا بفعل السياسة الاستعمارية خاصة ما تعلق بالمرحلة الأخيرة والتي بدأت بمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم وتأسيسه للجمهورية الفرنسية الخامسة والتحرك الفرنسي في جميع الاتجاهات وبكل الإمكانيات المادية والبشرية بتكوين جماعة مسلحة وزرع عيونها في الهياكل التنظيمية للثورة لخنق أنفاسها وترصد حركاتها ووضع الجزائر أرضا وشعبا في سجن كبير بفعل خطي شال وموريس[2].

لقد تمكنت المخابرات الفرنسية من إحباط العديد من شحنات الأسلحة المتوجهة إلى الجزائر في البحر المتوسط وفي الموانئ خاصة خاصة في الجهة الغربية المحاصرة من طرف القوات الفرنسية والتي كانت بحاجة ماسة إلى أسلحة حديثة حيث تقوم بحجز البواخر أو تلقي بها في عرض البحر وبهذا استطاعت المصالح الاستخباراتية أن تحقق بعض النجاحات خاصة فيما تعلق بإحباط

1- نفسه ص 253-254

2-الهادي أحمد درواز، المنظومة اللوجيستية للولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر 2012 ،ص 50.

صفقات الأسلحة [1]. لاسيما وأن قضية التسليح بالنسبة لفرنسا شكلت مشكلا كبيرا أجبرها على فرض حصار بحري محكم على المياه الإقليمية لدول المغرب الثلاث لمنع أي إنزال بحري أو عبور قوارب عبر المياه الإقليمية أو حتى عبر أعالي البحار ،فكانت القوات البحرية الفرنسية تعترض كل سفينة أو قارب تحوم حوله الشبهة ولو كانت هذه السفينة تحمل علم بلد ذي سيادة، وبهذا تحول الأسطول الفرنسي من مهمة الدفاع ومراقبة المياه الإقليمية للمستعمرة الجزائر إلى أسطول يمارس القرصنة البحرية ومن أمثلة عمليات القرصنة التي قامت بها البحرية الفرنسية على السفن العابرة للبحر المتوسط ما بين 1960–1962 نذكر:

–في 2مارس 1960البحرية الفرنسية تحتجز "سلوفانيجا" اليوغسلافية للمرة الثانية.

–في 3 أفريل 1960احتجزت السفينة "ريجيكا" من الشركة ذاتها.

–في جوان 1960 تحتجز سفينة "لاس بالماس" الألمانية.

–في 5 جويلية1960توقف سفينة الشحن "سربيجا" اليوغسلافية.

–في 17 ديسمبر 1960 توقف 17 مركب ألماني في عرض البحر المتوسط [2].

وعلى الرغم من كل هذه الأعمال إلا أن ذلك لم يوقف نشاط الثورة التحريرية وبقيت تتزود بالسلاح إلى غاية الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19مارس 1962.

الخاتمة:

عرف التسليح خلال الثورة التحريرية صعوبات كبيرة فبعد أن كان يعتمد على التسليح الذاتي بشكل أساسي عرف نوع من الديناميكية في عهد عبد الحفيظ

1- Mohamed Guentari .organisation politico administrative et militaire de la révolution algérienne1954-1962 .office des publications universitaires .Alger 2002. p 230

2– عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى الجزائر2012، ص 359–360.

بوصوف الذي عرف كيف ينظم المصالح الاستخباراتية لوزارة التسليح والاتصالات العامة ويجعلها تخدم الثورة باتفاقيات مع دول عربية وأجنبية ،كما حارب بالمقابل مصالح القرصنة والتجسس الفرنسية التي كانت لها مراكز لهذا الغرض في معظم دول العالم خاصة تلك التي كانت تتعامل مع الثورة كالمغرب، تونس، إسبانيا، ألمانيا الغربية ،سويسرا، إيطاليا ، بلجيكا، بريطانيا، يوغسلافيا ......وبلدان أخرى احتوت على خلايا سرية تابعة للمخابرات الفرنسية مما صعب من مهمة مسؤولي الثورة التحريرية في الحصول على الأسلحة من الخارج ما أدى بهم إلى توقيع عقود شراء أسلحة من دول أوروبية بأسماء دول عربية اعتبرت مصالح الاستعلامات والمخابرات الجزائرية خلال الثورة التحريرية الدرع الواقي والحامي لجيش التحرير الوطني خاصة في المراحل الحرجة من عمر الحرب، ويظهر ذلك من خلا تزويده بكل المعلومات الخاصة بالعدو هذا من جهة ومن جهة ثانية المساهمة الفعالة في تسليح وتكوين أفراد جيش التحرير الوطني ومن جهة ثالثة ممارسة الحرب الاستخباراتية التي استخدمها الجيش الفرنسي للقضاء على الثورة والوقوف في وجهه الند للند.

إن حرب الجزائر لم تكن فقط اشتباكات وكمائن ومواجهات في الجبال وعمليات فدائية كما تشير إلى ذلك أغلب الكتابات الصحفية والمؤلفات أثناء الحقبة الاستعمارية، إنما كانت الحرب أيضا ضربا مكثفا بالقنابل وعمليات تمشيط واسعة، ومعارك سرية وتسميما وغسيلا للأدمغة، وتعذيبا وحشيا وكذا حربا إعلامية دعائية وكذا حرب أعدم فيها تقني الراديو وعذب فيها الأسرى إضافة إلى الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة وطائرات المراقبة وتحييد لمواقع الجرائم والإهانات والتهديدات الموجهة للعاملين في البحث اللاسلكي لمحاولة معرفة تركيبة شبكات جيش التحرير الوطني الجزائري وكل الأهوال الأخرى.

عمليات الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية نحو الجبهتين الشرقية والغربية من خلال وثائق أرشيفية فيفري1960/أوت1961

أ .د /أحمد مسعود سيدعلي

والطالبة: زيتوني كريمة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

أمام سياسة التطويق الحدودي التي فرضتها إدارة الاحتلال على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، وبداية تكدس الأسلحة التي كانت تجلبها الثورة بالخارج نحو قواعدها الخلفية بتونس والمغرب وليبيا سارعت لجنة التنسيق التي اضطرت إلى مغادرة الجزائر منذ شهر مارس1957، نحو تونس سارعت إلى إعادة تنظيم شؤون وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود والتي تشكلت من الوحدات التي كانت قد كلفت بجلب السلاح نحو الداخل وفئة المجندين من اللاجئين الجزائريين، والفارين من الجيش الفرنسي، كما أقدمت لجنة التنسيق على تنظيم عمليات الإمداد، خلال اجتماعها المنعقد في04 أفريل1958، مستحدثتا الدوائر الثمانية التي شكلت بدورها أنوية لظهور الحكومة المؤقتة لاحقا في سبتمبر 19580.

كان من بين هذه الدوائر دائرة التسليح والتموين العام التي أسندت قيادتها إلى العقيد أوعمران[1] وقد كلفت بتموين لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين

1GILBER MEYNIER: HISTOIRE INTERIEURE DU F,L,N 1954_1962 E CASBAH ALGER 2003;P:308

الغربية والشرقية اللتان استحدثتا في ذات الاجتماع السابق الذكر. هذا وقد حددت لجنة التنسيق والتنفيذ مهام لجنة تنظيم العمليات العسكرية بشقيها في: أحداث التنسيق بين الولايات، لإبعاد شبح الصدام فيما بينها وفي حال وقوع ذلك فإن اللجنة تكون بمثابة الحكم، ألزمت اللجنة بإعداد الإطارات العسكرية، والسياسية والطبية لتعزيز الكفاح المسلح والقيام بالإصلاحات التي تراها تتلاءم مع مستجدات الكفاح المسلح[1].

لقد انطلق عمل لجنة التنسيق هذا بغية إعادة تنظيم القواعد الخلفية للثورة بعد أن تمكنت من أبعاد خصومها من المناوئيين لقررات مؤتمر الصومام بدءا من آواخر 1956إلى ربيع1957، من أمثال علي محساس المدعوم من بن بلة والذي كان يشرف على قاعدة طرابلس وتونس وكذا مجموعة المشوشيين من الأوراسيين– عباس لغرور، وعبد الله تجاني، ولزهر شريط–كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا.

والظاهر أن لجنة التنسيق في أثناء مسيرتها هذه لأجل تصفية وإعادة تقويم الوضع بالنسبة للقواعد الخلفية للثورة وجدة نفسها تمتلك جيش ثاني خارج التراب الوطني، تشكل من وحدات الولايات الماكثة عند الحدود وثلة من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي فضلا عن حركة التجنيد التي قامت بها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالأراضي المغربية والتونسية في صفوف اللاجئين الجزائريين والمقيمين منهم [2]، ويبدو أن بصمات كريم بلقاسم في هذا الميدان كانت

---

1 نفس المحضر السابق الذكر في:

Mohamed Harbi: Mohamed Harbi: Lés Archives de L révolution ;Opcit;P:183 Algérienne ;E:jeune afrique Paris; 1981

2 و.م.ث.ج،دورة17/ديسمبر18/1959جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، علبة مصورة رقم:C004

جد واضحة فيما يتعلق بإنشاء جيش نظامي خارج التراب الوطني ،فالشواهد اللاحقة تأسس لذلك وما المشروع الذي تقدم به الرائد إيدير مولود حول ذات الموضوع إلا دليلا على ذلك.

إن ما يهمنا في موضوع هذا الدراسة هو تتبع عملية الإمداد نحو الداخل، لكن الظاهر أن اهتمامات قادة الثورة سرعانا ما توجهت صوب استحداث جيش نظامي آخر موازي لجيش التحرير بالداخل، بعد أن سمحت لهم الظروف بذلك، وهم إذ فعلوا ذلك مضطرين فإنهم لم يعلنوا البتة في أدبيات الثورة خلال اجتماعات الحكومة المؤقتة أو المجلس الوطني تخليهم عن دعم الثورة بالداخل، لكن كان يكفي والحالة هذه الإشارة إلى الحاجز المكهرب الذي أقامته فرنسا وسياسة التطويق الحدودي التي أخذت تتعزز بداية من صيف سنة1958،ببناء سد مكهرب ثاني خط شال على طول الحدود الشرقية للجزائر لتبرير الأداء السلبي في هذا الميدان.

لقد جاء تنظيم الذي استحدثته لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها في 04من شهر أفريل سنة1958، كحل فرضته مستجدات الثورة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر، علاوة على ذلك فإنه جاء كاستجابة جزئية من قيادة الثورة بالخارج لقادة الداخل المتذمرين من خروج القيادة المركزية للثورة وانقطاع الاتصالات وعمليات الإمداد بالسلاح، يضاف إلى ذلك فإن العديد من الولايات كانت تطالب بعودة وحداتها الماكثة على طول الحدود الشرقية أو الغربية للجزائر [1] فالولاية الأولى كانت تمتلك28 بالمائة من تلك الوحدات و القاعدة الشرقية نسبة 07بالمائة والولايتين الثالثة والرابعة كان لديهما نسبة 10بالمائة أما الولاية الثانية

---

5 حول هذا المشروع وتداعياته أنظر:

Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P:232 et GILBER MeYNIER:OPCIT;P:315

فهي التي كان لديها الجزء الأكبر من وحداتها على الجبهة الشرقية بنسبة 45بالمائة،لأجل ذلك جاء هذا التنظيم ليمثل جل الولايات ويخفف من حدة الصراع بين الداخل والخارج[1].

لقد شكلت عملبات الإمداد بالسلاح على جبهتي الكفاح المسلح الغربية والشرقية عاشقا اساسيا في تطور الكفاح المسلح ,وساهمت في خنق الولايات مضاعفة بذلك حالة التذمر التي عاشتها هذه الأخيرة ,فضلا عن ظهور مشاكل على الحدود لم تزد إلا في تعميق الأزمة ,وهو ما جعل وزارة التسليح والاتصالات العامة ,بداية من فيفري 1961,تسعى إلى الحصول على الأسلحة من الدول الشقيقة والصديقة ,قصد إيصالها إلى جبهتي الكفاح المسلح ,ومن ثمة يتم إمدادها للولايات عن طريقة هيئة الأركان ويمكننا تتبع حصيلة نشاط الوزارة الوصية خلال سنة 1961/60 فيما يلي:[2]

-1- التسليح:

عكف مسئولو جهاز وزارة التسليح والاتصالات العامة على دراسة سبل الحصول على الأسلحة وطرق وعمليات إمدادها نحو جبهات الكفاح المسلح بالتنسيق مع وزارة الخارجية، حيث استطاعت تحقيق العديد من صفقات شراء الأسلحة من الصين، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، العراق، والجمهورية العربية المتحدة.

---

1 على سبيل المثال كانت الولاية الثانية تطالب بعودة وحداتها التي كانت قد كلفت بجلب السلاح من الحدود الشرقية بعد أن ضاقت عليها السبل أثر عمليات شال الكبرى في صيف1959، وحدات قدرت وفق على كافي ب:3000مجاهد أنظر: رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17، نوفمبر 1959، في مذكرات علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1962/1946، دار القصبة الجزائر 1999، ص:317_319

2 م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج .تقرير عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الاتصالات العامة علبة مصورة .رقم ..C0025.

على أن مشكل جلبها وإمدادها كان عائقا حقيقيا أمام تحفظ تونس والمغرب ,في الوقت الذي درست فيه قيادة الثورة إمكانية القيام بعملية الإمداد جوا أو بحرا لكن عملا من هذا النوع كان يتطلب وقتا كبيرا لن يزيد إلا في تعقيد الأوضاع, لذلك قامت وزارة التسليح بإيصالها نحو الجبهتين الشرقية والغربية ,ويمكننا تصنيف عمليات الإمداد بالأسلحة التي تمت من خلال:

-أ/-الأسلحة الموجهة نحو الجبهتين:

قدرت الأسلحة الموجهة إلى جبهتي الكفاح المسلح خلال الفترة الواقعة ما بين فيفري1960 وآوت 1961 ب :خمسة وأربعين ألف طنا ,تم توزيعها على الجبهتين بالشكل التالي:[1]

-نحو الجبهة الغربية:

ظلت هذه الجبهة تعاني من نقص فادح في عمليات الإمداد بالسلاح منذ سنة 1958 إلى نهاية سنة 1960,وبداية من هذا التاريخ إلى أوت 1961, تمكنت من الحصول على ما قيمته 4500 طنا من مختلف الأسلحة، فمن بين الستة شحنات تم توجيه خمسة منها، في الوقت الذي حجزت فيها الشحنة الخامسة ماي 1961,بمضيق جبل طارق تشكل ما قيمته 23 مليون فرنك فرنسي أما باقي الشحنات وصلت في ديسمبر 1960.

وما بين جانفي وماي 1961 وصلت حمولتين سوفياتيتين ,الأولى قدرت ب:1050طنا ,الثانية ب:450 طنا ,أما باقي الحمولات فإنها تمت من خلال مساعي الحكومة م.ج.ج.قدرت ب:3070 طنا عبر أربع شحنات[2].

---

1 نفس المصـــدر الســـا بق.

2 نفســـــــه.

إن حصول الجبهة الغربية على هذه الكميات الهائلة من السلاح جعلها تنتعش من جديد، وتكثف من مضايقاتها للعدو على طول الحدود.

–نحو الجبهة الشرقية:

تلقت الجبهة الشرقية كميات هائلة مقارنة بالجبهة الغربية ,بحيث استطاعت القيادة اللوجيستيكية للجبهة الشرقية أن تتحصل على مقدراه:4200 طنا من مختلف الأسلحة، وصلت في ثماني حمولات تم شحنها بوسائل ح.م.ج.ج ، هذا فضلا عما كانت قد تحصلت عليه من قبل أربعة حمولات سوفياتية وصينية بلغت قيمتها 2500 طنا، وحمولة تشيكية بلغت 1500 طنا وصلت في جويلية1960، وهو ما جعل من جيش الحدود في الجبهة الشرقية يتكيف مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها مسيرة الكفاح المسلح[1].

–ب/–الأسلحة المسترجعة:

إن هذا الصنف من الأسلحة يعتبر ملكا للثورة التحريرية تم حجزه من طرف السلطات التونسية على إثر توتر العلاقات بحيث تمكنت ح.م.ج.ج من استرجاع مخزن الأسلحة الواقع بسوق الأربعاء الذي يحتوي على 204 قطعة سلاح و1500000 خرطوشة, وأنواع مختلفة من المتفجرات بالإضافة إلى استرجاع المخازن الموجودة بتونس العاصمة ,القيروان والكاف[2].

1 نفســــــــــه.

2 تجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات التونسية احتجز ت للثورة الجزائرية: 7000 بندقية الية و1600 بندقية رشاشة وسبعة مليون خرطوشة و6000 طن من المتفجرا ت انظر:

م.م.و .للأرشيف.و.م.و.ث.ج.1960/59تقرير محمود الشريف مسؤول وزارة التسليح والتموين العام علبـــة مصورة: رقم: C006

–ت/–الأسلحة المصنعة:

–صناعة الأسلحة بالجبهة الشرقية:

لقد قامت القيادة اللوجيستيكية للجبهة الشرقية بتركيز نشاطها في هذا الميدان على إيجاد مراكز لصيانة وإصلاح العتاد العسكري, للثورة التحريرية من شاحنات وسيارات عسكرية, حيث تم إنشاء مركزين بليبيا وتونس قاما بإصلاح 100 سيارة وشاحنة عسكرية خلال مدة 18 شهرا ,كما تم تحويل المكتب التقني للشؤون العسكرية بالحدود حيث اصبح تحت تصرف جيش التحرير الوطني [1].

–صناعة الأسلحة بالجبهة الغربية:

اقتصرت صناعة الأسلحة بالجبهة الغربية قبل جانفي 1960 على صناعة المتفجرات[2] أما بعد ذلك فإنها تطورت شملت مختلف أنواع الأسلحة, حيث تم إنتاج 10000 رشاش بمعدل 1000 في الشهر ,بالإضافة إلى قذائف من نوع 60 ملم ,وحوالي 50000 قذيفة بمعدل ستة إلى سبعة آلاف في الفصل ,أما الذخيرة أصبحت تنتجها ورشات متقدمة ذات نوع 9 ملم و7,92 ملم فضلا عن ورشات لصناعة النابالم ,والورشات الخاصة بصيانة الأسلحة المعطوبة ,حيث تم إصلاح 1200 قطعة سلاح. ويمكن تحديد إجمالي الإنتاج الذي حققته ورشات الأسلحة ما بين جانفي 1960 إلى آوت 1961 فيما يلي:[3]

–1990 رشاشا.

–2500 قنبلة في الفصل.

---

1 م.م.و. للأرشيف: و.م.و.ث.ج: تقرير عبد الحفيظ بوصوف نفس المصـــدر الســـابق.

2 بداية من 1958 استطاع جيش التحرير الوطني أن يستحدث ورشا ت خا صة لصناعة القنا بل اليدوية نوع إنجليزي وفرنسي بسوق الأربعاء في المغرب: انظر مداخلة محمد قنطا ري با لملتقى الوطني الأول حول دور منا طق إبان الحدود بالثورة الجزائرية، النعامة، جوان 1996.

3 م. م.و. للأرشيف: و.م.و.ث.ج: تقرير عبدالحفيظ بوصوف نفس المصدر الســـابق.

–1800 قذيفة مورتيي.

وتجدر الإشارة إلى أن القيادة اللوجيستيكية للجبهتين عملت على توجيه وإمداد الأسلحة إلى جبهات الكفاح المسلح، على طول الحدود الشرقية والغربية. هذا فضلا عن آخر حمولة وجهت إلى جيش التحرير الوطني المرابط بالجبهة الشرقية قبل نهاية جويلية 1961 قدرت ب:300 طنا من مدافع نوع :57 و75 ملم ,قذائف النابالم ,بازوكا والمضادة للطيران [1].

وعليه فانه بالنظر إلى هذه الحصيلة وما تم إمداد الداخل به فعلا بالسلاح فان العمليات برمتها كنت خاضعة لتطورات الكفاح الكفاح المسلح سواء بالداخل أو الخارج، تطورات بالخارج تحكمت فيها مناورات دول الجوار تونس والمغرب اللتان غدتا بعد حصولهما على الاستقلال سنة 1956، تتحرجان دبلوماسيا مع فرنسا بفعل وجود الثورة بأراضيهما، حرجا دفعهما تارة إلى محاولة احتواء الثورة ولعب دور الوسيط لإنهاء الصراع وأخرى الضغط على قادتها لإضعاف الثورة والزج بها في أتون الصراعات بين الأشقاء والتحضير لصياغة خريطة سياسية للجزائر تنسجم مع أنظمتهما، يضاف إلى ذلك فان سياسة التطويق الحدودي التي عززت بدءا من صيف 1958، بتعزيز تطويق الحدود الشرقية والغربية للجزائر بخط شال موازي لخط موريس، ساهم في إيقاف العمليات الكبرى للإمداد التي كانت تميز نشاط مصالح التموين التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ ثم للحكومة المؤقتة1959/1956، ثم تأتي دور الصراعات بين رفقاء الكفاح المسلح سواء بالداخل أو الخارج أي بين قادة الثورة خلال الفترات الممتدة من ربيع 1959 إلى جانفي 1960،هذا بالخارج حيث شل عمل الحكومة المؤقتة على اثر الأزمة التي عصفت بها بعد اغتيال عميرة علاوة مدير ديوان وزارة الخارجية مارس1959،فضلا عن الأزمات التي كانت تشتاح الولايات بسبب دائما انعدام الاتصالات مع قيادة الثورة بالخارج والنقص الفادح في الإمداد بالسلاح.

---

1 نفس المصدر السابق.

اجتماع العقداء العشرة 1959 ومشكلة تموين الثورة التحريرية بالأسلحة

د/ محمد شبوب

حسيبة بن بوعلي – الشلف

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الدور الذي قام به العقداء العشر خلال الاجتماع الذي جمعهم في تونس من 11 أوت إلى 16ديسمبر 1959، حيث ناقشوا فيه مشكلة التموين بالأسلحة للثورة التحريرية، وحاولوا إجاد الطرق المناسبة التي من خلالها تمكنهم من توفير السلاح، وقد تمخض في نهاية الاجتماع مجموعة من القرارات المتعلقة بمسار الثورة ومن أبرزها أيضا الكيفية التي سيتم بها تموين الثورة بالأسلحة، واختراق الأسلاك المكهربة التي وضعها المستعمر الفرنسي في الحدود الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة، العقداء، الأسلحة، المستعمر.

Abstract

This study deals with the role played by the ten decade-olds during the meeting which they held in Tunis from 11 to 16 December 1959, where they discussed the problem of the supply of weapons to the revolution of liberation and tried to find the appropriate ways to provide them with weapons. Decisions on the course of the revolution, notably the way in which the revolution will be supplied with weapons, and pick up the electrified wires laid by the French colonist on the Algerian border.

Keywords: revolution, colonels, weapons, colonizer .

مقدمة:

انعقد اجتماع العقداء العشر في تونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 1959، الذي دام 94 يوما، حسب المجاهد علي كافي و110 يوما، حسب المؤرخ محمد حربي، هذا الاجتماع الذي جاء من أجل التحكيم والبت في خلافات وصراعات الحكومة المؤقتة، وكذلك من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي أوجدها ديغول للثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبين الدور الذي قام به هؤلاء العقداء في تموين الثورة الجزائرية بالأسلحة.

1-ظروف اجتماع العقداء العشر.

لقد شهدت الثورة خلال عامي 1958 و1959 كما رأينا تدهورا خطيرا، وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، التي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج[1]، وكذلك نتيجة لأزمات الحكومة المؤقتة المتتالية، بداية بالإنقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري مرورا بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولا إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية.

وأمام ذلك كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد إجتماع في تونس[2]، عرف ذلك الاجتماع تاريخيا باجتماع العقداء العشر.

وقد اختلفت الأراء حول تاريخ انعقاده، فحسب محمد حربي فأن هذا الاجتماع دام 110 يوما، وذكر بأنه قد انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوما، في حين نجد أنه دام 99 يوما عند إيفيه كوريير (courrière)، وذكر يوسف بن خدة وقال بأنه دام 100 يوم، هذا وبناءا على تحديد Meynier Gilbert فأنه دام 124 يوم.

ولكن بناءا على تلك المعطيات، وإنطلاقا من إتصالاتنا وجدنا أن بداية هذا الاجتماع كانت بتونس، ونهايته كانت بطرابلس، وأن جلساته دامت 124 يوم، وتوقف لمدة 10 أيام وعليه فإن الجلسات الفعلية كانت 114 يوما، ومن هنا فإن الاجتماع قد بدأ من 11 أوت 1959 واستمر إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة.

هذا ولقد حاولت قيادة الخارج، فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل، وذلك قصد تفعيل اجتماع تونس ذاك، من ذلك أنه يلزم لكل قائد ولاية أن يكون محملا بوثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه، كدليل على ثقة المجاهدين به، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته، حدد له مقر وزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة لعقد الجلسات، وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة الدفاع الذي أعدته خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع، وتمريره على الحضور[3].

وخلال فترة الاجتماع ذاك، ظلت حرب التحرير من دون قيادة، في وقت كان فيه الداخل بحاجة ماسة إلى العون والاسعاف، إذ ينبغي أن لا ننسى أن سنة 1959، كانت من أصعب المراحل التي مر بها جيش التحرير الوطني في الداخل، فقد كان الجنود يسقطون بالمئات من جراء الهجمات الشرسة التي شنها موريس شال، ويحاولون التصدي لها، بإمكانياتهم المتواضعة مطالبين بالمساعدة، وفي الخارج كانت الأسلحة والقوات متراكمة والقيادة شاغرة[4].

2-التعريف بالعقداء العشر.

لقد كثر الحديث حول من يحق له حضور اجتماع تونس، ونجد أن العقيد لطفي، قد رفض في بداية ذاك الاجتماع حضور الباءات الثلاث، لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت، إلا انه بعد آخذ ورد

سمح لهم بالحضور، ونجد أن هؤلاء الباءات إختلفوا فيما بينهم كذلك حول من يحق لهم المشاركة، فكريم أراد دعم موقعه بإشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[5]، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود، إلا أن بوصوف وإبن طوبال رفضا مقترح كريم جملة وتفصيلا، ليتم الاتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء[6]، هم:

2–أ الباءات الثلاث:

*** كريم بلقاسم:**

ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل في 14 ديسمبر 1922، من أصول ريفية برجوازية، تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1936، كان عضوا في المنظمة الخاصة، وقد لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل عام 1949، وكافأه مصالي الحاج على ذلك بترقيته إلى مسؤول الحزب على كل منطقة القبائل، إنضم إلى لجنة الخمسة التي إنبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل[7]، عين بعد ذلك عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والثالثة، كما عين نائب لرئيس الحكومة ووزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى، وشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، وكلف في الثالثة بوزراة الداخلية، كما كان رئيسا للوفد المفاوض في اتفاقيات إيفيان[8].

*** عبد الحفيظ بوصوف:**

ولد بميلة سنة 1926، من عائلة متوسطة الدخل، إلتحق بمقاعد الدراسة حتى وصل إلى درجة الأهلية بالفرنسية، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وكان عضوا في المنظمة الخاصة[9]، شارك في لقاء مجموعة 22 بالمدنية، تولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب الجزائري)، كما عين عضوا في لجنة التنسيق

والتنفيذ الثانية والثالثة، يتميز بوصوف بالكفآة والقدرة على التنظيم والصرامة والانضباط الشديد، ويعتبر مؤسس وزارة التسليح والاتصالات العامة، وبناء على ذلك شغل منصب وزير الاستخبارات والاتصالات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، وهو كذلك في الثالثة.

* **لخضر بن طوبال:**

ولد بالخروب (ميلة) سنة 1923، إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1938، ويعتبر من قدماء المنظمة الخاصة، شارك في لقاء مجموعة 22، تولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بعد استشهاد ديدوش مراد ثم زيغود يوسف[10]، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، كما شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وهو كذلك في الثالثة، شارك في اتفاقيات إيفيان[11].

2-ب أعضاء قيادة الأركان:

* **هواري بومدين:**

إسمه الحقيقي بوخروبة محمد ابراهيم، ولد في 23 اوت 1932 بمشتة بني علال بالقرب من قالمة، في سن السادسة درس في مدرسة إبتدائية فرنسية، في نفس الوقت كان يدرس في مدرسة قرآنية، ومن ثم التحق بقسنطينة لتعلم أصول الدين، كما درس في جامع الأزهر بالقاهرة[12]، إنضم إلى الثورة سنة 1955، أصبح قائدا للولاية الخامسة عام 1957 برتبة عقيد، وعمره لا يتجاوز 25 سنة، عين في أفريل 1958 قائد الأركان في غرب البلاد، وفي سنة 1960 أصبح قائد هيئة الأركان العامة[13].

* **محمدي السعيد:**

ولد بناحية الأربعاء "نات إيراثن" بتيزي وزو في 1912/12/27، له مستوى المرحلة الابتدائية، كان عضوا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي سنة 1955 إنخرط في جيش التحرير الوطني، ليصبح عام 1956 قائد الولاية الثالثة (منطقة القبائل) بدلا عن كريم بلقاسم، عين في أفريل 1958 قائدا للأركان في شرق البلاد، شغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة[14].

2–ج قادة الولايات:

* **علي كافي:**

ولد في 7 أكتوبر 1928 بمزرعة قرب الحروش في المكان المسمي بـ "مسونة" عمالة قسنطينة (ولاية سكيكدة حاليا)، وهو من عائلة ريفية، درس في المدرسة الكتانية، وحفظ القرآن الكريم هناك، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي خريف 1956 عين قائدا عسكريا للولاية الثانية، وفي أفريل من عام 1957 رقي إلى عقيد مسؤول عن الولاية الثانية[15].

* **العقيد لطفي:**

ولد في 5 ماي 1934 بتلمسان، من عائلة بسيطة، نال شهادة التعليم الابتدائي، ثم انتقل إلى متوسطة بوجدة، ومن هناك عاد إلى الجزائر العاصمة سنة 1945 [16]، كان ميال إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي جانفي 1956 إلتحق بجيش التحرير الوطني[17]، كان إسمه الحربي سي إبراهيم رقي إلى رتبة عقيد، وعين بذلك قائد للولاية الخامسة في ماي 1958[18].

* **عبيدي الحاج لخضر:**

ولد في باتنة من عائلة فلاحية فقيرة، كان من أعضاء حزب الشعب الجزائري، ثم واصل نضاله في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين مسؤولا عن الولاية الأولى (الأوراس) سنة 1958[19].

* **سعيد بازوران:**

ولد في 18 مارس 1912 بتيزي وزو من عائلة متوسطة الدخل، تحصل على الشهادة الابتدائية، كان ميالا إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين قائدا على الولاية الثالثة (منطقة القبائل) عام 1957[20].

* **سليمان دهيليس:**

الملقب بسي الصادق، ولد في القبائل الكبرى، إشتغل سائق أجرة، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1945، التحق بجيش التحرير الوطني سنة1954، شارك في مؤتمر الصومام كممثل للولاية الرابعة، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وشغل منصب قائد الولاية الرابعة عام 1959[21].

ومن قرارات الاجتماع، ضرورة تعيين قيادة جديدة، وإعادة تنظيم الجيش، كما ألح العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة، وكذا تحديد برنامج عمل وآفاق المستقبل، ودعى العقداء في اجتماعهم ذاك إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول، خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 ديسمبر 1959، والذي كان يهدف من وراءه إلى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين[22].

ومن قرارات العشرة كذلك، هو ضرورة التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى

الجزائر، وكذا حث إلى ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني وذكر هنا قضية لابلويت[23].

إذا كان الاجتماع ذا دلالة سياسية، إلا أنه من جانب أخر أعطي تقيما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا، مع التركيز علي التقييم العسكري، وذلك لأهميته ميدانيا خاصة بعد اعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، التي جسدتها ميدانيا تلك العمليات الكبرى بقيادة الجنرال شال، وتمثلت في عمليات التمشيط تلك.

3–قرارات اجتماع العقداء الأربعة في من 6 إلى 12ديسمبر 1958

وقد سبق اجتماع العقداء العشر اجتماع أخر امتد من 6الى 12ديسمبر 1958، وقد اتخذ فيه مجموعة من القرارات ومن أهمها، ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مما يتطلب، إمكانيات تقنية هائلة، يجب على الحكومة المؤقتة توفيرها بأي ثمن[24]، كما دعي العقداء كذلك إلى ضرورة الموافقة على إضافة ممثلين عسكريين، من الحدود الشرقية والغربية للوطن إلى قيادة الداخل، للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لقوات جيش التحرير الوطني، كما طلب العقداء بضرورة توحيد القيادة العامة، وجعلها جماعية، طبقا لتوصيات مؤتمر الصومام، أما فيما يخص مخططات العدو، فقد خرج العقداء بقرار هام، وهو يجب وضع خطة إستراتيجية للقضاء على مشاريع إنعقد ذلك الاجتماع الذي دعى إليه العقيد عميروش بضواحي جيجل ما بين 6 و12 ديسمبر 1958 [25]، وحضره إلى جانب العقيد عميروش كل من العقيد سي الحواس[26]، قائد الولاية السادسة، والحاج لخضر قائد الولاية الأولى، وسي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة،

4-قادة الداخل ومشكل تسريب الأسلحة

في وقت كانت فيه قيادة الثورة في الخارج تعاني الانقسام فيما بينها بسبب الصراع على السلطة، كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس، وتعمل على دعمه بخط شال.

وابتداء من الفصل الأول لسنة 1958 أصبح اجتياز حاجز موريس وشال مستحيل، إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى داخل الوطن[27]، وهذا دلالة على تأثير تلك الخطوط المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية، ونسجل هنا حدوث تراكم لقوات كانت قد توجهت من الداخل إلى الخارج لجلب الأسلحة وعجزت عن الرجوع[28].

ورغم تلك الآثار والخسائر، إلا أن كريم بلقاسم المسؤول عن القوات المسلحة، ظل يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة تلك لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قوات جيش التحرير الوطني،و ذلك حتى لا توجه له أصابع الاتهام بأنه قد قصر في مهامه، وبالتالي يتمكن من تمرير مشروعه المتضمن زعامة الثورة، لكن ذلك لم يكن هو رأي مسؤول التسليح أنذاك العقيد أوعمران الذي وجه تقريرا إلى قيادة الثورة عام 1958 جاء فيه "إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح، يصاب حاليا بخسائر فادحة، إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من ستة ألاف مجاهد في منطقة عنابة وحدها، وإذ كنا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل أسلحة كثيرة، فأن تجديدها، وتزويدها بالذخيرة، قد أصبح الآن صعبا جدا، بسبب الأسلاك المكهربة وما تشتمل عليه من فجواتها من حقول الألغام"[29].

ونذكر هنا كذلك ذلك الاتهام الذي وجهه العقيد هواري بومدين إلى الحكومة المؤقتة، المتمثل في التقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة، ونسجل في هذا السياق أيضا الخلاف الذي وقع بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية العربية المتحدة، بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين، لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه في مخازن ليبيا وتونس وتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر، وذلك نتيجة لخطي موريس وشال[30]، فحسب مصدر فرنسي فان الأسلحة التي كانت تكدس و تجمع في بعض الدول العربية قدرت بحوالي 8000 قطعة سلاح في تونس، وأكثر من 10000 ذخيرة مخزنة في المغرب، و8000 في ليبيا و35000 في الشرق الأوسط.

وحسب شهادة علي كافي فإن عملية إختراق الخطوط المكهربة تلك، كانت تتم بواسطة حفر طريق الخط، أو قص الخطوط المكهربة، وذلك يتطلب سرعة التنفيذ والعواقب كبيرة، باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار[31]، وهذا ما ذهب إليه عبد الحفيظ أمقران حينما ذكر أن عملية اختراق تلك الحواجز، كان أمرا في غاية الخطورة إلى درجة موت بعض المجاهدين أثناء المرور[32].

هذا وقد ذكر فتحي الديب بان تونس قامت بعدة إجراءات استفزازية ضد الثورة الجزائرية، وذلك من أجل الضغط على قادتها بإيقاف القتال والدخول في مفاوضات مع فرنسا، فمنعت تمرير السلاح الى داخل الجزائر، واستولى الحرس الوطني التونسي على مخازن السلاح والذخيرة الخاصة بجيش التحرير الوطني.

ونجد أنه رغم تلك المخاطر إلا أن تصميم المجاهدين بالتعاون مع الشعب مكنهم من تجاوز خط شال، المعروف بسد الموت، وكانت عمليات اجتيازه تتم إما عن طريق تحديه مباشرة وقطع أسلاكه، وإبطال مفعوله ولو جزئيا، وإما عن طريق تجنبه والتوغل في أعماق الصحراء والمرور عن طريق منطقة تندوف

وبشار وأدرار، هذا ابتداء من منطقة بودنين الصحراوية والتوصل بعد كل تلك المعاناة من إغاثة إخوانهم داخل القطر الجزائري، بالأسلحة الحربية والذخيرة.

هذا وقد استطاع جيش التحرير الوطني على الحدود المغربية أن يتحصل سنة 1959 على 4500 قطعة سلاح حربية و2000 بندقية إسبانية، و2000 بندقية نوع موسكوتون فرنسية[33]، هذا كما اتصل بوصوف بمهرب سلاح يدعي وإشتري منه كمية هامة من السلاح.

ورغم تلك المحاولات من جيش التحرير الوطني، إلا أن عملية دخول الأسلحة إلى الجزائر، كان مشكل عويص، يتطلب من قيادة الحكومة التدخل لحله.

خاتمة:

إن الثورة الجزائرية قد واجهت في بدايتها صعوبات جمة، من ذلك اعتقال واستشهاد بعض قادتها البارزين كما مر بنا، هذا إضافة إلى صعوبة الاتصال بين هؤلاء، ولكن مؤتمر الصومام أعاد تنظيمها، ظهر ذلك جليا لنا من خلال ما نتج عنه من قرارات هامة، كظهور هياكل جديدة تحدد وتوجه الثورة نقصد هنا المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، و بالرغم من الاختلاف الذي ساد اجتماع العقداء العشر ذاك، إلا أن نتائجه كانت واضحة للعيان، من ذلك إعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني، وكذا طالب هؤلاء العقداء من الحكومة المؤقتة بضرورة معالجة مشكل نقص دخول الأسلحة، عن طريق التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، وكذا نقل العمل المسلح إلى الخارج، هذا كما تم الاتفاق على أن مصلحة الثورة يجب أن تكون فوق كل شئ، وكذلك حث هؤلاء على ضرورة مواصلة الكفاح العسكري ضد فرنسا، وتم وضع شروط لوقف إطلاق النار مع فرنسا إن هي جنحت لذلك.

الهوامش:

1-Henri le mire.- Histoire militaire de la guerre d'Algérie.- éd. Albin Michel, Paris, 1982.-P304.

2- محمد زروال.- إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية: الولاية الأولى نموذجا.- طبعة خاصة، وزارة المجاهدين.- ص420.

3-Gilbert Meynier.- l'histoire intérieur de FLN (1954-1962).- éd. Casbah, Alger, 2003.-P359

3- صالح بلحاج.- أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965).- الطبعة الأولى.- دار قرطبة، الجزائر،2006، ص42.

5- رابح لونيسي.- الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين.- دار المعرفة، الجزائر، 2000.- ص29

6- محمد عباس.- رواد الوطنية: شهادات 28 شخصية وطنية.- دار هومه، الجزائر، 2004.- ص108.

7- رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص25.

-8- Benjamin stora.- Dictionnaire Biographique de: Militants nationalistes Algériens (1926-1954).- Op- cit.- P329.

9-Ibid.- P323.

10-رابح ونيسي، الجزائر في دوامة الصراع.- المرجع السابق.- ص26.

11- قادة الولايات، تاريخ الجزائر (1830-1962)، القرص المضغوط، المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،2003.

12- Acheur Cheurfi. La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours .- éd. Casbah, Alger, 2001.-P123.

13- سعد بن البشير العمامرة. - هواري بومدين: الرئيس القائد (1932-1978).- الطبعة الأولى.- قصر الكتاب، البليدة، 1997. - ص24.

14-Acheur Cheurfi .- Op-Cit .- P277.

15- علي كافي .- مذكرات: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954-1962).- دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999- ص ص 15، 16.

16-Acheur Cheurfi .- Op-Cit .- P243.

17- جريدة "المجاهد".- العدد 93.- 1961/04/10.- ص5.

18-Mohammed Harbi.- le FLN: Mirage et Réalité.- Op-ci.- P248.

19- Acheur Cheurfi.- Op-cit.- p77.

20- Ibid.- P91.

21- Benjamin Stora.- Dictionnaire Biographique de Militants nationalistes Algériens (1926-1954).- Op-cit.- P173.

22- Patrik Eveno et Jean Planchais.- Op-cit.- P250.

23- عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري: الجزائر (1954-1962).- دكتوراه دولة.- إشراف عمار بوحوش.- معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994/1995. - ص374.

24- رابح لونيسي.- المرجع السابق.- ص36.

25- Mohammed Teguia.- L'Algérie en guerre.-éd.office des publications universitaires, Alger, 1988.- P369.

26- أحمد عبد الرزاق سي الحواس، ولد بخنشلة، إشتغل في التجارة، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري PPA ، كان عضو في المنظمة الخاصة، سنة 1958 أصبح قائد الولاية السادسة حضر إجتماع العقداء الأربعة، توفي في 29 مارس 1959 في معركة جبل ثامر ببوسعادة.أنظر:

Benjamin Stora.- Dictionnaire biographique de Militants nationalistes Algériens (1926-1954).- éd. l'hrmattan, Paris, 1985.-P135.

27- محمد العربي زبيري.- تاريخ الجزائر المعاصر (1942، 1992).- الجزء الثاني.- دار هومه، الجزائر،2000. ص 180.

28- مصطفى هشماوي .- المرجع السابق .- ص 173.

29- محمد العربي زبيري. - المرجع السابق .- ص 180.

30- عقيلة ضيف الله.- المرجع السابق- ص 373.

31- علي كافي. - المرجع السابق. - ص 221.

32- Abdelhafid Amokrane El Hassani.– mémoires de combat.- 1er édition.– éd. Bordj El Kifan, Alger, 1998.- P 114.

33- يوسف مناصرية- تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960) .- مجلة "عصور" .- العدد 6-7.- جوان-ديسمبر، 2005.- ص ص 51-52. لمياء بوقريوة.- المرجع السابق.- ص174.

جهود قيادة الثورة الجزائرية في التسليح عبر الجبهة التونسية والليبية

أ/هادي مراح
جامعة سطيف 02

مقدمة:

لقد شكّلت تونس وليبيا، ميدانا خِصبا ومجالا حيويا لِدعم وإسناد الثورة الجزائرية بمختلف أنواع الأسلحة والذخيرة الحربية التي كانت في أمس الحاجة إليها، كما شكّلت في نفس الوقت قاعدة خلفية وسندا قويا لها واكب تطورها منذ بدايتها وإلى غاية نهايتها، ويعود الفضل في ربط أواصر الأخوة والتعاون المشترك في مجال الدعم بالسلاح لمجموعة من المناضلين المؤمنين بمبدأ الكفاح التحرري التونسي والليبي المشترك بين الجزائر وتونس وليبيا.

1- الدعم العسكري التونسي للثورة الجزائرية:

لقد كانت الحدود الشرقية للجزائر مفتوحة على العديد من الدول العربية وخاصة الحدودية منها تونس وليبيا، لذلك ستوظفها الثورة من أجل الحصول على السلاح. وباندلاع الثورة الجزائرية ستكون الحدود الشرقية مصدر للتموين بالسلاح عبر نقاط مختلفة لتسريب هذه الذخائر وتمكن قادة الثورة لاسيما في المنطقة الأولى والثانية من إلحاق هزائم عسكرية بالعدو كمعركة الجرف الأولى والثانية بالمنطقة الأولى، وإن كانت الأسلحة المتدفقة عبر الحدود الشرقية فإن مصدرها ليس بالضرورة أن تكون من دول الجوار بل قادمة من قارة أوربا أو آسيا عبر

مصدر ثم ليبيا فتونس إلى الجزائر كأخر محطة[1]. فكيف كانت عملية التنسيق بين هذه الدول من أجل وصول قوافل السلاح الى الداخل؟

كما جمعت العديد من المواقف الأشقاء المغاربة سواء في نضالهم السياسي الذي كان يهدف إلى تحرير أقطار المغرب العربي أو نضالهم المسلح الذي كان لديه نفس الهدف، فقد كان لزهر شريط دورا إيجابيا في الثورة التونسية وعندما سلم البعض أسلحتهم جعل البعض الآخر يهبون للمشاركة إلى جانب إخوانهم الجزائريين في كفاحهم المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، خاصة وأن هذا الأخير خطط لإفشال مشروع الكفاح المغاربي، وقد تورط بورقيبة بطريقة مباشرة في هذا المخطط. مضحيا بصفوف المقاومة الذي يمثله صالح بن يوسف، واستقل بسياسته القطرية عن الإستراتجية المغاربية.

وفي خضم هذا الصراع اليوسفي البرقيبي باشر أحمد بن بلة في تنسيق الجهود من أجل تمرير الأسلحة عبر ليبيا وتونس مع أنصار صالح بن يوسف[2]. ونتيجة عدم تحقيق حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة ملموسة في تنسيق بين المقاومتين التونسية والجزائرية، وكذلك عدم اتخاذ صالح بن يوسف موقفا من قيام المقاومة التونسية، يجمع الأسلحة والإعانات من المواطنين الجزائريين لمواصلة جهادهم ضد الاستعمار[3].

1- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962، ط كسيج، كوم، الجزائر، 2011، ص 213.

2 – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2007 – 2008، ص 159.

3 – محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 43.

وبالإضافة إلى مجموعة من العوامل أخرى أفضت إلى تردي العلاقة مع الحركة اليوسفية، وأسهم استقلال تونس وتراجع قدرات المقاومة وتسليم بعض المقاومين للسلاح فحين انضم بعضهم إلى صفوف الثورة الجزائرية[1].

وبذلك ستتأثر عملية تهريب السلاح إلى الجزائر بهذه التطورات التي عرفتها تونس خاصة بعد توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي، يوم 20 مارس 1956، وعلى إثر ذلك كانت لجنة السلاح قد عقد اجتماعا في 27 أفريل 1956 ضم كل من خيضر والدكتور الأمين دباغين وفرحات عباس وأحمد توفيق المدني وأحمد بودة والدكتور فرنسيس والعباس بن الشيخ وتم تأكيد ما أقرته اللجنة الفرعية للأسلحة المؤلفة من أحمد توفيق المدني والأمين دباغين فيما يتعلق بالقضايا التالية :

لعمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية برئاسة بورقيبة للسماح بتمرير السلاح إلى الجزائر عبر أراضيها.

وفي 1 ماي 1956 اتصل أحمد توفيق المدني ومعه الدكتور الأمين دباغين بالمواطنين التونسيين وهما الصادق المقدم والمدني سليم زجرت مفاوضات حول إمكانية مرور السلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر التراب التونسي ومن أجل ذلك علق التونسيان على ضرورة الاتصال بـ بورقيبة ثم الاجتماع من جديد بطرابلس لتبليغ قادة الثورة عن نتائج الاتصال[2].

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن عملية جلب السلاح من الجهة الشرقية وبالتحديد عبر التراب التونسي، قد تعقدت نتيجة عدة خلافات بين الطرف الجزائري والتونسي بسبب تأييد المقاومة التونسية على حساب الحكومة الفتية

1 – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 177.

2 – بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 236.

التي أنشأت في مارس 1956 برئاسة الحبيب بورقيبة فاضطر أنصار المقاومة التونسية .

إذا كانت جهود قادة جبهة التحرير تعمل على ربط الاتصال مع الحكومة التونسية بالمقابل سعت هذه الأخيرة بعد تشكيل حكومة الاستقلال الأولى في أفريل 1956، كلف الرئيس الحبيب بورقيبة أحمد التليلي وعبد الله فرحات والطيب المهيري وهم أعضاء في الديوان السياسي للحزب الدستوري بالسهر على متابعة ملف القضية الجزائرية، وبالأخص مسألة إيصال السلاح القادم من المشرق العربي إلى الثوار الجزائريين وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين المعنيين وممثلي جبهة التحرير الوطني والتي تتمثل في :

عقد اجتماع في 19 ماي 1956 بين أعضاء من الديوان السياسي للحزب الدستوري الحر ومكتب التنسيق لجبهة التحرير لضبط الترتيبات عملية إنزال السلاح على السواحل التونسية وتوجيهه إلى الحدود، وقد حظر هذا الاجتماع عبد الله بلموشات ممثلا عن الجبهة والطيب المهيري وزير الداخلية التونسي.

وفي 15 أوت من نفس السنة كلفت الحكومة التونسية السير عبد الجليل المهيري بأداء مأمورية تنسيقية في القاهرة بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطة التونسية حيث أشرف على عمليات تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح انطلاقا من ميناء جنوب إيطاليا[1] .

1 – عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، الجزائر،2007، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص ص،62– 61.

كلفت الحكومة التونسية بعض المسئولين الإداريين وعلى رأسهم محمد الأمين إلى مدينة مدنيين بالتنسيق مع السير عمارة بن عودة المشرف على نقل السلاح من ليبيا إلى الحدود التونسية[1] .

وفي 22 جانفي 1957 حل بطرابلس الأمين دباغين والمدني للقاء مبعوثي بورقيبة الصادق المقدم والطيب سليم الذين صادقوا على نص اتفاقية جاء فيه :

تعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة التي ترد إليها إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني بعد أن يتم نقلها إلى الحدود الجزائرية.

أن تكون هذه الأسلحة تمت حراسة وضمان هيئة مشتركة من ممثلي الحزب الدستوري وممثلي جبهة التحرير تتعهد هذه الهيئة المشتركة بعدم تسريب أية قطعة سلاح من الذخيرة المخصصة للجزائر داخل الأراضي التونسية.

وأن لا تتم عملية النقل إلا من قبل المفوضين من جبهة التحرير والتونسيين المفوضين. وتبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي[2] .

من خلال نص الاتفاقية بين الجانبين الجزائري والتونسي، حيث يحاول هذا الأخير أن تتم عملية نقل السلاح إلى المقاومة الجزائرية، دون أن تسمح بوصولها إلى المقاومة التونسية الرافضة للإستقلال الداخلي لتونس، التي وقع عليها الحبيب بورقيبة، بالإضافة إلى أخذ علاقة تدابير أن تتم عملية تسليم السلاح مع ممثلي جبهة التحرير الوطني واستبعاد أطراف النزاع بين الداخل والخارج التي زادت وضع توترا بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام وكان نقل

---

1 – عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 62.

2 – بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص203.

السلاح إلى الحدود الجزائرية عبر تونس يتم قبل انسحاب الجيش الفرنسي عبر مرفأ جرجيس أو الجنوب التونسي .

أ- أما عبر مرفأ جرجيس قابس: انطلاقا من مرفأ زوارة الليبي حيث كان الصيادون الليبيون يشاركون بحماس في هذه العملية .

ب- وعبر الجنوب التونسي بواسطة قوافل الإبل التي تنتقل عادة إلى ناحية تبسة الجرف تحديد بول جيش التحرير بتونس العاصمة عدد من المستودعات مثل تلك التي توجز في بوقرين وجبل الجلود وفي القيروان وكان يستعان بمستودعات الجيش التونسي كنقاط عبور باتجاه الحدود .

وكذلك تمثل الدعم العسكري في إيواء السلطات التونسية للعديد من الوحدات العسكرية وتزويدها بالسلاح، وقيام الشاحنات العسكرية ووسائل النقل العسكرية بمهمة العتاد القادم من مصر، عبر طرابلس إلى الأماكن المخصصة لها في تونس .

أما عن التسهيلات التي قدمها بورقيبة، إضافة إلى ناقلات السلاح من الشاحنات واستخدام الثكنات وضعت السلطات التونسية بعض المطارات والموانئ في خدمة الثورة[1] .

بالإضافة إلى ذلك أن الشعب التونسي لن يتوانى عن تقديم الدعم إلى أشقائهم الجزائريين من سلاح ومئونة وعلاج طبي، هذا العون الذي لم يخضع لمضاربات المسئولين وخلافاتهم .

وقد أشرف من الجانب الحكومة التونسية فيما يخص الدعم اللجستي للثورة طاقم دبلوماسي تربطه علاقة صداقة مع قادة الثورة التحريرية إضافة إلى تنظيم التواجد الجزائري بتونس من جوازات السفر وتأثيرات تحويل أموال الدعم

1- عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 63- 64.

الدولي، وما كان ذلك لولا جهود السلك الدبلوماسي التونسي الذي يعمل على توفير الظروف المناسبة للجزائريين[1].

2- الدعم العسكري الليبي للثورة الجزائرية:

انطلق كفاح الشعب الجزائري في ثورته بإمكانيات محدودة من الأسلحة[2] إذ أشار إلى هذا القائد أحمد بن بلة واصفا الكمية التي فجرت بها ثورة أول نوفمبر 1954 بالقليلة، وحيث لا تتراوح ما بين 350 الى 400 قطعة من البنادق الإيطالية، والتي سربت سرا من ليبيا عن طريق غدامس إلى بسكرة[3] .

ولأجل ذلك عمل الوفد الخارجي لقاء الثورة على التنقل لمختلف دول العالم قصد توفير السلاح والمال اللازم للثورة، فانتقل بن بلة إلى طرابلس وقد سبقه كامل الصقر من تبسة لجمع السلاح من حمة الحاج مبعوث مصطفى بن بولعيد، هذا الأخير الذي كانت له محاولات في حل مشكلة السلاح فعزم السفر إلى المشرق وعلى إثر ذلك تعرض لاعتقال في 11 فيفري 1955.

وقد تضافرت الجهود من أجل سر النقص في السلاح، فكان بشير القاضي من الأوائل الذين أسسوا قاعدة التسليح بطرابلس، حيث كانت تربط علاقة قوية مع العديد من الشخصيات الليبية [4].

1- عميرة علية الصغير، تونسيون في الثورة الجزائرية 1954 – 1957، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص 81- 83.

2- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص، 254 – 255.

3- محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، برج الكيفان، 2010، ص 145.

4- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 214 – 216.

ونظرا لموقع ليبيا المتاخم للحدود الجزائرية إضافة للعلاقات التاريخية التي تربط القطرين وشعبيهما، جعل الحكومة الليبية لا تتوانى عن تقديم الدعم خاصة منه العسكري، حيث اتصل الوفد الخارجي للثورة بهذه الحكومة .

فقد قدمت ليبيا للثورة الجزائرية مساعدات معتبرة في مجال التسليح لتصبح هذه الدولة قاعدة خلفية لوجستية وسياسية للثورة، حيث كان بها مستودعات للأسلحة المخصصة للثورة، ومراكز للتدريب وشبكات للتسليح التي لم تتلقى أي ضغوطات نتيجة السرية التي تميز بها الدعم، خاصة وأن الحكومة الليبية لا تزال متخوفة من النفوذ الأجنبي البريطاني التي ما تزال معاقلة في الأراضي الليبية[1].

فكانت الإمدادات على الحدود الشرقية لها مسارب عدة منها :

مسرب زوارة في ليبيا[2] :

إذ كانت العديد من الشحنات السلاح التي تصل من المشرق، ويتم إنزالها في إحدى الموانئ الليبية [3].

ومن هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات أو الإبل عن طريق بن قردان ثم يمر عبر الأراضي التونسية في اتجاه بوسائل مختلفة إلى سوق أهراس وولاية شمال قسنطينة وبواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب في اتجاه ولاية الأوراس.

1- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص118.

2- مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص.49 .

3- عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 121.

وكذلك بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس ومن هناك يهرب بواسطة الجمال عبر الصحراء[1].

وبتطور الأحداث ومعارك الثورة التحريرية تزايد الطلب على السلاح والذخيرة، فطلب الوفد الجزائري المكلف بتوفير العتاد الحربي للثورة من الحكومة الليبية توسيع نقاط عبور الأسلحة على الحدود فأثمرت مساعيهم على فتح الحدود الليبية ووضعت المطارات والموانئ في خدمة رجال الثورة، كما عملت الحكومة الليبية على طلب العون وتقديم الدعم للثورة الجزائرية من الدول التي تربط علاقة مع ليبيا، ولذلك سارعت الحكومة التركية في تقديم شحنة من السلاح كهدايا ليبيا على أن تقدمها هذه الأخيرة للثورة الجزائرية[2] .

ولأجل ذلك احتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الثورة بالسلاح سواء باعتبارها وسيطا أو ممر رغم المضايقات الأجنبية التي عرقلت من حين لآخر عمليات تمرير السلاح هذا الأمر انعكس على أداء المجاهدين في أرض المعارك الذين كانوا بأمس الحاجة إلى السلاح وكذلك انعكس على القادة الذين يسعون جاهدين من خلال علاقاتهم بالقادة العرب في توفير أكبر قدر ممكن من السلاح، حيث لم تسلم جهودهم من المضايقات الأجنبية عامة والفرنسة خاصة.

3- القاعدة الشرقية ومساهمتها في نقل السلاح:

عرفت المنطقة الواقعة في الجزء الشمال الشرقي من الجزائر والتي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب مدينة سدراتة وتبسة ومن الغرب مدينة عنابة وقالمة ومن الشرق تونس، بعدة تسميات، كما كانت تتنازع

---

1 – مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، وترجمة احمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، ص 49.

2 – عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 121.

حولها الولاية والثانية، فأطلق عليها منطقة سوق أهراس وحملت اسم القاعدة الشرقية إلا بعد انعقاد مؤتمر الصومام.

عند نهاية 1956[1]، وكما سبق أشرنا أن المنطقة تطورات عدة ففي المرحلة الأولى من تفجير الثورة التحريرية 1954- 1956 قسم تراب هذه المنطقة إلى عدة قطاعات، ويشرف على كل واحد منها قاعد عسكري أما الفترة الممتدة ما بين 1956 – 1958 فتميزت بتشكيل فيالق تغطي كامل تراب المنطقة[2].

وفي أواخر 1956 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء القاعدة الشرقية وذلك لأهمية الإستراتيجية لهذه الرقعة الجغرافية التي يحدها من الشرق الحدود التونسية[3].

هذه الأخيرة التي كانت أكب ممون للثورة نتيجة السلاح الذي كانت تدعم به الدول العربية الثورة، حيث كانت تونس معبرا تصل بواسطتها قوافل السلاح إلى القاعدة الشرقية ثم إلى الولايات الثورية في الداخل.

وبإنشاء القاعدة الشرقية، قامت فيالق المنطقة إلى جانب مقاتلة العدو أسهمت بشكل كبير في مهمة نقل السلاح إلى الداخل، هذه المهمة المشوبة بالمخاطر[4].

إذا اعتبرت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد وأصعب المهام، حيث تحملت الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أعباءها، إلا أن

1- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 59.

2- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 29.

3- الشاذلي بن جديد، مذكرات ملاح حياة 1929- 1979، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2001، ص 93.

4- عمار قليل، المرجع السابق، ص 59.

هذه الأخير قد تمكنت من نقل المئات من قطع السلاح حيث كانت تستغرق القائمين بهذه المهمة 50 يوما ذهابا وإيابا وأحيانا أكثر من هذه الفترة[1].

فهذه القاعدة قد توفرت على أحدث الأسلحة، ما جعلها قوة عسكرية ضاربة، مشكلة بذلك خطرا دائما على العدو وعلى طول الحدود الشرقية، فتصاعدت العمليات العسكرية فيها نتيجة نقل السلاح من الدول الحدودية إلى الداخل، وقد ازدادت هذه المهمة صعوبة بعد إنشاء خط موريس وشال المكهربين والمجهزين بأحدث التقنيات التي من شأنها منع المجاهدين من العبور إلى الداخل أو إلى الخارج.

فكان الثوار يسلكون عدة طرق في الشمال على جبل الدير، عين الكرمة مخترقين جبل بني صالح وحمام الدباغ والبابور نحو الولاية الثالثة، بالاضافة إلى عدة مسالك تمكنهم من إيصال الذخيرة إلى الولايات المعزولة عن الحدود، لكن السؤال المطروح:

هل كانت هناك إستراتيجية موحدة وتوزيع عادل لقوافل السلاح التي ترد إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية؟

وفي هذا الشأن صرح الطاهر بودربالة المسؤول العسكري للولاية الثانية : أنه منذ نهاية 1957 لم تصل قطعة سلاح من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية، فإذا كان هذا حال الولاية الثانية فما حال الولايتين الثالثة والرابعة[2].

وقد يعلل هذا النقص كما سبقنا وأن أشرنا إلى إنشاء الخطين المكهربين، حيث لا يعد باستطاعة القاعدة الشرقية تلبية متطلبات الولايات الداخلية بالسلاح، فحين قد حققت اكتفاء متطلبات المنطقة التابعة للقاعدة.

1- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 255.

2- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 256.

4- إنشاء الخطين المكهربين على الحدود الشرقية:

فبعد نجاح الذي حققته القاعدة الشرقية وغيرها من المناطق الحدودية في نقل السلاح إلى الداخل، والذي كان السبب الرئيسي لصمود الثورة الجزائرية عملت قيادات العدو الفرنسي في الحد بل قطع وقود هذه الثورة وهو السلاح خاصة منه القادم من الشرق الجزائري وذلك بإنشاء الخطين المكهربين موريس وشال.

إذ تعود فكرة إنشاء الخطين إلى الجنرال فانكسان قائد منطقة الشرق القسنطيني التي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية لكن لم يحالفه الحظ في إنجاز فكرته[1]

إلا أن مشاريع شبيهة للخطين قد طبقت من قبل الدول الأوربية، فاستعملتها إيطاليا لعزل ليبيا عن مصر[2].

كما أنشأت فرنسا خط ماجينو الدفاعي الذي تعود فكرته إلى السياسي بول بانلو في الذي ترأس وزارة الدفاع 1925 – 1929 ، فقد اتخذ قرار الذي بموجبه تم إنشاء حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية، لاتقاء أي هجوم مباغت من هذه الأخيرة، أما السيد أندري ماجينو الذي تقلد وزارة الدفاع لفترتين ما بين 1922 – 1924 و الثانية 1929 – 1932 فهو الذي يعود إليه الفضل في قبول الفكرة وتجسيدها ميدانيا[3].

---

1 – الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 129.

2 – يوسف مناصرية وآخرون: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 22.

3 – يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

أما عن خط موريس الذي يعود تاريخ بداية الأشغال فيه إلى نهاية 1957 [1] وذلك بعد أن قدم للبرلمان الفرنسي والذي صادق عليه فأصبح المشروع يحمل اسم أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي، كما يحمل اسم حاجز الموت أو الحاجز القاتل أو ماجينو الجزائري أو الثعبان العظيم، وقد استفاد أندري موريس من هذه الصفقة المربحة، باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية .

هذا الخط الذي يمتد طوله حوالي 750 كلم من عنابة إلى نقرين جنوب تبسة وعرضها من 30 الى 60 متر ومن الغرب يمتد من الغزوات إلى عين الصفراء على نفس الطول

أما فكرة إنجاز خط شال فتعود إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية أقيم خلف الخط الأول من الشمال إلى الجنوب، وقد بدأت أشغال بنائه في نهاية 1958 وبداية 1959 من أقصى شرق الحدود التونسية إلى نحو الجنوب محتضنا القرى والمدن الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب[2].

الخاتمة:

على الصعيد الخارجي لا يمك أن نعمل القواعد الخلفية للثورة التي دعمت مسيرة الكفاح في الجزائر وأمدتها بقوافل السلاح التي كان مصدرها على الجهة الشرقية كل من تونس وليبيا ومصر، بل كانت هذه الدول معقل للثوار ومركزا

---

1 – وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954 – 1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر، ص 107.

2 – الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 130– 131.

للتخطيط والتدريب على العمليات العسكرية واستعمل السلاح وإبطال المشاريع الفرنسية الخانقة للثورة، وما كان هذا إلا تقديرا من هذه الدول لحاجة أي ثورة إلى السلاح لاستكمال المهمة حتى النصر، كما أن الرقابة والعقاب الفرنسي لم يقصر على المجاهدين في ارض الوطن بل طال دول العربية الداعم للثورة.

دور العمال الجزائريين ونقابتهم العمالية في تمويل الثورة وتسليحها

أ/ عبد العزيز راجعي
جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02

مقدمة:

لقد قال الشهيد العربي بن مهيدي مقولته الشهيرة «إرموا بالثورة إلى الشارع... فسيحتضنها الشعب»، وقد كشف الزمن والاحداث عن مدى صحة هذا التنبأ وحنكة هذا البطل، فكان الشعب البطل الوحيد في الثورة التي دفع فيها مليون ونصف مليون من الشهداء، رجال وشباب وأطفال وشيوخ ونساء...إلخ، فكانت الثورة معجزة بإعتراف العدو قبل الصديق.

لقد إستبغت ثورة أول نوفمبر 1954م بالقوة والعظمة وذاع صيتها في الداخل والخارج حتى صارت أنموذجا فريدا من نوعه، لانها استطاعت في ظرف وجيز أن تسحق أكبر قوة استعمارية آنذاك وهو ما جعلها اليوم محل إهتمام من طرف مختلف الباحثين والدارسين، غير أن معظم دراسات وأبحاث هؤلاء نجدها قد منحت الاولوية للبعد العسكري السياسي ثم البعد الدبلوماس بدرجة أقل، وأهملت جانبا هاما أخرا كان له دورا كبيرا في إنجاح الثورة ونقصد به نشاط المنظمات الجماهيرية عموما والتنظيمات النقابية على الخصوص.

أدركت جبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى أهمية العمال الجزائريين في معركتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ضد المحتل الفرنسي، ولاجل هذا قامت بتنظيمهم وتوظيفهم في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. فكان العمال ولا سيما عمال المهجر بفرنسا سلاحا لاغنى عنه لجبهة التحرير في فرنسا، حيث شكلت هذه الفئة القاعدة الخلفية للمصادر المادية لمعركتها ضد

المستعمر سواء داخل أو خارج البلاد. وبهذا تسنى للجبهة القضاء على مشكلة التمويل المالي. وعليه نرى وجوب معالجة إشكالية هذه المداخلة من خلال الاجابة على هذه التساؤلات:

1. كيف استطاعت الجبهة أن تنتشل العمال الجزائريين من بين مخالب النقابات الفرنسية وجمعهم في نقابة وطنية بحتة؟

2. كيف استطاعت النقابة الوطنية الجزائرية تنظيم وتسخير العمال الجزائريين بالمهجر لصالح الثورة؟

3. ما حجم وقيمة المساعدات المالية التي قدمها العمال الجزائريون للثورة؟

I.تنظيم وتأطير العمال الجزائريين من طرف جبهة التحرير الوطني:

لم يكن هناك وجود للجزائريين ضمن الحركة العمالية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، لان الحركة العمالية في بدايتها كانت حركة أوربية، وقد تكونت هذه الحركة بتطور العمل المأجور نحو عمل عمومي، ووظيفة عمومية بقيادة الطبقة البورجوازية، فانتقل وجودها من نسبة 40% قبل الحرب العالمية الأولى إلى نسبة 51% ما بين الحربين ليصل إلى 53% عام 1943م(1). غير أن نشاطها – الحركة العمالية الجزائرية– خلال الفترة ما بين الحربين يعد الفترة الذهبية لتطور الحركة النقابية في الجزائر وإزدهارها، حيث توسعت قاعدتها مع تطور العمل المأجور لاسيما بعد الأربعينات، وهي المرحلة التي كان التركيز

1 – رينيه غاليسو: **<u>الحركة العمالية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية– المهن المناضلة من خلال القاموس البيداغوجي في الحركة العمالية</u>**، ع 03، أبحاث الندوة العلمية الثانية من: 03 إلى 09 نوفمبر 1969م، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس 1982م، ص ص303– 310.

فيها على الاستثمار في القطاع الصناعي. لكن التناقضات بين العمال الجزائريين والعمال الأوربيين ظلت قائمة إلى غاية 08 ماي1945م [1].

غير أن الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الجزائريين من خلال الزج بهم جبهات القتال ثم الانزال الأنجلوا أمريكي في الجزائر وغيرها من الاحداث، قد ساهم أيضا في نمو الوعي الوطني والانخراط في النقابات بهدف الدفاع عن حقوقهم سواء سياسية كانت أم نقابية. وأمام تزايد عدد المنخرطين في النقابات الفرنسية، تولدت الحاجة إلى تأطير نقابي جزائري[2]. وبدل أن تستجيب الحكومة الفرنسية لمطالب الشعب الجزائري وحركته العمالية واجهت ذلك بالرصاص والاعتقالات وتكثيف الاجراءات القمعية، لترتكب بعدها أكبر مجزرة في جق الشعب الجزائري في الثامن من ماي 1945م، والتي خلفت 45 ألف شهيد[3]. فرغم بشاعة هذه المجازر إلا أنها أيقضت الشعور الوطني وأدت إلى تفجير الوعي الثوري الذي راح يشق طريقه نحو عقول الجماهير الجزائرية ليغير من سلوكها ونشاطاها تغيرا جذريا تجاه مسألة الحوار مع المحتلين[4].

---

1 – إدريس بولكعيبات: **الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي**، مجلة العلوم السياسية، ع 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007م، ص 151.

2 – عبد القادر كركار: إرهاصات تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر النضال النقابي، **مجلة رفرونسيا**، العدد 04 يوم 11 مارس 2015م، أعمال الملتقى الوطني حول: الحركة النقابية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، ص ص82– 83.

3 – سعد توفيق عزيز البزاز: **تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830– 1962**، مج 15، ع 05، مجلة التربية والعلم، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الموصل، العراق، 2012م، ص 160.

4 – أحمد حمدي: **الثورة الجزائرية والاعلام– دراسة في الاعلام الثوري**، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص17.

أما بالنسبة للحركة العمالية فإن هذه الظروف وأخرى قد غيرت مجرى الصراع الاجتماعي من السعي إل رفع الاجور وتحسين مستوى المعيشة إلى الدفاع عن الوجود. كما رفعت الحاجة إلى الأمن مستوى الصراع لينتقل إلى ممارسة العمل السياسي[1]، وبهذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر وأصبح شبيها بعمل الاحزاب السياسية بعد نهاية هذه الحرب.

وبالنظر للقوة التي كان يمثلها العمال، فقد أولت الحركة الوطنية أهمية تأطيرهم وتكوين نقابة جزائرية مستقلة عن أية نقابة أجنبية وذلك تعبيرا منها وبصورة فعالة عن مطامح وإرادة الشعب الجزائري في التحرير والاستقلال[2]. فلطالما شغلت المسألة النقابية قادة حزب الشعب الجزائري بإنشاء نقاباته التي كانت تضم حرفيين وتجار مستقلين إقتصاديا، فقام بإنشاء أولى نقابات التجار والمسلمين ما بين 1943م و1945م. ومع بداية عام 1947م تأسست أولى الاتحادايات: إتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم، واتحادية البقالين، وفيدرالية الحلاقين واتحادية تجار الخضر والفواكه.

وفي هذا السياق شكل حزب الشعب – الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية خلية من المناضلين ذوي الخبرة بالقضايا الاجتماعية من بين هؤلاء: عيسات إيدير، وبورويبة بوعلام، وجرمان...إلخ [3]، والتي أخذت على عاتقها فكرة إنشاء نقابة جزائرية في مؤتمر عام 1947م للحركة أين كلف عيسات إيدير

---

1 – إدريس بولكعيبات: مرجع سابق، ص 151.

2 – إبن التركي: "المراحل التاريخية لنضال العمال الجزائريين"، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع28، ENEP، الجزائر، 1978م، ص10.

3 – محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م – 1951م**، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2011م، ص ص1158– 1159.

بتأسيس نقابة مركزية وطنية على غرار الاتحاد العام للعمال التونسيين والذي كان على إتصال بفرحات حشاد زعيم هذا الاتحاد التونسي.

وبإندلاع الثورة التحررية شهدت الحركة النقابية منعطفا جديدا، حيث تصدى العمال الجزائريون بأمر من جبهة التحرير الوطني للنقابات الفرنسية الممثلة في: الكونفدرالية العامة للعمل(CGT)، والقوة العاملة (FO)، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيــين (CFTC)، تلك النقابات التي عملت ومنذ إندلاع الثورة على شل حركة العمال الجزائريين وعرقلتها. وفي ظل إنتشار الواسع للثورة كان لا بد من الانتقال من العمل النقابي إلى العمل التنظيمي، فكانت هناك إتصالات بين النقابيين أمثال عيسات إيدير وممثلي جبهة التحرير الوطني وفي مقدمتهم "عبان رمضان"، لتتوج في الاخير هذه اللقاءات بالاعلان عن تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم: 24 فيفري 1956م. برئاسة عيسات إيدير وتحت لواء جبهة التحرير الوطني[1]، وهذا في سياق المبادئ الثابتة ذات البعد الايديولوجي لجبهة التحرير الوطني، والتي تهدف إلى تعبئة وتكوين الجماهير.

ومن بين هذه أهم المبادئ التي سار عليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي:

1. أفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبي.
2. عدم إقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين بل إمتدت إلى مختلف الفئات الاجتماعية.

---

1 – عامر رخيلة: الدور الريادي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956– 1962م، **مجلة أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ENEP، الجزائر، ع 181 و182، 01 جانفي– 30 جوان 2016م، الجزائر، ص33.

وعليه إرتبط نشاط الاتحاد بالعمل السياسي، الذي يركز على الدفاع عن المبادئ الوطنية والمطالبة بالاستقلال، والتحرر من القيود الاستعمار الرأسمالي، كما استند إلى الجانب الاجتماعي، وذلك من خلال إعطاء الوطنية مضمونا إجتماعيا[1].

ولكون الطبقة العاملة الجزائرية كانت تتكون أساسا من العمال المهاجرين بفرسنا وأوربا، ولم ينحصر نضالها في الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال فقط، بل تعدى نضالها ليرتبط بالنضال الوطني في الجزائر، فإن جبهة التحرير الوطني و من منطلق أن المسألة النقابية تقوم على أساس مفهوم سياسي شامل وأن الرؤية التنظيمية للجبهة ترى وجوب تنظيم مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، ولاجل هذا عمدت إلى تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا في ودادية عامة خاصة بهم من جهة، ومن جهة ثانية تنظيم الشباب في ودادية عامة للشباب الجزائري، بالاضافة إلى تنظيم النساء وكذا تنظيم التجار في ودادية عامة كذلك خاصة بهم.

II. الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا:

في الحقيقة إنصب إهتمام جبهة التحرير الوطني بالعمال الجزائريين بالمهجر منذ إنطلاق ثورة التحرير الوطني، وهذا من خلال فدرالية جبهة التحرير الوطني، التي تعتبر من أهم المنظمات السياسية التي شاركت في تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي. وقد تركز نشاط هذه الاخيرة والجبهة منذ بداية الثورة بفرنسا، ذلك أن حرية التحرك والتعبير مكفولة، كما أن عمليات الاضطهاد لم

---

1 – إبن تركي: مرجع سابق، ص11.

تستثني المهاجرين الجزائريين بفرنسا[1]. وفعلا كان هؤلاء العمال المهاجرين على الموعد في تلبية نداء الوطن وتجلى ذلك من خلال دورهم العسكري والسياسي والمالي ، حيث إنخرط الالاف في هذا الكفاح الثوري وساهموا مساهمة فعالة بدفع إشتراكاتهم الشهرية كل حسب مرتبه الشهري، ودفعها للجبهة التي تصلها عن طريق سويسرا وتونس[2].

تعود في الأصل فكرة إنشاء هذه الفدرالية إلى المرحوم محمد بوضياف، الذي فكر في إعادة الحياة للمنظمات والجمعيات التي إختارت الحياد أثناء أزمة الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية (1953- 1954م) [3]، وقد كلف" مراد طربوش"۞بهذه المهمة، وهو أحد قادة هذه الفدرالية في الفترة ما بين 1954م و 1956م بالاضافة إلى كل من: بن سالم نور الدين، دوم أحمد، غراس عبد الرحمن...إلخ. غير أن البعض من هؤلاء تم القبض عليهم، بينما إلتحق البعض الاخر بالخارج بعد التعرف على أسمائهم من طرف شرطة المحتل[4].

1- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1997م، ص546.

2 - عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، دار الهدى- عين مليلة، الجزائر، (د.س)، ص250.

3 - أجمد صاري: دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، **مجلة المصادر**، العدد 01، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م، ص 241.

۞ – مراد طربوش: أول ممثل لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، عين من طرف محمد بوضياف عام 1955م، ممثل حركة (إ.ح.د) في نانسي عام 1951م، إعتقل في 26 ماي 1955م من طرف الشرطة الفرنسية، ليطلق صراحه عام 1961م. أنظر:

- Acheur cherfi : dicionaire de revolition algérienne (1954-1962), edition casbah d’alger, 2009, p 326.

4 - عمار بوحوش: مرجع سابق، ص546.

بعد إعتقال "مراد طربوش" تم تعيين السيد "صالح الونشي" من أجل تأطير الطبقة العاملة الجزائرية بفرنسا وتسيير الفدرالية، ليخلفه فيما بعد "محمد لبجاوي"۞۞، الذي عين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر جانفي 1957م، ومن بين المهام التي قام بها نقل الحرب إلى فرنسا ولفت إنتباه الرأي العام الفرنسي إلى واقع الحرب بالجزائر. وبهدف جعل منظمة جبهة التحرير حاضرة في كامل مناطق فرنسا، قام بتقسيم الجالية الجزائرية بها إلى خلايا وأفواج وولايات، فكانت الخلية تتكون من 6 إلى 7 مناضلين، والفوج من 15 إلى 20 شخص، أما القسمة أو المنظمة تتكون من 520 إلى 800 شخص والولاية من 2500 إلى 3000 شخص، وثمة إجراء سياسي آخر يقضي بتعميم نظام دفع الرسوم، أدى بالاضافة إلى تأمين الاموال الضرورية للمنظمة بدون وسيط و إلى جعل الروابط التي تشد العمال الجزائريين إلى المنظمة روابط حية، وهذا ما حمل السيد لبجاوي إلى تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين، التي تولى بنفسه كتابة بيان الاعلان عنها وعن ميلاد الاتحاد العام للتجاز الجزائريين(1).

تأسست الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا في 22 ديسمبر 1957م، وتعتبر بمثابة تمثيل للعمال الجزائريين بالنسبة للنقابات الفرنسية، بهدف الدفاع عن حقوقهم المادية والاجتماعية. وبالاضافة إلى مطالبها ومهامها النقابية فقد كانت الودادية حريصة على عدم إهمال أي مساهمة أو مساعد للقضية الجزائرية،

۞۞ – محمد لبجاوي: حقوق وخبير دولي قدم خدمات جليلة للثوة الجزائرية وكان له الفضل في التعريف بها في المحافل الدولية، تولى عام 1959م منصب مستشار ورئيس (ح.م.ج.ج)، عين بعد الاستقلال أمينا عاما للحكومة 1962– 1964م، ثم وزيرا للعدل عامي 1964– 1971م، ليشغل منصب رئيس المجلس الدستوري عام 2003م، ثم تولى وزارة الخارجية. انظر : عبد مقلاتي: **قاموس شهداء وأبطال الثورة التحريرية**، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009م، ص 64.

1 – محمد لبجاوي: **حقائق حول الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر، الجزائر، 1971م، ص ص91– 94.

فقد أقدمت هذه الاخيرة على ربط وتمتين علاقتها مع النقابات الفرنسي وغيرها من الهيئات، الأمر الذي وفر لها دعما لايقدر بثمن، إذ زودها بأعوان إتصال وأماكن إيواء.

زد على هذا قامت الودادية بمهام أخرى تمثلت في تنظيم الدروس المسائية للمهاجرين، وإعلام الرأي العام الفرنسي حول الحرب الدائرة في الجزائر من خلال جريدتها الشهرية "العامل الجزائري" (L'ouvrier algérien) [1].

ونظرا لتبني الودادية مبدأ الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين وتأييد الثورة الجزائرية، جعلها عرضة للمتابعة والقمع من طرف الادارة الفرنسية، التي إعتقلت عام 1958م العديد من مسؤوليها. وبالرغم من هذا واصلت هذه المنظمة عملها في سرية تامة وربطت العديد من الاتصالات مع الأوساط المسيحية، حيث إهتمت جمعية الحياة الجديدة التي كان ينشطها كرويزيا للعناية بمصير اللاجئين الجزائريين في الحدود التونسية والمغربية، كما قام قساوسة عماليون بإيصال النقابيين الجزائريين إلى أسقف فريبورغ بألمانيا الذي جمع مبالغ هامة لدور الأطفال الجزائريين وضحايا الحرب[2].

ونتيجة للوضع الذي آلت إليه الودادية كلفت جبهة التحرير الوطني السيد عمر بوداود۞ مهمة تسييرها، كما منحته صلاحيات واسعة تمثلت فيما يلي:

---

1 – عمر بوداود: <u>**من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني – مذكرات مناضل**</u>، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص115.

2 – علي هارون: <u>**الولاية السابعة– حزب جبهة الترحير الوطني 1934– 1962م**</u>، تر: عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 88.

۞ – **عمر بوداود:** تم تعينه رئيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عام 1957م، من طرف عبام رمضان، عمل في البداية بقاعدة المغرب مساعد لبوضياف، وشارك في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية

1. التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.
2. تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني.
3. نقل الكفاح المسلح إلى أراضي الخصم[1].

وكما هو واضح، فقد ركزت جبهة التحرير الوطني على مسألة الدعم المالي لها من طرف الطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر، فكيف كان ذلك؟

III. المساهمة المالية للعمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني:

يعد المال العامل الرئيسي والعصب الحساس في أي حرب كانت، ودون شك هو الأمر ذاته بالنسبة للحرب الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي، لاسيما خلال سنوات ثورة أول نوفمبر 1954م. حيث جاء في تقرير لوزير المالية للحكومة المؤقتة أحمد فرنسيس موجه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أشار فيها إلى مساهمة المهاجرين الجزائريين بفرنسا قد كانت تمثل 80% من المصادر المالية للحكومة المؤقتة[2].

1. دفع الاشتراكات:

لقد كانت المساهمات المالية من طرف العمال الجزائريين في إستمرار وتطور قبل وبعد ثورة التحرير، حيث كانت تتلقى فدرالية فرنسا على زكاة الفطر التي كانت آنذاك تقدر بـ 200 فرنك فرنسي، إرتفعت هذه الاشتراكات لتصل عام 1957م إلى 1500 فرنك فرنسي، أما في شهر مارس 1961 فقد وصلت إلى 300 فرنك فرنسي بالنسبة للعمال الاجراء. أما بالنسبة لعمال المقاهي

بطرابلس في ماي 1962م، عين بعد الاستقلال نائبا في المجلس التأسيسي وعضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، قام بنشر مذكراته مؤخرا. أنظر: عبد مقلاتي: مرجع سابق،ص ص 132– 133.

1 – عمر بودادود: مصدر سابق، ص 100.

2 – علي هارون: مصدر سابق، ص 405.

والمطاعم والفنادق فكانت الاشتراكات تدفع حسب أهمية هذه المحلات والتي قدرت بـ5000 فرنك فرنسي قديم، كمبلغ قاعدي قابل للزيادة كلما إرتفع رأس مال التاجر[1]. أدرك العمال الجزائريون أهمية المساعدات المالية للثورة كونها واجب وطني يجب تأديته دون تردد، فبينما إخوانهم في الجبال يؤدون واجب الجهاد ضد الجيش الفرنسي كانوا هم يتلقون رواتبهم الشهرية، ومن هنا أدرك العمال حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم[2]، لذلك من الواجب إبطال تلك الادعاءات التي أطلقتها فرنسا بأن مداخيل الاشتراكات هي ثمرة إبتزاز المال والتي تم تحصيلها عن طريق العنف والتهديد[3].

وفي عام 1958م تمكن العمال الجزائريون في المهجر عن طريق حملة الحقائب وبواسطة "فرانسيس جانسون" من تحويل 238.38185 مليون فرنك فرنسي إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة التي تشكلت في 19 سبتمبر 1958م. كما قام العمال أيضا بتحويل مبلغ آخر إلى الحكومة في السنة الموالية بواسطة شخصيات، والجدول التالي يبين لنا قيمة الأموال التي تمكنت الجالية من إرسالها وتحويليها إلى الجزائر كمساهمة مادية للثورة:

السنة	قيمة الموال المرسلة للجزائر
1950	11 مليار و3 ملايين فرنك فرنسي
1951	18 مليار و5 ملايين فرنك فرنسي
1952	28 مليار و 6 ملايين فرنك فرنسي
1953	28 مليار و 2 مليون فرنك فرنسي
1954	33 مليار و 7 ملايين فرنك فرنسي
1955	37 – 38 مليار فرنك فرنسي

1- المصدر نفسه، ص 406.

2 – عمار بوحوش: **أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة " أسباب الهجرة لفرنسا "**، مج01، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، 2007م، ص219.

3 – علي هارون: مصدر سابق، ص 406

من جهة أخرى قدرت المساهمات الاشتراكات المالية للعمال الجزائريون شهريا بـ500 فرنك فرنسي قديم، كانوا يدفعونها بالانتظام لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث كانت هذه الاشتراكات في بدايتها خلال عامي 1954م و 1955م قليلة جدا حسب عدد المنخرطين في الجبهة وإنقسامهم بينها وبين الحركة الوطنية الجزائرية. غير أنها إرتفعت – الاشتراكات– بمجرد إرتفاع عدد المنخرطين في الجبهة بعد قضائها على الحركة المصالية بفرنسا.، فقد تطور الدعم المالي للمجهود الحربي بين عامي 1956م و1957م إلى غاية بلوغه الذروة عام 1958م، وذلك من خلال هذين العاملين:

1. الوصول إلى تأطير شبه كامل للعمال الجزائريين بفرنسا.
2. تناقص عدد المناضلين المنخرطين في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية

كما قدمت الاتحادية أيضا أرقاما للحكومة المؤقتة في القاهرة تضمنها تقرير مفصل عن المداخيل والمصاريف للفترة ما بين: شهر جوان 1958م إلى شهر ديسمبر 1960م، و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي الذي يقدم لنا حصيلة الأموال فدرالية جبهة التحرير بفرنسا[1] :

السنة	المدخول المالي (فرنك فرنسي)	المصروف (فرنك فرنسي)
1958	2.815.377.335	238.308.105
1959	5.071.919.925	645.668.399
1960	5.968.201.321	1.020.359.570
1961	2.578.269.997	469.825.337
المجموع	16.433.768.578	2.374.161.411

1 – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م**، مرجع سابق، ص 545.

ما يمكن ملاحظته على هذا الجدول أنه هناك إرتفاع في نسبة الإشتراكات نتيجة تحقيق التأطير الكلي والتعبئة العامة للطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر، بعدما كانت مقسمة بين الفدرالية والحركة الوطنية الجزائرية كما أشرنا سابقا.

ومن أجل تنظيم عمليات جمع الأموال ، أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليماتها القاضية بإيداع المبالغ المجمعة إلى أماكنها المحددة والمعلنة من قبل الفيدرالية في ظرف لايتجاوز ثلاثة أيام من أجل تجنب عمليات المتابعة الفجائية من طرف الشرطة الفرنسية[1].

وعليه قدم العمال الجزائريون بفرنسا دعما ماديا لجبهة التحرير الوطني من خلال إشتراكاتهم الشهرية التي بلغت ما لايقل عن 16 مليار فرنك قديم خلال أربع سنوات (1958- 1961م)، رغم الصعوبات والقمع اللذان تعرضتا لهما، غير أن عزيمة وإرادة هؤلاء المناضلين كانت بالمرصاد بفضل مساعدة مؤيدي الثورة التحريرية والمتمثل في شبكات الدعم.

2.شبكات الدعـــــم: وفرت الودادية لجبهة التحرير الوطني دعما هاما تمثل في تزويدها بأعوان الاتصال وأماكن الايواء ووسائل المتعلقة بالنقل والطبع وتأمين الأموال وكيفيات إخفائها هذا من جهة، من جهة ثانية كان للعلاقات التي أقامتها الودادية العامة للعمال الجزائريين مع النقابات و لاسيما مع النقابات الفرنسية المسيحية، بالاضافة إلى تلك العلاقات التي أقامتها خلال سنوات 1957- 1958م مع الفيدراليات الرئيسية (الكيمياء، البناء، النقابة العامة للتربية الوطنية، الصلب) وكانت في الغالب إيجابية، كان لها وللاتصالات المثمرة مع اليسار النقابي ومع فئات من الكنسية؛ دور كبير في إتخاذ هذه الاطراف مواقف

1 - علي هارون: مصدر سابق، ص 409.

مؤيدة للقضية الوطنية والتنديد بالحرب القائمة بالجزائر [1]، حيث ترجم هذا الدعم والتأييد إلى مجموعة من الشبكات نذكر بعضها.

أولا / شبكة دافـــــزي: يسكن هذا الخير بحي 29 ديكارت بباريس (الدائرة الخامسة)، توبع من طرف الشرطة الفرنسية غير أنها لم تتمكن من إعتقاله، كان يعمل رفقة إمرأة تسمى" آن لودوك" بنقل الشمال- إفريقيين على متن السيارة وأخذهم إلى فيلا تقع خارج "بايون". وكان هؤلاء الشمال- إفريقيون يرتاحون فيها ويفطرون، وبعد الظهر يقودنهم إلى الحدود الإسبانية وهمناك يتم العبور عبر أفواج من إثنين بنقطة عبور تبعد حوالي 30 كلم عن بايون.

كان لهذه الشبكة نشاطا دؤوب المكونة من القساوسة العمال واعضاء (بعثة فرنسا)، حيث أدى بها "دافزي روبير" المدعو "مارتن" عل ما يبدو، دورا حاسما. حيث يذكر هاون علي ، بالنسبة لسلسلة عبور الحدود افسبانية، وبالاضافة إلى بول بولو وأنطوانيت أرهانت، اللاهوتي السابق برتلات جاك.

كان ينشط في هذه الشبكة إذن رجال دين، كما كانت تنشط بها نساء حملتهم مسيراتهم الشخصية للانضمام إلى شبكات دعم جبهة التحرير الوطني. من بين هؤلاء آن لودوك التي كانت تدرس الطب، في عام 1957م وتقيم بحي الجامعي أنطوني، وكان فضل إنضمامها إلى هذه الشبكة يعود إلى السيدة فضيلة صحراوي، نائبة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وهذه الاخير كانت لها صلة كبيرة مع جبهة التحرير الوطني، وكانت تنشط رفقة آرنو جورج بجمع افمضاءات في قضية بوحيرد جميلة، حيث تعاطفت" آن لودوك "المدعوة "فرجيني آن" وقتها مع القضية. لتكلف بمرور الوقت بتغطية عمليات العبور عبر الحدود، وحمل الحقائب، وغستغجار الشقق، أو الحفاظ على أموال التبرعات...إلخ. واثناء

---

1 - المصدر نفسه، ص ص 89- 91.

قيامها بهذه المهام تعرضت لعدة مخاطر من بينها الاعتقال. كما ألقي القبض كذلك على دافزي عام 1960م وتم تفكيك هذه الشبكة[1].

ثانيا / شبكة جونسون: بدأ جانسون تقديم خدماته لجبهة التحرير الوطني في عام 1956م في فرنسا، من خلال إيوائه للمناضلين ونقل مسؤولين الجبهة وتنظيم العبور السري عبر الحدود الإسبانية الفرنسية، وكان عمله الرئيسي في هذه الشبكة هو نقل الأموال. قدمت هذه الشبكة دعما ومجهودا كبيران لايسع المجال هنا لذكرهما، ومن باب الإشارة والتنويه بمآثر هذه الشبكة نذكر مؤلفات هذا الاخير مثل: الجزائر الخاجة عن القانون، الحرب التي نتبجح بها. والحقيقة أن مثل هذه المتابات كانت مرجعا للعديد من الصحف والمجلات، من جهة ثانية قامت شبكة جانسون بإصدار دورية بعنوان "الحقيقة الهادفة"، مهمتها جمع كل الأخبار التي تم السكوت عنها وكان جانسون رئيس تحريرها[2].

كان لهذه الشبكة مهام عديدة تم تعزيزها في الفترة ما بين 1957م و1958م، تمثلت في الإسكان ونقل الأموال وتأمين الدخول والخروج عبر الحدود الفرنسية إلى كل من ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا، وقد تم تقسيم هذه الشبكة إلى فروع حسب المهمام المشار إليها سابقا. بينما ظل جانسون ولمدة ثلاث سنوات يقوم بجمع أموال الاشتراكات التي يدفعها العمال الجزائريون بالمهجر، لحساب جبهة التحرير الوطني بسويسرا، وهذا وفق أسس الدعم التي أقرتها جبهة التحرير الوطني والتي يرمز لها بـ F.S.R.A.

---

1 – دحو جربال: **المنظمة الخاصة لفيدارلية فرنسا لجبهة التحرير الوطني– تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956– 1962م)**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م، ص ص151– 156.

2 – عمر بوداود: مصدر سابق، ص 135.

خضعت هذه الشبكة لضغوط عديدة بعد أشهر من حرب عام 1958م، من قبل أجهزة الشرطة الفرنسية، حيث إعتقل أعضائها الواحد تلو الاخر كما أجبر البعض الآخر على العمل في سرية، وفي مارس 1959م فككت شبكة جونسون في أغلبيتها. ومع هذا إستمر احد أعضائها وهو بارات روبير، برفقة ناجين آخرون في عمله الدؤوب في وضع الجزائريين والفرمسيين على إتصال خدمة لهدف وضع حد بسرعة للحرب المستمرة في الجزائر [1].

أما جانسون فقد ظل يعمل متخفيا أيضا لمدة عن أنظار الشرطة الفرنسية، وقد صدر في حقه حكما قضائيا يقضي بسجنه 10 سنوات غيابيا في أواخر عام 1961م، إلى غاية صدور الاعفاء عنهم (حملة الحقائب) عام 1966م[2].

ثالثا / شبكة هنري كوريال : تم تشكيل هذه الشبكة بعد حل شبكة جانسون، حيث ضمت بعض عناصرها، وقد تشكلت في الغالبية من الرجال وبعض النساء الذين ينتمون إلى اليسار السياسي. تولى كوريال مهمة التمرير عبر الحدود، وبشكل أساسي مهمة تحويل الأموال من فرنسا إلى الخارج بإعتبار الرجل النسب إلى هذه المهمة، كونه أحد أبناء رجال البنوك في الاسكندرية وشيوعيا مصريا[3].

حل كوريال محل جانسون في عملية نقل أموال إتحادية التحرير بفرنسا إلى سويسرا، ومني بنجاح كبير ونال تقدير قادة إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. كما إستطاع بفضل علاقاته بمختلف المصارف تطوير نظام تهريب

---

1 – دحو جربال: مرجع سابق، ص 159.

2 – مارسيل بيجو: **محاكمة شبكة جانسون**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012م، ص 05.

3 – عمر بوداود: مصدر سابق، ص 139.

الأموال لحساب جبهة التحرير الوطني بفرنسا[1]. إعتقل هذا الأخير رفقة أعوانه ولم يحاكم، حيث أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في الجزائر [2].

الخاتمة:

وخلاصة القول فإن حاجة الثورة والثوار بقدر ما اتسعت في مطالبها المتزايدة والمتضاعفة مع مرور الوقت، بقدر ما اصبحت التضحية مقياسا في العمل الثوري حتى ولو كانت قليلة وتحمل الجزائريين أكثر من طاقتهم في تمويل وتموين هذه الثورة، وهذا ما ترجمته الحركة العمالية الجزائرية بالمهجر من خلال دعمها المادي لهذه الثورة فكان دورها بحق، الدور الأروع والفعال والأمثل في التضحية والتضامن الوطني، بما سمح بإنعاش وإنتعاش الكفاح ضد المحتل الفرنسي.

لقد كانت المساعادات المالية والتبرعات التلقائية بين أبناء الأسرة الواحدة حافزا ساهم في صمود الثورة رغم محدودية الدخل، ووصل التضامن إلى درجة عالية من العطاء والفعالية وأصبح مثلا يقتدى به في العمل الثوري؛ مستوى لم يسبق له نظير.

---

1 – دحو جربال: مرجع سابق، ص ص157- 162.

2 – سعدي بزيان: مرجع سابق، ص88.

دور قيادة الثورة في انجاح مهمة التسليح، محمد بوداود من خلال مذكراته أنموذجا

د/عبد السلام همال

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

بذل قادة واطارات الثورة التحريرية جهودا مضنية من أجل انجاح مهمة التسليح، سواء تعلق الأمر بشرائه أو توريده او صناعته، وفي هذا المجال يمكن الاشارة بدور كثير من الاطارات، ومنهم محمد بوداود الذي نشر مؤخرا مذكراته وشهادته، وهي تعد بحق شهادة مفيدة في موضوع التسليح خاصة وان صاحبها كان مكلفا بمصلحة التسليح في المغرب، وانه من المفيد التعريف بهذه الشهادة من خلال هذه المداخلة

1. التعريف بالمناضل محمد بوداود:

محمد بوداود مناضل قديم في حزب الشعب بمنطقة القبائل، وأحد كوادر جبهة التحرير الوطني، ويسرد المجاهد بوداود، في مذكراته الموسومة: أسلحة الحرية مراحل نضاله الثوري بداية من انخراطه في حزب الشعب في مستهل شبابه بقريته تاورقة التابعة لمدينة تيزي وزو. والخطوة الحاسمة دون شك التي أقدم عليها الشاب محمد هي التحاقه بالمنظمة الشبه العسكرية المسماة المنظمة السرية أو المنظمة الخاصة، التي كانت دون شك سببا في تركه لمسقط رأسه والانتقال إلى الجزائر العاصمة فارا من أعين الشرطة الاستعمارية، وعند اندلاع الثورة الكبرى في الفاتح من نوفمبر سنة 1954م كان له الشرف تسجيل اسمه في قائمة الرعيل الأول الذي لبى نداء الواجب وفجر الثورة في وجه المستعمر.

ولكنه لم يلبث أن جاءته الأوامر بالسفر إلى المغرب لجلب السلاح الذي كان يقض مضاجع قيادة الثورة لصعوبة الحصول عليه، وصعوبة شحنه ونقله إلى الثوار بالداخل المشتعل، وفي المغرب أشرف على شراء السلاح، واستقبال الشحنات التي تبرع بها الأصدقاء والأشقاء وارساله عبر الحدود الغربية إلى الداخل ،وكذلك كان له الشرف أن يخوض غمار مغامرة فريدة من نوعها ألا وهي تصنيع السلاح في ظروف مادية ومعنوية صعبة في ورشات صغيرة بعدة مدن بالمملكة المغربية بمساعدة دول وأصدقاء الثورة من الأجانب والجزائريين المقيمين بالمغرب والذين قدموا من فرنسا نفسها لهذا الغرض.

والمناضل بودواد محمد المدعو سي منصور المولود في تاورقة التابعة لبلدية تيزو وزو، يقول عن بدايات نضاله الثوري لم يكن في بدايات شبابه ما يستحق الذكر باستثناء التحاقه بحزب الشعب الجزائري في بداية 1943[1].

وقد حل بتاورقة [2]، شخص يدعى أرزقي جمعة، وهو من أبناء القرية، كان مقيما بالجزائر العاصمة في مهمة تحسيس، وتجنيد، وتنظيم. وأسفرت هذه الزيارة عن اجتماع حضره رفقة أخيه عمر، وأربعة من شبان القرية، وكان بمثابة بداية سباق ضد الزمن من أجل نشر أهداف الحزب والتعريف بها في جهات منطقة القبائل بما فيها القرى الأكثر عزلة[3].

---

1 انظر، أسلحة الحرية، مذكرات وشهادات، جمعها مصطفى أيت موهوب، وزبير خلا يفية، ترجمة، فخر الدين زايدي، الجزائر، 2016.

2يذكر حسين آيت أحمد كلا من سيد علي حاليت ومحمد زروال باعتبارهما من أوائل مناضلي التيار الاستقلالي في منطقة القبائل أثناء الحرب العالمية الثانية، انظر:

Hocine Ait Ahmed , Mémoire D'un Combattant, esprit D'indépendance, 1942,1945 paris , 1983,P, 26,27

3 انظر، المرجع نفسه، ص، 13.

وعين محمد زروال مسؤولا عن المنطقة في أواخر سنة 1943، ينشط تحت إشرافه مجموع المناضلين المنخرطين من مناطق دلس، وتاورقة، وبغلية، وتغزيرت[1].

وقد قرر المناضل بوداود محمد الاختفاء عن الأنظار لتفادي السقوط في شرك الشرطة، وهكذا انتقل الى الجبل ومكث هناك ثلاثة أشهر وفي صائفة 1946 شد الرحال الى العاصمة وهو في سن التاسعة عشرة وبذلك انتهت حياته بتاورقة [2].

وفي العاصمة التقى في القصبة بمناضلين كآيت أحمد حسين، وعمار حداد، ورابح أوعجاج [3]. ومن هنا انخرط في المنظمة الخاصة [4]، حيث تلقى تكوينا عسكريا، ولكن المنظمة الخاصة ذابت كقطعة ثلج بعد أن حطم رأسها، واخترقت من قبل جيلالي بلحاج الذي سيعرف لاحقا بلقب كوبيس في الولاية الرابعة التي أنشأ بها جيشا من الحركي لمحاربة جيش التحرير [5] كان مصير قادة المنظمة السرية الخاصة السجن بالنسبة للبعض أو الفرار من الجزائر كما فعل آيت حمد، وخيضر حيث ذهبا للإقامة في مصر.

وبينما نجا عناصر القاعدة العسكرية من الاعتقال لسبب بسيط هو جهل العنصر المخترق أسماءهم[6] يظهر أن صالح لوانشي هو الذي جند سي منصور

---

1 نفسه، ص، 14.

2 نفسه ص، 24.

3 المرجع نفسه، ص، 27.

4 عن المنظمة الخاصة، انظر:

Ben Youcef Ben Kheda ،Les origines Du 1er Novembre 1954 , Edition Dahlab, P297 .

5 نفسه،40

6 نفسه، ص، 40.

في صفوف جبهة التحرير الوطني لقد طلب منا صالح لواتشي أن نعيد الاتصال بقدماء المنظمة السرية ونخبرهم بمجرى الأحداث يقول سي منصور بأنه كلف عند التحاقه بالثورة بجمع المعلومات وكشف الموالين لفرنسا ففي بداية نوفمبر 1954 لم يكن هناك حركى وقومية بل مؤيدون لفرنسا علي التعرف عليهم[1].

2 . رحلة البحث عن الأسلحة في المغرب:

بناء على امر صادر من الرقيب اوعمران، مسؤول الولاية الرابعة قبل ان يصبح عقيدا مسؤولا عن المنطقة بعد مؤتمر الصومام[2] اتصل بسي منصور خباز يعمل في حي سان توجين، 'بولوغين حاليا' في جوان سنة 1955 بأمر بالسفر الى المغرب لجلب السلاح ،ويبدو ان اخياره لهذه المهمة لم يكن اعتباطيا فصاحب هذه المذكرات كان معروفا بتنقله المستمر إلى المغرب، بهدف التجارة وتحت غطاء التجارة كان ينتقل الى عاصمة المملكة الاقتصادية الدار البيضاء والعاصمة السياسية الرباط و مدن أخرى [3] لم تكن مهمة عضو المنظمة الخاصة القديم سهلة في تلك الفترة فالاتصالات مع اطراف فاعلة بالمغرب كانت شبه مقطوعة لذلك كان الأمل معقودا على علي هارون الذي كان في ذلك الوقت متربصا في أحد مكاتب المحامين الجزائريين (اسمه غير مذكور) لعله يكون الشخص المناسب للحصول على بعض الأسلحة [4].

---

1 محمد بوداود المرجع السابق، ص، 43.

2 عن مؤتمر الصومام أنظر:

Mohamed Guentari ,Organisation politico Administrative Et Militaire De La Révolution Algérienne 1954–à 1962 , Office Des Publication Universitaires T1, P81

3 انظر، حمد بوداود المرجع السابق، ص، 47.

4نفسه، ص، 47.

3. صعوبة الحصول على الأسلحة بالمغرب:

يعود السبب في ذلك لعدة عوامل منها أن المملكة كانت حديثة عهد بالاستقلال [1] كما أن الجالية الجزائرية[2] بالمغرب رغم قلتها لم تكن على علم باندلاع الثورة، وفي هذا الجو الصعب كان على مبعوث العقيد أوعمران، أن يجد الحلول الناجعة، ويبدو أنه نجح عندما جند عيسى بن عيسى، بجمع الأموال ونجح نجاحا باهرا حيث سلمه مليون فرنك قديم بالدار البيضاء التي هاجر إليها من العاصمة.

ويجب التذكير هنا أن جمع المال أسهل من الحصول على السلاح[3] فقد تسرب اليأس لنفس سي منصور ومع ذلك كتب قائلا: (لم نفقد الأمل أمام هذه المعضلة، ولم ننفض أيدينا، في وقت كانت فيه الجزائر بأمس الحاجة إلينا، ولم يكن في مقدرة جبهة التحرير الصمود طويلا بدون أسلحة وفي خضم البحث عن مغاربة لمد يد المساعدة تعرف سي منصور على رائد في الجيش المغربي، ورغم تعاطف الرائد المغربي مع القضية الجزائرية إلا أن رد ه كان مخيبا رفض مد الثورة بالأسلحة بحجة أن استقلال المغرب ما يزال هشا و ان احتمال عودة القتال غير مستبعدة [4] .

---

1 نفسه، ص، 48.

2 عن الجالية الجزائرية بالمغرب خلال هذه الفترة انظر، برنو توفيق، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954، 1962 رسالة دكتوره تحت إشراف خليفي عبد القادر، جامعة وهران، أحمد بن بلة، قسم التاريخ، السنة الجامعية، 2014، 2015، ص، 202.

3(تعود الجذور الأولى لعمليات تهريب الأسلحة والبحث عن الطرق المسالك إلى المرحلة التي ظهرت فيها المنظمة الخاصة عندما أرسل أمحمد يوسفي، من أجل تسليح القطاع الوهراني إلى جنوب المغرب الأقصى أين التقى بأحد المغاربة الذين في ثورة عبد الكريم الخطابي، الذي دله على مخبأ للسلاح والذخيرة، فقام بنقل محتوياته إلى الغرب الجزائري عبر مغنية انطلاقا من تندرارة ووجده، انظر برنو، المرجع السابق، ص،306.

4 محمد بوداود المرجع السابق، ص، 49.

وفهم سي منصور قصد العسكري المغربي (كان يقصد من خلال ذلك اقناعنا بأنه علينا الاعتماد على أنفسنا إذا أردنا السير بالثورة الى الأمام، والمضي بها نحو الاستقلال، لكن قطار الثورة أنطلق، ولن يعود الى الخلف ذلك أن بن عيسى لما سلم مبلغ المليون سنتيم الى اوعمران قال له هذا الاخير لسنا في حاجة الى مال بل الى سلاح)[1].

غير أن الأمل عاد الى سي منصور بعد لقائه بمحمد بوضياف الذي يبدو أنه أمر مساعده السي الطيب علال الثعالبي أن يتجول داخل المملكة للاستعلام عن تنظيم الخلايا المكلفة بجمع الأسلحة، وكان الثعالبي واسطة بين بوضياف وسي منصور الذي اجتمع به فيما بعد ومن الأفضل ترك المجال ليصف لنا سي منصور الاجواء التي جرى فيها هذا الاجتماع:

(جاءني الثعالبي مبعوثا وطلب مني أن التقي ببوضياف، فقابلته لأول مرة وكان لقاءا مفعما بروح المودة والأخوة كان قائد الجبهة صريحا وحديثة صارما لا يعرف الموارية ولا المجاملة حدثته بالتفصيل عن المهمة التي اوكلت إلى وتطرقت الى لقائي بأوعمران ودواعي تواجدي بالمغرب [2]. كان يصغي بصمت ولما انهيت كلامي أمرني ان أكون تحت تصرف سي علال الثعالبي، رئيس فيديرالية المغرب العربي، وقال ابتداء من اليوم ستنتمي للفيدرالية مع مواصلة مهمتك التي جئت من اجلها لهذا البلد وبالنسبة لأوعمران أترك الأمر لي)[3].

---

1 المرجع نفسه، ص، 49.

2 انظر، محمد بوداود، المرجع السابق ص، 49 وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسبانية والفرنسية والأمريكية اعترضت العديد من هذه البواخر المحملة بالسلاح لفائدة جبهة التحرير، انظر الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستي للثورة الجزائرية، رسالة دكتوراه تحت إشراف يوسف مناصرية، جامعة أبو بكر بلقايد، السنة الجامعية، 2008، 2009، ص، 271.

3 محمد بوداود المرجع السابق، ص، 49.

4. باخرة السلاح:

اشترى سي منصور مع الدكتور قنيش، وهو طبيب جراح يملك عيادة بمغنية باخرة مليئة عن آخرها بالمواد المتفجرة كانت هذه الباخرة متجهة الى جيش التحرير المغربي ولما حصل المغاربة على الاستقلال لم يعودوا بحاجة إليها فاتصلوا ببوضياف، وابلغوه بأنهم مستعدون لبيعها لجبهة التحرير كانت الباخرة راسية بكاديكس، بإسبانيا فانتقل سي منصور، والدكتور قنيش الى كاديكس برفقة شريف نقيب المحامين المعروف الذي شارك في المفاوضات حول استقلال المغرب. وذلك للتصدي لأي معضلة ذات طابع قانوني وهذه الصفقة أبرمت مع ضابط في مخابرات جيش التحرير المغربي اسمه الحريسي محمد، المعروف بميشال، وتم شراء الصفقة بعشرة ملايين سنتيم قديم وصل سلاح هذه الباخرة الى المقاتلين في جبال الجزائر في أكتوبر 1956، وقد علق صاحب المذكرات على هذ الصفقة بقوله (كانت العملية الكبيرة الناجحة فوق الأراضي المغربية)[1].

5. عملية تهميش قصري:

بعد اعتقال بوضياف، في حادثة اختطاف الطائرة الشهيرة حول علال الثعالبي الى تونس، وحل محله معاشو عبد القادر، المعروف بعبد الجليل، الذي عين مسؤولا عن المنظمة في غرب المغرب، بينما كانت الجهة الشرقية تابعة للولاية الخامسة التي يشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف[2]، ويعلق سي منصور على ذلك (كانت مفاجأة كبيرة بالنسبة لي أن ارى هذا الشخص يتبوأ منصب المسؤولية

1نفسه، ص، 51.

2نفسه، ص، ص، 61.

علما أني لم أجد فيه صفة المناضل الصادق لقد درس بالمدرسة الفرنسية، وجاء بالأخص بغرض التطهير بدلا من تعزيز الصفوف ورصها [1].

وفي هذا الشأن يقول بوداود: (أصبحت أنا مكلفا بمهمة بعد أن كنت في قيادة اللجنة الفيديرالية وعوضني مساعدي معبد في منصبي في الواقع كان عبد الجليل، ينفذ فقط أوامر قادة الولاية الخامسة، وذلك بحجة أنهم شعروا ببعض الضعف في الصفوف ما يستوجب حسبهم التغيير) [2].

ويسرد سي منصور، وقائع حدثت له مع عبد الجليل، لا مبرر لسردها هنا وعن هذه المرحلة يقول سي منصور (في المغرب بدأت في جمع الأسلحة التي كانت هناك واتصلت بواسطة مساعدي بمهربي السلاح للاستمرار في تزويد الثورة في الداخل بالسلاح ويعتبر تواجدنا على مقربة من اسبانيا، ورقة رابحة كان علينا استغلالها بانتظام لجمع أكبر كمية من السلاح [3] كنا ندخل هذه الأسلحة الى المغرب في سيارات مموهة ثم تشحن على متن شاحنات مزورة هي الأخرى لنقلها الى الجزائر، في تلك الفترة كلف بن يوسف بن خدة ، باستقبالها في الجزائر العاصمة، في بعض الاحيان لم تجد هذه الشاحنات المعبئة بالسلاح أحدا في استقبالها كما حدث بالنسبة لشاحنة أرسلت الى العاصمة و أعيد ارسالها للمغرب في النهاية [4].

وإن هذا يؤكد مدى الصعوبات التي كنا نلقاها في نقل الأسلحة ثم فاقما خطا شارل، و موريس، الذين أقيما في سنة 1958 من صعوبة تلك المهمة صار كل

1المرجع السابق، ص، 61.

2 ن محمد بوداود المرجع السابق، ص، 62.

3نفسه، ص، 86.

4 نظر المرجع السابق، ص، 87.

شيء على ما يرام وكان محمد يوسفي مسؤول جبهة التحرير الوطني بمدريد، يقوم بشراء الأسلحة بنفسه وعلى عكس ما قيل عن المغرب فإن هذا البلد قد ساعدنا [1] سواء في ظل محمد الخامس، أو في عهد ابنه الحسن الثاني، وكذا جيش التحرير المغربي ابتداء من سنة 1958 تغير الوضع حيث عرقلت الخطوط المكهربة تلك الهبة وبحسب التقرير الذي اعده أوعمران، فإن عدد الجزائريين الذين قتلوا بسبب هذه الخطوط المكهربة في الحدود الشرقية، والغربية قد بلع 6000 قتيل. وقد ارتفع العدد فيما بعد، قهر خط شارل وموريس، ارادة العقيد أوعمران، وتسبب في تنحيته وعوض العقيد أوعمران في سنة 1959 بمحمود شريف، لكن مجيئ هذا الأخير لم يغير شيئا حيث كنا نعاني الأمرين في ادخال بعض الاسلحة بل حتى تعيين بوصوف، لم يأت بالتغيير المرجو [2] تنتهي مهمتنا عند الحدود، وبعد ذلك لا نعلم شيئا عن توزيع الاسلحة لم أعرف حجم الأسلحة التي أدخلت عبر الحدود لكن أجزم انها كانت كافية للعمل المسلح كان الاتصال في عهد محمود شريف، محدودا وهذا ما أثر على نشاطنا وأن فرنسا، قد استعملت كل الوسائل والسبل لمنعنا من شراء الأسلحة و إدخالها) [3].

6 . صنع السلاح:

يتحدث سي منصور، عن الظروف التي دفعت القيادة الى صنع الأسلحة ويذكر السبب في التخلص من التبعية لمهربي الأسلحة. لقد بدأوا منذ 1956 في تصنيع القنابل اليدوية في مسبكة تقع في تيطوان وقد نجح ثلاثة شبان من الدار البيضاء في هذه المهمة.

1نفسه، ص، 87.

2نفسه، ص، 87.

3نفسه، ص، 88.

التموين واللوجستية مهمة كل الأخطار: وهنا يذكر صاحب المذكرات المساعدات القادمة من عدة دول وعلى رأسها الصين، والتي جاءت كثمرة عن الزيارات المتعددة التي قام بها أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويظهر أن السلاح كان هو العقبة الكأداء التي واجهت الثورة الجزائرية ويعترف سي منصور، أنه لو استطعنا توفير الأسلحة كما ونوعا وكانت موجودة فعلا على الحدود لتمكنا من انتزاع استقلالنا عام 1958 لكن خطي شارل، وموريس صعبا من الأمور بالنسبة لقيادة الأركان التي لم تفلح في اجتياز الجدار المكهرب [1]، (وأجزم أن قادة الثورة لم يتقاعسوا في ذلك واستعملوا كل الحيل لتزويد الولايات التاريخية بالسلاح كنا نشتريها من ألمانيا، وقد نسجنا علاقات مع الجنود النازيين الذين تحول الكثير منهم للتجارة بالأسلحة و كانت أول باخرة ترسو بميناء مغربي وعلى متنها كميات كبيرة من السلاح كانت قادمة من بلغاريا في أواخر عام 1959 و بداية 1960)[2].

وباستثناء الصين والبلدان المجاورة مثل تونس والمغرب والبلدان العربية التي زودتنا بكميات قليلة من الأسلحة فإن اكبر قسط من تلك التي في حوزتنا قد اشتريناها، كما اشترينا أسلحة من اسبانيا بكميات قليلة عن طريق المهربين ويتحدث سي منصور ،عن الصراع الدائر بين المخابرات الفرنسية وبين مخابرات الثورة فهو يذكر أن الاستخبارات الفرنسية كثفت من نشاطها ابتداء من سنة 1958 في محاولة اختراق مديرية التسليح واللوجستية التابعة لجيش التحرير الوطني بالمغرب ،باستعمال وسائل لا يمكن تصورها، وجاءت المحاولة الاولى باتصال دبلوماسي مصري، بالشيخ خير الدين ممثل جبهة التحرير الوطني في

1 المرجع نفسه، ص، 97.

2نفسه، ص، 97.

المغرب، واخبره أن هناك شخصا يريد الاتصال بمسؤول جيش التحرير الوطني بشأن صفقة سلاح و ذخيرة [1].

ورشات أسلحة الحرية : كانت مسألة الأسلحة مشكلة صعبة و متعبة بالنسبة لقادة الثورة على أعلى مستوى، وأضحى من الضروري اقتناء كميات كافية للسماح لجنود جيش التحرير الوطني لمواصلة الحرب، وفي هذا السياق تمكنت مجموعة من الشباب العاملين في المسبك الأول الذي أنجز في سنة 1956 من صنع أول قنبلة سميت بالقنبلة الإنجليزية، وقد فرح سي منصور، بهذا الانجاز ونترك له المجال للحديث (سارعت من فرط سعادتي بهذا المنتوج الى وضعه بين أيدي بوصوف، و بومدين اللذين ارتاحا ايضا لذلك و اقترحا علي تصنيع القنبلة اليدوية المسماة الامريكية، وقدما لي نموذجا عن هذا النوع من المتفجرات سلمته بدوري للشبان العاملين في هذه الورشة الاولى قاموا بإبطال مفعولها لكشف مختلف أجزائها وكان النجاح هذه المرة أيضا باهرا فقد تمكنوا من تصنيع نماذج منها.

كان ذلك في مسبك صغير بمدينة تيطوان (شمال المغرب) يدار من طرف ثلاثة مناضلين جزائريين شباب يعملون تحت اشراف المسؤول المحلي بالدار البيضاء، كان هذا المسؤول الذي يدعى اسعد محمد، الذي يعمل تحت اشرافي اما الشباب الثلاثة المشرفون على المسبك فهم عبد الصمد، سيف الاسلام، وبن تشوك مراد، كما كان ايضا ضمن هذا الطاقم الأول ساري وخليل[2]. بعد هذه البداية الناجحة قام المسؤولون بتجهيز الورشة بكل الوسائل الضرورية لتوسيع المكان لغرض أنتاج المزيد من القنابل، وقد وفر لنا المسؤولون محلات أخرى إضافة الى المحل

---

1 نفسه، ص، 103.

2نفسه، ص، 12.

الذي وضعه خطاب محمد، في متناولنا فقد منحنا هذا الخير عقرين ومحلا واسعا.

وبما ان الشهية تأتي مع الأكل كما يقال فقد زاد ذلك من حماس المسؤولين الذين آمنو أن باستطاعتنا تصنيع البنادق الآلية أيضا، وقبل أن اباشر هذه المرحلة لفتنا انتباه المسؤولين الى أن ذلك يتطلب وجود عدد كافي من التقنيين ذوي الخبرة في مجال تصنيع الاسلحة حتى نتمكن من خوض هذه التجربة[1]. كان جوابهم الوحيد تصرف يا منصور، وحاول أن تتدبر الأمور بعد ان سمعت ذلك لم أنتظر كثيرا لأخذ القرار كان الحل الوحيد هو التوجه الى فيدرالية فرنسا، لجبهة التحرير، وهكذا اتصلت بأخي عمر بوداود، علي هارون، وقدور العدلاني، وطلبت منهم البحث في أوروبا عن منظمة قادرة على تزويدنا بالعتاد الضروري لتصنيع الأسلحة. لم يتأخروا في ذلك إذ اتصلوا بزعماء الأممية الشيوعية الرابعة، وتم تحديد موعدا بألمانيا على الحدود بين ألمانيا وهولندا) [2] .

وكانت فيدرالية فرنسا، في الموعد حيث أرسلت ثلاث تقنيين من جنسية هولندية، أحدهم يدعى ميشال رابتيس، وهو المسؤول الأول عن الأممية الرابعة، المعروف باسم بابلو، تحدثوا مع سي منصور، وشرحوا له مختلف المراحل الضرورية لصنع السلاح وكذا القطع وآلات التصنيع والتركيب [3] الآلات اشترتها الجبهة بأموالها واستفادت من تبرع بعض الدول كذلك. أما الاممية الشيوعية الرابعة فقد تكفلت بوضع مهندسين وتقنيين تحت تصرف فريق سي منصور، لدعم طاقم العمال في الورشات وهؤلاء المهندسون من جنسيات مختلفة ألمان

1 المرجع السابق، ص، 122.

2 المرجع نفسه، ص ،124.

3 نفسه، ص ،124.

وإنجليز، ويونانيين، وأرجنتينيين، وصل عددهم فيما بعد الى عشرة ما بين مهندسين، وتقنيين منهم طلبة جزائريين، كانوا يدرسون بفرنسا، والذين استجابوا لنداء الحكومة المؤقتة [1]، واثمرت هذه الجهود من تصنيع البندقية الآلية الاولى وبمجرد صنعها عرضها سي منصور على عبد الحفيظ بوصوف، وكريم بلقاسم.

واللافت في الامر كما يصرح صاحب المذكرات أن الحكومة المغربية، لم تكن تعلم شيئا فقد أوهمناهم أن هذه المراكز خاصة بتكوين مهني لجرحى حرب التحرير الذي يعالجون بالمغرب [2] توزعت هذه المراكز في تفلفلت، غير بعيد عن الخميسات، مدينة تقع في منطقة الرباط سلى – زمور –زاير على بعد 86 كلم من الرباط، و55 كلم من مكناس و120كلم من فاس.

ويتحدث كاتب المذكرات عن النظام الداخلي الذي كان صارما وصعبا لأن العمل كان يجري 24سا على 24سا بالتناوب بين ثلاث فرق، ولا يسمح بمغادرة المكان ففي الورشة المقامة في بناية بوسط مدينة القنيطرة، وأجبروا على اقفال كل النوافذ لمنع وصول أصوات الماكنات الى الخارج ما جعل حياة العمال بالداخل رهيبة، و خاصة وأن اغلبهم شباب لهم حاجياتهم الخاصة في مثل هذا السن. كانت أعمار هؤلاء الشباب الذين قدم أغلبهم من فرنسا تتراوح ما بين 18 و20 سنة ولا يتجاوز عمر أكبرهم 25سنة، وأمام هذا الواقع عاشوا في عزلة تامة مدة شهور في المكان نفسه، وأمام هذا الوضع نظمت رحلات ترفيهية للمناضلين العاملين في الورشات بعد أن قسمناهم على مجموعات من12 فردا يشرف على كل مجموعة مسؤول [3].

1 نفسه، ص، 138.

2 نفسه، ص ،128.

42 نفسه، ص، 133.

وقد أخذت وتيرة العمل في الورشات الخمس ترتفع وكانت الجدول الزمني للإنتاج ينص على 10000 عشرة آلاف بندقية، و100000 مئة ألف رصاصة من الذخيرة الخاصة بالبندقية وتمكنا قبل الاستقلال من تسليم 5000 خمسة آلاف بندقية و50000 خمسين ألف قطعة خزان عبئت في صناديق وأرسلت الى قيادة الحدود [1].

وعلاوة على البنادق صنعنا البانغالور Bangalors وهو نوع من الأنابيب التي تحشى بالمواد المتفجرة الممزوجة ببودرة النبالم، وتستعمل في تفجير الالغام التي زرعت على طول خطي شارل وموريس، ويبدو أن قيادة الثورة كانت راضية على ما تم انجازه من صناعة الأسلحة فارتع سقف طموحها وطلبت تصنيع قذائف الهاون [2]. ويقول سي منصور بشأن ذلك: (قمنا بتصنيع ذلك السلاح لكنه كلفنا ثمنا للأسف فقد فقدنا اثنين من المختصين في صنع المتفجرات خلال التجارب) [3] أما بخصوص مسعود زقار المدعو كازا المثير للجدل فينفي سي منصور نفيا قاطعا ما راج عن علاقة هذا الأخير بتصنيع الأسلحة، (لقد أرسل كازا من وهران من قبل المسؤول الأول السابق لجيش التحرير في هذه المدينة حاج بن علا، واستقبل بالمغرب من طرف القيادة و في أحد الأيام استدعاني بوصوف، وقال لي لا تهتم بعد اليوم بالقواعد الأمريكية بالمغرب ' القنيطرة، ومراكش، وسيدي سليمان، والدار البيضاء ' وأضاف هناك شخص يتحدث الإنجليزية سيهتم بذلك لم أتردد في القبول لان ذلك سيخفف عني تلك المهمة

1نفسه، ص، 134.

2نفسه، ص، 135.

3 نفسه، ص، 135.

الى كازا [1] الذي طلب من الأمريكيين المساعدة في تصنيع قاذفة صاروخ من نوع بازوكة وهو سلاح كان بومدين يلح على امتلاكه بأي ثمن.

وقد عمل كازا لوحده ولم يكن مهيكلا حيث تعامل مباشرة مع بوصوف، قبل أن ينحاز الى صف بومدين بعد نشوب خلاف بين هذا الأخير ورئيسه سي مبروك بوصوف[2]. طلب مني بومدين قبل أن يكلف زقار بهذه القضية أن أتدبر الأمر وأحضر له بازوكتين اتصلت بمحمد خطاب، وهو جزائري مقيم بالمغرب وله اتصال بالقصر الملكي المغربي، وطلبت منه أن يفعل كل ما في وسعه لإقناع محمد الخامس، الذي كان يستعد لزيارة القاهرة بإحضار البازوكتين، وقد سلم المصريون الملك بالسلاح المطلوب.

يقول بودواد: (وبدوره سلمني اياه في الحين توجهت الى وجدة ،بالسيارة حتى اسلم بومدين، إياهما غمرته سعادة لا توصف عند مشاهدة البازوكتين قال لي الآن سنبرهن لفرنسا ،أننا قادرون على تحطيم دباباتهم) [3] ويواصل سي منصور، سرده قائلا: (ما زلت أحتفظ برسائل بومدين، وبوصوف، التي قال لي فيها إن الجزائر المستقلة ستعترف بما قدمته لها من خلال نجاحك في هذه العمليات، لقد صنعنا بعد الاستقلال مئتي قاذفة هاون 60 ملم و 45 ملم وسلمنا الجيش الجزائري اياها) [4]، أما بالنسبة لإنتاج عتاد صيانة الاسلحة فقد كانت تتم في ورشة في بوزنيقة، مدينة تقع في منطقة الشاوية ،و أخرى تقع في مقاطعة بني سليمان ،و أخرى بتيطوان، لقد انطلق العمل في تيطوان حيث كانت دائرتنا كما

---

1 نفسه، ص،139.

2 نفسه، ص، 139.

3 نفسه، ص ،140.

4 نفسه، ص، 141.

يقول كاتب المذكرات تشرف على مسبك تذويب الحديد بدأنا بصنع القنابل اليدوية، ومكونات البنادق، وخزان الذخيرة ثم صنعنا مدافع الهاون و مكونات ألفين بندقية من نوع كوبرا وذلك في سوق الأربعاء [1].

وكانت هناك وحدة بالصخيرات لتصنيع مكونات مدافع الهاون والبندقيات الآلية، وكذا تركيب الأسلحة، وتخصصت وحدة أخرى كانت بتيمارة في تصنيع مكونات الآلات كما كانت هناك وحدة بالمحمدية لصنع مكونات البنادق الآلية وتركيبها وتمت تعبئة هذه الورشات فيما بعد لتصنيع عتاد آخر على غرار مقصات اليد لقطع الأسلاك الشائكة المقامة على طول خطي شارل وموريس، وكان هذا المقص مزود بغمد خشبي لتفادي الصعق الكهربائي [2].

ويختم سي منصور، مذكراته بهذه الشهادة نهاية بائسة لتقني ورشات الأسلحة التابعة لجيش التحرير في سنة 1962 قبل أشهر من الاستقلال ارتأينا بالاتفاق مع بوصوف إرسال احسن الجنود الذين كانوا يعملون في مصنع الأسلحة إلى يوغوسلافيا لتلقي تكوين متخصص في مجال التسليح كنا نصنع القنابل اليدوية وقذائف الهاون وقنابل ورشاشات وكان الهدف من هذا التكوين هو تمكين تقنيينا من التخصص في تصنيع الذخيرة، وأسلحة أخرى والبنادق الرشاشة، وكانت هذه البعثة تشكل النواة الأولى للصناعة المستقبلية للأسلحة في الجزائر [3] بعد موافقة السلطات اليوغسلافية قمنا بإرسال ثمانين مناضلا من أحسن تقنيي ورشاتنا للأسلحة لتلقي تكوين متخصص وتحصل هؤلاء على تكوين في مجال تصنيع

---

1 المرجع السابق،141.

2 نفسه، ص، 142.

3 نفسه، ص، 145.

الذخيرة والخطط الدراسية لتصنيع النسخ وأسلحة جديدة [1] بعد ستة أشهر حيث تحصلت الجزائر على الاستقلال واصبح أحمد بن بلة اتخذ قرار إعادة رسكلة هؤلاء العمال في ميادين أخرى أقل أهمية من صناعة الاسلحة [2].

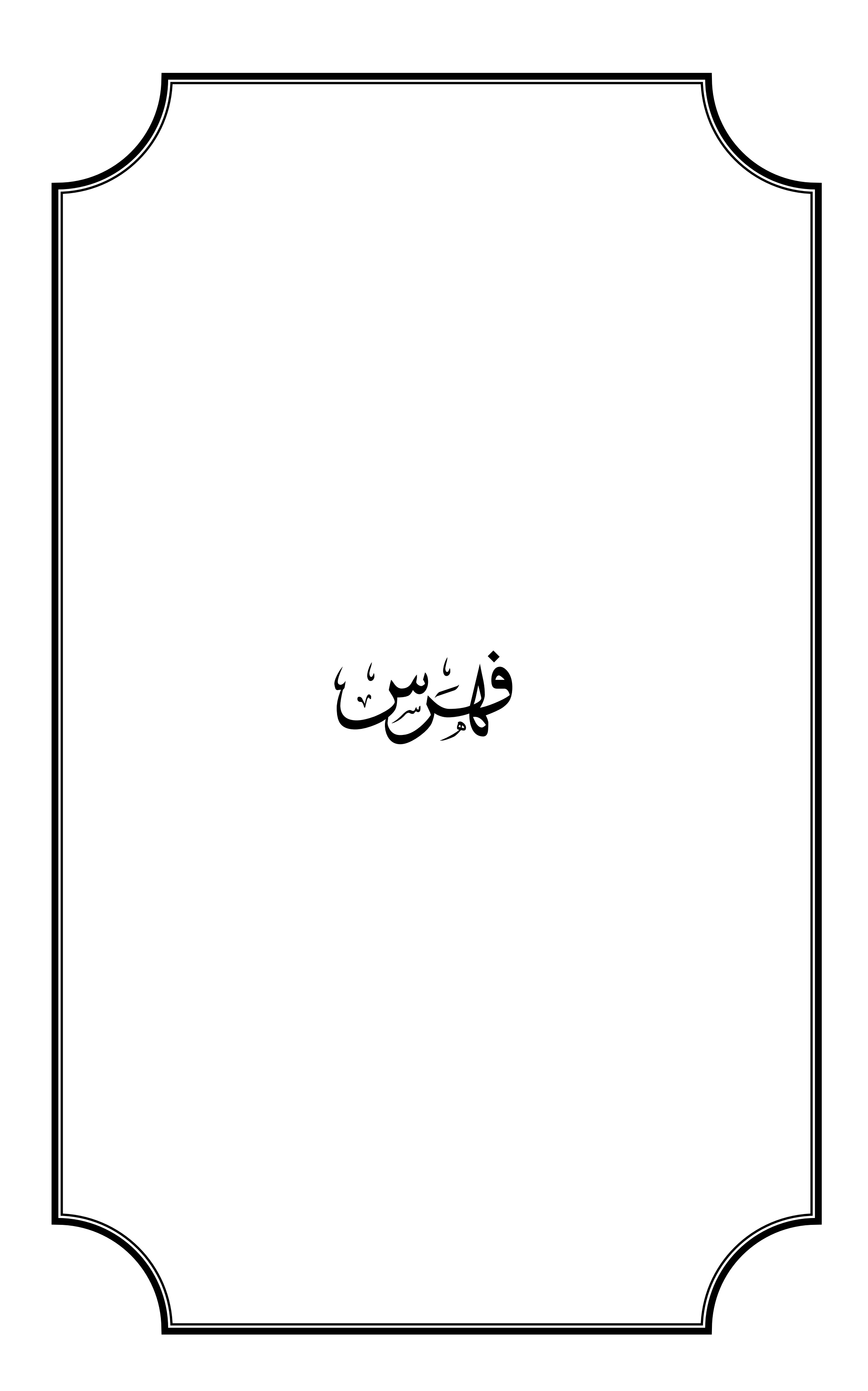
خاتمة:

المجاهد محمد بوداود المعروف بسي منصور، قدم شهادة حية عن معركة ادخال السلاح وصناعته طبعا من وجهة نظر شخصية، فهو يروي وقائع شاهدها وشارك في بلورتها وصناعتها، وسواء اتفقنا أو اختلفنا معه، فإن ما يمكن قوله، أن لهذه الشهادة قيمتها التاريخية، وتجدر الإشارة إلى أن صاحب المذكرات أرفق هذه الشهادة بوثائق، وصور، وما قدمه سي منصور في هذه المذكرات يفيد ويثري موضوع التسليح، ويساعد الباحث في التوصل الى فهم كثير من القضايا المتعلقة بالتسليح، خاصة وان التسليح أحيط بستار من الحيطة والكتمان.

---

1 نفسه، ص ،145.

2نفسه، ص ،145.



فهرس

فهرس الموضوعات

المحور السادس: جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التسليح والتموين

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جوان 2018





Université Mohamed Boudiaf de M'sila
Laboratoire des Etudes et de Recherche
sur la Révolution Algérienne

Publications de la Laboratoire des études et de Recherche sur la Révolution Algérienne N° 03



الإيداع القانوني: السداسي الأول 2018



978-9931-9460-2-1